

٥٦٠٨

٢١٧٤  
ش

(شرح وقاية الرواية في مسائل البداية) كتبت  
في القرن الثالث عشر الهجري تقديرا .

٣٨٠ ق ٢١ س آ ١٩ × ٥ ر ١٤ سم  
نسخة حسنة ، مناقشة من الاول ٢٣ ورقة ، خطها  
تعليق .

٥٨٦٨

١ - المذهب الحنفي ، نقله المذاهب الاسلامية  
أ - تاريخ النسخ .



QATA









فالأول شامل لكل الموطوءة وغيرها أو في طهر واحد من غير تحلل رجعة في الموطوءة  
أو نكاح فيها وفي غيرها أكثر من طلاق واحد والثاني يختص بالمدخول بها الحايض  
ذات الحيض والبدعي أنواع أن يطلقها طلقين بكلمة واحدة وأن يطلقها في طهر  
واحد أكثر من واحد من غير تحلل أحدهما وأن يطلق المدخول بها في حالة الحيض  
وذات حيض في طهر جامعها فيه فلم يجز أحسنه أي أن الطلاق للموطوءة في  
من تحيض طلقه للخبر عن إقامة الحقوق فقط أي لا يطلق مرة أخرى في الطهر  
الأخر حتى ينقضي أجلها تحراز عن زيادة الضرر بها في طهر تحراز عن تطويل العدة  
لاوطى فيه تحراز عن اشتباه العدة وأحسنه لها فمن لا تحيض طلقه فقط حتى  
تنقضي عدتها وحسنه وهو السني وهو نوعان كما مر طلقه واحدة لغير الموطوءة  
لأن تعريف الثلاث في ثلاثة أطهار غير متصور في حقها في تزوج واحد فلو قال  
لها أنت طالق للسنة ثلاثا يقع الثانية بالتزوج الثاني والثالثة بالثالث  
ولو كانت في حيض فلا يكره في الحيض لعدم العدة وكرهته فيه في الموطوءة  
لكونه مؤديا إلى تطويلها المخطور بهذا عندهم أما عند زفر فكيره فيه قياسا على  
الموطوءة وحسنه للموطوءة تفريق الطلقات الثلاث في أطهار ثلاثة لا  
وطى فيها فمن تحيض لقوله صلى الله عليه وسلم لابن عمر أن من السنة أن تستقبل  
الطهر استقبالا فتطلقها في كل مرة تطليقة هذا عندنا أما عند مالك فطلقه واحدة  
لقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن فإن معناه قبل عدتهن ولو زاد على الأولى وقع  
بعضها في العدة لا قبلها فلا يكون حسنا والموطوءة تفريق الثلاث في أشهر  
ثلاثة فمن لا تحيض لكبر أو صغرا وحمل أي في الآيسة والصغيرة والحامل إقامة  
مقام الحيض لا يرى أن العدة والاستبراء مقدران بالحيض فمن تحيض وبا  
الشهور فمن لا تحيض لأن الطلاق المسنون فمن تحيض تفريقها على الأطهار



ويعين لا تحيض تفريقها على الشهر والحامل كالأبسة والصغيرة في كونها من  
ذوات الشهر وهذا عندهما أما عند محمد فلا يحسن تفريق الثلاث في الشهر  
في حق الحامل لأن تفريقها إنما يكون فيمن تنقضي عدتها بها وعدة الحامل تنقضي  
بوضع الحمل لا بالشهر فلا يسقط قبل إذا سرجي الحيض والحبل من الأبسة  
أو الصغيرة فالأفضل بين وطرها وطلاقها بزمان وحل طلقها من الأبسة  
والصغيرة والحامل عقب الوطى لعدم توهم الحمل المطيل للعدة حتى يلزم الضرر  
هذا عندهم أما زفر فلا يحل حتى يمضي شهر بعد الوطى كما لا يحل تطليق ذات حيض  
حتى يمضي حيض بعده لوجوب الفصل بين الوطى والطلاق في ذات الحيض  
فكذا في ذات الأشهر لأنها قائمة مقامها وبدعة طلاقات ثلاث جملة أو متفرقا  
أو طلقا نشتان لمرة أو مرتين للموطوءة لأن الزيادة على قدر الحاجة  
في المباح السراف وحرام كالزيادة في الأكل والشرب فكذا هنا ولأنه يخالف  
للسنة واجتماع الصحابة والمشروع بالذات لا ينافي المخطوور وغيره كالطلاق  
في حالة الحيض والبيع عند اذان الجمعة والصلوة في الأرض المقصوبة هذا  
عندنا أما عند الشافعي فالثلاث أو النشتان جملة أو متفرقا في طهر واحد أو  
في شهر واحد لا رجعة بين التطليقتين مباح غير بدعة لأن الحكم المشروع من  
العدة والحل للزوج الأول يستفاد منه والحل لا يجامع المخطوور إنما قال في طهر  
لا رجعة فيه لأنه إذا طلقها في هذا الطهر ثم راجعها ثم طلقها ثانيا لا يكون الثاني  
بدعة مكرهة ولا يجتمع الطلاقان لارتفاع حكم الأول بالرجعة ولأن الفصل  
بينهما بها فوق الفصل بينهما بالحيضة لا يرى أن العدة ترتفع بالرجعة لا  
بالحيضة وإذا فصل بينهما بالحيضة كالثاني مسنيا فبالطريق الأولى إذا فصل  
بينهما بالرجعة هذا عند الإمام أما عند طهما فبدعة لأن الطهر الواحد والشهر

الواحد يخرج بالطلاق الواحد من أن يكون وقتا لطلاق السنة كما يخرج بالوطى  
ولهذا الوضع قبل الرجعة بكرة فكذا بعدها لعدم تجديد الوقت وكذا بالطلاق في الحيض  
يخرج الطهر الذي يعقبه من أن يكون محلا لطلاق كما يخرج بالوطى أو بدعة طلقة  
واحدة في طهر وطئت فيه أو واحدة في حيض موطوءة ويجب رجعتها أي الموطوءة  
للطلقة حالة الحيض رجعا لا من الحيض الفعل الحرام وهو العدة ولقوله صلى الله عليه وسلم  
لعمر ربك فليراجعها علما بحقيقة الأمر في الأصح وفي غيره تستحب لأن النكاح  
مندوب فكذا الرجعة فإذا طهرت من حيض وقع فيه الطلاق طلقها إن شاء  
لأن اثر الطلاق وهو العدة لم يبق بالرجعة فصارت كأن الطلاق لم يبق ولو لم يقع  
في الحيض أصلا فلا بد أن يطلقها في المهر بنية فكذا هذا عند الإمام أما عندهما فإذا  
طهرت منه ثم حاضت ثم طهرت طلقها إن شاء لأن المسنون في الطلاق أن يفصل  
بينهما بحيضة والفصل هنا بعض الحيضة فتكمل بالثانية الكاملة لعدم تجزئتها فلو أخذ  
ببداية راته في طهر خال عن الجماع فقال لها أنت طالق ثلاثا للسنة يقع عليها الثلاث  
في الحال على الترتيب لأن الأول يقع فيصير مراجعها بالمس عن شهوة ثم يقع الثاني  
كذلك ثم يقع الثالث كذلك عنده ويقع واحدة في الحال والثانية في طهر آخر والثالثة  
في آخر عندهما وإن قال الزوج لو طوئته أنت طالق ثلاثا للسنة أي لو طهرها بلانية  
لكل في هذه الساعة يقع عند كل طهر طلقة واحدة فيمن تحيض لأن وقت السنة  
طهر لا جماع فيه وفيمن تحيض من الأبسة والصغيرة والحامل يقع في الحال طلقة  
وبعد شهر أخرى وبعده أخرى وإن قاله لغيرها يقع عند كل نكاح طلقة فيقع في  
الحال واحدة ولو في حيض ويتعلق الثانية بالتزوج الثاني والثالثة بالثالث  
لأن ترتيب السنن في حقها على هذا الوجه ولو قال في السنة أو مع السنة أو على  
السنة لا يقع عند كل طهر ولا عند كل نكاح طلقة لأنها ليست للوقت بخلاف الإمام



فيقع الثلاث معا فكان كأنه لم يزل هذا وان نوى الكل الثلاث الساعة اي في  
الحال محض نيته فيقع الكل فيها سواء كانت في الحيض او الطهر لان الجمع سني  
من حيث الوقوع لان وقوع الثلاث جملة عرف بالسنة لان جملة جازا الى  
النبي عم فقالوا ان ابانا طلق امنا الف طلقة فقال طلقتكم ثلاثا والبيان انهم  
على ايكم فخذ الاطلاق ينصرف كلامه الى السني الكامل وعند وجود النية الى  
السني من حيث الوقوع وان كان بدعيًا من حيث الابقاع لانه فعل المكلف  
يوصف بالحرمة بخلاف الوقوع هذا عندهم اما عند زفر فلا يصح النية فيقع في  
اوقات السنة لانه نوى ضد السنة والشئ لا يجمل ضده ويقع طلاق كل  
زوج عاقل بالغ لقوله كل طلاق جائز الاطلاق الصبي والمجنون حرا وعبد لقوله  
صلى الله عليه وسلم لا يملك العبد والكاتب شيئا الا الطلاق ولو كان ذلك الزوج  
سكران من الحرام لان السكران يواخذ بحقوق العباد قبل لو كان مكرها على الشرب  
لا يقع لانه ليس بمجضية فصا كما لا يخاد هذا عندنا اما عند الشافعي فلا يقع طلاقه  
كما لو سكر من المباح وكما لا يكفر لو ارتد واثارة الاخرى اذا ولد او طرد او دام  
عليه كعبارة استحيانا في ايقاع الطلاق وعدده واثارة غيره في عدده فقط  
حتى لو قال انت طالق هكذا فاشار باصبعين يقع شتان والمرضى المعتقل الذي  
ليس كالاخرى لانه نادرا يقع طلاق صبي ومجنون ومعتوه ومذهوش  
ومغنى عليه ونأي لم يقوله عم رفع القلم عن ثلاث عن النائم حتى يستيقظ وعن  
المجنون حتى يفيق وعن الصبي حتى يحتلم والباقيون فوق النائم في الغفلة لانه  
يشبه بالنسبة بخلافهم ولان الطلاق بالقول وقولهم لا يدل على ارادة صحيحة  
فالعاقل من استقيم قوله وافعاله الا نادرا والمعنوه بخلافه ولا طلاق سيد  
على زوجة عبده لان الكل له لا للمولى وطلاق الحرمة وطلاق الامة ثلثة للحرمة وشتان

للأمة

للأمة ولو كان زوجها بخلافهما اي زوج الحرمة عبدا وزوج الامة حرا لان عدد  
الطلاق يعتبر بحال النساء لقوله عم طلاق الامة شتان وعدتها جفتان فيحمل  
قوله عم الطلاق الرجال والعدة بالنساء على ان وجوده من جهتهم كما ان وجودها  
من جهتهم هذا عندنا اما عند الشافعي فيعتبر عدده بحال الرجال فيملك الحر امرأته  
حرمة كانت او امة بثلثة طلاقات ويملك العبد امرأته حرمة كانت او امة بطلاقين  
لهذا الحديث **باب ايقاع الطلاق** هو اما صريح او كناية صريح ما استعمل  
فيه من اللفظ شرعا دون غيره اي لفظ يكون مكشوف المراد فلا يحتاج الى النية  
مثل انت طالق وانت مطلقة وانت الطلاق وانت طالق الطلاق وانت  
طالق طلاقا وطلقتك فلو قال نويت به الطلاق من الوثاق لا يصدق قضاء  
لانه خلاف الظاهر ويقع بها اي بما ذكر في المتن من الكلمات الثلاث طلقة واحدة  
رجعية لقوله تعالى ويجوز لمرئيه ان يبرئها وان نوى ضدها وهو الواحدة  
البينة او اكثر من الواحدة ولم ينو شيئا لان هذه الالفاظ صريحة في الطلاق  
لكونها موضوعة له فلا يعمل النية وعدمها في الصريح هذا عندهم اما عند زفر  
والشافعي فيقع ما نوى لان اسم الفاعل يتضمن العدم من الفعل كما يقال ضارب  
ضربتين او ضربات وفي قوله انت الطلاق وانت طالق الطلاق وانت طالق  
طلاقا تقع واحدة رجعية ان لم ينو شيئا او نوى واحدة او نوى شتين وان  
نوى ثلاثا فشكك لان المصدر مفرد فهو نوعان مفرد حقيقي وهو ادى في الجنس  
ومفرد اعتباري وهو تام الجنس بالنسبة الى سائر الاجناس فيصرف الى  
الحقيقي عند عدم النية الى الاعتباري وجد النية الى غيره اولا لكونه صريحا فيه  
وعدم عملها فيه اذا لم تكن لاحد المفردين ويصرف الى الاعتباري عند وجوده  
اليه عملها فيه اذا كانت لاحدهما فادنى جنس الطلاق هو الواحدة وتام جنس



هو الثلاث واما الثنتان فليست منها فلم يجعل النية فصا ركانه لم ينو شيئا  
نعم هما من الاعتباري في حق الامة فتعمل في حقها هذا عندهم اما عند زفر فيقع  
مانوى وان كان شئان لان صحة نية الثلاث تستلزم صحة نيتهما لكونها بعضهما  
قلنا هذا في ضمنها صحيح لا في غيره ويقع باضافة الطلاق الى كلهما الى ذات المرأة  
او باضافة الى ما يعتبر به عن الكل مثال الاضافة الاولى كانت طالق لان الضمير  
الذي هو ان بالفتح والسكون او التاء المكسورة او المجموع ضمير المرأة فيكون الطلاق  
مضافا الى جملتها ومثال الثانية او مثل رأسك طالق لقولهم فلان رأس القوم  
او رقبته طالق لقوله تعالى فخر برقبته او عنقك طالق لقوله تعالى قتلته اغتالهم  
لها خاضعين او روجه طالق لقولهم يهلك روجه اي نفسه او يدك طالق  
او جسدك طالق هما من الاضافة الاولى في الظاهر او وجهك طالق لقوله تعالى  
كل شئ يهلك الا وجهه او فرك طالق لقوله عم لعن الفروج على السروج او  
باضافة الى جزء شايع كنصفك طالق وتلك طالق يقع الطلاق لان هذا الجزء  
كما يكون محلا لسائر تصرفات كالبيع والوصية فيكون محلا للطلاق الا انه  
لا يتجزى في حقه فيطلق الكل ضرورة وباضافة الى يديها او يديها او رجلها  
او رجلها لا يقع الطلاق لان محل الطلاق هو محل النكاح واطافة النكاح اليه  
لا يصح فكذلك هذا عندهم اما عند زفر فيقع لان لفظ اليدين يذكر ويراد به جميع اليدين  
كما في قوله تعالى ثبت يداي لهما وكذا لفظ اليد كما في قوله صلى الله عليه وسلم  
على اليد ما اخذت وقبلا على الفرج والجزء الشايع قلنا استعمال ذلك في  
بخلاف الشايع في الاستعمال وكذا اليد والرجل والظهر والبطن اي لا يقع باضافة  
اليهها اذ لا يعتبر بها عن الكل حتى لو قال ظهرك او بطنك على ظهره اي لا يكون  
مظاهرا هو الما يظهر وفي غيره يقع ونصف طلاقه او ثلثها بان قال انت طالق

نصفها او ثلثها يقع طلاقه لان ذكر ما لا يتجزى كذكر الكل كالعقود عن النصف من  
وان جاوز المذكور من مجموع اجزاء تطلقه كما اذا قال نصف تطلقه وثلثها  
وربها فالنكاح وان يقع ثنتان لانه زاد جزء على اجزائها التي هي اثنا عشر  
لان هذه الكسور الثلاثة تخرج منها فيكون من اخرى فتكاملت فلو اعادة  
لفظ تطلقه تكررة في كل منها يقع ثلاث بالكمال لكونها متغايرة بخلاف اعادة  
معرفة فان زاد يتكامل والا فلا وبانت طالق من واحدة الى ثنتين او الى  
بين واحدة الى ثنتين يقع واحدة وفي انت طالق من واحدة الى ثلاث  
يقع ثنتان لان الطلاق الاول لا ابتداء الغاية فيستمر وجوده لينتصرو وجود  
الثاني واما الثالث فلا انتهاء الغاية فلا ضرورة الى وجوده فلا يقع وكذا  
الثاني في المسئلة الاولى هذا عند الامام اما عندهما فيقع الثلاث في الثانية  
والثنتان في الاولى لان المراد بمثل هذا الكلام فيما ليس له طول وعرض  
هو الكل كما في قول القائل خذ من مالي من درهم الى عشرة واما عند زفر  
فيقع الواحدة في الثانية ولا يقع شئ في الاولى لان الاول والثالث غائبان  
والغاية كالحدد وهو لا يدخل في الحد وكما لو قال بعت من هذا الحائط الى  
هذا الحائط لا يدخل الحيطان في البيع فكذلك الغائبان في الطلاق فيقع المعنى  
وهو الثاني في الثانية ولا معنى خالصا في الاولى حتى يقع فلو قال لا خيرك  
على من درهم الى عشرة بلزمت تسعة عند الامام وعشرة عندهما وثمانية  
عند زفر وبثلاثة انصاف طلقين بان قال انت طالق ثلثة انصافها يقع ثلاث  
فان انصافها اربعة والمذكور ثلثها فيكمل كل نصف فيكون ثلاثا وبثلاثة انصاف  
طلاق يقع طلقان لان لها نصفين لاثنته فيكمل كل نصف وقيل يقع ثلاث لان  
المذكور هو الانصاف وان لم يكن لها ذلك فيكمل الكل وفي انت طالق طلاق واحدة



في اثنين يقع واحدة سواء نوى الضرب لان الضرب في تكثير الاجزاء لا في زيادة  
 المضروب فطلاق له اجزاء كثيرة وطلاق له اجزاء قليلة سواء في كونه واحدا ولا ينوي  
 ضرب الحساب بل نوى الطرف لان الطلاق لا يطرح طرفا للطلاق فلما الثاني في هذا  
 عندهم اما عند زفر والشافعي فيقع ثنتان ان نوى الضرب لان ضرب الواحدة بالاثنتين  
 بصرايين عند اهل الحساب وان نوى فيه انت طالق واحدة وثنيتين بان استعمل  
 لفظ في مكان الواو فثلاث تقع لان الطرف يحج المظروف كما ان الواو يحج الموطوف في  
 جميع استعمال احدهما مكان الآخر وفي غير الموطوء يقع واحدة كما يقع واحدة  
 في انت طالق واحدة وثنيتين بالواو فلما قال مثل واحدة وثنيتين بان استعمل  
 لفظ في مكان مع ثلث لا ينجح بمعناه كما في قوله تعالى فادخلني في عبادي اي  
 مع عبادي وفي انت طالق ثنتين في ثنتين ونوى الضرب يقع ثنتان لان عمل  
 الضرب تكثير اجزاء المضروب لازياد المضروب فطلاق له اجزاء كثيرة وطلاق له  
 اجزاء قليلة سواء كما مر وان لم ينو الضرب بل نوى الطرف فثنتان ايضا لان  
 الطلاق لا يطرح طرفا للطلاق فلما الثاني في هذا عندهم اما عند زفر فيقع ثلاث  
 ان نواه لان ضرب الاثنين بالاثنتين بصرايين عند اهل الحساب والطلاق  
 لا يزيد على الثلاث فيقع وان نوى انت طالق ثنتين وثنيتين بالواو او مع  
 ثنتين يقع فيقع الثلاث كما مر وفي انت طالق من هنا الى ان لم يقع واحدة  
 رجعية لان وصفه بالقصر من حيث المعنى لان طوله في جميع الدنيا لانه متى وقع  
 وقع فيه والقصر من حيث الحكم هو الرجعي هذا عندهم اما عند زفر فبانه لانه  
 وضعه بالطول من حيث الظاهر والطول من حيث الحكم هو البائن وبخبر اي  
 وقع المطلاق في الحال في انت طالق بركة او في مكة او في الدار لان وقوعه لا يقتضي  
 مكان دون آخر فلهذا ذكره بخلاف الاطلاق الى الزمان المستقبل حيث لا يقع

في الحال وكذا قال علق الطلاق بدخول مكة في انت طالق اذا دخلت مكة وهذا  
 ظاهر او علق بدخول الدار في انت طالق في دخولك الدار لان لفظ في الطرف والفعل  
 لا يقع طرفا للطلاق فيجمل على معنى الشرط المناسبة بينهما وبين الطرف في ان المظروف  
 لا يوجد بدونه كما ان المشروط لا يوجد بدونه وفي ان الطرف سابق عليه  
 كما ان الشرط سابق عليه فصل ويقع الطلاق باول النهار الشرعي  
 اي عند الفجر في قوله انت طالق عدا وانت طالق في غدا لان كونها مطلقة في جميع  
 الغد يستلزم وقوع الطلاق في اول اجزائه ويصح نية العصر اي نية ما بعد الزوال  
 اي يصدق لو قال نويت آخر النهار في الثاني وهو انت طالق في غدا فخطا في الثاني  
 الاول وهو انت طالق عدا لان الغد ظرف للطلاق واذا انفصل الفعل الى الطرف  
 بلا واسطة الحرف يقتضي استيعاب كل الطرف بالمظروف وان انفصل بواسطة  
 يقتضي استيعاب بعضه به ولهذا لم يثبت الاستيعاب في قوله تعالى انا ننصر  
 رسلا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ولذا يكون النصرة فيها نارة للمسلمين و  
 نارة للكافرين وثبت في قوله تعالى يوم يقوم الاشهاد لعدم حرف الطرف  
 فيه حتى لم يكن النصرة للكفرة يومئذ هذا عند الامام اما عند اهلنا في الثاني  
 لانه نوى خلاف الظاهر كما لا يصدق في الاول ويقع عدا ولهما اي المذكور الاول  
 من الوقتين المذكورين فيقع في اليوم في انت طالق اليوم عدا وفي الغد في انت  
 طالق عدا اليوم لكون ذكر الثاني في نحو عدم عطف احدهما على الآخر ولو عطف فيقع  
 طلقة واحدة في الاول لان هذه الطلقة طلقة في الغد فلا حاجة الى اخرى ويقع طلقتان  
 في الثانية لان الطلقة الواقعة في الغد لا تكون واقعة في اليوم فتقع اخرى فيه لتبصر  
 موصوفة بذلك ولما قوله لا مرة انت طالق قبل ان اتر وجك وانت طالق  
 امس لمن تكبرها اليوم لانه اسند الطلاق الى حالة منافية له ويقع الطلاق الان

... لفا قوله صح



بقوله انت طالق اسس فيمن نكح قبل اسس او فيه لان ابقاعه في الزمان المسمى  
ابقاع في الحال لا قبل لعدم القدرة ولو قال لامرأته احديهما طالق وكثر رجع ولحقة  
لا مكان حقيقة الخبر فيما عدا الاول بخلاف المعينة بالضمير المرفوع للمخاطب لان الغالب  
فيه الاشياء والاخبار وفي قوله انت كذا اي طالق ثلاثا ما لم اطلقك او انت طالق  
ثلاثا متى لم اطلقك او انت طالق ثلاثا مقبلا لم اطلقك وسكت ولم يوصل لآخر  
كلامه هذا انت طالق يقع الثلاث حالا اي في الحال لاضافة الى وقت خال عن  
التطبيق وقد وجد بالسكوت لان ما للوقت كما في قوله تعالى ما دمت حيا وكذا متى  
ومتيما ولو لم يسكت بل اوصل بان قال انت طالق ثلاثا متى لم اطلقك انت طالق  
يقع واحدة لا الثلاث وبرت في يمينه كما سياتي ولو قال كلما لم اطلقك فانت  
طالق وسكت يقع الثلاث على التعاقب لا جملة لانها تقتضي عموم الانفراد لا عموم  
الاجتماع ولهذا يقع واحدة في غير الموطوءة وفي قوله لامرأته انت طالق ثلاثا ان لم  
اطلقك لا يقع الا آخر جزء عمره من اجزاء حيوة لان ان الشرط فعلك الطلاق  
بانعدام التطبيق وهو لا يتحقق الا بالياس عن الحيوة فلا تشر منه ان لم تكن موطوءة  
لان امرأته الغار لا تشر اذا لم تكن معتدة وتشر منه ان كانت موطوءة كقولها  
معتدة او آخر جزء عمرها من اجزاء حيوتها فلا يشر منها لوقوع الفقرة بينها  
قبيل الموت فلم يوجد الزوجية عنده وهو شرط التوريث قبل لا يقع بكونها  
فبرث منها ولو قال لامرأته انت طالق اذا لم اطلقك وانت طالق اذا ما لم اطلقك  
بلانية للوقت والشرط فلكل شرط مثل ان فلا تطلق حتى يموت احدهما كما في  
قوله ان لم اطلقك لا يستعمل للوقت كما في قوله تعالى اذا رايتمهم تعجبكم ارجع  
اي وقت رؤيتكم يا هم ويستعمل للشرط كما في قول الشاعر واذا تصبكر  
خصاصة فيجفل فوقك النك والاحتمال فلم نطلق في الحال مع ان الحل ترجح باجماله

لأنها كانت في عصمة يمين وان كان الاحتياط في الوقوع تغليباً بجانب الحرمة هذا عند  
ابي يوسف حنفية واما عندهما فلكل وقت كفي لا يشر كما في قوله تعالى  
اذا الشمس كورت وفي قوله تعالى اذا السماء انفطرت وفي قوله تعالى واذا رايتمهم  
تعجبكم ارجعهم ولو كان الشرط لقرئ تعجبكم بالجرم ولو قال ذلك مع بنية الوقت  
او مع بنية الشرط فكنتيه في الوقت يقع في الحال وفي الشرط يقع في آخر عمر احدهما  
لما مر وفي قوله انت طالق ثلاثا ما لم اطلقك مع قوله انت طالق واحدة متفصلا  
تطلق المرأة بالاجرة الواحدة لا بالاولى الثلاث وبرت في يمينه لان زمان التبر مستثنى  
عن البمين لانها تعقد للتبر ولا يمكن تحققة الا بان يكون هذا القدر مستثنى ولانه لم يوجد  
زمان خال عن التطبيق لان هذا الكلام من اوله آخره تطبيق هذا عندهم اما عند زفر  
فطلق بالاولى الثلاث لان شرط وقوعها هو الزمان الخالي عن التطبيق وقد وجد  
بعد ما بقوله انت طالق قبل ان يتكلم بالقاف لا بعد ما حتى لا يحنث فحنث ولم يبر  
فاذا حلف لا اسكن في هذه الدار فانتقل من ساعته لا يحنث عندهم ويحنث عنده  
واليوم مختص للنهار مع فعل ممتد قبله كقوله امرك بيديك يوم يقدم زيد او بعده كقوله  
انت طالق يوم يسكن زيد الدار لمناسبة الممتد في الامتداد واليوم عام للوقت  
المطلق من النهار والليل مع فعل لا يمتد بان لا يوجد ممتد لا قبله ولا بعده كقوله لا خبيثة  
انت طالق يوم اتزوجك او لامرأته انت طالق يوم يقدم زيد فالمراد المظروف ان  
وجد الممتد قبله والا فالنضاف اليه ممتد او لا فعند وقوع الشرط كالقدوم ليلا  
لا تنتجر المرأة في قوله امرك بيديك يوم يقدم زيد لكون الامر باليد فعلا ممتدا مختصا  
بالنهار وتطلق المرأة في قوله يوم اتزوجك فانت طالق وان وقع الشرط ليلا لكون  
التزوج فعلا غير ممتد عاما بالليل والنهار ولو قال نويت به النهار خاصة جدي في  
قضاء ما نوى حقيقة كلامه وكذا ان راجع في قوله انت طالق شتين مع عتق سيدك



لك لو اعتق المولى تلك الامة لان مع وان كان للقران الآلة جاء لنا خير يعني  
بعدكم في قوله تعالى ان مع العسر يسرا فطلق قبيل العتق فيكون طلاقا ثلثا  
ولو قال لاجنبية انت طالق مع نكاحك على لا يقع اذا تزوجها كما لو قال لها  
انت طالق في نكاحك وفي انت طالق شتين عند مجي غدا تخلق عتقها  
بجيبه بان قال سيدتها انت حرة اذا جاء غدا وبعد تخلق بطلاقها بجيب  
بان قال زوجها انت طالق اذا جاء غدا فجاء الغد عتقت وطلقت شتين لكن  
لا مرجعة له لوقوع العتق والطلاق معا في الغد لكونها معلقة بجيب فيهرجрман  
الامة حرمه غليظة هذا عندهما في الفخا خلافا لمحمد فله ذلك عنده لان قوله انت  
طالق يقارن قوله انت حرة ولفظ الشتين يعقبها فساد فمرا حرة فطلقت  
نتين خبيث واحدة فله الرجعة وتعد بثلاث حصن كالحرة لان العدة تجب  
بعد الطلاق وهي بعده حرة وتقع طلاق باين بانامك باين او بقوله انا عليك  
حرام ان نوى الطلاق لان الابانة ازالة الوصلة والحرام ازالة الحلل والاتصال  
والحل مشترك بينهما فصحت اضا فمرا الى نفه بخلافه اذا لم يقل منك وعليك  
فلا يتعين البينة والحرام لتلك الابانة لجواز ان يكون له امرا اخرى بخلافه  
اذا بدل ضمير المكم ضمير الخطاب للتعين لا يقع بان منك طالق وان نوى به الطلاق  
لانه رفع القيد فيخص بمجمله بخلاف الابانة والتحريم هذا عندنا اما عند الشافعي  
فيقع لانه ازالة النكاح وهو قائم بهما جميعا فيصح اضافة الطلاق الى نفه قياسا  
على اضافة الابانة والحرام اليها ولا يقع بقوله انت طالق واحدة او لانه اذ  
الشك في الواقع وغير الواقع لان الطلاق متى قرن بالعد يقع به لا بالوصف  
ولهذا لو قال لها قبل الدخول انت طالق ثلاثا تطلق ثلاثا ولو وقع بالوصف  
ببانت بقوله انت طالق ويلغو قوله ثلاثا فيبطل العدد بدخول الشك فيه فلا

يقع اصلا هذا عندنا اما عند محمد فيقع الواحدة لانه اذ قل في قوله واحدة فبقي قوله  
انت طالق بلا شك كما يقع الطلاق لا العتاق في قوله امرأته طالق وعنده حرا والاولا  
يقع بقوله انت طالق مع موتي او انت طالق منك مع موتك لاضافة الى حالة منافاة  
له لان موته ينافي الاهلية وموته ينافي المحلولة ولا بد منها لوقوعه ولا يقع طلاق في العدة  
بعدها ملك بملك يمين احدهما ان الزوجين صاحبة بتمامه وبعد ملك شقصة اي بعضه  
مع انها في العدة لوقوع الفسخ بملك اليمين حتى لا يجوز له ان يزوجه من غيره حتى تنقضي  
عدتها لان وقوعه يستدعي قيام النكاح من كل وجه ومن وجه ولم يوجد لان ملك اليمين  
يمنع ابتداء النكاح فيمنع بقاءه قياسا على الحرص بالمصاهرة والرضاع فلا يكون محلا  
للطلاق كما في سائر الفسخ وقيام العدة لا يكتفي لوقوعه كالعدة من النكاح الفاسد  
والحل وان لم يثبت بالشكص الا ان ملك اليمين دليل الحلل فقام مقامه بتسيرا  
وعدم بطلان النكاح فيما اشترى المكاتب زوجته لعدم ثبوت الملك له بل له حق الملك  
وهو لا يمنع بقاء النكاح وبانت طالق هكذا يشير بالا صبح يقع الطلاق بعده فيقع  
الواحدة بالواحدة والثنتان بالثنتين والثلاث بالثلاث لان الكلام مع الاشارة  
يقوم مقام التلفظ بالعدد بالاسم وتعتبر الا صابح المنشورة لوجعل بطن الكف  
الى الخطاب الى السماء ولو عكس بان اشار بظهر مورها فالمنشورة تعتبر رجوعا  
الى العرف والعادة بين الناس وبانت طالق يشير بالا صابح بدون هكذا يقع  
واحدة لان الاشارة اذ لم تقرر بالعدد والمبهم صارت كان لم تكن فبقي انت طالق  
ولا يقع به الا واحدة وان نوى الثلاث وبانت طالق باين يقع واحدة باينة في الحال  
في غير الموطوءة وبعد انقضاء العدة فيها لوصف بالبينة هذا عندنا اما عند زفر  
فرجع بعد الدخول الا بالخلع والبدل والطلاق الثلاث لان حكم الطلاق بعده فلا  
تبدله كسائر احكام الشرع كما في قوله انت طالق على ان لا رجعة لي عليك له وقوله



انت طالق اشد الطلاق او انت طالق اشد او انت طالق اشد يقع واحدة  
 باينة لان الشدة والحجبت والخم للطلاق تارة يكون بالعدد وتارة بالبينونة  
 وهي اذني فحمل عليها مع ان افعال التفضيل بجي لمطلق الاثبات او بقول انت  
 طالق طلاق الشيطان او طلاق البديعة او طلاق كالجبل او طلاقا كالكاف او  
 طلاقا ملاء البيت او انت طالق تطبيق شديدة يقع واحدة باينة لان التشبيه  
 والزيادة والشدة يقتضي زيادة وصف وقوة له وذلك بالبينونة لان البينة  
 اقوى من الرجعي حكى او بقوله انت طالق تطبيق طويلا او تطبيقا عريضة يقع  
 واحدة باينة لان الطول والعرض له تارة يكون بالعدد وتارة بالبينونة وهي  
 اذني فحمل عليها هذا عندهم اما عند زفر جرجي الوصف بما لا يقبله قلعا الوصف و  
 بقي المطلق رجعا بلانية ثلاث في الكل نوى واحدة او شتين او لم ينوشا يقع  
 واحدة باينة فيه ومنها اي ثمة الثلاث يقع ثلاث لان الواقع باين والبينونة مستوية  
 الى صغرى وكبرى فانهما نوى صحت نيته وعند عدمها ثبت الادنى للتيقن و  
 الشتان من هذا القسم لانها ليست من الصغرى والكبرى ككراهي الامة كالنكاح  
 في الحرة فصل ومن طلقها بان قال انت طالق ثلاثا قبل الوطء وقع  
 عليها لا يقعها بكلام واحد فان كانت بكرا فليان ينكحها بنفسه من غير ان تنكح زوجها  
 آخر لان قوله تعالى فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره نزل في حق المردخول بها  
 فان فرق الطلاق بان قال انت طالق طالق طالق بانث المرأة بالاولى لعدم  
 تأكيد النكاح بالدخول ولم يقع الطلقة الثانية والثالثة لان البين لا يلحق البين  
 في النكاح فهذا بالطريق الاول فحق انت طالق واحدة واحدة واحدة يقع واحدة  
 باينة لعدم التاكيد ويلغو ما بقي لعدم الالتحاق هذا عندنا اما عند مالك فثلاث لان  
 الواو والجمع والجمع بحرف الجمع كالمجموع بلفظ فصار كانه قال انت طالق ثلاثا ويقع الطلاق

بعد قرن

بعد قرن بالطلاق بان قال لها انت طالق واحدة او شتين او ثلاثا لا يقع به اي  
 بقوله انت طالق فيلغو قوله انت طالق لو كانت المرأة قبل ذكر العدد المقرون  
 به حتى لا ينصف المهر لعدم وقوعه به لان ذكر الصفة متى اتصل بالعدد يقع بذلك  
 فيموتها قبل ذكره بطل المحل قبل الايقاع فلا يقع بدونه ولو مات الرجل قبل ذكره  
 يقع واحدة لان ذكرها متى لم ينصل به يقع بها لا انقطاع رجاء نكاحه جده وكذا اذا  
 امسك فم قبل نكاحها رجعية لان الوقوع بلفظه لا يقصده واعلم ان قبل التقديم وبعد  
 للتاخير فاذا ذكر بين اسمين مضافا الى مظهر يكون القبيلة والعبدية صفة للمذكور  
 او لا كما في قوله جاء زيد قبل عمر و جاء زيد بعد عمر ومضافا الى مضمرة يكون صفة  
 للمذكور آخر كما في قوله جاء زيد قبل عمر و جاء زيد بعده عمر و يقع بانث طالق  
 طلقة واحدة قبل واحدة واحدة لان الواحدة الاولى سابقة على الثانية ذكرها و  
 ومعنى فلا يقع الثانية لعدم توقف ذكر الاولى على ذكرها او بانث طالق واحدة  
 بعدها واحدة يقع واحدة لان الثانية متأخرة عن الاولى ذكرها ومعنى فلم يقع الثانية  
 لعدم بقاء المحل فيها و بانث طالق طلقة واحدة قبلها واحدة او بانث طالق واحدة  
 جده واحدة يقع شتان لان الاولى سابقة ذكرها متأخرة معنى والثانية بالعكس  
 فتقران فتقعان معا او بانث طالق واحدة مع واحدة او بانث طالق واحدة  
 معها واحدة يقع شتان لان مع القران فيتوقف ذكر الاولى على النكاح بالثانية  
 تحقيقا للمرد فبقعان معا وفي الموطوءة يقع شتان في كل ما لتأكيد النكاح فيه  
 ووجود المحل و بانث طالق طلقة واحدة و واحدة ان دخلت الدار يقع  
 شتان ولو في غير الموطوءة لو دخلت الدار و وقع واحدة في غيرها ان قدم شرط  
 ووجد بان قال ان دخلت الدار فانت طالق طلقة واحدة و واحدة فدخلت  
 للشرط اذا اخر يتوقف صدر الكلام عليه بخلافه اذا قدم ولا يلو قال لها



منبر انت طالق واحدة واحدة يقع واحدة فتبين ان الجمع بحر في كالمجمع بلفظ  
في حق اصل التعليق لاني كيفية هذا عند الامام اما عندهما فيقع ثنتان ان قدم  
كفي لواخره في الموطوءة يقع ثنتان قدم او اخر فصل وكناية اي الطلاق  
ما لم يوضع له واحتمل وغيره فلا تطلق المرأة الابينة من الزوج او دلالة الحال  
اي بقرينة حادثة مثل حالة الغضب وحالة مذكرة الطلاق لزوال الاحتمال فالكناية  
نوعان نوع يقع به واحدة رجعية ونوع يقع به واحدة باينة او ثلاث باينة  
وثلاث كلمات منها اي الكناية نوع اولي وهو اعتدي لانه عم قال لنعرض  
وهي سودة اعتدي ثم راجعها واستبرأ لي رحك بعني اعتدي وانت واحدة قبل  
ان نثبت الواحدة يقع نوي او لم ينزلها صفة لمصدر محذوف اي انت طالق  
طلقة واحدة وان رجعت لا يقع نوي او لم ينزلها صفة المرأة انت مرة عند  
تومك او اعتدي وان وقفت عليها بدون الاعراب يحتاج الى النية او دلالة  
الحال على وقوع الاحتمال الامر من والحق انه منها مطلقا لانها في النصب يحتمل ان  
يكون صفة لمصدر فعل آخر كقوله انت ضاربة واحدة وفي الرفع يحتمل انه  
جعل نفس المرأة طلاقا للمبالغة كقوله انت طلقة واحدة كما يقال رجل عدل  
وبها اي بهذه الثلاث يقع واحدة رجعية ان كانت مدخولا بها والافواحدة باينة  
والباقي منها نوع ثان فلذا قال بيا فيها كانت باين اي عن الخيرات او عن النكاح  
او عن المعاصي وانت بينة اي مقطوعة عن الخيرات او عن الاقارب او عن النكاح  
وانت بئنة اي بينة وانت حرام اي خلية عن الخيرات او عن الصبيحة او عن النكاح  
وانت بيرة اي عن الخيرات او عن البرهان او عن النكاح وجعلك على غاربك  
اي انت خلية فانهم اذا ارسلوا الناقه يجعلون جبارها على غاربها الذي هو بين  
النكاح والعق ويخلون سبيلها في الحق باهلك اي لاني اذنت لك لاني طلقك

ووهبك لاهلك مثل ما تقدمه وستر منك وفارحك هما قدر استعمال في غير  
النساء لقولهم سترحت ابني وفارقت غيري وامرك بيدك اي في حق غير الطلاق  
او في حق وانت حرة اي عن حقيقة الرق او عن رقي النكاح وتفتني وتحمري و  
استترى اي عن الاجانب اوج عن الزوج لانه بينة بالطلاق واغربي اي تباعدني  
استروري اهلك او لاني طلقك هذا بالعين المعلقة والبراءة المحجة ويروى بالعكس  
واخرجي واذهبى وقومي وابتنى الزوج اي من الرجال لانها مطلقة او من النساء  
فبهنه البواقي يقع واحدة باينة ان نوايا او نوى الشئين وعند زفر يقع ثنتان ان  
نوى شئين ويقع ثلاث ان نواه وقدم الحجج من الطرفين في صدر الباب فتذكر  
وانما كان ما وقع بها بواين لان الفاعلها عاملة بنفسها وانما سميت بالكنايات  
لاستتار ميواد المتكلم لانها كنايات حقيقة حتى يحل عمل الكني عندها عندنا اما عند  
الشافعي فمراجع لان الكنايات تحمل عمل الكني عنه ففي الكنايات كذا يقع بالنية  
لا بد لانه الحال لانها ثلثة اقسام الاول ما يصلح طلاقا لاراد الكلام المرأة ولاست  
لها وذلك ثلثة امرك بيدك واختباري ولا تطلق بها حتى تطلق نفسه بالانه تقويض  
واعتدي والثاني يصلح طلاقا وسببا وذلك خمسة خلية وبرية وبينة وبابن وحلم  
والثالث يصلح طلاقا وردا وذلك سبعة اخرجي واغربي واذهبى وقومي وتفتني  
وتحمري واستترى واللافت ثلثة احوال حالة الرضا وحالة مذكرة الطلاق وحالة  
الغضب ففي الاولى لا يقع بالاقسام الثلثة لعدم قرينة دالة على وقوعه وفي الثانية  
يقع بكل لفظ يصلح للرد فلا يقع بالثالث لانه يصلح للرد وفي الثالثة لا يقع بكل لفظ  
صالح للسب والرد يقع بالاول لانه لا يصلح لهما وفي اعتدي اعتدي ثلثة  
مرات لو نوى الزوج بالاول طلاقا ونوى بغيره جفنا صدق قضاء لانه نوى بها  
حقيقة كلامه وان لم ينو بغيره ثلثة احوال لانه لا نوى بالاول طلاقا صار الحال



حال مذكر الطلاق فتبين الباقيان له بابسبب التفويض هو تعليق طلاق  
المرأة باختيارها ولمن قيل لها طلق نفسك او قيل لها امرك بيدك او قيل لها اختيارك  
بنية الطلاق من الزوج في الاخير لانه خبرها في نفسها لافي النفقة او السكنى او الكسوة  
او الدار لانه من الكفايات لا قياسا لان الزوج لا يطلق بقوله اخرت نفسي منك  
فما الطريق الاول ان لا تطلق المرأة في نفسها بذلك لها نظيرتها نفسها ان سمعت  
في مجلسها ان شاء قياسا بجواز تعليقك الايقاع على جواز الاعيان وان لم تسمع فلها  
ذلك في مجلس سمعت به اي الخبر وان طال ذلك المجلس لانه يتوقف على ما وراه  
نظرا الى ان فيه معنى اليقين ولهذا لا يجوز رجوعه عنها ويمتد الى آخرة لانه جواب  
التعليك فلم يطل خيارها ما دام لم تقم فان قامت بطل لانه دليل الاعراض او ما دام  
لم تعمل ما يقطع اي الخيار فان عملته بطل لان الاشتغال يحمل اخر اعراض عن تلك الجهة  
لا تطبيق لها نفسها بعد اي المجلس لا يقطع الخيار وجلس القايمة الخيرة وانكأ  
القاعدة الخيرة وقعود التكنة الخيرة لا يقطع خيارها لانها لم يجمع الرأى لا الاعراض  
قبل انكأ القاعدة يقطع لانه لاظهار التهاون باجرتها فيكون اعراضا وكذا اضطرارها  
عند زفر وفي رواية عن ابي يوسف وكذا دعاء الاب للشورى لان الكتيبة  
للشورى الصواب وكذا دعاء شهر هو وشهرهم المرأة لان الاشهاد والتمسك من الجود  
وقف دابة هي اي المرأة الخيرة ركبته لا يقطع خيارها لان الجمع الرأى وفكرها بغيرها  
فكل ما هو دليل الاعراض فيه دليل فيها وما لا فلا لان سيرها يضاف الى الرجوع  
والماء وكل منها ليس في يد احد ولهذا من قرأ في الفلك الجارية آية السجدة  
مرارا تكفيها سجدة واحدة ومن قرأ على دابة سائرة مرارا تجب كل منها سجدة  
الا اذا قرأ عليها في الصلوة وسير دابته اي الخيرة كسيرها لاضافة سيرها الى  
ركبها فلو سارت بطل الخيار والا فلا وفي قوله لها اختيار بنية الطلاق لا يقع

نية الثلاث كما صحت في سائر الكفايات لان الاختيار لا يقع الى غليظة وخفيفة  
كما يتنوع الابانة بل تبين المرأة بواحدة ان قالت اخرت نفسي او قالت اختار  
نفسى لان الاختيار ليس من الفاظ الطلاق الا في جواب التخيير باجماع الصحابة  
وورد الاجماع بالواحدة لا بما زاد هذا عندنا اما عند مالك فيقع الثلاث ان نواها  
اعتبار النية وشرط ذكر النفس او ما يدل عليها من كلام احدهما لوقوع الطلاق  
لان اخرت جواب مبرهم لاحتمال اختيارها زوجها او نفسها لكون اختيارى  
سواءا مبرها لكونه متنوعا فالمبرهم لا يغير مفسر المبرهم ففسره النفس الواحدة  
الواقعة في كلام احدهما وفي قوله لها اختيارى اختيارا لوقالت المرأة اخرت  
نفسى تبين بواحدة لان الاختيار بالهاء دليل الواحدة فيوجد باختيار نفسها  
لا بزوجها ولو كرر اختيارى اختيارى مرات ثلاث فقالت اخرت  
اختيارا يقع ثلاث بلانية الزوج لكون الاختيار مصدرا لكل او قالت اخرت  
الاختيار الاول والاختيار الوسيط والاختيار الاخرة يقع ثلاث بلانية  
من الزوج قيل النية منه شرط لان ذكر الصفة وهي الاولى وغيرها كذا ذكر لان  
الاولى اسم لفرد سابق والوسطى اسم لفرد بين شيئين متساويين والاخرة  
اسم لاحق فانها ذكرت في افعال الاعيان لافي ذواتها والترتيب في الطلقات  
الثلاث محال فبقى قوله اخرت الاختيار فلو قالت اخرت الاختيار و  
سكنت يقع الثلاث فكذا هي لان قوله اختيارى تعليق طلاقها باختيارها  
فاذا قال ثانيا وثالثا فقد علقها ايضا باختيارها فاذا اختارت وجد الشرط  
في حق الكل كما اذا قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ثم قال كذلك فدخلت  
الدار مرة بخلاف اعتمدى ثلاث مرات اذ لا يقع به شيء بلانية ولا ذكر النفس  
هذا عند الامام اما عندنا فواحدة باينة لانها لم تخبر الا واحدة فلا يقع عليها



الزيادة كما اذا قالت طلقت نفسي واحدة ولو قالت في جواب اختيار من  
 ثلاث مرات طلقت نفسي بتطبيقه او قالت فيه اخترت نفسي بتطبيقه  
 بانته المرأة بواحدة لانها او قعت بعض ما فوض اليها كما لو قال طلقني نفسك  
 ثلاثا فطلقت واحدة ولان المفوض اليها باين لارجح في الاصح وفي غيره رجعي  
 لا باين لان لفظها صريح ولو قال لها امرك بيدك في تطبيقه او قال لها اختاري  
 تطبيقه فاخترت نفسها يقع واحدة لان التطبيق لا يتناول الثلاث رجعية  
 لان اخر كلامه بان يعرضه بالصرح بغير اوله ولو قال لها امرك بيدك ونوى الطلاق  
 الثلاث فقالت اخترت نفسي بواحدة اي بدفعه واحدة او قالت اخترت  
 نفسي بمرة واحدة بقرن لان قوله ذلك صالح للعموم والخصوص وبنية الثلاث  
 تعيين العموم فقصر المرأة مختارة لها بدفعه او بمرة وان قالت في جواب ذلك طلقت  
 نفسي طلقة واحدة او قالت فيه اخترت نفسي بتطبيقه واحدة فواحدة تقع  
 لان كلامها لا يتناول الثلاث باينة لان المفوض اليها باين لارجح ولو قال لها  
 امرك بيدك اليوم وبعد غد لا يدخل الليل فيه اي الامر حتى لو اختارت نفسها  
 في الليل لا يقع لان كل واحد من اليومين ذكر منفرد او اليوم المنفرد لا يتناول  
 الليل وبطل امر اليوم ان ردت المرأة وبقي الامر بيد لها بعد غد لان قوله اليوم  
 وقوله بعد غد خياران للتخلل بينهما وقت غير داخل في الخيار فلا يكون ردة  
 احدهما ردة الاخر بخلاف قوله اليوم وغدا لدخول الليل فيه هذا عندهم اما عند  
 من غير فلا يبقى لان الخيار واحد في وقتين فرد احدهما ردة الاخر كما اذا قال اليوم  
 وغدا وفي قوله لها امرك بيدك اليوم وغدا دخل الليل فيه ولا يبقى الامر بيدها  
 في غدا ان ردت المرأة في يومها لان الخيار واحد لعدم التخلل بينهما فرد احدهما  
 ردة الاخر ولو قال لها طلقني نفسك ولم ينو شيئا او نوى طلقة واحدة طلقت

المرأة نفسها تقع واحدة رجعية لان المفوض اليها صريح الطلاق ولو طلقت  
 نفسها طلاقات ثلاث ونواه الزوج صح وقوع الثلاث لان قوله طلقني امر  
 بالتطبيق والمصدر اسم جنس فيتناول الاولاني مع احتمال الكل كاشتراسماء  
 الاجناس على ما مر فيحمل على الكل عند النية ونية الشئ لا تقع فيقع واحدة  
 لان اسم الجنس لا يتناول العدد المحض الا ان يكون الكسوة امة لانه كل  
 الطلاق في حقها ولو قال لها طلقني نفسك فقد يقع بانته اي بقولها انت  
 نفسي واحدة رجعية لان الابانة من الفاظ الطلاق ولهذا لو قال انتك  
 يقع فكانت موافقة للتفويض في ايقاعه وزادت في تعجيل الابانة فيقع  
 ما وافقت لا ما خالفت وباخترت اي بقولها اخترت نفسي لا يقع لان  
 الاختيار ليس من الفاظ وضعا ولذا لو قال لها اخترت نفسي منك او  
 انت بخيرة لا يقع وانما جعل طلاقا باجماع الصحابة اذ اخرج جوابا لتخيير الزوج  
 على خلاف القياس فيقتصر على مورد النص ولا رجوع وفي بعض النسخ والاصح  
 رجوعه عن قوله لها طلقني نفسك ولكن يتقيد بالمجلس لانه يملك لانها تعجل  
 نفسها وفيه معنى البين لانه تعليق الطلاق بتطبيقه واليمين تعرف لا زعم  
 فلا يقبل الرجوع وفي قوله لا تخير نفسك وفي قوله لاخر طلق امراتي خلافا لاي  
 عدم الرجوع عنه والتقيد به اي يصح الرجوع ولا يتقيد بالمجلس لان قوله لها توكيل  
 وتوكيل يعمل لغرضه فلا يقتصر على المجلس لان غرضه الاعانة وقد لا يحصل فيه  
 ويملك الرجوع لتكليف الضرر قياسا على سائر الوكلاء واما اذا وكل الدايين  
 المدايون بامر ذمته فانه وان عمل لنفسه في ضمن العمل بغير ضرورة  
 فصل وفي قوله لها طلقني نفسك متى شئت لا يتقيد بالمجلس  
 فلها ان تطلق نفسها متى شاءت لعموم الاوقات وفي قوله لاخر طلقها ان شئت



يتقيد بالمجلس ولا يرجع فلا يملك عزله لانه عليك لانه فوض الامر الى رايه والملك  
من يعمل بمرأيه والمطلوب من الوكيل الفعل شاء او لم يشاء وفيه معنى البين الامر  
هذا عندهم اما عند زفر فيرجع ولا يتقيد لانه توكيل لانه يعمل بخيره ولو قال لها  
طلق نفسك طلاقا ثلاثا فطلقت نفسها ملقة واحدة فواحدة تقع لانها ادرعت  
بعض ما فوض اليها ولا يقع شيء في عكسه وهو ان قال لها طلقي نفسك واحدة فطلقت  
نفسا ثلاثا لانها انت خير ما فوض اليها لان الثلاث عدد ومركب بخلاف الواحد المفوض  
هذا عند الامام اما عندها فيقع واحدة لانها انت بما ملكته وزيادة فيقع ما ملكته ويلحق  
الزيادة كما اذا طلقها الفاء ولو امرت المرأة بالباين بان قال لها طلقي نفسك طلاقا  
باينا او امرت بالطلاق الرجعي بان قال لها طلقي نفسك طلاقا رجعيا ففعلت المرأة  
فيها وقتها امر الزوج به لانها وافقته في الاصل وخالفته في الوصف فيقع ما وافقته  
فيلحق ما خالفته ولا يقع في قوله لها طلقي نفسك ثلاثا ان شئت لو طلقت نفسها ملقة  
واحدة لان مخافه ان شئت الثلاث فصارت مشتمها شرطا لوقوعها ولم يوجد لان  
اجزاء المشروط لا يتنوع على اجزاء الشرط وكذا لا يقع في عكسه بان قال لها طلقي نفسك  
واحدة ان شئت لو طلقت ثلاثا لان مشية الثلاث ليست بمشية الواحدة قصدا  
كما ان ايقاعها ليس بايقاعها قصدا فلم يوجد الشرط هذا عند الامام اما عندها  
فيقع واحدة لان مشيتها كما ان ايقاعها فوجد ولا يقع في قوله لها انت طالق  
ان شئت انت فقالت شئت انا ان شئت انت فقال شئت انا وان نوى  
الطلاق بقوله شئت انا لان ذكر الطلاق ليس بذكر كونه في كلام المرأة ليصير الزوج  
شائيا طلاقا والنية لا تعمل في غير المذكور ويخرج الامر من يد الحائل لان اشتغالها  
بالمشية المطلقة اعراض عن المشية المنجزة فلو قال شئت او رضيت طلاقك  
يقع اذ ينوي لانه ايقاع مهتر كانه قال وجدت طلاقك في ايجاده بايقاعه

اما النية فالتشيعين لانه قد يقصد وجوده وقوله لا يملك بخلاف اردت طلاقك  
لان ارادة العباد عبارة عن الطلب وليس من ضرورة الطلب الوجود فلم  
تكن بمنزلة المشية وكذا لا يقع كل تعليق بمحذوم بان قال لها انت طالق ان شئت  
ان كان السماء تحتنا فلا يقع لما ذكرنا ويقع الطلاق لو قال لها انت طالق ان شئت  
فقالت بان عقلت بوجوده شئت ان كان اسماء فوقنا لان التعليق بالشرط  
الموجود وتخيير وتحقيق وفي قوله لها انت طالق اذا شئت وانت طالق اذا لم شئت  
وانت طالق متى شئت وانت طالق متى شئت لا يبرئ الامر بمرهات لانه  
ملكها الطلاق في الوقت الذي شاءت فلم يكن قبل المشية وهي تطلق نفسها متى  
شاءت في اي مكان شاءت طلاقا واحدة لا غير لان متى لمعوم الاوقات  
لا الاحوال واذا الوقت ويستعمل للشرط ايضا فلا استعمال للشرط بالقيام ولا تقام  
لوقت لا يبطل به وقد صار الطلاق بيدها بيقين فلا يخرج من يدها بالقيام بانك  
والاحتمال وفي قوله لها انت طالق كلما شئت لها ايقاع طلاق واحدة على نفسها  
ثم لها ايقاع اخرى وهكذا ثم لها ايقاع اخرى لان كلما المعوم الانفراد لا المعوم الاجتماع  
لانه ايقاع الثلاث جمعا فلو طلقت نفسها ثلاثا حمل لا يقع واحدة عند الامام  
ويقع عندها على ما مر ولا يبرئ بالرد لما مر ولو طلقها ثلاثا فعاذت اليه بعد رجوع  
اخر لها التطبيق بعد زواج اخر لان التعليق ينصرف الى ملكوك الموجد ولا المستحدث  
هذا عندهم اما عند زفر فيقع لان الملك ليس بشرط بقاء البين وان ردت  
مشيتها فلها ان شاء تعجد المشية بطحا وفي قوله لها انت طالق حيث شئت و  
انت طالق اين شئت تنقيد مشيتها بالمجلس وان قامت بطلت لاسر  
حيث وابن من ظروف المكان والطلاق لا يتعلق بالمكان فلما ذكره وتبقى انت  
طالق شئت بمعنى ان شئت لمناسبة بين الطرفين والشرط من حيث انه يجامع



المظروف كما انه يجامع الشرط فيقتصر على المجلس وفي قوله للموطوءة ان  
طالق كيف شئت تقع واحدة رجعية وان لم تشأ المرأة وفي قوله لغير الموطوءة  
انت طالق كيف شئت تقع واحدة باينة وان لم تشأ لان المشية دخلت  
على وصف الطلاق لا على اصله فبقى الاصيل مطلقا والوصف معاقا هذا عند  
الامام اما عندهما فلموطوءة وغيرها المشية في اصل الطلاق ووصف وقوع  
وقوعه على مشيتها لان الوصف كما يتعلق بالمشية يتعلق الاصل بها ايضا  
لان الوصف لا يكون بدونه فان شاءت في قوله لها انت طالق كيف شئت  
واحدة باينة او ثلاثا كالزوج النكاحي هو باينة او ثلاثا وقع ما شاءت لوجود  
الموافق بين مشيتها ونيتها وان نوت المرأة ثلاثا ونوى الزوج واحدة باينة  
او نوبا بالقلب اي العكس اي نوت واحدة باينة والزواج ثلاثا فرجعية واحدة تقع  
لان مشيتها الفت للتعارض فبقى اصل البقاء وان لم ينو الزوج شيئا فماتت  
المرأة يقع من الوصف بعد وقوع الاصل وهو الرجعي جريا على موجب التحريم لان  
التفويض في الوصف يستدعي وجود الاصل او لا لان المعدوم لا يوصف بهذا  
عند الامام اما عندهما فلا يقع الاصل ما لم توقع المرأة لان المفوض اليها وصف الطلاق  
ولو وقع في الحال رجعيا لم يزم وقوع الوصف بلا مشيتها فتعلق اصله كوصف مشيتها  
وفي قوله لها انت طالق كم شئت او انت طالق ما شئت طلقت نفسها ما شاءت  
واحدة او اثنتين او ثلاثا لان الاول للعدد والثاني في بعمه وجواز تطلقها اكثر من واحد  
مع انه لم يجز للزوج وهي قائمة مقامه ثلثا بطل خيارها بالتفريق بخلاف لانه  
نادر على التفريق بلا محذور في مجلسها لا بعده لانه خطاب وتلك في الحال فيكون  
الجواب في الحال فان ردت الامر ردت لان الامر واحد وفي قوله لها طلق نفسك  
من ثلاث ما شئت لها ان تطلق نفسها ما دونها اي واحدة او اثنتين محلا بكلمة

لا ثلاثا عملا بكلمة من فلو طلقها ثلاثا لا يقع شيء لان من التبعض وما للتبعض جعل  
بها وفي قوله كل من طعاني ما شئت وان كان له ان ياكل الكحل الا انه للحدول  
عن الحقيقة بقرينة هي اظهار الجود والكرم ولا يوجد هذا في الطلاق هذا عند الامام  
اما عندهما فلها ان تطلق نفسها ثلاثا ايضا لان مثل هذا الكلام يستعمل للاستيعاب  
كما في قوله كل من طعاني ما شئت **باب** الخلف بالطلاق اي تعليقه  
بالشرط او تعليق الجراء به باليمين لا بشرطه اليمين بالله تعالى لانه ينفي ما نقاه و  
يثبت ما اثبت بذلك كما باليمين فالشرط المحلوف عليه والجزاء المحلوف به شرط  
صحته اي اليمين بالطلاق الملك او شرطها الاضافة اليه اي سبب الملك فلا  
تطلق اجنبية قال الرجل لها ان كلمتك فانت كذا اي طالق فكلمها وكلمها لعدم  
الملك و اضافته عند الخلف مع ان فيه التعليق فلا يفدر بان يقال ان ملكك  
وكلمتك فانت كذا لان اليمين مذمومة فلا يجتاز لتصحح بقوله نعم ولا تلح كل  
اثنم وتطلق المرأة بعد وجود الشرط ان قال الزوج اي قوله ان كلمتك فانت  
طالق لزوجته فكلمها لوجود الملك وقت التعليق او تطلق الاجنبية بعد وجود  
ان قال الرجل لاجنبية ان كلمتك فانت كذا اي طالق فكلمها لوجود الاضافة  
لان التعليق تطلق في وجود الشرط والحل قابل عند الوجود فيؤهل للتعلق  
من يؤهل للتخيير هذا عندنا اما عند الشافعي فلا تطلق لان من لا يؤهل لتخيير الطلاق  
لا يؤهل لتعليقه ولو قال المرأة التي تزوجها طالق يكون تعليقا بالملك لا اعتبار  
صفة الزوج ولو قال هذه المرأة التي تزوجها طالق لاحق لوتزوجها لا يقع  
لانه عرفها بالاشارة ولا يراعى فيها الصفة وهي الزوج فكانه قال لاجنبية  
هذه المرأة طالق والفاظ الشرط ان دخلت الدار فانت طالق واذا دخلت  
الدار فانت طالق واذا ما دخلت الدار فانت طالق وكل اي كل امرأة لي



تدخل الدار فهي طالق وكلما دخلت الدار فانت طالق ومتى دخلت الدار  
فانت طالق ومتى دخلت الدار فانت طالق وفيها اي هذه الفاظ تخرج اي  
تبطل البين اذا بطل التعليق بان وجد الشرط مرة حتى لو تكرر لا يجازي بوقوع  
الاخر لانها غير مقتضية للعموم والتكرار الا انها لا تخل اذا وجد مرة كل في المنسوبة  
للمنفصلة في الكتابة فانه اي البين يخل فيه بعد وقوع الثلاث بوجود الشرط ثلاث  
مرات لانها لذلك فلا يقع الطلاق بوجود ذلك الشرط ان تكررها الزوج الاول بعد  
زوج اخر لان المحلوف به طلاق محلوك فينتهي البين بانتهاء المحلوك الا انه لا يخل  
في كلام بعد الثلاث اذا دخلت على لفظ التزوج نحو قوله كلما تزوجت فانت كذا  
اي طالق فانه يحتمل بكل مرة فطلاق ولو كان بعد زوج اخر لان المحلوف به طلاق  
سجدته وهو غير متناه فلا ينتهي الاجل بخلاف كل في قوله كل امرأة تزوجها  
فهي طالق فتطلق كل امرأة تزوجها مرة لكونه للعموم الاسماء كما في قوله تعالى  
كل نفس ذائقة الموت لا غير مرة لعدم كونه للعموم الا فعال اما في رواية عن  
ابي يوسف فيمنح برة فقط في كل امرأة غير معينة كما في كلمة كل حلف لا يتزوج  
فزوج غيره بغير امرأة فان اجاز بالقول حنت وبالفعل لا وزوال الملك بعد  
البين بما دون الثلاث لان زواله بها يبطل البين لا التعليق يتناول الموجودات  
دون المستحدث لا يبطل البين لعدم وجود الشرط فلو قال ان دخلت الدار  
فانت طالق فطهرها بما دونها قبل وجود الشرط وانقضت عدتها ثم تزوجها  
فدخلت الدار تطلق لوجود الشرط عند وجود الشرط وتخل البين بعد  
وجود الشرط مطلقا اي سواء وجد الشرط في الملك قبل الطلاق والعدة او  
بعدها او بعد زوج اخر فيخل التعليق ويترب عليه الجزاء الذي هو الطلاق  
ويخل ولا يترب في الملك بعد زوج اخر او وجد في غيره فيبطل فلا يترب عليه

وشرط لطلاق الملك متى لو قال ان دخلت الدار فانت طالق فطلقها واحدة قبل  
دخولها الدار وانقضت العدة فدخلت الدار قبل تزوجها الاول سواء تزوجت  
زوجا آخر ولا يبطل ولا يقع الثلاث لعدم المشروط عند وجود الشرط ثم لو تزوجها  
فدخلتها لا يقع شيء لبطلان البين وان اختلفا اي الزوجان في وجود الشرط  
فالقول له لانه منكر لو وقع الطلاق على العلم في فعل الغير الا ان القول لها اذا قرن  
مع حجتها لقوة الحجة وان اختلفا في وجود شرط لا يعلم الا منها كما في قوله ان حضرت  
فانت طالق صدقت في حقها خاصة لان قولها يقبل في العدة والوطئ فكذلكها  
ففي قوله لها ان حضرت فانت طالق وفلان في قوله لها ان كنت تحتين عذاب  
الله فانت طالق كذا وعنده حرم ثم بعد هذا الوقت المرأة حضرت والحيض  
قائم غير منقطع وقالت احبته وكذبها الزوج طلقت هي حاضة وكذبها في هذه  
الحجة ليس بيقيني حتى لا تطلق لان الانسان قد يجتر العذاب عند ضيق الصدق  
فقط اي لا تطلق فلانة ولا يفتق العبد لانها شهادة في حق الاخر وان صدقها طلقا  
وعق والتعليق بالحجة يقتصر على المجلس لكونه تحييرا ولو قال لامرأته اذا  
حضت فانت طالق ان فقالنا حضنا لم تطلق واحدة منهما الا ان يصدقها وان صدق  
احدهما وكذب الاخرى طلقت المكذبة لان حيزها جميعا شرط لوقوع الطلاق  
عليها والمكذبة لا يقبل قولها في حق غيرها فلم ينم الشرط فيه فقيل في حق نفسها  
فتم فيه فطلقت هي وفي قوله لها ان حضرت فانت طالق يحكم بالجزاء الذي هو  
الطلاق بعد رؤية الدم ثلاثة ايام من اوله اي الدم لان بولك يتبين ان  
الدم حيض اذ قبل الثلاثة يحتمل كونه مستحاضة فاذا رآته المرأة لغير الموطوءة  
فتزوجت باخر قبل تمام الثلاثة صح او حتى العبد المعلق عنه بملك الدم او حتى  
عليه عند رؤيته قبل تمامها اعتبر فيه جناية الاجير فالطلاق يدعي لوقوعه



في الحيض وفي قوله لها ان حفت حيضة فانت طالق لا يقع الطلاق حتى تظهر المرأة  
 من حيضها لان الحيضة اسم لحبض كامل وذلك بمضي العشرة او بالانقطاع <sup>والان</sup>  
 او بما يقوم مقام الاغتسال اذا انقطع قبل العشرة كمضي وقت الصلوة فالطلاق  
 سني لو وقع في الطهر فلو تزوجت الغير لموطوءة باخر قبل تمام مدة الحيض  
 فسدت وفي قوله لها ان حمت يوما فانت طالق تطلق المرأة حين غربت الشمس  
 من يوم صامت لانه قدره بغيره هو اليوم فيشرط انتهاؤه بخلاف قوله لها ان  
 حمت فانت طالق فتطلق بمجرد الشروع لعدم التقدير بالعبارة ولو علق الزوج  
 طلقه واحدة بولادة ذكر بان قال اذا ولدت ذكر فانت طالق واحدة وعلق  
 طلقين بانثى بان قال اذا ولدت انثى فانت طالق شنتين فولدتها المرأة  
 ولم يدرك الاول منها طلق طلقه واحدة قضاء لانها لو ولدت الذكر او لا يقع  
 واحدة وتغير معتدة بولادة الانثى انقضت العدة فلا يقع بها شيء واذا ولدت  
 الانثى او لا يقع شنتان وتغير معتدة بولادة الذكر انقضت العدة فتبين في وقوع  
 الواحدة ونسك في الثانية وطلقت شنتين تنزها وديانة بينه وبين الله تعالى  
 حتى لو طلقها قبل هذا واحدة لا ينزحها حتى تنكح زوجا غيره احتياطا وانقضت العدة  
 بوضع الولد الاخير ولم يزل لا يقع به الطلاق طلاق اخرنا من الطلاق عن الوضع لقوله  
 واولات الاحمال اجلسن ان يفضن حملهن وان ولدت فكرين وانثى ولم يدرك  
 الاول طلق واحدة في القضاء وثلاثا في التنزه لانه اذا كانا اولاً وقعت باولهما  
 واحدة ولا يقع بانثى شئ لان البهين به قد انحلت ولا بالانثى ايضا لانه حال  
 انقضاء العدة وان كانت اولاً او وسطاً طلق ثلاثا واحدة بالذكر الاول  
 وشنتان بها فتردد بين الواحدة والثلاثة فبكره الاقل قضاء والاكثر تنزها  
 وان ولدت ذكر او انثى لم يدرك الاول طلق شنتين في القضاء وثلاثا في

التنزه لان الذكر ان كان اولاً او وسطاً وقعت ثلاث واحدة به وشنتان  
 بالاولى لان العدة لا تنقض ما يقع في البطن ولد وان كان آخراً وقعت شنتان  
 بالاولى ولا يقع بانثى شئ لان البهين بها قد انحلت بالاولى وكذا به لانه حال  
 انقضائها فتردد بين الثلاثة والشنتين فبكره الاقل قضاء والاكثر تنزها  
 ولو علق الطلقات الثلاث بشئ بان قال لها ان حمت اباعمر ووابا يوسف  
 فانت طالق ثلاثا يقع ان وجد الشرط الثاني فقط وهو وقوع تكلمها ثانيا  
 او مع الاول وهو وقوع تكلمها اولاً في الملك وان كان بكاح اخر جدا لاني  
 اما اذا وجد فيه قطا هر واما وجد في الثاني فيه فقط فلان الملك انما يعتبر  
 لانقضاء البهين او لنزول الجراء فوق وقت وجود الشرط الثاني وقت التنزول  
 وان لم يكن وقت الانقضاء خلاف وقت وجود الاول فانه ليس بوقت  
 الانقضاء ولا وقت النزول فلا يشترط وجوده فيه هذا عندهم اما عند  
 زفر فلا يقع ان وجد الثاني فقط لان الملك كما اعتبر وجود الثاني فيه اعتبر  
 وجود الاول فيه ايضا لاستوائهما في الشرطية والا يوجد الثاني فقط او مع  
 الاول في الملك بل وجد فقط او معه في غيره فلا يقع لان الجراء لا يقع في غيره  
 الملك وفي بعض النسخ يقع ان وجد في الملك او الاول في غيره والثاني فيه ولا يقع  
 ان وجد الا في الملك الاول فيه والثاني في غيره والمحني واحد مع ان الاول مؤخر  
 والتجيز اي الايقاع في الحال بان قال انت طالق ثلاثا يبطل التعليق بان قال  
 ان دخلت الدار فانت طالق واحدة او شنتين او ثلاثا فلو علق الثلاث  
 بشرط مثل ما مر ثم تجزها مثل ما مر ثم عادت اليه بعد التحليل ثم وجد الشرط  
 لا يقع شئ فهذا كما اذا لم يبق شئ من النصاب في اثناء الحول ثم استفا في  
 آخره مالا لا يسره حكم لئلا الاول لا ينقطع عنه المستفا بخلاف ما اذا بقي



فيه درهم هذا عندهم اما عند زفر فيقع الثلاث لان تجيز ما دون الثلاث  
لا يبطل تعليق الثلاث فكذلك لا يبطل تجيزه تعليق ومن علق الطلقات الثلاث  
بوطي زوجته بان قال لها اذا جاعتك فانت طالق ثلاثا فلو حج حشفة  
حتى التقى الخطان ان يقع الثلاث واذا البت ساعة فلا عقر اي مهر المثل  
اذا جرة الوطي ان كان الزنا حلالا عليه وكذا الوقوع يقع عتق الامه ولو اولى  
حشفة ولا يجب عليه اذا البت ساعة بعد ان علق امته بوطيها بان قال لها  
اذا جاعتك فانت طالق حرة وكذا لم يصير مراحلا امراته به اي البت في الرضى  
بان قال لها اذا جاعتك فانت طالق لان الجماع ادخال الفرج في الفرج فلم  
يوجد ذلك بعد الطلاق والعنق فلا مهر ولا رجعة حتى يجاوده هذا عندها اما  
عند ابى يوسف فيجب المهر ويثبت الرجعة لانه حنث بالايلاج لكونه جماعا تاما  
ولهذا يجب الغسل والبقاء عليه كالابتداء وهو القياس فلو نزع حشفة  
ثم اولى ذلك يجب العقر في الاوليين وكان ذلك الايلاج الثاني رجعة للمعاودة  
بعد الحنث ولو قال لها انت طالق ان شاء الله متصلا لم يقع الطلاق اما عند  
فلان التعليق بمشيئة الله تعالى ابطال واما عند ابى يوسف فلانه تعليق بشرط  
لا توقف عليه اما عند مالك فيقع لان الله شاء طلاقا فها والا لما جرى على سانه  
كلمة التطبيق كما لم يجزينا عليه كلمة التعليق فاذا قدم الشرط ولم يذكر الجزاء  
فيه بان قال ان شاء الله انت طالق لا يقع عندها لان الابطال يختلف ويقع  
عنده لكونه مرسلا لعدم صحة التعليق بعدم مجيئ الغاء في الجزاء ولو لم يتصل بان  
سكت ادنى سكوت ثبت حكم الاول تمام الكلام بالسكوت فالتعليق  
بعده رجوع ولا رجوع في اليقين او قال لها انت طالق وماتت المرأة قبل  
ان قال ان شاء الله لم يقع الطلاق لان موته لا يمنع وحمل التعليق بكلامه فيبطل

كلامه ولو مات هو اي الزوج قبل ان يقول ان شاء الله يقع الطلاق لعدم وجود  
التعليق فيبقى العقد عاملا بنصف نعم يميل او اذمة التعليق اذا قال قبل ذلك اني  
اطلق امراتي واعلق وفي قوله لها انت طالق طلقات ثلاثا لاثنين يقع طلقة  
واحدة وفي قوله لها انت طالق ثلاثا لا واحدة يقع ثلثان لان الاستثناء تكلم  
بالباقى بعد الشيء وفي انت طالق ثلاثا الا ثلاثا يقع ثلاث لعدم جواز الاستثناء لعدم  
شرطه وهو ان يبقى من غير المستثنى شي بـ بَاب طلاق المريض المريض  
الذي يصير فارا بالطلاق البائن والمريض الذي لا يصح بترعه الا انه يصح من الثلث  
هو من غالب حاله الهلاك بمرض او غيره فالابانة في هذه الحالة ابطال لحقها فلا يصح  
فترث منه فمن اعتناه اي اضعف مرض ويحجز عن اقامة مصالحه خارج البيت  
كالذهاب الى المسجد ولكن قد رفيه اي البيت كالمشي الى الخلاء والتوضي بنفسه  
وكذا من بارز رجلا او قدم ليقفل بقصاص او رجم مريض فلو ابان شخص من المذكورين  
زوجته بلا سوالها وهو اي ذلك الشخص كذلك المذكور من المرض ومات بذلك  
السبب او غيره تهرت المرأة عنه لاجماع الصحابة على ان امرأة الفار تهرت هذا  
عندنا اما عند الشافعي فلا تهرت لارتفاع الزوجية قبل الموت وقياسا على  
الجانب الآخر كما في الصحة وكذا الميراث تهرت امرأة طالبة طلاق رجعية عن  
زوجها المريض بان قالت له طلقني ولم تذكر الرجعة او ذكرتها في سوالها ثم  
طلقت ثلاثا بان قال لها ذلك الزوج انت طالق ثلاثا لان سوالها ذلك ينصرف  
الى الواحد الرجعي عند الاطلاق ايضا كما ينصرف اليه في الوكالة والتفويض والاشاء  
وهو لا يبرئ النكاح ولهذا اجل له وطهرها لكن في الاطلاق تهرت استحسانا ولو  
فرت بان ارتدت مريضة فماتت فالزوج يرثها وكذا تهرت امرأة مبانة  
عن زوجها المريض ثم قبلت ابن زوجها لوقوع البينونة بابانته لا بتقبيلها ولو



المرأة نفسها تقع واحدة رجعية لان المخوض اليها صريح الطلاق ولو طلقت  
نفسها طلقات ثلاثا ونواه الزوج صح وقوع لان قوله طلق امر بالتطبيق  
والصدر اسم جنس فيتناول الادنى مع افعال الكل كثر اسماء الاجناس  
على ما تر في كل على الكل عند النية ونية التثنية لا يصح فيقع واحدة لان اسم  
الجنس لا يتناول العدد المحض الا ان يكون المنكوحه امة لانه كل الطلاق  
في حقها ولو قال لها طلق نفك فقد يقع بانيت اى بقولها انيت نفسي  
واحدة رجعية لان الابانة من الفاظ الطلاق ولهذا لو قال انيتك يقع فكانت  
موافقة للتفويض في ايقاعه وزادت في تعجيل الابانة فيقع ما وافقت لا ما  
وباختارت اى بقولها اختارت نفسي لا يقع لان الاختيار ليس من الفاظ  
ومعنا ولهذا لو قال لها اختارت نفسي منك او انت مخيرة لا يقع وانما جعل  
طلاقا باجتماع الصحابة اذا خرج جوابا بخير الزوج على خلاف القياس فيقتصر  
على مورد النص ولا رجوع وفي بعض النسخ ولا يصح رجوعه عن قولها لها  
طلق نفك ولكن يتقيد بالجلوس لانه تملك لانها فعل انفسها وفيه معنى  
اليمين لانه تعليق الطلاق بتطيقها واليمين تصرف لازم فلا يقبل الرجوع  
وفي قوله لها طلق تصرفك وفي قوله لاخر طلق امر اني خلاهما اى عدم الرجوع  
عنه والتقيد به اى بيع الرجوع ولا يتقيد بالجلوس لان قوله لها توكيل والوكيل  
يجل غيره فلا يقتصر على الجلوس لان غرضه الاعانة وقد لا يحصل فيه وملك  
ارتدت بعد ما لا تترث لان المرتدة لا تترث عن احد وكذا من قبله  
ثم ابيت لعدم الفرار منه وكذا من طلقت رجعية ثم قبلته لان الرجعي  
لا يزيل النكاح فاضيفت الحرمة الى مطلقها وعثرها باختيارها ومن لا عنها في قصد  
سواء قاذرها فيه او في صحة فكل ذلك تترث عنه لان سبب اللعان وحيد منه

المرأة

فكانت

فكانت مضطرة الى اللعان فبكره فاذ وان وقع الطلاق بشفرق القاضى لانه كما كره كره  
اللعان شهادة هذا عندنا اما عند محمد فلا تترث عندنا اذا قاذرها في صحة لان الفرقه جاءت  
من جهتها لان الطلاق باخر اللعان فيضاف الحكم الى قولها فلا يكون قاذرا او من الى منها  
حال كونه مرتضا اى حلف في مرض موته بان لا يقرها اربعة اشهر فلم يقرها حتى مضت  
المدة ووقعت البسوة ثم ماتت في عدتها كذلك تترث عنه لان الابلاء في معنى تعليق  
الطلاق لا يفعل احد فيكون ملحقا بالتعليق لحج الوقت وان الى صحبها وبانت بمضي  
مدة الابلاء في مرضه لا تترث لاضافة البسوة الى الابلاء في الصحة فلا يصح قاذرا لانه  
بمنزلة التعليق فكانه قال او لمضى اربعة اشهر فانت باين ولم يكن قاذرا في هذا الابلاء  
وان كان متمكنا من ابطاله بالفي لان هذا التمكن لا يحصل له الا بغير وجه وجوب  
الكفارة بخلاف الوكيل بالطلاق في الصحة فانها تترث لو طلقها في مرضه موكل لانه  
يتمكن من عزله من غير ضرر ولهذا لو لم يتمكن عليه ثم ابانها لا تترث منه ومن اقامها  
اى المصالح خارج البيت متكبها او من حمم بالحمي ومن هو محصور اى محبوس  
في السجن لقصاص او رجم او من هو واقف في صف القتال او من حبس في  
الحبسة بقصاص او رجم صحيح حكما في التصرف كمرضى لم يصر صاحب فراس ان طلقت  
امرته طلاقا باينا وهو كذلك المذكور من الاوصاف لا تترث تلك المرأة عنه لان غالب  
حالة السلامة لا الهلاك فلا يكون قاذرا وكذا لا تترث المرأة المختلفة مع زوجها المريض  
وماتت في عدتها وكذا لا تترث مخيرة باختيارى وسبب الحب والعنة ثم اختارت  
نفسها لان الفرقه جاءت من قبلها فكانت راضية بطلاق حقها وان فعلت  
المرأة ما ذكر من الخيارات في مرضها بترت الزوج منها ان ماتت في عدتها قياسا  
على الجانب الاخر وكذا لا تترث من طلقت عن زوجها طلقات ثلاثا سواء كانت  
باخرها اى سواها الطلاق اولا بامر ثم صح الزوج فماتت في عدتها لانه تبين بالصحة



انه ليس بمرض الموت ولو تصادق الزوجان في مرضه على وقوع الطلاق ثلاثا  
في حالة الصحة وعلى مضي العدة ثم اقر ذلك المريض لها بدين او اوصى لها بشئ فلها  
الاقل منه اي الدين او الوصية ومن الارث كمن طلقت ثلاثا بامر اي  
بسوالها الطلاق في مرضه ثم اقر لها بدين او اوصى لها بشئ اي فلها الاقل من احدهما  
ومن الارث بالاتفاق هنا لان اتفاقهما على الطلاق والانقضاء والامر به ليفتح لها  
باب الاقرار والوصية بورث التهمة في الزيادة على الارث فلا يصح الزيادة  
عليه كقول المترهم مردودا وما اخذه تلك المرأة بطريق الميراث لا بطريق الدين  
حتى لو نوى بعض التركة ينوي عليها كسائر الورثة لكن ليس لها ان تاخذ من  
عين التركة اذا لم يعطها الورثة لامره في زعمها ان ما اخذه بطريق الدين هذا عندكم  
اذا عذر زفر وفي رواية عنهما فلها جميع ما اقر لها وما اوصى لها من ثلث المال قل  
او اكثر من الارث لزوال الارث المانع من صحة الاقرار والوصية بطلانه بالتصديق  
والامر بطلانها بلا سوالها الطلاق فلها الارث بالغا ما يبلغ كونه فارقا ولا يصح  
الاقرار والوصية لها لكونها وارثة وان كانت المرأة ممن لا ترث بان كانت كافرة  
مثلا يصح اقراره لها من جميع المال ووصيته لها من ثلث المال ولو علق الطلاق  
الثلاث بشرط ووجد ذلك الشرط في مرضه ان علقه اي الثلاث في مرضه بجمي  
وقت كره جب او بجي فعل اجنبي كصلوة زيد ترث المرأة عنه لان القصد الى  
الفرار قد تحقق بمباشرة التعليق في حال تحقق حقها بما لا الا انها لا ترث عنه اذا  
علق الثلاث في صحة باحدهما ووجد الشرط في مرضه لانه حين علق الطلاق  
لم يكن حقها متعلقا بما له وفي المرض لم يوجد منه فعل وان علق البيونة بفعل  
نفسه ترث المرأة عنه سواء كان التعليق والشرط في مرضه وهو ظاهر وكان  
التعليق في صحة والشرط في مرضه لانه مما يقصد ابطال حقها بمباشرة الشرط

وان لم يكن فاصدا بالتعليق فيها وسواء كان الفعل له منه اي الفعل بدين او غير لازم  
لكلام اجنبي بان قال ان كملت فلانا فانت كذا وهذا ظاهر او كان لا بد له منه  
كامل الطعام بان قال ان اكلت طعاما فانت كذا ومثل صلوة الظهر بان قال ان حلت  
صلوة الظهر فانت كذا ومثل كلام الابوين بان قال ان كملت ابني واقم فانت كذا لانه  
وان كان فيه اضطراب الا انه جاء منه حيث خلقه بما لا بد له منه فقط اعتباره وان  
علق البيونة بفعلها فان كانا اي التعليق والفعل الذي به الشرط في مرضه وكان  
الفعل لها منه بكلامها اجنبي بان قال لها ان كملت فلانا فانت كذا لا ترث المرأة  
عنه لكونها راضية للفرقة بفعلها ذلك فلم يكن الزوج فارقا وان لم يكن لها منه بد  
كاملها الطعام وصلواتها الظهر وكلامها الابوين ترث عنه لعدم الرضاء بذلك الفعل  
لكونه ضروريا خوفا من الهلاك في الدنيا والعذاب في الآخرة فيكون فارقا وان كان  
التعليق في صحة والفعل في مرضه والفعل لها منه بد لا ترث عنه لوجود الرضاء الا  
انها ترث فيما لا بد لها منه لعدم الرضاء به هذا عند ابي حنيفة وابي يوسف في الفخاذا  
لحمد وزفر فلا ترث عنه عندهما لان الزوج لم يبطل في مرضه موته حقها بعد ما علق  
بما له بسبب المرض لكونه التعليق في الصحة بل المرأة ابطلت حقها باتيانها بذلك الفعل  
فان كان في صحة لا ترث في الوجوه كلها لعدم الفرار وفي الطلاق الرجعي اي اذا اطلقها  
رجعيا ومات في عدتها ترث عنه في الاحوال كلها اجمع اي سواء كان الطلاق في المرض  
او في الصحة وسواء كان بسوالها او بدونه وسواء كان التعليق بفعل الاجنبي او  
بفعله او بفعلها لانه لا يبريل النكاح ولهذا اجل الوطئ وحسن ارثها اي المطلقة بموته  
اي المطلق في عدتها عن البابين او الرجعي لا بعد فارقا اذا انقضت لم يبق بينهما  
تعلق فتصير اجنبية هذا عندنا اما عند مالك فترث عنه ما لم تتزوج زوجا اخر يقول ابي  
انها ترث منه ما لم تتزوج اما عند الشافعي فلا ترث مطلقا لبطان الرجعية التي هي



الارث بالطلاق باب الرجعة هي كانت في العدة لان الرجعة ابقاء لما كان  
على ما كان لا يكون بعدها الزوال النكاح بجميع علائق بعد انقضاءها لمن طلق الحرة بوجع  
الطلاق من غير عوض دون الثلاث من الواحدة او الشتين ومن طلق الامة دون  
النتين لقوله تعالى وجعلتهن احرى بردهن ان ازواجهن اولى برجعتهن فيه  
اشارة الى شرطية السعدة فيها اذ بعد الانقضاء لا يبقى العدة وان ابت تلك المرأة  
لأنها السدة القايمة لا إعادة الزايل ولو قال للمبانة ان راجعتك فانت طالق ثم  
ترجعتها تطلق لانها لم تكن محلا للرجعة انصرف البين الى النكاح مجازا بنحو قوله في حقها  
راجعتك وقوله في غيرها راجعت امرأتى وبقوله اي بوطئها في حقها وكذا في دبرها  
فيما عليه <sup>الفتوى</sup> لوجود المشبهة ابتداء ومع مشبهتها بشهوة ونظر الى غيرها  
الداخل بشهوة وبفعل ما فعل ثبت به حرمة المصاهرة لان الامساك بالفعل  
اقوى منه بالقول هذا عندها اما عندي يوسف فلا تثبت الرجعة بفعلها لانها  
بالقول مختصة بجانب الرجل فيكون بالفعل كذلك ولو لم يكونا بشهوة لا يكون رجعة  
لانه قد يجعل بالنكاح كالطبيب وقبلتها بشهوة انما تكون رجعة اخر اصدقها الزوج  
في كونها بشهوة ولو تزوجها في العدة لا تكون رجعة كما لا تكون نكاحا عند الامام  
لان انشاء النكاح باطل في المنكحة فكذلك ما في ضمنه وعند محمد رجعة وبه يغني واما  
عند الشافعي فخصه بقول الزوج قبا سا على ابتداء النكاح فيجد لو وطئ قبل الرجعة  
بالقول ان يتقن بجرمته والا فيجب العقر ونذب الشهادة على الرجعة لانها ابقاء  
ما كان على ما كان ولهذا يجري التوارث واللعان بينهما ويجب عدة الوفاة عليها  
لومات فيها قبل الرجعة هذا عندنا اما عند الشافعي فيجب لان الرجعة إعادة  
الزائل فيشترط قبا سا على الابتداء لكن منها بلا شرط وتي ولا رضام ولا تحديد  
مهر وكذا عند مالك بلا فرق الا انه لا يشترط ذلك الاشهاد في الابتداء وهذا

اعجب من ذلك ونذب اعلامها اي اعلامه المرأة بها اي الرجعة لئلا يقع التزوج بالغير  
بعد العدة على زعم عدم الرجعة فربما لم يثبت الرجعة فوقع المحصية ونذب ان لا يدخل  
عليها حتى يؤذنها او يسمعها خفف فغلبه ان لم يقصد رجعتها حرزا عن وقوع النظر  
على موضع يصير به مراجعته بطلانها لعدم المواقعة فيطول العدة عليها فتفترت بها  
ولو ادعى الزوج بعد العدة الرجعة بان قال كنت راجعتها فيها وصدقة المرأة فهو  
رجعة لان بالنكاح يثبت النكاح فالرجعة اولى وان كذبته المرأة فلا رجعة لان  
القول لها لا يكونا منكرا ولا يجهل عليها لان الرجعة من الاشياء التي لا تعرف  
التي لا يمين فيها عندي حنيقة خلافا لهما سيجي الدليل عند موصفها وان قال لها  
راجعتك فقالت على الاتصال بحبيبة لم مضت عدتي والمدة تحتمل انقضاء ما صدقت  
لان قولها هذا مقبول لكونها امنية في اخبار حرمها فلا رجعة لانتباها عليها هذا عند  
الامام اما عند محمد فلا تصدق نظروا ان العدة باقية ولهذا لو قال طلقك فقالت  
قد انقضت عدتي يقع الطلاق كما لا رجعة في حق زوج امة اخبر ذلك الزوج بعد  
العدة بالرجعة بان قال راجعتها فيها كسيد ما اي كما اخبر سيدا بعد ما فيها  
مواقعة اي صدقة وكذبته الامة لما مر ان القول لها في العدة والرجعة يتنقضي عليها  
هذا عند الامام اما عند محمد فالقول للمولى كما في عكسه لان الاختلاف في الحقيقة في  
بعضها وهو ملك المولى فهو قد اقر بحقه الخالص للزوج او كما لا رجعة في حق زوج  
امة قال لها راجعتك فقالت الامة على الفور متصلا بقوله مضت عدتي والزواج  
والسيد انكر ما مضى بها لما مر ان القول لها فيها لانها اعرفت بانها فصل  
وان انقطع دم المعتدة من حيض اخر العدة لعشرة من ايامها تمت العدة قبل  
الاغتسال فلا رجعة وان لم ينقطع لها وكانت لها عدة جارية قبلها يرد اليها  
فتمت فيها فلا رجعة ولو زاد عليها فلا اعتبار لها لانها استحصاة وان انقطع



لاقل منها ان العشرة وقت الطلوع مثلا لا يتم العدة حتى تغتسل المرأة او حتى  
يغسل عليها وقت فرض كالظهر مثلا او قدرا ما تقدر على الاغتسال والتحرية  
وما دون ذلك لمحق لمدة الحيض فتمت حينئذ لكونها ظاهرة او في حكمها هذا عندهم  
اما عند زفر فلا تتم بدون الاغتسال انقطع على العشرة او على اقل منها مضي  
عليها وقت فرض او لم يغسل لاطلاق قوله عدم الزوج احق احق برجعتها ما لم  
تغسل ولو اغتسلت بقاء متكوك مع وجود ماء مطلق زالت الرجعة لوجود  
الغسل لكنها لا تغسل حتى تغسل بغير او تتيمم لما مر في باب الطهارة او حتى يتيمم  
المرأة وتغسل به ولو تغللا او حتى تقرأ القرآن او تمس المصحف او تدخل المسجد  
لانها من احكام الطهارة كجواز الصلوة لان التيمم مباح لا مظهر ولهذا اذا وجد  
المستبهم الماء يكون محدثا بالحدث السابق كما كان فلا يكفي مظهر الا عند اداء  
مالا يتأتى بدون الطهارة كالصلوة وما يجزى فجزا هذا عندنا اما عند محمد فيكون  
بعد الاداء لانه مظهر مطلقا كالاغتسال بالماء بدليل جواز الصلوة ودخول  
المسجد وقرارة القرآن وان كانت المرأة تنسأ فيتم قبل الاغتسال والتيمم  
وان انقطع الدم لاقل من عشرة حتى يحل له قربانها لانها لا عضو تخاطب ولو  
انقطع على الاقل فاغتسلت تم نيت غسل تام راجع حتى تغسل ذلك العضو  
وقيل كذا فيما دونه لان حكم الحدث لا يتجزى زوالا كما لا يتجزى شيئا فبقيت  
كما كانت قبل الاغتسال ولهذا لا يجوز لها من الاحكام ما لا يجوز للحائض و  
قبل لا يرجع فيما دونه لعدم الاعتبار به في هذا الحكم ولهذا لا يرجع اذا مضى  
عليها وقت فرض وان لم تغسل وفي ترك المضمضة والاستنشاق لا ينقطع  
الرجعة بقاء عضو كامل هذا عند ابى يوسف اما عند محمد وعنه في رواية  
تنقطع احتياطا شبهة الاختلاف في انها واجبان ايم سنيتها ولو طلق حائلا

منكرها طهرها فله الرجعة قبل وضع الحمل فان راجع قبله فولدت لاقل من ستة  
اشهر من وقت الطلاق او ستة اشهر فاخوفا الى سنتين من وقت التزويج  
بحكم صحة الرجعة السابقة على الولادة او طلق من ولدت قبل الطلاق حال كونه  
منكرا وطهرها بان قال لم اجامعها فله الرجعة لتأكد كلك بالدخول بدليل ثبوت النسب  
صحة الرجعة فيها تكذيب الشرح اياه في انكاره الوطى لان الولد للفراش مع ان  
ثبوت النسب دلالة الجماع وانكار الوطى يبرح في عدم الجماع والبرح فوق الدليل  
لكن الدلالة لما كانت من الشارع صارت اقوى من البرح ككونه من العبد لقطع  
صدق الشارع واحتمال كذب العبد وان خلا الزوج بها خلوة صحيحة وانكر الوطى  
بان قال لم اجامعها فله الرجعة له ككون انكاره حجة عليه مع ان الشرح لم يكذب لعدم  
الحمل والولادة واما تأكيد المهر بالخلوة فلانها سلمت المعقود عليه لانه قبضه  
بان وطهرها فان خلاها وانكر وطهرها ثم طلقها فراجعها فحارت بولدها اقل من سنتين  
بيوم من وقت الطلاق ولم تقربا بقضاء العدة صححت تلك الرجعة لان الولد يبقى  
في بطن امه هذه المدة فيجعل العلوق ساقيا على الطلاق لا متاخرا عنه لانه لو لم يبق قبل  
يزول للكل به فيكون الوطى بعده حراما فيجب صيانة لعقل المسلم عنه ولو قال  
لها اذا ولدت ولدا فانت طالق فولدت ولدا ثم ولدت ولدا اخر بيطينين  
فهو رجعة لان الطلاق وقع عليها بالولادة الاولى لوجود الشرط فالولد الثاني  
من الوطى في العدة لوجود اقل مدة الحمل فلو ولدتها بيطن واحد فهو ليس  
برجعة لان الولد الثاني ليس بحدث بعد الاول الذي وقع به الطلاق وفي قوله  
لها كل ولدت ولدا فانت طالق وهي ولدت اولاد ثلاثة بيطون ثلاثة  
تقع عليها طلاقات ثلاث وعدات ثلاث والولد الثاني رجعة لها كالثالث لانها  
اذا ولدت ولدا اولاد صارت معقدة حرة واذا ولدت ثانيا من ثان يكون الثاني



من علوق حادث لوجود اقل مدة الحبل وكان رجعة قبل الولادة وارتفعت  
العدة وصارت معدة مرة اخرى واذا ولدت ثانيا من بطن ثالث يكون  
الثالث كذلك والقول بالرجعة في الثاني والثالث لا يؤي الى الحرام فيما اذا ولدت  
سنتين من وقت الولادة لان دم النفاس قد لا يوجد فيحمل عليه مبانة لفعل  
المسلم عنه وعليها العدة اى عدة الطلاق الثالث بالولادة الثالثة بالحيض  
لانها حايل من ذوات الحيض فلو ولدته بطن واحد فعليها العدة بوضع  
الحبل لانها اذا ولدت اولاً يقع طلقه لوجود الشرط وهي حامل بالثاني والثالث  
فعدتها بالوضع واذا وضعت ثانيا يقع عليها اخرى كذلك وعدتها باقية على  
حالتها لانها حايل بالثالث واذا وضعت ثالثا انقضت عدتها بولادة لعدم  
الرجعة ومطلقة الرجعي اى المطلقة الرجعية تنزى لزوجها لكون التزويين داعيا  
الى الرجعة المستحقة ولا بأس بالزوج بها وان كانت الى ما دون مدة السفر  
حتى يشهد الزوج على رجعتها لانها منهية عن الخروج في العدة لقوله تعالى  
لا تخرجوهن من بيوتهن والتعليل الخالف للنصوص باطل هذا عندنا  
زفر فله ذلك لقيام النكاح بينهما كما قبل الطلاق ولهذا حل له وطؤها وجرى  
التوارث بينهما ويحل له وطؤها بقاء النكاح لقوله تعالى وجعلناهن احق بربهن  
هذا عندنا اما عند الشافعي فلا يحل حتى يراجع بالقول لان الطلاق ينزل النكاح  
ولهذا يجتنب القروء من العدة ولا يجتنب مع بقاء النكاح ويحل له نكاح  
مبانة بلا طلاقات ثلاث في الحرة وبلا سنتين في الامه في عدتها وبعدها  
قبل ان يطأ غيره بنكاح صحيح لعدم المانع عقلا وشرعا من طلق امراته بائنا ثم قال  
في العدة انت طالق ثلاثا يقع عند البعض اعتبارا بصراحة اللفظ لا عند  
البعض كما اذا قدم ثلاثا على طالق اعتبارا بيمينونة المعنى هو الصحيح وعليه يفتي

لان الاصل هو المعنى والبيان لا يلحق البيان اذا لم يكن معلقا بالشرط ولا يحل  
له مرة مبانة بعد طلاقات ثلاث ولا يحل له امه مبانة بعد سنتين حتى يطأها غيره  
نكاح صحيح وحتى تنقض عدة طلاق اى الزوج الثاني او عدة موته لقوله تعالى  
فان طلقها فلا يحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره والمراد به الطلقة الثالثة بشرط  
الوطئ وان كان زائدا على الكتاب لان قوله عم تلك المرأة لا حتى تدوق عييلة  
ويدوق عييلتك حديث مشهور يجرى الزيادة به على الكتاب وهو قوله تعالى  
حتى تنكح زوجا غيره ولم يشترط الانزال لانه زائد على الكتاب والسنة لحصول  
معنى العييلة بالابلاح مقدار ما يحصل به الجنابة هذا عندنا اما عند سقديس  
فلا يشترط الوطئ ايضا بل يكفي مجرد النكاح لهذه ولو كانت المرأة مخضرة  
وجلبت من الثاني حلت الاول لوجود الوقاع في قبلها ولو وطئها في الحيض  
او النفاس وان اقرت المرأة دخول الحبل واكثر هذا الزوج صدقت قياسا  
على العكس واذا الف قصبة الذكر بخرفة فجا معها فان وجد الحرات جاز ولا  
خلا كما اذا اوجع من لم يقدر على الجماع ولو زوجت تلك المطلقة نفسها من  
غير كفوء ودخل بها ثم طلقها لا يحل على الاول على المختار والصبي المراهق المقارب  
البلوغ المتحرک الآلة المشتري المجامع مثله يحلل تلك المبانة للزوج الاول بوجوب  
الفصل عليه قياسا على البالغ فان كان حرا يقع طلاقه بعد البلوغ وان كان عبدا  
يقع حين ملكته زوجته بالهبة او الشراء وان لم يبلغ لا يحللها له سبدها  
اى ملكة الامة لعدم وجود النكاح انما في الذي هو غاية الحرمة ولا يحللها له العياني  
حتى لو كانت المرأة امه فطلقها سنتين ثم اشتراها لا يحللها وكذا لو كانت حرة  
فطلقها ثلاثا ثم اعدت وحقت بدار الحرب ثم اشتراها لا يحلل له حتى تنزوج  
زوجا اخر ويدخل بها وكره النكاح بشرط التحليل بان قال الرجل تزوجتك



على ان احلك لزورك او قالت المرأة تزورك على ان تحللني لزورك  
 ولكن تحل المرأة للاول اذا وطئها المحلل لان النكاح لم يوقت فيصح والعصم  
 بفقد الحبل عند الدخول ولانه عدم سماء محلا هذا عند الامام اما عند ابي حنيفة  
 فلا يصح فلا تحلل لان المراد من قوله عدم لعن الله المحلل والمحلل له هو كاشط  
 التحليل فلو صح لما استحق اللعن واما عند محمد فيصح ولا تحل لانه عجل ما اخره  
 الشرح فيجاري لمنع مقصوده كقتل الوارث مورثه ولو خافت ان لا يطلقها  
 المحلل تقول زوجت نفسي منك على ان امرى بيدي اطلق نفسي متى اريد  
 فقبل ذلك الزوج جاز النكاح وصار الامر بيدها فلو تزوجت لمحبوب فقبل  
 فقبلت منه تحل للاول والا فلا والزواج الثاني اذا تزوجها بعد تمام عدتها  
 ووطئها يهدم ما دون الطلقات الثلاث كالثلاث فيمن طلقت دونها  
 اى طقة او طلقين وعادت اليه اى الزوج الاول بعد تطبيق زوج آخر ايام  
 عادت اليه بتلات من الطلقات لان الثاني يهدم الثلاث فلان يهدم ما دونها  
 بالطريق الاول هذا عند محمد فخالفا خلافا لمحمد فعنده لا يهدم ما دونها لان الثاني  
 مثبت الحلل للاول اذا انتهي الحبل وهو ما لم ينشأ فاذا عادت اليه عادت  
 بايقع والمرأة المبانة بتلات من الطلقات لو قالت حلفت بان اخبرت عن  
 انقضاء العدة من الاول ودخول الثاني بها وانقضت العدة منه في مدة تحمله  
 اى ما قالت وغلب على ظنه صدقها حلفت تلك المرأة للاول لان النساء امينات  
 في الاخبار عن الحبل وانقضت العدة والقول للامان ولان النكاح معاملة او امر  
 دني يتعلق الحبل به فيقبل قول الواحد فيهما وادنى تنقضي فيها ثلاث حيض  
 شهر ان لانه طلقها في اخر الطهر فرار عن تطويل العدة فاستقبلت العدة بالحيض  
 فيحضرها عشرة ايام والطهر بعد خمسة عشر يوما والحيض بعد عشرة ايام

والطهر بعد خمسة عشر يوما والحيض بعد عشرة ايام فالجميع يستدلون  
 اعتبار الاكثر مدة الحيض واقل مدة الطهر عند الاخيرها اما اعتبار العكس او  
 الاكثر فيها فقبيح مفيد واما اتفاق الاقل فيها ففي غاية الندرة فلم يعتبر ايضا  
 فلم يخرج بناء الحكم عليها هذا عند الامام اما عند محمد فتسعة وثلاثون يوما لانه لا يختص  
 وثلاث ساعات لانه طلقها في آخره لذلك فحضرها ثلثة ايام وساعة للاغتسال  
 لان مدة الاغتسال ملحقه بالحيض في التي ايامها اقل من العشرة وطهرها بعد  
 خمسة عشر يوما والحيض بعد ثلثة ايام وساعة والطهر بعد خمسة عشر يوما  
 والحيض بعد ثلثة ايام وساعة فالجميع تسعة وثلاثون يوما وثلاث ساعات  
 اعتبار الاقلها وان كان نادرا لموقع هذا في الحرة المطلقة واما ادنى مدة الامة  
 المطلقة فتسعة وثلاثون يوما لانه طلقها في آخره واستقبلت بالحيض وهو عشرة  
 ايام والطهر بعد خمسة عشر يوما والحيض بعد عشرة ايام فالجميع خمسة و  
 ثلاثون يوما هذا عند الامام اما عند محمد فاحد وعشرون يوما وساعتان لانه  
 طلقها في آخره فحضرها ثلثة ايام وساعة للاغتسال والطهر بعد خمسة عشر  
 يوما والحيض بعد ثلثة ايام وساعة فالجميع احد وعشرون يوما وساعتان  
**باب** الايلاء هو سبب الحرمة والنفي الذي هو القربان والشرط ان يكون  
 الطالق اهلا للطلاق عند الامام واهلا لوجوب الكفارة عندهما وحكم وقوع الطلاق  
 بالبر ووجوب بالحنث هو ان الايلاء حلف يمنع وطئ الزوج المنكوحه مدته  
 اى الايلاء فلا ايلاء لو حلف المولى على اقل منها اى المدة وهي الحرة المنكوحه  
 اربعة اشهر لقوله تعالى للذين يؤمنون منهم انهم يرتضون اربعة اشهر ولامة  
 المنكوحه شهران لان البرق ينصف مدته كما ينصف مدة العدة لفوات الحبل  
 بهما هذا عندنا اما عند الشافعي فلا ينصف هنا لصدق تلك الآية على المنكوحه



مطلقا فلو قال المولى لها والله لا اقربك مع قوله ابدأ او بدونه او قال والله  
لا اقربك اربعة اشهر او قال ان قربتك فعلى حج او قال ان قربتك اربعة اشهر  
فعلى حج او على صوم او على صدقة وكذا على صلوة او غزوة عند محمد خلافا لها  
او قالت طالق او فلانة طالق او عبده حقه الى ثم ان قربها اى وطئها في  
المدة حنت لوجود الشرط وتجب عليه الكفارة لان الحنت يوجب كفارة  
اليمن في الحلف بالله وهو قوله والله لا اقربك وقوله والله لا اقربك اربعة  
اشهر ويجب في غيره اى في الحلف بغير الله الخراء المذكور من الحج وغيره لان اليمن  
موجودة في ذلك كله لان اليمن لغيره شرط وجزاء لان المقصود منها التحمل  
او المنع وهذه الاشياء يوجبها هذا عندنا اى يوسف فلم يولى  
في العبد المعين لانه يمكنه ان يبيع ثم يقرها فلا يلزمه شيء وسقط الالباء الوقت  
والمؤبد لوجود الحنت والالباء فيها بان المرأة عنه بواحدة بمعنى المدة  
لان المولى ظلم بمنع حقها وبانه فيجوزى بوقوع الطلاق بالاجماع وسقط  
الحلف الوقت وهو المقيد بقوله اربعة اشهر لانه لا يبقى بعد معنى الوقت  
لا بسقط المؤبد وهو الغير المقيد بذلك فانه يبقى كما كان فتعين باخرى ان  
مضت مدة اخرى بعد نجاح ثان بلائى اى قربان وان لم تمض بعده بلائى  
بل فاء فيها فعليه الكفارة وسقط الالباء قبل ان يات بانها بانتهى اربعة اشهر  
بالالباء ثم ان مضت اربعة اخرى وهى في العدة وقعت اخرى وان مضت  
اخرى وهى فيها وقعت اخرى اجيب بان المبانة ليس لها حق فلا يتحقق  
النظم بخلاف ما لو اياها بتخير الطلاق ثم مضت مدة الالباء وهى فيها حيث  
يقع اخرى بالالباء لانه بمنزلة التعليق بمعنى المدة والمعلق لا يبطل بتخير فادون  
الثلاث وبه يبطل ويعتبر ابتداء هذا الالباء من وقت هذا التزوج قبل

يعتبر ابتداء من وقت وقوع الطلاق الاول ان تزوجها في العدة ومن وقت  
التزوج ان تزوجها بعد بها اجيب بان هذا على قول من قال الطلاق ينكر  
قبل التزوج ثم يتعين بطلانه اخرى كذلك المذكور بعد نجاح ثالث بلائى فان  
فاء فيها فعليه الكفارة وسقط وبقي الحلف بغير طلاقها بعد حصول الملقات ثلاث  
بالباء ثلاث مرات وانقضاء ثلاث مدد لا الحلف بطلاقها لان التخيير يبطل  
التعليق بالالباء لا يبقى الالباء فلو تزوجها بعد الزوج الثاني ثم قربها كغير بقائه  
اليمن ولو لم يقربها لاثبت بالالباء بطلانه هذا عندهم اما عند زفر فيبقى ايضا  
وهى مسئلة التخيير وقوله لها والله لا اقربك شهرين وشهرين سواء قال  
بعد هذين الشهرين او لم يقل الالباء لان الجمع بحرف الجمع يلفظ الجمع وهذا  
قال بعت منك هذا العبد الى شهر وشهر يكون كقوله الى شهرين بخلاف قوله  
والله لا اقربك شهرين ولا شهرين وقوله والله لا اقربك شهرين والله لا اقربك  
شهرين باعادة حرف النفي واسم الله فلم يكن مولى لانهما يمينا فتدخل مدتهما  
فعليه الكفارة ثمان لو قربها قبل معنى شهرين ولا شيء عليه لو قربها بعده وبخلاف  
قوله بعد يوم او ساعة والله لا اقربك بعد الشهرين الاولين بعد قوله قبل ذلك  
اليوم او الساعة والله لا اقربك شهرين فهو ليس بالالباء لان كل كلام يمين  
على حدة ولم يذكر مدة الالباء في كل يمين فتصير عمومها بعد اليمن الثانية بشهرين  
كما بعد الالباء لكن لو قربها في هذه المدة لزمته الكفارة لانقضاء اليمن في  
حقها وان لم ينتقد في حق الطلاق وقوله بعد الشهرين الاولين يفيد تعيين المدة  
الثانية لانه لو لم يقل بعد الشهرين يكون مدتهما واحدة وبخلاف قوله والله لا  
اقربك سنة الا بوما فهو ليس بالالباء حتى يقربها وبقي بعد ذلك اربعة اشهر فصاعدا  
لان المولى من لا يمكنه قربان امراته اربعة اشهر الا يلزم احدا من ههنا



استثنى يوما متكررا ويكون قربانها في اى يوم يريد بلا لزوم ذلك واما صرف  
المستثنى في الاجارة بقوله آجرت هذه الدار سنة الا يوما الى اخر السنة فتصح  
للعقد ورفعها له المدة لانها تمنع معها لاصحة البعدين هذا عند زفر  
فهو ايلاء في الحال لان اليوم المستثنى من البعدين ينصرف الى اخر السنة كما في  
الاجارة بخلاف قوله بالبصرة والله لا ادخل الكوفة وبنيها مسافة مسيرة  
من مسافة اربعة اشهر وامرأة بها اى في الكوفة فهو ليس بايلاء فلا يقع الطلاق  
بعض المدة لانه امكنه قربانها في المدة بلا لزوم شئ باخر اجراها منها بل انه ولو  
كانت المسافة بينهما تلك المسافة لصار ايلاء لعدم امكان القربان فيها واذا كونا  
من قال لسنة الاربع والله لا اقربك موليا من جميعين في الحال وان امكن  
قربان كل واحدة منهن من غير لزوم شئ فلكونه متعقبا في كل واحدة منهن  
يمنع حضاها فكان عقد البعدين عليها وحدا فلا كفارة عليه بقربان البعض اذا حث  
الا يقربان للجميع كما لا حث لا يتكلم الكل لو حلف لا اكلم فلانا وفلانا ووقع  
الطلاق بالبر في المدة وقد وجد في حق كل واحدة منهن فتطلق ولا ايلاء من  
امراة مبانة وامراة اجنبية كحوا بعد ذلك اى قوله لها والله لا اقربك وان قربا  
كفر لان البعدين منعقة في حق الكفارة لاني حق الطلاق فاما مطلقة الرجعي فكما الزوجة  
في صحة الايلاء عليها لقيام ولو انقضت العدة قبل انقضاء المدة يستحل الايلاء  
لفوات المحللة ولو عجز المولى عن الفتي بالوطئ لمريض باحدهما او لاجل صغرهما  
او لغيرها او رتقا او لمسيمة اربعة اشهر بينهما لا يقدران بصل اليها في مدة الايلاء  
فقية قوله ثبت اليها فيكون وطئا في حق الطلاق فلا تطلق المرأة بعده اى الفتي  
باللسان لو مضت مدته والحال هو عاجز عن الجماع من اول المدة الى اخرها  
لا في حق الحنث حتى يلزمه الكفارة اذا قربها لان الفتي لا يقدور بالفعل ولا عاجز

فانما هو كمن قال لا اقربك موليا من جميعين في الحال وان امكن قربان كل واحدة منهن من غير لزوم شئ فلكونه متعقبا في كل واحدة منهن

بالقول عملا بحسب الطائفة هذا عندنا اما عند الشافعي فلا يكون وطئا اصلا  
لان الفتي باللسان لو كان وطئا يحنث ولان المعلق به حكما وجوب الكفارة  
وامتناع المحرمة الفرة فاما باللسان لا يعتبر في حق احدىهما فكذا في الاخر فان صح  
العاجز عن الفعل وقد قبل مدته اى الايلاء بعد الرجوع القولي فقبه بوطئه  
بطلان قوله لان القدرة على الاصل قبل حصول المقصود بالخلف يبطل حكمه  
ولو قربها بعد مضي المدة كقوله بعد ما جاء باللسان في المدة كفر عن يمينه  
لوجود الحنث لبقاء يمينه في حق الحنث وان بطلت في حق الطلاق وقوله  
لها انت على حرام ان نوى به الطلاق فبانة واحدة لانه من الفاظ الكفائات  
وان نوى به الطهار فطهارا لانه اطلق الحرمة فقبه نوع حرمة والمطلق يجعل على  
المقيد هذا عندهما اما عند محمد فليس بظهار لعدم ركنه وهو تشبيه المحللة بالمحرمة  
او ان يقرن به الطلاقات الثلاث فثلاث لانه من تلك الالفاظ اذ ان نوى به  
الكذب فما نوى اى فهدر لانه وصف المحللة بالمحرمة وان نوى به التحريم او  
لم ينو شيئا فابلاء لان تحريم الحلال يمين لقوله تعالى لم تحرم ما احل الله لك ثم قوله  
قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم وقيل اى قال المتأخرون هو اى انت على حرام  
طلاق حتى لوى غيره لا يصدق قضاء وكذا قالوا قول العرب كل حل على حرام  
طلاق وكذا قول العجم يهرج به بدست راست كبريت تبردنى حرام طلاق بلاية  
للعرف اى لغلبة عرف الناس في ارادته وبه يفتى عند الاستثناء ولو قال  
حلال الله على حرام ان افعل كذا ففعل تطلق امرأته لان مطلقة ينصرف الى النساء  
عرفا وان لم يكن له امرأه ثم تزوجها يلزمه الكفارة اذا فعل لانه تقدر حرفة  
الى المرأة فجعل مينا لما مران تحريم الحلال يمين باس الخلع وهو علق  
الطلاق ايماني بقبولها بلفظ الخلع وهو بناء على تشويزها كما ان الايلاء بناء

من صانع الله طهرت ان تكون ذرية حرام



على شوره لا بأس به عند الحاجة أي اذا خاف الزوجان ان لا يقعا حدود  
الله لقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افدت به باصح مهر وان قل من الدراهم  
العشرة لان ما صلح بدلا للمتقوم فلا بد الا غير المتقوم اولى وجاز  
من دون النصاب هنا فرقا بينهما بل جاز بلبا بدل فلو خالعا على حيوان  
معلوم الجنس مجهول الوصف كالفرس والبعل يصح كما في المهر لا على حيوان  
مجهول الجنس والوصف كالدابة كما في المهر وهو أي الخلع طلاق باين لانه  
كناية لان اختلاعا انواع عن الخيرات والنكاح وغيرهما ولكننا يا بواين ولا  
يحتاج الى النية لان دلالة الحال او ذكر المال مغنية عنها ولقوله عم الخلع تطليقة  
بأينة وقول ابن عباس الخلع فسخ انشروا لا انشروا في مقابلة الخبر هذا عندنا  
اما عند الشافعي ففسخ هذا القول فلا ينتقض به عدد الطلاق حتى لو خالعا ثلاث  
مرات لا يثبت الحرمة المطلقة فيحل للزوج الاول من غير تحليل وصحح الطلاق  
يلحق المختلعة في العدة ككون الخلع باينا وكحق الصريح اياه هذا عندنا اما عند الشافعي  
فلا يلحقها لكونه فسخا فلا تكون المرأة محلا للطلاق في عدتها كما لو فسخ النكاح لعدم  
الكفارة ونقصان المهر وخيار البلوغ والعنف بعد الدخول ويلزم المرأة بدله  
المسمى بالتزام اهل الالتزام ولانه لم يرض بالباين الا ليس له المال المسمى  
وقد ورد به الشرع وكره له اخذه أي بدل الخلع ان شتر الرجل لقوله تعالى  
وان اردتم استبدال زوج الى قوله فلا تاخذوا منها شيئا ولانه اذ حشاها بالفرق  
فلا يترد على ايجاشها وكره اخذ الفضل على ما عطاها من المهر الصحيح وقيل لا يكره  
لاطلاق قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افدت به ان شترت المرأة باتفاق  
الروايات الصحيحة وقيل لا يكره لاطلاق قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افدت به  
وجاز كلاهما فقاء لوجود الشراخي ظاهرا ولو طلقها بالان قال لها انت طالق

بالف او طلقها على مال بان قال لها انت طالق على الف وقع طلاق باين  
ان قبلت المرأة لانه ملك العوض فملكته ايضا بخفية للمساواة وذلك  
بالبينونة ولزمها المال لذلك ولو خلع الزوج المسلم امرأته بغير او ختمير  
او طلق تلك المرأة بغير او ختمير لم يجب له عليها شيء لان البضع متقدمة  
حالة الدخول لا حالة الخروج ولهذا جاز تزويج الاب ابنة الصغير على مال الصغير  
ولا يجوز ان يخلع ابنة الصغيرة بالمال وجاز خلع المربية من ثلث المال وتزوج  
المريض من كل المال ووقع الخلع والطلاق لان الوقوع معلق بعبورها وقد  
وجد وهو باين في الخلع لكونه من الكنايات ورجعي في الطلاق لبطلان العوض  
ولو قالت لزوجها خالعي على يدي او قالت له خالعي على يدي  
من مال او قالت له خالعي على يدي من دراهم او من الدراهم ففعل  
الزوج ولا شيء في يديها في اقوالها الثلاثة لم يجب له عليها شيء في قولها الاول  
لانها لم تسم مالا وترد المرأة ما قبضت منه من مهر في قولها الثاني لان  
البضع لا قيمة لها حالة الخروج وانما يجب المال بالتسمية او بالغرور فانها  
غربة بتسمية المال وانه مجهول فيرجع الى البذل الاصل المقبوض هذا عندنا  
اما عند الشافعي فيجب عليها مهر المثل لانه قيمة البضع في الاصل والاقعة  
له حالة الخروج وانما يجب المال بالتسمية او بالغرور وترد ثلثه دراهم  
في قولها الثالث لانها ادنى مراتب الجمع الصحيح فيكون من بيان الجنس  
لا لتبعض كما في قوله تعالى فاجتنبا الرجس من الاوثان واما شوية  
المعرف وغيره فله عدم امكان كون جنس الدراهم في يديها فصرف التعريف  
الى التبريد كما في قوله تعالى فاجتنبا الرجس من الاوثان وانما اختلعت المرأة  
على عبثها ابق على براءتها أي على انها بريئة من ضمانه ان لم يوجد شك



المرأة تسلم اي ذلك العبد ان قدرت على تسليمه وتسليم قيمته ان عجزت عنه  
 كما لو خالها على عبد الخبر ولان الخلع عقد معاوضة واشترط البراءة عن المحوض  
 شرط فاسد كونه مخالفا لموجب العقد والخلع لا يبطل بالشرط الفاسد وان  
 طلبت طلاقات بان قالت له طلقني ثلاثا بالف او بان قالت له طلقني ثلاثا على  
 الف فطلقها الزوج واحدة فبرها يقع في المسئلة الاولى واحدة بانية بثلاث  
 الالف لانها لما رخصت باليسونة بالف فهي ارضى بها بعضه ولان الساء  
 تحب العوض وهو ينقسم على اجزاء المحوض ويقع في المسئلة الثانية واحدة  
 رجعية بلا وجوب شيء له عليها لان على الشرط كما في قولك اشتريت هذا العبد  
 على انه كاتب او جنار ولا ينقسم اجزاء الجراء على اجزاء الشرط كما اذا قال  
 لها ان دخلت هذه الدار وهذه فانت طالق شتين فدخلت احدها لم يقع  
 الطلاق ولو انقسمت عليها لوقع واحد بدخلها هذا عند ابي ح اما عندهما  
 فبانية بثلاث الالف لان على المحوض كالباء لانه لا فرق بين قوله بعث بالالف  
 وبين قوله بعث على الف وبين قوله آجرتك بكذا وعلى كذا وينقسم اجزاء على  
 اجزاء المحوض كما اذا قالت له طلقني وضرتني على الف فطلقها وحدا يلزم حصتها من  
 الف بانقسام على مهرها وان قالت له طلقني نفسك ثلاثا بالف او على الف  
 فطلقت طلاقا واحدة لم يقع عليها شيء من الطلاق والمال لانه لم يرض باليسونة  
 الا بتسليم جميع الالف له بخلاف قولها طلقني ثلاثا بالف فاما وان قال لامرأة  
 انت طالق وعليك الف او قال لامرأة انت حرة وعليك الف فقبلت اي المرأة  
 والامة يقع الطلاق والعقود مجابا لان الواو في قوله وعليك الف للعطف فهو  
 جملة مستقلة بذاته فلا ترتبط بما قبلها الا بقرينة حاله ولم توجد لان كل واحد  
 منهما مشروع بمال وبغير مال هذا عند الامام اما عندهما فيقع كل منهما بالالف

بالقبول ككون على العوض كما مر او لا تقبل ان طلقت المرأة وطعتت الامة  
 مجابا بلا شيء لا استقلال الجملة او لعدم القبول والخلع معاوضة اي تملك مال في حرة  
 لان فيه معنى المعاوضة نظرا الى سلامة نفسها باعطاء مالها وان كان على وجه التنازع  
 نظرا الى ان المبدل ليس يتقوم والى ان الخلع يكون من الاستقاطات لوجوده  
 بلا شيء فاذا كان الايجاب من جرتها فيصح رجوعها عنه قبل قبول ويصح شرط  
 الخيار بها بان قال خالعك على انك بالخيار ثلثة ايام فقبلت فان ردت بطل وان  
 اختارت وقع فله الالف هذا عند الامام اما عندهما فلا يقع لاحد فالطلاق وقع  
 والبطل واجب لان الخلع من جانبه في معنى التحليل بقبول المال وهو يمين وهي  
 لا تقبل الفسخ وكذا اشترطها وهو القبول منه ويقصر قوله على المجلس حتى يبطل  
 بالقيام لانه دليل الاعراض كما في سائر العقود والمباذلة وهو يمين في حقه لان فيه  
 معنى اليمين بغير الله بذكر الشرط والجاء وهو تعليق الطلاق بقبولها حتى انعكس  
 الاحكام المذكورة فاذا كان الايجاب من جرتها لا يصح رجوعه قبل قبولها  
 ولا شرط الخيار له ولا يقتصر قبولها على المجلس وطرف العبد في العناق على  
 مال كطرفها في الطلاق فالحق من طرفه معاوضة ومن طرف المولى يمين وهي  
 تعليق الحق بشرط قبول العبد فيثبت احكام المعاوضة في جانبه لا في جانب  
 المولى ولو قال لها طلقك امس على الف فلم تقبل فقالت المرأة قبلت فالقول  
 له لان الطلاق على مال يمين من جانبه وهي تتم بدون القبول فلا يكون الاقرار  
 بالطلاق اقرارا بقبولها فيكون منكرا لاراجعها اقرارا به ولو قال البائع لا حركتك  
 القول اي قال بعث منك هذا العبد امس بالف فلم تقبل فقال المشتري قبلت  
 فالقول للمشتري لان الاقرار بالبيع اقرار بقبول المشتري لان البيع لا يتم  
 بدون القبول ولهذا يملك الرجوع قبل القبول فيكون انكاره رجوعا فلا يصح



فيقبل قول المشتري ويسقط الخلع والمباراة لكل حق من دين او عين  
كل منها على الاخر قبل الوطئ او بعده فان سمي المهر ففي الموطوءة يرجع  
عليها ان كان مقبوضا والاسقط وكذا في غيرها لكن ان كان مقبوضا يرجع  
بنصفه بالشرط ونصفه بالطلاق قبل الوطئ وان سمي بالغير المهر فله  
المسمى فقط لكن سقط المهر ان لم يكن مقبوضا بحكم الخلع مما يتعلق بالنكاح  
كالنفقة الماضية والمهر لان الانفصال والاختلاع يقتضي البراءة المطلقة من  
الجانبيين والخلع بلا بدل في الصحيح وعدم سقوط نفقة العدة بغير شرط بشرط  
صريح لا محذور لها ساعة بعد الخلع وهو مسقط لما وجب قبله لا مانع عما يجب  
بعده وكانت مما لا يتعلق بالنكاح كشن ما اشترت من الزوج وكنفقة  
الولد اذا لم توقت بسنة او نحوها اشترطت بالبراءة او لا بخلاف ما اذا  
اشترطت ووقت هذا عند الامام اما عند محمد فلا يسقطان لان هذا  
طلاق بعوض مسمى فلا يدخل فيه غير المسمى ولهذا لا يدخل فيه نفقة العدة  
بغير ذكرها ولا سائر الديون الغير المتعلقة بالنكاح اما ابو يوسف فمع شنيعة في  
المباراة ومع تكميده في الخلع وان خلع الاب صتيه اي قبل الخلع عنها بما لها حكم  
له عليها شئ من المال المسمى وبقي اي لم يسقط مهرها لان ولاية الاب ولاية  
نظرية ولا نظرها في الخلع لان البدل منقوم بخلاف البدل فصلا راجبيا وتطلق  
ملك الصبية في الاصح لانه لا يلزم من عدم لزوم المال عدم وقوع الطلاق كما  
في الخلع على الخمر وفي غير الاصح لا يقع الا اذا قبلت الصبية بنفسها وان ظهر  
الاب بالف على انه ضامن لبدل الخلع صح لانه نفع محض وعليه المال لان  
اشترط بدله على الاجنبي جاز في الولي اجوز وان خلعت الصغيرة بنفسها  
مع زوجها ثم شرط الزوج المال عليها لا ينفذ في حق المال فانها ليست باهل

للاستزام وينفذ في حق وقوع الطلاق ان كانت اهلا للقبول بان يكون متميزا بان توفي  
ان الخلع سالب والنكاح جالب ولهذا قال تطلق الصغيرة بلا شئ عليها ان قبلت  
ذلك ولا يسقط مهرها لانه لا يدخل تحت ولاية الاب فيبقى الكل ان دخل بها والنصف  
ان لم يدخل بها باب النظر هو بناء على التشويز ايضا هو اي ركنه تشبيه  
زوجه او تشبيه عضد ما منها عبرة عن بدنها او تشبيه جزء شارب منها بعضو يحرم  
نظره اليه من اعضاء محارمه على التابيد نسب او رضاعا وهو النكاح كاتم امراته او  
بسخاخ كاتم المزني بها خلافا لمحمد بناء على ان القاضي اذا قضى بخوارنكا حوا ينفذه  
عنده كانت اي كقولك انت على كظراي او كقولك راسك كظراي ونحوه مثل  
الوجه والرقبة او كقولك نصفك كظراي او كقولك انت على اوراسك او نصفك  
كظراي او كقولك او كقولك او كقولك او كقولك او كقولك او كقولك او كقولك او كقولك  
اي التشبيه بنظام حكم حرمة الوطئ ولهذا يحرم وطئها ويحرم دواعيه كما  
لست والقبلة حتى ان يكفر مع بقاء النكاح كما في حالة الحيض اذا كان الظاهر  
مطلقا ولو طلقا ثلثا ثم تزوجها بعد التحليل وان كان موقعا بان قال انت على  
كظراي شهر او سنة ينتهي الحرمة لبعض الوقت لان حكم الظاهر حرمة موقفة  
الى غاية التكفير فلا يحل قبل هذا عندنا اما عند الشافعي فيحل قبل ان يكفر اذا كان  
التكفير بطعام لانه تعالى لم يقل فيه من قبل ان يتأسا كما قال في التحرير والصوم  
فبقى على الطلاق فان وطئ اياها قبله اي التكفير استغفر الله تعالى لانه فعل فعلها  
وهو يوجب الاستغفار وكفر لظنهما فقط اي لا يكفر للوطئ الحرام ولا يعود  
اي لا يظنها ثانيا حتى يكفر وقس على هذا ان وطئ قبل ثانيا وآخر لقوله عدم للذي  
واقع امراته في ظنهما قبل ان يكفر استغفر الله ولا تعد حتى تكفر واهل الظاهر اهل  
الكفارة فلا يصح ظنهما بالذي لانه ليس من اهلها ككفرها عبادة هذا عندنا اما عند



الشافعي فيصح ويكفر بالاعتاق لان الظهار نوع تحريم فيصح منه والعود الموجب  
للكفارة المذكورة في قوله تعالى الذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون على  
ما قالوا فحرم رقبته من قبل ان يتامسا الآية هو عزمه اي المظاهر على وطئها لانه  
الامتناع عن الوطئ وضده العزم عليه هذا عندنا اما عند الشافعي فهو سكوت  
عقبيه زامانا يمكن فيه ايقاع الطلاق ولذا لو طلق موصولا به لا يلزمه الكفارة لانه  
سبب الفراق وضده اسكرها وليس هذا المذكور من قوله انت على نظرائي  
او غيره الاظهار لانه صريح فيه فلا يعمل فيه النية وعدمها فلا يكون طلاقا ولا ايلاما  
وان نوى احدهما فصل وفي قوله لها انت على مثل اتي او انت على كاتي  
يرجع الى نية فهو ان نوى الكرامة بان قال اردت انها مكرمة عندي كاتي  
او نوى الظهار رخصت نية وان نوى الطلاق فهي بانت عنه بواحدة وان  
لم ينو شيئا لقوله لانه كناية يحتمل وجوبا مختلفا فلا يجعل على شئ معين بدون  
النية هذا عندنا اما عند محمد قطرها رنوى شيئا او لا لان في التشبيه بالجميع  
تشبيها بالعضو بانت اي بقوله انت على حرام كاتي صح ما نوى من الطلاق  
لانه من الكنايات او من الظهار او من البين فكان ايلاما لانه ذكر الحرمة مطلقا  
فتحمل حرمة الظهار والايلاء فايهما نوى صح نية وان لم ينو شيئا قطرها رذكر  
التحريم مشبهها بالآتم وكون حرمة غير منزلة للملك كانت ادنى من حرمة الطلاق  
وقوله لها انت على حرام نظرائي ظهرا رلا غير وان نوى طلاقا او نوى ايلاء او  
نوى تحريما مطلقا او لم ينو شيئا اصلا لان المحتمل وهو قوله انت على حرام لاحتماله  
الظهار والطلاق يجمل على الحكم وهو قوله نظرائي هذا عند الامام اما عندنا فان  
نوى الطلاق فطلاق وان نوى البين فابلاء لما مر وخص الظهار بزوجته  
اي شرطه ان تكون المشبهة منكوبة نكاحا صحيحا فلم يصح من امته قته كانت

او مدبرة

او مدبرة او ام ولد لعدم الشرط الا اذا كانت مشربة بعد ان ظهروا زوجة  
فلا يجوز لها الوطئ قبل التكفير لان هذا في حالة البقاء لاني لا ابتداء كما لا يثبت الحرمة الغليظة  
للامه ابتداء ويبقى بعد ما ثبت حتى لا يجعل له وطئها بملك البين ولا التزوج بها بعد ما  
اعتقها لم يتزوج باخرا ولا يصح ممن نكحها الزوج بلا امرها ثم ظاهرها قبل الاجازة  
ثم اجازت تلك المنكحة ذلك النكاح لعدم وجود تشبيه المحللة بالمحرمة لكونها محرمة  
قبل اجازتها ولا من المبانة لانه ليست محلا للطلاق لا يكون محلا للظهار والايلاء  
وبقوله بانتي على نظرائي نسائه الاربع او الثلاث او الشتين تحب كل منهن كفارة  
تامة لانها لا تنتهي الحرمة وتعددت فتعددت بتعدد خلاف كفارة الايلاء الواحدة  
من نسائه لانها لم تكن حرمة اسم الله تعالى ولم يتعد ذكر الاسم فكذا هذه هذا عندنا  
اما عند مالك فيكفيه كفارة واحدة لانه ايجاب واحد فلا يوجب اكثر منها كما في الايلاء  
الواحد مشبهين ولو اردت المظاهر ثم اسلم فتزوجها فانظرا بحاله عند الامام لا عندنا  
فلو اردت ثم لحقت بدار الحرب ثم سببت فتزوجها او تزها فهو بحاله وهي اي كفارة  
الظهار والبين عتق رقبة لقوله تعالى فحرم رقبته من قبل ان يتامسا وجاز فيها  
العبد المسلم والكافر لان النفس مطلقا فلا يجوز تقييده بالرأي لانه نسخ هذا عندنا اما  
اما عند الشافعي فلا يجوز اعتاق الكافر لان الرقبة مقيدة بقيد الايمان في كفارة القتل  
مطلقا في سائر ما فجعل المطلق على المقيد ولان الكفارة حق الله تعالى فلا يصح صرفها  
الى عدوه كالزكوة وكفارة القتل وجاز فيها الذكر والانثى والصغير والكبير والاصم  
الذي في اذنه وقر لانه لا يسمع اصلا كالاضر من لانه خاب جنس المنفعة والاعور  
ومقطوع احدى يديه ومقطوع احدى رجليه من خلاف لانه لم يفيت جنس المنفعة  
بل اختل وهو غير مانع وجاز فيها مكاتب لم يؤد شيئا من البذل لا الواجب في  
الكفارة برق كامل وفي الوطئ ملك كامل فالرق كامل في المكاتبه لقبول الكتابة



الفسخ والملك ناقص فيها بخروجها عن ملك المولى يداه لم يجز وطرها وعلى العكس  
 في المدبرة وام الولد لعدم قبول السدبر والاستيلاء والفسخ فيجبون وطرها  
 فيصح المكاتب عن الكفارة للمدبر وام الولد هذا عندنا اما عند الشافعي فلا يصح  
 فلا يصح قياسا على ام الولد والمدبر مع استحقاق العتق بالكتابة فوق استحقاق  
 بالتدبير والاستيلاء ولهذا صار احق بكتابة ويمنع المولى من التصرف فيه  
 وفيما في يده ويضمن له الارش بالجناية عليه والعقر بالوطء اياها و جازيها  
 مشري قريته بقرابة الولد اعلى او اسفل او بقرابة غيره بنية كفارته عن  
 ظهاره او يمينه لقوله عم لمن يجزي ولد عن والده الا ان يجده مملوكا فيشترى  
 فيعتقه قول ذكر الاعناق بحرف الفاء عقيب ذكر الاشتراء على ان عليه العتق شري  
 الاب لان الفعل اذا ذكر بذلك الحرف عقيب الاخر يكون الثاني عين الاول كما في  
 قوله اطعمه فاشبعه فكيف فاداه فيكون الشراء اعتقا فان اذ انوى به الكفارة اقرنت  
 النية بعله العتق وهو الشرط في جواز التكفير هذا عندنا اما عند الشافعي فلا يجوز  
 بقرابة الولد لان على العتق جهة القرابة وهي سابقة على النية لا مقارنته لها كما  
 اذا اشترى المملوك يعتقه ناويا عن الكفارة و جاز فيها اعتناق نصف عبده  
 عن ظهاره ثم اعتناق باقية عن ذلك لان اعتق رتبة كاملة قبل الميسر ما عند الامام  
 فيكلامين واما عندهما فيكلام واحد لان الاعتناق النصف اعتناق الكل لا يجوز  
 فيها فابت جنس المنفعة كالاعنى لفوات جنس منفعة البصر ومثل مجنون لا يعقل  
 اي لا يفتق اصلا ولو افاق في بعض الاوقات جاز لانه يجزئ حمل الزوال كالعجز  
 بالانحاء والنوم ومثل مقطوع يده لفوات جنس منفعة البطن او المقطوع  
 ايها ما لان فوات كفوت اكثر الاصابع او المقطوع رجلاه او المقطوع يده واحد  
 ورجل واحدة من جانب واحد لفوات جنس منفعة المشي ولا يجوز فيها

المدبر

المدبر وام الولد لانه لا مكاتب ادى بعض يدك لا تحرير بيدك فلم يكن خالفا  
 لله تعالى ولا اعتناق نصف عبد مشترك عن ظهاره موسرا ثم اعتناق باقية عن ذلك  
 بعد ضمانه شريكه نصف قيمته لان نصف صاحبه انتقص على ملكه ثم انتقل اليه بالضم  
 ومثل ذلك يمنع عن الكفارة كالتدبير بخلاف ما اذا كان كله مملوكا وقت اعتناق  
 النصف الاول لانه حينئذ يجزئ قدر النقصان معروفا الى الكفارة هذا عند الامام  
 اما عندهما فيجوز اعتناق النصف اعتناق الكل واما اذا كان محصرا فلا يجوز لكونه  
 اعتناق بعوض لان السعاية واجبة على العبد في نصيب شريكه ولا اعتناق نصف  
 عبده عن تكفيره من ظهاره ثم اعتناق باقية بعد وطء من ظاهرها لعدم الشرط  
 وهو الاعتناق قبل الميسر لان اعتناق النصف الثاني بعده فلو كان قبله يجوز هذا  
 عند الامام واما عندهما فيجوز لما روي فيعتق بالكل قبل الميسر وان عجز الظاهر عن  
 العتق فكفارته ان صام شهرين ولواء قبل الميسر لقوله تعالى فان لم يجد فصيام  
 شهرين متتابعين من قبل ان يتخاسر ليس فيها رمضان لان الصوم فيه تقع عن  
 صومه لا عن غيره على ما مر ولا فيهما ايام خمسة يخفى صومها لانه فيها منهى فلا يتاكد  
 به الكمال فان صام بالاهلة جاز وان كان كل شهر تسعة وعشرين وان صام بخبرها  
 ثم افطر تمام تسعة وخمسين فعليه الاستقبال وان افطر المظاهر يوما بعد من مرض  
 او سفر او غيرها او افطر لاجل غيره يلزمه استئناف الصوم لان عدم الترتيب المنصوص  
 او ان وطرها المظاهر الصائم في خلال صوم الشهرين ليلا عمدا لا سهوا او يوما اى نهارا  
 ولو سهوا استئناف الصوم لان الواجب تقديم الصوم على الميسر واخطاؤه عنه  
 فلما سقط التقديم لعجزه عنه بقي الاخلاء فلم يسقط لقدرته عليه بالاستئناف هذا عندنا  
 اما عند ابي يوسف فلا يستأنف لان في الاستئناف تأخير الكل عن الميسر وفي بعض  
 تأخير البعض فيكون اولى بالاستئناف المظاهر المظلم الاطعام ان وطرها في خلال اى



الاطعام لان النص لم يشترط الاطعام قبل المسيس الا انه يمنع قبل لاختلال القدرة على  
الاعتاق والصوم فيقعان بعد المسيس وان عجز الظاهر عن الصوم اطعم هو اى  
الظاهر او اطعم نائبه لانه عبادة مالية ولكن لا يرجع على المنوب في ظاهر الرواية  
لأنه لا احتمال له في الجحيم والقرض سبب مكينا اطعم كلا منهم قدر الفطرة اى نصف  
صاع من براد صاعا من تمر او شجر او اطعم ككل مكين قيمته هذا عندنا اما عند الشافعي  
فلا يجوز دفنها وان غداهم وعشايم جاز كما غداثان او عشايمان وكما  
غدا مكينا واحدا مائة وعشرين يوما وعشايم كذلك لحصول الاكل التام في كل  
يوم بدفتين ولو غدا سبب وعشايم سبب غيرهم لم يجزه الا ان يعيد على سبب  
منهم غدا او عشايم واشبعهم فيها وان قل ما اكلوا مما وضعه على وجه الاباحة  
لان الاطعام في قوله تعالى من اوسط ما تطعمون اهلككم اباحة فكذا هنا وذلك ان ما  
شرع بلغظ الاطعام يجوز فيه الاباحة وما شرع بلغظ الايتاء والاذا يجوز فيه  
التملك هذا عندنا اما عند الشافعي فلا يجوز اطعامهم الا بالملك قيا سا على الزكوة  
وصدقة الفطر او ان اطعم اقل مما قدره الشرع من البرواتم من التمر او الشعير  
بان اعطى من براد اعطى منوى تمر او منوى شعير جاز لان الجنس متحد من الطعام  
فيجوز تكميل احد النوعين من الاخر بالاجزاء لا بالقيمة حتى لو ادى اقل من صاع من  
التمر سببا وى نصف صاع من البر لا يجوز كما لو ادى نصف صاع من التمر الجيد  
يساوى صاعا من الوسط بخلاف ما اختلف الجنس حتى اذا اطعم خمسة مكين  
في كفارة اليمين وكسخت مكين لم يجز لان المقصود بالكسوة غير المقصود  
بالطعام او ان اعطى مكينا واحدا شهرين كل يوم نصف صاع جاز عن الكل  
لان المقصود سد سبب جوعا وقد وجد هذا عندنا اما عند الشافعي فلا يجوز  
الا عن يوم واحد لان التعريف على السبب منصوص فلا يجوز ان يملك بالتحليل وان

اعطى مكينا واحدا في يوم واحد قدر الشهرين دفعة واحدة لا يجوز الا ان يجوز عن  
يومه الا ان اعطاه فيد لانه واجب التفريق كبرى الجحيم وان اطعم سبب مكينا سبب  
صاعا اى كلا منهم صاعا واحدا عن كفارة ظهارين لم يصح عنهما بل عن احدهما فقط  
لان نية التعيين والتيميز لتمييز الاجناس فلا تعمل في الجنس الواحد فيجوز ان يصير  
كفارة عن احدهما وزاد على قدر الواجب بطريق الا حسن هذا عندنا اما عند  
محمد فغفرها معا لانه نوى لهما الموذى بقى بهما كما لو اختلف السبب لو ادى عنهما  
على التعاقب وان اطعم كلا منهم صاعا عن كفارة اظفار وعن كفارة ظهارين صاعا لاختلاف  
السبب كصوم اى كصوم اربعة اشهر عن ظهارين وان لم يعين واحدا  
الواحد وكصوى اطعام مائة وعشرين مكينا عن ظهارين وان لم يعينه له او كصوى  
اعتاق عشرين عن ظهارين وان لم يعين واحدا لانه الواجب تكميل العدد و  
قد وجد فيقع عنهما ونية التيميز لتمييز الاجناس فلا تعمل في الجنس الواحد فلا يشترط  
بخلاف اختلاف الجنس فان نية التيميز تعمل فيه فشرط هذا عندنا اما عند زفر فلا  
يصح عنهما ولا عن احدهما حتى يعين واحد الواحد قيا سا على اختلاف الجنس وفى  
اعتاق عبد واحد عنهما اى كفارة ظهارين من امرأة او امرأتين او في صوم شهرين  
عنهما منها او منها لا يصح عنهما لانه لا يبقى بهما لكن له ان يعين لاي منها شاء لانه  
هذا عندنا اما عند زفر فليس له ذلك لانه ان اعتق ككل ظهار نصف عبد فلا يمكن  
له ان يجعل عن احدهما بعد ما اعتق عنهما لخروج الامر من يده كما في الكفارات وان  
اعتق عبدا واحدا عن كفارة قتل وكفارة ظهار لم يجز له ان يجعل عن واحد منهما  
لاختلافهما ولهذا يجوز في كفارة الظهار اعتاق الرقبة الكافرة لانه كفارة القتل و  
لهذا تعينت للظهار المستحى فاذا اختلفا جف فلا يصح نية التعيين بعد وقت  
الاعتاق لخروج من يده فيه فوقع عن كل واحد منهما نصف العتق هذا عندنا اما



عند الشا في فتوح تلك البنية وكفر عبد ظاهرا امراته بالصوم فقط اي لا بالاعتاق  
ولا بالاعمال اذا مال له لا يكفر سيد بالمال عنه لان الكفارة عبادة ففعل الاخر لا يكون  
فعله باسم اللعان والغضب فهذا مما سمي الكل باسم البعض كالشهاد وهذا  
حرمة موقفة كالظهار من قذف بالزنا زوجته العفيفة عن الزنا وكل من اصاب  
شاهدا وانكرت وطالبة لموجب القذف وامره القاضي باقامة البينة على صدق  
مقالته فحج عنها بلا عن لقوله تعالى والذين يرمون ازواجهم ولم يكن لهم شهود  
الا انفسهم فشهادة احدى اربع شهادات باله وشرط قذفه اياه بموجب  
الحكم عليها لا اللعان وعقبتها عنه لان اللعان حده في شرط ان يكون محصنة و  
كونها من اهل الشهادة لا لشهادة لنفسه الا ان يكون القذف بنفي الولد فان  
له ان يطلب لاحتياجه الى نفي من ليس منه او من نفي ولدها اي نسب ولدها  
المولود على فراش غيره عن ابيه المعروف فانكرت وطالبة به اي بموجب  
القذف لا عن لان قطع الولد عن الاب قذف لها فيبذل بالزوج لانه لا مدعي فيطلب  
منه الحجة او لا فان ابى امتنع الزوج عن اللعان حبس اي حبس القاضي حتى يلائم  
لقد رتب على ابائه او حتى يكذب نفسه فيجده لا قراره نقذف محصنة فان لا عن  
الزوج لا عن الزوج والاملاء عن حبس حتى تلاعن او تصدق فيسقط  
اللعان لاجل التصديق ولا يجب عليها حد الزنا بالتصديق ولو اربع امرات لتوقف  
على الاقرار بالربعة ولو صدقت في نفي الولد فلا يبعد فان في ابطاله اعلم ان اللعان  
شهادات خمس موكدات بالايان واللعنة والغضب فيجوز بين الزوجين  
اذا كانا من اهل الشهادة بان يكونا حرين مسلمين عاقلين بالغين غير  
محدودين في قذف ويشهد كل منهما لنفسه على صدق مقالته فان كان هو  
اي الزوج عبدا او كان كافرا بان كان الزوجان كافرين او لا فاسميت المرأة

قذف

قذف زوجها قبل ان يعرض عليه الاسلام او كان محدوا في قذف مرة  
حد الزوج لان اللعان بدل عن الحد كما ان المستني بدل عن مهر المثل فاذا  
نذر البذل يصار الى الموجب الاصل فكذا هنا لان ليس من اهل اللعان  
لعدم اهلية الشهادة وان صلح هو الزوج شاهدا والحال هي امه او هي  
كافرة او هي محدودة في قذف مرة او من لا يجده فاذا في قذفه فهي حبس او  
هي مجنونة او هي زانية فلا حد عليه لعدم احصائها وقياسا على قذف الابني  
الا اذا كان محدودين في قذف ولا لعان ايضا لانه خلف عنه كما اذا صدقت  
واما جوار لعان الاعمي فلكونه من اهل الشهادة وعدم قبولها منه لعدم تغير  
بين المشهود له والمشهود عليه ولهذا ينقذ الشكل بحضوره والاصل في قوله  
عليه السلام اربع لللعان بينهم وبين ازواجهم اليهودية والنصرانية تحت  
المسلم والمملوكة تحت الحر والحرة تحت المملوك فلكون اللعان تلك الشهادة  
لقوله تعالى والذين يرمون ازواجهم ولم يكن لهم شهود الا انفسهم لانه  
المستني انفسهم عن الشهادة فثبت انهم من الشهداء لان المستني يكون  
من جنس المستني منه فنص على الشهادة واليمين بان قال فشهادة احدى  
اربع شهادات باله هذا عندنا اما عند الشافعي فهو ايمان موكدات بلفظ  
الشهادة فمن كان اهلا للطلاق يكون اهلا لللعان فيجوز بين العبد وامرأة  
الحرة لقوله تعالى فشهادة احدى اربع شهادات باله فقوله باله محكم  
في اليمين والشهادة تختل اليمين فيحل المحلل على الحكم ولان تكرار اليمين مشرق  
كما في القسامة دون تكرار الشهادة وصورته اي اللعان ان يقول معه او لا  
اربع شهادات اربع مرات فيقول في كل مرة اشهد باله اني صادق فيما  
ربته وضع ضمير الغيبة موضع ضمير الخطاب رعاية للادب وعلى هذا قياس



البواقي به من الزنا ويقول في المرة الخامسة من الشهادة بدون لفظ الشهادة  
لعنة الله عليه ان كان كاذبا فيما رما به من الزنا حال كونه مشبه البها في جميعه  
ثم ان تقول هي اربع شهادت اربع مرات فتقول في كل مرة اشهد بانه  
انه كاذب فيما رما به من الزنا وتقول في المرة الخامسة منها بدون لفظ  
عصب الله عليها ان كان صادقا فيما رما به من الزنا فتكرار ما لقيام كل منها  
من كل منها منها مقام الشهود و بهم اربعة في الزنا فكل ما قام مقامهم وكون  
شهادته الخامسة باللعنة على نفسه على تقدير كذبه سبب اللعنة التي هي الطرد  
عن ساحة عن الحضور وكون شهادتها الخامسة بالغضب على نفسها على  
تقدير صدقه لكونه سبب الغضب عليها بعد ذلك الطرد بكذبه في قولها  
انه كاذب ثم بعد ما التفريق القاضي بينهما لانه عم فرق بين هلال وامرأة  
بعد اللعان والحق الولد بانه ولانه شهادت او ايمان واياها كان يقتضي الى  
قضاءه فبغيرها التوارث لو مات احدهما بعد الفراغ قبل التفريق هذا عندهم اما  
عند زفر فينزل النكاح بلعناهما لان الفرقة حكمه وقد وجد اما عند الشافعي  
فيقول بلعانه وان قذف الزوج بنفي الولد ذكره نفيه فيه فيقول الزوج اشهد  
بانه اني صادق فيما رمية بها به من نفيه وتقول المرأة اشهد بانه انه كاذب  
فيما رما به من نفي ولدي ثم يفرق القاضي بينهما ويحلف بانه فيقول قطعت  
نسب هذا الولد والحقة بانه كما امرانه عم فعل هكذا او ان قذف به وبالزنا  
ذكرها فيه فيقول اشهد بانه اني صادق فيما رمية بها به من نفي الولد ومن الزنا  
وتقول اشهد بانه انه كاذب فيما رما به من نفيه ومنه ثم يفرق القاضي بينهما  
وينفي نسب لما من القطع ويحلف بانه لما من الحديث وتبين المرأة عنه  
بطلقة واحدة بتحريم معرفته ولهذا قال فان اكدب نفسه في القذف بعد التفريق

او قبله حد الزوج حد القذف للرجوع عن الشهادة بالزنا وحل له نكاحها لان  
اللعان له حكم ان قطع النسب وحرمة الاجتماع ولا يتأبد القطع لانه يبطل بالكذب  
فيبطل الاخر كذلك ايضا كما اذا بطلت اهلية اللعان في احدهما فيجوز قوله عم  
المتلاعان لا يجتمعان ابد اعلى التقييد بقوله عم مادام متلاعنان ان لم يكن  
نفسه والابطال للعان ولم يبق حكمه وهو عدم الاجتماع هذا عندهما اما عند  
ابو يوسف والشافعي فتحریم مؤبد كحرمة الرضخ والمصاهرة لهذا الحديث  
ولذلك نكاحها وان لم يكذب نفسه ان قذف بعد التلاعن غيرها اي المتلاعنة  
فحد هذا القذف لبطلان اهلية اللعان او كذبه ذلك ان زنت المرأة المتلاعنة  
بعد التلاعن فحدت للزنا بالجسد لذلك البطلان ايضا فحد هذا الحد لا يوجد في  
الموطوءة الا اذا ارتدت ثم لحقت بدار الحرب ثم سببت ثم اسلمت ثم  
زنت ثم حدت بالجسد لبطلان الاحصان ويوجد في غيرها مطلقا لعدم  
واللعان بقذف الاخرس امراته بالزنا بالاشارة لان لعانه قائم مقام حد  
القذف بالنسبة الى المرأة ولهذا لا يقبل شهادته عليها ولو قذف مرارا  
يكفي لعان واحد كالحد ولا لعانها قائم مقام حد الزنا بالنسبة اليه حتى لا يحل  
قاذفها فلا تجرد الاشارة عن شبهة ولا تجب الحد وبالشبهات و  
لتعذر الايمان بلفظ الشهادة وعلى هذا اذا كانت المرأة خرسا هذا  
عندنا اما عند الشافعي ففيه لعان لان الاشارة كالصرح واللعان لا اجل  
تفي الحبل لاحتمال كونه رجلا وورما وولدا فلم يصرفا ذفا وان ولدت  
لاقل من ستة اشهر من يوم حد القذف لانه لم يكن قاذفا في الحال صار  
قذفا كالمعلق بالولادة لاقل من ذلك فيصير تقديره ان كان في بطنك  
ولده فهو من الزنا وذلك لا يكون قذفا فكذا انها انما كان التقدير هكذا لان



في الوقوف بشبهة التعليق اذ لا يعرف حكمه الا بما قبله وشبهه كحقيقته في الحد  
 هذا عند الامام اما عندها فغيره لان ان ولدت لاقبل منها من يومه لتبين انه  
 موجود وقت النفي فصار كنفى المولود وبنيت اي بقوله لها زنت  
 وهذا الحل منه اي الزنا تلاحقا اي الزوجان لوجود القذف صريحا ولا ينفي  
 القاضى الحل لما مر من الاحتمال وماروى انه عم نفي الولد عن بهلالم وقد فيها  
 حاملا محمول على انه عرف قيام الحل بالوجي هذا عندنا اما عند الشافعي فينفيه  
 لهذا الحديث ومن نفي الولد اي نسبة زمان التهنئة وزمان شراء الة الولادة و  
 لا عن صح النفي ولا ثبت النسب لانه يلزم نسبة شراها او بسكوته الى مضي  
 والى كوت بعد التهنئة ليس بقبول في ولد الامة لانه ليس بدعوة ولا بد فيه  
 منها وهذا الزمان من الولادة الى سبعة ايام لانه عم عن الحسن والحسين  
 في اليوم السابع وهذا فعل يفعل من يلزم نسب الولد فيقدر بها هذا عند الامام  
 اما عندها فالى اربعين يوما قيا ساعلى زمان النفاس لانه كمال الولادة من  
 حيث لا تقصوم ولا تقصى واذا كان غايبا فحتى بلوغ الخبر هذا عندها اما عند  
 يوسف فالى ستين ان بلوغ بعد مدة النفاس لانها مدة الرضاع وهو اثر  
 الولادة ومن نفاه جده اي ذلك الزمان ولا عن لا يصح النفي وثبت النسب  
 لا التزائم باحدهما قبل مضي وخبر المقدرين بقوله ولا عن في حاله اي حال  
 زمان التهنئة وحال النفي بعد زمانها لوجود القذف وان لم يلاعن وان كذب  
 نفسه حد وثبت النسب فيها وان نفي اول توأمين بها ولدان بين ولادتهما  
 اقل من ستة اشهر واقرب الاخر منها حد الزوج لانه كذب نفسه بدعوى انثائه  
 لانها خلقا من ماء واحد وفي حكمه بان اقرب الاول ونفي الاخر لا عن لانه صار  
 قاذفا بنفي انثائه ولم يرجع عنه وصح نسبها في الوجهين اي وجه نفي الاول

واقار الاخر ووجه حكمه الاستلزام ثبوت احدهما نسب الاخر لكونها  
 من ماء واحد با سبب العيّن هو سبب لوقوع الفرقة كالليان  
 فهو من لا يصل الى النساء لمرض او كبر او سحر مع قيام الالة او يصل الى القيب  
 دون الكبر او دون المعينة فاذا دعت المرأة عدم الدخول فهو ان اقراة  
 لم يصل اليها بكرا كانت او ثيبا اجله الحاكم لان العجز عن الوصول قد يكون لعدة  
 معتضة لا لتوجب وقد يكون لالة اصلية توجب سنة لان العجز ان كان لعدة  
 البرودة يعالج فصل الحرارة وان كان لغلبة يعالج فصل البرودة وان  
 لغلبة الرطوبة يعالج فصل السبوسة وان كان لغلبة يعالج فصل الرطوبة  
 قمرية هي ثلثمائة واربع وخمسون يوما وثلث يوم وثلث عشر يوم  
 في الصحيح لاسنة شمسية هي ثلثمائة وخمسة وستون يوما وربع يوم وهو  
 مختار بعض ورواية عن الامام لانه يمكن ان يوافق طبعه وبعد رمضان وبعد ايام  
 حضرها منها اي تلك السنة لانه معلوم الوقوع لانها لا تخلو عنها لا بعد مدة مرضه و  
 لعدة مرضها منها لانه من العوارض وان لم يصل فيها اي السنة المشتمل لذلك الفصل  
 الاربعة فرق القاضى بينها ان طلبت المرأة اي التفريق لانه تبين ان العجز لالة اصلية  
 لالهة معتضة فتخير فان شاءت اختارت زوجها بيمينه وان شاءت اختارت  
 نفسها بالفراق فالفرق بالتفريق لان الواجب على الزوج اسكاف بمعروف  
 او تسريح باحسان فاذا امتنع عن التسريح بنوب القاضى منابه في التفريق  
 كما في الجب هذا عند الامام اما عندها فباختيارها لان الشرع لا يكون ادنى  
 من تخيير الزوج فلا تحتاج الى تفريق القاضى في تخييره ففي الشرع ادنى ولو تخالفا  
 زمانا لا يبطل حقها ولو طلع مرة ثم عجز لا خيار لها ولو سال الزوج القاضى مدة  
 اخرى قلت او كشرت لا يفعل الا برضاها فان رضيت ثم رجعت جاز وهو



ان كان عينا وهي زنا ليس لها حق الفرقة لوجود المانع من قبلها وبالنفريق  
بين المرأة عنه بطلقة واحدة لان التفريق حصل من جهة الزوج لان الواجب الامسك  
بالعرف فان فات وجب عليها التسريح بالاحسان فان فعل غيرها ونفخت  
والاناب القاضي منابه فينفك فله اليه فيكون طلاقا باينا يوجد ورفع الظلم عنها  
هذا عندنا اما عند الشافعي فيفسخ للعقد لا طلاقا قيا ما على رد البيع بالبيع ولانه  
فرقة من جهتها ولها كل المهر ان خلا الزوج بها وتجب عليها العدة كما مر في باب  
المهر والزواج ان اختلفا في الوطئ قبل التاجيل بان قال به وقالت بعده وكانت  
المرأة ثيبا حلفت الزوج لا مكان استحقاق الفرقة وهو ينكر فان حلف بطل حقا في طلب  
التفريق كما يخلف في وقت النكاح وان نكل اجل سنة او اختلفا وكانت بكرا فالقاضي  
يريد ان النساء فظرت اليها فقلن هي ثيب حلفت الزوج بما مروا ان حلف صدق ثم  
بطل حقا كما مروا ان نكل الزوج اجل سنة اخرى ليظهر كذبه او النساء قلن هي بكر اجل  
سنة اخرى لاستدراك البكارة عدم الدخول لو اجل فانقضى الاجل ثم هما اختلفا بان قال  
بالوطئ وقالت بعده فالتقيم هنا اي بعد التاجيل كما مر من التقيم قبل وبطل حقا  
هنا بخلفه حيث بطل ثم اي قبل بان كانت المرأة ثيبا او بكرا فظرت النساء فقلن ثيب  
فخلف كما بطل حقا لو اختلفت اي زوجها لانها رضىت ببطلان حقا وايضا خبرت المرأة  
هنا حيث اجل ثم بان كانت ثيبا او بكرا فظرن وقلن ثيب فخلف فنكل او قلن بكر  
لان دعواتنا يدت بالنكول والبكارة والحاصل ان الامة للثيب مرتين مرة قبل  
الاجل ومرة بعد للتخير ففسل الحنفى المخرج الحنفين كالغنيين فيه اي في التاجيل لان الله  
قائه فيرجى وصوله اليها في المستقبل كما يرجى وصول الغنيين وفي الجيوب المقطوع  
الالة فرق حالا اي في الحال بطلها لانه لا يرجى وصوله ولا يتخير احدهما من الزوجين  
يجب الاخر لا الزوج بعينها لانه لا يمنع لزوم النكاح لان المستحق بالوطئ وهي محل له

ولا المرأة

ولا المرأة بعينها قيا ما على الجانب الاخر هذا عندنا اما عند محمد فلا ذلك كما اذا  
وجدت زوجها معينا بالحب والعدة والخصاء واما عند الشافعي فيخير الزوج  
بعين المرأة ان كان من العيوب المحنة وهي الجنون والجدام والبرص والقرن  
والرتق قيا ما على المشتري فلا يلزم المهر ان كان قبل الدخول باب  
العدة اي العدة الذي يعقب الفرقة هي حرة تحيض للطلاق والنفقة بخيار المثلث  
وملك احد الزوجين الاخر وتقبلها انبه بشهوة وارثا او احدهما وعدم الكفاة  
ثمت حيض لقوله تعالى والمطلقات يتصرعن بايضم من ثمنه قروء والمراد بها  
الموطوءة لان القرء هو الحيض هنا لانه تعالى اوجب لاعداء بالثلاث فلو حمل القرء  
على الطهر يقع الاعتد ببعض الطهر الذي وقع فيه الطلاق وبالطهرين الاخرين  
فيستقص العدد الثلاث من الكمال ويدل على هذا المعنى قوله عم دعي الصلوة ايام  
اقرئك هذا عندنا اما عند الشافعي فتلاثة اطهار لان القرء هو الطهر هنا لانه لو حمل  
على الحيض بطول العدة لانه لا تنقضي حتى تظهر من الحيض الثالثة ولو حمل على الطهر  
لا بطول لان الذي وقع فيه يحسب منها فلو طلقها في طهر حال من الوطئ لا تنقضي العدة  
حتى تظهر من الثالثة عندنا وتنقضي كما شرعت في الثالثة عنده وانما قال كوا مل  
لانه اذا طلقها في الحيض لا تحسب منها تلك الحيضة التي وقع فيها لان الواجب عليها  
الثلاث فلا ينقضي عنها كاعداء الركعات كام ولد مات مولاهما عتقا او اعتقها مولاهما  
لان عدتها ثلاث حيض او ثلاثة اشهر لانها وجبت بنزول الفرائش وان كان  
ضعيفا فتسايرت عدة الطلاق فالحنفي القاصر بالكمال احتياطا هذا اذا لم يكن  
مردجة او معقدة والا فلا تجب عليها العدة بموته او اعتاقه لعدم ظهور فرائش  
المولى مع فرائش الزوج هذا عندنا اما عند الشافعي فعدها حيضة واحدة لانها  
وجبت بنزول ملك البين فتسايرت الا شهرا وتثل موطوءة بشهيرة كي



اذا زفت اليه غير امراته وهو لا يعرفها فوطها او موطوءة في نكاح فاسد كالنكاح  
 الموقت والمتعة فان عدتها ثلاث حيض في الموت والفرقة لانها للتوفيق عن براءة  
 الرحم والمعرف هو الحيض في غير الحامل والابنة فلا يختلف بين الموت وغيره  
 وهي حرة لمن لم تحض قط لصفرا او كبريا او لم تنبت بالسن وهو خمس عشرة سنة  
 ولم تحض بعد ثلثة اشهر لقوله تعالى والثاني ينس من الحيض من نكحتم ان ارثتم  
 فعذرهن ثلثة اشهر والثاني لم يحض وهي حرة مسلمة وكثانية وصغيرة وكبيرة وموطوءة  
 وغيره موطوءة للموت اربعة اشهر وعشر من ليالي الشهر الخامس ويدخل ايامها  
 فيها لامر في الاعتكاف لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازايا تيرهن  
 بانفسهن اربعة اشهر وعشر وهي لامة كحيض للطلاق والفسخ حيضتان لان  
 الرق وان كان منصفاً لكن لا يعلم نصف الحيضة لاختلافها بالقلة والكثرة والوقت  
 فكملت فصارت العدة حيضتين ولقوله عم طلاق الامة تطليقتان وعذرها حيضتان  
 وكذا المدبرة وام الولد والمكاتب في الطلاق والفسخ وهي لامة لمن لم يحض للطلاق  
 والفسخ نصف بالحرة اى شهر ونصف لكون الرق منصفاً اولامة مات عنها زوجها  
 نصف بالحرة اى شهران وخمسة ايام لذلك وهي للحامل الحرة والحامل الامة للطلاق  
 والفسخ والموت وضع حملها لا لطلاق قوله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يضعن  
 حملهن وان مات عنها صغرى وضع حملها لان الزوج لو نفى حمل امراته وخرق النافى  
 بينهما باللعان وحكم ان الولد ليس للملاعن تنقضي عدتها بوضع الحمل هكذا يندخل  
 الحمل الحادث بعد الموت لانها وجبت اولاً بالشهر فلا تتغير بعده بحدوثه ولان  
 قوله تعالى واولات الاحمال اى اللاتي وجبت عليهن العدة لا اللاتي ثبت ولهن  
 نزل بعد قوله تعالى والذين يتوفون منكم فيكون ما سخاله بمقدار ما ساء له الايمان  
 وهو حامل توفي عنها زوجها هذا عندهما عند ابي يوسف والشافعي فاربعة

2

اشهر وعشر ايام مات عن الحال صبي لان هذا الحبل ليس من الزوج الصغير  
يبقى فصار كالحمل الحادث بعد الموت ولان العدة بالوضع لصيانة الماء  
وذلك في ثبوت النسب وهذا ليس كذلك وهي لمن حبلت بعد موت البهي  
عدة الموت وهي اربعة اشهر وعشر لوجوب العدة بالاكتمال عند الموت فلا  
تغير بعده ويحرف قيام الحبل عند الموت بالولادة لافضل من ستة اشهر من  
وقت الموت وقيل لافضل من سنتين منه فيعرف فيما بعده بالولادة  
سنة اشهر فصاعدا من ذلك الوقت وقيل سنتين فصاعدا منه ولا نسب  
في وجهيه وجه حبلها قبل موت البهي ووجه حبلها بعده لان اقامة النكاح  
مقام الماء عند نفوسهم الماء وهي لامرأة الرجل الفار للباين من الطلاق ابعد  
الاثنين من عدة الطلاق وعدة الموت اذا اجتمعا بان مات وهي في  
عدة الطلاق ولو بقي ساعة منها فيدخل الاقرب في الابعد لان النكاح بقي  
في حق الارث بعد الموت فيبقى في حق العدة بعده لانها مطلقة حقيقة ومتوفى  
عنها زوجها حكما فيصح بين العدة بين عملا بالادليلين هذا عند ابي يوسف  
فعدة الطلاق فقط سواء كانت اقرب او ابعد لان النكاح زال قبل الموت  
وان لم يزل العدة فلا يلزمها عدة الموت كما لو طلقها بسواها كما في الصحة  
ولو مات بعد تمام تلك العدة ولو ساعة فلا عدة لها كما لا ارث لها الزوال  
النكاح بينها بجميع لواحقها وهي لامرأة الفار للرجعي من الطلاق ما للموت  
من العدة لبقاء النكاح من كل وجه وقيل هي لا ابعد الاثنين على التداخل  
ايضا لانها مطلقة ومتوفى عنها زوجها وهي لمن اعتقت في عدة طلاق  
رجعي كعدة حرة اي انقلبت عدتها الى عدتها لبقاء النكاح فيه فكانها اعتقت  
قبل الطلاق وهي لمن اعتقت في عدة طلاق باين او في عدة موت كامة



ان كعدتها اي لم تنقلب اي عدة الحرة لانها عتقت بعد زوال النكاح بالموت  
او البينونة فلا تغير بالزيادة كما لو عتقت بعد انقضاء هذا عندنا اما عند الشافعي  
فتقلب لان حالها تغيرت في عدة فترداد كما في الرجعي وامرأة ابنة رات الدم  
او حبلت بعد انقضاء عدة الكثره تأنف العدة بالحيض لان الايسر بالحجر  
الدائم الى الموت كالغداء في حق الشيخ الفاني وقيل لا تستأنف لانه دهر في غير  
ادانه كما تستأنف العدة بالشهر في الحائض من وقت الانقطاع لامن الطلاق  
من حاضت حيضة واحدة او حيضتين ثم ابست اي انقطع دمها وهي في سن  
الاياس وهو خمس وخمسون سنة فصاعدا تحزر عن الجمع بين الاصل والبدل  
فالصلوة بالتيمم بعد احداث المتوفى فيها ليست ببدل عن الصلوة بالوضوء  
لان البدلية بين التراب والماء وبين الطهارة بين ولم يكمل احديهما بالآخرى  
قط فلم يجمع بينهما وتجب على معتدة وطئت بشبهة عدة اخرى والعدة ان  
تدخلت سواء كانتا من جنس واحد بان وطئت معتدة عن طلاق بالحيض  
بشبهة او من جنسين بان وطئت معتدة عن وفات بالشهر بشبهة وحيض  
تراه المرأة في خلال الشهر يحسب منها اي العدين فاذا تمت العدة الاولى دون  
العدة الثانية يجب عليها اقامتها لانها اذا وجبتا عليها من شخص واحد كما اذا  
كانتا من جنس او من شخصين او اشخاص كما اذا كانتا من جنسين وهي حامل  
فيها تنقضي الكل بالوضع بالاجماع فكذلك هنا عندنا اما عند الشافعي فتعاقبا  
اذا كانتا من جنسين لانها حقان مستحقين فلا تدخل كالمرور لانهما عبادتان  
فلا تنافيان في زمان واحد كما لا يتأدى الصومان في يوم واحد ولو وطئها  
بلا شبهة كما اذا تزوجها وهو يعلم انها منكوبة الغير لا يجب عدة اخرى ولا يحرم  
على الزوج وطئها وبه يفتي وينقضي عدة الطلاق وعدة الموت وان جهلت

المراة بهما اي تطبيقه وموت لان مضي الزمان لا يقف على العلم ومبدؤا اي  
العدة عقيبها اي الطلاق والموت لان الحكم لا يتراخي عن السبب كما في سائر المراتج  
ولو وطئها زوجها في عدة الطلاق البائن استأنف العدة وعليه لكل وطئ مهر  
على عدة وان اقرنه طلقا من وقت كذا وكذبت او قالت لا ادرى وجبت  
العدة من وقت الاقرار وان صدقته فمن وقت الطلاق وقيل من وقت الاقرار  
ايضا تحزر عن المواضع وزجراله ولا يجب لها نفقة العدة لانها اقرت سقوط حقها  
ومبدؤا اي في نكاح فاسد عقيب تفريقه بان يقول تركتك او خليت سبيلك او  
عقيب عزمه ترك الوطئ بان يقول تركت وطئها لان السبب الموجب للعدة زوال  
شبهة النكاح المتأكدة بالوطئ وزوالها بالتفريق ولهذا لو وطئ قبل الاخذ وبعده  
يحد هذا عندهم اما عند زفر فخر الوطئ حتى لو حاضت بعد الوطئ قبل التفريق  
ثلاث حيض انقضت عدتها لان موجبها فيه الوطئ اذ لا يعتبر العقد بدونه فيكونا  
مبدؤا من آخرها ولو قالت المعتدة انقضت عدتي وكذبها الزوج حلفت  
ومصدق لانها امينة ادعت الخروج عن عدة الامانة فالقول لها كما لو ادعى  
المودع رد الامانة او هلاكها وان نكحت فله حق الرجعة في الرجعي كما كان وان  
نكح الزوج معتدة الموطوءة من طلاق باين لما دون الثلاث وطلق تلك المعتدة  
قبل وطئها اياها يجب عليه مهر تام وعليها عدة مستقبله لان قبض المرأة بالوطئ  
وبقاء اثر القبض الاول كتحديد القبض كما ان الغاصب اذا اشترى المخصوص  
يصير قابضا بنفس العقد فصار كانه وطئ ثم طلق هذا عندنا اما عند محمد فلا ينفذ  
المهر لو توجه قبله وعليها عدة الاول لانه اذا طلق امرأته لانه تجب عليها بالطلاق  
فاذا اشترىها ترفع بالشراء حتى يجوز له وطئها فاذا اعتقها يجب عليها اتمام  
العدة الاولى فكذلك هنا واما عند زفر فلا عدة عليها اصلا لبطان الاولى بالترجيح







كانت الفرقة في المفازة افي الما من لانه ليس سفر حتى يكون عدم المحرم  
ما خا وليس بخروج حتى يكون العدة مائة وان كانت تلك المسيرة من كل  
جانب خيرة المفازة بين الرجوع الى المصرو بين التوجه الى المقصد ان وقعت الفرقة  
في المفازة سواء كانت معها ولي محرم او لا يكون والعود الى المصرا حمداى اولى  
ليكون الاعتداد في منزله وان كانت الفرقة بعد ان كانت تلك المسيرة من كل  
جانب في مصراى في ما من غير مصرا تعتد حتى تنقضي العدة سواء كان معها  
ولي محرم او لا يكون لان العدة امنع من فقد المحرم وفقدته هنا يمنع من السفر  
فالعدة اولى ثم بعد تمامها تخرج عنه المحرم لانه انشاء السفر بعد تمامها ما عند  
فلما ان تخرج من الما من الى ايها شاءت قبل تمامها ان كان معها محرم لان المحرم  
في العدة انشاء السفر فخذ ليس كذلك والطلاق الرجعي كالباين في الاحكام المذكورة  
باب النسب هو من اثار الحمل والحضانة من قال ان نكحتها فخطا  
فكحها فولدت تلك المرأة المنكوحة لنصف سنة اى ستة اشهر منذ نكحها اى من وقت  
النكاح لزمه نسبة لانها فرأته حال النكاح فخل انه دخلها فيه فخلقت احتيا لا  
لأبائ النسب وهو الاستحسان والولد لصاحبه اذا تصور الماء منه خلافا  
لنظر عدم امكان الوطأ فيه حقيقة لوقوع الطلاق قبله من غير مهلة كما لا يثبت  
من الصبي لعدم الماء وهو القياس ولزمه مهرها الكامل لان ثبوتها بال دخول  
والطلاق بعده يوجب الكامل ولو ولدت لاقول من ذلك النصف لا يثبت  
النسب لانه يعلم ان العلوق كان قبل النكاح وكذا لو ولدت لكثر منه  
اذ لا يعلم كون العلوق وقت النكاح على البقيان ويثبت له النسب ولد  
معتدة الطلاق الرجعي ان جاءت بالولد لاقول من سنتين من وقت الطلاق  
سواء كان هذا الاقل من ستة اشهر او اكثر منها لوجود العلوق قبل الطلاق وكذا

وعلمت المرأة  
حيث كانت

ان كانت

ان جاءت به اكثر من سنتين ما دام لم تقر تلك المعتدة بمضي العدة لوجوده في العدة  
لجواز ان تكون معتدة الطهر كما دأبت عن زوجها بالوضع في الاقل من سنتين لانقضاء  
العدة بالوضع ولم يراجع الشك لحصول العلوق قبل الطلاق او بعده ولم يحل على كونه  
بعده مع ان الحادث يحل على اقرب او قاتة مثلا لكون الرجعة على خلاف السنة لانها  
اذا كانت بالفعل كانت على خلافها فالمسلم لا يقدم عليه مع امكان غيره وكان قد رجع  
في العدة بالوضع في الاكثر منها لو طه اياها بعد الطلاق قبل الانقضاء لان الظاهر انتفاء  
الزنا عن المسلم ولو حمل هذا الانتفاء على التزوج بعد الانقضاء لان الابقاء اسهل  
من الابتداء وان اقرت به فهي كما قالت اذا كانت في مدة نفق ذلك ويثبت  
نسب ولد معتدة مبتوتة ولدت لاقول منها اى السنتين من وقت البتوتة  
الى وقت الولادة لان كان العلوق في زمان النكاح فلا يجوز الحمل على الفاء وبلا  
دليل وان ولدت المبتوتة ولدت تمامها اى السنتين لا يثبت النسب لانه لا يثبت  
بدون الماء لان العلوق بعد الطلاق على البقيان كما لا يثبت بفراش الصبي الا  
ان نسب ولد المبتوتة بالطلاق البدين غير الثلاث ولا على مال يثبت بدعوة منه  
ويحمل على وطئها بشبهة في العدة وهي بشبهة الحمل كما اذا وطئ قبرا معتدة  
الكنايات ومورث الشبهة فيها قول بعض الصحابة ان الكنايات رواجع  
لابوين وان ولدت المبتوتة بالثلاث وبالطلاق على مال لتامها لا يثبت  
وان وجد الدعوة منه لان وطئها وان كانت بالشبهة الا انها بشبهة الفعل  
وبها لا يثبت وان ادعاه لما سياتي في كتاب الحدود وقيل يثبت فيها ان  
ادعاه لان وطئها بشبهة العقد ايضا وهو يكفي لاثباته ويثبت نسب ولد  
مطلقة مراهقة هي صبية تنجام مع مثلها اى في سبع سنين فصاعدا ولم يظهر فيها  
علامات البلوغ فان لم تقر بالحمل واقرت بانقضاء العدة بعد ثلاثة اشهر



برؤية الحيض فان انت به لاقط من ستة اشهر من وقت الطلاق ثبت  
لظهور كذبها بيقين فالثلاثة مدة العدة والستة اقل مدة الحمل انما اعتبر الاقل هنا  
بعد العدة لان شبهة الوطى وان كانت ثابتة في زمان النكاح او في هذه العدة  
الا ان حقيقة الوطى في احدهما ثبوت النسب لعدم تحقق البلوغ لم يوجب شبهة  
ايضا لكونها شبهة الشبهة فاضيف البلوغ لكونه امرا حادنا الى اقرب الاوقات  
وهو ستة اشهر الى وقت الولادة وهكذا ان لم تقربا لانقضاء هذا عندهما  
اما عند ابي يوسف فان لم يقرب به فاضيف في الرجعي الى سبعة وعشرين شهرا  
لان الثلاثة مدة العدة والسنتين اكثر مدة الحمل وفي البين الى سنتين لانها  
معددة يحتمل ان تكون حاملة فصارت كالكبيرة واعتبر اكثر مدة الحمل في البالغة  
لان شبهة في احدهما ثابتة فلما اوجب حقيقة فيه ثبوت تحقق البلوغ اوجبه  
شبهته ايضا لكونها شبهة الحقيقة فاضيف لكونه امرا ثابتا الى اجد الاوقات  
وسنان عن وقت الولادة وان انت تلك المراجعة ولد التسعة من الاشهر  
لاثبت النسب في الرجعي والباين لما مره سكونها كاقرارها بانقضاء العدة  
وان اقرت بالحمل ففي الرجعي ثبت الى سبعة وعشرين شهرا وفي البين الى سنتين  
من وقت الطلاق ويثبت نسب ولد معدة عن طلاق او وفات اقرت بمعنى  
العدة المراد بالا قريبا ذلك في عدة الوفاة الاقرار برؤية الحيض في الاشهر  
الاربعة والعشر اعلا ما انها ليست بحامل لان انقضاء العدة بمعنى تلك المدة  
لان محوس معلوم فلا حاجة الى الاعلام وولدت لاقط من نصف سنة من  
وقت الطلاق والموت لظهور كذبها بيقين وان ولدت لنصفها او اكثر من  
وقتها لا يثبت لعدم العلم بطلان الاقرار والآية اذا اقرت بانقضاء عدتها  
بالاشهر ثم جاءت بولد لاقط من سنتين من ذلك الوقت يثبت نسبه لابلها بالولادة

72  
تبين انها لم تكن آية ويثبت ولد معدة ظهر جلها لان الظهور كالاقرار من الزوج  
او اقرار الزوج به الى الحمل وهو ظاهر فيثبت الولادة بشهادة امرة واحدة او  
انكر الزوج او الورثة ولا دنها لكن يثبت ولا دنها او اقراره بها قبل الموت  
بحجة تامة وهي رجلان او رجل وامرأتان لان هذه الدعوى الزم على الغير  
فلا يقضى بدون الكاملة قياسا على سائر المواضع هذا عند الامام اما عندهما فيستغنى  
بشهادة القابلة وحدها في كل ذلك لان شهادة النساء جائزة فيما لا يستطع  
الرجل النظر اليه او يثبت نسب ولد معدة عن وفات ولدت لاقط من سنتين  
من وقت الموت مع انها لم تقربا بانقضاء العدة واقرار الورثة بها اي الولادة  
فيثبت في حق من كذبها منهم ايضا اذا بلغ المصدق حجة تامة ولا يشترط لفظ  
الشهادة قيل يكفي في ثبوت النسب هنا الولادة لاقط منها وكذا يكفي فيه  
اقرارهم لها اذ لم يعلم المدة بين الوفاة والولادة ويثبت نسب ولد منكوحه  
انت به ستة اشهر فصاعدا من وقت النكاح سواء اقرب الزوج او سكنت لانه  
لا يحتاج الى الاقرار فان جدد الزوج ولا دنها حال قيام النكاح يثبت بشهادة  
امرة واحدة عليها لقيام الفراش حتى لو نفى الولد لا ينفي بدون اللعان فيلحق  
ان نقاه بعد ما ثبت بشهادتها لانه ولد المنكوحه وقد قذفها بالزنا وان انت  
تلك المنكوحه به لاقط منها اي ستة اشهر من يوم التزوج فلا نسب لان العلوق  
على النكاح فيفسد لانه من زوج آخر بنكاح صحيح او فاسد او شبهة فان ولدت  
المنكوحه وادعت نكاحا من ستة اشهر وادعى الزوج الاقل منها صدقت  
لان الظاهر شاهد لها انها ولدت من النكاح لا من السفاح بل لا يمين لانه من  
الاشياء المذكورة الستة المشهورة التي لا يمين فيها عند ابي حنيفة اما عند  
فيمين لوقوع الاختلاف في النسب والنكاح ولو علقت الزوج طلاقا بولادتها



بان قال اذا ولدت ولدا فانت طافش ردت امرأة واحدة بها لم يقع الطلاق  
كما ان من اشترى مذبوحة فاجبر احد انهما ذبيحة مجوسى قبلت في حق حرمة الاكل  
لا في حق الرجوع على البائع بالتمن ولكن ثبوت الولادة ضروريا لا يتعدى  
الى الطلاق ولو جرد كل منهما بدون الاخر لا يتبع لها هذا عند الامام اما عندهما  
فيقع شهادته القابلة مقبولة على الولادة فقط ثبتت على وقوعه لانه معلق بها  
وان اقر الزوج بالجبيل بعد الاقرار في رد الامانة هذا عند الامام اما عندهما فثبت  
القابلة لانها مدعية فيشترط لقبول قولها اقامة البينة واكثر مد الجمل سنتين  
لما مر فاذا لم تقم المدة بانقضاء العدة حتى ولدت لاكثر من سنتين نسبة  
من الزوج لا يثبت لقول عائشة لا يبقى الولد في رحم اكثر من سنتين ولو  
بدور مغزل والنظام انه محمول على السماع عن صاحب الوجه لان المقدار  
لا تدرى بالمرأى الكامل هذا عندنا اما عند الشافعي فالى اربع سنين لان فلانا  
وفلانا حملتها امرها اربع سنين واقلها اى ملك المدة ستة اشهر من وقت  
التزوج باجماع المسلمين ومن كسح المدة للغير فطلقها فثبت الطلاق  
فان ولدت تلك الامانة لاقل من ستة اشهر منذ شراها لغيره نسب ما ولدت  
بلا دعوى لانه ولد المملوكة لان الحادث يضاف الى اقرب الاوقات  
والاقل من زمانها بل ولدت ستة اشهر فلا يلزمه بدونها لانه ولد المملوكة  
تلك الاضافة ايضا وان كان طلاقها الواقع سنتين بهما بمنزلة الثلاث للحر  
يلزم نسب ما ولدت الى سنتين من وقت الطلاق بدونها لان الحادث يضاف  
الى ابعد الاوقات لتعذر اضافته الى اقربها ومن قال لامته ان كان في  
بطنك ولد فهو متى فولدت لاقل من ستة اشهر من وقت قوله ذلك فشهد  
على الولادة امرأة واحدة فهي ام ولده ثبوت النسب بدعوى والولادة

سنتها دتمها وان ولدت ستة اشهر لا يثبت لاحتمال حملها بعد قول المولى فلم  
يكن مدعيا او قال شخص لطفل هو ابني ومات فقالت ام الطفل وهي حرة  
هو ابني واناز وجهه فربما يترنان اما الطفل فقيا سالان النسب يثبت بالنكاح  
الصحيح والفاسد والوطئ بنسبه واما الام فاستحانا لا قوله ذلك يستلزم  
قوله انه ابني من هذه الام لتعين اميتها له لكن لا يستلزم النكاح ولا صحة الحمل  
على النكاح الصحيح حلال المحال على الابن لا قيا سالان الاقرار به لا يكون اقرارا بزوجا  
لانه لم يشترط كونها معرفة بالنكاح الصحيح كما اشترط كونها معرفة بالحرية والامانة  
له وان قال وارثه لام الطفل انت ام ولده فلا ميراث لك وقالت اناز وجهه  
وهذا ابني منه فلي ميراث وجهت حرمتها لا تراث تلك الام لا قيا سالان ولا احتسابا  
لثبوت الشبهتين بشبهة الاولى فقط ولها ميراث المثل لاقرار الوارث بالدخول  
بها ولم يثبت كونها ام ولده بقوله ويراث الطفل لثبوت النسب بذلك الاقرار  
فصل والحصة اى تربية الولد اذا اختصم الزوجان فيه قبل الفراق  
او بعد بها لام التي ولدت لقوله عزم لها انت احق به ما لم تنزوجهى بلا جبرها  
على اخذ الولد طلقت تلك الام او لا تطلق ثم الحصة بعد موت الام او تزوجها  
لاجل اقربا وهي الجدة وان علت الى ام ام الام ثم هي بعد عدم هؤلاء لاجل ام ابيه  
وهي الجدة ايضا وان علت الى ام ام الاب لانها مبينة على الشفقة وقربة الام تنفق  
من قرابة الاب ثم هي لاجل اخته لاب وام لارثها بالجهتين ثم هي لاخته لام يكون  
قربا منها من جهة الام ثم هي لاخته لاب كونها اقرب من غيرها ثم هي لاجل خالته  
كذلك التفصيل لكون قربا منها من جهة الام اى هي لخالته لا بوبن ثم لام ثم لاب  
ثم هي لاجل عمته كذلك اى هي لعمته لا بوبن ثم لام ثم لاب بشرط حرمتها فلا تنفق  
لامته وام ولد فيه اى الولد اذا تزوجت باذن المولى ثم ولدتا لغيرهما عن



الحضنة بالاستئصال بخدمة المولى فهو المولى كونه مالكا للاب وان اعتقت  
تصير مع مولاها كالزوجة مع زوجها والذمية احق بولدها المسلم  
كالمسلم لان الشقة لا تختلف باختلاف الدين حتى يعقل الولد وينا ويخاف  
ان يالف الكفر لا انقلاب نفقها ضررا عند الخوف وبكاح من لها الحضنة  
الى غير محرم منه اى الولد بسقط حضرا لقوله عم انت احق به مالم تزوج  
ولان ذلك الغير بغضب وبغض فلا نظر في الدفع اليه وبكاحها بمحرم منه  
لا بسقط كما تم نكحت عمه ومثل جده نكحت جده لقيام الشقة نظر الى القرابة  
القرينة ويحسد كالحق بزوال نكاح سقط ب قياسا على النكاح ثم الحضنة  
اذا لم يكن للطفل امراة ذات رحم محرم تكون لاجل العصبية على ترتيبهم  
في العصبية فيقدم الاقرب فالاقرب كما في الارث فيقدم الاب وان علا  
ثم الاخ لا بون ثم الاب ثم ابن الاخ لا بون ثم الاب وان بعد ثم الاعمام ثم بناتهم  
كذلك ثم مولى العتاقة لكن ترفع صبية الى عصبته غير محرم منها كمولى العتاقة  
وابن العم تحز عن الفتنة ولا ترفع الى فاسق ما جن اى دائم السكر لانه  
لا يبالي بما صنع وان لم يكن لها الابن العم يحز القاضى ان شاء ضمها اليه ان  
كان اصلح وان شاء وضعها عند الابن ولو اجتمع مستحق الحضنة في درجة  
واحدة قدم او رعه ثم اكبرهم ولا يحز طفل محز بين الابوين في المقام لقصور  
في عقله وتمييزه بين المصلحة والمفسدة فلم يعتبر اختياره قياسا على سائر  
نصفاته هذا عندنا اما عند الشافعي فيخير بينها لانه عم خير منها قلنا انه عم  
يعلم انه يحتاج الى اصلاح والام والجدة احق بالابن حتى ياكل ويشرب ويلبس  
ويستحي وحده بان يبلغ سبع سنين وعليه الفتوى لان بعد الاستئصال يحتاج  
الى معرفة آداب الرجال والام والجدة احق بالابن حتى تحيض لان بعد الاستئصال

تحتاج الى معرفة آداب النساء والام اقدر على ذلك وبعد البلوغ يحتاج الى  
الحفظ والادب والاقوى فيه هو الاب وفي رواية عن محمد بن ابي بكر حتى  
تستهي وهذا هو المعتمد في الفتوى لفساد الزمان وغيرهما من الام والحجة احق  
بها حتى تستهي وقبل حتى تستفي لان التعليم انما يحصل بالاستخدام وهو  
لا يحصل لغير الام والجدة ولان امرأه مطلق بولدها بغير اذن الاب لان فيه  
اضرارا للاب لانها تافقه الى وطنها الذي نكحها فيه فمن تزوج امرأه ثانيا  
بالشام فقدم بها الى الكوفة فولدت منه اولادا فوقع الفرق بينهما وانقضت  
عدتها فلما ان تسافر بالاولاد الصغار الى الشام بدون رضاه كونه وطنها و  
وقع التزوج فيه لقوله عم من تاهل ببلدة فهو منهم ولهذا نصير الحربية  
ذمية والمسلم مقبلا بخلاف من تزوجها بغير وطنها فولدت ولدا فليس لها  
ان تافقه بدون رضاه لخدم الامر من الوطن ووقع التزوج فيه وهذا  
السفر بالولد مخصوص للام فقط فليس لغيرها ان ينقله بدون اذن الاب  
حتى الجدة **باب النفقة** للنكوحات والمطلقات هي حق الغير على الغير  
كالحضنة فوجوبها باحد الاسباب الثلاثة الزوجية والقرابة والملك تجب هي  
اي نفقة الزوجات وهي الخبز واللحم ودهن السراج وثمن الماء بمقدار  
كفايتها والكسوة وهي في الصيف قميص ومقنعة وملحفة وفي الشتاء مع ذلك  
جبة والسكنى على الزوج لقوله عم ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف  
ولان الجبس من اسبابها في سائر المواضع فيكون هنا كفايتها عليه ولم يقدّر  
لانه يختلف باختلاف الابرار والاعمار ولو كان الزوج صغيرا لا يقدر على  
الوطى قياسا على المجبوب والعين تجب للعريس مسلمة كانت تلك العريس  
او كافرة فقيرة او غنية موطوءة او غير كائنة كانت او صغيرة توطأ مثلها



لا صغيرة لا توطأ كون المنع من جريتها هذا عند ابي يوسف فلها النفقة اذا  
صلحت للخدمة والاستيناس واما عند الشافعي فلها النفقة مطلقا لكونها عوضا  
عن الملك بخلاف كون الزوج صغيرا دلان الاحتباس لا يكون وسيلة المقصود  
من النكاح بقدر حالهما فعلى هذا تجب في المومنين نفقة اليسار وفي المعسر  
نفقة العسار وفي الزوج المومس والمرأة العسرة وفي عكس اى الزوج المعسر  
والمرأة المومسة تجب نفقة بين الحالمين اى دون نفقة المومسات وفوق  
نفقة المعسرات رعاية لهما فيعطى بقدر الامكان والباقي دين في ذمته هذا  
عندنا اما عند الشافعي فالمعسر حال الزوج لانه المنفق ولو كانت في بيت ابيها  
لوجوبها بنفس العقد لان النقل حقة والنفقة حقها فلا يسقط حقها بترك حقة  
هذا عند ابي يوسف فتسلم نفسها الى بيت زوجها الا اذا سلمت  
مريضة لعدم صحة التسليم لان النفقة بدل الاحتباس ولم يوجد المبدل فلا تجب  
البذل او هي مرضت في بيت الزوج سلمتها صحيحة او مريضة لوجود الاحتياج  
في الجملة هذا عند ابي يوسف فاذا سلمتها صحيحة لغيرها لا تجب النفقة لها شريطة  
خروجت من بيته بغير حق لزوال الاحتباس الموجب لها فلو خرجت بحق مثل  
عدم اعطائه مهرها المجل فلها ذلك ولو شترت عن التمكن في بيت زوجها  
لا يسقط نفقتها اذا قدر على وطئها كرها ولا لاجل محبوسه بدين لان الاحتباس  
ليس لاجل الزوج قبل هي اذ لم تقدر على قضاءه فجبست بعد النقل وقبلها  
وقد رت ان يجلى بينهما وبينه في الحبس فلها النفقة والا فلا ولا لاجل مريضة  
لم تنرف الى بيت الزوج لعدم قدرتها على التسليم ولا لاجل مخصوبة كرها  
لذلك ولا لاجل حاجة لامعة بعد وطئها لعدم الاحتباس له هذا عند الامام  
اما عند ابي يوسف فلها النفقة لانها محقة لانها شتره ولو كانت حاجة معه

فلها نفقة

فلها نفقة المحضر لا نفقة السفرة ولا للمرأة لان هذه الزيادة بازاء منفعة  
لها لاله وعليه حال كونه مومسا نفقة خادما واحدا لها اذا كانت حرة لا آية  
فقط اى لا يزيد منه ذكر كان ذلك للخادم او انشئ مملوكا كان او اجبر لان  
الواحد يقوم بصالحها داخل البيت وخارجها هذا عند ابي يوسف  
نفقة خادمين ليقوم احدهما بما هو خارج البيت والاخر بما هو داخله  
واذا كانت شريفة لها خدام فعليه نفقة خادمين وعن ابي يوسف  
عليه نفقتهم واذا لم يكن لها خادم لا يفرض عليه نفقة في ظاهر الرواية  
وهذه النفقة اذ في الكفاية لا تجب على الزوج نفقة خادما حال كونه معسر  
لكونه عاجزا في الاصح اى عند ابي يوسف فلها نفقة خادما حال كونه معسر  
دين عليه ولا يفرق بينهما اى الزوجين بحجزة عنهما اى النفقة وتوفر المرأة  
اى يامرها القاضي بالاستدانة اى الشراء بالدين او الاستقراض عليه  
ليجمل الغريم عليه اذا صار غنيا في المال لان ضرر الابطال فوق ضرر الفاجر  
فيعمل الى هذا الا الى ذلك بخلاف المحبوب والعين لان المقصود بالاصل  
في النكاح التوالد والتواصل فيكون لها طلب الفراق بفواته بخلاف المال  
لانه تابع للمقصود اصل ولما شاهد اصحابنا انما لا يقرضن تجد من يقرضها  
او يبيع منها بالدين وغنى الزوج في المال امر موهوم استحسنوا نصب  
القاضي نايبا شافعي المذهب ليفرق بينهما لدفع الحاجة الدائمة هذا عندنا اما  
عند الشافعي فيفرق بينهما بذلك التجران كان ثلثة ايام لان الواجب عليه  
الامساك بالمعروف باورار النفقة واقامة الجماع واذا لم يقدر على الاقامة  
ينوب القاضي منابه في التبرج فكذا اذا لم يقدر على الادرار ينوب مناه  
فيه بالاولوية ومن فرضت نفقتها لغيره ان طلبت المرأة لانها تجب



شيئا فثبتا فيختلف باختلاف الاحوال لقوله تعالى على الموسع قدره وعلى  
 المقتر قدره وتسقط نفقة عدة مضت كزني القاض لانها عوض الاحتباس  
 من وجه كما ان القن عوض المبيع وصلته من وجه لانها لا تختلف باختلاف  
 فلا تنحق ان ترد وبينها هذا عندنا اما عندنا في فلتا تسقط لانه عوض  
 كما لا يسقط سائر الاعراض بمضي الزمان الا انما لا تسقط اذا سبق لها فرض  
 قاض او الزوجان رضيا بشئ معين بالتصالح لان ولا ينترها على انفسهما فوق  
 ولاية القاض عليها فتجب النفقة في القضاء والتصالح لما مضى ما دام حيي  
 فان مات احدهما او طلقها الزوج قبل قبض لها سقط المضي ومنها قياسا  
 على الجيرة وضمان العتق والدية هذا عندنا اما عندنا في فلتا تسقط قياسا  
 على سائر الاعراض الا انما لا تسقط اذا استدان المرأة لاجل النفقة بامر قاض  
 لانه بمنزلة القبض ولا تسترد من النفقة محجلة مدة مات احداهما اي قبل  
 تمام تلك المدة لانها تقضي بلا عوض ولهذا يختلف بالبر والعكس كما لا يسترد  
 الموهوب بالمحب وكما لو هلكت النفقة بنفسها هذا عندنا اما عند محمد و  
 الشافعي فتستردان فتجب لها نفقة ما مضى وما بقى فبستر وما بقى دون  
 ما مضى لانها عوض الاحتباس ولم يوجد في جميع المدة وعلى هذا الخلاف  
 الكسوة ونفقة عرس القن المتزوج باذن المولى عليه كفرض فاجتمع عليه  
 الف فبيع بخمسة وهي قيمة والمستري ان عليه دين النفقة يباع فيها  
 مرة بعد اخرى لانها تجب شيئا فثبتا وان تزوج بغير اذنه لا يباع لعدم  
 وجوبها لعدم تقاذه ان علم ولو مات سقطت نفوات محل الاستيفاء  
 وفي دين غير ما اى النفقة يباع مرة فان وفي غيرها ونخت والا لا يباع  
 مرة اخرى فيطالب به بعد الجيرة وفي بعض النسخ ونفقة الامة الكسوة

عند البيوتة على الزوج وقد مريانه والمدة برة دام الولد مثلها في هذا  
 الحكم دون المكاتبه فلها النفقة بدون البيوتة ومن زوج امته من عبده  
 فنقتصرها عليه وتجب سكنها عليه في بيت ايسر فيه احد من اهله ولو كان  
 اهله ولده من غيرها اي هذه المرأة لانه يمنعها من الكاشفة مع زوجها الا  
 ان فيه احدا من اهله يرضاهما لان المنع حقها فاذا رضيت سقطت وبيت  
 مفرد من دار له غلق على حدة اي لو اسكنها فيه كفاهها فليس لها ان تطلب  
 بيتا اخر لحصول المقصود وله منع والديها ومنع ولدها من غيره اي هذا  
 الزوج من الدخول عليها لان البيت ملكه فله منع من دخله لانه منعهم من  
 النظر اليها ولا من كلامها متى شاء والنظر والكلام لما فيه من قطيعة الرحم  
 وانما يمنعهم من اللبث عندها وتطويل الكلام معها وقيل لا تمنع المرأة من  
 الخروج الى الوالد في كل جمعة ولا يمنعان من دخولها عليها كل جمعة ولا يحكم  
 بالمنع في محرم غيرهما كل سنة واحدة وهذا القول هو الصحيح وقيل كل شهر  
 واحد ففضل وتقرض نفقة عرس الغايب ونفقة طفله ونفقة ابويه  
 من مال له اي الغايب من جنس حقهم كالدرهم والدنانير والطعام او  
 الكسوة التي تلبسه هي فقط اي لا غيرها كالعروض التي تحتاج الى بيعها ليصرف  
 الى نفقتها مع ان مال الغايب لا يباع ذلك مال عند مودع او عند مضارب  
 او عند مديون يقر كل منهم به اي المال ويقر بالتكاح عملا بالاقرار ولو انكر  
 احدهما لا يفرضها القاض ولا يقبل بينهما فيه لان المودع لا يكون خصما عن الغايب  
 واقرار ذي اليد مقبول في حق نفسه فيقع القضاء عليهم ثم يسرى الى  
 الغايب او علم القاض ذلك التكاح والمال ومجداياها هؤلاء المذكورون  
 عملا بالعلم لان علمه حجة يجوز لها القضاء في محل ولايته والقاض يحلف بالله



انه اى الغايب لم يعطها النفقة ويكفلها ان ياخذ منها كقبلا بل يحلفهم بانه  
 لم يعطهم النفقة ويكفلهم لاحتمال اقامة الغايب على الطلاق وانقضاء عدتها  
 او على اسلاف نفقتهم وذلك لان نفقة هؤلاء واجبة قبل القضاء ولهذا  
 كان لهم الاخذ من مال الغايب قبل القضاء فكان القضاء اعانة لهم بخلاف  
 ما كان من خلاف ذلك الجنس لا حاجة الى البيع ومال الغايب لا يباع و  
 بخلاف نفقة غير المذكورين من الاقارب لانها لا تقصر وينافي الذمة الا بالنفقة  
 لانه مجتهد فيه فانها لا تجب لغير الوالدين والمولودين عند الشك وهو  
 على الغايب باطل هذا عندهم اما عند زفر فاما بالاستدانة عليها ولا يعطيا  
 من مال المودع لانه مأمون بالحفظ فلا يامره والاستدانة مشروعة  
 والمرأة تصل الى حقها بها لا تفرض نفقة العرس ولا يحكم بالنكاح باقامة بينة  
 اى باقامتها بينة على النكاح لو لم يعلم القاضي ولم يقر به هؤلاء ولا تفرض  
 ايضا ان لم يخلف الغايب مالا فاقامت العرس بينة على النكاح ليفرض القاضي  
 عليه او يامرها بالاستدانة عليه وكذا لا يقضى به اى النكاح لانه قضاء على الغايب  
 وهو لا يجوز الا للضرورة وهي لم توجد في حق المرأة لانها تقدر على الاتفاق  
 على نفسها بخلاف الدابة الوديع لعدم قدرتها عليه هذا عندهم وقال زفر  
 بعد اقامة البينة يقضى بالنفقة كما في تلك الدابة وياخذ كفيلا وان لم يكن مال  
 يامرها بالاستدانة لانه لا ضرر فيه على الغايب لانه اذا حضر فان صدقها او  
 اقامت بينة او نكل عن البين فقد اخذت حقها فان حلف تضمن هي او  
 كفيلها لا يقضى بالنكاح لذلك وعلى القضاة اليوم على هذا القول للحاجة من  
 الناس الى النفقة وعليه الفتوى وبطلقة الرجعي وبطلقة البائنة النفقة والسكنى  
 في عدتها لان النفقة جزاء الاحتباس وهو قائم هذا عندنا اما عند الشافعي

فليس له نفقة

فليس للمبتوتة ذلك الا ان تكون حاملا لانها مرتبته على الملك ولا ملك لها  
 ولهذا لا تجب لعددة الموت والمعددة المفرقة التي جاءت بالفرقة من قبلها  
 بلا معصية كخيار العتق وخيار البلوغ وخيار التفريق لعدم الكفاءة النفقة  
 والسكنى لان جبرها نفسها بحق وهذا يسقطها كما اذا اجبرها الاستيفاء  
 المهر لا نفقة ولا سكنى لعددة الموت حاملا كانت او حاملا لانها تجب شيئا  
 فشيئا ولا ملك له بعده ولا نفقة ولا سكنى للمعددة المفرقة التي جاءت من  
 قبلها بمعصية كالردة وتقبيل ابن الزوج قبل الطلاق الرجعي وبعده بخارة  
 وعقوبة ومنع نفسها بلا حق قيل لها السكنى اى فرقة تفرقت لانه حق الشروع  
 الا يرى انه لو خالها على ان لا نفقة ولا سكنى سقط النفقة دون السكنى ولو  
 كانت بمعصية من قبله فلها النفقة ان كانت موطوءة وردة معدة  
 البائنة من الثلاث وغيره سقطت النفقة لانها تجس حتى تنوب ولا نفقة  
 للمحبسة لغير الزوج واذا تاب وت رجعت الى بيته ولم تجس ولم تخرج  
 منه فلها النفقة بخلاف ما اذا فرقت بها وان تابت لان اصل الفرقة كان من  
 جبرها لا يسقطها بغيرها اى الزوج لان المكنة لا تجس بغيره مع ان الردة  
 والتحكين لم يعمل في الفرقة لمحصلها قبلها بالطلاق البائنة وكل امرأة لا نفقة  
 لها يوم التفريق فلا نفقة لها في الحدة من نكاح فاسد وامة معدة لم يوثقها  
 المولى بينها ونفقة الطفل مال كونه فقرا على ابيه لا على امه لقوله تعالى وعلى المولود  
 رزقهن وكسوتهن بالمعروف والمولود له الاب دون الام كما ان نفقة  
 الاب على الولد لا على غيره من الاقارب لان له حقاني ماله لابن عند الحاجة  
 لا يشترط ان الاب احد في نفقة طفله الفقير فلو كان غنيا فنفقة في ماله  
 كنفقة ابويه ونفقة عرسه اى كما لا يشترط الولد احد فيها لانها جزء من



فيكون عليه وليس على امه اي الطفل ارضاعه اي لا تجبر الام عليه ولو لم تكن  
شريفة لآره الزامها عليها اضرارها وهو منفي بقوله تعالى ولا تضاروا ولد  
بولدها اما ضرر الولد فيندفع بارضاع الطهر من جهة الاب هذا عندنا اما  
عند مالك فيجوز اذا لم تكن شريفة لقوله تعالى والوالدان يرضعن اولادهن  
حولين كاملين ولان الامتناع عنه اضرار بالولد فيجب دفعه الا انها تجبر عليه  
اذا تعينت له بان لا توجد من ترضعه او لا يشرب لبن غيرها صيانة له عن  
الهلاك واذا تعين الام باستاجر الاب من ترضعه عندها اي الام لان الاجر  
عليه والحضانه عليها والاب لو استاجر بها اي الام حال كونها منكوبة او معتدة  
من طلاق رجعي لترضعه لم يجز فلم يجب عليه شي لان الارضاع واجب عليها  
ديانة لما مر من الآية بمعنى الامر لا انها عذرت لاحتمال عجزها فاذا اقدمت  
عليه بالاجر ظهر قدرتها فلم يجز استجارها على ما وجب عليها وان كان ديانة  
هذا عندنا اما عند الشافعي فيجوز لانها آجرت نفسها على عمل ليس عليها و  
لهذا لا تجبر عليه وعلى هذا الاختلاف استجار امرأته للخبر والطبع وفي استجار  
المستوتة لارضاعه روايتان ففي رواية لا يجوز لان نكاحها باق في حق النفقة  
والسكنى والفراس حتى يثبت نسب ولدها والمنع من الخروج ودفع الزكوة  
اليها والشهادة لها فيبقى في حق الاستجار وفي رواية يجوز لحصول الانقطاع  
بينها ولهذا يتوقف نكاحها على اجارتها واستيجار الام لارضاعه اي  
الولد بعد انقضاء العدة مع لزوم النكاح بالكلية او استيجارها لآبته الذي  
من غيرها صح سواء كانت في نكاح او في العدة او بعد ما تكونها اجنبية  
في حق وهي اي الام احق بالارضاع لكونها شفيقة عليه ولبنها اوقف له من المرأة  
الاجنبية الغير المشقة الا ان الام لم تكن احق منها اذا طلبت زيادة اجرة

الاجنبية

الاجنبية لقوله تعالى وان تعاسرتم فسترضع له اخرى ولقوله تعالى  
لا تضاروا ولده بولدها ولا مولود له بولده ونفقة البنت حال كونها  
بالغة ونفقة الابن حال كونه من ابنا بالغا على الاب اعتبار الكلبية بالصغير  
خاصة قيل طالب العلم اذا لم يقدر على الكسب لا يسقط نفقته كالزمن من  
ينقضي وقيل على الابوين اثلاثا ثلثها على الام لانها خرجت عن ولايته بالبلوغ فثبت  
الام على قدر الميراث فاذا كان لهما مال فنقتهما في مالهما لا عليهما وعلى  
الولاء الموسر باب الفطرة اي على من يملك نفقا بها نفقة اصوله الفقراء  
من الابوين والاجداد والجدات لان تعالى نهاه بقوله ولا تضاروا لهما ان  
عن اضرارهما بهذا القدر وترك الانفاق عليهما عند حاجتهما اضر من ذلك  
ولانه عم قال انت وما لك لا يبيك فهذا بالسوية بين الابن والبنت  
في الصحيح لاستوائهما في الجزئية لا على الولد المعسر عن بارها نفقة اصوله  
الفقراء بالسوية بين الابن والبنت لان البار مقدر بنصاب الفطرة  
فلا يواخذ من دونه بنفقة القريب العاجز لانها تجب على الموسر بخلاف  
الولد لانه وماله لآبته الحديث المذكور بهذا عند أبي يوسف اما عند محمد فينقضي  
على كل مكتب كل يوم درهمين ويكفيه واهله ثلثاه بانفاق الفضل على ذلك  
لانه قادر على نفقة ذلك القريب قيا ساعلى الولد في حق الوالدين ويجوز  
فيها اي النفقة اصوله الفقراء القريب والجزئية لا يعتبر فيها الارث وعن  
الامام ان الارث يعتبر في هذه النفقة حتى من له بنت وله ابن ابن نفقة  
على البنت لا على ابن الابن لكونها اقرب منه اليه والحال ان له لهما نصفان  
وفي ولد بنت وفي اخ اي نفقة من له بنت وله اخ على ولدها لا على الاخ  
والحال ان له للاخ ولا شئ لولدها ونفقة كل ذي رحم محرم سوى الوالدين



والمولودين اي نفقة ذكر صغير او نفقة انثى بالغة فقيرة او نفقة ذكر زمني  
 او ذكر اعمى يجب على قدر الارث لقوله وعلى الوارث مثل ذلك ولان قرايم  
 واجبة الوصل كقرابة الولاد فيجب نفقتهم قياسا عليها واذا قدر على  
 الكسب لا نفقة لهم بخلاف الابوين الفقيرين القادرين عليه ترجيحاً لهما  
 على سائر المحارم هذا عندنا اما عند الشافعي فلا تجب لانه لا بعينية بينهم  
 ولا جزئية فلا تجب نفقة بعضهم على بعض قياساً على ذوى الاحكام الغير  
 المحارم كبنى الاعمام ويجب عليه اي على من تجب عليه النفقة ويعتبر فيها  
 اي النفقة الواجبة اهلية الارث لا يعتبر فيها حقيقة اي الارث خنقته من  
 له اخوات متفرقات تجب عليهن من جهة كونها اخماساً ثلاثاً اخماسها  
 على سائر الاخوات لابوين وخمسها على الاخوات لاب وخمسها على الاخوات  
 لام لان ارثن من منه كذلك ولذا قال كارتة اي كارتين منه ونفقة من له  
 خال وله ابن عم تجب على الخال لا على ابن العم مع ان حقيقة ارثه له لا لخال  
 لانه ذورحم محرم لابن العم ونفقة من له عم وخال على العم لان الارث  
 له حقيقة مع استوائهما في الحرمة ولو كان العم معسر فالنفقة على العمة  
 والخال ثلاثاً ثلثها للعمة وثلثها للخال على قدر ميراثهما ويجعل العم كالميت  
 في حق النفقة لا الارث ولا نفقة مع الاختلاف دينا فلا تجب على المتفرقي  
 نفقة اخيه المسلم لعدم اهلية الارث لان الاستحقاق انما ثبت باسم الوارث  
 ولان الحرم بالغنم الا ان النفقة تجب للزوجة لانها مجازاة الحبس فلا تختلف  
 باختلاف الدين والاثرها تجب لاجل الاصول والفروع لان نفقة قرابة  
 الولاد لم تقيد بالارث حتى لو تزوج ذمي ذمية وحصل لها ولد  
 فاسلمت تجب نفقة قبل عرض الاسلام على الاب لقوله تعالى وحصلها

في الدنيا معروفا اي اطعمها اذا جاءها الكسرها اذا عريا وهذا ان نزل في ابوين  
 لكن دخل فيها الاجداد والجدات بالاجماع واما الفروع فلان جزاها في معنى نفقة  
 فالكفر لا يمنع نفقة نفقة فكذا نفقة جزته وقال في بعض النسخ فليس على الاخ القصر في  
 نفقة اخيه المسلم لما مر ولا في عكسه اي ليس على الاخ المسلم نفقة اخيه الطفل المعتد  
 لكفر لانه ايضا ولا تجب على الفقير الزوجه لانه المجازاة لا تختلف باختلاف الاحوال  
 ولطفله لانه التزم بالعقد فلا تقطع بالفقر ولا تجب على احد المثنى الا للزوجة  
 لا بالملك الفاسد ولا بالوطى بالشبهة ويجوز ان باع الاب عرض ابنه الكبير الغائب  
 لنفقة لان له ولاية الحفظ لمال الابن حال الغيبة كمال الرأي والشفقة وبيع  
 المنقول من باب الحفظ فيملكه فالعرض هو المتاع الذي لا يدخل فيه كيل ولا وزن  
 ولا يكون حيواناً ولا عقاراً والمراد منه هنا المنقول فاذا بيع بثمن جنس النفقة  
 فلم يتحق ان ياخذ نفقة منه لانه طهر به بخلاف حال حضرة الابن لان الحفظ له  
 لقد رت عليه لالاب هذا عند الامام اما عندهما فليس له بيعه لان ولاية تقطعت  
 على مال الابن ببلوغه الرشيد ولهذا لا يملك حال حضرة لا يجوز له ان يبيع عقاره  
 لنفقته لكونه محفوفاً بنفسه ولا يبيع عرضه وغيره كدين له اي الاب عليه اي  
 ذلك الابن سواها اي غير دين النفقة لبقاء نفسه بدون ادائه والام لا تتبع  
 لنفقته ماله اي ذلك الغائب لا اختصاص الاب بتملك مال الابن لقوله ام انت  
 وماك لا يملك فلا ولاية لها فيه فما قيل ان بيع الابوين جائز معناه ان بيع الاب  
 لنفقتهما جائز وضمن مودع ذلك الابن الغائب لو انفقها اي الوديعة على ابويه  
 لتصرفه في مال الغير بلا ولاية ولا نيابة بلا امر قاض اذ بامره لا يضمن لعموم  
 ولايته واذا ضمن لا يرجع على القابض لانه ملك بالضمآن مستند الى وقت  
 التعدي فظهر انه كان متبرعاً بالاتفاق بمال نفسه لا يضمن الابوان لو انفقوا



على انفسها بلا امره ماله الذي او دعه عندهما لا استفانها لوجوبها قبل  
القضاء اذا قضى القاضي بنفقة غير العرس كنفقة الولاد والقرب ومقت  
مدة ولم ينفق فيها سقطت نفقة تلك المدة لانها تجب للاحتياج وقد ظهر  
عدمه ولهذا لا تجب مع اليسار وقيل لا تسقط اذا فترت المدة بما دون  
الشهر بخلاف نفقة العرس لانها للاحتباس للاحتياج ولهذا تجب مع  
يسارها الا انما لا تسقط على ان ياذنه القاضي لهم بالاستئذنة فاستاذنا  
لانه حينئذ يصير دينا على الخائب اذا فترت المدة ونفقة المملوك على سيده  
لان الغرم بالغرم ولقوله عدم هدم اخوانكم واخوانكم جعل الله تحت ايديكم فمن  
كان اخوه تحت ايديه فليطعمهما ياكل واليبلسه مما يلبسه ولا تخفوهما ما يلبسهما  
فان كلفقوهما فاعينوهما وفي رواية انهم اخوانكم جعل الله تحت ايديكم اطعموهما  
مما تاكلون واليسوهما مما يلبسون ولا تعذبوا عيادا لله فان ابى السيد عن  
الاتفاق كسب المملوك وانفق على نفقة نظرا للجائنين وان منع عنه فله ان  
ياكل من ماله وان عجز المملوك عن الكسب كالزمن والاعمى والجارية المستحقة  
التي لا توجب مثلها امر السيد جبر يبيعه او بانفاقه لكونه اهلا للقضاء له وعن  
الشافعي وفي رواية عن ابي يوسف انه يجيز في البهايم ايضا انه يبيع عن تعذيب  
الحيوان بلا فائدة كناية عن العناق فهو قوة حكمية يصير بها اهلا  
للتصرفات الشرعية هو لفظ موضوع لازالة الملك كالطلاق يصح من حر  
لا من مملوك لانه لا ملك له وهو ازالة الملك من مكلف اى عاقل لان الجنون  
ينافي الاهلية وبالغ لان الصباوة ينافي الاهلية المترددين النفع والضرر  
فاولى انا ينافي اهلية الضرر المحض ويكون العبد في ملك ذلك الحر المكلف  
لقوله دم لا عتق فيها لا يملك ابن آدم فيقع بصرح لفظه وهو مستعمل

فيه وضعا وشرعا بلانية لانها لا تعمل فيه كما في صريح الطلاق كانت حرا اذ انت  
معتق اذ انت عتق اذ اعتقك اذ انت محررا او حررتك لان هذه الالفاظ  
صريح فيه فلا حاجة الى النية او مثل قوله هذا مولاي او يا مولاي لان لفظ  
يلحق بالصرح فلا حاجة اليها ايضا اذ لا يبراد منه هنا لانه لا يستنصر  
بملوكه ولا ابن العم لان نسب العبد محروف ولا الموالاة في الدين لانه نوع  
بجاز والكلام بحقيقته ولا المولى الاعلى وهو ظاهر فتعين الاسفل وهو المقت  
بالفتح ولو قال عتيت به المولى في الدين او الكذب صدق وبانة لاحتمال الجواز  
لاقتضاء لانه بخلاف الظاهر ومثل قوله راسك حر ونحوه مما اى من عضو غيره  
عن البدن فالكلام في اضافة العتق الى هذا الضم كالكلام في اضافة الطلاق اليه  
تعليل وتفصيلا ويصح بكنائيه اى العناق ان نوى العناق ككلامه اى كقوله لا ملك  
لى عليك ومثل قوله لا سبيل لى عليك وقوله لا رقى لى عليك وقوله خرجت  
من ملكي وقوله خلعت سبيلك لان نفى الملك والسبيل والرق وان الخروج من  
الملك وان التحلية قد يكون بالبيع وقد يكون بالهبة وقد يكون بالاعتاق  
فلا يتعين احد المحتملات بدون النية ومثل قوله لا منه قد اطلقك لانه بمعنى  
خلعت سبيلك ويصح بهذا ابني للاصغر منه سنا بلانية اى لعبد له يولد مثله  
لان البنوة توجب العتق ويثبت نسبه اذا كان مجهول النسب لان المالك  
ملك دعوة النسب في مملوكه فيستند الى وقت العتق فتبين انه ملك ولله  
فيعتق عليه لا اذا كان معروفا النسب للمتغذ في اعمال حقيقة اللفظ فعمل  
بجازه وهو الحرية ويصح بهذا ابني لاجل الاكبر منه سنا بلانية ايضا اى لعبد له  
لا يولد مثله لانه صحيح بجازة الذي هو الحرية ومستحيل بحقيقة فينصرف  
الى الحرية كما ينصرف الى ما يخرج من الشجرة في قول من حلف لا ياكل من هذه



النخل لا يستحال اكلها ولا يثبت نسب منه جهل نسب اولاد هذا عند الامام  
 والشافعي فلا يعتق لانه كلام محال فبرده كما لو قال اعتقتك قبل ان تخلق او اخلق  
 لا يصح بيا بئى ولا بقوله بالاشي ولو مع نية العتق فيها لان النداء استحضار مجرد  
 المادى بصورة الكلام من قصد الى المعنى فلا يثبت مجازة وهو الحجة فيجعل  
 توصيفه بالبنوة والاخوة على الاكرام بخلاف باصر لانه صحيح لا يحتاج الى قصد  
 المعنى ولا يصح بقوله لا سلطان اى لا يدلى عليك ولو معها فيه لان الملك يوجد  
 بدون اليد في المكاتب ولا يصح مع لفظة الطلاق بان قال لامة انت طالق و  
 مع كنيته بان قال لها انت باين ولو مع نية العتق فيها لان ملك البعين اقوى  
 من ملك النكاح فالعتق ينزىل ملك البعين الاقوى فيلزم منه ازالة ملك النكاح المضعف  
 والطلاق ينزىل ملك النكاح فلا يلزم منه ازالة ملك البعين لان الموضوع للاضعف  
 لا يستعار للاقوى ويستعار العكس هذا عندنا اما عند الشافعي فيعتق لان الطلاق  
 يقع بالفاظ العتاق اذا نوى فيقع العتاق بالفاظ الطلاق اذا نوى ولا يصح بقوله  
 انت مثل الحر ومعها لان تشبيه الشئ بالآخر لا يقتضى المشاركة في جميع الوجوه  
 وقيل يعتق اذا نوى كما صار موليا اذ لا نوى بقوله انت مثل امرة فلان قد اى  
 منها بخلاف قوله ما انت الاخر فيعتق به ولو لا معها لان الاستثناء من النفي ثبات  
 على ابلغ الوجوه كما في كلمة الشهادة ومن ملك دار حم اى قرابة بسبب الرحم  
 وانجرار محرم للجوار واصله النصيب على انه صفة ذى اى اذا ملك من له قرابة مستقيمة  
 هى قرابة ذى رحم محرم يعتق عليه سواء كان عاقلا او مجنونا قيا ساعلى من له  
 قرابة قرينة كقرابة الولاد ولقوله عدم من ملك دار حم محرم منه فهو حر هذا عندنا  
 اما عند الشافعي فلا يعتق قيا ساعلى من له قرابة بعيدة كقرابة غير ذى رحم محرم  
 مثل اولاد الاعمام والعمات واولاد الاخوال والحالات او من اعتق محله

بان قال انت حر لوجه الله او اعتقك لشيطان او اعتقك للصنم يعتق عليه بعد الاعتراف  
 من اهل مضاف الى محله ووصف القرابة زاد في الاول الاستثناء الاول عتاق عنه  
 كما في العتق على مال فلا يخل عدمه في الاخيرين او اعتقك حال كونه مكرها او سكران  
 يعتق لعدم اشتراط الرضا في الاسقاطات ورجع بقيمة على المكره ولقوله عليه السلام  
 ثلاث جذهن جد وهن لهن جد النكاح والطلاق والعتاق او اضاف عتق الى ملك  
 بان قال ملكك عبد افروجه عتق عليه اذ ملك لصحة اضافته اليه كما في الطلاق خلافا  
 للشافعي اذ اى شرط بان قال ان قدم فلان فعتق حر ووجد شرط عتق عليه  
 بشرط ان يكون العبد في ملكه وقت التعليق كما عرفت لا الا عتاق من الاستفاضة  
 كالطلاق كعبد اى كما يعتق عبد لحرى خرج البينا حال كونه مسلما لكونه خارجا  
 عن حكم تخليص المسلم عن يد الكافر لقوله عدم بهم عتقاء الله في عبيد الطائفة  
 حين هجر جوا اليه مسلمين والحلل في بطن الامة يعتق بعنق امه الامة اصاله اذا  
 ولدت ذات زوج بعد عتقها لاقبل من ستة اشهر او ولدت معتده عن الطلاق  
 او الوقات لاقبل من سنتين بعد احدهما للقطع بوجوده حينئذ قبل العتق والطلاق  
 والوفات فلا ينجح ولاؤه الى موالى الاب وتبطلها اذا ولدت بعد تمامها  
 او لاكثر منها لعدم القطع بذلك قبلها فيجوز اليهم وذلك لان الحبل يدخل في بيعها  
 ووجوبه بها بدون الذكر فيدخل في اغناها قيا ساعلىها ويصح عتقه وحده  
 لعدم اشتراط التسليم والقدرة عليه فيه لاهية وحده لعدم امكن التسليم  
 مع انه شرط فيها ولا يبيح وحده لعدم القدرة عليه مع انها شرط فيه ولهذا  
 جاز عتق الابن لاهية ولا يبيح لا تعتق هى اى الامة الحاملة بعنق اى الحبل وحده  
 اصاله لان العتق لم يرد عليها ولا تبطل لانها اصل فلا تبطل بتبطلها وبها  
 لا ينجح ولاؤه الى موالى الاب لكون عتقه بالا صالة سواء ولدت لاقبل من ستة اشهر



اولاكثر من الاقل والولد يتبع امه في الملك بلارق حتى لو جاءت البقرة الالهية  
ولدا من البقرة الالهية لاخر يكون ولداها مملوكا لملك الام ترجيحاً لجانها على جانب  
الاب كما في الحضنة ولان ماء هذه الام مستقر في موضع وماء هذا الاب  
غير معلوم فرجح جانبها في الرق بملك حتى لو وقف امه على خذمة الكعبة  
ودلت ولدا يكون ولداها مرفوقا لا مملوكا للواقف وفي العتق كما مر وفي  
فروعه اي العتق كالتدبير حتى لو تزوج المولى مدبرة من رجل فولدت ولدا  
يكون الولد مدبراً بالسيادة اليه بخلاف المولود قبله وكالاتيلا حتى لو تزوج  
المولى ام ولده من رجل فولدت ولدا يكون حكمه حكمها وكالاتيلا حتى لو تزوج  
المولى مكاتبته من رجل فولدت يكون الولد مكاتباً وولد الامه من زوجها  
العبد والحكم يسد بها كونه تبعاً لها في الملك لما مر ولداها من مولايها حر  
كولد المرفور لا يخلو من مائه فيعتق عليه باب عتق البعض  
من المملوك وان اعنت بعض عبده الواحد صح ولا يعتق الباقي منه تجزى الاعاق  
كونه ازاله الملك وهو تجزى جوتا فلذا زالوا وان شاء المولى سعى العبد فيما  
بقى من القيمة فعتق كله وان شاء اعتقه وهو اي يعتق البعض كالمكاتب حتى  
يودي السعاية فلا يقبل شهادته ولا يرث ولا يورث ولا يتزوج لكن بلا  
رد الى الرق لو عجز ذلك العبد بخلاف المكاتب هذا عند الامام وبها قالوا عتق كله  
يعتق بعضه لعدم تجزى الاعاق كالطلاق والعفو عن القصاص لقوله م من اعنت  
شقصاله في عتق كله ولو اعنت شريك واحد من الشريكين في عتق واحد  
خط منه نصفاً كان او اقل او اكثر لا يعتق خط الآخر الا كت فان شاء اعنت  
ذلك الآخر خطه منه ايضا تجزى الاعاق وان شاء استساعه قيمة خطه لا جنباً  
مالية خطه عند العبد وان شاء ضمن الشريك المعتق حال كون ذلك الشريك

والد

موسراً يوم الاعاق قيمة خطه اي الاخر لبقاء ملكه وفادته باعاق شريكه  
مع قدرته لا يفتمه حال كونه محسراً ذلك اليوم لعدم قدرته ولولا ذلك بقدر خطهما  
ان اعنت الآخر او استساعه لوجود العتق منها والولاء للمعتق الشريك ان ضمنه الآخر  
لا الاخر لعدم وجوده منه والقصاص من رجوعه اي باضمن على العبد ان شاء كون البينة  
ملكه بالضمان هذا عنده وبها قالوا حضنة اي تضمينه المعتق حال كونه غنياً والولاء  
للمعتق لا الاخر لما مر وله السعاية على العبد حال كون المعتق فقيراً فقط اي ليس له  
اعاقه لعتق كله يعتق بعضه ولا تضمينه المعتق لقوله م من اعنت شقصاله من عبد  
بينه وبين شريكه قوم عليه نصيب شريكه فيضمن ان كان موسراً ويسعى العبد ان  
كان محسراً فلهذه القسمة تنافي الشراكة والولاء للمعتق ايضا لا الاخر لوقوع السعاية  
بعد العتق لا قبله وان شهد كل شريك بعنت الشريك الاخر نصيب من العبد المشترك  
فانكر كل منهما على صاحبه فحلف ولا يثبت سعى العبد لهما في خطهما كيف كانا من العيساء  
والعسائر لان كلاهما اقربا ونصيب فيصدق في حق نفسه فتعين السعاية وعدم  
وجوب التضمين مع اليسار لا بخلاف الاعاق والاولاء لهما لوجود العتق منهما ككونها  
السعاية قبل هذا عندنا وبها قالوا سعى العبد للمعسرين لا يسعى للموسرين لان  
اصلها الضمان مع اليسار والسعاية مع العسائر ولا ضمان بينهما لا دعا كل منهما  
اعاق الاخر المنكر الحالف ولا يثبت ولو خالفا يسارا او عسارا سعى للموسر  
لا يسعى لفداه المعسر بثبوت عتقه بقولهما ثم زعم الموسر ان حقه في السعاية لاني  
التضمين لا عسار المعتق وزعم المعسر ان لا حق له فيها بل في التضمين لان الشريك  
المعتق موسر ولا يقدر المعسر على اثبات الضمان عليه لانه منكر حالف ولا يثبت  
له فلا شئ له اصلاً فثبت زعمهما في حق السعاية لاني حق التضمين ووقف الولاء  
في الاحوال اثلاث يسارهما وعسارهما وتخالفا فيهما الى ان يتفقا على اعاق



احدهما لان كلا منهما حال الاعتاق على شريكه المكروه ولو علق احدهما عتقه  
 الى عبد قيمته اربعون دينار مثلا بفعل غدا بان قال ان دخل فلان الدار  
 غدا فانت حر وعلقه الاخر بعد ما بان قال ان لم يدخل فلان الدار فانت حر  
 ففني الغد وجعل شريكه اى لم يدركه دخل ام لا عتق نصفه مجانا وسعى  
 العبد في نصفه العشرين دينار لهما فعند الامام كيف ما كانا وعند ابى  
 يوسف للعشرين نصف القيمة والموسر ربحها للموسرين ولا للمعسر  
 لان سقوط نصف السعاية متيقن لان احدهما حانت يمينه ومع التيقن  
 بسقوط النصف كيف يقتضى بوجوب الكل وجهه المقتضى عليه ترتفع  
 بتوزيع الساقط عليهما نصفين بخلاف ما اذا قال كل منهما لعبد ملكه على حدة  
 بجهالة المقتضى له وعليه فيه هذا عندهما وعند محمد سعى العبد في كل من  
 القيمة كيف ما كانا لجهالة المقتضى عليه بسقوط نصف السعاية كما اذا قال  
 كل منهما لعبد ملكه على حدة وعند انه سعى نصف القيمة للموسر لانه يدعى  
 السعاية للمعسر لانه يتبرع عنها ولا عتق في عبيد من احدهما لشخص والاخر  
 لاخر بان قال احدهما او دخل فلان الدار غدا فعبد حر وبان قال الاخر  
 ان لم يدخل فلان الدار فعبد حر ولم يدركه دخل ام لا لان الجهالة  
 في الموضوعين المقتضى عليه وله فرج جانب الجهالة على جانب العلم فتعذر  
 القضاء ومن ملك ابنه مع مالك اخر بشراء او هبة او وصية او صدقة  
 او اشترى الاب نصف ابنه من سببه الذي ملك كله او علق الاب  
 عتقه بشراء نصف ثم اشتراه مع شخص اخر عتق حصته اى الاب من  
 الابن ولم يضمن الاب نصيب الشريك علم الشريك حاله اولا يعلم انه ابن  
 شريكه الذي هو الاب لانه انما افد نصيب شريكه برضاه لان الرضا

بالعلة الشراء رضا بالحكم العتق دلالة ولو اذن له باعياق نصفه صريحا لا يضمن  
 فكذا هذا فلا يكون الجرح عذرا لانه اذا قال لاخر كل هذا وهو مملوك للامير ولم  
 يعلم انه ملكه ليس له ان يضمن الاكل بشئ فكذا هذا كما لا ضمان عليه ان الاب و  
 الاخر لو ورثاه اى الابن كما اذا مات امرأة عن اختها وزوجها ولها عبد له  
 وهو ابن زوجها لان الارث ضرورة لا اختيار للاب في ثبوته واعتقه  
 الشريك الاخر ان شاء او سعى الابن له في نصيبه ان شاء سعيه هذا عند  
 الامام وبهما قال الاثنا قال في غير الارث اذا ضمان فيه لهما ضمن الاب شريكه  
 نصف قيمته اى الابن حال كون الاب غنيا لافادته نصيب شريكه وسعى  
 الابن له في نصيبه حال كون الاب فقرا لعدم قدرته وان اشترى الاخر نصفه  
 اى الابن ثم اشترى الاب باقية حال كون الاب غنيا ضمن الاب نصف قيمته  
 ان شاء الاخر ذلك لعدم رضائه بافد نصيبه لوقوع شرائه قبل شرائه  
 او سعى الابن له في نصيبه ان شاء فذلك لان باسار المعتقد لا يمنع سعاية العبد  
 وبهما خالف الامام فيها اى السعاية لمنع باسارها ولو دبره احد الشركاء الثلثة  
 واعتقه شريك اخر والحال بهما موسر ان ضمن الشريك السالك مدبره بثلاث  
 قيمة قنا ليكون الظمان ضمانا تملك ومعاوضة لا يضمن معتقه شيئا فلا يكون  
 ضمانا جيلولة وجناية ويضمن الشريك المدبر معتقه بثلاثة اى ثلث قيمة مدبره  
 وقيمة الامة مدبرة ثلثا قيمتها قنة لمنع التدبير بيعها لا وطرها ولا اخذها فحمل  
 العبد عليها لكونها اصلا او كمنه تملكه لا قضاء دين المولى ولا استخراجه فعلى  
 الاول قيمة ام الولد بخلاف ضمان المعتقد لكونه ثلثا قيمتها قنة وعلى الثاني  
 قيمتها قنة قبل قيمة المدبر نصف قيمة قنا لافيد نوع منفعة البيع وما شاكله  
 ونوع منفعة الاجارة وما شاكلها وقد زال احدهما وهو البيع وبقي الآخر



وهو الاجارة وكذا قيمة ام الولد لا يضمنه بائنه الساكت وهو الثلث ايضا  
 لكن قنا فلفرض ان قيمة قنا سبعة وعشرون دينارا فنسكت يضمن من  
 دبر ستة وهي ثلث قيمة قنا ومن دبر يضمن من اعتق ستة وهي ثلث  
 قيمة مدبر لا يضمن نسق ضمنا لمن سكت فلا دلاء الساكت وثلاثة للمعتق  
 وثلاثة لعصبة المدبر لحصول نصيب الساكت للمدبر بالضم ان يكون ضمان  
 معا وضم بخلاف ضمان المعتق لكونه ضمان حيولة لان المدبر لا يقبل الانتقال  
 من ملك الى ملك بساير الاسباب فكذا بالضم ان فلم يكن ثلثه للمعتق بهذا  
 الضمان هذا عنده واما قال لا يكون العبد كله مدبرا لمن دبر لانه صار متعلقا  
 بشريكه بالقيمة فلا يصح اعتاق الاخر لانه ضمن مدبره لشريكه ثلثي قيمة  
 نصيبها موسرا كان المدبر او محسرا بناء على ان التدبير لا يجزى كالاعتاق  
 ولو قال احد الشريكين هي ام ولد شريكه وانكر هذا الشريك نصيب ام  
 ولد المنكر فهي تحزمه اي المنكر يوما وتوقف على حالها يوما لان الاحد المقران  
 صدق فكلها ام ولد له ولا سعاية عليها وان كذب فكلها مرقوقة بينهما  
 ولا سعاية ايضا فلا يضمن نصف قيمتها ولا يستخيرها ولا يبيعها ولا يهدى  
 الاستيلاء على وجه الشهادة ولا يضمنه المنكر ولا يستخيرها لانكاره الاستيلاء  
 ويستخيرها يوما بعد يوم لبقاء ملكه ونصف كسرها للمنكر ونصف موقوف  
 ونفقها حتى كسرها ان كان ولا فعله هذا عند الامام اما عندهما فتش للمنكر  
 نصف قيمتها فتعق لان المقر لانه يصدق على شريكه لانكاره انقلب اقراره  
 على نفسه فصار ام ولد له لان المشتري اذا اقر على البائع انه اعتق المبيع  
 قبل البيع فأنكر يجعل انه اعتق فكذا هنا فتش للمنكر كام ولد النصري اذا  
 اسلمت ولا قيمة لام ولد لان كونها محررة اقرار المنكوحات ومعتقة

المراد

بموت المولى من غير سعاية بدل على ان لا يكون متقومة فلا يضمن شريك  
 غنى اعتقها حال كون ام الولد مشتركة للساكت نصف قيمتها ولا تسحق هي فيه  
 ان كان المعتق فقيرا ولا يضمن المدعي نسب ولد ام ولد مشتركة للاخر نصف  
 قيمته وهي لا تسحق نصف قيمتها للحج ان مات احد هما هذا عند الامام اما عندهما  
 فلها قيمة والصحيح انها الثلث وقيل النصف وقيل الثلثان من قيمتها عند الامام  
 فيعكس الاحكام المذكورة وسعاية ام ولد النصري حين اسلمت تدل على انها  
 متقومة وكذا الخلاف في الكتاب ولو قال مالك العبد الثلاثة المتساوية القيمة  
 لعبدان كاشبه عنده من عبيد ثلاثة مملوكة له احدهما مخرج واحد منهما ودخل  
 اخر منهما فاعاد المالك ذلك القول ومات المالك بلا بيان من ان مراده من الاحد  
 من منهم عتق ممن ثبت من العبدان الاولين ثلاثة اربعة وعتق من كل من غيره  
 اي الخارج والداخل نصفه لان الاعتاق الاول متردد بين الثابت والخارج  
 فينصف بينهما والخارج والاعتاق الثاني متردد بين الثالث والداخل فنصف  
 بينهما فالنصف الذي اصاب الثابت شاع في نصفه فالربع الذي اصاب النصف  
 المعتق بالاعتاق الاول لغا والربع الذي اصاب النصف المرقوق على فعتق  
 ثلاثة ارباع الثابت فيسمى في ربع قيمته ويعتق النصف من الخارج وهو ظاهر  
 وكذا من الداخل لان عدم عتق نصف الثابت مانع ليس في الداخل فيعتق  
 نصفه هذا عندهما وعند محمد يعتق ربع من دخل لان الاعتاق الثاني عتق ربع  
 الثابت فيعتق ربع من الداخل ربعه قياسا عليه وعتق من غيره كما قال الامام  
 عدم تجزى الاعتاق اذا صادف محلا معلوما ومنها ثبت بطريق التوزيع باعتبار  
 الاحوال ضرورة والثابت بها متقد ربقدرها فلا يلزم عتق كل واحد ولا عدم  
 السعاية وذلك المالك ان قاله اي احدهما حال كونه مرقوقا ومات بلا بيان ولم



يجز قوله وارث ولم يكن له مال غيرهم جعل كل عبد منهم سهاما سبعة كسهام عتق  
عندها لان الثابت ثلاثة وكل من الخارج والداخل سهران فيقسم الثالث بينهم  
على قدر سهام العتق وحيث عتق من ثبث سهام ثلاثة وعتق من كل من غيره  
من الخارج والداخل سهران فلا بد له من مخرج له ربع ونصف واقل اربعة و  
تقول الى سبعة فاذا صار ثلث المال سبعة صار ثلثه اربعة عشر وجميعه احد  
وعشرون فيصير كل عبد سبعة اسهم فيعق من الثابت ثلثة ويسعى في اربعة  
ويعتق من كل من غيره سهران ويسعى كل منها في خمسة فاستقام الثالث والثلثان  
وعند محمد جعل كل منهم سهاما سبعة كسهام عتق عنده لان الثابت ثلاثة والخارج  
سهران والداخل سهران وحيث عتق من خرج سهران وعتق من ثبث ثلاثة  
واعتق من دخل سهران واحد فاذا صار ثلث المال ستة اسهم صار ثلثه اثني عشر  
وجميعه ثمانية عشر فيعق من الثابت ثلاثة ويسعى في الثلاثة ويعتق من الخارج  
سهران ويسعى في اربعة ويعتق من الداخل سهران ويسعى في خمسة فاستقام  
الثالث والثلثان ونظر معنى قوله سعى كل منهم في باقية من السهام على القولين  
قوله وقوله ويصح الثلث والثلثان كما مر وان لم يمت المولى بل مات احدهم  
قبل البيان فان مات الخارج يعق الثابت بالايجاب الاول لزوال المرحوم  
وبطل الثاني لكونه ابرأ من الحر والعبد وان مات الثلث يعق الخارج بالاول  
والداخل بالثاني لزوال مزاجهما وهو الثابت وان مات الداخل خيره في الاول  
فان عني به الخارج يعق الثابت بالثاني وان عني به الثابت بطل الثاني لما مر وزوج  
النساء الثلاثة لو طلق احدها كذلك المذكور في العتق قبل وطئ بهن بان قال لا يمت  
عنده من ثلاث له احديهما طالق فخرجت واحدة منها ودخلت اخرى منهن  
فاذا وقوله فمات قبل البيان من ان المراد من الاحدى من منهن سقط ربع

مهر من خرجت وسقط ثلاثة اثمان مهر من ثبنت وسقط ثمن مهر من دخلت  
لان الايجاب الاول اسقط نصف المهر مردوا بين الثابتة والخارجة فنصف  
بينهما فسقط ربع مهر كل منهما فكل واحد منهما لم يخرج الطلاق لم يصح الايجاب الثاني  
في حال وهي ان يراد بالاول طلاق الثابتة لانه يمكن ان يراد بالثاني الاجبار  
عن الاول وصح في حال وهي ان يراد به طلاق الخارجة فبالنظر الى عدم صحة  
لا يسقط بثنى وبالنظر الى صحة يسقط بنصف المهر فمردوا بين الثابتين بان  
يسقط به الربع منصفين الثابتة والداخل فظهر ان سقوط ربع الخارجة من  
الايجاب الاول وسقوط عن الداخل من الثاني وسقوط ثمن الثابتة وبما يرجع  
من الاول وثمنها الاخر من الثاني بخلاف الاعناق فانه يجزى ولهذا يوزع  
الايجاب الاول على الاعناق بين الثابت والخارج حتى صار كل منهما معتق  
البعض فيصح ان يكون الثابت والداخل محلا للايجاب الثاني سواء اراد بالاول  
عتق الثابت او الخارج ثم للداخل نصف الميراث والنصف الاخر للاخرين  
نصفان فكل منهما ربع لان احدهما مطلق بالايجاب الاول لانه ان اريد  
الثابتة بطل الثاني لا مكان ان يراد به الاجبار عن الاول وان اريد به الخارجة  
فالثاني داير بين الثابتة والداخل واياها كان فالداخل وارثة بيقين فالنصف  
لها وكل من غيرها وارثة على الاحتمال فلهما النصف الاخر فاصل المسئلة من اثبتين  
وتصحيحها من اربعة وارثين هنا لعدم زوال النكاح على البقيتين ثم على كل  
منهن عدة العرفات احتياطا واذا قال لا مراتبه احديكما طالق فوطئ احدهما  
فهذا الوطئ بيان في ان الاخرى طالق وكذا الموت اي موت احدهما بيان في  
طلاق مبرم بان قال لهما احديكما طالق لان الميت لا يكون محلا للطلاق كبيع صحيح  
وقاسد ومثل موت فانها بيان في عتق مبرم بان قال لا متيحا احديكما حرة







وقت الحلف فقط اس لا يعتق من ملك بعد حلف لعدم تناول ذلك القول اياه  
مثل ما يعتق من له وقت حلف فقط في قوله كل عبد كل عبد ملك حر بعد حلف يعتق  
عنده الا بعد ذلك ان المضارع وان كان حقيقة في الحال والاستقبال الا انه  
اذا استعمل بلا قرينة لاحدهما يحمل على الحال لقربه وحضوره فقبل يدخل فيه  
الكبر وادام الولد والعبد المهرمون والعبد المديون لقيام الملك لا يعتق الحمل  
بكل اي بقوله كل مملوك لي ولو لم يقيد المملوك ذلك حر لعنتت الحامل فباعتق الحال  
تبعها وان ولدت امته الحامل ذلك الحمل لا قل من نصف سنة من وقت  
البيع لان المملوك يتناول المملوك المطلق لا التبع والحمل والجنيين مملوك تبعه لالام  
لا مقصود ولهذا لا يجوز بيعه منفردا فلا يدخل تحت المطلق مع ان في قيامه  
وقت البيع احتمال العدم اذا ولدت في اكثر من ذلك الا قل ودبر بكل اي بقوله  
كل عبد لي او كل عبد ملك حر بعد موتي وبتر من كان مملوكا له يوم قال هذا القول  
مدبر مطلقا حتى لا يبيع بغيره لا يدبر من ملك بعده مدبر مطلقا بل يدبر مدبر مقيدا  
حتى يبيع بغيره وان مات المولى فالمطلق والمقيد عتقا من الثلث لان هذا اعتاق  
وايضا حتى يغير من الثلث فمن حيث الاعتاق يتناول المملوك في الحال ومن  
حيث الايضا يتناول المملوك الذي اشتراه بعد البيع وعن ابي يوسف ان هذا  
المقيد لا يعتق **فصل** ومن اعتق عبده على مال بان قال له انت حر على  
مال او اعتق به بان قال له انت حر بمال فقبل العبد عتق بالقبول والمال دين  
عليه اي الحر بالقبول لان من احكام المعاول ضاوت ثبوت الملك بقبول العوض  
في سائر العقود يكفل به لانه دين صحيح لانه حر سواء كان ذلك المال نقدا او  
عرضا او حيوانا مبيعا او غير مبيعان معلوم الجنس لانه معاوضة مال بغير مال  
لان العبد لا يملك نفسه فثابت به النكاح والطلاق والصلح عن دم عنه بخلاف بدل

الكتابة فلا يكفل به لانه دين على عبده لا على الحر لانه لم يعتق بالقبول او العبد  
المعلق عتقه بالاداء بان قال او اذا ديت الى الفاننت حر باذن بالتجارة  
لان طلب المال منه دليل الاذن بها ان ادى المال عتق لانه مكتوب لان صحيح  
في التعليق به وان كان فيه معنى المعاوضة في الاستبراء ولهذا لا يحتاج الى القبول  
ولا يبطل بالرد ولا يمنع على المولى بيعه قبل الاداء مع بقاء تعليق العتق  
ولهذا لا يحتل الفسخ ويقيد ادائه بالمجلس ان علق بان قال له ان اديت  
الى الفاننت حر فلا يعتق لو اديت في غير ذلك المجلس لان التعليق بمشيئة  
العبد تخيير له بين الاداء والامتناع فان قال ان شئت فانت يفتقر عليه فكذلك  
هنا بهذا عندهما اما عند ابي يوسف فلا يقتصر عليه قياسا على سائر التعليق  
وان علق باءا بان قال له اذا ديت الى الفاننت حر لا يقيد ادائه بالمجلس  
لانه للوقت ففي اي وقت اداه كان مؤدى ويرجع المولى عليه اي العبد  
المؤدى بمثل ما اداه ان ادى المال مما كسبه قبل التعليق لانه مال المولى لا يرجع  
عليه بمثل ان ادى مما كسبه لانه ما ذون بالاداء منه وعتق العبد في حاله حال  
الاداء مما كسبه قبل وحال الاداء مما كسبه بعده لوجود الشرط وهو اداء  
الكل فباعتق وان خلى المال بينه اي المولى وبينه اي المال اي وان ادى بطريق  
التخية بان وضع المال في موضع يمكن المولى من اخذه قبضه ام لا لا يعتق  
ان ادى العبد قبضه اي المال لعدم الشرط فيعتق باءا الكل ولا يعتق باءا  
البعض وان نزل المولى قابضا في فضله فصل اداء الكل وفصل اداء البعض  
بطريق التخية او بغيره قيل ان ادى البعض بطريق التخية لا ينزل المولى منزلة  
القابض كما انه لا يعتق به فعلم ان عتقه باءا كله وقبضه صريحا او تخية  
وفي قوله له انت حر بعد موتي باللف ان قبل العبد بموتيه اي المولى واعتقه



الوارث عتق العبد لان القبول بعد الموت لان ايجاب العتق اضيف الى  
ما بعده فيستوقف عتقه الى اعتناقه لانه ليس بجاني النفس الموت والآب قبله  
بعد موته ولم يعتقه الوارث فلا يعتق بالمال ولا بجانا وهو ظاهر وان قبل  
بعده ولم يعتقه الوارث فلا يعتق ايضا لا بجانا وهو ظاهر ولا بالمال وان لم يقبل  
بعده واعتقه الوارث فلا يعتق بالمال ايضا بل يعتق بجانا وهو ظاهر ايضا ولو  
حرره على خدمته سنة بان قال له انت حر على ان تخدمني سنة فقبل العبد عتقه  
كما اذا قال انت حر على الف لان الشرط وجود القبول كما في سائر العقود و  
خدمته مذكورة في الخدمة اي يجب مدة ضربت للخدمة لان المبدل سلم فيجب  
تسليم المبدل فان مات مولاه قبلها اي خدمته تلك المدة تجب عليه قيمته اي  
العبد لانه مبادلة المال بالمال لان المنافع مال لورود العقد عليها والعبد مال  
في حق المولى فالمنافع بدل العبد فاذا عجز عن تسليمه يجب تسليم العبد فاذا  
عجز عن تسليمه بالعتق يجب تسليم قيمته وان مات بعد استيفاء بعض الخدمة  
فللورثة ان ياخذوه بالباقي من الخدمة ومن قيمته هذا عندها وعند محمد تجب  
قيمة خدمته كلها كانت او بعضها لانه مبادلة المال بجير المال لان نفس العبد ليس  
بمال في حق لانه لا يملك نفسه فاذا عجز عن تسليم المهر وبدل الخلع والصلح عن دم  
العبد تجب قيمة المهر لا قيمة العبد فكذلك هنا كبيع عبد اي كما اذا باع المولى نفسه  
عبد منه اي هذا العبد بعين اي بجارية بعينها فهلك تلك العين قبل القبض  
او استخففت تجب قيمته اي العبد عندها وعند محمد تجب قيمته اي العين المتخذة  
الوصول الى المبدل وفي قول آخر استقرها اي امك بالف على ان تترجئها  
ان فعل ذلك الاخر ذلك لان عتاق وابت تلك الامة عن تزويجها اباه عتقت  
بجنا ولا شئ على امره من الالف لعدم جواز اشتراط المبدل على الغير في العتق

بطلاق فلو قال له طلق امك على الف درهم على ففعل لزمه الالف  
ولو ضم لفظ عتي بان قال اعتق امك عتي بالف على ان تترجئها فاعتقها  
فابت قسم الالف على قيمتها اي رقبته او على مهرها اي قيمتها فغيرها لا قال  
بل الالف بالرقبة شراء وبالبيع نكاحا وتجب على الامر حصته القيمة من  
الرقبة لان رقبته سلمت بالشراء وتسقط حصته بضمها لان بضمها لم يسلم  
بالنكاح ففرضا ان قيمتها متناهية ومهر مثلها ثمانية فثلث الالف حصته قيمتها  
وثلثها حصته مهر مثلها فلو نكحت الامة للامر حصته مهرها اي مهر مثلها هو  
مهرها في وجهه عدم ذكر عتي ووجه ذكر عتي فخصته قيمتها ساقطة  
في الوجه الاول وثابتة للمولى في الوجه باسباب التدبير والاستعداد  
هما من اسباب العتق فالمدير المطلق من عتق عتقه بموت له لا يكون على  
خطر الوجه والمدير المقيد من عتق عتقه بموت له يكون على خطر الوجه من  
اعتق عبده عن تدبير مطلقا بقوله بان ميت فانت حر او بقوله  
انت حر عن تدبير مني او بقوله انت مدبر او بقوله تدبرتك فهو مدبر مطلق  
لان لفظ التدبير صريح فيه كلفظ العتق في الاعناق او ان عتق عتقه بمدة غلب  
موته قبلها بان قال ابن اربعين سنة ان ميت في وقت من هذا الزمان الى  
مائة سنة فانت حر وغلب موته قبلها مدبر مطلق ايضا في المعنى وان كان  
مقيدا في الصورة لانه كايين قبل هذه المدة لا محالة وعن ابى يوسف انه مدبر  
مقيد لان هذا الوقت لا يكون بمنزلة التاميد كما اذا تزوج الى وقت طالع  
او قصر يكون متعة لا يباع المدبر المطلق ولا يوجب ولا يورث ان لا ينقل  
من ملك الى ملك لقوله عم لا يباع ولا يوجب ولا يورث وهو حر من الثلث  
هنا عندنا اما عندنا ففيه فينقل لان التدبير تعييق العتق بالشرط فلا يمنع البيع



كسابر الشروط ولانه وصية للعبد برقية فلا تكون لازمة كسابر الوصايا  
يستحق المدبر المطلق ويستاجر والامة المدبرة المطلقة تو طالا من التدبير والاستيلاء  
لا ينقصها الملك وتلك الامة بلا رضا لان المولى يملك منافع بعضها ويملك  
ملكها فان مات سيده اى المدبر المطلق عتق من ثلث ماله لان التدبير وصية  
فيقدم الثلث قياسا على سابر الوصايا وسعى في ثلثية اى ثلثي قيمته ان لم يترك  
السيد مالا غيره لانه يعتق عند موت المالك فيكون تبرعا في مرض الموت وسعى  
في كل ان استغرق دينه كل قيمة تقدم الدين على الوصية ولا يمكن نقص العتق  
فيجب دفع القيمة وبيع المدبر المقيد اى قال السيد له ان مت في سفرى هذا  
او في محلى هذا فانت حر او ان مت في هذا الزمان الذى انا فيه الى سنة فانت  
حر او قال نحوها اى من مدة يكن جوده فيها غالبا كقول ان مت من هذا الزمان  
الى عشر سنين فانت حر فهو مدبر مقيد يجوز بيعه لسرور والسبب في الحال وان  
كان قطيعا في المال وعتق المدبر المقيد من الثلث ان وجد شرطه وهو موت  
المولى على الصفة التى ذكرها او قبلها كعتق المدبر المطلق من الثلث لزال التردد  
وان مات المولى بعد ملك الصفة لا يعتق لعدم الشرط ولو قال انت حر  
قبل موتى باربعين يوما كان مدبرا مقيدا فيملك بيعه ولو مضى الاربعون  
ثم مات يعتق من الثلث ان احاط بمرض موته بملك المدة والافمن كل  
المال هذا عندهم اما عند زفر كان مطلقا فلا يملك بيعه فلو قال انت حر قبل  
مرض موتى بيوم كان مقيدا فيملك بيعه ولو مضى اليوم ثم مات يعتق من  
الكل وعند زفر كان مطلقا ولو قال انت حر قبل موتى بيوم كان مقيدا فيملك  
بيعه ولا يعتق بموت المولى ومات حر الوات في ملكه بعد مضيه فما كسبه  
في ذلك اليوم لو رثته على الترتيب **فصل** الاستيلاء وطلب الولد من

وامت ولدت من سيد بها فمضى ام ولد له كونه مملوكا او ولدت من زوجها  
فملكها الزوج فمضى ام ولد له او ولدت بملك يمين فاستحققت ملكها الممتول فمضى  
ام ولد له لان نسب الولد يثبت فيها فيثبت الاستيلاء لانها تتبع بخلاف  
لان لا يثبت به هذا عندنا اما عند الشافعي فليست بام ولد فيها لانها ولدت  
رقيقا كما اذا ولدت من الزنا فملكها الزاني وحكمها اى ام الولد كالمدة في  
عدم ملكها بوجه من الوجوه وفي جواز وطئها واستخدامها واجارتها وتزويجها  
الا انها اى ام الولد تعتق عند موته اى المولى من كل ماله وانها لم تسع لدينه  
للغريم لان الاستيلاء من الكوايج الاصلية كالتهجير والتكفين فيكون مقدما على  
الديون ولما روى انه يوم امر بعتق امهات الاولاد من غير الثلث وان لا  
يبعن في دين ولا يثبت نسب ولدها اى الامة اذا اقر المولى بوطئها ولم يدع  
ولدها لكونها فراشا ضعيفا لانه لا يوجب فرقتها العدة هذا عندنا  
اما عند الشافعي فيثبت بحد اقراره بلا دعدة لانه يثبت بالعقد في ملك النكاح  
فلان يثبت بالوطئ في ملك اليمين اولى كونه اقوى الا انه يثبت على ان يعترف  
اى يدعوه اى الولد لكونها فراشا متوسطا له حينئذ وكذا يثبت اذا كانت  
ممن لم تذهب الى موضع التهمة منفردة عن حافظها واختلط بها سيدها  
خصوصا اذا كان من الاشراف بلا دعوة بل بلا اقرار الى الوطنى لان ظاهر  
الحال يدل على ذلك فلم يفد نفى بقية الورثة نسبة فان اقر المولى بولدها  
الاول فولدت ولدا اخر يثبت نسبة منه بلا دعوة لذلك فلو ولدت  
مشتركة فادعى الشريك ان يثبت منها فلو ولدت آخر لا يثبت منها الا بالعدوى  
لانها وان كانت ام ولد يملك الا انها لم تصر فراشا لاحدهما لا يحل لكل منهما وطئها  
كما لو حرمت على المولى بالمصاهرة فجاءت بولد لا يثبت نسبة عنه الا



بالسوة لرد ال فراسة ولكن انتفى نسب عنه بغيره بدونه اللعان لغو  
كونها فراسة قويا كما بين الزوجين وام ولد النصراني اذا استتسق  
في قيمتها وتعتق بعدها اي السحابة ان تعرض عليه اي النصراني الاسلام  
فاني عند لان لام الولد قيمة في حق اهل الامة فيستوقف عتقها على الود  
كما كتب رعاية للجانبين هذا عند بهم اما عند فر فعتق في الحال فتسقى  
حرانها واجبة الزوال بالاسلام وتعدرت الازالة بالتبع بالاسلام  
فتعين العتق فعتقت في الحال تحقيقا لالازالة وانتقل حق المولى الى القيمة  
وهي ام الولد بحالها ان تعرض عليه الاسلام فاسلم فعتق مجانا لو  
مولا كما لو اعتقها ومدرسة كام ولده فان ادعى احد الشريكين ولد  
امه مشتركة بينهما ثبتت نسبة منه اي من المدعى وهي ام ولده لان استيلاء  
القيمة لا يخفى بالاجماع كونها قابلة للنقل كما لا يخفى استيلاء المدرسة بالاجماع  
وضمن ذلك المدعى نصف قيمتها لانه يلزمه ملك الباقي لفرورة عدم تجزئ  
النسب لعدم العلوق من ما بين لكن يوم العلوق لان امية الولد ثبتت  
لها من هذا الوقت موصرا كان او موصرا لان هذا ضمان التملك وهو  
لا يتغير بالبيع والعار وضمن نصف عقرها هو عشر قيمة الامة  
الكبر ونصف عشر قيمة الثيب قبل هو قدر ما تاجر هذه المرة لو كان  
الاستجار للنزاع لالا لانه ملكها بعد الوطن الحرام ككون بعضها ملك الغير  
بخلاف وطن الاب امة الابن فلا عقر فيه لانه ملكها قبل الوطن الحلال  
لقوله عم انت وما لك لا بيك لان المراد منه حل الاستفاعة لامعناه  
الحقيقي بدلالة قوله وما لك لا يضمن قيمة ولدها لانه ملكه قبيل ذلك الوطن  
لثبوت النسب والحكم ثبتت بقدر العلة فيكون حر الاصل والشريكان

فيما

ان ادعيه اي الولد الذي جبلت في ملكها سواي مجتنبين فهو ولد منها جوار كونه  
من ماء كل منهما من غير ترجيح وهي ام ولد لها لعدم الاولوية الا اذا كان احدهما  
ابا فترجح على الابن لاني الاب من حق التملك او مسلما فترجح على الذي نظر  
للولد وعلى كل منهما نصف عقر الاخر لان الوطن في محل المقصود سبب  
للضمان الجابر والحد النازح ولما تعدر النزاع للشبهة تعين الجابر وبها  
تقاصا بماله على الاخر لان الاشتغال بالمرء والاستغفال بالانثى  
الا اذا كان نصيب احدهما اكثر من نصيب الاخر فقيمة ضمان فيتراد وان الفصل  
لان المهر لكل منهما مقدر بملكه ولو اشترى بها جلي ثم ادعيه بقيت منها  
ولا تعد لكل منهما لعدم الوطن في ملكه وعليه نصف قيمة وكل منهما الولد  
لانه تحرير ويرث الولد من كل منهما ارث ابن كامل علمنا بغيره انه ابنه  
على الحال وبها ورنما منه ارث اب واحد لان تعدد الاب محال فيوزع  
عليهما كالنفقة والحضانة وولاية التصرف في المال وما لا يقبل القسمة يثبت  
بينهما على الحال كالنسب وولاية الانكاح هذا عندنا اما عند الشافعي فيرجع  
الى قول القابض المشبه لانه عم حكم بالتأليف بمثله ولان اثبات النسب من  
شخصين مع علمنا ان الولد لا يخلق من ما بين متعذرة فيعمل بالشبهة فان ادعى  
المولى ولد امة مكاتبه الى المولى لزمه عقرها للمكاتب لانه جناية ولم يرد نسب  
الولد منه ولزمه قيمته اي الولد لانه في معنى المفرد حيث اعتمد دليله  
هو انها كسب كسبه لا يثبت الامة لعدم تقدم الملك على الوطن ان صدق  
مكاتبه والا يصدق المكاتب في دعواه لا يثبت نسبة منه لكونه يتكذب به بمنزلة  
النزاع الا انه يثبت اذا ملكه المولى اي ذلك الولد يوافق من الذبح المكاتب عن  
اداء بدل الكتابة لرد ال الكافع هو تكذيبه اذ لا اثر له حينئذ ويكون هي ام ولده



لان له منها ولد ثابت النسب كنسب الابان بفتح الهمزة بجمع اليمين  
فلا يوثق فيه وفي العناق الرهيد والاكراه فاليمين تقوية احد طرفي الخير  
اي الايمان التي اعتبر الشارع ورتب عليها الاحكام ثلاث غموس ولغو  
ومنعه فاليمين المطلق اكثر منها كاليمين الصادق فحلفه اي الحالف على فعل  
ماضي نحو قوله والله لقد جاء زيد ونحو والله هبت الريح ونحو والله ان  
هذا حجر اي كان او يكون حجر او على تركه اي عدم فعل ماضي نحو والله لقد لم  
يجئ زيد والله لقد لم تهب الريح والله ان هذا ليس بحجر حال كونه كاذبا  
فيه عدا اي عدا الى الكذب فهو يمين غموس سمي به لانه ياتم به لقوله عم من  
حلف كاذبا او حلف بالله انما و حلفه على احد بها كاذبا لانه حق والحال هو حذر  
اي الحق كالا مثله المذكورة فهو يمين لغوس سمي به لانه يبرج عفته بقوله تعالى  
لا يواخذكم الله باللغو في ايمانكم وقطع عدم المواخذه لاني في الرجاء والحلف  
بالحال نحو قوله والله اكتب داخل في الحلف بالماضي لمضي الحال عند تمام جميع حروف  
الدالة عليه وحلف على فعل ات نحو قوله والله اكتب عدا او على ترك ات  
نحو والله لا اكتب عدا فهو يمين منعقد سمي به لانعقاد حكمه عليه وكفر الحالف  
فيه اي المنعقد لقوله تعالى ذلك كفارة ايمانكم فقط اي لا كفارة في اللغو لغو  
لا يواخذكم باللغو في ايمانكم اي لا في الدنيا ولا في الاخرة ولا كفارة ايضا في  
الغموس لانه عدم لم يذكر الكفارة في قوله اليمين الغموس تدع الدابة بلا وقع  
اي خربة ولو وجبت لذكرها تعليما هذا عندنا اما عند الشافعي ففيه كفارة  
لقوله تعالى ذلك كفارة ايمانكم وهذه من جملة الايمان ان حث الحالف ولو  
حلف سريها فالتاسي هو الذي حلف عن غير قصد كما يقال آنا تينا فقال  
بلى والله من غير قصد اليمين او ولو كرهها حلف فيما كلفه كما فعل الحالف

عليه اقوله عم ثلاثة جد من جد ومنه من جد النكاح والطلاق واليمين هذا عندنا  
اما عند الشافعي فلا كفارة لو حلف بطريقها او ولو حث سريها او كرهها لان الفعل  
الحقيقي لا يعدم السهو والاكراه وكذا الجنون والاغواء فحلف  
والقسم يقتضيان بالله اي بهذا الاسم لقوله عم من كان منكم حالفا فليحلف  
بالله او ليذر او القسم باسم اخر هو ما يدل على الذات والصفة كالقادر من  
اسمائه كالرحمن والرحيم والحق والعالم وغيره فلا يحتاج الى النية الا فيما سمي به غيره  
كالحكيم والعليم وغيرهما او القسم بصفة هي ما يدل على الصفة المجردة كالقدرة  
من صفاته التي يحلف بها من صفاته كغفرة الله وجلاله وكبريائه وعظمته وقدرته  
للتعارف لا القسم بخير الله كالنبي والقران والكعبة وغيره لذلك الحديث ولا  
القسم بصفة من صفاته التي لا يحلف بها عرفا كرحمة وعلمه ورضائه وغضبه و  
سخطه وعذابه وغيره لعدم التعارف بين الناس وقوله لعمر الله لا يفعل كذا  
قسم لان العمر بمعنى البقاء ومن صفاته التي يحلف بها عرفا تقريره لبقاء الله  
يليني لا يفعل كذا وقوله ايم الله لا يفعل كذا قسم لانه بمنزلة الواو القسم بجمع  
يمين اصله يمين حذف نونه تخفيفا لكثرة استعماله وقوله عهد الله لا يفعل كذا  
قسم لقوله تعالى وادفوا عهد الله اذا عاهدتم ولان نقضوا الايمان وقوله  
ميناة لا يفعل كذا قسم لانه بمعنى لقوله تعالى والذين ينقضون عهد الله من بعد  
ميناة وقوله اقسام بضم الهمزة لا يفعل كذا وقوله احلف بفتحها لا يفعل كذا وقوله  
اشهد لا يفعل كذا وان لم يقل بعد بالله نوى اليمين او لا قسم لان الحلف بالله  
مشروع وبغيره مخطور فعند الاطلاق يصرف عليه ولان المقسم به قد يضر  
كما في قوله تعالى اذا قتلتم منكم مصيبين اي اذا قتلتم منكم هذا عندنا  
اما عند زفر فليس بقسم اذا لم ينو لانه يحتمل الحلف بالله وبغيره فتعين بالنية



لا بالاطلاق واما عند الشافعي فليس بقسم الا اذا قال بالله ونوى وقوله على نذر  
 ان افعل او لا افعل كذا قسم لقوله صلى الله عليه وسلم كفارة النذر اذا لم يستقم  
 المنذور كفارة اليمين او قوله على يمين ان افعل او لا افعل كذا قسم لان معناه  
 على موجب اليمين او قوله عهده ان افعل او لا افعل كذا قسم لانه بمعنى اليمين  
 وان لم يصف الحالف بهذه الفاظ الى الله كذلك الحديث ولو قال انا بريء من  
 القرآن او النبي عم فهو يمين لان البرية منزهة عن الكفر بالشرط يمين  
 وكذا لو قال انا بريء مما في المصحف لان ما فيه قرآن بخلاف المصحف ولو قال  
 بسر تو ان اعتقد انه حلف وان التترية واجب يكفر وقوله ان افعل كذا  
 فهو كافر او بريء من الله عتبه بالضمير الغائب عن الضمير المتكلم لانه قد قسم  
 وان يكفر الحالف لقوله عم من حلف بالبرية او النصرانية فهو يمين فاذا  
 فعل ذلك يجب عليه كفارة كما في سائر الايمان هذا عندنا اما عند الشافعي فليس  
 بقسم لانه تعليق المعصية بالشرط فلا يكون يميناً كما لو قال ان افعل كذا فهو يمين  
 او سارق او شارب خمر فلم يكفر بهذا القول علقه بماض او علقه بفعلات  
 لان الصحيح انه لا يكفر ان كان يعلم انه يمين فيها فان كان يزرع عمه يكفر بالحلف  
 فيكفر فيها وعند البعض ان علقه بفعل ماض يكفر لان التعليق بفعل يعلم انه  
 وقع تخيير فكانه قال هو كافر وقيل يكفر ايضا ببشارة الشرط في المستقبل  
 لانه رضى بالكفر حتى اقدم عليه والتعليق بالموجود تخيير معنى وقوله بالفاية  
 ستوكندمي خورم بخداي قسم لانه متعارف ولو حذف ما يدل على الحال وهو  
 قوله مي قيل لا يكون يميناً لانه للوعد وقوله حقاً افعل او لا افعل كذا ليس بقسم  
 لان المنكر يريد بتحقيق الوعد معناه افعل هذا لا محالة وقوله حق الله افعل  
 او لا افعل كذا ليس بقسم لاحتمال اليمين والعبادة هذا عندها اما عندنا

يوسف في رواية فقسم لان معناه حقيقة الله وهي صفة كعظمته الله  
 وقوله حرمة افعل او لا افعل كذا وقوله سو كند خورم بخداي باسو  
 كند خورم بطلاق زن ليس بقسم لانه غير متعارف وقوله ان افعل  
 فعليه غضبه او عليه سخطه او عليه لعنته ليس بقسم لعدم التعارف  
 ولانه دعاء على نفسه وهو لا يتعلق بالشرط لانه ماله اثر في وجود  
 الجزاء عند وجوده لتعلقه به ولا اثر لوجود الشرط عند عدم المعصية  
 او ان فعله فان اذ ان انا سارق او انا شارب خمر او انا اكل ربيعاً  
 لا يكون قسم لعدم التعارف ايضا ولانه لا اثر للتعلق في وجود هذه  
 الاشياء وحروف القسم الواو والياء المنقوطة بنقطة والتاء المنقوطة  
 بالفوقائيتين وقد تضمن الحرف كقوله الله بالجر او الفتح ولهذا قال  
 كالله افعله او لا افعله لان حذف الحرف طلب للاختصار متعارف كما في  
 قوله تعالى واختر موسى قومه اي من قومه فاجتر فعلى تقدير والله  
 والفتح فعلى تقدير احلف الله واما الضم والكون فخطأ في الاعراب  
 لكنه لا يمنع الحلف لانه يتم بذكر القسم به **فصل** وكفارة اي  
 اليمين عتق رقبة او كفارة اطعام عشرة مساكين كما هما اي العتق و  
 الاطعام في كفارة الظاهر بلا فرق بينهما او كفارة كسوتهن كل منهن  
 ثوب يستوعقه بدنه اي اكثره فلم يحز السراويل لان من يلبس سمي  
 عرباً تاعرفا وعن محمد انه يجوز ما يجوز به الصلوة لانه لا يلبس شرعاً لقوله  
 تعالى فكفارة اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم  
 او كسوتهن او تحرير رقبة فالعبد مخير فيه فان عجز المكفر عنها اي العتق  
 والاطعام والاكساء وقت الاداء لان التكفير بالمال اصل وبالصوم



بدل كالوضوء مع التيمم فالمعتبر فيهما وقت الاداء فكذا هنا بخلاف  
العبد اذا ارادني ثم اعتق فاقيم عليه حد العبد لان حده ليس ببديل عن  
حد الاحرار فيعتبر وقت الوجوب ودر الحد بقدر الامكان هذا عندنا  
اما عند الشافعي فوقت الوجوب كما في حد العبد بعد العتق صام  
ثلاثة ايام ولأداء لقراءة ابن مسعود فصيام ثلثة ايام متتابعات وقراءة  
الصحابي لا تكون اذ في من روايته فيقيده المطلق بها هذا عندنا اما عند  
الشافعي فلا يشترط الولا لقوله تعالى فصيام ثلثة ايام من غير ذكر  
التتابع ولم يجز التكفير بلا حنث اى قبله لان الكفارة سنة الجناية كونه  
توبة ولا جناية قبله ولا انها رافعة لذنب الحنث ولا ذنب قبله هذا عند  
اما عند الشافعي فيجوز اذا كان بالمال لقوله عمن من حلف على يمين  
وراي غيرها خيرا منها فليكن منه ثم ليات بالذي هو خير منها ومن  
حلف على فعل معصية وترك واجب كعدم الكلام مع امية او امته  
حنث وجوبا وكفر ايضا لان الحنث ينجر بالكفارة ولا جابر للمعصية  
ومن حلف على فعل واجب وترك معصية بتر وجوبا كما كيد الواجب  
باليمين ومن حلف على شئ غيره خيرا عنه كره ان مسلم حنث ترجحا  
وكفر لقوله عمن من حلف على يمين فرائ غيرها خيرا منها فليأت  
بالذي هو خير وليكفر عن يمينه ومن حلف على شئ سواه غيره كعدم  
الكلام مع فلان بتر ترجحا لقوله تعالى واحفظوا ايائكم اى عن الحنث  
ولا كفارة في حلف كافر ان حنث كافرا وان حنث حال كونه مسلما  
لقوله تعالى فقاتلوا يدا الكفر انهم لا ايمان لهم هذا عندنا اما عند الشافعي  
فعليه بالمال ان حنث كافرا وبالصوم ان حنث مسلما لان الزمى من

اهل البين بالله تعالى ولهذا يختلف في الدعوى بالله ومن حرم ملكه بان  
قال حرمت على نفسي هذا او طعمي هذا او غير ملكه بان قال مال فلان  
على حرام لا يحرم لعدم قدرة العبد على ذلك ولكن يكون حلالا لان تحريم  
الحلال يمين حتى ان استباحه اى عامل به معاملة المباح كفر لقوله عمن  
تحريم الحلال يمين وكفارة كفارة يمين هذا عندنا اما عند الشافعي فلا يلزم  
لان تحريمه قلب المشروع فلا ينعقد به تصرف مشروع وقد وقع في  
بعض النسخ قوله وكل حل على حرام قبل معناه لا افعل فعلا حلالا لا يقع  
على الطعام والشراب الا ان ينوى غير ذلك وقالوا انطلق به عرسه بلامنة  
الى الطلاق وبه يفتى للعرف كحلال ببرد حرام وهرجه بدست رست  
كبرم ببرد حرام للعرف ايضا قبل لم ينفخ فيه العرف لان من لا حليله  
له يحلف به كمن له الحليلة ومن نذر نذرا مطلقا اى غير معلق بشرط  
بان قال لله على صوم هذا اليوم او هذه السنة او نذر نذرا مطلقا بتر  
بريده كان قد غابى وعلى صوم هذا اليوم او هذه السنة فوجد الشرط  
وفي النذر ينذره لقوله عمن من نذر نذرا وسمى فعلية الوفاء بما سمي  
ومن نذر نذرا بما اى بشرط لم يبرده كان زنت فعلية كذا فوجد الشرط  
خير الناذر فان شاء وفي بما سمي لهذا الحديث او ان شاء كفر لان التعليق  
في معنى اليمين بالله تعالى بخلاف شرط بريد لانه لا يخلو عن معنى اليمين  
هو الصحيح كما مر وفي غيره مما سواه في وجوب الوفاء وان لم يسمى  
النذور وهو رواية عن الامام ففى المطلق تجب الكفارة المقدرة في الحال  
وفي المعلق عند وجود الشرط لان المعلق كالمنجر عنده ومن وصل قوله  
ان شاء الله بخلفه بطل الخلف كما مر في الطلاق **باب** حلف الفضل هو



تعليقه من حلف بان قال لا يدخل بيتا اى والله لا ادخل وضع ضمير  
 الغائب موضع ضمير المتكلم وحذف اسم الله تجوزا عن صورة الحلف  
 بجنث بدخول صفة لها مرابطا ربعة لانها بنيت للبيتوتة فيها  
 في الصيغ فصارت كالبيت الشتوي لا بجنث بدخول الكعبة  
 او بدخول مسجد هو مسجد المسلمين وان اطلق البيت عليها في  
 قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة وفي قوله تعالى  
 في بيوت اذن لكم الله ان يرفع كما سيأتي ان شاء الله تعالى ان  
 الايمان لا يتبني على الفاظ القرآن او بدخول بيعة هي مسجد اليهود  
 او بدخول كنيسة هي مسجد النصارى لانها ما بنيت للبيتوتة فيها  
 او بدخول دمينر هو الذي بنى بقرب باب البيت او الدار  
 داخلها كان فيه او خارجا عنه وقيل بجنت لواء غلق بابا كان خارجا  
 لانه ما بنى لها او بدخول ظلة باب الدار هي التي احاطت في جوارها  
 على الدار وطرفها الاخر على حائط الجار المقابل لانها ما بنيت لها كما  
 لا بجنث في قوله لا يدخل دارا فدخل دارا خربة لان المطلق ينصرف  
 الى الكامل وفي حلفه بان قال لا يدخل هذه الدار بجنث ان دخلها حال  
 كونها منهدة صرحا او دخلها بعد ما بنيت دارا اخرى لان التعريف  
 بالاشارة المبلغ منه بالوصف فيتعلق المعنى في المعرف بها بذاته وهي  
 باقية في الاحوال كلها لانها العرصة فكانه قال لا يدخل هذه العرصة  
 وفي المعرف به يتعلق بصفته وهي زائلة في بعض الاوقات فلم يجنث  
 عند زوالها وتلك الصفة هي الحال في المنكر او بجنث ان وقف على  
 سطحها لانه من الدار الا بمرى ان المعتكف لا يفد اعتكافه بالمرحوم

اليه وقبل في عرفنا اى غير العرب لا بجنث بالوقوف عليه لان الصعود  
 لا بسمي دخولا كما لا بجنث لو دخلها بعد ان جعلت مسجدا او جعلت  
 حاما او جعلت بيتانا او جعلت بيتا لانها لم تبق دارا لاعتراض اسم  
 آخر وصفة اخرى عليها او كما لا بجنث لو دخلها بعد هدم الحمام وغيرها  
 لان اسم الدار لا يعود اليها لان هذه العرصة تسمى حاما خرابا لا دارا خرابا  
 وهكذا اى كما لا بجنث بحلفه بان قال لا يدخل هذا البيت ودخله حاكم كونه  
 منهدة ما صرحا لزوالة اسم البيت وذاته بنزول البيتوتة ولو بقي الجيطان  
 بجنث بقائها او دخله بعد ما بنى بيتا آخر لان الثاني غير الاول او كما لا بجنث  
 بحلفه بان قال لا يدخل هذه الدار فوقف في طاق باب منها لواء غلق الباب  
 كانا الواقف خارجا منها لانه لا يعود داخلها عرفا او كما لا بجنث بحلفه بان  
 قال يسكنها اى هذه الدار والحال هو ساكنها او بان قال لا يلبس اى هذا  
 الثوب والحال هو لابس او بان قال لا يركب اى هذا المركب والحال  
 هو ركب فاختفى النقلة من الدار ونزع الثوب ونزل من المركب  
 بلا مكث ساعة لان البين للبرقرمان تحصيل البر مستثنى هذا عندهم  
 اما عند نزع فر فيجنث لوجود الحلو ف عليه بعد الحلف وان قل او كما  
 لا بجنث بحلفه بان قال لا يدخل هذه الدار وهو فيها فقطع فيها الا انه لا بجنث  
 على ان يخرج عنها ثم ان يدخل فيها لان الدخول هو الانتقال من الخارج  
 الى الداخل فلم يوجد بالكلث والقعود وفي حلفه بان قال لا يسكن هذه  
 الدار لا بد في عدم حشته من خروجه باهله ومطاعه اجمع لانه يوجد من سكنها  
 يسكن اهل ومطاعه وان كان في السوق في اكثر الاوقات حتى بجنث بوند  
 بغير فيها هذا عند الامام اما عند ابى يوسف فيكنى نقل الاكثر مقامه مقام



الكل وعليه الضوى وما عند محمد فتقل ما يجتنبه حتى لو بقي غيره كالكنيسة  
والوقت لا يثبت اقامته لمقام الكل بخلاف اليقين على المصير بان قال لا يسكن  
هذا المصير فلم يعد اهله ومناعه منه كمن هو بالبصرة وهما بالكوفة فانه لا يعد من  
سواكن الكوفة وبخلاف القرية لانها كالمصر واما الحلة فكان الدار وحده  
في حلفه بان قال لا يخرج من المسجد لو حمل واخرج بامر لا انتقال فعل الامور  
اليه كما اذا ركب دابة فالت شيئا لا يثبت ان اخرج محمولا بطريقه بلا امره  
سواء كان مكرها او كان راضيا لان فعل الخير لا يصير كفعل البحر والرضا بغير  
امرو ان اخرج محمولا فثبت لان الفعل المحلوف عليه لا يختلف بين ان  
يكون مكرها او طائعا فيدخل تحت قوله فيما تقدم او كرها حلف او حنت كما  
يثبت لو هتده فخرج لوجود الفعل منه حقيقة ومثله اي مثل الحلف بقوله  
لا يخرج الحلف بقوله لا يدخل من جهة كونه اقربا من ان ادخل بامر  
او بلا امره مكرها او راضيا ومن جهة كونه حكما هو الحنت في الاول وعدمه  
في الآخرين ولا يثبت في حلفه بان قال لا يخرج من دار الا انه يخرج الى حجارة  
ان خرج الخائف اليها ثم ذهب الى امر اخر لان الخروج اليه لم يوجد وحنت  
في حلفه بان قال لا يخرج الى مكة فخرج مدحرا يريد مكة ورجع من الطريق بعد  
ان تجاوز عمران المصير ليحقق السفر لوجود الخروج على قصد لا يثبت في  
حلفه بان قال لا يات بها اي مكة حتى يدخلها فاذا دخل حنت لوجود الاتيان  
وذهابه في الحلف كخروج فيه في الامس بقوله تعالى اني ذاهب الى ربّي اي  
متوجه اليه واما الوصول فليس في وسعه لا كاتيان فيه كما عند البعض لان  
الذهاب هو الانتقال من موضع والخروج هو الانتقال من الداخل الى  
الخارج والاتيان هو الوصول الى المقصد وان نوى الاتيان او الخروج

بالذهاب

بالذهاب صححت نيته لانه محتمل لفظه وفي حلفه بان قال ليا تيسن مكة ولم  
ياتها لا يثبت الا انه يثبت في آخر جزء من اجزاء حيوية حتى لو حلف بطلاق  
امراته فان لم تكن موطوءة فلا ارث لها ولا عدة عليها وان كانت موطوءة  
فلا ذلك فتعقد بابعاد الاجلين كامرأة الفار لان البر قبل موجود وحنت  
في حلفه بان قال ليا تيسن هذا ان استطاع اتيانه ان لم يات بلا مانع يمنع عنه  
مكره او سلطان لان الاستطاعة العرفية عدم الموانع العرفية وان قال  
عنت منها الاستطاعة التقديرية ديتن اي صدق ديانته بنية الاستطاعة  
للحقيقة لانه نوى حقيقة كلامه لا قضاء لانها خلاف المتعارف وشروط  
البر في يمينه بان قال لامرأة لا يخرج فان خرجت الا انك اخرجي خروجها  
طصقا باذنه فامراته طالق او عبده هر لكل خروج منها اذن على حدة فلا  
يكفي الاذن مرة لان المستثنى من اليقين خروج مقرون بالاذن بقي الباقي  
في اليقين ولو قال اردت بقولي الا باذني الا ان اذن لك صدق ديانته  
لا قضاء لان فيه تخفيفا لا يشترط له في حلفه بان قال لها لا يخرج فان خرجت  
الا انك اخرجي بعد ان اذن لك فكل الكل خروج اذن بل يكفي الاذن مرة لان  
الا ان للغاية مثل الى ان فينتهي اليقين بوجودها ولو قال اردت بقولي  
الا ان اذن لك الا باذني صدق قضاء لان فيه تشديدا واشترطا الاذن  
في كل مرة من دخول بيوت النبي لحرمة الدخول في تلك الغير بغير اذنه  
لا لقوله تعالى لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم حتى يكون اذن واحد  
وشروط الحنت في حلفه بان قال لامرأة مريدة للخروج ان خرجت فانت  
طالق وفي حلفه بان قال لامرأة مريدة لضرب عبدا ان ضربت فانت طالق  
لمريدة خروج او لمريدة ضرب عبدا شرط فعلهما اي خروج الاولى وضرب



الثانية فوراى في الحال لان مراد المسكلم الرد عن تلك الخرجة والضربة عرفا فالبناء  
الايمان عليه فلو خرجت او ضربت بعد ساعة لا يجنت ولهذا سمي هذه يمان  
الفور وشرط له في حلفه بان قال لا خزان تغذيت فعنده حر بعد ان قال ذلك  
الاخر لهذا الخالف تعالى تغذيت معنى شرط تغذيه مع هذا الغداء لا غير ليكون الجواب  
مطابقا للسؤال كما لو قال والله لا اتغذى بهذا الغداء وكفى للحنث مطلقا التغذى  
ان ضم قوله اليوم في حلفه المذكور بان قال ان تغذيت اليوم فكذا بعد ان قيل له  
تعالى تغذى لانه لما زاد قوله اليوم علم انه ليس بجواب بل كلام مبتدأ ولا يكفي  
ان يقول ان تغذيت فكذا ومركب لعبد الماذون ليس بمركب لمولاه في  
حق الحلف بان قال لا يركب مركب فلان فلم يجنت بركوب مركب ذلك  
العبد مريونا كان او غير مريون لاضافته الى العبد لان مركب له اذا لم يكن  
عليه اى الماذون دين مستغرق لرقبته وكسبه والخالف نواه اى مركبا  
ملك المولى فلان فيجنت بركوبه لان ما في يد العبد ملك المولى وان اضيف  
الى العبد عرفا وشرعا واذا اى مركبا خاصا لا يجنت بركوب غيره هذا عند  
الامام اما عند ابن يوسف فلا يجنت في الكل الا اذا نواه لاختلاف اضافة  
الملك الى المولى واما عند محمد فيجنت فيه وان لم ينو لان العبد وما في يده  
ملك المولى ويتقيد الاكل في حلفه بان قال لا ياكل من هذه النخل بثمره لا مكان  
اكله لانفسه لعدم امكان اكلها وان كان حقيقة ولا بثمرها بعده عن الثمر  
المقتل بها وان كانا مجازين فيصرف البعيد اذا لم يكن القريب كما اذا لو  
حلف بان قال لا ياكل من هذا الخلف ويتقيد الاكل في حلفه بان قال لا ياكل  
من هذا القبر باكله قضا اى باطراف الاسنان سواء كان مغليا ومطبوخا  
اولا لان اليمين ينصرف الى المعنى الحقيقي اذا امكن فلا يجنت باكله وقبحة

وخبره كما لو حلف لا ياكل من هذه الشاة لا يجنت باكل لبنها وزبدتها  
وكما اذا حلف لا ياكل من هذا العنب لا يجنت باكل عصيره ووربه  
وزبيبته فكذا هذا عند الامام اما عندهما فيجنت باكله قضا كان او لا  
لان اليمين ينصرف الى الحقيقة والمجاز اذا كانا مستعملين كما اذا حلف  
لا يضع قدمه في دار فلان فدخلها حافيا او ركبها يجنت فكذا هذا ولو  
نوى ان لا ياكل حبا حبا لا يجنت باكل خبزه ويتقيد الاكل في حلفه بان  
قال لا ياكل من هذا الاقيق باكل خبزه وغيره مما يتخذ منه فلا يجنت لو شقه  
اى بلغه بان وضع على كفه واكله من غير مضغ كما هو على حاله لكون الحقيقة  
مأخوذة ويتقيد الاكل في حلفه بان قال لا ياكل المشوى باللحم المشوى  
لا يتقيد باكل البارد بخان المشوى والجزر المشوى عملا بالعرف الا ان ينوى  
ذلك لكان الحقيقة ويتقيد الاكل في حلفه بان قال لا ياكل من الطبخ بما  
طبخ بالماء من اللحم ومرقه لذلك واما القليلة اليابسة فلا تسحق مطبوخا  
ويتقيد في حلفه بان قال لا ياكل من الراس براس يكبس اى يطبخ في التنايب  
ويباع في مصره اى الخالف لذلك ويتقيد في حلفه بان قال لا ياكل من الشحم  
بشحم البطن لا بشحم الظهر لانه ليس بشحم حقيقة واما الاستثناء في قوله تعالى  
ومن البقر والغنم حرمتا عليهم شحومهما الا ما حملت ظهورهما فنقطع  
لمعنى لكن فلا يكون الحسية شرطا كما في قوله تعالى لا يسمعون فيها الغوا  
الاسلاما فان السلام ليس من جنس الغوا فكذا هنا هذا عند الامام اما  
عندهما فيتقيد بشحم الظهر ايضا صرنا لذلك الاستثناء على الاتصال و  
يتقيد في حلفه بان قال لا ياكل من الخبز بخبز البتر وخبز الشعير لا يتقيد  
مع خبز الارث ببلده لا يعتاد كما بالعراق عملا بالعرف حتى لو كان في طبرستان



يبحث لان طعام اهل خبز الارز ويتقيد في حلفه بان قال لا ياكل من الفاكهة  
بالتفاح والشمش والبطيخ والخوخ والاحاص لا يتقيد مع العنب والرمان  
والرطب والفتاء والخيار لقصور معنى التفكه في هذه الاشياء لقصور التفكه  
والقد اوى بها هذا عند الامام اما عندهما فتقيد بالعنب والرمان والرطب  
ايضا لانها اعز الفواكه والتنعم بها فوق التنعم بغيرها قيل العبرة للعرف بما ياكل  
على سبيل التفكه عرفا وعادة فهو فاكهة والا فلا ويتقيد الشرب في حلفه  
بان قال لا يشرب من نهر بالشرب بالكرع منه وهو ناول الماء بالقم  
من موضعه فلا يبحث لو شرب منه باناء او باعتراف لان من لا يتدار  
الغاية هذا عند الامام اما عندهما فيبحث بهما ايضا لانه للتبعيض فيكون بمعنى  
من ماء نهر بخلاف الحلف بان قال لا يشرب من ماء فتقيد فيه بالكرع  
وغيره ويتقيد في حلفه بان قال لا يشرب من هذا البئر بغير الكرع لتعذر  
الحقيقة ولو تكلف وشرب به لا يبحث لان الحقيقة والجاز لا يجتمعان و  
يتقيد تخليف الوالى رجلا ليعلم ذلك الرجل بكل داعر مفيد دخل البلدة بحال  
ولا يته خاصة لان الاعلام للناديب وذلك بالسلطنة لا بعد زوالها بالموت  
او الغزل ولو علم دخوله ولم يعلم يبحث بشركه الاعلام مادام وانيا و  
اذا مات ادغزل ولم يعلم يبحث في الحال ولا ينفع اعلامه الوالى بعده  
لانقطاع دينه على اعلام هذا الوالى ويتقيد الضرب في حلفه بان قال ان  
ضربت فلانا فبعد حرجا لحيوة فلان لان الضرب فعل موكم ولا يتحقق  
منا الا بلام بعد الموت ويتقيد الكسوة في حلفه بان قال ان كساه فلانا بحال  
حيوته لان الكسوة ملكك الثوب لقوله تعالى في كفارة اليمين او كسوتهم  
ولا يتحقق منا التملك من البيت ويتقيد الكلام في حلفه بان قال ان كلمته فلانا

بحال حيوة لان الكلام لا يكون بدون الاسماع وهو لا يتحقق منا بعد  
الموت لقوله تعالى وما انت بسمع من في القبر ويتقيد الدخول عليه  
في حلفه بان قال ان دخلت عليه فلانا بالحيوة لان الدخول عليه لزيارة  
عينه وبعد الموت يزار قبره لا يتقيد الفصل في حلفه بان قال ان غسلته  
فلانا بحال حيوة فقط بل بها وبالموت لان التطهير يتصور قبله وبعده  
ويتقيد القريب لما دون الشجر في حلفه بان قال يقضين دينه الى قريب  
لان ما دونه قريب والشجر بعيد في العرف وما اصطنع الجنبه اى يوكل  
بنجا للجنه كالحل والزيت والعسل واللبن فادام فتقيد بها في حلفه بان قال  
لا يوكل ادا ما وكذا الملح ادا ما لانه يدوب فتتبع الجنه لا الشواء والخبز  
والبيض فانها ليست بادام لانه هو ما يوكل مختلطا مع الجنه وهذه ليست  
كذلك هذا عندهما اما عند محمد فالادام ما يوكل مع الجنه فلهذا كذلك ولا  
يبحث في حلفه بان قال لا يوكل من هذا البئر فاكل رطبه او لا يوكل من  
هذا الرطب او من هذا اللبن فاكله حال كونه نرا او اكله شبرا ان الاله لا ينظر  
الى ما يتخذ من البسر والرطب واللبن لكون عينها ما كولا او لا يبحث في  
حلفه بان قال لا يوكل بسرا فاكل رطبا لانه لم يوكل الحلو ف عليه او لا يبحث  
في حلفه بان قال لا يوكل لحما فاكل سمكا لان له قصورا في معنى الاحية لان منشأ  
الدم ولادم فيه ولهذا البيع بلا ذكوة والمطلق ينصرف الى الكمال هذا عند  
اما عند ابي يوسف فيبحث لقوله تعالى وهو الذي سخر لكم البحر لاكلوا منه  
لحاظ رايه او لا يبحث في حلفه بان قال لا يوكل لحما او شحما او لا يشتر لحما او  
شحما فاكل آتية او اشترى بالانها نوع ثالث ولهذا لا تستعمل استعمال اللحم  
والشحم ولا يبحث في حلفه بان قال لا يشترى رطبا فاشترى كباسة



بستره عنقوده فيها رطب واحد لان باي ولا يسمى باي الخوف عليه  
فكذا مشترية لتبعية الخلوب وحنت لو حلف بان قال لا ياكل رطباً او  
لا ياكل بسراً او لا ياكل رطباً ولا بسراً فاكل مذنباً بكسر النون وتشديده  
فيوصف به الرطب الغالب والبسر الغالب فيقال رطب مذنب لانه اذا  
حلف لا يشترى شعير او لا ياكله فاشترى بترافيه جبات شعير او اكله  
يحت في الاكل لان الشراء فكذا هنا هذا عندهما اما عند ابي يوسف فيلا  
لو حلف لا ياكل رطباً فاكل بسراً مذنباً وحلف لا ياكل بسراً فاكل رطباً  
مذنباً قياً على الشراء ولان الاسم يقع على الغالب او لا يحتج في حلفه  
بان قال لا ياكل لحماً فاكل كبداً او اكل كرشاً وهو موضع الحلف كما لمعة  
الاشنان لانها لا يعدان لحماً ولا يستعملان استعمالاً قبل يحتج بهما لانهما  
لحم حقيقة فان نحوهما من الدم ويستعملان استعمال اللحم او اكل لحم خنزير  
او لحم انسان لان الكلمات المستعملة في الايمان تختل على المتعارف على الفاظ  
القرآن ولهذا لا يحتج من حلف لا يدخل بيتاً يدخل بيت العنكبوت  
والغداء بالفتح والدال المهمله الاكل والشرب من طلوع الفجر الثاني الى صلوة  
الظهر والعشاء بالفتح منه اي الظهر الى نصف الليل والسجود بالفتح منه اي  
نصفه الى ذلك الفجر واشترط كونه اكثر من نصف الشيع عملاً بالعرف والعادة  
وكونه من جنس ما ياكل في بلده عادة حتى لو شرب اللبن وشبع في الغداء  
لا يحتج ان كان حضراً ويحتج ان كان بدوياً لذلك وفي حلفه بان قال  
ان لبست او اكلت او شربت فكذا ونون ثوباً عينا او طعماً معنيا او  
شراً با معنيا لم يصدق اصلاً لا قضاء ولا ديانة لانه نون مخصوص فيما لا  
عموم له لان دلالة اللبس على الثوب بالاقتضاء فلا عموم للمقتضى واما

اذا قال

اذا قال ان ساكنت فلانا فكذا ونون المساكنة في بيت واحد يصدق ديانة  
مع ان المساكنة السكن غير مذكور لانها متنوعة لكونها في دار وفي بيت واثمها  
فيه ونية النوع في الفعل الصحيح ولو ضم بقوله ان لبست قوله ثوباً او بقوله  
ان اكلت طعماً او بقوله ان شربت مثراً با دين اي سدي وديانة لاقتضاء لانه  
لخصوص من العموم خلاف الظاهر فخصه بلسان ونصه بالبشر اي المكان  
الوفاء في اليمين شرط صحة الحلف المطلق من الوقت والمقيد به لان المقصود  
الاصلي منه الخوف عليه والكفارة خلف عنه فاذا لم يتحقق الاصل لم يتحقق  
لا يتحقق الحلف بهذا عندهما فالحال لا يبي يوسف فليس بشرط عنده  
لا انعقاده في المطلق والمقيد ولا البقائه في المقيد لانه يتحقق على ما يتصور عادة  
كما في قوله لا تصعدن السماء وقوله لا حولن هذا الحجر ذهبا فيتعقد على ما يتصور  
حقيقة لا استوائهما في عدم المكان البتر ولان الكفارة حكم اليمين كما ان وجوب  
البتر حكمه فيتعقد لاحدهما ايها كان فمن حلف ليشربن ماء هذا الكوز اليوم  
والحال لا مانع لا يحتج عندهما لا عند مضي اليوم ولا قبله لعدم الانعقاد  
لعدم الشرط ويحتج عنده اذا مضى اليوم لان وجوب الفعل في المقيد  
بآخر الوقت كالصلوة فاذا لم يجب الفعل قبل ذلك لا يحتج قبل بخلاف الحلف  
المطلق بان قال لا يشربن ماء هذا الكوز لانه ليس في كلامه ما يوجب توبة  
الامر عليه فاذا عجز حنت في الحال اي كما فرغ من الحلف او كان فيه ماء فصب  
في يومه لا يحتج عندهما لبطلانه بعد الانعقاد لكونه والشرط قبل مجي آخر  
الوقت ويحتج عنده اذا مضى اليوم لعدم بطلانه بعده واذا صبت  
بعد مضيته يحتج لوجوب البتر عند ذلك وان اطلق قوله ليشربن ماء  
هذا الكوز ولم يقيد بقوله اليوم فكذا لا يحتج في الاول اي فيما لا ماء فيه



عندها لما مر ويحنت عنده كما فرغ عنه لما مر دون الثاني اي فيما كان فيه  
فصب اما عنده فلما مر واما عندها فلا تخافه كما فرغ عنه لعدم القبضة  
ولتصور البر لان الصب بعد الفراغ فيحنت ونجب الكفارة لقوت البر  
الواجب وفي حلفه بان قال ليصدقن السماء او بان قال ليقلبن هذا  
الحرفين انما انعقد لانه يمكن للاولياء كرامة وحنت لانه محال عادة بخلاف  
الحال حقيقة فانه محال عادة وكرامة هذا عندهم اما عند زفر فلا ينعقد  
لان المحال عادة كالحال حقيقة او بان قال ليقلبن فلانا حال كون القاتل  
عالمًا بكونه انما انعقد الحلف لتصور البر لانه عقد على تقويت حيوة يحد ثراها  
الله تعالى فيه لا على تقويت حيوة قائمة به وقت الحلف وهو ممكن  
كرامة ومحال عادة وحنت للعجز عنه وان لم يعلم بموته فلا ينعقد ولا يحنت  
لان المراد حينئذ القتل المتعارف ولم يكن لكن لو اوجد الله تعالى فيه حيوة  
الكان فلانا بعينه فكلما قتل الحالف بخلافه اذا لم يعلم عدم ماء الكوز لانه تعالى  
لو اوجد فيه ماء لكان غير ذلك الماء المحلوف عليه فكلما لو شرب الحالف ولهذا  
لم يحنت فيه علم او لم يعلم هذا عندها اما عند ابي يوسف فيحنت لما مر و  
مد شعرها في حال الغضب وخشعتها فيه وعرضها فيه كفر بها لان فيها ابلا ما كما  
في الضرب فالحلف به يتقيد بها ايضا هذا عندنا اما عند الشافعي فلا يحنت  
لان هذه الاشياء لا تسمى ضربا عادة كما لا يحنت اذا حلف بالفارسية  
لا في حال الملاعبة لانه بعد مما رخص لا ضربا وقطن ملك بعد نذره بان قال لها  
ان كنت من غزلك فهدى هو ما يهدى الى مكة فخر لينة المرأة اي ذلك  
المملوك ونسج وليس هو يهدى لانها تغزل من قطن زوجها عادة فلاضافة  
الى زوجها اضافة الى ملكه هذا عند الامام اما عندهما فليس يهدى لان النذر

لا يصح الا في الكف او مضافا اليه كما في التعليق ولم يوجد هنا وخاتم ذهب على  
بالفتح والسكون واحد على بالفتح والكسر والتثنية ولهذا لا يحل استعماله للرجال  
فيحنت من حلف لا يلبس عليا فلبسه لا حلى خاتم فضة ولهذا حل استعماله لهم  
لقصد الختم وعندهما عقد لؤلؤ وعقد زمرود وعقد زبرجد لم يرفع اي لم  
يركب بالجواهر غير الذهب والفضة على لقوله تعالى تستخرجون حلية تلبسونها  
وانما استخراج الآلي وبه يعني لان التخلي به على الا نفرد مقادير في ديارنا اما  
عند الامام فليس يحلى حتى يرفع لان الفضة المتخذ منه يحل استعماله لهم قبل  
هذا اختلاف عصر وزمان ومن حلف بان قال لا نيام على هذا الفراش فنام  
على قرايم فوقه حنت لانه تبع للفراش لا يحنت من جعل فوقه اي هذا الفراش  
فراشا اخر فنام عليه لان الشئ لا يستتبع مثله فينقطع النسبة عن الاول هذا  
عند محمد اما عند ابي يوسف فيحنت لانه نام على المحلوف عليه مع زيادة كما  
اذا حلف لا يحلم فلانا فكلما وآخر في خطاب واحد او لا يحنت من حلف بان  
قال لا يجلس على الارض فجلس على باطا او على حصير لانه يعد حايلا ولو حال  
بينه اي الحالف وبينها اي الارض لباسه حنت لانه تبع له فلا يعد حايلا لكن حلف  
بان قال لا يجلس على سرير معين فجلس على باطا فوقه فانه حنت لانه يعد  
جالسا عليه بخلاف جلوسه على سرير اخر جعله فوقه اي ذلك السرير المعين  
فلا يحنت لان الشئ لا يستتبع مثله وحلف بان قال لا يفعله يقع على الابد لان الركن  
لا يكون الا بذلك وحلف بان قال يفعله يقع على مرة لان الفعل المطلق يحصل بها و  
لو حلف بعلى المشي الى بيت الله او الى الكعبة يجب حج ماشيا او تجب عمرته ماشيا  
لانه كناية عن التزام الحرام الاحرام ماشيا ويجب دم ان ركب ولا شيء  
عليه لو حلف بعلى الخروج او على الذهاب الى بيت الله لانه لم يستعمل لالتزام



الحرام أو لاشئ عليه لو حلف بقوله على المشي إلى الحرام أو إلى المسجد الحرام لأنه  
لم يستعمل لذلك الالتزام هذا عند الامام اما عندهما فعليه احدهما لشمول الحرام  
والمسجد على بيت الله فذكر كما ذكره أو لاشئ عليه لو حلف بقوله على المشي  
إلى الصفا أو إلى المروة لذلك ولا يعتق عبد قيل له ان لم اجمع العام فانت حر  
تعال العبد حجبت فشهدا أي الشاهدان بخبره أي تضييعة بكوفة لأنها شهادة  
على النفي لان الغرض نفي حج المولى وهي غير مقبولة هذا عندهما اما عند محمد فاعتق  
لأنها شهادة على الاثبات لفظا وهو وجود التضييعة منه بالكوفة ومعنى وهو  
ثبوت العتق وحنت يصوم ساعة بل بالشروع بنية في حلفه بان قال  
لا يصوم لأنه يطلق على الامساك ساعة يدل عليه كون الغاية لم الحكم في قوله تعالى  
ثم اتموا الصيام إلى الليل لا يحنت لو ضم إلى قوله لا يصوم قوله يوما أو صوما  
حتى يتم يوما لان المصدر يذكر للمبالغة فينصرف إلى الصوم التام وحنت  
بركعة في حلفه بان قال لا يصلي لا يحنت بما دونها لان للصلوة اركاناً مختلفة  
فالجمعة لا يحتمل الا شتم صلوة ولو ضم إلى قوله لا يصلي صلوة فبفتح يحنت  
لا باقل منه لان المصدر يذكر للمبالغة فينصرف إلى الصلوة المعبرة شرعاً واذن  
ركعتان وحنت بولد ميت في حلفه بان قال لامرأة او امته ان ولدت فانت  
كذا أي طالق او حرة لان الولد الميت ولد لما مر في الحيض وعتق الولد  
الحق في حلفه بان قال لامرأة ان ولدت فهو حر ان ولدت ميتاً ثم ولدت حياً  
لان الداخل تحت الحلف ولد يقبل الحرية فالحلف مطلق بصورة ومقيد بالحي  
معنى هذا عند الامام اما عندهما فلا يعتق لان البعین اخلت بوجود الشرط  
وهو ولادة الميت وفي حلفه بان قال ليقضين فلانا دينه اليوم وقضاه  
دراهم زيوفاهي ما يبرده بيت المال وغلب فضته أو قضاه دراهم بنهرجة

ما يبرده

أي ما يبرده التجار وغلب فضته لكن الزيف اردي منها بر الخالف لانها من حسن  
الدراهم الا يبري انه لو تجوز بعد الافتراق في الصرف والتسلم يجوز فلو لم تكن  
من جنسها لما جاز لان الاستبدال بديل الصرف والتسلم لا يجوز أو قضاه دراهم  
مستحقة بر ايضاً لان قبضها صحيح حتى لو اشترى بها شيئاً ثم استحققت بغير البيع  
صحيحاً فلم لم يصح لبطل البيع لكونه بلائق أو باعه المديون به أي بدين عليه شيئاً  
ورب الدين سواء قبضه أي المبيع أم لا بتر الخالف لوقوع المفاضة بمجرد البيع  
واشترط قبضه لوقوعها فيما لا يملك المشتري المبيع قبضه كما في البيع الفاسد  
ولو كان ما قضاه مستوفى أي اردي من النهرجة والزيف فهي ما غلب صفه  
او غاسه أو كان رصاً لا يبر في حلفه لانها ليس من جنس الدراهم حتى  
لو تجوز بهما في الصرف والتسلم لا يجوز لحرمة الاستبدال أو رب الدين وجبة  
أي الدين له أي الخالف المديون لا يبر في حلفه لا قضاء الدين فعل المديون  
وهبة فعل رب الدين وفي حلفه بان قال لا يقض دينه درهماً دون درهم  
حنت بقبض كل متفرق لان شرط الحنت قبض الكل بوصف التفرق لا يحنت  
ببعض دون قبض باقية لان مخالفة اليمين بقبض الجميع متفرقاً ولم يوجد أو  
لا يحنت بقبض كل بوزنين لم يتخللها الاعمال الوزن لانه بعد قبضاً جملة لا متفرقاً  
عرفاً ولا يحنت في حلفه بان قال ان كان لي الامانة او غير مائة او مائة مائة  
فكذلك الحال انه لم يملك الامانة او خمسين لان غرضه نفي ما زاد على المائة ولا  
يحنت في حلفه بان قال لا يشتم رجلاً ان شتم وردا او باسماً لان الرجاء  
نسب له رايحة طيبة لاساق له ولهما ساق والنفسيج والورد يقعان على الورد  
دون الدين في الحلف بهما عملاً بالعرف والعادة باب حلف القول و  
حنت الخالف في حلفه بان قال والله لا يكلمه أي فلانا ان كلمة الخالف حال كون



ذلك فلان نألفا بشرط ايقاض كلام الخالف لتحقيق الكلام ولو لم يوقظ لا يثبت  
 كونه كالتأخير وحش في حلف بان قال لا يحكم الا باذنه ان اذن له ولم يعلم المأذون  
 به اي الاذن فكذلك لان الاذن الاعلام ولم يجد فصار كاذن العبد في التجارة هذا  
 عندهما اما عند ابي يوسف فلا يثبت لوجود الاذن لانه الاطلاق فلا بشرط  
 علم غيره كالرضا وحش في حلف بان قال لا يحكم صاحب هذا الثوب فباعه صا  
 فكذلك الخالف لان الاضافة للتعريف فتعلقت اليمين بالمعرف ولم هذا لا يثبت لم  
 كالمشتري وحش في حلف بان قال لا يحكم هذا الشاب فكذلك حال كونه شحيا  
 لكون الصدقة لقوا في الحاضر فتعلقت اليمين بالذات المشار اليها فصار كانه قال  
 لا يحكم هذا وحش في حلف بان قال هذا العبد حر ان بعته او اشتريته ان عقد  
 اي باعه بالتجارة او اشتراه به فيعتق لان المعلق بالشروط كالمنجز عند وجوده  
 فصار كانه قبل البيع او بعد الشراء انت حر فصار مختارا بذلك امضاء ذلك  
 وكذا لو اعتق عقد بالفاقد وليس العبد في يد المشتري او بالوقوف منهما  
 كببيع الراهن الرهن بدون الاذن وشراء العبد من فضولي ويستند الحكم  
 اليه عند الاجازة لا بالباطل منها لانه لا يفيد شيئا من احكام البيع اصلا ولا با  
 لبات الصحيح من البيع لانه كما باعه زال حكمه الى المشتري فلم يبق محلا لاعتاقه و  
 حش في حلف بان قال ان لم ابعه فكذا اي عبده حر او امراته طالق فاعتق  
 ذلك العبد او تبر فيعتق هذا العبد او تطلق امراته لوقوع الياس عن البيع  
 كما لو مات ذلك او الخالف وان كانت المحلوف عليها انثى وارتدت لم يثبت  
 بدار الحرب واسترقت للخالف فباعها بحت ايضا لان هذا البيع ليس  
 في الملك الذي انعقد عليه الحلف ولان هذا من موهوم ولا يثبت الاحكام على الموهوم  
 وحش بفعل وكيله في حلف النكاح وحلف الطلاق وحلف التلوع وحلف

قال

العتق وحلف الكتابة وحلف الصلح عن دم عمرو وحلف الهبة وحلف الفرض وحلف  
 الاستقراض وحلف الايداع وحلف الاستيداع وحلف الاعارة وحلف الاستعارة  
 وكما يثبت في الافعال الحسية مثل حلف الذبح وحلف ضرب العبد وحلف قضاء  
 الدين وحلف قبضه وحلف البناء وحلف الخياط وحلف الكسوة وحلف الحبل  
 لان ما يوجد من الوكيل ينتقل الى الموكل اذ لم يكن العهدة على الوكيل وهذه كونه  
 من هذا القبيل ولهذا اضيف العقد الى الموكل فيقول الوكيل بالعتق اعتقك عن  
 فلان وعلى هذا القياس البعاق ولو قال الخالف في النكاح ونحوه نويت ان  
 لا افعل بنفسى صدق ديانة لا قضاء وفي الذبح ونحوه لو نوى ان لا يذبح ذلك  
 بنفسه صدق ديانة وقضاء هذا عندنا اما عند الشافعي فلا يثبت لان الفعل  
 وجد من المأمور حقيقة وان كان من الامر حكما فهو من وجه دون وجه  
 لا يثبت في حلف البيع وحلف الشراء وحلف الاجارة وحلف الاستجارة و  
 حلف الطلح عن مال وحلف الخصومة وحلف القسمة وحلف ضرب الولد  
 لان ما يوجد منه لا ينتقل اليه اذ كانت العهدة على الوكيل وهذه منه ولهذا  
 يثبت لو كان حالفا فالحرب فعل حتى فلا ينتقل من احد الى آخر اذ لم يفتح  
 التوكيل كما في ضرب الولد وينتقل اذا فتح كما في ضرب العبد لكونه من الاموال  
 ولا يثبت ايضا في حلف بان قال لا يحكم فقر القران او سب سبيحا او هلك  
 تمهيدا او كبر تكبيرا في الصلوة او في خارجها لانه يسمى متكلما بل فاريا ومستجابا  
 مهتلا وكثيرا عرفا قبل حش اذا عقد يمينه بالعربية وقرا خارجها هذا عندنا  
 اما عند الشافعي فيثبت لانه كلام حقيقة وحلف بان قال يوم اكلمه فكذا يقع  
 على الملوك اي الليل والنهار كما مر في باب ايقاع الطلاق ان اليوم اذا قرن  
 بفعل عند يرا به مطلق الوقت والكلام منه وصحح نية النهار خاصة لانه نوى



حقيقة كلامه وعن ابي يوسف انه لا يصدق قضاء لانه خلاف المتعارف  
وحلف بان قال ليلة اكلمه فكذا يقع على سواد الليل خاصة كما يقع النهار على  
البياض خاصة لانها لا يستعملان في الوقت المطلق والاستثناء بقوله الا ان  
في الحلف للغاية كحفي حلف بان قال ان كلمته الا ان يقدم زيدا وان كلمته  
حتى يقدم زيد فكذا حث ان كلمه قبل قد ولا يحث ان كلمه جده لان الغرض  
غاية له لدخول حرف للغاية فيبقى قبل وجودها وينتهي بوجودها وفي  
حلف بان قال لا يكلم عبده او امراته او صديقه او لا يدخل داره ان زالت  
اضافته الى الملك والزوجية والصداقة وكلم لا يحث في حلف العبد والدار  
سواء اشار اليه بهذا بان قال لا يكلم عبده هذا او لا يدخل داره هذه او لا  
يشير اليه بهذا لان المملوك لا يعادى بالذات بل بمعنى في المضاف وقد زال  
نزوال الاضافة هذا عندها اما عند محمد فحث في المشار اليه لانه جمع بين  
الاشارة والاضافة فكل منهما للتعريف والاشارة ابلغ فيه من الاضافة  
وفي حلف غيره اى المملوك ان اشار بهذا بان قال لا يكلم امراته او صديقه هذا  
حث لانها يعادى بالذات والاشارة والايشير بهذا فلا يحث لنزوال  
الاضافة مع انه لاشارة اليها خلافا لمحمد في امراته وجين وزمان والحين والآل  
بلانية الى شئ من الوقت نصف سنة نكرة كل منهما او عرف لان الحين قد  
يستعمل ساعة كقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وقد  
يستعمل لاربعة سنين كقوله تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن  
شيا فذكورا وقد يستعمل ستة اشهر كقوله تعالى توتى اكلها كل حين فخذ عدم  
النينة حملناه على الوسط لان خير الامور وساطتها واستعمال الزمان كاستعمال  
الحين وبها معهما ما نفى لاحتمالها اياه والدهر لم يذكر حال كونه متكررا اذ الم

ينوبه شئ منه لان اللغات تدرك بالسمع لا بالرأى ولم يرد عن اهل اللغة  
في دهر تقدير فكان مجللا فاذا نفى به يقع على ما نفى هذا عند الامام اما عندهما  
فمثل حين في الاستعمال لانه اذا قيل ما رايتك منذ دهر او حين يفهم ستة اشهر  
وهو لا بد اى العمر حال كونه معترفا لقوله تعالى هل اتى على الانسان حين من  
الدهر وايام وشهور وسنون حال كونها منكثرة ثلاثة لان الجمع المنكر ينصرف  
الى الاقل لتيقنه وايام كثيرة بالتوصيف عشرة ايام لانها هى النهاية لانه يقال  
بعد واحد عشر يوما هذا عند الامام اما عندهما فسبعة لانها لما وضعت بالكثرة  
تعين ان اقل الجمع ليس بمراد وليس بعض ما فوقه من الاعداد اولى من البعض  
فينصرف الى نهاية الايام من غير تكرار والايام والشهور والسنون عشرة  
لان الجمع المعروف ينصرف الى اقصى ما يذكر بلفظ الجمع وهو عشرة هذا عند الامام  
اما عندهما فسبعة في الاول واثنان عشر في الثانية وكل العمر في الثالثة لان ذلك  
الجمع ينصرف الى المعهود والايام المعهودة هى السبعة والشهور المعهودة  
هى شهور السنة ولا معهود في السنين فينصرف الى العمر وفي حلف بان قال  
اول عبد اشترى به حران شري عبدا واحدا عتق لان الاول فرد سابق فقط  
فوجدوا ان شري عبدين معان شري عبدا آخر غيرهما فلا يعتق احد منهم أصلا  
لعدم التفرد في الاولين وعدم السبق في الثالث فان ضم الى قوله اول عبد  
اشترى به حر قوله وجده فاشترى عبدين ثم آخر عتق الثالث لاقتضائه  
التفرد في التملك وفي بان قال آخر عبد اشترى به ان اشترى عبدا واحدا  
المشترى لم يعتق لان الآخر فرد لاحق وهو يقتضى السابق فلم يوجد فان  
عبدا ثم عبدا آخر ثم مات المشتري عتق الآخر يوم شري من كل مال الشبوت  
الاخرية له ذلك اليوم لعدم اشتراؤه آخر عبده فأكسبه بعد العتق له هذا عند الامام



وعندما عتق يوم مات من ثلثة لان الاخرية لا تثبت الا بالياس عن الحيوة  
ولا يصير الزوج قاراً لوعلى الطلقات الثلاث به اي التزوج الآخر بان قال  
أخر امرأة اتزوجها طالق ثلاثاً فتزوج امرأة ثم تزوج أخرى ثم مات طلقت  
الاخرية من وقت التزوج حتى يلزم لها نصف المهر بالطلاق قبل الدخول  
وتامة بعده والعدة بالحيض بلا حداد ولا ترث منه هذا عند الامم بخلاف  
خلافاً لها فطلقت في آخر حيوتها حتى يلزم لها مهر تام وعدة الطلاق والوفاء  
وعند ابي يوسف في البائن عدة الطلاق فقط وترث منه وبكل اي يحلف  
بان قال كل عبد يشترى بكذا اي بقدر زيد مثلاً فهو حر عتق اول عبده  
ثلاثة بشروه حال كونهم متفرقين لان البشارة خبر بغير بشرة الوجه  
من الفرج وذلك حصل من الاول وعتق الكل ان بشروه معا لوجوده  
من الكل كما قال تعالى وبشروه بسلام حلهم ونسقط بشراء ابية او جده و  
ان علا او بشراء ابنه او ابن ابنه وان سفلنا وباب الكفارة هي اي تسقط  
الكفارة عندهم لا عند زفر والشافعي لما في الظاهر لا تسقط الكفارة بشراء  
عبد حلف بعتقه بان قال ان اشتريت هذا العبد فهو حر فشرناه وباب  
الكفارة لانه عتقت عند الشراء بقوله السابق الذي هو حر لا بالشراء ولا بانه  
بها وقت الحلف ولا بشراء امه مستولدة بنكاح علق عتقها عن كفارة  
اي علقه بشرائها بان قال لها ان اشتريتك فانت حرة عن كفارة بئس لان  
لا يضاف الى البائن من كل وجه لثبوتها من وجه بجزئية الاستيلاء وعتق  
بان اي يحلف ان تشتري امه فهي حرة المسمى ان يمنعه المولى عن خدمة  
خارج البيت وبطالما وبيوا ما يعتق من شتر كما والحال هي ملكه يوم حلف  
لوجود التعليق في الملك لا تعتق من شتر ما بعد ذلك اليوم فتشترى لعدم

وجود التعليق في الملك او المضاف الى سببه هذا عندهم اما عند زفر  
فتعتق لان ذكر التشرى ذكر ملك البائن كما ان ذكر الطلاق ذكر النكاح حتى  
لو قال لا جنينة ان طلقك فعبدى حر بصير كان قال ان تزوجك وطلقك  
فعبدى حر لانه لا يقع الا في الملك وبكل اي يحلف كل محلول في حر عتق  
امهات اولاده وبعث مدبره ويعتق عبده لثبوت الملك فيهم رقبة  
ويؤا لا يعتق مكاتبه لعدم ثبوتهم بيا ولهذا لا يملك كسبه ولا يكل  
له وعلى المكاتبه الا انهم يعتقون بنسبهم لان المطلق من النية ينصرف الى الحال  
لا الى غيره الامهات وبكل هذا حر او هذا وهذا العبيدة الثلاثة يعتق ناسبهم  
لعطف بالواو الجامع وخير المولى في الاولين لعطفها بلقظ اولاده لاحد  
الشئين وعطف الثالث على المعتق منزهما فصارتا قال احد هذين حر  
وهذا كالطلاق اي كما انه يقع على الثالثة وخير الزوج في الاولين لو قال  
هذه طالق او هذه وهذه كما لو قال احديك طالق وهذه وبكل  
بان قال لا اكلم فلانا او فلانا وفلانا حنث بكلام الاول او الاخيرين  
لا باحد هذين فقط لان او ههنا في موضع النفي فتعم ولا م جار دخل على  
فعل متقدم عليه بان لا يقع بينهما لفظ غير فاعل الفعل يقع ذلك الفعل عن  
غيره اي غير فاعله بالنيابة كبيع وشراء وخياطة وصياغة وبناء وقضي  
ذلك اللام امرة اي توكيل المحلوف عليه بالحلف لخصه الامر به اي الامر  
فلم يحث في حلفه بان قال لاخر ان بعث لك اي لا جرك ثوبا بواك انتك  
فكذا ان باع ذلك الحالف الدلال لذلك الاخر المخاطب المحلوف عليه بكذا  
امر منه الى البائع ملكه المخاطب او لا يملكه لعدم الامر بالخصص وان دخل  
اللام على عين كسوب او على فعل لا يقع عن غيره بالنيابة كاكل وشرب



ودخول وضرب الولد اقتضى اللام ملكة حنث في حلفه بان قال ان  
بعث ثوبا ملوكا كك ان باع ثوبه اي مملوكه بلا امر منه اليه او به لوجود  
الملك بهذا مثال دخوله على العين وهو الثوب ولو نوى بقوله ان  
كك ثوبا فكذا الى قوله ان بعث ثوبا كك فكذا او بالعكس صدق ديانة  
غيرها وقضاء فيما فيه تغليب لانه نوى ما يحتمل كلامه وحنت ايضا في  
حلفه بان قال ان اكلت كك طعاما او شربت كك شرابا او دخلت  
كك دارا فكذا فكما كل طعام المحلوف عليه او شرب شرابه او دخل  
داره لان الفعل لا يصح ان يكون بامر فيجعل العين متقدمة على اللام  
كما فصار كما لو قال ان اكلت طعاما كك وايضا حنث في حلفه بان قال  
ان ضربت كك ولو افكده الوجود الاختصاص المراد بالملك ههنا لعدم  
امكانه هذه امثلة دخوله على فعل لا يقع عن غيره وفي حلفه بان قال  
لا امرأة كل عرس لي فكذا اي طالق بعد قول عرسه لم يحنث على طلق  
هي اي العرس النكاحية لانه تخصيص العام بغيره خلاف الظاهر فلا يصدق  
قضاء ولكن صح نيته بغيره فقط ديانة بان قيل قال هذا الكلام ارضا لها  
ههنا عندنا اما عند ابي يوسف في رواية فلا تطلق لان كلامه خرج جوابا  
لكلامها فيكون مطابقا لكتاب الله والحدود سميت بها لكونها مانعة  
عن ارتكاب اسبابها الحد عقوبة مخفة مقدرة تجب من جهة كونها حقا  
له تعالى فلا يسمى التعزير حدا لكونه غير مقدور ولا يسمى القصاص حدا لكونه  
حق ولي المقتول فلهذا الملك استقاطه والاعتياض عنه والزنا موجب للحد  
وطئ ولو بلا انزال من مكلف طابع في قبل المشتبهة خال عن ملك وخال  
عن شبهة اي شبهة ملك النكاح كوطئة امرأة تزوجها بغير شهوة او بغير اذن

96  
مولاه او على حرة وشبهة ملك اليمن كوطئة امته الابن ومكاتبه وعبيده  
المأذون المدبون وامته المغنم بن الاحراز بدار الاسلام وشبهة الاشياء  
كوطئة امته الاب على ظن انها تحلل له لان الحد اذا دار بين الوجوب والحرمة  
لا يجب بها فوطئ الصبي والمجنون وفي الدبر وغير المشتبهة والملك وشبهة  
كعندة من البابين وجاريتة المشتبهة لا يكون زنا وزنا المرأة يعلم بالمقايمة  
والتبعية ويثبت ذلك الزنا بشهادة رجل اربعة مجتهدين على رجل او  
امرأة فلا تقبل شهادتهم لو شهدوا متفرقين فيجدون حد القذف ههنا عندنا  
اما عند الشافعي فتقبل كما في سائر الحقوق وتقبل اذا كان احدهم زوجها  
عندنا خلا فانه بالزنا اي بلفظه كالميل في المحلل لا يثبت بشهادتهم بوطئ  
اي بلفظه او بلفظه جماع لانها لم يوضع المعنى الزنا فيسألهم الامام الفاضل عنه  
اي نفس الزنا وما هيته لان بعض الناس يطلقه على كل وطئ حرام وايضا  
قد اطلقه الشارع على غير هذا الوطئ نحو العينا ان تزنيان فيقول ما هو فتقولان  
هو ادخال الفرج بالفرج وبسألهم عن حاله وكيفية لان الوطئ يقع من  
غير التقاء الحنايين فيقول كيف هو فيقولون زان طوعا وعن مكانه لانه  
لا يوجب الحد في دار الحرب فيقول اين زني فيقولون في دار الاسلام و  
عن وقت لان التقاؤهم لا يوجب فيقول متى زني فيقولون فيما دون الشهر  
وعن المزنية لانها قد تكون ممن وطئها بشبهة فيقول بمن زني فيقولون  
فلانة فان بينوه وقالوا رايناها وطئها في فرجها كالميل في المحلل وعقدوا  
من جهة كون التعديل سترنا وعلنا حكم به اي بموجب الزنا والا فلا يثبت  
بأقراره اي ذلك المكلف عند الامام مرات اربع في اربعة مجالس من مجالس  
المفارقة على الشهود الاربعة ولان ما عدا اقراره عنه عدم الزنا فاعرض عنه



حتى يبلغ الى اربع مرات رده الفاضل كل مرة قابلة للرد وهي الثلاث الاولى  
من تلك الاربع ليظهر الزنا الموجب للحد هذا عندنا اما عند الشافعي فيظهر بقراره  
مرة لا زجة بنفسه فلا يشترط التكرار كما في سائر الحقوق ثم يسأله كما مر في الشهود  
فيلابسأله عن متى لان التقادم لا يمنع الاقرار وقيل يسأله عن احتمال كونه  
في زمان الغيبا فان بين المقر تلك المسئلات حجب للفاضل تلقينه رجوعه  
بلعك لمست او قبلت او وطئت بشبهة لقوله لم تملك نسائها او قبلتها فان  
رجع عن اقراره قبل اقامة حده او رجع في وسطه على سبيل لان الرجوع يجعل  
في حقوقه انه غالي بخلاف الفصاحص وحد القذف هذا عندنا اما عند الشافعي  
فلم يخل سبيله في الفصاحص وحد القذف والارجع قبل او فيه حد بنامة  
وهو ان الحد للحض فشر المحض بقوله اي الحر لقوله صلى الله عليه وسلم لا يحضن  
الحرة ولا العبد الحره مكلف مسلم وكل من كان صحيح والحال بها اي الزاني والزانية  
بصفة الاحصان قبل هذا الوطئ وانما شرط ذلك لان هذه النعمة تنكح كل به  
اذا الطبع ينفر عن حجة الجفنة والصغيرة والمملوكة والكافرة اي ذلك الحد  
رجمه اي رمي الزاني المحض والزانية المحضة بالحجارة في قضاء حتى يموت لانه  
عم رجم ما عزا هكذا لان وجوب العقوبة المتناهية بالجناية المتناهية و  
تمك توجد باجماع سبع معلومات واذا كان احد الزانيين محصنا دون الآخر  
يحد كل منهما بقدر جنائيه لان العقوبة بقدر ما يبداه اي الرجم شهوده فان  
ابوا عن البداية سقط لان الالباء دليل الرجوع فيلحق بحقيقته وعن ابي يوسف  
والشافعي انه لا يسقط لانه لا يشترط بدايتهم قبا على الجلد او غابوا سقط  
حتى يحضروا ويبدأوا لان بدايتهم شرط بانما القضاة هذا عندنا اما عند الشافعي  
فلا يسقط لان بدايتهم شرط عند حضرتهم لا عند غيرهم او ماتوا قبل البداية

سقط الرجم لان الموت كالا بقاء وعن ابي يوسف انه لا يسقط وعنه انهم  
كانوا مرضى لا يستطعون ان يرموا او مقطوع على الابد رجم يحضرهم بخلاف  
ما اذا قطعت ايديهم بعد الشهادة ولم يشترط في الجلد لان كلا منهم لا يحسنه  
بخلاف الرجم ثم بعد الشهود يبدأ به الامام ثم يبدأ به الناس لان المنقول عن  
علي هكذا هذا في رجم المحض المشهود عليه واما في رجم المحض المقر فقد بدأ الامام  
ثم الناس لانه عم رمى الفاعلية المقررة بالزنا بحصاة مثل الحقة ثم قال  
لناس ارموا والمرجوم غسل وكفن وصلى عليه لانه مقتول بحق كالمقتول  
قصاصا ولقوله صلى الله عليه وسلم لا عزاصنوا كما تصنعون لموتاكم وحد الزنا  
غير المحض جلده جلداث مائة لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا  
كل واحد منهما مائة جلدة ضربا وسطا اي مولا لا يهلك ولا غير مولا يحصل  
الناب لا الا يهلك بسوطا لثمرة اي شعبة ولا عقدة له فاروى ان  
علي كثرته حين اراد اقامته الحلة وينزع ثيابه عنه لانه ابلغ في الزجر  
الا انه لا ينزع الاثار توقيا عن كشف العورة واذا مات الزاني بين  
جلدات الحد يترك الباقي لعدم الفائدة في اقامته ويفرق الجلد على جميع  
اعضائه لانه ليتوصل الم الضرب الى الكل كما وصلت لذة قضاء الشهوة  
اليه تحقيقا للعدل ولانه يفضى الى التلف لو جمع في عضو واحد الا انه لا يفرق  
رأسه صيانة عن الحواس ولا وجهه صيانة عن الحاسن ولا فرجه صيانة  
عن القتل هذا عندنا اما عند ابي يوسف فيضرب الراس لقول ابي بكر خذوا  
الرأس فان فيه شيطانا ولقول علي اتق الوجه والذكر فانه لم يستثن الراس  
حال كون الرجل الحدود وقايم في كل حد لقول علي يضرب الرجل في الحدود  
قباء والنساء قعودا بلا مداى القاء على الارض وبدرجيه وقيل بلا مد



الضارب يده فوق راسه وقيل بلا مد السوط على العضو بعد الضرب لانه زباد  
على الحد وحد الزنا للعبد والامة نصفها اي المائة لقوله تعالى فان اتين بغاشية  
ميتة فاعلمين نصف ما على الحصان من الخداب ولان الرق نصف للثمة  
فيكون منصف للعقوبة وتخصيصها بالذكر لعل شهواتهن فينبذ في العبيد والامة  
ولا يجده اي المملوك سبده بلا اذن الامام لان استيفاء الحق لمن له الحق  
بخلاف التعزير لانه حق العبد ولهذا يعزى الصبي وحق الله تعالى موضوع عنه  
والامر بالمعروف يحصل بالمرافقة الى الامام ولقد صلى الله عليه وسلم  
اربع الى الولاية الحدود والصدقات والفقير والجهد هذا عندنا اما عند الشافعي  
فلست بذلك قياسا على التعزير ولان اقامته من باب الامر بالمعروف  
والنهي عن المنكر والمرأة كالرجل في ذلك لاشتمالها للنصوص لكن لا يفرع منها  
لانها من قرنها الى قدمها عورة الا انها تنزع الفرو والكشون عنها وصول الالم  
الى المضروب والستر حاصل بدونها وتحد المرأة حال كونها جالسة في كل حد  
لانه استمر لها وجاز الحفر لها في الرجم لانه صلى الله عليه وسلم حفر لها مديته الى  
صدرها لا يجوز الحفر فيه لانه ما غرا حين رجم لم يحفر ولم يربط ولم يسك  
حتى هرب من ارض قليل الحجارة الى ارض كثير الحجارة ولان الحفر زيادة  
على الحد ولا يجمع في الحصن بين جلد ورجم لانه فائدة في الجلد مع الرجم مع انه  
زائد على الحد لقوله تعالى الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما كالا من الله  
فان حكمه باق وان شجيت تلاوته واما قوله صلى الله عليه وسلم الثيب بالثيب  
جلد مائة ورجم بالحجارة فمسنوخ ولا يجمع في الكبيرين جلد ونفي لان الفجر زيادة  
على الحد لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة واما  
قوله م الكبر بالكبر جلد مائة وتعزيب عام فمن الآحاد ومنسوخ كالتنقيح

احد نظرية اتفاقا وذلك لاحد قوله الثيب بالثيب جلد مائة ورجم بالحجارة  
الا ان يراه الامام مصلحة فيفعل ما يراه سياسته ومبالغة في التاديب لا  
حد لما روي ان عمر بن الخطاب لما صيحا يقتل به الرجال والنساء فقال العلام  
ما ذنبى يا امير المؤمنين فقال لا ذنب لك وانما الذنب لي حيث لا اظهر دار  
الاهجرة عنك هذا عندنا اما عند الشافعي فيجمع بين جلد ونفي حد لاسباسه الى  
مسافة اقلها يجوز بها الصلوة سنة واحدة ان كان حرا ونصف سنة ان  
كان رقيقا لذلك الحديث المنسوخ ويرجم في الحال مريض محصن زنى لانه  
لا يهلك خلا فائدة في الانتظار ولا يجلد مريض كبير زنى حتى يبرأ عن مرضه تحزرا  
عن التلف ولهذا لا يقام في شدة الحر ولا في شدة البرد وحامل زنت لا تحدد  
حتى تضع حملها رجما كان حرا او جلد تحزرا عن هلاك الولد لكن ترحم حين وضعت  
حملها لان التأخير للولد وقد انفصل وتجلد بعد النفاس لانه مرض ولهذا لا يجوز  
نقضها في مالها من الثلث فان لم يكن للطفل من يربيه لا يجده حتى يستغنى عنها  
صيانة له عن الفضياع ولقوله م للامامية بعد ما وضعت ارجي حتى يستغنى  
ولذلك باب وطى يوجب الحد او لا يوجب الشبهة ثلاثة انواع شبهة  
في الفعل وشبهة في المحل وشبهة في العقد فهي دارية اي دافعة للحد لقوله صلى  
الله عليه وسلم ادرا والحد وبالشبهات وهي في الفعل تثبت بظن  
غير الدليل وليل المحل فلم يجد الجاني الزاني ان ظن انها اي المزنية تحل له  
فلا يجد في وطى امة ابوية وامة عرسه وامة سبده اذا قال ظننت  
بحل الانتفاع منها حل الاستمتاع منها لان الوطى من انواع الانتفاع ولا يجد  
ايضا في وطى المرتين الامة المبرهونة اذا قال ظننت بكونها ملكا لي يدا حل  
وطئها في الاصح وفي غيره يجد ولا يجد في وطى المعتدة بثلاث والمعتدة



بطلاق على مال اذا قال طنت بقاء بعض النكاح كالنفقة والسكن وحرمة  
 نكاح الاخت واربع سواها وعدم قبول شهادتها احدى الماخر حل وطهرها  
 ولا في وطئ المعتدة باعناق ام ولده اذا قال طنت يكونها فراشاً له وبقايا  
 بعض الآثار في العدة حل وطهرها وان ادعت الانثى ظن الحبل دون الفحل  
 بقيام لا يجد ايضا لان الشبهة الصحيحة في احدى جهتي الشبهة في الآخر لان الفعل واحد  
 فاذا لم يظن انه بل على الحرمة فيجوز ان لعدم الدليل الظني وهي في الحبل بقيام  
 دليل ناف للحرمة ذاتا اي لو نظر اليه مع قطع النظر عن المانع يكون منها قبا  
 لها فلم يجد الجاني وان اقر بحكمها عليه كما في وطئ امته ابنه وذلك الدليل هو  
 قوله عم انت وماك لا يبيك وما نعه كونها ملكا لابن والجد كالأب عند  
 عدمه وفي وطئ معتدة الكنايات وذلك كونها رواجع عند بعض الصحابة  
 حتى لا يصح نية الثلاث والمانع كونها بواين وفي وطئ البائع الامه المبعة  
 وفي وطئ الزوج الامه المهرورة قبل تسليمها اي المبعة والمهرورة وذلك  
 الدليل كون هلاكها من مال البائع والزواج والمانع كونها ملكا للمشتري  
 والزوجة وكذا وطئ المبعة بالبائع الفاسد قبل التسليم او بعده او بشرط  
 الخيار لان له فيها حق الملك وكذا وطئ امته مكاتبه وعبد الماذون المستغرق  
 بالدين لان له فيها حق كسبه وفي وطئ الامه المشتركة وذلك الدليل كونها ملكا  
 للشريك الواطئ والمانع كونها ملكا للآخر وفي وطئ المهرتين الامه المهرتونة  
 في رواية لان سبب الملك انعقد له ولهذا يكون عند الهلاك مستوفيا لدينه  
 فصارت كالمشترأة بشرط الخيار للبائع فادعى الجاني النسب ثبت  
 نسب الولد في هذه الشبهة التي هي شبهة الحبل والملك لوجود الشبهة  
 بدون دعوى الاشتباه لا يثبت في الشبهة الاولى التي هي شبهة الفعل

لعدم ذلك

لعدم ذلك وبجك المهر فيها لا يبيد الملك لوجوب الجابر عند سقوط الزاجر  
 قيل يثبت في المطلقة بالثلاث لانها موطوءة بشبهة العقد ايضا فيكون ذلك  
 لاثباته قبل الخلقة والمطلقة بعض مثلها وحد الجاني في وطئ امته اخيه واخته  
 وامته عمه وعمته وامه ذى رحم محرم غير الولاد ولو قال طنت انها تحل لي  
 لان الشبهة تثبت في موضع الاشتباه وهذه ليست منها لعدم البسطة  
 في مال هؤلاء ولهذا يقبل شهادته لامه فيكون ظنه لغوا وحد في وطئ اجنية  
 وجدها على فراشه وان كان هو اعمى ولو قال طنت انها زوجتي لان ظنه  
 لم يستند الى دليل شرعي لا مكان معرفة زوجته بكلامها وحسرها وحركتها  
 ومنها بطول الصحبة ولودعي الاعمي امراته واجابته غيرها فقلت انا امرتك  
 فوطئها لا يجد لان ظنه استند على اخباره وهو دليل شرعي وحدت فنية  
 ومسلمة زنى بها حربي مستامن لا يجد ذلك الحربي لان المستامن والمستماتة  
 في دار الحرب حكما ولهذا لا يقتل المسلم والذمي بالقصاص بهما هذا عند الاما  
 اما عند ابي يوسف فيجوز ان لانها بمنزلة الذمي والذمية ولهذا يواخذان  
 بالقصاص وحد القذف واما عند محمد فلا يجدان لانها بمنزلة الجنون والمجنونة  
 ولهذا لا يواخذان باحكام الشرع سوى التوحيد وحقوق العباد ومع ان  
 فعل الرجل اصل وفعل المرأة تبع في التزاما فامتناع الحد في حق الاصل يوجب  
 امتناعه في حق التبع وحق ذمى زنى بحرية لا تجد ذلك الحرية اما عند الامام  
 فلكل امر واما عند محمد فلا ان امتناع الحد في حق التبع لا يوجب امتناعه في  
 حق الاصل ولهذا لو زنى البالغ صبية او مجنونة تجد البالغ دون الصبية  
 والمجنونة هذا عند ابي يوسف فيجوز ان لما رفق قوله لا يجد الحربي  
 ولا الحرية نشر على الترتيب ولا يجد من وطئ اجنية زنت اي يثبت



البية والنساء فان هي عرسك لان خبرهن يورث شبهة لان خبر الواحد  
جاز قبوله في امور الدين والمعاملات مع انه لا يعرف امراته من غيرها في  
اول الوهلة فصار كالمخرد ويجب عليه مهرها اي مهر مثلها كما قضى على  
كترم الله وجهه ولا يجد من وطئ محرما من نسب او رضاع او صهر كحرمها علم  
بحرمها اولم يعلم لانها محل النكاح لكن يعزى عقوبة ان علم بها هذا عند الامام  
اما عندهما فيجوز ان علم لانها ليست محل حكم النكاح ولا يجد من وطئ بهيمة  
لانها ليست محل مشتهى بل اخيلة الشهوة لكن يعزى كونه جنسية ليس لها  
حد هذا عندنا اما عند الشافعي فيجد لوجود سفع الماء في محل مشتهى ثم ان كانت  
البيهية مما يؤكل لحمها تذبح فحرق فكذا ان كانت مما يؤكل لحمها عندهما اما عند  
الامام فيؤكل فان كانت لغير الفاعل فيدفعها اليه فيطلب بغيرها ثم يذبح او لا  
يجد من اتى في دبر لا جنسي او اجنبية لان اللواط لكونها داعيا من جانب واحد  
ادنى من الزنا لكون داعيه من جانبيين لكن يعزى لا زنا به الخطور هذا عند  
الامام اما عندهما والشافعي فيجوز ان فيرجح ان كانا محصنين ويجوز ان كانا  
غيرهما ويرجم احدهما ويجلد الآخر ان كان احدهما محصنا والآخر غيره عملا بوجوب  
جنائتهما لانه محل مشتهى على الكمال كالقبيل ولهذا يلزم الغسل بدون انزال فيكون  
زنا فيعمل بوجوبه ولا يجد لو فعل ذلك عبده او امته او زوجته بنكاح صحيح  
او فاسد بل يوجب اول الجحد من زنى في دار حرب او دار بعي ثم خرج النسا  
لان الزنا لم ينقصد موجبا ابتداء فلا ينقلب موجبا انتهاء كالحرابي اذا زنى  
في دار الحرب ثم خرج النسا مسلما هذا عندنا اما عند الشافعي فيجوز لان المسلم  
ملتزم لاحكام الاسلام حيث كان ولا يجد بزنا غير مكلف مثل صبي ومجنون  
بمكافاة اصلا اى لا هذا ولا هذه لان عدم وجوبه على الاصل يوجب عدم وجوبه

كالزنا

على التبع هذا عندهم اما عند زفر والشافعي فيجد المكافاة قياسا على الجانب الآخر  
وهو قوله في مكافاة اي في زنا مكاف بغير مكافاة مثل صبية ومجنونة حد هو  
ان المكلف فقط اى لا يجد بغير المكافاة لان عدم وجوبه على التبع لا يوجب عدم  
وجوبه على الاصل ولا يجد المقر ان اقتر واحد من الزانيين به اي الزنا اربع  
مرات في اربع مجالس وسواء اقتر الآخر بنكاح او انكر الزنا لان دعوى  
النكاح القايم بهما لا تعالها الصدق تورث شبهة وكذا انكار احدهما فعل  
الزنا المشترك بينهما يورث شبهة هذا عند الامام اما عندهما فيجد المقر  
في صورة الانكار لاروى ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال  
له انه زنى بامرأة سماها فارسل النبي عم ودعاها فاسألتها عما قال فأنكرت  
فجاء المقر وسكرها ولان الاقتر احنة لنفسها وفي قتل امته لاخر بنزاي يجب الحد  
القيمة على القاتل لانها جنايتان مختلفتان فيعاقب بكل واحدة منها قياسا  
على من شرب خمر الذبي ولان القيمة تلتزم بعد تقرير الجنائية بالموت وهي ليست  
محل للملك بعد ذلك ولان الملك المستند ملك ناقص فيظهر في القاييم لافي  
المشائش هذا عندهما اما عند ابى يوسف فلا يجب الحد لان اعتراض الملك  
قبل اقامة الحد يسقط قياسا على سارق ملك المسروق قبل القطع وان  
قتلها بجذ رقبته بعد الزنا يجبان وان قتل الحر بالزنا يجب الحد والدية  
والكليفة ان الامام الذي لا امام فوقه لا يجد بحد الزنا والسرقة والشرب  
والقذف وامثالها لعدم الوالى المستوفى وهو يقتص بقتل ابن و  
هو يؤخذ بالمال بالكل مال غيره لان المستوفى فيها الوالى لا الوالى  
لكن اطاعة القصاص لا تمكن عادة وان استعان بالمنقذ مع ان له المسعة  
يترد الفاد بالاولى العفو والاجر على الله باب شبهة الزنا



والرجوع عنها من شهيد بحد أي بزنا أو شرب متقاد م بحيث بيان مدة التقادم  
عن قريب حال كونه قريبا من امامه لم تقبل شهادته لبطاها التقادم  
اذا لم يكن بينهما مسير شهرو لان تأخيرها ان كان للشهر فلا قدام على  
الاداء بحد يكون بمعيضة فيتم فيها وان كان لغيره يفتق بالتأخير لا اثرها  
تقبل في حد قدف متقاد م لان تأخيرها لتأخير الدعوى فلا يفتق به كافي المال  
ومن شهيد بحد سرقة متقاد م لا تقبل شهادته في حقه لبطاها الدعوى  
بالتقادم وتقبل في حق المال لصحتها قيا ساعلى شهادة رجل وامرأتين  
فقد ضمن الشريعة أي المسروق في هذا عندنا اما عند الشافعي فلا يبطل الحد  
بالتقادم فتقبل الشهادة عليها ولو اقر به أي بحد زنا متقاد م او سرقة  
متقاد م صغيرى كانت او كبرى حد لانه عدم رجم ما عدا باقراره ولم  
يسأل عن الوقت ولان المانع من قبول الشهادة هي بيان العداوة الحادثة  
ولا يوجد هذا المعنى في الاقرار والتقادم الشرب بزوال التبرج من فمه  
والتقادم لغيره بمضى شهر تمام لان مادونه عاجل وعن الامام حد التقادم  
منقوض الى رأى الامام في كل عصر فان شهدوا على آخر بزنا بطلاة او اقر  
والحال هي غايبة حد الرجل المشهود عليه والمقر لان الدعوى من المزنية  
ليست بشرط ظهور الزنا واحتمال اعادة الغايبة النكاح بعد حضوره  
شبهة الشهادة فلا تعتبر بخلاف احتمال عفو احد الشريكين الغايبة بعد حضوره  
عن العصاص لانه شبهة العفو وان شهدوا بسرقة من فلان فليست لا  
بحد المشهود عليه بالقطع لان الدعوى من المسروق منه شرط ظهورها  
لا يكون القطع حق العبد ولو اختلف شهود اربعة في زاوية بيت بان قال  
اشنان منهم انه زنى بفلانة في هذه الزاوية وقال آخران في تلك الزاوية

حد الشهود عليها لا يمكن التوفيق بان يكون ابتدا فعلها في زاوية واستشهاده  
في اخرى بالاضطرار والاتصال هذا عندهم اما عند زفر فلا يحد باختلاف الشهادة  
باختلاف المكان فلم يتم نصابها كافي الدارين او لو اقر احد بزنا وجهها أي المزنية  
حد المقر لان الظاهر لا يخفى عليه امراته وامته مع ان الانسان لا يقر على نفسه  
حالة الاشتباه كما لا يقر عليها كذا فان شهدوا على آخر كذلك الجرح بان قالوا  
انه زنى بامرأة لا يعرفونها لم يحد ذلك الاخر لاحتمال كونها امراته او امته ولا يحد  
الشهود حد قدف لوجود الاربعة او الشهود واختلفوا في طوعها بان قال  
اشنان انه زنى بفلانة مطاوعة وآخران كمر نه لم يحد احدا اما المرأة فلا خلاف  
واما الرجل فلا يشترك واما الشهود فذلك الحد هذا عند الامام اما عندهما فيحد  
الرجل لا تقاقرهم على انه زنى او اختلفوا في بلدناه بان قال اشنان انه زنى بامرأة  
بالكوفة وآخران بالبصرة لم يحد احدا واما المشهود عليها فلا خلاف الشهود  
في المكان والشهود فلا تقاقرهم على الزنا هذا عندهم اما عند زفر فيحد الشهود ولو لم  
كونهم شهودا بل قدفة باختلاف فيه او اتفق حجة ان الزنا في وقت واختلفا  
في بلدانه بان قال اربعة انه زنى بفلانة عند طلوع الشمس بالكوفة وقال اربعة اخرى  
انه زنى بها عنده بالبصرة في ذلك اليوم لم يحد احدا اما المشهود عليها فلان احد  
الفرقيين كاذب واما الشهود فلان احدهما صادق يفيق او شهدوا  
على امرأة بزنا والحال هي بكر في نظر النساء لم يحد احدا اما المشهود عليها فلكونه  
شهادة النساء وخجة لا سقط الحد واما الشهود فلهن طية الرجال لا يجابه  
او شهدوا بزنا والحال خسة لم يحد احدا اما المشهود عليها فلعلة بمبالاة  
الفسقة واما الشهود فبناء على ان لهم شهادة هذا عندنا اما عند الشافعي فيحد  
الفسقة بناء على ان ليس لهم شهادة او شهدوا بزنا والحال هم شهود



على شخص ولم يجد احدا المشهود وعليها فلكون الفروع اذ في من شهادته الشا  
وا اما الفروع فلكونهم حاكين عن شهادة الاصول وان شهد الاصول ايضا  
بعدهم على ذلك الزنا بعينه اى لا تقبل ايضا لان ردت شهادته فروعهم قد  
شهادتهم من وجه فاذا ردت الشهادة مرة في حادثة لا تقبل فيها ابدا  
كن ردت شهادته الاصول شبهة الرد ولذا اثبت بها ما ثبت بالشبهة كما  
في الحقوق المالية بخلاف الحدود فان شهدوا اى اربعة حال كونهم عبا او  
حال كونهم محذوفين بقذف او حال كونهم عبيدا او شهدوا اربعة ثلثة  
منهم او اثنان او احدهم اعني او عبدا او محذوفين بقذف او وجد احدهم كذا  
اى اعني او محذوفين او عبدا او محذوفين بقذف او اى الشهود في الجلاء لعدم اهلية  
الشهادة او عدم النصاب لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم  
لم ياتوا بربعة شهداء الآية لافي الرجم لسقوط حد القذف بموت المقذوف  
وارش حرج جلده اى السابط بعد ان ظهر احدهم اعني او محذوفين او عبدا  
شهد اى لا ضمان على القاضي لانه امر بالجلاء المولم لا بالجرح ولا على الجلاء  
كيلا يمنع الناس عن اقامة الحدود ونخافة الغرامة ولا على بيت المال لعدم  
اعتبار نقصان الجرح الغير المملوك في حق الجميع هذا عند الامام اما عندهما  
فارش على بيت المال لا انتقال فعل الجلاء الى القاضي لكونه بخطابه وهو  
يجل للمسلمين فيجب في مالهم المشترك وهو بيت المال ودية رجمه  
اى الجلاء في المحصن في بيت المال لا اعتبار بنقصان الكل ولا انتقال المذكور  
فصل و اى رجع من الشهود الاربعة بعدم رجم حد الرافع لا غير  
لان التلاعن اذا كذب نفسه بعد التفريق يحد فكذا هنا ولان شهادته  
بالرجوع انقضت قد فاضا رقا فاما بعد الموت ولم يبق مرجو ما حكم القاضي

لا نفاخ

لا نفاخ الحكم بالنفاخ للجنة هذا عندهم اما عند زفر فلا يجد لانه ان كان قاذفا  
حتى فقد سقط بالموت ولا يورث حد القذف وان كان قاذفا كاف ميت فهو  
مرجو بحكم القاضي فاودت شبهة وعزم الرجوع ربيع دية لانما ربيع المبدل  
هذا عندنا اما عند الشافعي فيقتض بناء على اصله في شهود الفصاح كما قال  
في الديات و اى رجع قبل اى الرجم بعد الامضاء او قبل بعد القضاء او قبل  
فكلمهم حد لان الاستيفاء في الحدود من القضاء ولو رجع احدهم قبل  
القضاء او بعده قبل الامضاء يحد جميعهم فكذا بعد ما قبل الرجم هذا عندهما  
اما عند محمد فيحد الرجوع لا غيره بعد ما قبل لان شهادتهم صارت حجة باتصال  
القضاء والامضاء هنا فلا تنقلب قد فالاشهاد الرجوع واما عند زفر  
فيحد الرجوع لا غيره ولو رجع قبل القضاء والامضاء لان رجوعه صحيح في حق  
نفس لافي حق اصحابه فقط اى لا غرامة عليهم ولا حد على المشهود عليه  
ولا شئ من الحد والغرم على شاهدين خامس رجع بعد الرجم لان المعبر بقاء من  
بقي لا رجوع من رجع فان رجع شاهد آخر معه حد او غير ما رجع دية لان  
المعبر بقاء من بقي وقد بقي ثلثة اربعة وضمن الدية من قتل بطريق آخر  
الامور برجم فظهر الشهود والمزكات عبيدا او كفارا في مال لانها وجبت  
بنفس القتل لا بالعقد ولم يضمن لو قتل بطريق الرجم لانه امتثل امر الامام فثقل  
فعله اليه فمضى في بيت المال ولو قتل قبل الامر به يقتض لان الشهادة  
لم تخرج بعد او ضمنها من ركني شهود زنا فرجم المشهود عليه فظهر وا  
عبيدا او كفارا فخيرها اى في مسئلة التزكية والقتل عام ورجع المنكي من التزكية  
بان قال تركت مع ابي عالم بحالهم لان الشهادة لا تكون حجة عامة بدون  
التزكية فصار المنكون كالشهود فيلزمهم ما يلزمهم هذا عند الامام اما عند



في فني في بيت المال لانهم اتوا على الشهود خيرا فصاروا كشهود الاحصان  
 كتيبن خطا الامام وان لم يرجع بل قال اخطأت فني في بيت المال وضمها بيت  
 المال ان لم تترك الشهود فخرج المشهود عليه فظهر واعيد او كفر لانه بامر  
 القاضي فان شهدوا على آخر فزنا واقرروا بنظرهم على ذلك الزنا عند قبلة  
 شهادتهم لان النظر يباح لهم ليتحل الشهادة كتنظر الطبيب والقابلة هذا عند  
 الامام اما عندهما فلا تقبل لا قرارهم على انفسهم بالفسق لان النظر الى عورة  
 الغير عدا فسق وانما تقبل اذا وقع اتفاقا من غير قصد وزان وجد فيه شرط  
 الاحصان بخلافه انكر وطى عرسه وقد ولدت عرسه منه ولدا رحم كونه  
 محصنا لوجود دليل الدخول وهو الولد او زان شهد باحصانه اي بدخوله  
 بها رجل وامرأتان رحم كونه محصنا لان الاحصان ليس بجله ولا سبب  
 ولا شرط للعقوبة فلا يشترط الذكورة هذا عندهم اما عند زفر والشافعي  
 فلا يصير محصنا لان الدخول في معنى العلة لانه كميل للعقوبة والكميل كالوجوب  
 في شرط الذكورة كسائر الشهود باب حد الشرب لو اكره عليه  
 بالقتل بباح بخلاف الزنا فهو اي حد الشرب والسكر كحد القذف لما نفي  
 سوطا للحر لانه صلى الله عليه وسلم جلد رجلا في الخمر اربعين بنعلين فهو في  
 الحقيقة ثمانون ولا جماع الصحابة هذا عندنا اما الشافعي فاربعون لان هذا  
 الجلد اربعون صورة وهو نصف العبد لما مر ان الرق منصف فذلك شرب  
 الخمر ولو كانت قطرة لان حرمتها قطيعة لقوله صلى الله عليه وسلم حرمت  
 الخمر لعينها وبالسكر من الاشربة المحرمة بالاجتناب ولا يجرد شربها لان حرمتها  
 اجتنابا دية فمن اخذ اي اخذه الشهود وحال كونه موصوفا برجها وان  
 زالت تلك التريح الى ان جاء الشهود للاخذ ونبه الى الحكم بعبد الطريق فهذا

لا يمنع

والسكران من النبيذ الذي يحد وهو من لا يفقه بين السماء والارض قال مولانا في حقه السكران عند احنيفة  
 من النبيذ الذي هو الذي لا يعقل مطلقا قليلا ولا كثيرا ولا يعقل الرجل من المرأة ولا الارض من السماء وقال  
 من يتخطط كلامه ويختار للفتوى اي قال ابو يوسف ومحمد هو الذي يحد في ويتخطط كلامه غالبا فاما ضعف مستقيما فليس  
 بسكران واليه مالا اكثر المشايخ  
 كما في البحر في الحاشية ويقولون ان  
 المشايخ وفي فتح القدير واختاره  
 للفتوى لضعف دليل الامام  
 سماح السوء

لا يمنع الحد كحد المسافة في حد الزنا لان الاضرار عن مثل هذا غير ممكن او اخذ حال  
 كونه سكران زائل العقل بنبيذ وهو في وجوب الحد من لا يعرف الارض من السماء  
 والفرق بين القباء والرجل من المرأة لان الحد عقوبة فيشرط النهائية في سبب احصان  
 لا لرد الحد وفي حرمة الصلوة ان يظهر اثر السكر في حر كانه وسكنا وان لا يمشي  
 مستقيما لان قيام الاثر من اقوى الدليل هذا عند الامام اما عندهما فمطلقا  
 اعتبارا بالعرف والعادة وبه يفتي او من اقر ورجحها موجودا في اي شرب  
 الخمر او بالسكر من النبيذ لان المباح كالنبيذ ولبن الرماح مرة واحدة عندنا  
 ومرة ثنتين عند ابن يوسف لما سياتي في التسمية ان شاء الله تعالى او شهد به  
 اي بشربها رجلان بلا اخذ لان شهادة النساء هنا غير مقبولة وعلم شرب  
 طوعا اي اختيارا يحد الكل لكن السكران حال كونه صاحبا ليحصل الزجر فان  
 اقر به بعد زوال الرجح او شهد عليه بعد زوال الرجح بانقضاء دم لا يحد لان  
 قول ابن مسعود للمقر بثلثه ومقر بمنزله فاستكروه فان وجدتم رايحة  
 الخمر فاجلدوه يدل على ان وجود الرايحة شرط لجواز الحد وذلك يتميز بها  
 لاجتنابا فشرط هذا عندنا اما عند محمد فالتقاء دم لا يمنع الحد لان ربح غير  
 الخمر يشبهه ربحها فلا يتميز فلا يشترط او تعينا فاجد شرب الخمر او وجد ربحها  
 منه بلا اقرار وشهادة لا يحد لاحتمال انه شربها مكرها او مضطرا او اقر  
 به ثم رجع عن اقرار بشرب الخمر او السكر لا يحد لان الرجوع بطل في حقوق الله تعالى  
 واقر به حال كونه سكران لا يحد لان اقراره لا يعمل فيما يندري بالشبهات  
 كالحمد والثناء وفي غير كحد القذف يحد لان فيه حق العبد وان كان سكره  
 بحلال كالشرب مكرها والشرب المتخذ من الجنوب والعسل لا يلزمه بذلك  
 شيء ولو ارتد هو اي السكران لا يحرم عرسه لعدم صحته كفرة لانه امر اعتقادي



أقيم عليه أي على شارب الخ بعض الحد فصرح بنسبنا في الحد كذا في الزنا ما سياتي أنه الحدود  
إذا كانت من جنس واحد فانها تنفذ في حد واحد

وهو لا يثبت مع عدم العقل وتوقع ثوبه أي جرّد الشارب عنه لأن حد الشرب  
خفيف عن حد الزنا فلا يخفف ثانيا بترك النزع هذا عندهما أما عند محمد فلا  
ينزع تخفيفا عنه وخرق جلده على يده كما في حد الزنا لأن تكرار الضرب  
في موضع واحد يؤدي إلى التلف ولا يجزئ القاذف لأن سبب حد القذف  
ليس بقطعي لاحتمال كون القاذف صادقا إلا عن الخشوع والفر وبأب  
حد القذف فهو اخف عن حد الشرب ضربا من قذف محصنا إنما فتره  
بقوله أي حرّ لأن العبد لا يكون محصنا مكلفا أي عاقلا بالغ البصيرة الدعوى منه  
مسما لأن الكافر مبتلى بما هو شرع عقبا عن الزنا لأن القاذف في غيره صادق  
لو قذف بغير حجة بأن قال أنت زان أو زنت لا بكنايته ولهذا لا يجزئ المصدق  
بأن قال صدقت للقاذف بالزنا بأن قال أنت زان لأنه يجمل أن يقال كنت  
صدقت قبل هذا فجحد القاذف أن يجزئ إقامة أربعة شهداء على صدقة  
ثمانين جلدة ويرد شهادته على التائب كقولته تعالى والذين يرمون المحصنات  
ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا منهم شهادتهم  
أبدا أو قذف بزناات بهذا مهور اللام بمعنى الناقص الياثي في الجبل في حالة  
الغضب وقال عنت به الصعود حد لان الملائن قد يهتز كما يلين المهور ويهتز  
حالة الغضب هذا عندهما أما عند محمد فلا يجزئ لان المهور الصعود أو المشرك  
فيكون بشبهة فهي دأريته له ولو قال زناات للجبل أو عليه فقال عنت  
الصعود لا يجزئ أو قذف بأن قال لست لانيك تلك الحالة حد إذا كانا فليثبت  
أه حرة مسلمة لأنه قد فتر في الحقيقة ولو قال لست لانيك لا يجزئ لان الغضب  
إلى الأباء لا الأمهات فصدق أو بأن قال لست بآب فلان بين بقوله  
آبيه في حالة الغضب حد لأنه يراد به السب لا في غير تلك الحالة لأنه يراد به

القاب بنفي شبهة لآبيه في الكرم والمرورة أو قذف بآب ابن الزنا لمن أمته  
ميتة محصنة حد القاذف بالجلد والرد إن طلب هو أي المقتوف لأنه لا يخلل  
في المطالبة ولا في احصان المقتوف في الحقيقة لا يجزئ القاذف لو قذف بآب  
بأن فلان بين بقوله جده لصدقه في كلامه حقيقة أو قذف بأن نسب إليه أي  
إلى أجدته أو إلى عمه لأنه صادق لقوله تعذر الكرم والآب كأمهم وسمي  
مع أن إبراهيم جد يوسف واسمعهل عمه أو بأن نسب إلى خاله لصدقه لقوله  
عليه السلام الخال خير الأيوين أو بأن نسب إلى عمه لأمه أو إلى رآته لأنه يطلق  
عليه الأب للترتبة ولا يجزئ لو قذف مع قوله يابن ماء السماء لأنه يذكر ويراد به  
طهارة الأصل والتشبيه في الوجود وكان يلقب به عامر بن حارثة لأن في  
الخط كان يقيم ماله مقام القوط ولا يقول يا بني لعمري لأنه يذكر ويراد به تشبيه  
في عدم الفصاحة وفي الأخلاق الذميمة السبط قبيلة بؤاد العراق والطلب  
بقذف الميت ليس لأن له قرابة الولاد ذكر كان أو أنثى قريبا أو بعيدا  
أو أرثا أو لا أي للوالد والدة وإن علا والولد وولده وإن سفل ولو  
كان محررا مأمنا لآرث لأن النفع الرجوع إلى الأصول والفروع كالرجوع  
إلى نفسه ولهذا لا يقبل الشهادة ولا يدفع الزكوة ولا يוכל بالبيع منها  
فالضرر الرجوع إليها كالرجوع إلى نفسه فقدم الأقرب والوارث فإذا ترك  
الأقرب والوارث يظهر حق الأجد والمحرور لأن حق المطالبة يثبت  
بطريق الأصل لا بطريق الوارثة هذا عندهما أما عند محمد فهو ليس لولد الميت  
وأما عند زفر فليس للأجد مع وجود الأقرب لابن الابن مع وجوده  
كأب المقتوف مع وجوده ولا للمحرور أيضا إذا كان كافرا أو عبدا لأنه لا يجب  
بقذفها فكيف يجب لها بقذف غيرها ولا يطالب أحد أي مملوك سيده بقذف



امه ولا ولد اباه بقذف لانهما لا يعاقبان سببهما حتى لا يقتلانا لهما لقوله  
لا يعاقب الولد بولده ولا السيد بعبده ولو كان لها ابن من غيره فله الطلب  
لعدم المانع وعدم الابوة وليس فيه احد القذف ارث ولا فيه عقوبة ولا  
اعتراض عند الغلبة حق الشرع فيه ولهذا ينصف بالترق ويستوفيه السلطان  
هذا عندنا اما عند الشافعي ففيه ذلك لغلبة حق العبد فيه لكونه جناتية عليه  
ولهذا لا يسقط بالتفادم ويستمرط الدعوى فيه ولم يقبل الرجوع عنه  
ويقام على المستأن من وبقية القاضي بعله فان قال لاخر بازاني فردد الاخر  
بلا واشتد للقائل بقوله بل انت حد احد القذف لان الخبر المذكور في  
الاول مذكور في الثاني ولو قال لعرب يا زانية فرددت الحرس  
اي بقولها لا واشتد له بقولها بل انت حدت حد القذف لان قذفها  
زوجها يوجب ولا لعان على الزوج لانه لا يجب على المحذوف في قذف فيقدم  
حد على حده الذي هو اللعان احتيالا لرد حده ولوردت بزييت بك  
هدرا اي حدها ولعانه لوجود الرد والتصديق منها من وجه اما الحد فلا حال  
الرد بان قالت ان وجد مني زنا فهو ليس الا تكفي اياك لاني ما كنت  
غيرك واما اللعان فلا حمله التصديق بان قالت رنيت بك قبل النكاح  
ولا عن الزوج ان اقر بولده امراته ففي حده لان نفيه يوجب اللعان وحد  
الزوج ان عكس بان نفي ثم اقر لا كذاب نفي وسقوط اللعان به والولد  
في المستثنين ان نسبها ثابت لا قراره به سابقا لاحقا واللعان يبيح  
بدون قطع النسب كما بدون الولد ولا استثنى من الحد واللعان بليس اي  
بان قال لها ليس هذا بابني ولا بابيك لانه انكر الولادة وانكارها انكار  
الزنا فلم يصح قاذفا ولا حد بقذف من لها ولد لا اب معروفا له او يقرن

من لا عت بولده حتى او ميت لو وقع الشبهة في العفة عن الزنا لوجود  
امارته وهو الولد وحد بقذف من لا عت بغير ولد لعدم امارته ولا حد  
بقذف من وطئ حراما لغبة اي كانت حرمة مودة كوطئ في غير ذلك  
من كل وجه كاجنية او في غير ذلك من وجه كانه مشترك او بقذف  
من وطئ مملوكة حرمته له ابد كانه التي هي اخته رضاعا وامرته التي  
تزوجها نكاح صحيح تبين انها لا تحل له لان احصان المقدوف بزول بزنا  
من وجه كما يزول بزنا من كل وجه ولا حد بقذف من اسلمت بعد ان  
زنت في لغير لانها زانية وان لم يتم الحد على من كفر ولا بقذف مكاتب  
مات عن وفاء لاختلاف الصحابة في حرمة وحد بقذف من وطئ حراما  
لغيره اي كانت حرمة مؤقتة كوطئ عورت حال كونها حايضا او من كان  
مملوكة حرمته حال كون حرمته مؤقتة كانه حال كونها بحوسبة او مكاتب  
لان حرمته مؤقتة الى زمان الاسلام والخبر وبها حال لان لنفسها لقيام  
الملك هذا عندنا اما عند ابي يوسف فوطئ المكاتبه يسقط الاحصان كجوسي  
نكح امه في حال كفره فاسلم ثم قذفه قاذف فانه يجد لان نكاحه ملحق بالصحيح  
هذا عند الامام اما عندنا فلا يجد لانه ملحق بالفاسد وحد مستأن من قذف مسلما  
نما اي في دار الاسلام لانه مواخذ بحقوق العباد وكفى حد واحد بخبايا  
الحد جنسها كما اذا قذف مرارا او زني كذلك او شرب ايضا لانه داخل العقوبة  
الجتمعة لغلبة حق الله تعالى وحصول الانتزاع هذا عندنا اما عند الشافعي فلا  
يكفي ان اختلف المقدوف او المقدوف به وهو الزنا كما اذا قذف زيدا او  
عمر او قذف زيدا بزنا اخر لعدم التداخل بناء على ان حق العبد فيه غالب  
عقوبة فان اختلف جنسها كما اذا قذف زني وسرق وشرب لا يكفي



حد واحد بل يجب لكل منها حد على حد لان المقصود من جنس بغاير المقصود  
 من آخر فالمقصود من حد القذف صيانة الاعراض ومن حد الزنا صيانة  
 الفرائض عن الفساد ومن حد السرقة صيانة الاموال ومن حد الشرب  
 صيانة العقول فلا بد اخل في حد القذف ثم حد السرقة ثم حد الزنا ثم  
 حد الشرب فاذا كان حد الزنا رجا بجرم حد القذف لعدم تداخل في الجرم  
 لكونه حق العبد بخلاف حد السرقة وحد الشرب لكونها من الحدود والحد  
 لله تعالى كالجرم فينبذ اخل الادنى في الاعلى فحصل التعزير بالتدريج  
 هو زاجر غير مقدار اكثره تسعة وثلاثون سوطا لقوله عليه السلام من  
 بلغ حد في غير حد فهو من المعتدين فاذا في حد ود العبد في الشرب اربعون  
 لانه حد كامل في نفسه فتقص منه سوطا هذا عند ابي يوسف  
 فتسعة وسبعون سوطا لان ادنى حد ود الاحرار في الشرب ثمانون  
 فتقص منه سوطا وفي رواية عنه خمسة وسبعون فتقص خمسة واقله  
 اسواط ثلاث لعدم حصول الزحف باذنها وقيل هو ما يراه الامام  
 كالنظر اليه بوجه عبوس وتكلم بكلام شديد لاختلاف باختلاف الاشغال  
 والجنابات وصح حبه مع ضربة اذ اراه مصالحة وضربة اى التعزير  
 اشد من ضرب الزنا لتقصاها في الحد فيزداد في الوصف مبالغة في  
 اتصال الالم بالبدن ولهذا لا يفرق على الاعضاء ثم الضرب للزنا اشد من  
 ضرب الشرب لان الزنا لا يجل بحال ثم الضرب للشرب اشد من ضرب  
 القذف لان الشارب جان بيقين وقتل ما يخلو عن القذف فيكون جامعاً  
 بين الجنائين ثم الضرب الاخف عن الجميع للقذف لانه اغلظ برز  
 الشهادة فيخفف من حيث الوصف وعز القاذف بقذف مملوك

كذا في  
 القذف

بزننا عبد او امة او ام ولد او مدبر او مكاتب او بقذف كافر  
 بزننا الكثر التعزير لانه جنس خاتمة توجب الحد وقد امتنع لعدم احصائه  
 المقذوف او عزز بقذف مسلم بيا فاسق اى خارج عن الشريعة  
 يا كافر اى سائر الدين يا خبيث اى مودى الغيا وروى الوصف  
 يارسق اى اخذ مال الغير خفية يا فاجر اى فاسق يا مخنت اى لئق  
 الاعضاء يا خائن اى فاعل بخلاف ما يؤمن يا لوطى اى عامل عمل قوم  
 لوط يا زنديق اى منافى الصانع يا لصق اى سارق يا ديوث اى  
 من لا غيرة له يا قريظان اى من يدع رجله رآه مع امراته يا شارب  
 الخمر اى فاسق يا آكل التراب اى الحرام يا ابن الفحمة اى من يكون بهما  
 الزنا وهى في العرف من زنت جهر بالاجرة فكانت اخش من الزانية  
 لانهما تفعل سرا وتأنف منه فهى من القباب بمعنى السعال فكانت الزانية  
 في العرب اذا مر بها رجل سعلت ليقتضى منها وطرها يا ابن الفاجرة فانها من يباشر كل معصية فلا يكون في معنى  
 اى الفاسقة انك تاوى الاصوص اى تلجئهم انت تاوى الزواني اى الذاتية ولا في حكم ولا في معنى  
 تلجئهم يا من يلعب بالصبيان اى المتولد من الوطئ الحرام كالوطئ حال  
 الحيض والوطئ حال الزنا فيعزر القاذف بهذه المذكورات وان لم يوجب  
 حد القذف لا يجازى بها نسبة الى فعل اختارى يحرم في الشرع وبعد عارا  
 في العرف فلا يعزر بقذف ما يوجب نسبة الى اختارى يحرم فيه ولا يبعد  
 عارا فيه كلعب الشطرنج ولا بما يوجب نسبة الى اختارى لا يحرم فيه  
 وبعد عار فيه كالحجامة لا يعزر القاذف بيا حار اى بلبس اذ لا يبرأ ومفاد  
 الحقيقة كونه كاذبا يا خنزير اى مردود يا كلب اى سبى الخلق يا نيس  
 اى قليل العقل يا قرد اى قبيح الصورة يا حجام اى ذليل يا ابنه اى الحجام

هذا هو المقصود من حد القذف  
 وهو التعزير لانه جنس خاتمة  
 توجب الحد وقد امتنع لعدم  
 احصائه المقذوف او عزز بقذف  
 مسلم بيا فاسق اى خارج عن  
 الشريعة يا كافر اى سائر  
 الدين يا خبيث اى مودى الغيا  
 وروى الوصف يارسق اى اخذ  
 مال الغير خفية يا فاجر اى  
 فاسق يا مخنت اى لئق  
 الاعضاء يا خائن اى فاعل  
 بخلاف ما يؤمن يا لوطى اى  
 عامل عمل قوم لوط يا زنديق  
 اى منافى الصانع يا لصق اى  
 سارق يا ديوث اى من لا غيرة  
 له يا قريظان اى من يدع رجله  
 رآه مع امراته يا شارب الخمر  
 اى فاسق يا آكل التراب اى  
 الحرام يا ابن الفحمة اى من  
 يكون بهما الزنا وهى في العرف  
 من زنت جهر بالاجرة فكانت  
 اخش من الزانية لانهما تفعل  
 سرا وتأنف منه فهى من القباب  
 بمعنى السعال فكانت الزانية  
 في العرب اذا مر بها رجل سعلت  
 ليقتضى منها وطرها يا ابن  
 الفاجرة فانها من يباشر كل  
 معصية فلا يكون في معنى  
 اى الفاسقة انك تاوى الاصوص  
 اى تلجئهم انت تاوى الزواني  
 اى الذاتية ولا في حكم ولا في  
 معنى تلجئهم يا من يلعب  
 بالصبيان اى المتولد من الوطئ  
 الحرام كالوطئ حال الحيض  
 والوطئ حال الزنا فيعزر  
 القاذف بهذه المذكورات وان  
 لم يوجب حد القذف لا يجازى  
 بها نسبة الى فعل اختارى  
 يحرم في الشرع وبعد عارا في  
 العرف فلا يعزر بقذف ما  
 يوجب نسبة الى اختارى يحرم  
 فيه ولا يبعد عارا فيه كلعب  
 الشطرنج ولا بما يوجب نسبة  
 الى اختارى لا يحرم فيه وبعد  
 عار فيه كالحجامة لا يعزر  
 القاذف بيا حار اى بلبس اذ  
 لا يبرأ ومفاد الحقيقة كونه  
 كاذبا يا خنزير اى مردود  
 يا كلب اى سبى الخلق يا نيس  
 اى قليل العقل يا قرد اى  
 قبيح الصورة يا حجام اى  
 ذليل يا ابنه اى الحجام

هذا هو المقصود من حد القذف  
 وهو التعزير لانه جنس خاتمة  
 توجب الحد وقد امتنع لعدم  
 احصائه المقذوف او عزز بقذف  
 مسلم بيا فاسق اى خارج عن  
 الشريعة يا كافر اى سائر  
 الدين يا خبيث اى مودى الغيا  
 وروى الوصف يارسق اى اخذ  
 مال الغير خفية يا فاجر اى  
 فاسق يا مخنت اى لئق  
 الاعضاء يا خائن اى فاعل  
 بخلاف ما يؤمن يا لوطى اى  
 عامل عمل قوم لوط يا زنديق  
 اى منافى الصانع يا لصق اى  
 سارق يا ديوث اى من لا غيرة  
 له يا قريظان اى من يدع رجله  
 رآه مع امراته يا شارب الخمر  
 اى فاسق يا آكل التراب اى  
 الحرام يا ابن الفحمة اى من  
 يكون بهما الزنا وهى في العرف  
 من زنت جهر بالاجرة فكانت  
 اخش من الزانية لانهما تفعل  
 سرا وتأنف منه فهى من القباب  
 بمعنى السعال فكانت الزانية  
 في العرب اذا مر بها رجل سعلت  
 ليقتضى منها وطرها يا ابن  
 الفاجرة فانها من يباشر كل  
 معصية فلا يكون في معنى  
 اى الفاسقة انك تاوى الاصوص  
 اى تلجئهم انت تاوى الزواني  
 اى الذاتية ولا في حكم ولا في  
 معنى تلجئهم يا من يلعب  
 بالصبيان اى المتولد من الوطئ  
 الحرام كالوطئ حال الحيض  
 والوطئ حال الزنا فيعزر  
 القاذف بهذه المذكورات وان  
 لم يوجب حد القذف لا يجازى  
 بها نسبة الى فعل اختارى  
 يحرم في الشرع وبعد عارا في  
 العرف فلا يعزر بقذف ما  
 يوجب نسبة الى اختارى يحرم  
 فيه ولا يبعد عارا فيه كلعب  
 الشطرنج ولا بما يوجب نسبة  
 الى اختارى لا يحرم فيه وبعد  
 عار فيه كالحجامة لا يعزر  
 القاذف بيا حار اى بلبس اذ  
 لا يبرأ ومفاد الحقيقة كونه  
 كاذبا يا خنزير اى مردود  
 يا كلب اى سبى الخلق يا نيس  
 اى قليل العقل يا قرد اى  
 قبيح الصورة يا حجام اى  
 ذليل يا ابنه اى الحجام



والحال ابوة اي ذلك الابن المقذوف ليس كذا اي قال القاذف يا مولود  
اي معطل اهله للزنا باجرة لكن معناه الحقيقي المتعارف لا بوزن بالزنا  
لانه يقال اجرت الاجير مواجزة اذا جعلت له على فعل اجرة يا بعا  
هو من شتم العوام من غير علمهم معناه باناكس بكسر الكاف اي من يرف  
بلا عمل مقرب يا ضحكة اي من يضحك عليه الناس يا سخرة اي ضحكة فلا يفر  
ليس القاذف بهذه القاذف الاشياء لانه لا توجب الحد ولا النسبة الى ذلك  
وضايف التقدير لكل مضمون  
فيما حقه مقتضى فيها التقدير  
اشباه  
والعلوي والعباسي وجوه فمات او غرز فمات هدد دمه لان الامور  
اذا امتثل امر الامر ينتقل فعل اليه فالامام امتثل امر الله تعالى فانتقل فعل  
اليه فلو امانة الله تعالى بلا واسطة لا يجب الضمان فكذا هذا عندنا اما عند  
الشافعي فلم يهدر بل يجب دية في بيت المال لانه اتلفه خطأ وضمان خطائه  
من الاحكام من بيت المال ولو غرز زوج عرسه لترك الزنية او لاجأ  
اذا دعاها الى فراشه وترك الصلوة وغسل الجنابة والخروج عن البيت  
لا يجب عليها طاعته وطاعة الله تعالى فماتت لا يهدر دمه لان المباحة  
تتقيد بالسلامة كالمرد في الطريق كناسب السرقة ركنها الاخذ  
من مال الغير من جهة كونه خفية اي سرا عن اعين الناس وحملها السرقة  
مال محرز مملوك وهو اي محل الفعل شرط له كونه خارجا عنه ومحتاجا اليه  
ونصابها قدر عشرة دراهم لا يروى انه عم لا يقطع اليد الا في عشرة دراهم  
والاخذ بهذه اولى من الاخذ بما روى انه عم قطع سارقا في ربع دينار  
وقبحة الدينار في زمينه اثنا عشر درهما فربما ثلثة احتسابا لادراك الحد  
ولان في الاقل شبهة عدم الجنابة وهي دارية له هذا عندنا اما عند الشافعي

وماك فقد ثلثة دراهم اخذ بالاقل لان المتيقن مضروبة من فضة احتسابا  
لدرء الحد جيدة لذلك حتى لو سرق عشرة دراهم ردية لا يقطع لان نقصان  
الوصف يوجب نقصان المالية كنقصان العدد فصار شبهة هذا عند الامام  
اما عند ابي يوسف فلا يشترط الحدود فيقطع بالردية ان كانت تروج  
لانها بمنزلة الجيدة بالرواج ولو كانت قيمة المسروق اقل من عشرة  
مضروبة لا يكون سرقة في حق القطع ويجعل سرقة شرعا حتى يرد العبد  
به على بايعه وحكمها القطع لما سبق فان سرق مكلف اي عاقل بالغ حرا او  
عبد قطع لتعذر التصفيف في العبد فيكمل صيانة لاموال الناس قدر النصف  
المذكور محرزا بلا شبهة احترزه عما في حوزة شبهة كما اذا سرق من بيت  
ذي رحم محرم كما ان كسبت او صندوق واخوجه منها وان لم يكن لها باب  
او محرزا بلا شبهة كما حفظ كجالس في طريق عنده ماله او في مسجد عنده ماله  
وان لم يخرج له ما روى انه عم قطع سارق ردا وصفوان من تحت راسه  
وهو نايم في المحل المسجد واقربها اي السرقة مرة واحدة قياسا على الفصل  
والقذف ولان تكرار الاقرار يوجب زيادة الصدق ولا حاجة اليها  
واما شرط العدد في فلتنة الكذب ولا يشترط دية على نفسه هذا عندنا  
اي يوسف فترتين في مجلسين مختلفين لان الاقرار في حد الزنا مقدر  
بعد الشهود فكذا هنا او شهود عليها وجلان وسالها الامام القاضي  
بان قال كيف هي اي حال سرق لا خلا فرها باختلاف الاحوال حتى  
ان من ادخل يده في الشقب واخذ شيئا من البيت لا يقطع فيقولان  
اخرج بنفسه وبان قال ما هي لانها تطلق على تخفيف الصلوة كما قال عم  
ان اسوء الناس سرقة من سرق من صلوة فيقولان الاخذ خفية بخلاف



السرة الكبرى التي هي قطع الطريق وبان قال متى هي فيقولان فيما دون الشهر  
فيل اذا ثبت بالاقرار لا يسأل عنه لان التقادم لا يمنع عن صحة وبان  
قال ابن هي فيقولان في دار الاسلام وبان قال كم هي فيقولان عشرة  
درهم او اكثر منها وبان قال ممن سرق فيقولان من غير ذي رحم محرم  
وبان متى يتناها هكذا قطع كمال السرقة فان شارك جمع فيها واصاب  
كلا منهم قدر نصيب من السرقة ليكون كل واحد منهم سارقا هذا عندنا  
اما عند مالك فالنصاب الواحد يكفي للجميع قياسا على قتلهم واحد اقطعوا  
وان اخذ السرقة بعضهم فقط لان المعنا دين السارق ان يتولى البعض  
الاخذ ويستعد الباقيون كما في السرقة الكبرى فيوجد الاخذ من الكل معنى  
وقطع بالساج هو خشب ينبت في بلاد الهند يجلب منها كل ساجة مخوة  
الجوانب الاربع وبسرقة القفا هو مقصور جمع القفاة هي خشب يتخذ منه  
الرماح وبسرقة الانبوس هو يفتح الهزرة والباة خشب معروف و  
بسرقة الصندل هو خشب عزيز عند الناس ولا يوجد مباح الاصل  
في دار الاسلام وبسرقة الفصوص الخضر وغير الخضر هي جمع الفصوص هو حجر  
معروف وبسرقة العود والياقوت والزبرجد هما حجاران معروفان  
لانها من اعز الاموال ولا توجد مباح الاصل في دار الاسلام فصارت كما  
لذهب والفضة وبسرقة الاناء والباب الخزر حال كونها متخذين من  
خشب اي خشب كان لا يستحقهما بالصنعة بالاموال النفيسة وانما  
عند هذه الاشياء مثلا يتوهم ان لا قطع فيها لكونها من جنس الخشب والحجر  
المباحين في الصحارى والجبال لان الكل مال متقوم في ايدي الناس ووجود  
جنسها في دار الاسلام مباح لا يؤثر كما في الذهب والفضة فصل

لا يقطع بناؤه ان حفر يوجد حال كونه مباحا في دارنا خشب وحشيش  
وقصب وسك وصيد وزربخ ومفرة اي احمر ونورة لقيام شبهة  
الشركة ولقول عائشة كانت اليد لا تقطع على عهد رسول الله في الشيء  
الثاني ولا يقطع ايضا بما يفيد سرقة كلبين والحكم وفاكرته رطبة وقمر يابسين  
كالجوز واللوز والفسق على شجر ويطبخ لقوله عدم لا قطع في ثمر ولا تجز  
هذا عندهما اما عند ابي يوسف فيقطع في كل شيء الا الطين والتراب والبرق  
واما عند الشافعي فلا يمنع كون الشيء مباح الاصل كالخطب ولا كونه رطبا  
كالفاكره ولا كونه متعرضا للفساد كالمرقة وشكل زرع لم يحصد لعدم  
الحرز ولا يقطع في سرقة اشربة مطربة مسكرة لاحتمال اخذه للاراقة  
ولا في آلات لهو لاحتمال اخذه للكسر ولا في صليب لذلك وهو شيء  
مثلث كالتمثال بعد النصارى متخذ من ذهب او فضة ولا في شطرنج  
ونرد لذلك ولا في باب مسجد لعدم الحرز هذا عندنا اما عند الشافعي  
فيقطع فيه ولا في مصحف ولو عمل يبلغ قيمة عليه نصا لان للناس  
لا يفرقون بالمصاحف بقراءة فيكون شبهة الاذن قايمة فاذا اجتمع ما يجب  
فيه القطع وما لا يجب كما لو سرق اناء ذهب او فضة فيه شراب  
او ماء الورد لا يقطع للشبهة فكذا هنا هذا عندهما اما عند ابي يوسف  
فيقطع في ذلك الحكي قياسا على الانفراد لان الحكمة ليست منه والكتب  
الشرعية كالنفس والحديث والفقه كالمصحف ولا في صبي حر ولو  
حكي يبلغ قيمة عليه نصا بالولهذا قال لو كان المصحف والصبي محكيين لما  
ولان الصبي ليس بمال والحكي تبع له هذا عندهما اما عند ابي يوسف فيقطع  
في ذلك كما لو سرق ثوبا خلقا لابس او شيئا وعلى طرفه عشرة دراهم



مسدودة ولا في عبد عاقل سواء كان كبيرا او صغيرا لان اخذ العاقل غصب  
او خداع لا سرقة ولا في دقتر لا حساب مال فيه او فيه حساب مال قد  
مضى لان المقصود منه حينئذ الكد او حفظ او مع المعاني غير المال  
الا انه يقطع اذا سرق العبد الصغير الغير العاقل قبا ساعلي الدواب هذا  
عندهما اما عند ابي يوسف فلا يقطع قبا ساعلي العبد الصغير العاقل والا  
انه يقطع اذا سرق دقتر الحساب الغير المنقضي لان المراد منه الاموال  
التي فيه ولا يقطع في سرقة كلب وفهد لاختلاف العلماء في ماليتها ولا انها  
يوجدان مباح الاصل ولا في خيانه في مال امن فيه ولا في خلس اس  
اخذ من اليد سرقة جهرا ولا في نهب اي اخذ على وجه العلانية قهرا  
لقوله لم لا قطع على فحلس ولا منتهب ولا خاين ولا في نهب اي اخذ كفن  
من قبر الميت وان كان في بيت مقفل لقوله لم لا قطع على الخنفي وهو  
النباش بلغة اهل المدينة ولو وجد الشبهة في الملك لان الميت ليس  
بملك له لا تقطع ملكه بالموت وكذا الورثة لعدم جواز تصرفهم فيه والتجديد  
بها وقول عابثه سارق امواتها كساحياتها محمول على السبابة ولا في  
مال عامة ليست اي بيت المال لانه منهم ولا في مال له فيه سرقة للشبهة  
الدارية له والملك من اقوى الشبهة ولا في سرقة مثل حقه عن غريمه  
سواء كان حالا او موقلا لان الحق ثابت في الحال والتاجيل تاخير المطالبة  
ولو كان المسرورق لمزيد على مثل حقه لحصول الشركة في حق قدر الحق  
ولو سرق خلاف جنس حقه قطع لانه ليس له ولاية استيفاء الدين  
منه والنقود سواء كانت دراهم او دنانير جنس واحد في التمنية  
كما في الزكوة ولم يعتبر اختلافها بالذات اجتنابا للبدل والحد ولا يقطع

ثانيا في

ثانيا في سرقة ما قطع فيه او لا بعد رده الى صاحبه والحال هو كمال  
لانه صار غير متقوم في حقه ولهذا لو استهلكه لا يضمن بخلاف ما اذا  
سرق غيره لانه لا شبهة في حقه بخلاف ما اذا سرق من غيره لان تبدل  
الملك كتبدل العين هذا عندنا اما عند الشافعي فيقطع كما في سرقة غيره  
ومن غيره فان تغير المسرورق الاول فيسرق بعد القطع او لا قطع ثانيا  
كفعل سرورق او لا قطع فيه او لا فيسبج بعد الرد فسرقة ثانيا بعد  
النسج لتبدل العين اسما وصورة ومعنى ولهذا الملك الغاصب بذلك  
ولا يقطع ان سرق السرقة بمن له قرابة الولاد ويجريان العادة  
باليسوطة بانتفاع احدهما بمال الآخر ولهذا لا يقبل شرهاوة احدهما  
للاخر ويجريانها بالدخول في بيت الآخر او من ذي رحم محرم منه  
من بيته للمعنى الثاني او من محرم غير ذي رحم كما اذا سرق من امرأة  
ابنه والدار ليست له او من ابن امراته والدار ليست لها لان الخلوة  
معها مباحة والدخول عليها للزبادة معقاة فاشبهت شبهة الاذن  
بالدخول هذا عند الامام اما عندهما فيقطع لانه سرق مال الغير  
من حوز كامل بخلاف سرقة ماله اي الرحم محرم منه من بيت غيره  
فيقطع فيه لوجود الحوز الكامل بخلاف مال مرصعة فيقطع فيه  
ايضا لانه لا شبهة في المال حتى لا يستحق كل منها النفقة عند الحاجة  
ولا في الحوز حتى لا يجوز الدخول بلا استئذان ولا ان سرقت  
من زوج لها ولا ان سرقت من عرسه ولو سرقا من حوز  
خاص له اي ككل منهما لوجود الاذن في الدخول عادة هذا عندنا  
اما عند الشافعي فيقطع لو سرقا من حوز خاص ولا العبدان سرق



من سبده او من عرسه اي سبده او من زوج سبده لتبوت الاخذ  
بالادخول عادة فاقتل الحرز ولا المولى ان سرق من مكانه لان له  
حقا في ماله حتى لا يحل له تزوج امته مكاتبه ولا الضيف ان سرق من  
مضيفته لان البيت لم يبق حرزا في حقه لكونه ماذونا له فهو خارج  
لا سارق ولا ان سرق من مخزن لوجود الشركة في حقه فصار كال  
بيت المال ولان عليا لم يقطع السارق منه وقال ان له نصيبا فيه  
ولا ان سرق ثوبا من تحت رجل في حمام ولا ان سرق ثوبا من  
بيت اذن في دخوله منها او سرق ليلا او نهارا ما اذن فيه ليلا لا  
الحرز بالمكان بالاخذ بالادخول واختلال الحرز بالاحتفاظ ايضا بذلك  
الاختلال لان ذلك الحرز فوق هذا الحرز فيكون الاذن في كالمبدل فيقطع  
لو اذن نهارا فسرقت ليلا لان غالب وقوع السرقة في الليل فلم  
يكن الاذن في النهار واذا نال في الليل او لا ان سرق شيئا من بيت الدار  
فاخذه منه الى صحنها ولم يخرج من تلك الدار وكان كلها حرزا واحدا  
بان يكون صاحبه واحدا وحجراتها مشغولة بمساعه وخدمه لعدم تمام  
السرقة فيقطع ان سرق بالحرز بالاحتفاظ لئلا يدركها كما اخذ  
اولا ان دخل بيتا ذنوا او اعطى من هو خارج وان اخرج الداخل  
يده او ادخل الخارج يده اما الداخل فلان لم يخرج المال من الحرز  
وان هتكه واما الخارج فلان لم يهتكه وان اخرج هذا عندهما اما عند  
ابي يوسف والتا في يقطع الداخل ان اخرج والخارج ان ادخل  
وان وضع الداخل فيما بينها واخذه الخارج في رواية لا يقطعان اولا ان  
نقب بيتا فادخل يده فيه فاخذ شيئا لانه لم يهتك الحرز على الكمال

لانه بالادخول

لانه بالادخول بخلاف الاخراج من الصندوق او الكم لان الكمان ثم ادخال  
اليده اولا ان طرأ شق حرة خارجة من كم غيره بان وضعه في داخله  
وربطه من خارجه لوقوعه في كفه خارجه وهو ليس بحرز ولو عكس  
يقطع لوقوعه فيها داخل وهو حرز ولو شق محل الربط ينكس الحرز  
في الوجهين لانكس العلة لان الكم والجيب في هذه الوجوه حرز  
نفسه لان قصده قطع المسافة ان كان ماشيا او الاستراحة ان كان  
جالسا لا حفظ ماله بنفسه هذا عندهما اما عند ابي يوسف فيقطع في  
الوجوه كلها لانه حرز بصاحبه واذا كانت الصرة غير الكم فالحكم كذلك  
اولا ان سرق جلا اى بجوار مع الجوالق من قطار او سرق جلا اى  
جوالق من ظهر البعير لان السابق والقائد والراكب يقصدون قطع  
المسافة ونقل الامتعة لا الحفظ والحرز قصصا وقطع ان حفظه  
رته اى المحل او نام عليه لان النوم عليه او يقرب منه حفظ له او قطع  
ان شق المحل واخذ منه شيئا لانه حرز لما فيه ولا يقطع لو سرق الغطاء  
والجوالق لانها ليست بحرزا لانفسها او قطع ان ادخل يده في صندوق  
غيره او في كمه او في جيبه ثم اخذه لانه من الحرز او قطع ان اخرج من  
مقصورة دار اى حجرتها فيها مقاصير كل منها حرز على حدة بان يكون  
كل منها باب وغلق وساكن على حدة كالمدرسة الى صحنها ثم اخذه لوجود  
الحرز او قطع ان سرق ربة مقصورة من اخرى منها اى من تلك  
المقاصير لذلك او قطع ان القى شيئا من حرز في الطريق بعد ان دخل اياه  
ثم خرج منه ثم اخذه لان الالتقاء جيلة معقودة بين السرقة لتعذر  
الخروج مع المتاع او لتفرغ القفل صاحب الدار او لتبشيم القفل



بخلاف ما لم يأخذ بعد الالتقاء لانه تضييع لاسرقة وبخلاف لو اخذه  
غيره لعدم اخذه من الخرز هذا عندهم اما عند زفر فلا يقطع لان الالتقاء  
الى الخارج غير موجب لكانوا القى اليه ولم يأخذ وكذا الاخذ من السكة  
كما لو اخذه غيره او قطع ان حمله على حارسه واخذه لان سيره  
مضاف الى سوقه حتى لو خرج بدون السوق لا يقطع ولو القاه في نهر فاخرج  
الماء يقطع في الاصح فصل يقطع بين السارق لقراءة ابن مسعود  
فاقطعوا ايما منها كان ايديهما من زنده لانه لم يقطع يد السارق من  
الزند وتحسم لقوله ثم فاقطعوه واحسوه اي الكوفة لينقطع دمه لان  
الحذر اجر لا تلف ولهذا لا يقطع في الخراج الشديد والبرد الشديد توقفا عن  
الهلاك ثم يقطع رجل اليسرى ان عاد السرقة ثانيا لان السرقتين من  
الصغرى كالسرقة من الكبرى فان عاد ثانيا لا يقطع يده اليسرى وان  
عاد رابعا لا يقطع رجل اليمنى لاجماع الصحابة وسجن فخطه وقيل وعثر  
حتى يتوب ويظهر فيه سيماء التائبين فقولهم ثم فان سرق فاقطعوه  
فان عاد فاقطعوه فان عاد فاقطعوه فان عاد فاقطعوه محمول على السب  
وقيل مطعون هذا عندنا اما عند الشافعي فيقطع تلك اليسرى في الثالثة  
وتلك اليمنى في الرابعة لهذا الحديث ولا نهما اقوى من الاولين لتقدم الاجر  
مرة بعد اخرى فيكون احق بالحد ودلان تكرار الموجب بوجوب تكرار  
الموجب فان كان يده اليسرى او كان ايهاها او كان اصبعها  
مقطوعة او شتلا او كان رجله اليمنى مقطوعة او شتلا لا يقطع يده اليمنى  
في السرقة الاولى ولا رجله ولا اليسرى في الثانية لان فيه تقويت  
جنس المنفعة بطنا او مشيا فيقطع لو كان اصبعها الواحدة غير الابرار

مقطوعة او شتلا لان قوتها لا يوجب نقصا ظاهرا في البطش بخلاف  
الابرار لان قوتها كقوة الكل وبخلاف الاصبعين لان قوتها كقوة  
الابرار و يقطع ايضا لو كانت يده اليمنى ناقصة الاصابع او شتلا  
لجواز الاستيفاء الناقص عند تغذرا استيفاء الكامل او السارق  
ان رده اي المروق الى مالك قبل الخصومة اي الاتماع الى الحاكم  
لا يقطع لانه لا يمكن الدعوى فلا يظهر العرق بخلاف ما بعد المرافعة لانها  
الخصومة هذا عندها اما عند ابى يوسف فيقطع كما بعد الخصومة والمرافعة  
اليه او ان ملكه السارق بعد القضاء بهتة مع القبض او بيع لا يقطع  
لان القضاء في العقوبات استيفاء فاما فصلا التملك قبل القضاء هذا  
عندهم اما عند زفر والشافعي فيقطع لان التملك يثبت له في الحال مستندا  
الى وقت السرقة فلا يسقط او ان نقصت قيمة من النصاب من  
حيث السحر بعد القضاء قيل القتل لان نقصان النصاب من هذه  
الحقيقة لا يكون مضمونا عليه فلم يوجد كمال النصاب عند الامضاء  
وان نقصت منه من حيث العين يقطع لان نقصانه من هذه الحقيقة  
مضمون عليه فوجد كماله عنده هذا عندهم اما عند زفر والشافعي  
فيقطع مطلقا او ان سرق فادعى ملكه بعد ما شهد الشاهدان بها  
وان لم يبرهن عليه لا يقطع لان الظاهر صدقه في دعواه وظاهر حجة  
الرفع ولان الشهادة كافية لدفع الحد هذا عندنا اما عند الشافعي فيقطع  
بلا حجة لان السارق لا يعجز عنه فبؤدس الى انسداد باب الحد او ان  
ادعى قبل القضاء او بعده قبل الامضاء احد السارقين ملكه بعد ما اقر  
بها لا يقطع وان لم يبرهن لان الرجوع عامل في حق المراجع ومورث



للمشبهة في حق الآخر لا تحاد السرقة اذ ان لم يطلب مالها اى السرقة اى  
المسروق عند القطع ان شهد بها شاهدان وان لم يشهدا بل اقر هو اى السارق  
بها فلا قطع لان المسروق منه يحتل ان يقول اخذ ملكا او هبته فيسقط الحد فيسقط  
طلبه عند القطع نفيا لذلك الاحتمال لان السرقة حق لانها لو شهدا على السارق  
بالسرقة بدون الدعوى تقبل شهادتهما فيجس الى ان يجزى المسروق منه الاحتمال  
كونه مال السارق وهو لا يعرفه هذا عندنا اما عند الشافعي فلا يشترط عنده  
في الاقرار لانه لا يبنى على الدعوى كما يبنى الشهاده عليها فلا يشترط حضوره  
وتصديقه والشخصان ان سرقا السرقة ونقاب احدهما فشهدا على سرقتهما  
او اقر بها مع ذلك الغائب قطع الآخر الحاضر لان حضور الغائب ودعوى انه  
ماله وهم مجرد فلا يكون معترضا فاذا حضر بها وعليه تلك البينة وقطع بخصومه  
ذي يد حاقلة كودع ومثل عاصب ومثل صاحب ربوا بان باع دينارين  
وقبضهما فسرقا من يده ومثل مستعير ومثل مستاجر ومثل مضارب  
مثل مستضع ومثل قابض على سوم الشراء ومثل مرتزق حال قيام الرهن  
بعد قضاء الدين والاب والعرض ومتولى الوقف من سرق منهم لان يد  
كل منهم صحيحة في حق الاسترداد فتكون صحيحة في حق القطع هذا عندهم اما عند  
زفر والشافعي فلا يقطع لان كلا منهما لا يملك الخصومة عليه مع بقاء اليد فلان يملكها  
مع انتفاؤها اولى وقطع بخصومه المالك من سرق منهم اى المذكورين وهو  
ظاهر لا يقطع بخصومه المقطوع والمالك من سرق من سارق قطع لان السرقة  
توجب القطع اذا كان من يد المالك او الامين او الضامن ولم يوجد من ذلك  
لان السارق الاول ليس بمالك ولا امين ولا ضامن وقطع بخصومه احدهما  
من سرق من سارق لم يقطع لان يده صحيحة وقطع عبد مجبور او ما ذون

اقر بسرقة قائلة او مشتركة صدقة المولى او كذبه بان قال هو لى وروى  
تلك القائلة الى مالها لان اقرار المجبور بالقطع يوجب ان يكون المال للمسروق  
منه لعدم امكان القطع بمال المولى فيدفع اليه ولان لا ذون يملك الاقرار  
بالمال هذا عند الامام اما عند زفر فلا يقطع مطلقا ايضا لان اقرار العبد  
بالحدود والقصاص وان كان ما ذونا لا يصح لان الاذن لم يثبتا ولهما كفى  
ان كان مجبورا لا يبرد المال الى المالك بل يكون للمولى ان كذبه وان كان ما ذونا  
يرد اليه لان اقراره لا يوجب تلف نفسه او اعضائه وان تضرب المولى كتمه  
غير مشتم فليكون ضرره فوق ضرر المولى واما عند ابى يوسف فيقطع و  
يرد القائلة ان كذب المجبور لان اقراره بها اقرار على نفسه في حق القطع  
فيصح واقرار على المولى في حق المال فلا يصح واما عند محمد فلا يقطع ولا يترد  
ان كذبه لان الاقرار العبد لا يصح على المولى فلا يثبت التامع والقطع مع  
الضمان لا يجتمعان كالحمد مع العقر ولذا قال ما قطع به ان بقى رد الى مالك  
لقيام ملكه والابق لا يضمن المقطوع اياه وان تلف لقوله دم لا غرم  
على السارق بعد ما قطعت يمينه هذا عندنا اما عند الشافعي فيجتمعا في قياسا  
على شرب خمر الذمي ولا يضمن من سرق سرقات مرات من اقوام شتى  
فقطع بكلها او بعضها اى بخصومه الكل او الواحد منهم شيئا منها لان الواحد  
اذا قذف جماعة وحد بخصومه احدهم يقع لكل فكذا هنا هذا عند الامام  
اما عندهما فيقع للحاصم فيضمن للبواقي اموالهم لان الرجل اذا قطع يمينه جلي  
فحضر احدهما يقطع يمينه عن الذي حضر ويضمن للذى لم يحضر دية يده فكذا  
هنا ولا يضمن قاطع يسار من امر يقطع يمينه او يده بسرقة ولو قطعه عدا  
لان الامور او غيره تلف يسارا واخلف يمينه خيرا منه لان مقطوع



اليد لا يقطع ثانيا فلا يعد ان لا فاكث شهد على غيره ببيع ماله بمنزلة قيمته ثم حج  
هذا عند الامام اما عندهما فيضمن ارضه لسقوط القصاص بالشبهة لو قطع عند  
بان امر يقطع اليمين لانه خالف الامر كما لو قطع بخير امر لافي الامر يقطع اليد  
لا طلاقها عليها ولا بالقطع بقول السارق هذه يمين كونه بامر اما عند  
زفر فيضمن ولو خطا لانه قطع يدا معصومة والخطا في حق العبد غير موضوع  
ثم السارق يضمن السرقة في العمد والخطا في معرفة اليمين من اليسار  
لانه لم يقطع حدا ولا يضمن في الخطا في اجتهاد آية السرقة فصل  
وقطع من شق ما سرق كالنوب شقا فاحشا في الدار ثم بعد الشق فيها اخرج  
مساويا قيمة عشرة يوم الشق واختار المالك تضمين النقصان واخذه  
مشقوا لان العيب الفاحش سبب للملك عند اداء الضمان لافي الحال  
ولم يوجد وهذا الضمان بالشق لا بالسرقة فلم يجمع القطع مع الضمان  
هذا عندهما اما عند ابي يوسف فلا يقطع لان تركه العيب سبب له فخير المالك  
بين ترك النوب وتضمين قيمة صحيحا وبين الاخذ وتضمين النقصان فحج  
بغير سبب للملك قال اما عندنا ثم السرقة كما لو اشترى ثوبا على ان البائع بالخيار  
ثم سرقة ثم فسخ البيع وان اختار المالك تركه وتضمين قيمة صحيحا لا يقطع  
لا يقطع من سرقة شاة فذبح في الدار فاخرج مساويا قيمتها عشرة يوم  
الذبح لان السرقة تمت على اللحم ولا قطع فيه ومن جعل ما سرق دراهم  
او جعل دنانير قطع ورذت تلك الدراهم والدنانير الى المالك لعدم تقويم  
الصنعة هذا عند الامام اما عندهما فلا ترد لتقومها فصارت شيئا آخر كما ياتي  
في الغصب ان شاء الله تعالى فان حجرة اى النوب المسروقة او صفرة قطع  
فلا رد الى المالك لان صنيع السارق في النوب قائم بصورة ومفقه بدليل

ان المالك ان ياخذه على قول محمد مع ضمان ما زاد الصنيع في القيمة ونوب المالك  
قائم بصورة لامعنى بدليل ان النوب لو هلك واستهلك قبل القطع او بعده لا يضمن  
السارق فيرجع جانب السارق بخلاف الغصب لان حق كل واحد منهما قائم  
صورة ومعنى فاستويا فيرجع جانب المالك لان الغاصب جان ولان النوب  
اصل والصنيع تبع فيكون اعتبار جانب الاصل اولى فياخذه النوب ويعطى  
الغاصب ما زاد في القيمة بالصنيع هذا عندهما اما عند محمد فيرد مع ضمان  
ما زاد الصنيع في القيمة للسارق قيا ساعى الغصب ولا ضمان لان القطع منع  
الضمان لا يجتمعان وان سرق النوب المسروق رد الى المالك فبان ان النوب  
نقصان وهو لا يمنع الرد كعيب آخر هذا عند الامام اما عند ابي يوسف  
فلا يرد لانه زيادة وهي تنفعه واما عند محمد فكقوله اذا حجرة باب  
قطع الطريق وهي السرقة الكبرى اما كونها سرقة فلا لانه اخذ المال خفية عن  
الامام كما ان الصغرى اخذه خفية من المالك واما كونها كبرى فلتنقلبه حذرا  
من قصد حالك كونه معصوما مسلما او ذميا على معصوم مسلم او ذمى لاجرم  
اذ لاحد في قطعه فاخذ القاصد قبل اخذ شئ وقبل جرح وقتل حبس حتى  
يتوب ويظهر فيه سيماء الصالحين لان الآية النازلة في حقها فسرت على  
هذا الوجه وان اخذ القاصد مالا ولم يجرح ولم يقتل والحال نصيب كل من  
القاصدين منه اى ذلك المال نصيب قطع يده اليمنى كما في الصغرى ورجله  
من خلاف لتلاف فوت جنس المنفعة لان جنايتها اغلظ من جناية الصغرى  
لان المسافر يسير معتمدا على الله تعالى على الكمال فالمعترض له يحارب الله  
فقطعت عقوبتها وان قتل بلا اخذ قتل بلا قطع لانه عم قضى هكذا احدا لا قصدا  
فلا يعفوه وكى ولا يصالحه لان القتل حق الشرع كالقطع لاحق الولي وان قتل



واخذ ما لا قطع اوله لاخذ ثم قتل ثانيا وصلب ميتا ثانيا للقتل هذه جزاء  
 واحد او قتل اوله لا قطع وصلب اكتفاء بالحصول المقصود او صلب  
 اوله جبا لا قطع و قتل قبله لذلك الاكتفاء وسبغ اى يشق بطنه برمح حتى يموت  
 ويترك ثلاثة ايام مبالغة في الزجر لا بعد ثلثا ذى الناس به لتغيره  
 وذلك ان قطع الطريق وان كانت جنائية واحدة معنى كثرها متعددة صوة  
 وهو اخذ المال والقتل وكل جزاء عند الاقتراء فالقاضي ان شاء مال الى جهة  
 الاتحاد وان شاء مال الى جهة التعدد هذا عند الامام اما عند بائنا فيقتل فقط  
 او يصلب فقط ولا يقطع لانها جنائية واحدة لدخول حد ما دون النفس  
 في حد ما كدخول حد السرقة في الرجم فيكتفى بعقوبة واحدة وما اخذ المقتول  
 او المقتول من المال فكلف وكذا ما جرح وما قتل لا يقتل لان الحد مع الضمان  
 لا يجتمعان كما في الضمى ويقتل احدهم فقط حدا على التفاضيل المذكورة  
 لان الحد جزاء المعالفة والمقتل المجازاة وهى تحصل بالجميع ولهذا كان الردء  
 في الغيبة كالمقاتل واما حد الزنا فجزاء اللذة لا المعاقبة فيختص بالزنا الملتزم  
 ولا يعم المعاون هذا عندنا اما عند الشافعي فيحد ذلك الاحد القاتل فقط  
 كما يحد الزاني فقط ويحجر لهما وعصا لهما كسيف لهما لان قتلهم يجب بطريق  
 الحد لا بطريق القصاص حتى يشترط التساوى فاذا جرح واخذ قطع  
 ويهدر جرحه لانه لا وجب الحد حق الله تعالى سقطت عصمة النفس حقا  
 للعد كما سقطت عصمة المال لان النفس تحرى مجرى الاموال وان جرح فقط  
 او قتل بحد يحد او خطا واخذ المال قتال قبل الاخذ يقطع الحد فيجرح  
 المولى فان شاء قتل في العمد واخذ الدية في الخطاء وان شاء عفا ويضمن  
 ما لا يملك او استترك لسقوط الحد وعلى هذا اذا جرح واخذ ما لا دون

النصاب او الاشياء التي لا يقطع فيها كما لا يشاء النافذة والتي شاع اليها الفضا  
 او ان كان منهم الى القطاع غير مكلف كصبي ومجنون او كان منهم ذورحم محرم  
 من القافلة المارة المقطوع عليها لا يجد الباقيون ايضا كما لا يقتل مشترك المخطئ  
 العام في القتل وشريك الصبي والمجنون والاب والمولى والسبع فيكون الامر  
 للمولى على ما ذكر هذا عندنا اما عند ابى يوسف فاذا كان معهم غير مكلف  
 فباشر العقلاء بحد الباقيون او ان قطع بعض القافلة المارة على البعض  
 لا يجد لان الحرز واحد فصارت القافلة كبيت واحد او ان قطع الطريق ليلما  
 بغير اوبى مصرين او زمارا بغير اوبى مصرين ليس بينهما مسافة قصر فلا حد لان  
 قطعها بالقطع المارة ولا يوجد ذلك في هذا لان الظاهر لكون الغوث ويكون  
 للمولى قوده في العمد او ارثته في الخطاء وعفوه على ما ذكر هذا عندنا اما عند الشافعي  
 فيحد كما في المفازة وفي الخندق هو من صور القتل بالقتل دية على عاقلة ومن  
 اغتاده قتل به سباسة دفعا لشدة بئس فعله سبجي شرح هذا في موضعه ان شاء  
 الله تعالى كتاب الجهاد اى القتال مع المخالفين لا غرار الدين و  
 هو رافع المعصية هو فرض كفاية بداء اى ابتداء اى اذا لم يكن النفي حقا على  
 جميع المسلمين حتى ان اقام به بعض منهم سقط الفرض عن ذمة الباقيين والحصول  
 المقصود وهو اعلاء كلمة الله تعالى كصلوة الجنازة ورد السلام والكل ان  
 تركوا الجهاد انما تركوا سائر فرض الكفاية لا يفرض على صبي لانه ليس بمخاطب  
 ولا على عبد لان حق المولى مقدم على فرض الكفاية ولا على امرأة لان حق الزوج  
 مقدم عليه ولا على اعمى ولا مقعد ولا مقطوع من البدن والرجل يحجز بهم عن القتال  
 وهو فرض عين ان اجموا اى الكفار على المسلمين اى اذا كان النفي حقا على الكل  
 من اهل البلاد والقرى المهجومة لان المقصود لا يحصل الا باقامتهم لقوله تعالى



انفردوا خفافا وثقالا اي شيوخا وشبابا فيخرج العبد بلا اذن سيده ويخرج المرأة  
بلا اذن من زوجها التقدم فرض العين على حقها وكبره يجعل بالضم والسكون اي  
كبره اخذ الامام مالا من المسلمين للفرقة مع وجود قتي اي مال في بيت المال لانه  
يشبه الاجرة وحقيقته على الطاعة حرام فيكره ما يشبهها واخذ بدونه وقد  
اضطر المسلمين اليه لا يكره ليوجد الجهاد من الكل من البعض بالمال ومن الآخر  
بالنفس ولو جوب تحمل الضرر الا في دفعه الا على فان حوصروا اي الكفار بان  
دخل المسلمون دار الحرب فحاصروا مدينة من مدائنهم او حصنا من حصونهم ودعوا  
اي الكفار بان دعاهم المسلمون الى الاسلام فان اسلموا كفوا عن القتال لقوله نعم  
امر ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله وكنتفي بكلمة التوحيد لانهم كانوا  
يعتقدون الشرك فاذا وجدوا علم بذلك انهم آمنوا بحد لا منهم لا يعرفون ذلك لانه  
عليه السلام فان ابوا عن الاسلام فالى الجزية دعوا ان كانوا من اهلها وبنوا كنيستها  
ومني يجب قطع المنازعة فان قبلوا الجزية فلهما مالنا وعليهم ما علينا لقول علي انما  
بذلوا الجزية ليكون دما ودمهم كدمائنا واموالهم كاموالنا ولا يقاتل من لم يبلغ الدعوة  
الى الاسلام لقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا والدعوة تدبت  
مرة بعد اخرى لمن بلغته مباينة في الانذار فان ابوا عن الجزية ايضا حاربوا  
بالتجنيق كما نصبه رسول الله عم على اهل الطائف ومع تحريق بالنار لانه عم حرق  
البرية ومع تحريق بالماء ومع رمي لكسرتوكتهم ولو كان معهم مسلم او تترتوا  
لانه لو امتنع القتال لذلك لانسد باب القتال الثابت بالاية لكن كان الرضى بغيرهم  
اي الكفار لا يكون بنية اي المسلم لان الطاعة بحسب الطاقة وان قتل فلا دية  
ولا كفارة لان الجهاد فرض فلا يجامع الغرامة كتغزير وحده وكالبراع والفضا  
هذا عندنا اما عند الشافعي فتجبان لانه قتل مسلما خطأ ولان الجواز للضرورة

لا ينافي الضمان ككل مال حاله الخصمة ومع قطع خبرهم ومع افسادهم ومع افسادهم  
اي خيانتهم ونقض عهدهم ولا يخلو اي سرق من المغنم لانه جناية وبلا مثله اي  
قطع اعضاء الاسارى لقوله نعم لا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا غير مكلف  
ولا تقتل شيخا فانا ولا قتل اعمى ولا قتل مقعد ولا قتل امرأة لان من ابيع قتله هو  
الجراب وهم ليسوا منهم هذا عندنا اما عند الشافعي فيقتل ذلك الشيخ والا عمن  
والمقعد الا انه يقتل من كان منهم ملكة للقوم او كان مقاتلا منهم او كان ذاعا  
يبحث به على القتال او ذاعا في الحرب لاني قتله كسر شوكتهم ويقتل الرهبان  
واهل الصوامع الذي يخاطبون الناس او يدلون على عورات المسلمين لوجود  
بيع القتل وبلا قتل كافر اي لا يقتل ابنه المسلم بداله فيقتله اذ لم يكن دفعه  
الا يقتله كما ان الاب المسلم اذا شرب سيفا على ابنه المسلم ولا يمكن دفعه الا  
بقتله فلا ين ان يقتله فهذا اولى فيوقف ذلك الابن اذا امكن ويشغل ويطلب  
ليحقه الآخر فيقتله بغير ابنه المسلم لانه يجب عليه احبائه فبما قضيه قتله وبلا اخرج  
مصحف لانه تعريض له على الاستخفاف ولا اخرج امرأة لانه تعريض لها على  
الفضيحة الا انها يخرجان في جيش عظيم يؤمن عليه لان الغالب السلامة وهو كما  
لحقق فصل والكفار موكحوا ان كان المصالحه خيرا لانها قتال معنوي  
لو لم يكن منهم مال لنا ولو كان منهم مال لنا لان المودة اذا محت بلا مال فقه  
اولى ان كان لنا به اي الصلح او المال حاجته فيكون كالجزية قبل حصارهم فلا تجس  
وكالفدية بعده فيجس ولا يدفع المال اليهم لانه الحاق العار بالخوف المهلاك  
لان تحمل الضرر الخاص واجب دفعا للضرر العام وان لم يكن المصالحه خيرا فلا  
يتحرك قتالهم ولا يؤخر بلاغهم لكونه فرضا وبعد المصالحه مدة بنذاي نقض  
مصلحتهم مع اخبارهم بذلك تحرزا عن الضرر المنهي عنه ان كان هو اي النذر



انفع للمسلمين فقولوا بعده لانه علم نبد المودة التي كانت بينه وبين اهل مكة  
وقائلهم وقولوا ايضا قبل نبد لو خانوا بدا وعلم ملكهم بالنجاة لانه لا حاجة الي نبد  
المحبوز وصالح المرتد ويؤخر القتال طمعا في سلامة بلال لانه ليس باهل  
لجزية لما بين ان شاء الله تعالى ولا رد بلال ان اخذنا ماله لانه غير معصوم و  
لا يملك من اهل الحرب ولا خيل ولا حديد منهم لان ذلك تقوية للكفر  
على قتال المسلمين ولو كان البيع بعد صلح لانه على شرف الشقق وصح امان حر  
مسلم وحده واما ان حرة مسلمة وحدها كافر او كافرين او جماعة او اهل حين  
فلا يحل لاحد من المسلمين قتالهم كالشهادة بهلال رقيقان وقوله دم الموت  
يتكفروا واهم ويسعى بذمتهم ادناهم اي يتماثل واهم في القصاص و  
يعطى الامان الموقت والمؤبد اقلهم وهو الواحد فان كان ذلك الامان  
شرا ومفسده نبد كما امن الامام بنفسه ثم راي المصلحة في النبد وادب  
معطية لبقه على راي امامه ولغا امان زمني وذمته اهل الحرب لموافقهم  
في الاعتقاد ولغا امان اسير مسلم معهم واما ناجر مسلم معهم واما ن  
من اسلم ثمة اي في دار الحرب ولم يهاجر الى دار الاسلام فليست باب  
الفتح ولا نهم يخافونهم ولغا اما صبي مجبور عن القتال وان كان عاقلا لانه عقد  
وعقد المجبور لا يفسخ كالبيع ونزوه واما صحة امانة المؤبد وهو عقد الزمة مع  
الكفار فلكونه مغروضا عند مسلمتهم ذلك العقد واستفاضة الفرض نفع فاقترفا  
هذا عند الامام اما عند ما فيصح الامان الموقت من الصبي العاقل فبا ساعلى  
امانة المؤبد ولغا امان عبد مجبور عن القتال لما مر ان عقد المجبور لا يفسخ  
وان الامانين يقران فلا يستلزم صحة المؤبد منه صحة الموقت منه هذا عند الامام  
اما عند ما فيصح لقوله دم امان العبد امان وقيا ساعلى المؤبد الا ان امانها

لا يلغوا

لا يلغوا الا انا ما ذرين للقتال من الولي والولي لتحقيق الحق منها ولغا اما  
مجبور لعدم خوفه عن اعداء الدنيا الهاديين اياه على ما ينبغي باسب  
المغنم وقسمة هاجد القهر كالامان فان شاء الامام خمس اهل ما فتح قهرا وماله  
وارضه ثم قسم الامام ما بقى منه بين الجيش اي خمس ما فتح عنوة ثم قسم  
باقيه كما فعله عليه في خيبر وان شاء اقر اهل عليه اي على اهل مكة بجزية على رؤسهم  
وخارج على اراضيهم نظرا لمرارة بغي بعدة كما فعله عمر في سواد العراق حين  
افتتحها وان يشاء قتل الاسرى تقليلا لما دة الفساد وان شاء استرقهم  
ليستفيع بهم المسلمون او ان شاء تركهم احرار ليكونوا ذمة لنا كما فعله عمر ونفي  
منهم الملاحقة تجا ناي دون الاسترقاق والذمة لعدم الفائدة هذا عند ما عند  
الشافي فيجوز ونفي فدا ذمتهم بالمال والنفس لان في عود الاسارى اليهم  
تقوية لهم هذا عند الامام اما عند ما فيجوز بالنفس لان تخليص المسلم اولى  
من قتل الكافر واما عند الشافي فيجوز مطلقا ونفي ردهم الى دارهم لانه  
تقوية للكفرة ونفي عقوبة دابة شق نظرها ولم تقوان تخرج الى دار الاسلام  
لانه مثله ولكن ذبحت لان الذبح يجوز لغرض صحيح ولا غرض اقوى من كسر  
شوكتهم وخرقت بالنار لئلا ينتفع بها الكفار هذا عندنا اما عند الشافي  
فترك لانه عدم نهى عن ذبح الشاة الا لاطل واما عند فيجوز العقر لان المقصود  
هو الاخراج عن الانتفاع المعبر ونفي قسمة مخففة اي في دار الحرب  
حتى يخرج الى دار الاسلام لانه دم قسم غنائم بدر بالمدينة ولو ملكوا الا بخر  
القسمة لان تأخير الحق عن المستحق لا يصح من وجه ولم يداخل في القسمة  
خيار الرؤية والشرط فلا يجوز بيعها هناك فكذا هذه هذا عندنا اما عند  
الشافي فيجوز بعد انهم ازم الكفرة بناء على ان الغنائم ملك للفائزين بنفس



لا عم قسم غنايم خير فيه وقسم غنايم او طاس فيه الا انه قسم بين الغزاة  
 ايداعا بملكوته الى دار الاسلام فبرد هنا فيقسم ثانيا بينهم ملكا والرد  
 الى العون كما لمقاتل في المغم لا استوائهم في السبب وهو مجاوزة الدرب  
 الفاصل بين دار الاسلام ودار الحرب على قصد القتال لا على قصد التجارة  
 هذا عندنا اما عند الشافعي فلا استوائهم في شهود الواقعة لقوله عم الغنيمة  
 لمن شهد الواقعة ومد لحقهم ثمة اي في دار الحرب ولو بعد القتال كمقاتل  
 فيه اي المغم لا امر هذا عندنا اما عند الشافعي فلما تراضيا لا كمقاتل فيه سوا  
 من العسكر لم يقاتل لان مجاوزته عن الدرب على قصد التجارة لا على قصد  
 القتال ولهذا لو قاتل كان له نصيب منه هذا عندنا اما عند الشافعي فله  
 سهم مطلقا لقوله عم الغنيمة لمن شهد الواقعة ولا كمقاتل من مات ثمة اي  
 في دار الحرب فلا يورث مقدار نصيبه لعدم التملك ثمة هذا عندنا اما عند  
 الشافعي فهو مثله فيه ويورث نصيبه لحصول التملك ثمة ويورث قسما  
 من مات هنا اي في دار الاسلام لحصول التملك هنا وحل لنا بعد دخولنا  
 ثمة اي في دار الحرب طعام وعلف لدوابنا وحطب ودهن وسلاح  
 اي السلاح حاجة لنا بان لم نجد غير سلاح الغنيمة فلم يجز القتال به اذا وجدنا  
 بلا قسمة بيننا لان الضرورات تبيح المحظورات فملكنا وهات اولي الاجل  
 لنا هذه المذكورات بعد الخروج منها اي دار الحرب لزوال الضرورة بالبيعة  
 ولنا كد حقهم بالاخراج ولهذا يورث نصيبه بعده فلا يتنفع بدون اذن  
 الباقيين ولا يجل لنا بيعها ولا نقولها لعدم الملك قبل الاحراز وان فضل شيء  
 منها رد ذلك الفضل الى المغم قبل القسمة وبعد ما يتصدق بالطعام والعلف  
 ان كان غنيا ويتنفع به ان كان فقيرا لانه صار كاللقطة ومن اسلم ثمة اي

في دار

في دار الحرب عصم اي احذر نفسه لان الاسلام بنا في ابتداء الاسترقاق و  
 عصم طفله لكونه مسلما تبعا باسلامه لا بخا والداد وعصم ماله لانه لم يبق يده  
 على ايدي الغالين ولقوله عم من اسلم على مال فهو له او ماله او دعه محصرا  
 مسلما او ذميا لان يد المودع يد المالك فلو باعها جوفاسلم بها لا يجز مال له ولده  
 ثمة لا خلاف لا يعصم ولده حال كونه كبيرا ولا عرسه لانها حربيان ولا حلها  
 لانه جز الام الحربية هذا عندنا اما عند الشافعي فيعصمه لانه مسلم تبعا لابيه  
 كما انفصل من الام ولا عقارة لانه تبع لدار الحرب والتبع لا يفارق المتبوع  
 هذا عندنا اما عند ابى يوسف والشافعي فيعصمه قيا ساعلى المنقول ولا يعبث  
 حال كونه مقائلا لانه بالتمرد على مولاه صار تبعا للدار ولا ماله مع حربى  
 او ذمى او مسلم بغصب او مع حربى مع ودقة لان يد الغاصب والحربى  
 ليست كيد له يبيع محررا بالاسلام هذا عند الامام اما عندنا فيجزه فبيها  
 لانه لما عصمت نفسه بالاسلام عصم ماله تبعا لها ولان يد المودع كيد المودع حكما  
 فصسل وفي الاستحفا فيعتبر وقت الحيا ورة عن الدرب المضيق في الجبال  
 بين دار الاسلام ودار الحرب فمن قتل دراهم حال كونه فارسا فنقول ان  
 ملك فرسه وقاتل راجلا فله سهمان هما سهم فارس لان نفس المجاوزة قتال  
 معنوية لان الحق في الخوف بها بعد ما على الدوام ولان الوقوف على الفارس  
 والراجل حالة الحرب معتبة فاقيم مجاوزة الدرب مقامه هذا عندنا اما عند  
 الشافعي فله سهم راجل قيا ساعلى من باع فرسه وقاتل راجلا ولقوله عم  
 الغنيمة لمن شهد الواقعة ومن دخلها حال كونه راجلا فشرى فرسا فله سهم  
 واحد هو سهم راجل فيخرج خمس الغنيمة او لا ثم يقسم الباقي بين الغزاة للفارس  
 سهمان سهم له وسهم لفرسه والراجل سهم لان الفرس تبع فلا يزيد سهمه



على اصله هذا عند الامام اما عندهما فلفا رس ثلاثة اسهم سهم له وسهما  
لفرسه وللراجل بهم ايضا لانه عم اعطى للفارس ثلاثة اسهم وللراجل  
سهما ولا يسهم الا لفارس <sup>والتن</sup> لشخص واحد لان ما زاد على الواحد فضل  
لانه الواحد لا تقابل الا على فارس واحد مع ان الاستحقاق بالتقال هذا  
عندهما اما عند ابي يوسف فبهم لفارسين ايضا لان الواحد لا يقتضي بواحد  
فيحتاج الى اخر ولا يسهم بغير رجل وجمالا لانه لا يقابل عليها ولا يسهم  
لعبد ولا صبي ولا ذمي ولا امرأة ولكن رضى اى اعطى لهم اى لكل منهم  
شيئ قليل من سهم الراجل من غير الخمس على حسب راي الامام اذا قاتل  
العبد والصبي وتداوت المرأة الجرحى وقاتل الذمي او دل على الطريق كما  
روى ان ابن عباس فعل كذا لاخطا رتبة التبع عن المتبوع لان الخمس  
لان كلامهم استحق الرضى بالتقال فيكون من جملة الغنائم هذا عندنا اما  
عند الشافعي فن الخمس لان غيره للغنائم وهم ليسوا منهم ولهذا لا يسهم لهم  
**فصل** والخمس المخرج من الغنيمة خمسة اسهم بل ستة لظاهر قوله تعالى  
واعلموا ان ما غنمتم من شئ فان لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى  
والمساكين وابن السبيل لكنه اليوم ثلاثة لا يجزى ان ذكر الله تعالى في اوله  
للتبرك وان اسهم عم وسهم ذوى القربى سقط بموته عم فبقى ثلاثة  
فاندرج ذوى القربى فيمن بعدهم ولذا قال سهم للتيتيم سواء كان من  
ذوى القربى او لا وسهم لاجل المسكين سواء كان منهم او لا وسهم  
لاجل ابن السبيل سواء كان منهم او لا لان الخلطاء الاربعة قسموا الخمس  
على ما قلنا وكفى بهم لنا قدوة ولكن قدم فقراء ذوى القربى عليهم اى  
على غيرهم في كل طائفة ترجيحاً للقرابة فهذه الثلاثة مصارف الخمس لا على

سبيل

سبيل الاستحقاق حتى لو صرف الى صنف واحد منهم جاز ولا شئ لغنيهم  
من الخمس لان عمر كان يعطى فقراءهم لا اغنياءهم ولقوله عم يا معشر بني  
هاشم ان الله كثره لكم غسالة ايدي الناس وادواخهم وعوكم منها الخمس  
الخمس من الغنيمة فلكم لا وياخ هي الكوفة وهي للفقراء فكذلك ما قام مقامها  
وذكره قوله تعالى في قوله تعالى فان لله خمسة للتبرك باسمه في اختراع الكلام  
لا الاستحقاق لان الدنيا والاخرة وما فيها له تعالى وسهم النبي صلى الله عليه وسلم  
من الخمس سقط بموته لانه استحق بالرسالة ولا رسول بعده كالصفي في  
السقوط بموته وهو شئ كان للنبي وم يصطفيه لنفسه من الغنيمة قبل  
الخمس مثل درع او سيف او جارية وكذا سهم ذوى القربى لان العبد  
مناخ اربعة بين هاشم ومطلب وعبد خمس ونوفل ورسول الله وم  
من بني هاشم فانه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف و  
عثمان من بني عبد شمس وجبر من بني نوفل فلما قسم رسول الله م غنائم  
خير قسم خمس ذوى القربى بين بني هاشم وبني مطلب فجاء عثمان وجبر الى رسول  
الله م فقالا لا تنكر فضل بني هاشم لانها اولاد جدك ونومطلب عبد خمس  
وبنو نوفل اولاد اخي جدك وولد جد الانسان اقرب من ولاد اخي جده  
وكن نحن ونومطلب في القرابة اليك على السواء فما مالك اعطيتهم وحرمتنا  
فقال النبي م انهم لن يرا الوصي في الجاهلية والاسلام هكذا وثبتك بين  
اصابعه فعلم من هذا ان معنى قوله ولذي القربى لذى قرب القرابة والمصاحبة  
لا الذي قرب القرابة بدونها وقد فانت تلك المصاحبة بفواتهم فقات  
الاستحقاق الثابت بها لا انتفا واحدهما هذا عندنا اما عند الشافعي فلفقراء بني  
هاشم وبني مطلب واغنياءهم خمس الخمس للذكر مثل حظ الانثيين جملا



الحق قوله تعالى ولذي القربى على الذي قرب القرابة من غير اعتبار المصاحبة  
ومن غير فصل بين فقيرهم وغيرهم لا الفقراء بنى عبد شمس وبنى نوفل واغنياءهم  
لهذا الحديث وسهم النبي عدم بصرف الخليفة بعده لانه نائب عنه فلم يسقط  
من اخماس الخمس شئ ولم يدر جوا في غيرهم كما في عهده عم ومن دخل  
دارهم بقوة جماعة او باذن من الامام فان غار الكفار خمس لانه غنيمة والاثر  
نصرة كالمغنة الا انه لا الخمس ما اخذه منهم من لا مغنة ولا اذن من المخلص  
الواحد والاسنان لانه ليس بغنيمة لانها ما يملك بالجهاد والقهر وهذا  
ليس كذلك فيكون اكتساب المال كالاحتطاب والاصطيا وهذا عندنا اما  
عند الشافعي فخمس لانه غنيمة كما لو اخذه من له قوة او اذن ولا امام ان ينقل  
التفصيل اعطاء شئ زائد على سهم الغنيمة وقت القتال حثا للفرقة لقوله تعالى  
يا ايها النبي حرض المؤمنين على القتال فيقول من قتل قتيلا اى مستحق القتل  
فله سلبه او يقول لسرية اى عسكر جعلت لكم الربيع او الثلث او النصف  
بعد رفع الخمس او قبله لا يقول ذلك بعد الاحراز هنا اى في دار الاسلام  
فكان حق الغائبين بالاحراز ولهذا يورث منه لومات الا ان له ذلك بعد  
الاحراز هنا من الخمس ذلحق لهم فيه وسلبه ما معه حتى مركبه وما عليه لا  
غير فما كان مع غلامه او على فرس اخر من امواله فهو غنيمة وهو اى سلب  
المقتول لكل لا تقتل للقاتل ان لم ينقل الامام لقوله عدم ليس لك من سلب  
قتيلك الا ما طابت نفس امالك بكلم اى بتفصيل ولانه مال اخذه بقوة الكل  
فيقسم بينهم واخذ اى قنادة اسلاب عشرين قتيلا له بتفصيل عدم بقوله  
عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه فهذا تفصيل لا وضع شريعة هذا عندنا  
اما عند الشافعي فهو للقاتل وان لم ينقل لاخذ اى قنادة تلك الاسلاب

و حلال هذا الحديث على وضع الشريعة باس استيلاء الكفارة على  
اهل الحرب وعلى غيرهم اذا سبى بعضهم بعضا منهم واخذوا ما لهم ملكوه  
لان مال اهل ذنوبهم مباحة لعدم العصمة بالاسلام وداره ومثي ورد  
الاستيلاء على مال مباح بصير سببا للملك كالاصطيا واذا اخذ بعين اى خسر  
اليهم مئاة ملكوه لانه لا يد للبيوع كالعبد لتظهر على نفسه بالخروج من دارنا  
فيدفع يد الكفار عنه او اذا غلبوا على اموالنا واحرزوه بدارهم ملكوه  
لان الاستيلاء والاحراز سبب لثبوت الملك في حقنا فيجب ان يكون  
سببا في حقهم لان السبب لا يختلف بالنسبة كالبيع والهبة هذا عندنا  
اما عند الشافعي فلا يملكونه لانهم ساقوا ناقة رسول الله مع المسلمين  
وفيهم امرأة وجدت فرصة فركبتها ورجعت وتذرت ان تنحرها  
ان اسلمت منهم فقال عدم في حقها لا تذرفيها لا يملكه ابن ادم ولو ملكوها  
ملكته هي منهم لا يملكون حرنا ولا مدبرنا ولا ام ولدنا ولا مكاتبنا لان  
هؤلاء لا يملكون سائر الاسباب كالبيع والهبة لثبوت الحرية فيهم من  
وجه فكل بالاستيلاء ولا عبدنا ولا امتنا حال كونه ابقا الى دار الحرب  
ودخل بها ان لم ياخذوه وان اخذوه وقيدوه فهما لمولاها القديم  
بغير شئ مغنومين كما او مترين او وجد بها مسلمين لانها لما انفصلت من  
دار الاسلام ظهرت يدها على انفسها لوزال يد المالك بخلاف الارية  
لانه لا يدلها على نفسها وبجلا المتردد في دار الاسلام لان يد المولى باقية  
ولهذا لو وهبه من ابنة الصغير تصح هذا عند الامام اما عندنا فيملكونه  
ان اخذوه قهرا قيا ساعا على المتردد في دار الاسلام وعلى الارية المتقطعة  
قيا خذ القديم من المشترك والموهوب له بقيمة ونحن نملك بالغبنة



عليهم حريمهم لانه رقيق في حق الاستتلاف من المشترك والموهوب  
له وملك ما هو ملكهم لان الاستتلاف سبب الملك ومن وجدنا ماله في  
الغنية اخذه بلا شيء ان لم يقسم بين الغنيين لقلة العز لمعوم الشركة  
واخذه بالقيمة ان قسم بينهم لقوله عدم ان وحدته بعد القسمة فهو ملك  
وبالقسمة وليلا يكثر ضرر الماخوذ منه لزوال الشركة واخذه بالثمن  
ان شراه منهم تاجر دخل في دارهم ثم اخذهم الى دار الاسلام لان  
الشري سبب الملك كالقسمة واخذه بالقيمة ان شراه بقاسدا ووجه  
له العدو ليعتدل النظر من الجانبين وان اخذ ذلك التاجر ارش عينه  
حال كونه مفقودة فلا يحيط المالك من الثمن قدر الارش لصحة ملك التاجر  
ولان الاوصاف لا يملكها شيء من الثمن وان شاء المالك شركة فان اسره  
عبد من زيد فبيع فاشترى بكبر بما به ثم اسره من بكر فاشتراه عمر وبما به  
ايضا كذا المذكور او لا فله المشتري الاول هو كبر اخذه من المشتري  
الثاني الذي هو عمر وبقضه الذي هو الكاية ثم لسيده الذي هو زيد  
اخذ منه اي من الاول بالتخمين اللذين هما الاثبات لانه قام عليه  
بهما وقبل اخذ المشتري الاول اياه لا ياخذ السيد لان الاخذ لمن  
وقع الاسر على ملكه فلو ابق منا عبد عتاج وفرس الى الكفار فاخذوه  
فشراهما منهم رجل منا فاخذه الى دار الاسلام اخذ المولى ذلك العبد  
فجاءنا واخذه غيره بالثمن اي بجصتها منه لما مر انهم لا يملكون العبد  
الابق هذا عند الامام اما عندهما فان شاء اخذ الكل بالثمن قياسا  
حالة الاجتماع على حالة الانفراد وعنى عبد مسلم شراه حربي مستامن  
هنا اي في دار الاسلام وادخله ذلك المستامن دارهم لان اناله

ملكه عنه واجب ذميا كان العبد او مسلما لانه لا يترك تحت يد الحربي  
وقد تعذر جره على ذلك فيقام تباين الدارين مقام الاتفاق هذا  
عند الامام اما عندهما فلا يفتق لان الملك الثابت لا يزول الا بان الت  
كعبد اي كما عتق عبد لهم اسلم ثمه اي في دار الحرب فجاءنا او ظهرنا عليها  
لقوله عدم في عبيد طاييف حين خرجوا اليه مسلمين وطلب منه ذمهم  
اليه هم عتقاء الله ولانه اخرج نفسه بالاسلام ولو دخل دارنا ثم اسلم  
قبل الاسر لم يفتق لانه يقع في حكم ايدي المسلمين قبل الاسلام فيكون  
قنيا لهم هذا عند الامام اما عندهما فهو حر لانه اسلم قبل الاسر بيد احد  
باب المستامن منا ومنهم لا يتعرض تاجرنا اذا دخل ثمة  
اي في دار الحرب لدمهم ومالههم لقوله عدم المسلمون عند شروطهم  
الا انه يتعرض لها اذا اخذ ملكهم ماله او حبه او اخذه او حبسه  
غيره بعلمه ولم يمنعه سبقهم بنقض العهد وما اخذ المستامن بطريق  
التعرض من غير اخذ وجس ملكه لو ردد الاستتلاف على المباح لان  
الخط لغره لا يمنع انقضاء السبب كالاصلطيا دبقوس الغير ملكا حراما لخصوه  
بجهة مخطورة كما ملك بالبيع الفاسد فيصدق به بخلاف الاسير لانه  
لم يلتزم بترك التعرض لهم قياسا له ذلك وان طلقوه فان اذانه  
اي باع المستامن حربي تاجرا بالدين او اذ ان المستامن حربيا او  
غصب احدهما من الاخر جاء هنا اي دار الاسلام لم يقض لاحد منهما  
بشيء من الدين والغضب اما للمسلم فلان المستامن التزم احكام الاسلام  
فيما يتقبل لا فيما مضى واما له فتحيقا للتسوية وكذا الحكم المذكور لو فعل  
ذلك الدين او الغضب حربيا ن وبها جاء هنا حال كونها مستامينين



لذلك الالتزام فان جاء منها حال كونهما مسلمين قضى بينهما بالدين  
 لصحة كونه بالتراضى ولتثبت الولاية حالة القضاء بالالتزام بالحكام  
 الاسلام وان لم تثبت حالة الادبانية لا يقضى بينهما في الغضب  
 لانه صادف مالا مباحا فصار مككالا فان قتل مسلم مستما من مثلته  
 اى في دار الحرب عدا اعطى الدية لانه اذا توطن ثم يكثر سوادهم  
 من كل وجه ولا يكون معصوما واذا لم يتوطن يكثر سوادهم من  
 وجه فتكملت الشهرة في قيام العصمة فتبدل القصاص الى الدية من  
 ماله لان العاقلة لا تقول العمد هذا عند الامام اما عندهما فوجب  
 القصاص لان المسلم المستما من ثمة هناك كما مستما ان الكافر المستما من  
 هناك كما وللهذا لا توارث بين المستما من والذين لتباين الدارين  
 كما او قتل خطأ ودى اى اعطى الدية قيا ساعلى سائر المقتولين  
 بالخطا من ماله لانه لا جنابة من العاقلة من حيث التقصير في الخط  
 لتباين الدارين وكفر الخطا لا طلاق قوله تعالى من قتل مؤمنا متحدا  
 فخريرته مؤمنة واذا وقع القتل العمد والخطا في ما بين المسلمين  
 الاسيرين ثم كفر القاتل فقط في القتل الخطا فلا قصاص ولا دية  
 عليه فيها لان الاسير مقرر في ايديهم وتابع لهم ولهذا يصير مقبلا باقائهم  
 ومساقرهم كذمي اسلم ثم هذا عند الامام اما عندهما فعليه الدية  
 فيها من ماله لان المقتول صار معصوما متقوما بدار الاسلام فلا يبطل  
 بالاسر العارض كما لا يبطل بالدخول بدار الحرب بايمان وعدم وجوب  
 القصاص لعدم كونها دارا استيفاء العقوبات ولا يمكن حربى  
 مستما منها اى في دار الاسلام سنة او شهرا فعتين له مدة دونها

او دونه يرى فيها مصلحة فقبل له ان اقامت هناك سنة او اقامت هناك  
 شهرا نضع عليك الجزية لانه باقامته الدائمة يصير عينا وعونا فان رجع  
 اليها قبل ذلك المذكور من المدة فيها ونعت وآلا يرجع اليها قبل تلك  
 السنة او ذلك الشهر فهو ذمي ولا يترك الى ان يرجع اليها لان عقوبة الذمة  
 لا ينتقض كما لو اشترى ذلك المستما من ارضا فوضع عليه خراجها والقرية  
 بالاشرة سببه كالزراعة لا يجرى له الشراء لجواز ان يشترى للتجارة ويجب عليه  
 جزية سنة مستقبله من وقت وضع الخراج فيؤخذ في كل شهر بقسطه  
 تخفيفا ثم لا تكرر حتى يتم الحول لانها عقوبة فيجب في الحال قيا ساعلى ما وجب  
 بالصلح عن دم العمد بخلاف الزكوة لانها عبادة فيراعى فيها اليسر بحولان  
 الحول هذا عندنا اما عند الشافعي فيجب بعد حولان الحول قيا ساعلى الزكوة  
 او كما لو نكحت حربية مستما مينة ذميا منها اى في دار الاسلام فهي ذمينة  
 تبعها للزوج ولهذا كانت مسافرة بسفره ومقيمة باقامته هذا عندنا اما عندنا  
 الشافعي فلم تزد مينة لان النكاح عقد معاوضة قيا ساعلى سائر العقود للمعا  
 وفي عكسه اى لو نكح حربى مستما من ذمينة منها لا يصير ذميا لانه لا يصير تبعا  
 للزوجة لانه يمكن ان يطلق فيرجع فان رجع الحربى المستما الى داره حل  
 دمه لا بطلاله امانه بالعود ولكن ماله من الدين والوديعة عند معصوم في  
 دار الاسلام على التردد فان اسر ذلك الرجاع او طهر عليهم فقتل ثم  
 سقط دين كان له على معصوم مسلم او ذمي لان يد المديون سقطت اليه  
 بالملك وفي اى صار قتيلا ودية له عنده اى المعصوم لا يد المدون كعبه  
 وما في يده غنيمة تبعا لنفسه فكذلك هذا وعن ابى يوسف ان المدون مع سبق  
 يده بالملك اليها فان مات ذلك الرجاع عتف انقه او قتل بلا غلبة عليهم فيها



اي دينه ووديعه لورثته لان نفسه لم تصر مغنوة فكذلك ماله حربى مستان  
هنا اى في دار الاسلام له ثمة عرسه وله ثمة اولاد صفار وكبار وله وديعة  
مع معصوم مسلم او ذى ذى مع غيره الحربى فاسلم هنا ثم ظهر عليهم حكم فخرى  
لان اسلامه لا يوجب التبعية لثان الدارين وان اسلم حربى ثمة فجاءنا و  
ظهر عليهم فظفله حرم مسلم تبعا لانه تحت ولايته وقت اسلامه ووديعه  
مع معصوم مسلم او ذى له اى الحربى الذى اسلم ثمة لانها في يديها حرمة بخلاف  
بالحربى وغيره اى غير طفل وغيره او دعه معه وهو عرسه وولده الكبر ووديعه  
عند الحربى فخرى كما مر في باب المقتل ومن اسلم ثمة ولم يجر النيا وله ورثة  
مسلمون او لا هنا كلك اى في دار الحرب فظفله مسلم ثمة عمدا او خطأ فلا شئ  
عليه من القصاص والدية لان العصمة المقتومة في الاموال والانفس بالدار  
ولم توجد الا عليه كفارة الخطاء لان العصمة الموقومة بالاسلام وقد وجد هذا عندنا  
اما عند الشافعى فعليه القصاص في العمد والدية في الخطاء لان المقتول معصوم  
لوجود الحاصم وهو الاسلام واخذ الامامية بانه مسلم مقتول بالخطا لا لى له  
من عاقلة القاتل لقوله عم السلطان والى من لا لى له فيضع في بيت المال  
اخذ دية حربى مستان مقتول خطأ اسلم هنا ولا لى له من عاقلة قاتله  
خطا قيا على سائر النفوس المعصومة وعليه الكفارة والامام قاتل القاتل  
قصاصا ان شاء لان المقتول معصوم والولى معلوم واخذ الدية بالصلح ان  
شاء قاتل عمد فيعمل بالولاها وهو لا يعفو عنه مجانا لان تعرفه مقيد بالنظر  
ولا نظر في العفو وكذا حكم اللقيط عندهما لذلك خلا فالابى يوسف لعدم تعيين  
ولاية الامام لا قتال وجود ورثته لولادته في دار الاسلام فسقط القصاص  
لشبهة باس الوطاف اى العشرة والخراج ارض العرب من

اول العذيب الى اقصى حجر باليمن اليمن بمره طولا والى حد الشام عرضا عشيرة  
لان الخراج لا يوضع على اراضيهم كما لا يوضع الجزية على رقابهم ككونهم منهم  
وامن اسلم اهل طوعا وارضى فتح اهلها عنوة وقسم بين جيشنا الفاضل  
عشرية لان العشرة البقية بالمسلم لانه اخف من الخراج والبصرة عشيرة  
باجماع الصحابة على ذلك والسواد ارض العراق وهى ما بين العذيب الى  
عقبة حلوان عرضا ومن العلت او النعلبية الى عبادان طولا خراجية لان  
عمر قتها قهرا ووضع عليها الخراج وما فتح عنوة واقرا اهلها عليه او صالحهم  
اهل الحرب على ان يعطوهم الجزية والخراج وان يصيروا ذمة لنا خراجية  
لانه البقية بالكافر لانه اغلظ وارضى موافق اجبى في يد المسلم بعينه بقرية  
فان قرب عشيرة عشيرة وان قرب خراجية فخر اجية كما ان من سبى  
عن القعدة الاولى فان قرب الى القيام يعطى له حكمه حتى لا يعود وان قرب  
الى القعود يعطى له حكمه حتى لا يجب عليه سجود السهو فكذلك اهلنا هذا عند  
ابى يوسف اما عند محمد فيعتبر الماء الذى احياه به لان الخراج لا يوضع على  
المسلم الا بالتزامه فاذا ساق اليه ما الخراج فخراج والا فخرى واما في يد  
الذى خراجى مطلقا لانه البقية والخراج اما مقاسم وهو ما يتعلق بالخارج  
الحقيقى مثل ربحه وخمسه وغيرهما فهو كالعشر واما موقوف وهو ما يتعلق  
بالخارج التدبيرى كالخراج خراج موقوف وضعه عمر رضي الله عنه على السواد  
لكل جريب وهو ستون ذراعا في ستمين ذراعا والمراد هنا ذراع الكريما  
وهو سبع قبضات لا ذراع المساحة وهو سبع قبضات مع اصبع قايم ولا  
ذراع الحساب وهو اربع وعشرون اصبعها هى سبع شعيرات مضومة  
بطون بعضها الى بعض صالح للزراعة يبلغه الماء صاع واحد مما ينرج في تلك



الارض من بر او من شجر و درهم واحد وخراج وضع لجرب الرطبة  
خمس و درهم وخراج وضع لجرب الكرام او بجرب الخلل حال كونها متصل  
بحيث يكون كل الارض مشغولة بها ضعفها اى عشرة دراهم لان المؤمن  
متفاوتة فيوضع الاكثر على الاقل والاقل على الاكثر والوسط على الوسط  
ولانه منقول لان المقادير لا تعرف الا بتقينا وخراج وضع لما سواه كغفران  
وبستان هي ارض محوطة فيها اشجار متفرقة يمكن زراعة ما بينها ما يطبق تلك  
الارض اذ ليس فيه توظيف عمر فاعتبر الطاقه ونصف الخارج منها غايه الطاقه  
والزياة عليه حكم الكل فلا يؤخذ الاكثر منه ونقص عن التوظيفه ان لم تطلق  
الارض وتطيقها التي هي الخارج الموظيف ولا تترادف تلك التوظيفه ان الطاقه  
الارض على الزياة لان عمر لم يزد في خراج سواد العراق مع قول رجلين بجزها  
الى وضع الخراج عليه بسبع الجرب لو زودنا لطاقه هذا عندنا في يوسف و جاز  
ان تترادف على غير الارض التي صدر التوظيف عليها من عمر ان الطاقه عليها عند  
محمد كما جاز ان تنقص ان لم تطلق اياها ولا خراج لو انقطع الماء للخارج عن ارضه  
اغلب الماء عليها لانها لم تكن نامية وان زرعتها او لو اصاب الزرع افة لان  
الخارج يتعلق بالزراع عند وجوده وفقد ذهب ويجب الخارج ان عطفا  
ماكلها مع وجود التمكن من الزراعة لوجود النقص منه وان عجز المالك فلا مال  
ان يدفعها الى غيره فزراعة واجارة وان يزرعها من بيت المال واخذ الخراج  
من نصيب صاحبها وان لم يجد ذلك فله ان يبيعها واخذه من ثمنها قبل توكل  
ارض رعفران فدرع الحبوب اخذ منه خراج الزعفران وكذا القلع الكرم  
فزرعها لانه مضيق للزياة كمن لا يفتي على هذا خوفا من طمع الظلمه ويبقى  
كما كان انه اعلم المالك اى مالك الارض الخراجية او شرها مسلم لان فيه شبهة

العقوبة والاسلام لا ينافيا فيها مع ان الخراج وطيفه ولا عشرة في خارج  
ارضه اى الخراج لقوله لم لا يجمع عشرة وخراج في ارض مسلم ولان اجلا  
من ائمة العدل والجور لم يجمع بينهما فصارا جاعلا هذا عندنا اما عند الشافعي  
ففيه عشرة وفيها خراج لانها وحققا مختلفا ذاتا لان الخراج مؤنة فيها  
معنى العقوبة وان العشرة مؤنة فيها معنى العباداة ومختلفا لان الاول في  
الذمة والثاني في الخارج وسبب لانه في الاول يمكن الخارج وفي الثاني  
حقيقة الخارج ومصرفا لانه في الاول مصالح المسلمين وفي الثاني فقر اوقام  
فلو اشترى ارضا عشرة او خراجية للتجارة ففيها العشرة والخراج دون  
الزكاة عندنا وفيها احدهما معها عنده ويتكرر العشرة والخراج للمقام  
بتكرار الخارج لتعلقه بتعلقه به لا يتكرر الخراج الموظيف لان عمر لم يوظفه  
مكررا **فصل الجزية** هي خراج الرؤس هي ما وضعت بصلح وتراض  
فلا تغير بما وقع عليه الاتفاق كما صالح عم بني بخزان على الف وما في حلة  
او وضعت بغير تراض وهي حين غلبوا واقرروا على اهل الكرم فوضعتها  
على التفاوت كخراج الارض توضع على كتابي غنى لقوله تعالى ومن الذين  
او تو الكتاب حتى يعطى الجزية وعلى مجوس غنى لانه عم اخذها عن مجوس  
بجور وعلى وثني غنى ظاهرا غناه فباسا على المجوس مع انه لا كتاب لهما فيعرف  
الغن في عرف بلد هو فيه وقيل هو من يملك عشرة آلاف درهم وقيل  
هو من يملك مالا لا يحتاج به الى العمل وقيل عليه الفقير المكنتب وهو من  
كسب اكثر من حاجته ولا مال له والمتوسط وهو من له مال ويحتاج الى  
العمل هذا عندنا اما عند الشافعي فلا يجوز على الوثني لان الله تعالى جوزه  
فذلك في اهل الكتاب بقوله ومن الذين او تو الكتاب حتى يعطوا الجزية



وليس كتاب كل سنة ثمانية واربعون درهما ويوضع على المتوسط  
منهم نصفها اى اربعة وعشرون درهما ويوضع على فقير يكتب ربحها اى  
اثنى عشر درهما لان عمر امرئ حاله ان ياخذ على هذا الترتيب ولا يراى عقوبة  
مالية فتفاوت يتفاوت المال وقوله عم لمعاذ فخذ من خالم وحالمة  
دينارا او عدله بطريق الطلح لا بالوضع ولهذا امره بالاخذ من الحالمة مع  
انه لا جزية على النساء هذا عندنا اما عند الشافعي فيوضع على كل راس دينار  
او اثنى عشر درهما بلا تفاوت لهذا الحديث لا توضع على وثقى عربى  
لقوله عم تعالى في حقه بقاتلونهم او يسلموا اى الى ان يسلموا فان ظهر  
عليه خرسه وظلمه في زيادة في العقوبة عليهم ولا على مرتد لا تخط كفرها  
لانه عم جث من العرب واظهر الحجرة عندهم ولم يقبلوا وكفر المرتد اغلظ  
لانه كفر براه بعد ما راي محاسن الاسلام وجد ما يهدى اليه ولهذا يجزى  
نصفه قبل الاكاف بدار الحرب ودرارية العينة قبله وبعده لانه  
ذلك الوثنى وذرية على الاسلام فيسترق بعهدها وصبا منها ولا  
يقبل منزله الاسلام او السيف زيادة في العقوبة ولا توضع على رايب  
لا يتحاط الناس لانه ليس من اهل القتال هذا عندنا اما عند ابي يوسف  
وفي رواية عن الامام فتوضع عليه ان كان قادرا على العمل ولا على صحتها  
بدل النصفه بالقتال في حقنا وعن القتل في حقهم وهو ليس من اهل ولا على  
امرأة لذلك هذا عندنا اما عند الشافعي فتوضع عليها ان كان لها مال لقوله عم  
خذ من كل حالمة ولا على مملوك واعني وزمن لذلك البدل ولا على  
فقير لا يكتب لعدم الطاقة وهذا الحديث فحول على المعتقل هذا عندنا اما عند  
الشافعي فعليه لهذا الحديث اذا ابر توضع عليه لسقوط عجزه وتسقط

بالدرة

الجزية بالموت والاسلام قبل تمام السنة او بعدها لان الاستيفاء على الوجه  
المشروع متعذر فتعذر ذلال المسلم وتعذر حضور الميت هذا عندنا اما  
عند الشافعي فلا تسقط بها فيؤخذ من التركة وبعد الاسلام قيا ساعلى الجزية  
وساير الديون وتتدخل الجزية بالتكرار اى اذا اجتمعت الحولان مثلا  
لان كفارات الاخطار تتدخل وان كانت عبادة لا غيرها من العقوبة  
فالعقوبة المحضة اولى هذا عند الامام اما عندنا وانشافى فلا تتدخل  
لانها عوض النقرة بالقتال في حقنا وعن القتل في حقهم فلا تسقط با  
لنا خيرا ساعلى ساير الاعوان ولا تحدث بيعة هنا بين اليهود ولا  
كنيسة هنا بين النصارى لانه لا علاء كلمة الكفر ولا اعلاؤها وكرهم اى الكفرة  
اعادة المنهدم من البيعة والكنيسة لتقرر قبل الاسلام ولا يكون من  
من توسيدها ونقلها الى موضع اخر لانه احداث في ذلك الاخر وميز  
الذى من المسلمين في زيتهم ومركبهم وسرجهم وسلاحهم اظهرها  
للصغار والمذلة عليهم فلا يركب الذى خيلا ولا يعمل بسلاح لانها  
آلة اعلاء كلمة الله تعالى وبالا مر يظهر الكتيبة وهو خيط بقدر الاصبع  
من الصوف يشد الذى على وسطه وهو غير الزنار من الابرة سيم  
وبه يركب على سرج كالكان وميزت شاة وهم عن شاة في الطريق  
بان يمشين في غير الوسط والحمام بان خالف ميزرهن ميزر المسلمات  
تحقيقا للشهوان ويعلم اى يجعل على درهم علامات كيدا يستغفر لهم  
من الفقراء ونقص عهده اى الذى ان نقصه بان غلب على موضع الحرب اى  
لان يجاربونا او الحق بدارهم اى دار الحرب وصار كمر تدنى الحكم بموته بالحاقة  
دار الحرب اى في حل القتل وحلول ديونه المؤجلة وعقوبات امهات اولاده



ومدبر به وقسمه ماله بين ورثته لكن لو اسر ذلك الذي يسترق ولو  
ولو اسر المرتد يقتل ان لم يسلم لا ينقض عهده ان امتنع عن الجزية لانها  
دين او زني بمسلمة او قتلها لانها معصية كسائر المعاصي او ان سب  
النبي صلى الله عليه وسلم لانه الكفر الطاري فلا ينقضه قيا ساعلي الكفر المقاتل  
هذا عندنا اما عند الشافعي فينقضه لانه ينقض الايمان فكذا الامان ويؤخذ  
من مال بالغى تغلبى وتغلبية ضعف زكوتنا كما مر في باب زكوة الاموال  
ويؤخذ من مولاة اي ذلك البالغ الجزية لراسه والخراج لا يرثه كولي  
القرى في اخذ الجزية والخراج لانا سقوطها عن التغلبى تخفيف فلا يلحق  
المولى بالاصل فيه ولهذا يوضع الجزية على المولى الكافر للمسلم وقوله عم  
مولى القوم منهم انما يجعل به في حق حرمة الصدقة ولهذا حرمت على مولى  
الهاشمي هذا عندهم اما عند زفر فكل صله في اخذ الضعف لهذا الحديث  
فصل في مصرف الجزية ومصرف مال التغلبى ومصرف يهديتهم  
للامام اي مصرف يهدية اهل الحرب الى الامام ومصرف ما اخذ منهم بلا  
حرب اي من اراضيهم التي اجلبى اهلها عنها مصالحتهم كسند ثغر ونبأ وقنطرة  
مركبة من الحجر والجص وجسر غير مركب كسند السفن ومثل كفاية العلماء  
النافعة والقضاة العادلة والعمال الصادقة ومثل رزق الحاجة المغالاة  
وذرا ربهم اي المذكورين لانه يؤخذ بقوة المسلمين فيصرف الى مصالحهم  
فبيت المال اربعة انواع احدها هذا ومصرفه ما ذكره وثانيها الزكوة  
والعشر ومصرفها احياء الفقراء وثالثها خمس الغنایم والركاز ومصرفه  
ما ذكره في اية الخمس ورابعها اللقطات والتركات التي لا وارت لها و  
ديات المقتولين الذين لا اولياء لهم ومصرف اللقطة اللقطة الفقير و

ومصرف تلك التركة والدية اموات الفقراء وما اشبه ذلك بقدر  
حاجة من غير زيادة ونقص ومن مات او غزل ممن يعمل للعامة كما  
لقاضي والمفتي والمدرس في نصف السنة او ما دونه حرم من العطاء  
السوي فلا يصرف الى قربه لانه لا يملك قبل القبض بدليل محرم عدم  
وجوب الزكوة وعدم صحة الكفالة كما اذا ماتت المرأة او طلقت و  
لها نفقة مفروضة في ذمة الزوج تسقط فكذا هنا ومن مات او غزل  
منهم بعد السنة او اكثر بها اقامة مقام الكل يستحب صرف عطائه الى  
ورثته لا ينفائه ما عناه وبهذا العطاء الشهري والاسبوعي واليومي  
باب المرتد اي الكافر بالكفر الطاري بعد الاسلام من ارتد  
والحياء وبالله عرض عليه الاسلام وكشفت شبهته رجاء لعوده  
فلا صوب بهنا ان يحكم على كل شخص امام المذهب الذي كان عليه لانه  
كان يراه اصوب لا غيره ولقوله تعالى يوم ندعو كل اناس بامامهم  
فان استعمل حبس ثلاثة ايام قيا ساعلي الخيار وان لم يطلب المهرل فكذا  
في رواية ويقتل من ساعته في ظاهر الرواية لقوله عم من بدل دينه  
فاقتلوه هذا عندنا واما عند الشافعي فلا بد من ذلك الامهال لكشف  
شبهته فان تاب واسلم فيها ونهت والاي تب قتل بقوله عم من  
بدل دينه حرمان او عبدا لا طلاق الدليل فكذا اذا ارتد ثانيا وعن  
ابي يوسف انه يقتل من غير عرض وحبس وهي اي التوبة بالاثبات  
بشهادتين ثم بالتمسك عن كل دين سوى الاسلام او بالتبصر عما انتقل  
اليه للحصول المقصود وقوله قبل العرض ترك نذب بلا ضمان لا تحققة  
القتل بالارتداد هذا عندنا اما عند الشافعي فهو قبل الحبس ترك وجوب



بلا ضمان لذلك وينزل ملكه أي المرتد عن ماله زوالا موقوفا إلى أن  
يتبين حاله فإن أسلم عاد ملكه إليه وإن مات حتف أنفه أو قتل أو لحق  
بدار الحرب وحكم به أي الحقوق قبل أن أسلم لم يعد إليه حتى عتق مدبره  
وأم ولده وحل دين مؤجل عليه لزوال عصمة ماله كزوال عصمة  
نفسه لأنه تبع لها إلا أنه يدعى إلى الإسلام بالأجبار ويرجى عوده إليه  
لو خوفه على محاسن الإسلام فإن أسلم فكان له لم ينزل عنه هذا عند الإمام  
أما عندهما فلا ينزل ملكه فصحت عقوده لأن تأثير الردة يظهر في إباحة  
الدم لا في زوال ملكه قياسا على المحكوم عليه بالرجم والقود وبعد الموت  
أو القتل أو الحكم بالحاق كسب الإسلام لو ارثته المسلم أن فضل من الوثا  
فيه وكسب ردة في فيوض في بيت المال أن فضل من الدين بجلدها  
لكن عقوده مترددة بين الجواز والعدم فلم يصح ملكه فصار كحربي متروك  
في أيدينا هذا عند الإمام أما عندهما فكانا لوارثته المسلم أن فضل منه  
لصحة ملكه أما في كسب الإسلام قطا مهر وأما في كسب الردة فلا عقوده  
نافذة وأما عندنا ففي فكلها بما في بيت المال لأن المسلم لا يرث من الكافر  
قلنا إن الردة هلاك يتم بالموت أو القتل أو الحكم بالحاق فاذا تم باحد  
يستند إلى أول الردة فيرث المسلم من المسلم كما أن البيع بشرط الخيار  
يتم بالأجزة فاذا تم بها يستند الملك للمشتري إلى أول البيع ولهذا  
يستحق من له الخيار البيع بزوايده المتصلة والمتفصلة وقضى دين  
كل حال من الإسلام والردة من كسب ملكه للحال قضى دين الإسلام  
من كسبه ودين الردة من كسبها للنسب قيل أنه يقضى من كسب  
الإسلام لأنه المورث وهو يتعلق به إلا إذا تفرق فبقضى من كسبها كذا

مات ولا

مات ولا وارث له وعليه دين وقيل أنه يقضى من كسبها فاذا لم يقض من كسبها  
لأن كسبها خالص حقه وإن كسب حق الورثة تنزل ملكه بنفس الردة هذا عند الإمام  
أما عندهما فيقضى من كسبها لثبوت ملكه فيها وبطلان كسبه إلا المرتد لأن الردة  
ترفع الكساح المأكلة فغيره أولى بالمنع وبطلان كسبه لأنه لا ينفذ إلى الملك  
قيام الكساح فانه باق إذا رثه الزوجان معا ومع استبداده لأنه لا ينفذ إلى الملك  
النام ولذا جاز استبداد الأب أمه الابن وتوقف مفاوضته أي تركه المفاوض  
لعدم الشا وما توقف بيعه وشراؤه وهبته وأجارته ونذيرته وكنابته  
ووصيته ورهنه وغيرها إن أسلم نفذ الكل وإن مات أو قتل أو لحق بدار  
الحرب وحكم به أي الحاق بكل الكل لأنه حربي مقهور في أيدينا ولهذا تعقل وتوقف  
نفسه لتوقف حاله بين القتل والإسلام هذا عند الإمام وأما عندهما فينفذ  
مطلقا لقيام أهلية قيام التكليف وقيام ملكه لعدم انتقاله إلى الورثة لكن  
عند أبي يوسف كما ينفذ من الصحيح وعند محمد كما ينفذ من المريض فإن جاد الردة  
من دار الحرب مسلما قيل حكم بالحاق كان فكان له لم يرث في الحكم وإن جاد بعده  
أي ذلك الحكم وماله الموجود مع يد ورثته من العين والبدل أخذه لأن الملك  
يثبت للوارث بطريق الخلافة وقد اشتهرت بحجية مسلما وإن لم يجده في يده  
فليس له أن يضمنه كونه له بالقضاء كما لم يعد مدبروه وأمهات أولاده إلى ملكه  
بالقضاء لأن العتق لا يفسخ بجد وجوده ولا تعقل امرأة مريدة وتجنس  
وتعز كل يوم حتى تسلم حرة كانت أو أمه كما لا تعقل بالكفر الأصلي ونفوسهم  
لا تعقل المرتدة هذا عندنا أما عند الشافعي فتعقل لاطلاق قوله نعم من بدل دينه  
فاقتلوه قبل لحاقها بدار الحرب ومع نفيها في مالها لأن عصمة المال تبع لعصمة  
النفس وبها لم تنزل عصمة نفسها ولهذا لا تسترقق وإذا لم ينزل عصمة مالها









الاقرار عن طوع وديلة فيستحيل ان يبقى مؤمنا مع اعتقاده الشرك كما  
 يستحيل ان يبقى مشركا مع اعتقاده التوحيد هذا عندنا اما عند ابي يوسف  
 فلا يصح لانه مفرقة محضة كالربهة وصرح اسلامه فتبين امراته المجوسية ولا  
 يرث من مورثه الكافر لان اسلامه على في صفه واقتضاه مشهور  
 حتى قال سبقتكم الى الاسلام طراغلا وما بلغت اوان حلي ولان الاسلام  
 منفقة محضة فيصح كقبول الربهة هذا عندهم اما عند زفر والشافعي فلا يصح  
 لان ثبوته له بالتبعية وهي دليل البخر وصحة دليل القدرة فلا يجتمعان  
 ويجبر عليه ان ارتد لانه اعلى المنافع ولا قتل ان ابي لانه عقوبة وهو  
 لا يستحقها **باب** البيعات اي الخوارج على الامام هم قوم مسلمون  
 خرجوا عن طاعة الامام العادل وعاصم الامام الى العود الى الجماعة  
 المطيعة وكشف شبهتهم التي استندوا اليها في خروجهم عنها لان عليا  
 فعل كذلك ولانه اهدى فيبدا به لا بقائلهم حتى يبدوا اقامة للحجة  
 عليهم ولا منهم مسلمون فان بداوا قائلهم حتى يفرقهم جمعهم لقوله تعالى  
 فان بغت احديها على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تنفي الى امرائه  
 فان تغيروا في مكان حال كونهم مجتمعين حل لنا قتالهم بدءا اي قبل  
 ان يبدوا بالقتال لان الامام لو انتظر الى حقيقة القتال ربما يحصل لهم  
 شوكة وقوة لا يستر له دفع شرهم هذا عندنا اما عند الشافعي فلا  
 يحل لانه لا يجوز قتل المسلم الا دفعا لشره ولم يوجد بعد ونحن نجيز  
 على جرحهم اي نتم قتله لانه لا يؤمن عنه من ان يبرأ فيعود الى القتال  
 ولهذا قال فيمن كان لهم قنة هذا عندنا اما عند الشافعي فلا ينم لما مر  
 ونحن نتبع موليهم وبره شكلا يجمع فيجود اليه ولهذا قال فيمن كان

لهم ذر

لهم قنة هذا عندنا اما عند الشافعي فلا ينم لما مر  
 قنة فلا تجز ولا تتبع لاندفاع شرهم بدونها ولا تنسب ذر شرهم ولا  
 شرقي ولا يغتم ما لهم لانهم مسلمون فانفسهم واما ما لهم معصومة بالعصمة  
 لكونهم في دار الاسلام ويجس ما لهم الى ان يتوبوا زجرهم ويستعمل  
 سلاحهم وخيلهم لا غير عند الحاجة لان الامام ان يفعل في مال العادل  
 عند ما فني مال الباغي اولى هذا عندنا اما عند الشافعي فلا يستعمل لانه  
 استعمال مال الغير بغير اذنه ولا يجب شئ من القصاص والدية والكفارة  
 يقتل باغ مشك في عسكر البغاة ان ظهر عليهم لانه حين قتل كان مباح القتل  
 وان غلبوا على مصر فقتل مصر من اهلها مصرتا اخر منه قبل اجراء احكامهم  
 فيه فظهر عليهم قتل به قصاصا لان ولاية الامام العادل لم ينقطع قبل ذلك  
 وباع قتل عا ولا مورثا له حال كون ذلك الباغي مدعي حقيقته برئته  
 لان قوله من اذنب يصير كافرا مستدلا بقوله تعالى ومن بعض الله  
 ورسوله فان له نار جهنم خالدين فيها ابدان وان كان فاسدا لكونه  
 ما ولا بان يقال من بعض الله في التوحيد ورسوله في التصديق الا انه  
 ملحق بالصحيح في عدم وجوب القصاص والدية والكفارة وضمان ما اتلف  
 وغير ذلك نظنه كذلك هذا عندنا اما عند ابي يوسف والشافعي فلا يبرئ  
 لانه على غير حق لغف وثا ودية كعكسه ان كابر عا دل قتل باغيا مورثا  
 له فان اقر الباغي انه قتل على باطل لا يبرئ ويبع سلاح في ايام الفتنة  
 من رجل ان علم انه من اهل الفتنة كره لانه تقوية على المعصية ولقوله تعالى  
 ولا تعاونا على الاثم والعدوان ولا يعلم انه منهم فلا يكره وكذا بيع  
 ما لا يقابل به وان علم كتاب **اللفظ** هو مولود بجره اهل



في حق الله تعالى  
في حق الله تعالى

خوفا من العيلة او فرارا عن ثمة الزنا دفعه احب ان لم يغلب على ظنه  
هلاكه بان كان في مصر او قرية احياء للنفس محترمة وان خيف هلاكه  
بان كان في مفارقة او مسابقة يجب اى يفرض دفعه صيانة له عن الهلاك  
كاللقطة لكنه فرض كفاية لحصول المقصود بالبعوض وهو حر يتبعه  
الدار الا انه رقيق بحجة رقة لانها اقوى من التبعية ونفقة من بيت  
المال لانه عاجز محتاج لا مال له ولا قريب ولان ميراثه لبيت المال وجباية  
في بيت المال وارتبه له ولا يؤخذ من اخذه لسبق يده قيا على  
سائر المباحات ونسبه يثبت ممن ادعاه لانه تقع محض ولو كان  
المدعى رجلين عند عدم المرجح لاحدهما من يد او بينة او ذكر علامة او  
السبق بالدعوى هذا عند ابي يوسف وعن الامام انه يجوز الى خمسة  
لا غير وعنه انه ولو كان امرأتين فاقامت كل منهما بينة انه ابنها خلا  
لها في كل منهما واما عند الشافعي فيرجح الى القاييف ليحقق باحدهما  
في الاستيلاء او نسبة ممن يصف منها علامة به اى في جسده لان الظاهر  
يشهد له او ولو عبد الامارة نفع محض وكان اللقيط حرا لان الاصل  
في دار الاسلام الحرية مع ان المملوك قد يلد حرا او ولد ذميا لذلك وكان  
اللقيط مسلما ان لم يكن في مقربهم بل وجد في مقر المسلمين وكان ذميا  
ان كان فيه لاني مقر المسلمين اعتبارا للمكان لسبقه على الواجد وهكذا ان  
وجد مسلم وقيل يعتبر الواجد فيها لكون البداقوى من المكان لان  
تبعية الابوين فوق تبعية الدار حتى ان الصبي اذا سبي مع احد ابويه  
ايهما كان يتبعه في الدين وقيل يعتبر الواجد في المسلم فقط كما ان المملوك  
بين المسلم والكافر يتبع المسلم فيه نظر للمصبي ولان الاسلام يعلو ولا يعلى

وقيل

وقيل يعتبر ذمة وما شهد عليه مملوك له بشهادة الظاهر حرف ذلك المندوب  
عليه اليه بامر قاض لانه مال ضائع لا يعرف مالكه وقيل بدونه لانه مال  
بظاهر يده ويجوز للملحق الواجد قبض ببيته اى ما يهب له وله تسليمه  
في حرة وصناعة وله انفاقة وشراء ما لا بد له منه كالطعام والكسوة  
لانها نفقات نافعة محضة لا للملحق الكاحل لانعدام سبب الولاية من  
القرابة والمالك والسلطنة ولا تعرفه في ماله للزيادة كالام لان ولاية  
التصرف لتغير المال بالرأى الكامل والشفقة الواخرة والموجود في كل  
منهما احدهما لا كلاهما ولا له اجابة في الاصح لانه متردد بين النفع و  
الضر فلا بد له من الولاية مع انه لا يملك اطلاق منافعة فصار كالعم بخلاف  
الام فان لها ذلك بها وبالاستخدام وفي غير الاصح له تلك لانها تعود  
الى شفقة وحفظه عن الغرر كذا اللقطة فهو ما يرفع من الارض  
ولا يعرف له مالك بعينه هي امانة ان اشهد الملقط على اخذه اياها بان  
قال من سمعوه يشهد لقطه فدعوه على ليرد على رتبها اى ما كملها لكونه  
امينا باذن الشرع والا يشهد عليه له ضمن ان يجد المالك اخذه للرد  
عليه لقوله عم من اخذ لقطه فليشهد عليه ذوى عدل فاعتبر اقراره  
بقوله اخذتها ولم يعتبر ادعاه البلية بقوله للمالك لشك فصار كالنقاب  
هذا عند ابي يوسف فلا يضمن لانه امين اشهد اولا لان الظاهر  
شاهد له انه اخذها للرد لكونه حسنة لان نفسه لكونه محسنة فالحسنة اليق  
للمسلم الا ان يقوم الدليل على خلافه وعرفت لقطته الحبل والحرام وجوبا  
في مكان وجدت وعرفت في الجامع للناس مدة يغلب على ظنه انها لطلب  
بعدها في القليل والكثير في الصحيح وفي غيره عرفت حولا ان بلغت عشرة



وراهم والافحس ما يرى هذا عندنا اما عند محمد و مالك والشافعي  
فالمدة مقدرة بالحوال فيها اخذت تلك اللقطة من الكل او من الحرام لان عصمة  
المال لا تنفوت فيها هذا عندنا اما عند الشافعي فتعرف لقطة الحرام الى  
ان يحكي ما كره القول به في وصف الحرام لا تحل لقطتها الا لشدها وعرف  
ما لا يبقى كما لا طعة المحدة للاكل وبعض النصارى الى ان يخاف فسادهم ثم بعد  
التعرف ان شاء الملتقط اكلتها رجاء بصاحبها وان شاء تصدق ايضا  
لا الحق الى المستحق بقدر ما كان فان جاء ربتها قبل التصديق فله اخذه وان  
جاء بعده واجازة فله اجرة عند الله تعالى او لم يجز فله ان ضمن الآخذ  
الملتقط او التصديق عليه ولا يرجع احدهما على الآخر اما الملتقط فله ان تصدق  
بما له لملكه من وقت التصديق واما الفقير فلو صول العوض اليه وفائدة اذا  
الشارع بالتصدق في رفع الاثم لاني عدم الضمان كسند مال الغير حال  
الأكراه والمخضعة والاضطرار وقتل الجبل الصابلي كما حكم به كذا الحيارين  
الا جازة والتضمين في بهيمة وجدت شاة كانت او غيرها لان جميع البهائم  
يتوهم بالضياع فيستحب اخذها صيانة عنه قياسا على الشاة هذا عندنا  
اما عند الشافعي فلا يؤخذ لان له قوة يدفع بها ضياع السباع عن نفسها  
غالبها وما انفق الملتقط عليها بلا اذن حاكم تبرع لعدم ولايته على ذمة مالكا  
فصار كمن قضى دين غيره بغير امره وما انفق عليها باذنه ودين على ربتها لولاية  
الحاكم في مال الغائب نظرا له والاذن به منه لان الحيوان لا يبقى بدونه عادة  
وآجر القاضي من اللقطة ماله منفعة وانفق عليها منها نظر المالك واحياءها  
كالآبق وماله منفعة له اذن على الملتقط بالاتفاق عليها عدة قصيرة رجاء ان  
يظهر مالها وجعل النفقة دينا عليه نظرا من جانبه ببقاء عين ماله وشرط الرجوع

بما انفق على ربتها في الاصح نظرا من جانبه الملتقط وفي غيره يكفي الاذن للرجوع  
بلا شرط ان كان هو الاذن به وشرط اصلح ولا يصلح بان يستغرق النفقة  
قيمتها باعها وامر يحفظ منها نظر المالك ببقاء ماله معنى واذا جاء صاحبها  
للمنفق جسر لا اخذ نفقته حتى يعطيا فان ملكك اللقطة بعد جبه سقطت  
النفقة لانها في معنى الرهن فلا ركن عليه وان ملكك قبلك لا تسقط فيها ساعى  
الآبق فاشيئ من غيرها علاستها من وزنها وعدوها وكاثرها ووعاها و  
غيرها حل الدفع اليه لقوله وم فان جاء صاحبها وعرف غناها وعدوها فادفعها  
اليه ويجز وبيان العلامة لا يجب الدفع اليه بلا حجة لان غير المالك قد يعرف غناها  
فله ان ياخذ كفيلا عند الدفع مخافة الغرامة الابدية هذا عندنا اما عند مالك  
والشافعي فيجب تجرد البيان لان بيان غيره نادرا غير معتبر والملتقط بعد  
التعرف تلك المدة ولم يظهر المالك ينتفع بها حال كونه فقيرا لانه محل الصدقة  
والا يكن فقرا تصدق بها على الفقير اجنبيا كان اولا فلذا قال ولو تصدق على  
اصله وعلى فرعه وعلى عرسه لانه مال الغير لا حال كونه غنيا لانه ليس بمحل  
للتصدق واللقطة واجبة التصديق هذا عندنا اما عند الشافعي فله ان ينتفع  
بها مطلقا لقوله وم لا يبي بن كعب في مائة دينار وجد بها وعرفها ثلاث سنين  
احفظها بما لك فاذا جاء صاحبها فادفعها اليه والا فانتفع بها فارتق ساقها  
ايه اليك كتاب **الآبق** اي الفاتر من مال كره قصدا هو امانة في يد  
الآخذ كاللقطة تدب اخذه اي هو احب لمن قولى عليه من تركه كما فيه احياء  
المال كاندب احياء النفس وترك الفاتر في الطريق الى منزله من غير قصد  
قبيل هو احب من اخذه لانه لا يبرول من مكانه فيا في مال كره فباخذه وقيل  
اخذه احب من تركه كالآبق فبرده الى بيت مال كره ان عرفه ولا شئ له



من الجعل كما في رد اللقطة والرداء اي الابق قننا كان او مدبرا او ام ولد لان  
لها ماليتها باعتبار الكسب لانه لمولها وان لم يكن لها ماليتها باعتبار القيمة من مدة  
سفر فضاء اربعون درهما ولو اعتقه قبله او باعه منه لاجتماع الصحابة على  
وجوب الجعل من غير شرط هذا عندنا اما عند الشافعي فلا جعل للرداء من غير  
شرط لانه متبرع بالشفقة قيا ساعلى راد الفصال وعلى اللقطة وان لم يعد لها  
الابق لان الجعل مقدر بذلك فلا ينقض عنه بنقصان القيمة كصدقة الفطر عند  
ابي يوسف اما عند محمد فقيمة الادريهما لان صاحب الشئ امر بالرد نظر المالك  
وليس من النظر ايجاب اربعين برقة من لا يساوي ذلك ان شهده عند اخذه  
على نفسه انه اخذه للرد لان الاشتراء والى عليه والرد من اقل منها بقطعة  
اي بحسبه لان العوض يوزع على المعوض والرداء من اكثر منها لايزاد على اربعين  
لان ما يتعلق لمدة السفر لايزاد بزيادة فيها في سائر المواضع فكذلك هنا وقال ابو بكر  
لوردة السلطان فلا جعل له لانه فعل ما وجب عليه فان ابق الابق منه اي ممن  
اشهد للرد لم يضمن لانه اجبر معنى فلا جعل له لانه لا يبيع من المالك ولهذا كان  
له جسد الابق لاستيفاء الجعل كما ان للبائع جسد البيع لاستيفاء الثمن فان  
لم يشهد الراد وقت الاخذ فلا شئ له من الجعل لانه لا دليل على اخذه للرد هذا  
عندهما اما عند ابي يوسف فله ذلك لوجود الدليل وهو الرد وضمن ذلك الراد  
ان ابق منه بناء على ما قرئ في اللقطة من انه لم يشهد كان ضمينا عندهما وامينا عنده  
وعلى المرتين جعل رهنة الابق لان وجوب الجعل للرداء باحيائه ماليتها العبد وهي  
حق المرتين سواء كان الرهن حيا او ميتا لان الرهن لا يبطل بالموت هذا  
اذا لم يكن قيمته اكثر من الدين والافقود عليه والباقي على الرهن لان حقه  
بالقدر المضمون فصا ركش الداء وكالتخلص عن الجنانية بالخذاء

كتاب المفقود قاله امانة في يد من كان كالا بقاء غائب لم يدبر  
اشره اي غيبته مجهولة حتى في حق نفسه فلا تنكح عرسه الى آخره لا يقسم  
ماله بين ورثته ولا تنسخ اجارته ويقوم القاضي اي ينصب من يقضي  
حقه عنده ويحفظ ماله عنده ويبيع منه ما يخاف فساد كالتجارة  
نحوها ويجمع غلات متفرقة له ويستوفي ديونا اقربها غريم لان القاضي  
ناظر لكل عاجز والمفقود عاجز عن التصرف بنفسه كالصبي والمجنون  
لا الخصوصية لانه لا يلبس لها وينفق من ماله على من يجب عليه نفقة في  
حضوره بدون القضاء من ولده وابويه وعرسه والذين من المذكور  
الكبار وهذا ليس بقضاء على الغائب بل تكفين للمحتاجين عن اخذ حقهم  
لان لهم ان ياخذوه بغير قضاء ولهذا لا يقضي عليه بنفقة من لم تجب في  
حضرة الاب بالقضاء كاللاخ والخال ونحوهما وذلك الغائب ميت في حق  
غيره فلا يرث من غيره القريب له اذا مات لان بقاء حيوة يستحق  
الحال وهذا حجة مع الاحتمال اي دافعة للاستحقاق لا مثبتة له فتكفي لبقاء  
ما كان ولهذا قال اي يوقف قسطة اي حصته من مال مورثته الى تسعين  
سنة وعليه الفقوس لانها نهاية الاعمار في الاعم الاغلب كما يوقف حصته  
الحمل الى الوقت الذي ظهر حيا فان ظهر حيا المفقود حيا قبلها اي تسعين  
فله ذلك المفقود من ذلك المال وان لم يظهر حيا بعد ما يحكم بموته في ماله  
يوم تمت المدة فتعده عرسه للموت وعند مالك يفرق بينهما بعد اربعين  
ثم تعد له ويقسم ماله بين من يرثه الآن لا بين من يرثه عن غيبته لانه  
كان حيا الى ذلك الوقت حكما بحكم الاستصحاب ويحكم بموته في مال غيره من  
حين فقد خبر ما وقف له من مال ذلك الغير الذي هو مورثته الى من يرثه



ذلك الغير عند موته من غير اعتبار المفقود لانه تبين ان المستحق غير المفقود  
والمال يوقف له رجاء ان يستحقه وقد انقطع ذلك الرجاء كالموقوف  
للجنين اذا انفصل ميتا كذا الشركة هي اختلاط النصيبين  
او الاضياء بحيث لا يتميز احدهما عن الاخر فمال الشركة امانة في يد الشريك  
كمال المفقود في يد من كان هي ضربان احدهما شركة ملك وهي ان يملك اثنان  
عينا بالشراء او الارث او الهبة او اختلاط مال بينهما او خلطهما وكل منهما  
كاجنبى في مال صاحبه فلا يجوز لاحدهما ان يتصرف في نصيب الآخر بدون  
اذنه لان التصرف في ملك الغير بالولاية او الوكالة فيكون الزيادة على قدر  
الملك ويجوز بيع نصيبه من غير شريكه غير اذنه في غير صورة الخلط والاختلاط  
وثانيتها شركة عقد هي توكيل من الطرفين ليشتري كل منهما بشئ في ذمته  
ليكون المشتري بينهما بان يقول احدهما شاركك في الثوب والورق او  
في كل التجارة ويقول الآخر قبلت وهذا قال ركنها الايجاب والقبول  
كأمر وشرط عدم ما يقطعها كشرط درايم مستامة من البرج لاحدهما لاحتمال  
ان لا يبقى بعد هذه المستامة برنج يشتركان فيه وهي اى الشركة العقد اربعة  
اوجه الاول مفاوضته وهي شركة متساوية بين من جهة كون التساوي  
مالا فيما يصح فيه الشركة ولا بأس بزيادة مال لايجوز فيه الشركة كالعروض  
والعقار فان كان مالهما من جنس واحد بان يكون من الدراهم والذمانير  
يحتاج الى التسوية في الوزن والقيمة وان كان من جنسين ففي القيمة فقط  
وجه كونه تصرفا فلا يصح بين حرة وعبد وبين بالغ وصبي ومن جهة كونه  
دينا فلا يصح بين مسلم وكافر فلو اشتركا بهذه الشركة يصير شركة غنان  
لان الكافر لا يهتدى الى العقود الجائزة هذا عندهما اما عند ابي يوسف فتركة

مفاوضته لتساويهما في الكفالة والوكالة ولا يعتبر بزيادة التصرف ولها  
يجازت بين الكتابي والمجوس وبين الحنفى والشافعى مع انهما يتفاوتان  
في التعريف في متروك التسمية فلا تصح المفاوضته الا انهما تصح بين متحدين  
حرة كحرين وحكما كالعين وملة كمسلمين وان كان احدهما حنفيا والآخر  
شافعيا او مالكيا او حنبليا وكافرين وان كان احدهما كتابيا والآخر  
مجوسيا او غيره لان الكفر ملة واحدة هذا عندهما اما عند ابي يوسف فتجوز  
بين مسلم وكافر كما مر واما عند مالك والثوري فلا تجوز اصلا والمصنف  
المفاضة تتضمن الوكالة من الجانبين فيكون كل منهما وكيل في البيع و  
الشري في النصف الاخر على الاطلاق وتضمن الكفالة منهما وتضمنها  
الوكالة كان مشترى كل منهما لهما فلا يملك احدهما الشراء لنفسه خاصة  
الا طعام اهله وكسوتهم بالثمن من مال الشركة لانه معلوم بدلالة الحال  
ان كلا منهما لم يقصد بالمفاوضته ان يكون نقمهم على شريكه وبما يبيع الطعام  
ان يطالب ثمنه ايتها شاء بالامالة او الكفالة فاذا رجع شريكه الكفيل  
عليه بنصف الثمن يصير غنانا لغوات المساوات وتضمنها الكفالة كان  
كل دين لزم واحدا منهما بما ادى بال يصح فيه الشركة كالشراء والبيع  
والاستيجار لا بما لا تصح فيه كالجنسية والنكاح والخلع والصلح عن دم عمد  
والنقمة لانها ليست للتجارة او لزم واحدا بكفالة بامر من الاجنبى المكفول  
عنه ضمنه الشريك الاخر حتى لو اشترى شيئا طلبا ببيع ان ياخذ ايتها شاء  
فالمشتري بالامالة والاخر بالكفالة لانها وان كانت تبرعا ابتداء لكنها  
مفاوضته اشتراء لانه يرجع بما يؤدى عن المكفول عنه فيلزم نظر الى الاشتاء  
وجوزت مع المنا في لانها توكيل بشئ مجهول الجنس وتكفيل المجهول



وكل منها مفسد هذا عند الامام اما عندهما فلا يضمن لانها تبرع ولهذا لا تصح  
من الصبي والعبد الماذون والمكاتب ومن المريض تصح من الثلث فلا يلزم  
قياسا على الاستفراض والكفالة بالنفس وبغير الامر وكفالة بغير امر  
عنه لا يضمن لانعدام معنى المفاوضة هو الصحيح مما يقال بان تصح فيه وما لا تصح  
وان ورث احداهما ما صح فيه الشركة او ذهب له ما صح فيه الشركة وقبض  
الموهور صارت الشركة غنائما لزال المساءات في مالها لانها شرط  
للمفاوضة ابتداء وبقاء وفي ارث العرض والعقار وهنهما بقيت الشركة  
مفاوضة لان الزيادة فيها لا تمنع ابتداءها فكلما بقا وبها الوجه الثاني  
غنان وهو ضربان انه اما شركة في كل تجارة وهو العام او شركة في نوع  
واحد كالشوب او الدابة او الرقيق او في نوعين او انواع معينة وهو  
الخاص وشركة الغنان لا تتضمن الكفالة بل الوكالة وتصح ببعض ماله  
المساوي والزوج المساوي بينهما وتصح مع فضل مال احدهما الا للزوج  
وتصح بتساوي ماليهما لا للزوج لقول على الزوج على ما شرط العاقدان  
والوضيعة على المال قيل لا يجوز فضل الزوج مع تساوي المالكين ان  
شرط العمل على اقلهما رجحا فهو له على قدر مالهما لانه يستحق الايمان  
او ضمان عمل ولم يوجد المن له فضل مخرج هذا عندهم اما عند نذر الشئ  
فلا تصح لان اشتراط الوضيفة على هذا الوجه لا يجوز فكذا في الزوج و  
تصح مع كون مال احدهما دراهم ومال الاخر دنانير وتصح بلا خلط  
في مالهما لان اول هذه العقود توكيل من الطرفين في التصرف واخرها  
اشتراك في الربح فصارا كالمضاربة فلا يشترط اتحاد المال والخلط هذا  
عندهم اما عند زفر والشئ فلا تصح بدونها لان الشركة الخلط لفة ولا

خلط عند الاختلاف ولان الزوج فرع المال ولا يتصور الشركة فيه بدون  
الشركة في الاصل وكل منها مطالب بتمن مشتركة لا غير لعدم تضمنها  
الكفالة ثم رجع على شريكه بحصته منه ان اذاه من ماله لتضمنها الوكالة  
قياسا على الوكالة المفردة والمفاوضة والغنان لا تصحان بالعروض  
لان الشركة بها تؤدي الى ربح مالم يضمن لان احدهما اذا باع عرضة  
بالف والاخر بالف وخمسائة فما يأخذه صاحب الالف من الزوائد  
من مال صاحبه ربح مالم يضمن ومالم يملك الا انها تصحان بالتقديس  
والفلوس النافقة اي الرابحة ومع التبر هو ذهب غير مضروب و  
النقرة هي فضة غير مفروية لكن ان تعامل الناس بهما اي التبر والنقرة  
لان احدهما اذا اشترى باحد المذكورات يكون الثمن في ذمته لعدم  
فبرج على شريكه بحسبه هذا عند محمد اما عندهما فلا تصحان بتلك الفلوس  
لانها عروض من حيث انها يجوز بيع الفلوس بالفلسين باعيانها و  
تصحان بالعرض لكن بعد ان باع كل منهما نصف عرضة بنصف عرض الاخر  
وعقد عقد الشركة بعد البيع في عرض باعه لان بالبيع صارت شركة  
ملك فلا يجوز ان يتصرف واحد منهما في جيب الاخر ثم بالعقد فكذا صارت  
شركة عقد فيجوز ذلك لانه بذلك يصير نصف كل منهما مضمونا بالثمن  
على صاحبه فيكون ربح المالكين ربح ما يضمن وان كانت قيمة مالهما متقاربة  
بان يكون قيمة احدهما مائة وقيمة الاخر اربعمائة يبيع صاحب الاقل  
اربعة اخماس عرضة بخمس عرض الاخر فيصير بينهما كل المال اخماسا  
وهلاك مالهما اي الشريكين قبل الشراء بمالهما يبطل اي الشركة  
العقد لبقاء رأس مال كل منهما على ملكه قبل الشراء والحفظ كما يبطل



البيع بهلاك المبيع قبل القبض وكذا الابطال يبطلها هلاك مال احدهما  
 لذلك كذلك وهو ان الهلاك على صاحبه قبل الخط سواء هلك في يده او  
 في يد الاخر او في يدهما لذلك البقاء ولانه امانة وهو بعد الخط عليها  
 هلك في يدهما او يد احدهما لعدم التميز بينهما فان هلك مال احدهما بعد شراء  
 الاخر بماله فمشتريه لهما على ما شرط لو وقع الشراء مشتركا بينهما فلا يبطل  
 بعد ذلك ~~منه~~ بن زيا وتقلب شركة ملك بذلك الهلاك فلا يجوز  
 تعرف احدهما في نصيب الاخر ورجع الاخر المشتري على شركة الاخر  
 الهالك المال بحصته من ثمنه لانه اشترى نصفه بوكالة ونقد الثمن  
 من مال نفسه وان هلك مال احدهما قبل شراء الاخر بماله ان وكله  
 ذلك الاحد الهالك المال حين عقد الشركة بوكيلة صريحا بان قال كل ما  
 شريته بالمال الذي معك فاشتر نصفه لي فمشتريه لهما شركة ملك على  
 ما شرط لعدم بطلان الوكالة لكونها مقصودة بالتفويض لانا بقية للشركة  
 الباطلة ورجع المشتري على الاخر بحصته من ثمنه لكونه وكيله من جهة  
 والا يوكله صريحا فله مشتريه للاخر لبطلان الوكالة التي تضمنها الشركة  
 ببطلانها لكونها غير مقصودة وكل من شريكي مفادته وعنان ان يضع  
 المال بضاعة وان يودع ودعة وان يفار بضمه وان يوكل  
 اجنبيا بالبيع والشراء ونحوها لانها من توابع التجارة ولا حد شرعي  
 المفادته ان يرهين ويهرن لانه يملك الايقاع والاستيفاء من نصيب  
 الاخر حقيقة فكذلك الحكم لا احد شرعي الغان لعدم ذلك والمال في يده  
 اي كل منهما امانة فلا يضمنه بلا تعد علة بالمخادف بين التجار والوجه  
 الثالث شركة الصانع والتقبل والاعمال وهي ان يشتركا صانعان

او سلطان

او معلمان كخياطين في الخياطة او مثل خياط وصانع في الخياطة والصباغة و  
 ان يتقبلا العمل اي تحمل الاعمال وان يجلا جحا وشقا لاجر بينهما تحت الشركة  
 وان شرط كل منهما العمل نصفين وشرط المال اس الاجرة اطلاقا بينهما لانها بال  
 العمل وهو متفاوت في القيمة لان المقصود العمل المطلق لا عمل عامل بعينه فلا  
 يكون عاجزا عند احدهم اما عند زفر ومالك فلا يصح في اختلاف العمل للغير عنه  
 واما عند الشافعي فلا يصح معطفا ولزمه عمل قبل احدهما بالامانة والوكالة  
 لانه لو قيل بقبول العمل من الطرفين فيطالب كل منهما بالعمل ويطالب الآخر  
 بالاجرة اي اجرة عمل احدهما معينا للاخر ويرى الدافع للاجرة بالرفع اليه اي  
 الاخر الغير العامل لكونه وكيل العامل والكسب بينهما على ما شرط وان عمل احدهما  
 فقط لذلك الوجه الرابع شركة الوجوه وهي ان يشتركا بلامال بينهما ليشتريا  
 بالنسيئة بوجوهها ويبعا مرة بعد اخرى فتصح هذه الشركة لان الموكل اذا دفع  
 المال الى الوكيل فهلك بطلت الوكالة والا يدفعه جازت فكذلك هنا عندنا اما عند  
 الشافعي فلا يصح لان الشركة تبطل بهلاك المال فبالطريق الاول ان لا تنقصد بدو  
 من جهة كونها مفادته بان يشترط المساءات في الامور التي يجب مساواتها  
 في المفادته ومطلقا من الشرط عنان لان المقاد فبما بين الناس شركة عنان  
 فالمطلق ينصرف اليه كما اذا اشترى بدارهم مطلقه تنصرف الى غالب نقد البلد و  
 كل منهما وكيل الاخر في الشراء لان النصرف على الغير لا يجوز الا بالوكالة او الولاية  
 والولاية فتعين الوكالة فما اشترى احدهما من جنس بخر تجارته لم يشتركا بينهما  
 وان اشترى حين الشراء انفسه لانه بمنزلة الوكيل بشراء العبد المعين بغير  
 العروض وغير جنس الثمن الذي سواه الموكل فان شرطا مناصفة المشتري  
 او ثلثا لثمنه فالمرجح كذلك لانه لا يستحق في شركة الوجوه الا بالضماني وهو على قدر



الملك في المشتري فيكون الربح على قدره و شرط الفضل في الربح على قدر  
الملك باكل كونه ربح مالم يضمن وهو غير جائز فحصل لا تخرج الشركة  
في المباحات لان المباح لمن اخذه مثل الاحتطاب اى قطع الخشب والاختصاص  
والاصطيان وما حصل لكل منهما فله على الخصوص لعدم المراسم بطلان الشركة  
لبطلان التوكيل في اخذ المباح وما اخذه معا فلهما نصفين لا استواءهما في  
سبب الاستحقاق وهو الاخذ وما حصل له باعانة الاخر فله على الخصوص  
و لكن للاخر المعين اجر مثله كما ان من استوفى منفعة الاخر بعقد فاسد  
يجب عليه اجر مثله على حال كون ذلك الاجر باعنا ما يبلغ لان ثمن المجموع الحاصل  
مجهول جهالة فاحضة هذا عند محمد ولا يتراد ذلك الاجر على نصف ثمنه اى  
قيمة لانه مجهول في الحال معلوم في المال عند البيع فيقدر بالنصف هذا عند  
ابن يوسف ولا يصح الشركة في الاستقاء كونه مباحا بان كان لاحدهما  
بفعل وكان للاخر رواية واستحقا احدهما على ان يكون الكسب بينهما نصفين  
ويكون الكسب كله للعامل المستحق صاحب بفعل كان او صاحب رواية  
يجب عليه اى العامل اجر مثل مال الاخر من الرواية او البفعل لاستيفائه  
منافع ملك الاخر والربح في الشركة الفاسدة كما اذا شرطوا رايهم متعاقبة  
لاحدهما على قدر المال لان الربح تبع للمال حتى لو كان مالهما متساويين  
و شرط الربح ان يكون الربح نصفين لان استحقاق الزيادة بالتمسك  
لشتمية وقد فدت لفاد العقد وتبطل الشركة مطلقا بموت احد  
الشركتين حقيقة لبطلان الوكالة به وكما كان في لحاقه بدار الحرب مرتدا  
اذا قضى به اى اللحاق وان لم يعلم الاخر بموته كونه عن لاهكنا بخلا ما اذا منح  
احدهما اياها حيث يتوقف على علم الاخر لانه عزل قصدي كما ان التوكيل

ينعزل بموت الموكل وان لم يعلم بخلاف ما اذا عزله قصدا ولم يترك  
احدهما مال الشركة لانه لا اذنه لانها عبادة لا تجارة فلم يكن ثابسا  
حده فيها فان اذن كل منهما صاحبه بان يؤدى زكوة نصيبه من المال المشترك  
قاربا ولا يلازم كل منهما على التعاقب من مال نفسه ثم اذن من مال موكله  
ضمن الثاني التوكيل لموكله وان جهل باداء الاول الموكل لان الامور به  
اداء الزكاة والمودى بعد الاداء ليس بزكوة هذا عند الامام اما عندنا  
فلا يضمن ان جهل لان العلم شرط لثبوت الحجر وهذا نوع حجر وعلى هذا الحكم  
كفارة الظهار واليمين والنذر وان اذيا معا بان وقع اداء كل منهما  
مقارنا باداء وكيله في زمان واحد ضمن كل منهما قسط غيره فيما ادى  
لانه امره بالاداء باداء الزكاة وموجب سقوط الفرض عن ذمته  
قد حصل باداء الموكل فهو عزل للتوكيل كيكما لقواته المحل هذا عند الامام  
اما عندنا فلا يضمن لانه اتي بما امر به وهو التحكيم من الفقير واما وقوعه  
زكوة فلم يكن في وسعه لتعلقه بينة الموكل ولهذا نوى التوكيل فقط لم يجز  
وان شتر من شركته مفاوضة باذن شريكه الاخر فبدونه بقيت الشركة  
ليظا المشتري اياها فهي له بلا شئ عليه لان شراها وقع على الشركة حقا  
للقانون في المفاوضة فيصير الامر واحدا نصيبه فيها من المال باطلال الوطى  
من بزعوض بخلاف ثمن الطعام لانه من الحوائج الاصلية فهي مستتابة دلالة  
هذا عند الامام اما عندنا فيرجع عليه بنصف الثمن لان شراها وقع على  
الطعوض بدليل حل الوطى كشراء الطعام والكسوة لاهله قيا سا على ثمن  
ذلك واخذ كل منهما من طرف البايع بتمتعها التضمن الكفالة وقيا سا على  
ذلك الثمن كذا الوقف المقصود منه الانتفاع بما يتراد



على الاصل كالسنة هو اي الوقف حبس العين على ملك الوقف قبل الحكم به  
وقيل اجازة الورثة به وهو التصديق بالملك بالمنفعة من الفقير كالتجارة  
فلا يلزم كذلك قبلها فيبيع الوقف ويورث ويرجع عنه وذلك لان المقصود  
الوقف وغرضه المطلوب وصول الثواب اليه على الدوام والدهور بوصول  
المنافع او الغلات الى الوقف عليه على ذلك ولا يمكن ذلك بالخروج عن  
ملكه فلا يخرج تحصيل الغرضه ولان رعاية شرط الوقف واجب ولا يمكن  
ذلك بعد نزول ملكه عن الوقف بخلاف المسجد لان الله تعالى اضاف  
المسجد اليه تعالى بقوله وان المساجد لله فلا تدعوا و عدم الخروج لم يمنع  
الاضافة قبل انه لا يجوز لان المنفعة معدومة والتصدق بالمعصوم غير  
جائز هذا عند الامام وعندهما هو اي الوقف حبس العين على ملك الله تعالى  
فيكرهن ولو قبلها فلا يباع ولا يورث ولا يرجع عنه وعليه الفتوى لان  
ذلك المقصود والمطلوب لا يمكن بدون الخروج عن ملكه فيخرج كالمسجد تحصيل  
المقصود فلو وقف الوقف شيئا على الفقراء او بني سقاية المسلمين او بني  
خاننا في المغارة في طريق البلاد لبني السبيل او بني رباط في البلد لينزل التجار  
او جعل ارضه مقبرة لا يزول ملك المالك الوقف عنه اي العين الموقوفة  
وان علق الوقف الوقف بجهة نحو ان قال ان مت فقد وقف اي لا يزول  
ملكه في الصحيح عند التعليل كما عند غيره وفي غيره يزول عنه لان الوقف  
ملك للمنافع مع بقاء العين على الملك الوقف فلا يخرج قبل القضاء بالخروج  
فاذا قضى القاضي به يصير منتقلا عليه كسائر المختلفات ولهذا قال الا انه  
يزول فيما ان حكم به حاكم قاض او حكم في رواية كما اذا اجاز الورثة وطريق  
القضاء ان يسلم الوقف ما وقفه الى المتولي ثم يرجع محججا بعد اللزوم

ولا يرد الوقف عليه محججا باللزوم فيختصمان الى القاضي اذ الى الحكم في رواية  
وقضى بنزول ملكه عن العين وما وقف في مرض موته يلزم ويثبت من  
الثبت كالموصية وعن الامام في الصحيح انه لا يلزم ويعتبر من كمال المال  
كما وقف في الصحة والا انه يزول في وقف مسجد بني واخرز بطريقه واذن  
لن يس بالصلوة فيه وعلى واحد منهم ما يبا عن الكل فيما هو حقهم لتعذر  
فعل الكل فلا يزول قبل الافراز والا اذن او صلوة الواحد او صلوة الجماعة  
في رواية صحيحة لانه بني للصلوة بجماعة فيكون قبضه بها فاذا صار مسجدا  
على الاختلاف زال عنه ملكه الباني فلا يباع ولا يورث لانه صار لله تعالى  
كالصدقة وان جعل تحته اي المسجد سرداب هو بيت يتخذ تحت الارض  
للتبر والمصالح اي المسجد قريبا على مسجد بيت المقدس فلا يكون ملكا  
لا حد فان جعل السرداب لغيرها اي ملك المصالح او بني وسط داره  
مسجدا اذن بالصلوة فيه فلا يزول ملكه لعدم افراز الطريق هذا عند  
الامام وعند ابى يوسف يزول ملكه عنه بنفس القول اي بان قال وقف  
لانه ازاله ملك لا ملك كالطلاق والعاق فلا يتوقف على القبض والقضاء  
والافراز وعند محمد يزول بتسليمه الى المتولي وقبضه اي المتولي شرط  
وباستعمال ما وضع له لانه صدقة بارية فيشترط التسليم الى المتولي والقبض  
والافراز قريبا على الصدقة المنقولة والهبة فصح وقف المشاع وان  
احتل القسمة لانه ازاله ملك لا ملك كالطلاق فالشروع لا يمنع الوقف  
كما لا يمنع الا عاق هذا عند ابى يوسف اما عند محمد فلا يمنع ان احتلها قريبا  
على الصدقة المنقولة ولا يصح وقف للمسجد والمقبرة بالاجماع وصح جعل  
نظرة الوقف لنفسه لان من بني المسلمين سقاية او خاننا في المغارة او جعل



ارضه مقبرة على ان ينزل ويترك منه ويدفن فيه يكون الوقف جائزا  
فكذلك هنا ولان مقصود الواقف القرية فتوجد في الحرف الى نفسه لقوله  
تفقه الرجل على نفسه صدقة هذا عند ابي يوسف والفتوى عليه ترغيبا  
لناس في الوقف اما عند محمد والشافعي فلا يصح لان شرط الواقف  
غلة الوقف لنفسه فخل لمقتضى الوقف ولو وقف على امهات الاولاد  
جار على الخلاف ولو وقف على اولاده اولاد اولاده يدخل فيه بنوه  
وبناته ثم اولادهم وان سقطوا لا اولادهم على الاصح ولو وقف  
على فقراء اولاده وفقراء اولاد اولاده يدخل فيه البنون والبنات  
ثم اولادهم لا اولادهم على الاصح ويستوي بين الذكر والانثى  
في حصة المنفعة لكونه قفلا لارنا وفي رواية يدخل اولادهم ايضا في  
كل مرتبة لصحة الطلاق الولد عليهم ايضا العموم المجاز وهو هنا معنى  
التفرع منه او صح جعل الولاية لنفسه لان قبض المتولي العين الموقوف  
ليس بشرط لجواز الوقف واذا كان غير مأمون على الوقف فلا يصح  
ان يخرج من يده هذا عند ابي يوسف اما عند ابي محمد فلا يصح لانه  
شرط له وصح شرط ان يستبدل به ارضا اخرى اذا شاء الاستبدال  
لان استبدال الوقف بما يكون خيرا من الاول او مثله يكون تقديره  
لا يبطل لا فيجوز كل من الشرط والوقف هذا عند ابي يوسف خاصة  
اما عند محمد فلا يصح الشرط ويصح الوقف لانه اذا شرط متخذ المسجد  
ان يستبدل المسجد او شرط ان يصلي فيه قوم دون قوم فالشرط  
بالكل واتخاذ المسجد صحيح فكذلك هذا وشرط لتمامه اي الوقف ذكر  
مصر موبدا كالفقراء حتى لو وقف داره على اولاده واولاد اولاده

لا يصح حتى يجعل اخره لذلك المصرف لان تملك المصنف والخلات يكون موقفا ومؤثرا  
في الوصية فلا يصرف المطلق الى التاميد فكذلك هنا هذا عند ابي يوسف يصح  
الوقف بدونه اي ذلك الذكر لان المصود هو التقرب الى الله تعالى وهو يحصل  
بالصرف الى الموقت والموبد واذا انقطع المصرف المطلق صرف الوقف الى الفقراء  
الذين هم المصارف الموبدة كما يصرف المطلق في الاغناق والبيع والنكاح الى التاميد  
فصل وصح وقف العقار لان جماعة من الصحابة وقفوه لا يصح وقف  
المقول من كان الى مكان لا اصاله ولا تبع للعقار لان شرط جواز الوقف  
ان يكون موبدا فالمنقولات لا تبقى على الدوام فيصير موقفا معنى هذا عند  
الامام اما عند ابي يوسف فيصح تبعا لان ما لا يصح بعه اصاله يصح بعه تبعا  
للعقار كما لشرب فكذلك هنا وعند محمد صح وقف منقول اصاله فيه تعامل  
لناس وتعارف بينهم كالناس والمدة والقدر والمشار والتجارة و  
شبابها والقدر والمرجل والمصحف بفتح الميم بدل جمع على المصاحف كمن الغلط  
المشهور بالضم وعليه اكثر فقهاء الامصار وعليه الفتوى لان القياس يترك  
بالتعامل كما يترك بالنفس والاستفناع ويدخل في وقف الارض ما يدخل في  
البيع من البناء والاشجار ودون الزرع والثمار اما عند محمد الشافعي فيجوز  
وقف كل ما يجوز بعه ويمكن الاستفناع به مع بقاء عينه فيل يجوز وان لم يبق  
عينه بالاستفناع كالثلث الوزني والكيل ثانيا كان او متنا فيما لم يبق فاذا رجع النقص  
الرجع على الموقوف عليه فيما لم يمتل الغايم مقامة ثانيا وثالثا وهكذا حتى يملك  
الكل فاذا صح الوقف على الاختلاف لا يملك بالتخفيف ولا يملك بالتشديد اي خرج  
عن ملك الواقف ولم يدخل في ملك الموقوف عليه حتى لو بيع العقار بجنب العقار  
لا شفعة له لان حقه المشافعة او الغلات لا العين ولانه لا يرتفع بعد لزوم كما لا يرتفع



الجزية بعدم الشئ من هذا عندنا اما عند الشافعي فيصير ملكا للموقوف عليه لانه  
خارج من ملك الواقف فلم يدخل في ملكه يكون ملكا بأكمله وانه لا يجوز ولكن  
يجوز قسمه المشاع الذي قضى بجوازه بين الموقوف عليه والشريك وبين الواقف  
والشريك لا بين المصارف لان القسمة تميز واخرار لا مبادلة ولهذا لا يصح  
الشفعة فلا يكون لملكك الوقف هذا عند أبي يوسف اما عندنا فلا يجوز سلطان  
لانها في القيمات لملكك ولهذا لا يأخذ الشريك حصته بغيره صاحبه فكلون  
ملكك الوقف وبيد من ارتفاع الوقف اى غلته بجماعته وان لم يشترطها  
الواقف ان وقف على الفقراء لان صرف الغلة الى المصروف على التام لا يوجد  
بدونها ثم الافضل صرفه الى فقراء اولاد الواقف ثم الى اقربائه ثم الى من يملكه ثم الى  
جيرانه ثم الى اهل مضره الا انه لا يصرف الى ولده اذا وقف في مضره وان وقف  
دارا على سكنى شخص معين واخره للفقراء فهي اى العمارة في مال اى ذلك المعين  
قياسا على الموصى له بالمنفعة لان الغرم بالغنم فان امتنع المعين او كان فقيرا  
عاجزا عنها آجره الحاكم وعمره باجرته ثم رده الى مضره رعاية الجانيين ولا  
يجز المتنع على العمارة قياسا على صاحب البذر في المزرعة وليس للموقوف عليه  
ان يوجرا اذ لم يكن متوليا على الوقف او نائبا عن الحاكم لانه لملك المنافع او  
الغلات لا العين ونقصه اى منقوض الوقف كالخشبة وغيرها يصرف الى عمارة  
ان كان له حاجة اليها لانه من اجزائه او يتخير لوقت الحاجة اليها اى العمارة  
وان تخذ صرفه اى عين النقص اليها بيع وصرف عنه اليها لان البدل يقوم  
مقام البدل فيصرف الى مضره ولا يقسم النقص بين مصارفه الموقوف عليهم  
لان ذلك اجزاء العين ملك الله تعالى او ملك الواقف كما  
البيع هو ملكك العين فهو نوعان لانه ان جاز برضا فجاز شرعا وعقلا وان جاز

بخره فشرعا فقط والاول اربعة انواع لانه ان بيع العين بها فبايضا وان بيع  
الدين به فصرف وان بيعت به فدايته وان بيع بها فسلم هو اى ركن البيع  
مبادلة مال بمال لا بالمنفعة والا يكون تكايفا واجارة هذا يشغل بالتراضي وغيره  
كالشفعة وبيع المكره يتحقق البيع اى يلزمه بايجاب وهو ما قيل او لا من بيعت  
او اشترت وقبول وهو ما قيل ثانيا من احدى الجهتين لان العقد تم من الجانبين  
ودخل البيع في ملك المشتري فلا يكون الفسخ جذا ذلك الا بالتراضي قياسا على  
سائر العقود ومعنى قوله عدم المتبايعان بالخيار ما لم يقرقا اى من الصفقة  
اى حالة البيع لا بعدا ولا قبلها فيكون ذكر لزوم البيع بعد ذلك تأكيدا لهذا عندنا  
اما عند الشافعي فلا يلزم الا بعد الاقرار من المجلس لان كل منهما خيار المجلس لهذا  
الحديث لان معناه المتبايعان بالخيار بعد البيع ما لم يقرقا من المجلس وقبلت  
بلفظي ما نحن كقول البايع بيعت او لا او ثانيا وقول المشتري اشترت كذلك  
لان الماضي يدل على الالتزام وبكل لفظ على معناه كما عطيته وقبلت لوجود  
معنى البيع والاعتبار للمعاني قبل يتحقق بلفظ المستقبل ايضا اذا اراد به الحال  
ولهذا يتحقق بتعاطي النفس هو ما يكثر ثمنه كالعبد والامة وقيل هو عشرة  
درهم فما فوقها والخمس وهو ما يقل ثمنه كالبعول والحمم والخمر وقيل هو ما  
عشرة هو الصحيح وقيل لا يتحقق به في النفس وقيل في الخمس والتعاطي هو  
الاظهار من الجانبين فيدل على التراضي وقيل يكفي من احدى الجهتين كما اذا ساوم  
ولم يكن له دعاء ففارقته فجاد به واعطى الثمن واذا اوجب واحد منهما  
بان قال بيعت او اشترت قبل الاخر بان قال اشترت او بيعت في المجلس  
كل البيع بكل الثمن ان شاء او ترك الكل ان شاء لان ذلك الآخر لو لم يثبت له  
خيار القبول يلزمه حكم ايجاب ذلك الواحد بدون رضاه فليس له ان يقبل بعينه



بيعه لان تفرق الصفقة قبل القبول لا يجوز الا ان له ذلك اذا بين البائع  
 لمن كل من اجزاء الكل بان قال بعت هذا بدرهم وذاك بدرهم لانه ينعقد  
 بتكرار بعت مع تفصيل الثمن ويمتد خيار القبول الى اخر المجلس لان الاحتياج  
 الى التردد والتأمل يجعل ساعات المجلس ساعة واحدة هذا عندنا اما عند الشافعي  
 لا يمتد اليه بل هو على الفور وما دام لم يقبل الاخر بطل الايجاب ان صح  
 الموجب قبل قبول الاخر لان الرجوع اعراض فكما كان لم يوجب او بطل  
 ان قام ايها كان قبله عن محله لان القيام دليل الرجوع كسائر عقود المعاينة  
 كما في الاشتغال بجمل ارض والكتاب والارسال كالحطاب حتى يعقب المجلس  
 ببلوغ ما مور الكتاب وتبليغ الرسالة لانها للفاين كالحطاب للحاضرين  
 لانه غرم ما مور تبليغ الشرايع الى الناس وقد بلغ بعضهم بها ولا يتبدل  
 المجلس ببقية ولا يفتنه باريه بخلاف دأبين سائر تين واذا وجد اي الايجاب  
 والقبول انزم البيع فلا يثبت خيار المجلس عندنا خلافا للشافعي كما مر فالاموال  
 ثلاثة اقسام لانها اما قيميات فهي مبيع في جميع الاحوال او نقود فهي ثمن  
 في جميع الاحوال او منقليات فهي مترددة بين مبيع وثمن فان قولت فلانا  
 او وقعت مسلما فيها او كانت مشارا اليها تغير مبيعا وان كانت دينا  
 تغير فلانا او فلس فهي مترددة بينها ايضا فان كانت رايحة فتغير فلانا  
 وان كانت كاسدة فتغير مبيعة ومن احكام الثمن ان لا يشترط وجوده  
 في ملك العاقد وقت العقد ولا تبطل بالهلاك والاستحاق قبل التسليم وصح  
 الاستبدال واحكام المبيع بخلافه فصلا وصح البيع في العوض ان  
 اي الثمن المشار اليه بلا علم منها بقدره مثل خنثه دراهم او عشرة  
 ووصفه مثل غفانية مرادية او غيرها لان جهاتهما فيه لا تقضي الى المناقحة

المانعة من التسليم والتسلم تكون الاشارة ببلغ اسباب التعريف لا  
 يصح في غير العوض المشار اليه بلا علم بهما لان جهاتهما تقضي اليها  
 صح البيع بتمن حال اي حاضرة وثنى الى اجل علم اذا بيع بخلاف جنبه  
 ولم يحجرها فهو لا اذا لم يعلم للمنازعة وصح بالثمن المطلق عن قيد الوصف  
 بان لم يبين احد النقود المختلفة المستعملة في البلد بان قال بعت هذا بقر  
 دراهم فان استوت مائة النقود فيه فكل اي فيقع البيع على ما قدر به  
 من اي نوع شاع من الاحادي والثنائي والثلاثي لعدم التنازع وان  
 اختلف ما لينها ورواها باختلاف العيار فعلى الاروحي في البلد يقع  
 لان التعيين بالعرف كالتعين بالنص وقد البيع اذا استوى رواها  
 لا ما لينها ان لم يبين احد النقود لان البائع يطلب اعلاها والمشتري يسلم ادناها  
 علما بالاطلاق الا ان يبين احدهما فلا يبقى الثمن مطلقا فصلا وصح البيع في الطعام  
 وفي الحبوب المتنوعة من جهة كونها كيلة كونها معلومة به ومن جهة كونها جرافا  
 بالكيل كذلك لان فيه يكون مشارا اليه لكن ان بيع بخير جنبه ليلابقع الربوا و  
 لقوله وم اذا اختلف الجنان فيبيعوا كيف شئتم الا ان يكون ما دون نصف  
 الصاع لانه لا يقع فيه وصح باناء معين او حجر معين لم يدر قدره ولم يحجل  
 الزيادة والنقصان كالحرف والخشب والحديد والا لا يصح كالحجالي والزرابيل  
 والقراير لعدم العلم لعدم التعيين لعدم القرار على قدرها وصح في صاع واحد  
 فقط في بيع صبرة مجهولة الكيل من الطعام بان قال كل صاع بكذا لان كلمة  
 كل اذا اضيف الى ما لا يعلم منتزعا ينصرف الى العقد الواحد كما في اجارة الدار  
 بان قال كل شهر بكذا هذا عند الامام اما عندنا ففي الكل لان المبيع معلوم بالاشارة  
 والمشار اليه لا يحتاج الى معرفة مقداره لجواز البيع وصح في كلها ان سمى



جركة قفزانها بان قال بعت هذه الصبرة على اثنا عشرة اقصره كل قفيز بدرهم  
لوجود العقد لكل على حدة لا يكونها معلومة بالاشارة وقد البيع في الكل  
في بيع ثلثة بالغم اي قطيع غنم نظرية المشتري او في بيع ثوب نظرية بان  
قال كل شاة بعشرة دراهم ولم يبين عدد الغنم والتمن او بان قال كل زارع  
بكذا ولم يبين عدد الثوب والتمن لان العقد ينصرف الى شاة واحدة وزارع  
واحد كما ينصرف الى شهر واحد في اجارة الدار بان قال كل شهر بدرهم فليكون  
في الكل وكذا في فرد منها متفاوت افرادهما وكذا الثلثة المتفاوت الافراد  
والثوب المتفاوت الافراد كل محدود ومتفاوت كالحطب والاداني في  
فساد البيع في الكل لذلك هذا عند الامام اما عندهما فيجوز فيه في الثلث للعلم  
بالاشارة وان اعلم العدد في مجلس العقد جاز لان تاخير الاعلام الى اخره  
عضو كذا خير القبول اليه ولو بين عدد المعقود عليه دون عدد الثمن بان قال  
بعت هذه الثلثة على اثنا عشرة شياه كل شاة بعشرة دراهم جاز لان عدد  
الثمن يصير معلوما ببيان عدد المعقود عليه ولو بين عدد الثمن دون عدد  
المعقود عليه بان قال بعت هذه الثلثة بمائة درهم كل شاة بعشرة دراهم  
جاز لان عدد المعقود عليه يصير معلوما ببيان عدد الثمن فان باع صبرة على  
اثنا مائة صاع بمائة من الدراهم والحال هي اقل او هي اكثر اخذ المشتري الاقل  
بخصته ان شاء لان الصاع مبيع في نفسه ولهذا يصح اقراره بالبيع ونقصان  
المبيع يستلزم نقصان الثمن او فسخ البيع ان شاء لفوات بعض المعقود  
عليه كما في الاستحقاق وما زاد على مائة صاع للبائع في الازيد الاكثر لان ما فوق  
المعين لا يدخل في البيع في المقدرات لان القدر ليس وان باعها على اثنا  
مائة صاع كل صاع بدرهم يكون كما ذكر في النقصان والزيادة وان باع المذكور

بكذا

بكذا اي على اثنا عشرة اذرع بعشرة وهو اقل او اكثر اخذ المشتري الاقل  
بكل الثمن ان شاء او ترك وفسخ البيع ان شاء لان الذراع وصف لا قدر  
ولهذا لا يصح اقراره بالبيع ويزاد فيه المزدوع بزيادة ويتقصن نقصانه  
ونقصان الوصف المرغوب كالعيب والاكثر اي المشتري لان من ملك المتبوع  
ملك التابع بلا زيادة الثمن لانه لا يلزم من نقصان الوصف نقصان الثمن فلو ان  
من زيادته بزيادة وبلا خيار للبائع لان من باع عبدا على انه محبب فوجد  
سليما لا خيار له فكذا هنا وان ما قال على اثنا عشرة اذرع كل ذراع بدرهم  
وهو اقل او اكثر اخذ المشتري الاقل بخصته ان شاء لان كل ذراع وان كان  
وصفا الا انه صار اصلا مبيعا بمقابلة الثمن بانقراده بالذكر لان مقابلة من  
خواص الاصل فنقصان المبيع يستلزم نقصانه او ترك وفسخ البيع ان شاء  
لفوات بعض المعقود عليه وكذا الاخذ الاكثر كل ذراع بدرهم ان شاء  
لان زيادة البيع تستلزم زيادة الثمن او فسخ البيع ان شاء لان فيه تغضا  
يشويه الضرر فيتخير وليس له ان ياخذ القدر ويتترك الزيادة لان التبعض  
ضرر ايضا وصح بيع عشرة اسهم من مائة سهم من دار لان السهم متشاع  
معلوم فكان صاحبها شريكا لصاحب التسعين فباخذها من اي موضع شاء  
من الدار فلما زعم لا يصح بيع عشرة اذرع من اذرع مائة من دار  
لان البيع لكل الذراع فصار مجهولا باعتبار الموضع لا متشاعا مثل السهم  
وان كان معينا باعتبار الذات ولو قال بعثك بيتا من هذه البيوت  
لا يجوز فكذا هنا هذا عند الامام اما عندهما فيصح لان عشرة اذرع من مائة  
ذراع عشرة بها وبيع عشر الدار جائز فكذا هذا ولا يصح بيع عدل من  
الثوب على اثنا عشرة اقواب وهو اقل او هو اكثر بجها له بالمبيع في الزيادة



وجاهلة الثمن في النقصان لان الثمن يقسم على الثياب باعتبار القيمة  
ولا يدري الفاتح ان كان جيدا او رديا او وسطا حتى يطرح عن المشتري  
قيمة ولو بين كل منها ثمانية اذ قال كل ثوب بعشرة دراهم صح البيع في  
الاقل بقدره لان حصته كل من الفاتح والباقي معلومة اي الثمن والمشتري  
معلومان وخير المشتري في الاخذ بما سعى والترك لغوات شرط العقد و  
فسد البيع في الاكثر لان جهالة المردود والنزاع يؤدي الى المنازعة لا تحل  
كونه جيدا او رديا وفي بيع ثوب واحد على انه عشرة اذ ربح كل ذراع  
بدرهم اخذ المشتري بعشرة من الدراهم في عشرة ونصف من الثوب  
بلا خيار للمشتري لان نصف الذراع انما يصير مبيعا بمقابلة الثمن عليه ولم  
يقابله فبقي على الوصف فاخذه مجانا واخذ بشفعة منها في شفعة ونصف  
منه ان شاء بناء على ما تقدم لكن خيره هنا يكون نقصان نصف ذراع بمنزلة  
عيب الشفعة هذا عند الامام وقال ابو يوسف ان شاء المشتري اخذ باحد  
عشر درهما في الاقل هو عشرة ونصف لانه لما اخذ كل ذراع بدينار  
صار كل ذراع كثوب على حدة ببيع على انه ذراع بدرهم فاذا وجد  
ناقصا لا يقطع شيئا من الثمن لانه وصف انتقص وان شاء اخذ بعشرة  
في الثاني هو شفعة ونصف بناء على ما تقدم وقال محمد ان شاء اخذ بعشرة  
ونصف في الاول لان بالتسمية كل ذراع ثمانية اذ حدة الحق بالقدر فيكون  
مقابلة كل ذراع بدرهم مستلزما مقابلة النصف بالنصف وان شاء اخذ  
بشفعة ونصف في الثاني بناء على ما تقدم قيل اذا اشترى كرايا لا يتفاوت  
جوانبه كالبطاين على انه عشرة اذ ربح بعشرة دراهم فاذا هو احد عشر  
لا يسلم له الزيادة لانه لا يتعيب بالتبعض كالمكيل والموزون وكذا يجوز

اذا باع

اذا باع ذراعا منه ولم يبين موضعه كقصور من الصبرة وصح بيع المغيث  
عن البصر كبيع البئر في سنبله وبيع الباقي هذا اذا قد خفف الام وبيع  
الازر وبيع السمسم في قشرها وبيع الجوز وبيع اللوز وبيع الفستق  
في قشرها الاول لان المعقود عليه وان كان مستورا لكنه معلوم الوجود  
مقدور التسليم والقشر كالحققة وعلى البايع التخلص من السنبل والقشر  
للتسليم وعلى المشتري جذ الثمرة والرطوبة وقلع البصل والجوز وانما لهما  
للعرف هذا عندنا اما عند الشافعي فلا يصح لان المعقود عليه مستور  
عن البصر كما لا يجوز بيع الولد في بطن الجارية ويجوز في قشرها الثاني  
بالاتفاق وصح بيع ثمرة على الشجر لم يبد صلاحها اذا صارت بحيث  
ينتفع بها في الجملة او قد بد صلاحها بحيث ينتفع بها على قريب من التمام  
لان البيع معلوم العين مقدور التسليم منتفع به في الحال وان كان في  
الجملة قياسا على بيع الذرع الذي صار بطلا وعلى بيع المولود كما ولد و  
نفيه عن بيع الثمر حتى ينزوي وعن بيع العنب حتى يسود وعن  
الحب حتى يشتد محمول على البيع بشرط الى ان يدرك هذا عندنا اما عند  
الشافعي فلا يصح بيع ما لا يبد وصلاحها لهذا الحديث فيجب على المشتري  
قطعهما في الحال تفريقا لمالك البايع عن ملكه وشرط تركها في البيع على  
الشجرة تنافي عظم الثمرة ولا يفسد البيع لانه اذا كان للترك حصته  
من الثمن يكون الاجارة مشروطة فيه والا يكون الا عارة مشروطة فيه  
فروى النبي عليه السلام عن صفقة في صفقة مع ان المتعارف هو الترك  
بدون شرط الترك هذا عندنا اما عند محمد فيصح في متناهي العظم  
لانه شرط متعارف كشرط النعل على ان يشترك البايع او يحدوه



كاستثناء أي كما يفسد استثناء قدر معلوم منها أي الثمرة المبعة على الشجرة  
أو الأرض حين البيع لا فضالة إلى النزاع لأن المشتري يطلب الوجود والبايع  
يسلم الأروى هذا على باطن الرواية أما على ظاهرها فيجوز لأن المبيع معلوم  
بالإشارة والمستثنى معلوم بالعجالة وأجرة الكيل والكيل والعقد والعقد  
والوزن والوزان والذرع والذراع على البايع لأنه يحتاج في تسليمه إلى  
ذلك فيكون مؤنة عليه وأجرة وزان الثمن ووزنه ونقده ونقاده على  
على المشتري لأنه يحتاج في تسليمه إلى ذلك فيكون مؤنة عليه وعن محمد أنها على  
البايع لأن نقده ووزنه بعد التسليم ليس عرف المعيب عن غيره وفي بيع سبعة  
أي غيره بثمن أي درهم أو دينار سلم هو أي الثمن أو لا ثم السلعة ثانيا  
لأنها تتعين بالعقد وهو بالقبض لأن المعاوضة تقتضي المساواة ولهذا  
المشتري أن يمتنع عن تسليم الثمن إذا غابت حتى يحضرها البايع وفي غيره أي  
البيع المذكور أي في بيع سبعة سبعة أو ثمن ثمن سلك أي الثمن والثمن معا  
لأنه لا مزية لأحدهما على الآخر في العينة والدينية باب  
الخيار بين الأَمْضاء والفسخ قدم ما هو أشد تأثيرا في العقد وهكذا فإن خيار  
الشرط يمنع بنوثة الملك في البدلين وخيار الرقبة يمنع لزوم البيع ولهذا  
لا يشترط الرضاء والقضاء للفسخ وخيار العيب لا يمنع ولهذا يشترط أحدهما  
للفسخ بعد القبض صح خيار الشرط لكل من العاقلين وصح لهما معا أيضا فإن  
تصرف البايع في المبيع والمشتري في الثمن يكون فسحا وإيهما فسح يفسخ و  
إيهما أجاز يبقى الآخر على خياره وإن لم يوجد منها أجازة ولا فسح حتى مضت  
المدة لنرم البيع لأنه مشروط بالفسخ فإذا فانت المدة فانت الفسخ هذا عندنا  
أما عند مالك فيفسخ لأن الخيار مشروط بالأجازة فإذا مضت فانت الأجازة

فيقول البيع ثلاثة أيام أو أقل منها لا أكثر منها وإن كان معلوما لأن التقدير  
بالثلاثة في قوله لم يجز أن يقل لا خلافة ولي الخيار ثلاثة أيام لمنع الزيادة  
لأن النقصان فلو جازت الزيادة لحل التقدير عن الفائدة قيل لو أثبت  
الخيار ولم يذكر وقتا فله الخيار ما دام في المجلس هذا عند الإمام أما عندهما  
فيصح إذا كان معلوما قصيرة كانت مدته أو طويلة قياسا على الأجل في الثمن  
ولما روى أن ابن عمر أنه أجازته إلى شهرين إلا أنه يجوز أي ينقلب العقد جائزا  
أن أجاز في الأيام الثلاثة لأن المفسد اليوم الرابع لأن شرط الخيار إليها جائز  
فإذا سقط ذلك ارتفع المفسد قبل تفرقه بثلاثة أيام كما إذا باع جذعا  
في سقف فنزعه وسلمه أو باع بلا اشتداه وأعلمه ذلك في المجلس بخلاف ما  
إذا باع الدرهم بالدرهمين واستقط الزائد وما إذا تزوج بلا شهود لأن  
الفساد فيها في صلب العقد هذا عند الإمام أما عند زفر والشافعي فلا يجوز  
كما في هذا البيع والتزوج فإن شري ثمن معلوم على أنه أن لم يتحقق ينقذه  
ذلك إلى أيام ثلاثة فلا بيع بينهما صح البيع والشرط حتى لو لم ينقذه إليها يفسخ  
لأنه في معنى البيع بشرط الخيار فجعل عدم النقد فيها علم الفسخ والنقد علم  
الأجازة هذا عندهم أما عند زفر فلا يفسخ لأنه بيع شرطت فيه أقاله فاسدة  
وفي شرط الصحيحة يفسد ففي هذا أولى وإن شري على أنه أن لم ينقذه إلى أيام  
أربعة فلا بيع بينهما لا يفسخ عنده ويصح عندهما ما مر فإن نقد الثمن في الأيام الثلاثة  
جائز عندهم لا عند زفر لا مراءيا ولا يخرج مبيع عن ملك بايعة مع خياره  
فيجوز تصرفه فيه فيكون فسحا وفي الثمن فيكون أجازة ويخرج الثمن عن ملك  
المشتري مع خيار البايع فلا يجوز تصرفه في الثمن ولا في المبيع ولكن لا يملك  
البايع كالأملك المشتري المبيع تحقيقا للعدل والخروج يوجد بلا دخول كما



اذا اشترى متولى الكعبة عبد الخدمتها فيخرج المبيع عن ملك البائع ولا يدخل  
في ملك احد هذا عند الامام اما عندهما فيملك لان الثمن لما خرج من ملكه يفتقن  
فلو لم يدخل في ملك البائع يلزم المالك بما كاك والحزج بلا دخول وهو غير  
معهود في الشرع اذا لم يكن الشئ من مال الوقف فان قبضه المشتري فملكه  
في قبل مضي ايام التحيل مضمون عليه بالقيمة في القيمي وبالمثل في المثلي قياسا  
على المقبوض على سوم الشئ ولان وجوب الثمن عند تمام البيع ولم يوجد  
وان لم يقبضه فملك لا يجب عليه شئ بل ينسخ البيع كما في البيع البات وان  
جاز او مضت المدة ولم يملك لزومه الثمن فان تعيب في يده فلا بيع ان يفسخ  
قبضه نقصانه ولو تعيب في يد البائع بفعل يفسخ بغيره وسقط حصته  
من الثمن وبغير فعل خير المشتري بين الاخذ بجميع الثمن او الفسخ ويخرج المبيع  
عن ملك بائعه مع خيار المشتري لان البيع لازم من جانب البائع ولا يخرج  
الثمن عن ملك لعدم لزومه من جانبه وملكه في يده في مدة الخيار يملك بالثمن  
لان المبيع متى قرب الى الهلاك تعيب فيسقط الخيار بدخول العيب فلم يملك قبل  
ذلك كتعيبه اي يلزم الثمن كما لو تعيب بخله او بفعل اجنبي او بافة سماوية  
عيبا لا يرتفع بحجته عن رده كما قبض باي وجه تعيب وان تعيب بعيب يرتفع  
كالمرض يبقى على خياره فان ارتفع في المدة لا يلزم والائتم للزوم ولا يملكه  
المشتري عنده ويملكه عندها كما مر فشرعنا على انه بالخيار ثلاثة ايام  
لا يقدر نكاحه لانه لم يملكها بهذا الشراء عند ويقد عندهما لانه يملكه به وان  
وطئها في مدة الخيار ردها لانه اي هذا الوطئ بالنكاح الفائم بينهما لانه لم يملكها  
حتى ينفسخ النكاح هذا عنده اما عندها فلا يرد لها لانه يملكها كما لو اشترى  
غير زوجة فوطئها الا انه لا يرد اذا وطئ في البكر لتعيبها به وهو يبطل خيارا

ولا يفتقن

ولا يفتقن قريبا عليه في مدة خياره ان اشتراه به عنده كذلك ويعتق عندها  
لما مر ولا يفتقن في تلك المدة من شراء قايلا ان ملكت عبدا فهو حر عنده و  
يعتق عندهما ولا يوجد قبض المشتري في تلك المدة من استبرائه عنده وبعد  
عندهما لانه انما يجب بعد ثبوت الملك ولا استبراء على البائع ان ردت عليه  
المشتري بخيار من المشتري عنده وهو عليه عندهما ومن ولدت اي من  
اشترى منكوبة فولدت في يد البائع في تلك المدة بالنكاح لا نصيرام ولله  
عنده وتصير عندهما ولو قبضها المشتري فولدت في يده نصيرام ولله  
لتعيبها بالولادة وعدم ملكه الترد ولو قدرها في ملكه لانه ملكها قبضه وملكه  
اي المبيع في يد البائع في المدة وبعدهما عليه ان قبضه المشتري بالخيار باذنه  
ثم ادعه ذلك المشتري عنده لا ارتفاع القبض بالتدليس المالك فيكون الهلاك  
قبل القبض هذا عنده اما عندهما فعلى المشتري لانه لما ملك صح ايداعه ولم يرتفع  
قبضه فكان كانه يملك في يده ولو كان الخيار للبائع فسلك اليه فادعه عنده  
فملكه يبطل البيع بخلاف الهلاك بعد الايداع بعد البيع البات فيلزم الثمن ويبقى  
خيار ما دون شئ بخياره وابطراه بائعه عن ثمنه في تلك المدة لان الماذن  
لما لم يملك المبيع بالخيار كان فسخه امتناعا عن التحك وهو يلى عدم التحك  
كالا متناع عن قبول الهبة هذا عنده اما عندهما فلا يبقى لانه لما ملك المبيع بالخيار  
كان فسخه ملكا بلا عوض وهو لا يملكه ويبطل شراء ذمي من ذمي اخر خيرا او  
خسرا على ان المشتري بالخيار وقبضها ان اسلم المشتري في تلك المدة كيدا  
يملكها حال كونه مسلما باستقاط خياره هذا عنده اما عندهما فلا يبطل لانه لما ملكه  
لا يملك ردها مسلما بالخيار لانه تملكه والمسلم لا يملك تلك الخمر ومن له الخيار  
بغيبه الاخر باي كان او مشتريا او اجنبيا يجيز البيع باستقاط خياره بالقول



والفعل وان جهل صاحب الآخر اجازته قياسا على الاقرار وهو ان فسخه  
بالقول لا يفسخ بلا علم بل يتوقف على علم الآخر بفسخه في مدة الخيار لان  
الفسخ رفع العقد فلا يقوم باحدهما كالاقالة والرد بالعيب وثلا يتقرر  
المشتري بالتصرف في البيع بلزوم قيمة الهالك اذا كثرت من ثمنه اذا خيرا البائع  
وثلا يتقرر هو بعدم طلبه مشتريا آخر اعتمادا عليه اذا خيرا المشتري هذا عندنا  
اما عند ابي يوسف والشافعي فيفسخ بلا توقف قياسا على الفسخ بالفعل مثل  
الاتفاق والتقبيل بشهوة والاستخدام والاجارة فان فسخ به وعلمه الآخر  
في تلك المدة انفسخ العقد ولا يعلم ثم عقده وان فسخ بالفعل كالاتفاق وغيره  
انفسخ مطلقا قياسا على عزل الوكيل مطلقا يعق الموكل عبده الذي وكل ببيع  
وبورث خيار العيب كما اذا اشترى عبدا فمات المشتري والطلع الوارث  
على عبده بخير كالمورث وبورث خيار التعيين ان تعين البيع كما اذا اشترى  
احد الثوبين بعشرة على ان يعين ايا شاء في اربعة ايام فمات قبل التعيين  
احدهما يعين الوارث كالمورث لا بورث خيار الشرط حتى لو مات من  
له الخيار في المدة يلزم البيع لان الارث فيما يحتل الانتقال من شخص الى اخر  
والخيار مشبه وهي صفة لا تنزل عن موصوفها فلا يحتلها واما خيار العيب  
فانما ثبت للوارث ابتداء بارت ما يوجب الخيار له وهو ملك المبيع سليما  
عنه كما لمورثة الميت مع انه قد ثبت له ابتداء وان لم يثبت للمورث بان تعيب  
في يد البائع بعد موت المشتري قبل الفضي وكذا خيار التعيين لانه ورث  
المبيع مجزئ لا مختلط بل ملك الغير فثبت له التعيين ابتداء كمن اختلط ماله بآل آخر  
هذا عندنا اما عند الشافعي فيورث قياسا على خيار العيب ولا بورث خيار  
المروية ايضا لذلك هذا عندنا اما عند الشافعي فلا يجوز اصله لان شراء

الم يره لا يبيع عنده وان اشترى دارا مثلا وشرط الخيار بخبره قبل دسماه  
جاز البيع لان الخيار للمشتري اصالة ولذلك الغير نيابة تصحيا لتصرف العاقل  
البائع هذا عندنا اما عند زفر فلا يجوز لانه موجب العقد قياسا على شرط  
التمن لغير المشتري فاي من المشتري وذلك الغير اجاز البيع او نقض صح  
ذلك النقص او الاجازة وان اجاز احدهما وفسخ الاخر فالاول في الوقوع  
اولى والاجازة والفسخ لو وجدا معا بان تكلما معا فالفسخ اولى لانه اقوى  
من الاجازة باعتبار حوقه العقد الجائر من غير عكس هذا عند ابي يوسف اما  
عند محمد فتصرف الاصيل اولى فسخا كان او اجازة لانه فوق النابذ واقوى  
منه ولكون انضمام راسي الغير الى راسي المشتري لا كماله واتمامه كان رضا البائع  
بخيار ذلك الغير رضا بخيار المشتري وبيع عبدين بالخيار من البائع او المشتري  
في احدهما صح ذلك البيع ان فصل البائع لمن كل منهما وعين محل الخيار منهما  
لان البيع والتمن معلومان مع ان ما فيه الخيار داخل في العقد وان لم يدخل  
في الحكم بخلافه لو اشترى ثوبين على انهما هر ويا ن فاذا احدهما بهر ويا  
فانه ليس بداخل فيهما فلم يصح هذا عندنا اما عند زفر والشافعي فلا يصح  
بجهالة المبيع وقد البيع في الواجهة الثلاثة الباقية الاول ما اذا لم يعين  
محل له لان الذي فيه الخيار كالحارج عن البيع لانه ينعقد في حق الملك فيكون  
الداخل في البيع واحدا غير معين كما في الثاني وهو ما اذا لم يفصل لجهالة  
التمن وكما في الثالث وهو ما اذا لم يعينه ولم يفصل لجهالة لهما وان اشترى  
كيليا او وزنيا او عبدا واحدا بالخيار في نصفه جاز فصل او لم يفصل لان  
نصف الشيء الواحد لا يتفاوت وشراء احد الثوبين او شراء احد الاقواب  
الثلاثة فقولنا على ان يعين ايا منهما او منها شاء خيار التعيين صح ذلك الشرط



الحاجة الناس الى التام المندفع بالثلاثة لاشتغالها على الجيد والوسط و  
 الردى ولهذا لم يجز للبائع كجباله المبيع خلافا لفرق والتاخي لما رو  
 ان يملك احدهما او تعيب تعين للمبيع لا شاع الرد كما قبض وتعين الاخر  
 الامانة وان يملك يلزم نصف من كل منهما لشيوع البيع والامانة فيها لعدم  
 الاولوية وقوله في ثلاثة ايام خيار الشرط صح ذلك الشراء لذلك انما ذكره  
 مع خيار التعيين وان جاز بدونه لان له حينئذ ان يرد احدهما على الخيار  
 التعيين وان يرد كليهما على الخيار الشرط ولو لم يذكره معه فليس له  
 ان يرد بهما بل احدهما فقط وكذا اذا مضى مدة خيار الشرط او مات  
 المشتري لبطالته وبقاء الاخر قليل لا بد من توقيت خيار التعيين بالثلاثة  
 او بامادونها عند الامام وبما شاء العاقدان عندهما لا يصح شراء احد الثواب  
 اربعة لان دفاع الحاجة بالثلاثة الجيد والردى والوسط واخذ اي المشتري  
 بالشفقة دار بيعت بحجب ما شرط فيه الخيار رضاعه فيسقط خياره  
 لان طلبها دليل الاجازة كالوطى والقبلة والتمس بشهوة والاعناق وتوا  
 وجواز اخذه بها اياها لكونه احق بها بالشراء لكونها ملكه كالعبد الماذون  
 المستغرق بالدين فانه ياخذ بها دار بيعت بحجب لهذا المعنى وخيار الشرط  
 الثابت لمشتريين يسقط برضا احدهما فلا يرد الاخر نصيبه لان المبيع خرج  
 عن ملك البائع بغير عيب الشركة فلورده لردده بعينها فلا يجوز كما لو تعيب  
 عند المشتري بعيب اخر بخلاف خيار الشرط الثابت لمشتريين بايعين فانه  
 لا يسقط برضا نصيب احدهما فله رد نصيب الاخر هذا عند الامام اما عند  
 فله ان يردده لانه لو لم يملك فسخه يلزم البيع عليه بدون رضاه ويطلب  
 شرط بدون ابطاله وكذا السقوط بسقط خيار التعيب وخيار الردية

الثابتين لمشتريين بقبول احدهما او روية عنده لا عندهما لذلك وعبد مشتري  
 بشرط خبزه اي كونه خبزا او بشرط كنبه اي كونه كاتبا وقد وجد بخلافه  
 اي الشرط اخذ ذلك العبد بثمنه التام او ترك لان نقصان وصف المبيع كالعيب  
 فيجوز المشتري ولان الاوصاف لا يقابلها شئ من الثمن ومن اشترى بقرة على انها  
 حبلى وقد وجدت بخلافها ثم ولدت عنده او لاد افشرب من لبنها يرد  
 البقرة مع اولادها ومثل ما شرب من اللبن لفاد البيع وليس له ان  
 يضمن ما انفق عليها لانه مضمونة فتكون النفقة عليه وكذا في الهبة الفاسدة  
 واذا اتفق العاقدان على شرط فاسد ثم تباعا لم يفسد البيع صحيحا لمخولوه  
 عن الشرط المقارن فحصل خيار الردية تثبت في عين ملك بعقد يخل  
 الفسخ كالبيع والاجازة والقسمة والصلح عن دعوى المال لا فيما ملك بعقد  
 لا يملكه كالمهر ويد الخلع والصلح عن قصاص صح شراء ما لم يرد كسرة الزينة  
 في الزينة والبر في الجوالق والثوب في الكم ونحوها لان المبيع معلوم العين  
 مقدور التسليم وجهالة وصفه لا تفضي الى المنازعة لكون المشتري مخيرا بين  
 الرد والقبول وقبلا على عدم اشتراط روية الثمن لان نقاد البيع تكون  
 احدهما عوضا للاخر هذا عندنا اما عند الشافعي فلا يصح كون مجهول الوصف  
 قبا ساعلى مجهول القدر وينت لمشتريه الخيار عندهما اي الردية فان شاء  
 اخذه بجميع الثمن وان شاء رده لقوله عدم من اشترى شيئا لم يره فله الخيار  
 اذا رآه ومن باع شيئا لم يره فلا خيار له ولان جبر احكم بخيار المشتري  
 لا بخيار البائع لمحض من الصحابة حين اشترى طلحة من عثمان ارضا بالبصرة  
 ولم يرياها فكان اجماعا فيتمد الى وجود مبطلة اي الخيار نحو الرضا وان  
 رضى المشتري قبلها فله فسخ البيع قبلها لان اللزوم بالرضا وهو لا يتم



قبل الروية لخلل فيه بخلاف خيار الشرط والعيب قيل وضعت المسئلة في البيع  
الحاضر لان قدر العاقد على تسليم عقيب البيع شرط لجوازه في غير العقار لا يثبت  
للبايع اي لا خيار لمن باع شيئا لم يره اذا رآه للحديث المذكور والاشهر المذكور  
ويثبت الخيار للبايع في حق الثمن اذا كان عينيا الى ان يوجد بطلان ما روي بطلان  
اي خيار الرتبة وبطلان الشرط اي خياره الرضا وتجيبة اي البيع عند المشتري  
وتصرف لا يفسخ كالاتفاق وتواجد مثل التدبير وغيره او تصرف يوجب  
حفاظه كالباع المطلق عن شرط الخيار والرهن والاجارة قبل الرتبة وجوبا  
لان هذه التصرفات دليل التملك وما اي تصرف لا يوجب حفاظه كالباع  
بشرط الخيار لنفسه ومثل المساومة اي العرض على البيع ومثل الرتبة بلا  
تسليم بطل خياره بعدها لانه بعد ما يسقط بصرح الرضا فكذا بدلالة لا يبطل  
قبلا لانه قبلها لا يسقط بصرح فكذا بدلالة ثم لا يعود خيار الروية اذا عاد  
الى ملكه يرد البيع بالقضاء او بفك الرهن او يفسخ الاجارة بعد سقوط باعها  
والنظر الى وجه الامة والجهد كاف في سقوط الخيار لكونه مجمع المحاسن والنظر  
الى بعض شئ يعرف بالافوزج مثل الصبرة كاف فيه استدلالا ببعض على الباقي  
والنظر الى وجه الدابة وكفها كاف فيه لان الكفل موضع مفضو دكا لوجه في نظر  
روية كروية هذا عند ابى يوسف اما عند محمد فلا يشترط روية قيا سا  
على العبد والامة والنظر الى ظاهر ثوب مطوي غير مطعم يعلم كاف فيه لان الباطن  
لا يخالف الظاهر فروية البعض كروية الكل لتعذر نظر جميع اجزاء المبيع كما  
في الكيل والوزن واذا كان الباقي اريد يثبت فيه خيار العيب لا الروية  
هذا عندهم اما عند زفر فلا يكفي حتى يشتر ويبرى الكل لانه قبي لا مثلي حتى يكون  
روية بعض كروية كله والنظر الى موضع علمه حال كون ذلك الثوب المطوي

معلم كاف فيه لغوات الماتية بحسب ونظر وكيل بالشرع كاف فيه لانه المشتري  
او نظر وكيل بالقبض بعد ان شره الموكل قبل الروية بان قال كن وكيل عني  
في قبض ذلك المبيع كاف فيه قيا سا على روية الوكيل بالشري مع ان القبض  
الكامل بالنظر بخلاف نظر وكيل بالروية فانه ليس كروية الموكل هذا عند الامام  
اما عندهما فلا يكفي قيا سا على نظر الرسول بالقبض بان قال كن رسولا عني في  
قبض ذلك لا يكفي نظر رسوله به لانه لا يملك الخصوصية اذا لم يستلم اليه البايع  
بخلاف الوكيل وشروطه داخل الدار في سقوط الخيار فلا يكفي روية نحو  
حيطان الدار واستجار البستان من خارج اليوم اي في زمانا لان بواطنه  
الشوية والصيفية والسفلية والعلوية يخالف ظواهرها هذا عند زفر  
والفتوى على قوله فيه اما عندهم فلا يشترط بل يكفي روية بعضها وان كان خارجا  
كالوراء بعض داخلها وبيع الاعلى وشراؤه صحيح لانه مكلف محتاج اليه هذا عندنا  
اما عند الشافعي فلا يبيع شراؤه لانه شراؤه مالم يره وله الخيار اي خيار روية  
حال كونه مشتركا ولكن سقط خياره بحسب البيع اي بمته اياه فيما يجس كالغنم  
والحمير مع شتمه اياه فيما يشتم ومع ذوقا فيما يذاق اذا قال رضيت لان  
طريق المعرفة ذلك في البصر ففي حق الاعلى اولى ولو وجد ذلك من المشتري  
قبل الشراء لا يكون له خيار ويسقط بوصف العقار لان ذكر الوصف يقوم  
مقام الروية في السلم فكذا هنا هذا عند ابى يوسف فاشترط مع  
ذلك ان يوقف في مكان لو كان بصيرا لراه منه لان التشبيه يقوم مقام الحقيقة  
عند العجز كتحريك الشفتين اقيم مقام القراءة في حق الاخرس واجراء الموسيقى  
مقام الحلق في حق من لا شعر له في الحج والعمرة عند الخلل ومن راي احد الثوبين  
ثم شراهما ثم راي الاخر غير المرئي او لا فله ردهما بالخيار لان روية احدهما



ليس بروية الاخر للتفاوت في الثياب لانه رد الاخر وحده لتلايزهم  
تفريق العقد قبل التمام ومن رأى شيئا ثم اشتري ذلك الشيء خيرا ذلك  
المشتري ان وجدته متغيرا عن وصفه الذي رآه كونه كغير المثل بالتغير  
فان شاء اخذه بجميع ثمنه وان شاء تركه والابجد متغيرا عنه فلا يخير  
فيكون العقد سقوطا بالروية او لا والقول للبائع مع البين ان اختلفا  
في عدم تغيره بان قال البائع لم يتغير وقال المشتري بل تغير لان الظاهر  
يشهد له لان الاصل بقاء ما كان على ما كان والقول للمشتري مع الحق  
ان اختلفا في عدم الروية بان قال المشتري لم ار وقال البائع بل رأيتا  
لانه منكر لما يدعيه البائع من الامر الحادث وهو الروية ومن اشتري  
عدا ثوب زطى الزط بالضم والتشديد جبل من الناس في سواد الحرف  
نسب اليهم الثياب الزطية فباع منه ثوبا وسلم او هب منه واحدا  
او سلم ذلك او تصدق واحدا وسلم لم يردده اى الباني بخيار روية  
او خيار شرط لتفريق الصفقة على البائع قبل التمام ولو عاد اليه المسلم  
بفسخ يحوه وخياره لا ارتفاع المانع وهو التفريق وعن ابي يوسف  
انه لا يعود وان لم يسلم المشتري بان لا يقبضه له ان يردده لان نخره  
في المبيع قبل القبض يبيع او هبة لا يجوز بل يردده بعيب لان العقد  
قد تم بالقبض فلا يكون تفريق العقد قبل التمام **فصل**  
والمشتري وجد بمشتر به عيبا ينقص ذلك العيب ثمنه اى قيمته عند التجار  
رده ان شاء او اخذه بكل ثمنه ان شاء لان نقصان الماسة كنقصان  
العدو لانه امساكه واخذ نقصانه من البائع اى حصته بالعيب منها  
الثمن لان الثمن لا يقابل الوصف فكيف ينقص بالنقصان الا اذا صار

وهب

الوصف

الوصف مقصودا بالتاويل حقيقة كقطع البائع بالمبيع قبل القبض فانه سقط  
به النصف الثمن او كلها بان يمتنع الرد لحق البائع بالنعيب عند المشتري او لحق  
الشئ بالخياطة والاباق من صغير يقول ولو ابق الى ما دون سفر والبول منه  
في الفراش والسرقة اقل من النصاب من صغير يقول اى ابن خمس سنين وما دونه  
عيب وذلك الاباق والبول والسرقة من بالغ يعقل عيب اخر فلو سرقة او  
بال او ابق عندهما اى البائع والمشتري في صفه او كبره رده المشتري  
اليه ان شاء لانها عيب وان حدث ما ذكر عنده اى البائع في صفه وحده  
عند مشتريه في كبره لا يردده لاختلاف العيب لرد الالاول بالبلوغ لان  
الاباق والسرقة في الصفرة لقله المحرفة وفي الكبر بحث في الطبع وان البول  
في الصفرة لضعف المثانة وفي الكبر لدهاء في البطن والاباق من العاصب الى  
المولى ليس بعيب وكذا الى غيره لم يخرج من البلدة الصغيرة بحيث لا يخفى  
الاباق الى اهله وليس للمشتري ان يطالب البائع بالثمن قبل عوده منه  
وان اقر به ومن غير عاقل ليس بعيب وحده عدم عقله ان لا ياكل ولا يشرب  
وجده وجنون الصغير عيب ابدى ولهذا يرد من حسن عهده اى البائع في صفه  
وجن عند مشتريه فيه او في كبره لان الثاني عين الاول اذ السبب في الحالين  
فساد الدماغ قيل للمشتري ان يرد من حسن عند البائع وان لم يجن عنده  
لتمكن الآفة في ما غدا عيب بان الله تعالى قادر على ازالته كاس ثمر العليل  
فلا بد لرد ان يجن عنده ايضا ليعلم عدم زوالها والخير هو ثمن رايحة النعم  
الزفر هو ثمن رايحة الابط والنزاهة هو ما صرف في بابه والتفاد منه اى النزاهة عيب  
فيها اى الامة لان تلك العيوب الاربعة تحل بخذ منها في الفراش لا عيب فيه اى  
العبد لانها لا تحل بخذ منه لكونها في البعيد عن المولى والكفر عيب فيهما اى الامة والعبد



لوجود العداوة الدينية ولان اعتناقه عن كفارة القتل لا يجوز بخلاف الاسلام  
لانه زوال العيب هذا عندنا اما عند الشافعي فيرده لغوات الوصف المرغوب  
فيه ولان استبعاد الكافر مطلوب المسلم والاستحاضة المستمرة عيب لان  
استمرار الدوام في او ان الطهرستان عند الامام وثلاثة اشهر عند ابى يوسف  
واربعة عند محمد علامة الداء في الباطن وكذا ارتفاع حيص بنت سبع عشرة  
سنة في او ان الحيص علامة فيه لا عيب ارتفاعه في اقل منها لان عدم الروية  
في اقصى مدة البلوغ ليس عيب والحبل عيب في الامة لانه مقصر في خدمتها  
وزيادة في البراءة لانه مرغوب بين الناس فان ظهر عند المشتري عيب  
قديم عند البائع بعد ما حدث عنده اى المشتري عيب اخر فله نقصان اى  
العيب القديم على البائع لتعذر الرد كما قبض الالة رده مع رد نقصان العيب  
الحادث عنده لذلك هذا عندنا اما عند مالك فله ذلك كونه به راد كل المبيع  
فيرجع عليه بكل الثمن الالة ذلك برضا بائعه عن العيب الحادث كقوب شراه  
فقطه فظهر عيب اخر غير القطع الحادث ولبايعة اخذه كذلك اى مقطوعا  
لرذال المانع برضا فلا يرجع على البائع بالنقصان مشترية ان باعه من اخر  
بعد القطع لان البائع ان ياخذه معيبا فيكون المشتري جاسا له بالبائع فان  
خاطه المشتري او صيفه انما قال احمر ليكون المستحقة اتفاقية لان صبغة اسود  
نقصان كالقطع عند الامام اولت السويق بسمن ثم ظهر عيب القديم لا ياخذ  
بالبعة وان رضى به لا خياط ملك المشتري وهو الخيط والصبيغ والسنن  
ملكه ورجع المشتري عليه بنقصانه لتعذر الرد كما قبض لابل الزيادة لما مر  
انها ملك المشتري ولا بد ونها لعدم انفكاكها والزياة المتصلة المتولدة  
من المبيع كالسنن والحبال لا تمنع الرد لانها تقع بغيره باعتبار الاتصال والتولد

وكذا لانفة الزيادة المتصلة الغير المتولدة منه كالكسب والهبة والصدقة  
فليس ملك الزيادة للمشتري مجانا ونقص المتصلة المتولدة كالولد والتمر و  
اللبان والصوف والفرق بينهما ان الكسب ليس يبيع بحال لانه تولد من الماشي  
وهما غير الايمان فيجوز ان يسلم بالمشتري مجانا وان الولد تولد من المبيع  
فليس له اليه حكمه فلا يجوز ان يسلم له مجانا لانه يكون ربوا لانه ما يستحق في عقد  
المعاوضة بلا عوض كما رجع بنقصانه لو باعه اى الخيط او المصبرة او  
الملبوس بعد روية عيبه لان امتناع الرد بالزيادة الحادثة لا بالبائع حتى  
يقال انه رضى به بصورة مثله لوجوده بالنقصان ان يقوم المبيع ليما عن  
العيب القديم وغير سليم عنه وبهذا العيب الحادث وينيب ما ينقصه العيب  
القديم من القيمة السليمة البها ويرجع من الثمن لمثل تلك النسبة حتى لو نقص  
عشر القيمة يرجع على البائع بعشر الثمن بها اذا اشترى الذكى ثوبا قيمته  
مائة بعشرة فحدث عنده عيب واطلع على عيب قديم بنقص من قيمته عشرة  
يرجع عليها بعشر الثمن وهو درهم ولو نقص نصفها يرجع عليه بنصفه كما  
لو اشترى الغنى ثوبا قيمته عشرة بمائة فحدث عنده عيب واطلع على عيب  
قديم بنقص من قيمته نصفها يرجع عليه بنصفه وهو خضون ولو نقص  
خمسها يرجع عليه بخمسة كما لو اشترى من كان بينها ثوبا قيمته عشرة بعشرة  
فحدث عنده عيب واطلع على عيب قديم بنقص من قيمته خمسها يرجع  
عليه بخمسة وهو درهمان لا خياط ملك المشتري بالمبيع او كما رجع بنقصا  
لو اعتقه المشتري مجانا قبل العلم بالعيب او دبره قبله او استولدا قبله فباعها  
على المورث في انهاء الملك او مات المبيع عنده اى المشتري قبلها اى روية  
العيب لتعذر الرد بفعل الشرع وان اعتقه المشتري على مال او كاتبه



ثم اطلع على عيب قديم لم يرجع بنقصانه على البايع لانه اراد ان يملك بوجوه  
كالبيع ولان حبس البديل بحس البديل هذا عند الامام اما عند ابي يوسف  
فيرجع لان البديل والمبدل ملك المولى فصار كالاتفاق بلا بدل او قتل المشتري  
او اكل الطعام المبيع كله او بعضه او لبس الثوب المبيع فتخرج ثم اطلع على  
عيب قديم لم يرجع بالنقصان عليه لتعذر الرد بفعل المشتري وهو الاتلاف  
المفنون وسقوط الضمان عنه بملكه في الحبل وهذا سقوطه كالبديل وامساكه  
كامساك المبدل بخلاف الاتفاق لانه انما يملك الاتلاف هذا عند الامام اما عندنا  
فيرجع اما في القتل فلا لانه لا يتعلق به حكم ديني كالضمان والعقاص فصار كالموت  
واما في الاكل واللبس فلا تفرق مشروع ومقدر لملكه كالعقود وفي اكله  
بعض الطعام كما لا يرجع فيما اكله لا يرد ما بقي منه هذا عند الامام اما عندنا فيرجع  
فيما اكل وعند ابي يوسف يرد ما بقي ان شاء وعند محمد يرد شاة او ابى  
لان التبعض لا يضره وعليه الفتوى وان شري بفضا او بطيخا او قنعا او  
خبزا او جوزا ففسد فاسدا فله تقصا نه بان يرجع على البايع في المستضع به  
في الحيلة بان كان صالحا لتناول بعض الفقراء او للعلف لتعذر الرد كما قبض  
لكون الكسر عيبا حادشا اذا تناول شيئا بعد الزوق او كسر بعد العلم بالفساد  
لانها بعد بها دليل الرضا وله كل ثمنه في غيره اى المتقاع به كالقرع اذا وجدته مراً  
والبيضة او وجدها مزررة لبطالان البيع لانه تبين ان المبيع ليس بمحل له ولا  
يعتبر في الجوز صلاح قشره للوقود لان ما يثبت باعتبار اللب لا بالقشر فرده  
ويرجع بكل الثمن قبل يعتبر في بعض المواضع فرجع بحجته اللب من الثمن وان  
فسد القليل كالواحد والاثنين قبل او السبعة في المائة من الجوز والقنعا  
والبطيخ جاز البيع في الكل وان فسد الكثير كالثمن او النخالة فما فوقها لا يبيع

في الكل

في الكل فيرجع بكل الثمن لان الكثير حكم الكل هذا عند الامام اما عندنا في رواية  
فيبيع فيما صلح ويبطل فيما فسد قيا ساعا على الحر والعبد ومن باع مشربة ثم رد  
ذلك المشتري عليه بعيب فان رد عليه بقضاء اما بقراره من البايع وابعاء  
منه عن القبول وقبل بائنا منه اقراره واشبات من المشتري اياه بينة  
او بينة عليه عند البايع الاول او تكول عن البين رد هذا البايع ذلك المشتري  
على بائعه بالخصومة لان الفسخ بالقضاء فسخ في حق الكل وان رد عليه برضا  
لا يرد عليه سواء كان من عيب حدث مثلاً ولا كالا لا يبيع الزايدة او الناقصة  
لان الفسخ بالراضي اقاله وتبقى بيع جديد في حق الثالث وهو البايع الاول وقبل  
يرد في عيب لا يحدث مثلاً لتيقن وجوده عند البيع الاول وان رد عليه قبل  
قبضه بالقضاء او بالرضا فله ان يرد به عليه في غير العفا لان بيع المنقذ  
قبل القبض لا يجوز فلا يملك جعله بيعا جديدا في حق الثالث واذا رد على الوكيل  
بالبيع بالقضاء رد على الموكل بدون الخصومة لان البيع واحد وهو هنا اثنان  
فلا يلزم من فسخ الثاني فسخ الاول فلا بد من الخصومة فان قبض المشتري  
مشربة وادعى قبل تسليم الثمن عيبا لا يشهد كالا باق لم يجز جبر على دفع  
ثمنه لجواز ان يشبه فيسترده من البايع فيكون الاجبار استعفا لا بما يفيد فيؤمر بما في  
البينة لاثباته على ان العبد ابق عند البايع لاحتماله حدث عند فلا يستحق الرد  
بالعيب فان اقامها استحقه وان عجز عنها لا يجبر على دفعه ايضا حتى يحلف بائعه  
وقد تبين معنى قوله او يقسم المشتري بينة عليه وعند غيبة شهوده  
ان المشتري بان قال لا احلف ولي شهود غيب امهلني حتى يحضر شهودي فلا يلتفت  
الى قوله هذا لانه ليس لاحضارهم غاية معلومة ولا يدرى هو صادق ام  
كاذب بل دفع الثمن ان حلف بائعه لانه لا حزم معتبرا فيه لان حجة التبيع



اذا حضر شهوده ولزم عيبه ان يكل عنه فان ادعى المشتري اباقة وانكره  
البائع اقام المشتري بيته او لا على انه اي هذا العبد ابق عنده ان المشتري  
لان البائع لا يصير خصما حتى يقيمها على وجوبه عند نفسه ثم ان يبرهن حلف  
بأية ثانيا بانه قد باعه وسلمه اليه وما ابق قط في الزمان الماضي او ان  
شاء حلف بانه ما له حق الرد عليك من دعواه هذه من وجه الذي  
يدعيه او ان شاء حلف بانه ما ابق عندك اي البائع قط وان كان الدجوكا  
في اباق البالغ حلف بانه ما ابق مذ بلغ مبلغ الرجال لان الاباق في الصغير  
يزول بالبلوغ فلا يوجب الرد والتحليف على فعل الغير الذي هو الاباق  
هنا يكون على التثبت لا على العلم اذا ادعى ان له علما بذلك الا يبرهن ان الموجع  
لو قال ان المودع قبض الوديعة وان الوكيل لو ادعى ان الموكل قبض الثمن  
حلف على التثبت لا على العلم لا دعائه العلم بذلك وان كان القبض فعل الموجع  
والموكل لا يحلف بانه قد باعه وما به هذا العيب لانه يمكن ان لا يكون العيب  
وقر البيع فحدث بعده قبل التسليم ولا يحلف ايضا بانه قد باعه وسلم  
وما به هذا العيب لانه يمكن ان لا يكون موجودا عند البيع والتسليم بل عند  
التسليم فقط وعند عدم بيته المشتري على العيب عنده اي المشتري لا ادعى  
عندهما اي الاما بين ان اي البائع ما يعلم انه ابق عنده اي المشتري لانه ادعى  
على البائع معنى لو اقر لزم فاذا انكر يستحلف رجاء التكلول كما في سائر الدعاوى  
فان حلف برئ عنه وان نكل ثبت انه عند المشتري فيحلف ثانيا على انه لم يكن  
فيه عنده فان حلف برئ عنه وان نكل برئ القاضي لثبوت في ايديها كما بالبيته  
وان كان مما لا يحدث مثله فلا تحليف ليقين وجوبه عند البائع الا اذا ادعى  
رضا المشتري به والمشايع اختلفوا على قول ابي حنيفة وجه عدم الاختلاف

وهو الاصح ان الدعوى لا تصح الا من خصم ولا يصير المشتري خصما للبائع الا بعد  
وجود العيب عند نفسه ولا يثبت العيب عنده الا بعد تحليف البائع وهو  
لا يحلف الا بعد كونه خصما فلم يرد لان كونه خصما يتوقف على تحليفه وان  
تحليفه يتوقف على كونه خصما فلا يحلف ليبر خصما ولكن يقام البيته ليبر خصما  
والفرق بينهما ان وجوب الحلف ضرر فاذا لم يكن خصما فلا وجه للزام  
الفرع عليه بخلاف اقامة البيته لان المدعى مختار في اقامته فهي ايهون من  
ذلك الالزام فجعلت اقامتها طريقا لا ثبات كونه خصما لا التحليف ولو قال  
البائع بعد التقابض ان قبض المبيع والثمن حين رد المشتري المبيع العيب  
بجسك هذا المبيع مع مبيع آخر والثمن مقابل لهما وقال المشتري له لا يثبت  
هذا المبيع وحده والثمن مقابل به وحده فالقول له اي المشتري مع البيتين  
لانه مشترك قبض الزيادة وكذا هو المشتري اذا اتفقا في قدر المبيع المعيب  
بان قال هو شيان واختلفا في قدر المقبوض بان قال البائع قبضتهما وقال  
المشتري بل احدهما لان الاختلاف وقع في مقدار المقبوض فالقول للقبض  
كما في الغصب ولو شري عبدين من جهة كون الشري صفقة واحدة و  
قبض احدهما ووجد به اي في المقبوض او وجد بالآخر الغير المقبوض عيبا  
ليس له ان ياخذ السليم ويرد المعيب بحضته من الثمن بل ان شاء اخذهما  
او ان شاء ردهما لان البيع قبل القبض غير تام بدليل ان المشتري يملك  
رد العيب بغير قضاء قبل فيكون التفريق في القبض كالتفريق في القبول  
لان القبض شبهة لانه يفيد ملك التصرف كما ان القبول يفيد ملك الرقبة هذا  
عندهم وعن ابي يوسف انه اذا وجد في المقبوض له ان يردده تمام الصفقة  
فيه لتساويها في حقه اما عند زرارة ذلك لاخذ والرد كما بعد قبضهما ولو



قبضها المشتري رد المعيب خاصة بحصة من الثمن يجوز تفريق الصفقة  
بعد القبض التام ولهذا لو استحق أحدهما بعد قبضها لم يتخير في الآخر كميل  
أو وزني قبض مني مشتري أحدهما في وعاء واحد وقبضه فهو ان وجد  
ببعضه عيبا ليس له ان يأخذ السليم ويرد المعيب بل ان شاء رد كله  
أو ان شاء أخذه لان ما يعرف بالانموزج كالشوب الواحد كما وتقدر  
بجلاف ما في وعائين فله رد ما وجد فيه عيبا ولو استحق بعضه لم ير المشتري  
بأقيه لان الاحتقاق في المتليات ليس بعيب بل يرجع على البائع بحصة  
المستحق كما لثمن بخلاف الثوب اذا لو استحق بعضه فله ان يرد الباقي ان  
فاسترد الثمن وان شاء امسك ف يرجع بحصة المستحق من الثمن لان  
الشركة تعد عيبا فافى القيمات لافى المتليات ولو استحق بعض الثمن  
قبل القبض لا يبقى العقد في الباقي لتفرق الصفقة على المشتري قبل التمام  
ومداوة المعيب وركوبه في حاجته اى المشتري واستخدمه ولبس  
رضا فيسقط خياره لان هذه التعريفات دليل اختيار الكلف بخلاف  
الركوب واللبس في خيار الشرط لانه يفعل لامتحان والتجربة فلا يكون  
رضا والمشتري لو ركب المعيب لردده الى البائع سواء كان له منه بد  
او لا بد له منه لا يكون رضا قبول لا لانه خدمة له او ركب لسبقه او شراء  
علقه وكان لا بد له منه لصعوبة او لغير المشتري عن المشي او لكون العلف  
في عدل واحد فلا يكون رضا بالمعيب لذلك وان كاله منه بد او حمل  
اخرى عليه فيكون رضا لانعدام ما ذكره ولو اشتري عبدا ثم قطع يده  
بسبب كان عند البائع كالسرقة بعد قبضه اى في يد المشتري فهو ان شاء  
رده الى البائع واسترد كل الثمن قياسا على استحقاق كل العبد وان شاء

امسك واسترد نصف الثمن قياسا على استحقاق نصف العبد هذا عند الامام  
اما عندهما فيرجع بحصة النقصان من الثمن لتعذر الرد كما قبض أو ان اشتري  
عبدا ثم قتل في يد المشتري بسبب كان عند بائعه كالتقصا من او الردة رده  
المشتري اليه واخذ منه ثمنه اى كذا لا تنقاض البيع قياسا على استحقاق  
كل العبد بخلاف الحمل فانه ليس له الهلاك هذا عند الامام اما عندهما فيرجع  
بحصة نقصان العيب من الثمن كما اذا اشتري حائلا فمات في يده بالولاد  
فلو اشتراه عالا بوجوب القطع او القتل لا يبطل حق المشتري عنده لان  
بالاحتقاق لا يمنع الرجوع ويبطل عندهما لان العلم بالعيب رضاه ولو  
مات ذلك العبد حنفا انقه يتقرر الثمن على المشتري لعدم ظهور الغرض  
وكذا لو مات بعد اقامة الحد عنده ولو قطع ذلك او قتل قبل قبضه بطل  
البيع ولو باع وبرئ من كل عيب صح البيع بشرط البراءة منه وان لم  
يعد بها على حدة لان الجهالة في الاستعاطات لا يقضى الى النزاع وان كان  
في ضمن التملك لعدم الحاجة الى التسليم فلا تكون مفسدة هذا عندنا لكن عند  
محمد وزفر لا يشغل العيب الحادث بعد البيع قبل القبض اما عند الشافعي  
فلا يصح ان لم يعدا على حدة لان في الابداء معنى التملك حق يرد بالرد  
فلا يصح تملك المجزول بالبيع الفاسد هو ما صح باصله لا بوصفه  
والباطل ما لم يصح بهما وقد يطلق أحدهما على الآخر وبطل بيع ما ليس بمال  
هو عين جري فيه الشافعي والابتنال كالدوم والميتة التي ماتت حنفا  
انقرها والحرد بطل البيع اى بيع مال به اى ليس بمال في البدلين الثمن و  
الثمن لعدم ركن البيع وهو مبادلة المال بالمال والمقبوض فيه امانة  
عند القابض لان مجرد القبض بالاذن لا يوجب الضمان هذا عند الامام



في رواية وقيل مضمون كالمقبوض على سوم الشري هذا عندها في رواية  
وكذا البطلان بطل بيع ام الولد والمدبر المطلق وكاتب الغير الراضى بالبيع  
بالتن لان مستحقا في العتق ثبت في المبدل والتمن تبع له فلا يملك بالقبض  
لان البيع لا يفيد الملك الحرام فبقى القبض باذن المالك فلا يصير مضمونا بالقيمة  
بالهلاك في يد المشتري وان جاز بيعهم في نفسه والايسر الفساد الى القن  
اذا مع احدهم كما مع الحر وكذا بطل بيع مال غير مستقوم في كالحجر والخضر  
بالتن لان مستحقا في الامانة ثبت في المبدل والتمن تبع فلا يملك كما مر وكذا  
بطل بيع قن ضم الى حر وان سمي ثمن كل منهما سرية بطلان بيع الحر الى بيع  
القن هذا عند الامام اما عندهما فيصح في القن ان ستمه كما لو كان احدهما  
مدبرا وكذا في بيع ذكبة اي مذبوحه ضمت الى ميتة وان سمي ثمن كل  
منهما تلك السرية خلافا لهما ان سمي لتعد الصقعة معنى حيث وضح البيع  
في قن ضم الى مدبر او كاتب او ام ولد او الى قن غيره بخصته وان لم يبينها  
كل منهما لعدم تعدد الفساد الى القن الوافر كما لو جمع بين الاجنبية واخرها  
في النكاح لان غير ذلك مضموم محل للبيع فيدخل فيه ولهذا ان بيع المدبر وام الولد  
ينفذ بقضاء القاضي يجوز بيعها وبيع قن الغير ينفذ باجازه وبيع المكاتب  
ينفذ برضاه ويخرجون من العقد بعد الدخول فلا يسرى فساد بيع ذلك الى  
بيع هذا الملك اي كاصح البيع في ملك ضم الى وقف في الصحيح لان الوقف مال في  
نفسه فصار كضم الملك الى المدبر وفسد في غيره لانه ليس بال واحد فصار كضم  
الملك الى المدبر الحر ولو باع قرية ولم يستثن المساجد والمقابر يسرى فساد  
بيعها الى بيع الملك لانه لا ينفذ عليها لانه لا ينتفع بهما انتفاع الاموال فصار  
كالحر فلم يجز فيها ضم اليه وفسد بيع الحر من بالحر الدين وبيع عكسه اي الحر الدين

بالحر

بالعرض في حقه حتى يجب قيمته بالقبض عند القبض لانه يملك بالقبض وبطل  
في حق الحجر حتى لا يملك غيرها ولم يجز اي فسد بيع سكر لم يصد لعدم الملك ولم  
يجز بيع سكر صيد والقي في خطيرة اي حوض لا يؤخذ ذلك السكر منها بلا حيلة  
للحجر عن التسليم وضح البيع ان اخذ بلا حيلة بان كانت الخطيرة في غاية الصغر  
لعدم الحجر عنده ولكن للمشتري خيار الردية لان رويته في الماء غير نامة لان الصغر  
يسري كغيره الا انه لا يصح كيف ما كان اذا دخل خطيرة بنفسه ولم يسترد  
لانه لم يملكه واذا سدد فعل التفصيل المذكور ولا يجوز بيع طير في الهوا كبيع  
السكر قبل الاصطفا ولا يجوز بيع الحبل اي حل الامة والبرية وبيع النجاسات  
حبل الحبل لعدم القدرة في التسليم للسكر في جوده او لعدمه وكذا يثبت بخلاف  
عتقه لانه لا يشترط فيه التسليم ولهذا جاز عتق الابن دون بيعة وبيته والاي  
الابن في الضرع لانه يزداد ساعة ف ساعة فيحفظ المبيع بملك البايع مع انه  
لا يعلم انه لبن او ريح او دم ولا يبيع الصوف على ظهر الغنم لانه يزداد ويقل فيحفظ  
بغيره فيصير كبيع ذلك اللبن بخلاف التفصيل لانه لا يكون لما بقي في الارض بعد  
الحصاد قيمة وبخلاف قوائم الخراف لانه يزداد اعلالها فيكون الزيادة في ملك  
المشتري هذا عندهما اما عند ابى يوسف فيجوز قياسا على بيع التفصيل وملك القوائم  
ولا يبيع ما لا يتقضى الا بضر كبيع جذع في سقف وبيع ذراع من ثوب يضره  
القطع ذكره قطعه اي على ان يقطع البايع للمشتري او لا يذكر لان التسليم يتقضى  
حررا زايده الحق في غير المبيع ولا يعتبر التزام البايع لان التزامه لا يلزمه بالعقد  
غير لازم ووجود البيع صحيحا ان قطع الجذع اي ثوب البايع من السقف او قطع  
الذراع من ذلك الثوب قبل فتح المشتري البيع حتى لا يجوز له الامتناع لزوال  
المفسد اما بيع الذراع من الكر باس فيجوز كبيع قفص من صبرة لان القطع



لا يفره بخلاف بيع البز في البطيخ فانه لا يبيع وان قطعه وسلمه ككون اتصاله  
خلفيا والخز فيه اصليا فبطل بلا توقف ولا بيع صفة العاقص وهي ما يخرج من  
الصيد بصفة الشبكة مرة وقيل هي ان يقول البائع اغوص في الماء كغيره  
فما اخرجت بعثك بكذا لان مجهول ولا يجوز المزاينة وهي بيع على التمر الربط  
هذا بالنقط الثلاث على التخل بتمر رطب مجذو ذاي مقطوع حال كون ذلك  
التمر مثل كيلة اي المجذو من جهة كون هذا المثل غير متصا اي مثلا بطريق الخرض  
والتقدير مطلقا سواء كان فيما دون خمسة اوسق او فيما فوقها لان المساواة  
شروط فلا يوجد بطريقه كما لو كانا مجذو ذين لشبهة الربوا هذا عندنا اما عند  
الشافعي فيجوز فيما دونها لانه عم نهى عن المزاينة ورخص فيما دونها  
لا الملازمة ولا القاء الحجر ولا المناذرة وهي اي هذه الثلاثة ان يشا ومكة  
اي ان يرضى البائع للمشتري ويذكر ثمنها على انه لزم البيع عند العرض ان  
لمسها المشتري في الملازمة او لزم ان وضع المشتري عليها حصاة في القاء  
بان قال المشتري اشتريت هذا بعشرة على اني اذا لمسته او القيت الحجر عليه  
لزم البيع او لزم ان يثبذ البائع اليه اي المشتري في المناذرة بان قال البائع  
بعثك هذا بعشرة على اني اذا نبذت اليك لزم البيع لان تخليق التعليلات  
بالخط قمار ولا يجوز بيع ثوب من ثوبين لا شرط التعيين بجماله المبيع منها  
جهالة فاحتمال انه جاز بشرط ان يأخذها ما شاء وهو خيار النعيين وبه  
جاز البيع خلافا لفر والشافعي لما مر في الخيار وكذا احد العبدین فلو قبضها  
وماتا معا ضمن نصف قيمته كل منهما لان احدهما مضمون بحكم البيع الفاسد ولا  
اولوية بينهما فالنصف الاخر منها امانة ولا يبيع المراهي اي الكلالا لانه لا يكون  
ملك بالنبات في ارضه فالحكم بحرقه ولهذا لو باض فيها صيدا او كسنا او كسر جادا

يكون لمن

يكون لمن اخذه وقوله عم الناس شركاء في الثلاثة والكل والنار الى في ماء  
الانهار والابار وفي ضوء النار والاصطلاح بها والحيلة ان يستاجر موضعها ليحطب  
خطير الغنم فيضج الاجارة ويحصل مقصودها ولا اجارة لها لان ملكها المنافع لا غنما  
وهذه اجارة على استهلاك العين بخلاف الاشجار لانه ملكها بالنبات فيها و  
بخلاف استيجار الضياع والظهير لان العين هنا لا لاقامة العيول بالاجارة والكلية  
كالكل ولا يبيع التخل المحرز وغيره فلا يضمن متلفه لانه مال متفجع به في الحال  
ولا في المال لان الانتفاع في المال بما تولد منه لا بعينه لا هذا عندها اما محمد  
والشافعي فيجوز في المحرز فيضمن لانه حيوان متفجع به في المال كما لو باع موقودا  
كما ولد الا اذا بيع مع الكورات هي بالضم والتشديد المعسل لانه يدخل تحت  
العقد بعا للعسل فيها وان قل كالشربة بعا للارض ولا يبيع ذو القرن  
ويبيعه الامع القز لانه لا ينتفع به في الحال وما يتولد منه محذور هذا عند  
اما عند محمد فيجوز لانه معناه دين الناس كالاستقاع وعليه الفتوى ولا  
يبيع العبد الا بقر قيل كذا المرسل في حاجة العجز عن التسليم الا انه يجوز لمن نعم  
اي قال انه عنده قبا ساعا على بيع المصنوب من الغاصب لكن لا يصير قابضا  
لمجرد العقد ان اشهد على نفسه عند الاخذ انه ياخذ ليرده على صاحبه لان يده  
حينئذ امانة ويد المشتري يد ضمان الا يرى ان المقبوض على شئوم الشئ  
مضمون بالقيمة فلا يقوم الا في مقام الاقوى هذا عندنا اما عند ابي يوسف  
فلا يكون قابضا مطلقا لان يده امانة لا اخذه للرد ولا يبيع لبن امرأة في قدح  
لان الآدمي بجميع اجزائه مكرم مضمون عن التبدل بالبيع قبا ساعا على شحره  
وظفره الا انه ابيع تغذية الاطفال للضرورة ولا ضرورة في غيره ولا يبيع  
لبن امة لان الرق ينزل في الحي ولا حصة في اللبن هذا عندنا اما عند ابي يوسف



فيجوز اعتبار الجزء بالكل واما عند الشا فيجوز بيع لبن الادمي في القدر  
 فيما ساعلى سائر الطاميرات لا يباع ولا يبيع شعر الخنزير لانه يجمع اجزائه  
 نجس العين حتى لو وقع في الماء القليل يفسد والنزاد على قدر المتقال يبيع  
 فلا يجوز اعزازه بالبيع لان جوارزه في غير الادمي دليل الاعزاز وان حل الانتفاع  
 به حالة الاستعمال للحر ضرورة هذا عند ابي يوسف اما عند محمد فيجوز لانه  
 طاهر فلا يفسد ولا يمنع يدل على طهارته حل الانتفاع به ولا يبيع شعر الادمي  
 ولا الانتفاع به لان جوارزه دليل الهانة والابتدال فيه ولا يبيع جلد الميتة  
 قبل دبحه لحرمة الانتفاع به لقوله عدم الانتفاع من الميتة باهاب وهو غير الدبوح  
 وان صح بيعه و صح الانتفاع به بعده اى الدبوح لطهارته به هذا عندنا اما عند  
 الشافعي فلا يجوز لعدم طهارته به كغظما اى كاصح بيع غظما وعصبرا وصوفها  
 هو شعر الغنم وشعرها ووبرها هو شعر البعير وقرنها وكاصح الانتفاع بها  
 لعدم حلول الموت فيها لعدم الحيوة هذا عندنا اما عند الشافعي فلا يبيع والفيل  
 كاصح يباع عظمه وينتفع به ويظهر جلده بالدبوح والزكوة لان نجاسته  
 كنجاسة سائر السباع لانه منتفع به حقيقة فيكون منتفعا به شرعا اعتبارا  
 سائر السباع هذا عندنا فالحال فالحمد لله فخذ العين لانه كالحنزير  
 صورة ومعنى في حرمة تناول لحمها فيلزم ان يكون مثله حلالا ويجوز بيع علقه  
 سواء كان لصاحب السفل او لغيره بعد سقوطه وحده او سقوطها لان البيع اذا  
 لم يصارف محله يكون نفعا وجاز بيعه قبل سقوطه فيما عدا البناء والغنم ولا  
 يبيع شخص مملوك على انه امته والحال هو عبدا وعلى العكس لان الذكر والانثى  
 في بني آدم جنسان لغرض التفادوت بينهما ولا اختلاف الاعراض منها فالمعبر  
 هو المسمى دون المثار اليه فاذا وجد المسمى جاز البيع والابطل بخلاف

بيع غنم على انه كبش والحال انه ناقة او على العكس فانه يجوز لانها جنس  
 واحد لعدم ذلك التفاضل والاختلاف لان المراد من الكل اللحم وكذا  
 سائر الدابة المرادة منها اللحم او الركوب فالمعبر هو المثار اليه دون  
 لكن المشتري بالجبار لغوات الوصف ولا يجوز شراء ما باع بالفسد مثلا  
 اى شراء البايح او وكيله لا وارثه من المشتري او وكيله او وارثه  
 باقل مما باع قدر الاسعار اى بتسعة مثلا بعد قبض المشتري المبيع  
 قبل نقد ثمنه الاول الذى هو الالف للبايع الاول بقاء المائة له بعد المقاصة  
 بلا عوض فتكون حراما لقواعيشة لامرأة قالت لها انى بعت غلاما من  
 زيد بن ارقم ثمان مائة درهم نسيته وانى اتبعته منه بتسعة نقد ابس  
 ما شريت وبس ما شريت اعلمية ان جهاده مع رسول قد بطل الا ان  
 يتوب هذا عندنا اما عند الشافعي فيجوز لنا كذلك المشتري بالقبض فيصح  
 بيعه باى قدر كان من الثمن كما صح من العرض وقيا ساعلى البيع من غير  
 البايح وبعد نقده يجوز له دخوله في ضمانه لان الغنم بالغرم ولا شراء ما باع  
 بمائة مثلا وقبضه المشتري ولم يقبض البايح الثمن مع شئ اخر لم يبع مع ذلك  
 المبيع بثمن الاول الذى هو المائة فيما باع وان صح الشراء فيما لم يبع معه  
 والا لضعف الف فلم يكن كالباحع بين العبد والحركة مختلفا فيه لانه  
 جائز عند الشافعي حتى لو قضى الفاضل بجوارزه جاز ايضا فلا يتعدى الى الغير  
 فيقسم الثمن المائة على قيمتها ولا يبيع زيت على ان يوزن بظرفه ويخرج  
 عنه بكل ظرف كذا رطلا اى عشرة ارطال مثلا لان جهالة قدر المبيع يكون  
 الطرف اكثر منها او انقص تمنع جوارزه مع ان فيه لاحد القادين منفعة  
 بخلاف شرط طرح وزن الطرف عنه فانه يجوز لان هذا الشرط يقتضيه الحق



والبائع والمشتري لو اختلفا في نفس الطرف وقدره بان قال البائع  
 ليس هذا طرفي بل طرفي خمسة ارطال وقال المشتري بل هذا وهو عشرة  
 ارطال فالقول للمشتري مع يمينه لانه متكرر لزيادة البيع **فصل**  
 وبطل بيع المسبل وحيثه سواء كان على الارض او سطح بجباله عرضه  
 جدا وبما احتج في الطريق يكون عرضه معلوما اما بالبيان او بقدر عرض باب  
 الدار الاعظم وصح امر المسلم اي توكيله ببيع خمر له وخمر نير له ذميا او امر  
 شرائها ذميا لان المسلم يملكها بالارث بان كان الذي فاسلم فمات قبل  
 ان يسبب الخمر نير وحلل بخلل الخمر ورثتها ورثة المسلمون فملكها بالوكالة  
 فيصدق بتمتعها في التوكيل ببيعها ويسبب الخمر نير ويحلل الخمر في التوكيل  
 ب شرائها هذا عند الامام اما عندهما فلا يصح لان التوكيل ينتقل الولاية اليه  
 من الموكل ولهذا لو وكل مسلم محوسبا بتمتع ببيع المحوسبة لا يجوز ولا ولاية  
 للموكل في هذا التصرف هكذا وكيله وصح امر المحرم طالا غيره لا محرم منه  
 ببيع صيده عنده لا عندهما لما مر وصح البيع والشرط بشرط يقتضيه العقد  
 كشرط الملك للمشتري وشرط تسليم الثمن والمبيع لدخوله فيه بدون الذكر  
 او صح البيع بشرط لا يقتضيه العقد ولكن لا تقع فيه لاحد من العاقدين و  
 المقعود عليه والاجنبى كشرط ان لا يبيع المشتري الدابة المبيعة ويبطل  
 الشرط بخلاف البيع مع شرط لا يقتضيه العقد وفيه تقع لاحد العاقدين او  
 فيه تقع لمبيع يستحق ذلك بان يكون آد ميا فالللمشتري كشرط ان يقطع  
 اي التوب المبيع البائع ويحيط له قباء او يجذو البائع له خلا مبيعا  
 او يشتركه له قيا سا ولكن صح البيع في النفل استحقا لالتعاطل الناس  
 في كل عمر ومصر خلا فالزفر او ما للبائع كشرط ان يستخدمه الى المبيع

كذا

شهرا او يوما او ما للبائع المستحق كشرط ان يعتقد المشتري خلا فاللشافي  
 وهو رواية عن الامام ولو اعتقد جاز استحقا فيجب عليه الثمن عند الامام  
 والقيمة عندهما وهو القياس وان يدبره او يكاتبه فانه لا يبيع لانه عدم  
 نهى عن بيع وشرط وبخلاف بيع امه الا جعلها فانه لا يبيع لعدم صحة استثناء  
 من المبيع لان ما يدخل فيه بدون ذكره لا يجوز استثناء منه وبخلاف البيع  
 الى الشترور وهو عند حلول الشمس اول برج الححل والى المهرجان وهو عند  
 حلولها اول برج الميزان والى مبداء صوم النصارى فيصبح الى فطرهم لانه  
 معلوم والى فطر اليهود فيصبح الى مبداء صومهم لانه معلوم فانه لا يبيع  
 بيع العاقدين ان يعرف فاذكركه المذكور لان الاجل المجهول يقتضي التراجع  
 والى قدوم الحاج والى الحصاد والى الديار والى القطار هو قطع الشتر  
 عن الاشجار والى الحزان هو قطع الصوف عن ظهر الغنم لان في هذه الاجال  
 جهالة لانها تتقدم وتناخر لانها من افعال العاد لكنها يسيرة لان اختلاف  
 الصحابة في جواز البيع اليها دليل الجاهالة البسيطة ولهذا قال يكفل اي يجوز  
 الكفالة اليها اي هذه الاوقات اذ لا خلاف في فسادها في الجاهالة العاقبة  
 كالبيع الى هبوب الريح ومجيئ المطر كما لا خلاف في صحتها في غاية البسيطة  
 ولان الاصل صحة الدين والتمن لانه كما يقال ثمن مؤجل ودين مؤجل وجهالة  
 الثمن تمنع صحة البيع وجهالة الدين لا تمنع صحة الكفالة فكذا جهالة صفاتها  
 وصح البيع اي انقلب الى الصحة ان اسقط الاجل المجهول اي اذا سقط  
 من له ذلك قبل حلوله لان الفاء فيها في الاجل فزال المنع قبل تقرر  
 ولان لها رفع العقد الفاسد فلها رفع الشرط الفاسد بالطريق الاولى  
 بخلاف ما اذا تزوج امرأة الى اجل ثم اسقط قبل الحلول لانه ليس من



المعاوضات المالية وبجلا ما اذا بيع درهم بدرهمين ثم اسقط الزائد لان  
الفاء فيه في احد العوضين فلا يرتفع هذا عندهم اما عند زفر والشافعي  
فلا يصح لانه انعقد فاسدا فلا يتقلب صحيحا كما اذا باع بها وتزوجها اليه  
ثم اسقط الزائد والاجل قبله وان باع مطلقا ثم اجل الثمن الى هذه الاوقات  
جاز لان الجاهل لم يكن متفارضا للعقد حتى يفسد بها ففصل فان قبض  
المشتري المبيع بغير فاسد بغير رضا بائعه رضا صحيحا بان قال خذ هذا المبيع  
او رضا دلالة كقبضه اياه في مجلس عقده وسكت البائع او قبض الثمن  
وقوله وكل من عوضه مال نظر الى شمول الفاسد الباطل يخرج عنه البيع  
بالميتة والدم والافاعي الفاسد الخاص كل منهما مال الميتة ملكة المشتري ملكا  
خبيثا ولهذا اذا هلك في يده لزمه مثله حقيقة كما في التلخيص او مثله معني وهو  
القيمة كما في القيمات لان المعاوضة تقضي المساواة لا يلزم منه لفاد  
التسمية بفساد العقد قيل ملك تصرف لا عينه ولهذا لا يحل دحل امة مشرقة  
بشراء فاسد ولا اكل طعام مشري به ولا الشفعة بدار مشرقة به واذا  
لم يقبض المبيع او قبضه وهو مما يملك بالقبض كالخمر والخنزير لا يفيد الملك  
للمشتري واذا افتقر قبل القبض لا يملكه المشتري به الا باذن جديد كما في  
الرهنه ويجب لكل منهما فسخ بدون رضا الاخر مع علمه قبل القبض ما دام  
في الملك المشتري وكذلك ذلك بعبء بقضاء القاضي او بالتراضي ما دام  
في ملك المشتري ان كان الفاسد في صلب العقد كبيع درهم بدرهمين وبيع  
نوب بخمر لانه واجب الرفع عليها بالاسترداد والفساد فيه فسخ لمنه  
الشرط لمن عليه ان كان الفاسد بشرط زائد كشرط ان يهدي له اى البائع  
او المشتري يديه قيل هذا عند محمد اما عندهما فكل منهما فسخ لانه حق الشرع

لا حق

لا حقها لانها راضيان بالعقد ولو مات احد هما فلو ارثه فسخ على المتخارفين  
باعتد المشتري او ووجهه وسله او اعتقه صح ان القلب ذلك الفاسد صحيحا  
ويجب عليه قيمة يوم القبض كونه مأكلا بالقبض فينقضي في حق البائع في الموجب  
الاصل هذا عندهما اما عند محمد فيوم التلف لان التفرقة وسقط حق الفسخ  
لان حق العبد تراض الحقين لانه تعالى اغنى والعفو منه ارجى والعاقدان  
اذا تعاونا بعد قبضهما العوضين لا يأخذ البائع من يد المشتري حتى يبرأ اليه  
ثمنه الذي اخذ منه المبيع مقابل الثمن فيكون محسوبا به كالرهن وان كان الموقوف  
قائما يرد عينه لان الدراهم والذمانير متعينا في البيع الفاسد كما في الغصب  
والرهنه فان مات هو اى البائع فالمشتري احق به اى المبيع حتى ياتوا المشتري  
ثمنه الذي دفع اليه او قيمته لان المشتري تقدم على البائع حال حيوته فكذلك على  
على تخميره بعد وفاته فلا يكون اسوة للفرء وكتاب البائع بالبيع الفاسد ربح  
ثمنه بعد التقاض لان الربح حصل له بثمن في ذمته لعدم تعيين النقود في العقود  
اما غيرهما في البيع الفاسد فاذا كانت قائمة اعتبارا لما فيه شبهة الغصب  
لا اذا لم تكن قائمة اعتبارا لما فيه من شبهة البيع فلا يسري الفساد الى بدل لان  
فيه شبهة الشبهة وهي اضعف فيكون وجود الاشارة كعدمها ولهذا لو هلك  
قبل القبض لا يبطل فلا يجب التصديق فيه لا يطلب المشتري ربح مبيعه لو بعهده  
لتعينه بالتعيين لان حرمة هذا الربح لفساد الملك وهي تحمل فيه لا فيما لا يتعلل  
به ففساد الملك دون عدم الملك لان الحرمة التي لعدمه تحمل فيها كما اذا اقرض  
المودع ام الفاضل في العروضة والنقود فيصدق المشتري به وجوبا  
كما كتاب ربح مال اى نقود او عاه على اخر فقضى للمودع ثم ظهر عدمه  
عليه بالتصاري منها لان فيه فساد الملك لا عدمه ولان النقود المقبوضة



كبدل المصحق وهو مملوك ولهذا لو باع عبد ايجارية فاعتقه المشتري ثم  
 استحققت لا يبطل العتق في العبد ولو لانه مملوك لبطل لانه لا عتق فيما لا  
 يملك ابن آدم ولو جنى المشتري بناء اخرى في داره شراها فاسدا و  
 استرد بها البايع لزمه فبقيت البايع كالو باعها المشتري من آخر وذهبها له او جعلها  
 مهورا فليس للبايع حق الفسخ ورد ثمنها ونقص بناءه بل له حق اخذ قيمتها لا انتقال  
 حقه عنها اليها بعد البناء والبيع والهبة والجعل لان حق الاسترداد في البيع الفسخ  
 بحق الشرع والبناء حق المشتري وحق العبد مقدم لحاجة ولان هذه التصرفات  
 حصلت بتسليم المشتري على التصرف وبرضا به فلم يسترد بها بخلاف حق  
 الشفع لانه لا تسلط منه حتى له حق الشفعة ونقص التصرف والاخذ بالقيمة  
 في الكل لكن له اخذها بالثمن ان اخذها بالبيع الثاني لانه صحيح فهدم المشتري  
 بناءه لانه لم يدخل في البيع هذا عند الامام اما عندهما فلا ينتقل حق البايع اليها  
 فيسرد الدار ويرد ثمنها الا اخذ ويهدم البناء فلا شفعة لان حقه في الاسترداد  
 اقوى من حق الشفع في الاخذ بالشفعة في البيع الصحيح لانه لا يحتاج الى القضاء  
 والرضاء ولا يبطل بالتأخير ويورث بخلاف حق الشفع وله نقصه فالبايع اولى  
 وعلى هذا الخلاف اذا جعلها مسجدا لكن لا شفعة فيها بالاتفاق وابو يوسف قال لجد  
 ما رويته عن الامام ان المشتري ياخذها بقيمتها بل رويته انه ينقص البناء  
 وقال محمد بن رويته الاخذ بالقيمة لكن نسبت وهذا شك ابو يوسف فيها  
 اى في روايته عنه لاني مذهبه لانه معلوم ولم يرجع محمد عن ذلك بل جعله على  
 نسبته ان ابو يوسف فصل وكره الخشن بفحش هو الزيادة في الثمن  
 ليرغب غيره لقوله ثم ولا تنابجشوا وان طلب الراغب باء دون الثمن فلا يكره  
 ان يزيده الى ان يبلغ قيمته وكره السوم على سوم غيره هو الزيادة فيه ليسترد

لكن بعد

لكن بعد ما اذا رضى بجن لقوله عم لا يسوم احدكم على سوم غيره واذا لم يرضى  
 فلا باس به وكره تلقى الجلب بفحشين المجلوب قبل ان يجي المضر باهل البلد لقوله  
 لا تلقوا السلعة حتى تهبط الاسواق واذا لم يفرهم لا باس به الا اذا لبس السحر  
 على الواردين والشري منهم بارخص وكره بيع الحاضر للبادي الساكن في الصحراء  
 طحا في الثمن العالي زمان الفط لقوله عم لا يبيع الحاضر للبادي اى لاجل البادي  
 او من البادي وكره البيع عند اذان الجمعة الاول اذا كان مستعدا لا بطل السعي  
 بحيث يقف ويستقل به بخلاف ما اذا باع والمشتري ساعين ولا يقف حتى يبيع  
 الثمن وينت الملك قبل القبض لان النهي في قوله تعالى وذروا البيع اى لا يبيعوا  
 لمعنى في غير وهو لا يقضي الفسخ كالمصلحة في الارض المفضدة وهو الاستعمال  
 عن سعي الجمعة وكره تفرق صغير عن كبير او صغير ذى رحم محرم منه بهما في ملك  
 شخص مثلا ينقلب كاستيناس بالاستيجاش بلا حق مستحق كدفع احداهما بالجناية  
 او بالدين ودفع الضرر للمشتق وجاز لانه باع ملكه ببيعها معا بشرط العتق و  
 خالبا من الشروط المفدة هذا عندهما اما عند ابى يوسف فلا يجوز لانه عم راي  
 امرأة والهة من السبا يفسد عن ثمنها فقبل بيع ولدها فامر بالرد ولا يكره  
 تفرقة عنه باعناق لانه انفع له ولا يفرقة عنه بحق مستحق ولا في ملك شخصين و  
 ولا غيرة ذى رحم محرم منه ولا تفرق كبير عن كبير واحد المزوجين عن الآخر لان الفضل  
 ورد على خلاف القياس في القرابة المحترمة للنكاح اذا كان صغيرا فلا يلحق به غيره  
 وجواز شرائها عن الممنان من احد غلاميه الصغيرين مثلا يحد الى داره فالتفرق  
 انفع له لا يكره بيع من يزيده قبل التراضي عملا بالمعاهد المتعارف بين الناس  
 في جميع البلاد والامصار ولانه عم باع قودا وحسا ببيع من يزيده باب  
 الاقالة فانما رفع البيع واستقاطه كما ان الطلاق في رفع النكاح فجازت لقوله عم من



اقال ناد ما بيعة اقال الله يوم القيمة في فسخ في حق المتعاقدين بيع  
جديد في حق غيرهما اي بيع المشتري من البائع في حق الثالث هو الشفع في حصة  
الشفقة بها لانها حق وهو الله تعالى في وجوب الاستبراء بها لانه حق تعالى لان  
الاقالة سبالة المال بالمال فسخا ولهها ولاية على انفسهما فتكون فسخا  
في حقهما ولا ولاية لها على غيرهما فيكون بيعا في حق هذا ان امكن جعلها فسخا  
وان لم يكن بان يهلك البيع في غير المقابلة او ولدت المبيعة ولدا فباطلة فيبقى  
البيع على حاله هذا عند الامام اما عند ابى يوسف فيفسخ بالثمن الاخير ان امكن  
جعلها بيعا وان لم يكن بان كانت قبل القبض في المنقول او كانت بعد هلاك  
العوضين في المقابلة ففسخ ان امكن جعلها فسخا وان لم يكن بان كانت  
بعد هلاك البيع في غير المقابلة فباطلة فيبقى ما كان على ما كان لانها فسخ  
بصورتها بيع بمغناها فاعتبار المعنى او الاول ان امكن العمل به واما عند محمد  
فسخ ان امكن وان لم يكن فسخ ان امكن وان لم يكن بان كانت قبل قبض  
المبيع باكثر من الثمن الاول او بخلاف جنسه فباطلة فيبقى ما كان على ما كان  
لان اعتبار الصورة او الاول ان امكن العمل بها فبطلت الاقالة بعد ولادة  
الامة المبيعة ولدا بعد القبض لعدم امكن الفسخ لان رد الاصل مع الزيادة  
لا يصح لان الفسخ مستلزم سبق البيع ولم يجز عليها قصدا فلم يرد الفسخ  
عليها قصدا ولا بد منها بجميع الثمن لبقاء الولد للمشتري مجانا ولا بحصة منه  
باعتبار القيمة لانه غير مبيع فلا يكون حصته منه هذا عند الامام اما عند محمد فلا  
ينظر فتكون بيعا لا مكانه عند ابى يوسف ولعدم امكن الفسخ عند محمد جازت  
لو ولدت قبله او زادت متصلة ولو بعده وصحت الاقالة بمثل الثمن الاول  
فقط قبل اذا باع المتولى او الوصي شيئا باكثر من قيمته لا يجوز له اقالته

وان كانت بمثل الثمن الثمن الاول وان شرط فيها غير جنسه اي الثمن الاول  
كما اذا كان الثمن دراهم فاقال على دينار او شرط الثمن الاكثر منه للمشتري  
لانها فسخ وهو لا يكون الا على الاول وذلك الشرط فاسد وهي لا تقدر به  
فبطل الشرط هذا عند الامام اما عندهما فتكون بيعا بذلك المسمى بشرط لا مخر  
وكذا وصحت بمثل في شرط الثمن الاقل لانه لا مخر هذا عند ابى يوسف فيفسخ  
بذلك الاول الشرط لانه لا تقص اذا تعيب المبيع عند المشتري فيجب  
ذلك الاول اما عند الامام فلانها وان كانت فسخا بالثمن الاول الا ان الخطوط  
يكون في مقابلة نقصان العيب واما عند محمد ففسخ بذلك الاول لا مكانه  
واما عند ابى يوسف فيبقى به ايضا لذلك ولم يمنعها اي الاقالة هلاك الثمن  
لانه ليس بحل البيع ولهذا لا يبطل بهلاكه قبل القبض بخلاف البيع ولذا قال  
ابن مينا هلاك المبيع فلا يجيب على المشتري رد قيمته الى البائع ولا على البائع  
رد الثمن الى المشتري ولو تقابلا قبل هلاكه فملك قبل تسليمه الى البائع فيفسخ  
الاقالة ويعود البيع السابق وهلاك بعضه اي المبيع يمنع الاقالة بقدره  
قل او اكثر قياسا ببعضين الرهاك والغايم على الكل ولو تقابلا بضا عبدا تجارية  
فهلاك احدهما لا يمنع في الباقي لان كل واحد من العوضين مبيع للآخر فيبقى  
البيع ببقاء احدهما وهلاك البديلين في الصرف لا يمنع لان المقصود عليه  
دين في ذمة الآخر والمقبوض منه فلا يتصور بهلاكه وكونها فسخا في  
حقها لا تقدر بالشرط الفاشد كالمبيع وبعدها جاز للبائع البيع قبل القبض  
وبلاعادة الكيل في الكيل وكونها بيعا في حق الثالث جاز للشفيع ان ياخذ  
المبيع العفار في اقالته بعد تسليم الشفعة ولم يرجع الواهب من هبته بعد  
اقالة الموهوب له عن بيعه من آخر وجاز للبائع ان يشتريه من مشتريه



باقل مما باعه قبل نقد الثمن من آخر بعد اقالته واذالم يذكر الفسخ بلفظ  
 الاقالة بل بلفظ المفاصلة او التاركة لا يجعل بيعا في حق الثالث والبيع  
 الذي شرط فيه الاقالة حكم الرهن عند الاقالة كنه فيسقط الدين بهلاكه و  
 الفتوى على اباحة الاستفاعة بلا اذن البائع **باب المراجعة**  
 هي بيع المشتري المبيع من آخر بثمنه اى بثلث ثمنه الاول وفضل معلوم عليه  
 مطلقا والتولية ببيع المبيع به اى ثمنه الاول بلا فضل عليه ولا نقصان عنه  
 وشرطها شراؤه اياه بثلث لان فائدتها اعتماد الغنى على فعل الزكي فيطلب  
 نفسه بثلث ما اشترى به فقط او مع فضل معلوم وهذا المعنى لا يوجد في  
 قبضتي يعرف قيمته بالخص والظن فلا تصحان فيه الا ان يكون الثمن الغير المتكلى  
 كالشوب مملوكا للمشتري الثاني فيبيع به وبزيادة ربح متكلى معلوم فلا يجوز  
 ببيع به وبعشرة قيمته بجملة الربح ولا ياشترى الذي يبيع ضم اجر القصار  
 والصبي والطراز اى العلم والقيل والحمل الى ثمنه الاول من جملة الثمن لان  
 الحاق اجر هذه الاشياء براس المال متعارف لان بعضها يزيد في عين البيع  
 وبعضها في قيمته ولهذا لا يقيم اجر الراعى واجر تعليم القرآن لانه لا يزيد في  
 شئ منها وهو في غير المنصوص مثله وفضل المشتري بيده شيئا ما ذكر من  
 الحبل ونحوه لا يقيم ويضم نقضه المبيع وكسوته وكراهه لكن يقول ذلك  
 المشتري قام على هذا المبيع بكذا لا يقول شترته بكذا تحزرا عن الكذب  
 فان ظهر للمشتري الثاني على ذلك المشتري خيانة في قدر ثمنه في مراجعة بان  
 قال شترته بالالف وقد شراه بثمنا فائة فباعه مراجته على خمسمائة والالف  
 ثم ظهر له ذلك باقرار البائع او بالبينة او بالتكول عن البين بخير ذلك  
 الثاني فان شاء اخذه بثمنه الذي هو الخمسمائة والالف وان شاء رده

في

وفسخ البيع لانها رضا على ذلك المقدار فلا معنى للحط عنه الا انه خير لدفع  
 غروره واذ اظهر له تلك في التولية بان قال شترته بالالف وقد شراه ببيع  
 مائة فباعه تولية بالالف ثم ظهر له ذلك فانه حط من ثمنه الذي هو الالف قدر  
 الخيانة وهو مائة هذا عند الامام وعند ابي يوسف يحط قدر الخيانة فيهما  
 اما في التولية قطاهر واما في المراجعة فيحط من الثمن والربح ففي المثال المذكور  
 المحطوط من الثمن مائتان ومن الربح مائة لانها متعابلة لهما لان الربح كل ما بقي  
 مائة فباع المبيع بمائتين والالف لما قاله الامام في التولية وعند محمد خير  
 فيها فان شاء اخذه بجميع ثمنه وان شاء فسخ لما قاله الامام في المراجعة  
 واذ قال شترته باحد عشر درهما فباعه بعشرة ثم ظهر للمشتري انه شراه  
 بها بقرعة الدراهم الذي كان فيه على احدى عشر درهما فباع الخيانة وهو جزء  
 واحد يجعل من جملة الثمن فيبصر جملة تسعة وجزء من احدى عشر جزء من  
 درهم ومن شتر شيئا بعشرة او لا ثم شترى بها ثانيا بعد بيع ربح على  
 خمسة فان راجع ثانيا طرح عنه اى الثمن الاخر ما ربح وهو خمسة عنه اى  
 عن ذلك المبيع لان الربح الاول الذي حصل في العقد الاول كانه حصل في  
 الثاني لانه كدرجما على شرف الزوال فظهر بظهور العيب فلا يكون منقطع  
 الاحكام عن الاول فصار كانه اشترى ثوبا وخمسة دراهم بعشرة فتوبلت  
 الخمسة بالخمسة فبقى الشوب له بخمسة هذا عند الامام اما عندها فلا يطرح  
 بل يراجع على الثمن الاخير لان العقد الثاني عقد متحد فيكون منقطع الاحكام  
 عن الاول كما اذا تحلل عقد ثالث وكما لو باع بعرض يساوى خمسة عشر  
 ثم اشتراه بعشرة وان استغرق الربح الثمن الاول بان راجع ذلك  
 المشتري بعشرين لم يراجع عند الامام ويراجع عندها لانه راجع



سيد شري شيئا بخمسة عشر من ماذونه الغير المديون او المديون المحيط  
 او غير المحيط دينة برقبته فذكر المحيط لتوهم الجواز فيه على ما شري بايعة  
 الذي هو ذلك العبد وهو العشرة مثلاً كما ذون اي كرايج ماذون  
 مديون شري شيئا بخمسة عشر من سيد على ما شري بايعة الذي هو ذلك  
 السيد وهو العشرة مثلاً ايضا لان العبد الذي جرى بينهما صحيح له شبهة  
 عدم الجواز لقيام العبودية فيعتبر العقد الاول والثمن الاول فيقول كل منهما  
 قام على عشرة ورايج رب على ما شراه مضاربة بالنصف بعشرة مثلاً  
 او لا ورايج على نصف ما ربح بشراة اي رب المال بخمسة عشر مثلاً ثانياً  
 منه اي المضارب لانه وكيل رب المال فيبطل بيعه منه في حق نصف الربح  
 فلا يذكره في المراجعة فراجح على اثني عشر ونصف بلا بيان وعند زفر  
 لا يجوز بيع احدهما من الآخر اذا لم يكن في المال ربح لان البيع لكليك مال نفسه  
 بالغير وهو يشترى ماله باله فلنا يجوز لان كلا منهما يستفيد به ملك  
 السيد وان لم يستفد ملك الرقبة فان اعورت الامة المبيعة في يد المشتري  
 بآفة سماوية راجح بلا بيان بالتعيب لان البايع لم يمنع من البيع شيئا فلما منع  
 عنه شيء من الثمن لانه ليس للجزء الغائب حصته من الثمن مالم يصر مقصودا  
 بالاتلاف هذا عندهم اما عند زفر والشافعي وفي رواية عن ابي يوسف  
 قياساً قياساً على القفاء بفعل المشتري او الاجنبى او ان وطئت البيعة  
 حال كونه ثيباً راجح بلا بيان بالوطئ اذا لم ينقصها لأمروان فقيت  
 غيرها بالتعدي واخذ الارش اذا تعدي غيره او وطئت حال كونها بكر  
 لزمه بياثة اي التعيب والوطن عند المراجعة لثبوت النقصان بالتعدي  
 وفرض فاراي قطعه وهرق نار للشوب المشتري في يد المشتري

كالاولى من تينك المستلئين فراجح بلا بيان لانه آفة سماوية كالعورار  
 وتكسره اي الشوب المشتري بنشره او طية كالتأنيته منها فلزمه بياثة  
 لانه اتلاف كالقواء ومن شري عبداً بالف بناء بفتح النون ورايج  
 ذلك بياثة والف بلا بيان خير مشترية حين علم ان الثمن كان مؤجلاً  
 بين ان يردّه او ياخذه بكل الثمن نظراً لغيره بالخيانة لان للاجل شريها بالمبيع  
 ولهذا ايزد الثمن لاجله فصار كانه اشترى شيئين فباع احدهما مراجحة  
 بشئهما فان اتلفه المشتري ثم علم ذلك لزمه كل ثمنه لسقوط خياره كسائر  
 الخيارات ولا حصه للاجل حقيقة منه وكذلك المراجعة التولية في الشراء  
 بالنساء قبل الاتلاف وبعده فان ولي شيئا بما قام عليه ولم يعلم مشترية  
 قدره فسد البيع لان الرضا بالشيء لا يتم قبل العلم به وان علم المشتري  
 في المجلس مقدار ما قام عليه خير فان شاء اخذه بجميع الثمن وان شاء تركه  
 قيا على علم المشتري وصف المبيع بالرقبة ولم يحجز بيع مشترك منقول  
 قبل قبضته لان فيه خطر انتفاع البيع على تقدير الهلاك ولهذا جاز  
 فيما لم يتوهم ذلك كببيع المهر وبدل الخلع والصلح عن دم العمد والميراث  
 والوصية قبل القبض هذا عندنا اما عند مالك فيجوز في غير الطعام لان  
 المشتري ملكه بنفس العقد وقياساً على الاعتاق والهبة والصدقة بخلاف  
 الطعام لان القبض شرط فيه بدليل الحديث آلا انه قبله يجوز في العقار  
 لان عدم القبض في المنقول مانع من جوازه لخطر انتفاع به لملك المعقود  
 عليه والهلاك نادراً بل منتفياً قياساً على بيع المهر وبدل الخلع  
 والصلح عن دم العمد والميراث قبل القبض والامالة جارة فتملك المناقعة  
 وهي كالمنقول في احتمال الهلاك هذا عندنا اما عند محمد فلا يجوز قياساً



على اجارته قبل القبض ومن شترى كيلبا من جهة كيلة لا يجازقه لم يبع  
ذلك المشتري ولم ياكله حتى يكيله ثانيا لا بد من بيع الطعام حتى يجزى  
فيه صاعان صاع البايع وصاع المشتري ولا اعتبار بكيل البايع قبل البيع  
لانه ليس بصاع ولا بصاع المشتري ولا يكيله بعده بغية المشتري  
لذلك فمن وارثه او ملكه نجوه لم يخرج في تصرفه فيه الى الكيل كالمشتري  
الثاني الى الثاني اذا شترى بايوه ولهذا شرط كيل البايع بعد بيعه بحضرة  
المشتري وكفى به اى كيله بعده بحضرة بجواز التصرف في الصحيح لان الكيل  
لا اعلام قدر البيع وهذا يحصل بكيل واحد لان ذلك الحديث منصرف  
الى اجتماع الصفتين على ما سمين في باب السلم ان شاء الله تعالى وقيل  
على جواز التصرف فيه قبل الكيل اذا كان ثانيا لان تصرف الثمن قبل القبض  
جائز لا في غيره لظاهر ذلك الحديث وكذا المشتري من شترى ما يوزن  
وزنا لا يجازقه فلم يبعه ولم ياكله حتى يزنه ثانيا وشرط وزن البايع  
وكذا الكيل ما يوزن اى الوزن في الحكم المذكور او وكذا من شترى ما يوزن  
اى عدد ثوبا متقاربا فلم يبعه ولم ياكله حتى يوزنه ثانيا وشرط عد  
بعده في حضرته وكفى به فيه قياسا على الوزن في هذا عند الامام اما عندهما  
فيجوز تصرفه قبل العد ثانيا قياسا على الذرع فالزائد منه للمشتري  
كالزائد كالزائد من الذرع لا كذا المشتري من شترى ما يذرع اى غير  
فيجوز تصرفه قبل ذرعه ثانيا لانه لا يشترط ما ذكر فيه وصح التصرف  
في الثمن اى ملكه عينا كان او دينا لكن من عليه الدين ان كان دينا بوض  
او بغيره لا يملكه من غير ذلك قبل قبضه كقول ابن عمر اننا كنا نبيع الابل  
من رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبيع وناخذ مكان الدراهم الدنانير وكان

الدنانير الدراهم البقيع اسم مقبرة المدينة وصح الخط عنه اى الثمن لانه  
استقاط محض فلا يشترط الصحة في ايام العقد وصح المزيد اى الزيادة فيه  
اى الثمن لكن حال قيام البيع لا يبيع بعد هلاكه لانها متعابلة بالبيع فهلاكه  
يلتزم في الثمن وصح الزيادة في البيع بعد هلاكه لانها متعابلة للثمن القائم  
واذا راه البايع على البيع او المشتري على الثمن تعلق استحقاقه احق  
المزيد لهما بالجميع اى بالاصل والزيادة حتى لو كان بايضا يملك جنس  
البيع حتى يستوفي الزيادة ولو كان مشتركا يملك جبر البايع حتى يعطى  
الزيادة فيصير للزيادة على البيع حصته من الثمن حتى لو هلك قبل القبض  
يسقط حقها منه بخلاف الزيادة المتولدة من المبيعة حيث لا يسقط  
شئ من الثمن بهلاكها قبل القبض فاذا قبضها صارت اصلا بالقبض لان  
له شبهة بالعقد فيصير لها حصته منه حتى لو استحق مستحق يرجع على البايع  
بحصته منه فيقسم الثمن على قيمة الاصل يوم العقد وعلى قيمة الزيادة يوم  
القبض فيراجح المشتري ويولى على الكل اى المزيد والمزيد عليه ان يزيد  
الثمن والبيع حتى لو شترى ثوبا بعشرة ثم ان زاد درهمين يراجح ويولى  
على اثني عشر وان لم يزد بل زاد البايع في المبيع يراجح ويولى بعشرة  
ويراجح ويولى على ما بقي من الثمن او البيع ان خط بعض احدكما اذا  
اشترى شيئا بعشرة فخط اثنان منها او شترى شيئين بها فخط احدهما لان  
الزيادة والخط تلحقان بالاصل العقد لان من ملك الاقوى ملك الادنى  
والعاقدان يملكان فسخ العقد فيمكن تغييره كاستقاطها للخيار وشرطها  
ذلك بعد العقد هذا عندهم اما عند زفر والشافعي فلا يلحق الزيادة به  
لانها جهة مبتدأة كما انها لا تلحق في المهر باصل العقد حتى لا تنصف بالطلاق



قبل الدخول فكذا هنا وكذا حط البعض لا يلحق به قياسا على حط الكيل  
والشفيع باخذه أي المبيع بالاقبل في الفصلين أي بالثمن الاقل في زياد  
وبما بقي في حط بعضه لا كله لأنه لا يلحق بأصل العقد لأنه لو الحق به صار  
هبة أو بيعا بلا ثمن وهو فاسد فلا شفعة فيها هذا عندنا أما عند الشافعي  
فلا يلحق به حط البعض فلا ياخذه بما بقي لا مرفلو قال قائل لا خربع عبدك  
من زيد على أبي ضامن لك كذا أي خمسمائة من الثمن سوى الالف فباع  
ذلك الاخر منه اخذ الالف من زيد والزيادة منه أي القابل الضامن لأن  
الزيادة تكون مقابلة بالمبيع بقوله من الثمن فتكون ثمنًا ولو لم يقل ذلك  
القابل في قوله ذلك قوله من الثمن والالف على زيد ولا شفعة عليها لأنها لا  
مقابلة به بعدم قوله من الثمن فيكون ملتمز ما بها على وجه الرشوة فيبطل  
وكل دين اجل الى معلوم صح فلا يطالب حتى يمضي المدة لأن من له الدين  
الابراء المؤبد فيملك الابراء الموقت الا أنه لا يصح القرض الى اجل وان  
كان معلوما لأن القرض اعادة ابتداء بدليل ان من لا يملك الاعارة  
كالوصي واليهي والمكاتب والعبد الماذون لا يملكه ومعاوضة استبراء  
بدليل ان المردود ومثل الماذون فلا يلزم التأجيل باعتبار الابتداء  
قياسا على سائر العوارض ولا باعتبار الاستبراء لأن مبادلة الشيء  
بجنسه نسبة حرام تناخر حتى احدهما بخلاف الايصاء بالقرض من ماله فلا  
الف درهم الى سنة او شهر فيلزم من ثمنه ان يقرضه ولا يطالبه قبل المدة  
المذكورة لأنه ايصاء بالتبرع كالايصاء بالخذمة وفيه نظر للموصي بهذا  
عندنا اما عند الشافعي فمالك فيصح لأنه من انواع الديون فيلزم ما خيره  
المطالبة قياسا على سائر الديون بالـ الربوا فليت الواو

الف تحركها وانقاس ما قبلها فكتبت لك الالف ثم كتبت صورة الواو ايذنا  
ان هذه الالف منها وان تفخيم فتح الباء بينه وبين الفهم حائز بهو أي  
الربوا افضل أي زيادة المتجانسين على الاخر بالقدرة الشافعي أي الكيل  
او الوزن فلا يسمى بيع كثر بركب شجرة وبيع خمسة اذرع من ثوب  
هردي بعشرة اذرع منه ربوا لعدم التجانس والقدرة خال عن عوض  
فلا يسمى بيع كثر بركب شجرة بركب شجرة ربوا لعدم الخلوة عنه  
للصرف على خلاف الجنس شرط ذلك العوض لاحد المتعاقدين فلا يسمى  
بيع كثر بركب بر على ان يكون احد الكثرين لغيره ربوا لأن ذلك بمنزلة  
الهبة في المعاوضة فلا يسمى هبة كثر بركب بر لمن وهبه كثر بركب بر لأنه  
يعمل في المعاوضات دون التبععات وعلته أي ربوا القدر أي الكيل  
في المكيل او الوزن في الموزون لقوله عم الحنطة بالحنطة كيلا يكيل  
مع الجنس لذلك لان الاصل الحبل لان التماثل الثابت بالنص ذاتا في  
الاشياء الستة انما يقع باعتبار الصورة والمعنى والقدريين في  
صورة والجنس معنى فيكون كل منهما علة هنا هذا عندنا اما عند الشافعي  
فهو الطعم في المطعوم والتمنية في الثمن واما الجنس فشرط والمساواة  
فخلص لان الاصل الحرمة لقوله عم لا تتبعوا الطعام بالطعام الاكسواء  
بسواء واما عند مالك فهو الطعم والا دخا فخرم بيع الكيل والوزن  
بجنسه بيعا متفاضلا لوجود العلة ولو كان ذلك الكيل والوزن في  
غير مطعوم كالجنس الكيل والحديد الوزن في خلاف ذلك في مالك  
بناء على ما ذكر من العلة وحل ذلك البيع بيعا متفاضلا وحل متفاضلا  
ان كان بلا معيار في احدهما كحفنة بحفنتين وكيسع بيضة بيضتين و



كبيع ثمرة بقرتين و زرة من ذهب او فضة بذرتين بناء على ان اصل  
عندنا الكل لان معنى قوله عدم لا يتبعوا الطعام بالطعام الاسواء بسواء  
هو لا يتبعوا الطعام الذي يدخل في المستوى الشرعي بالطعام الاخر مثله  
الاسواء بسواء كما اذا قيل لا تقتلوا الحيوان الا بالسكين كان المعنى  
الحيوان الذي يمكن قتله بالسكين لا يقتل وامثاله خلافا لما في بناء  
على ان الاصل عنده الحرمة فان وجد الوصفان اي القدر والجنس  
حرم الفضل كبيع قفيز بقر بقرتين منه وحرم النساء كبيع قفيز بقرتين  
منه احداهما او كلاهما نسبة والوصفان ان عدما فالفضل والنساء حلالا  
كبيع البر بالطنن بالوزن ويصح بالدرهم بالكيل وان وجد احدهما لا الآخر  
حل الفضل كما في بيع خمسة اذرع من ثوب بهروي بستة اذرع منه  
يدا بيد لوجود احد جزئي العلة وهو الجنسية دون الآخر وهو القدر  
كما في بيع كبر بركري شجرة وعكسه يدا بيد لذلك كن على العكس لا يحل النساء  
كسليم خمسة اذرع او ستة اذرع من ثوب بهروي وكسليم بركري  
بركري شجرة لان جزء العلة وان لم يوجب الحكم لكنه يورث شبهة و  
هي ملحقه بالحقيقة في باب البر بركري او كون من الحقيقة فلما كان  
احد البديلين معدوما في النسبة قويت شبهة فاعتبرت فيها ولما  
كان كلاهما موجودا في غيرهما لم تقو ولم تعتبر كونهما اذ من الحقيقة  
ويؤيد هذا قوله عدم اذا اختلفا النوعان فيبيعوا كيف شئتم جدا ان  
يكون يدا بيد هذا عندنا اما عند الشافعي فالجنس فاقاربه لا يحرم النساء  
لما مر انه شرط خارج عن العلة والبر والشجرة والتمر والمخ كيلي ابدأ  
لورود النص في كيلها لقوله عدم الخنطة بالخنطة الحديث والذهب و

الفضة

الفضة وزني ابدال لورود النص في وزنها وان تركا اي الكيل والوزن  
فيها اي الاربعة المتقدمة والاخيرين المتأخرين عنها لان النص اقوى  
من العرف ويحتمل كون الشيء كيليا او وزنيا في غيرهما اي الاشياء المنصوصة  
على كونها كيلية او وزنية على العرف وعادات الناس فكل ما يباع فيه  
في العرف كيلا فهو كيلى وكل ما يباع فيه وزنا فهو وزني حتى لو بيع  
الموزون المتعارف بالكيل مثلا بمثل لا يجوز حتى تساويها بالوزن  
وكذا بيع الكيل المتعارف بالوزن مثلا بمثل لان المتعارف في غير المنصوص  
كالمنصوص فلم يجز بيع البر الكيل بالبر الذي هو جنس متساويا وزنا  
ولم يجز بيع الذهب بجنس متساويا كيلا كما لم يجز بيعها بجنسها مجازة  
لان النص اقوى من العرف فبالا دني لا يترك الاقوى واعتبر اي اكتفى  
بتعيين المال الربوي في بيعه بمثل في غير صرف بلا شرط تقابض في  
المجلس لانه في غيره يتعين بالاشارة فلا يشترط قياسا على الثوب  
ومعنى قوله عدم يدا بيد هو عينا بعين اي معينا لمعين واشترط  
التقابض فيه في العرف لانه لا يتعين الا بالتقبض ولقوله عدم الفضة  
بالفضة بناء على يدا بيد هذا عندنا اما عند الشافعي فيشترط  
التقابض قياسا على العرف لقوله عدم يدا بيد وجاز بيع الفلاس  
المعين بالفلسيين باعيانها اي المعينين وان حرم النساء لان الفلاس  
الرايحة صارت ثمننا باصطلاح الناس فيخرج باصطلاح العقادين  
تصحيحا لغيرها ولانها عددية متقاربة لا ثمن فلوقة ولهذا لو بيع  
فلس معين بفلس معين انقل منه يجوز كسائر العدديات بخلاف  
الدراهم لانها ثمن فلوقة هذا عندنا اما عند محمد فلا يجوز لانها ثمن



ولهذا لا تتعين بالتعيين فصا ربيع الدرهم بالدرهمين ولانه يحتل  
ان ياخذ بايع الفلوس الفلوسين او لا فيرد احدهما قضاء بدنيه وليبقى  
الاخر بلا عوض او ياخذ بايع الفلوسين الفلوس او لا ثم يضم اليه فلوسا  
اخر فيرد بها فيرجع اليه قلبه مع آخر بلا عوض يتقابله فصا رربوا كما  
لو كان بغير اعياضها او احدهما بعينه و الآخر بغير عينه و جاز بيع  
اللحم من الشاة مثلا بالحيوان الشاة كيف ما كان لانه بيع الموزون  
بالمعدود متفاضلا جائز هذا عندها اما محمد فلا يجوز لان بيع الموزون  
بالموزون وبغيره غير جائز الا اذا علم ان اللحم المفزر اكثر من اللحم  
في الشاة ليكون اللحم الزايد بالسقط تحرز عن الربوا و اذا بيعت  
شاة مذبوحة غير مملوكة بشاة حية يجوز و جاز بيع الدقيق بجنه  
كيلا متساويا اذا كانا مكبوسين وعلى صفة واحدة من النعومة  
ولم يخرجه بالبر كيلا متساويا لانه لا يسوي بينهما لان اجزائه كثر  
وحبائه متخلطة وكذا بالسويق لبقاء الجبانة من وجه لانه اجزاء  
حنطة مقلبة اى مشوية والدقيق اجزاء حنطة غير مقلبة كما لا يجوز بيع  
احدهما بالآخرى هذا عند الامام اما عندهما فجائز لانها جنسان مختلفان  
وبيع الرطب بالرطب كيلا متساويا لا متفاضلا لا اتحاد الجنس  
وبيع الرطب بالتمر متساويا لان الرطب لم يقله عدم حياض ابي  
اليه رطب او كل تمر خير هكذا ضحاه تدا هذا عند الامام اما عندهما  
والشافعي فلا يجوز لان قوله عدم حياض سئل عن بيع الرطب بالتمر  
ان ينقص اذا جف فقيل نعم فقال فلا اذن نهى و قيا ساعلى بيع  
حنطة مقلبة بغير مقلبة و جاز بيع الجديد بالعتيق حكى ان الامام لما

خرج من الكوفة و دخل بغداد واجتمع اليه من هذه القبائل  
فقال ان الرطب اذا كان تمرا جاز باقوله الحديث وهو قوله عدم التمر بالتمر  
والا فيأخوه وهو قوله عدم اذا اختلف النوعان فيبيع كيف شئت فاوردوا  
عليه قوله عدم لاذن فقال هو غريب لا يعارض المشهور واوردوا عليه  
الحنطة المقلبة فقال لو كان حنطة جاز بقوله عدم الحنطة بالحنطة والا جاز بقوله  
عليه السلام اذا اختلف النوعان وانما لم يخرجه المقلبة بغيرها متفاضلا و  
متساويا لقيام الجبانة بينهما وعدم وجود المسوى فان المقلبة لا تغل  
في الدخول في الكيل بحدوث انتفاخ فيها سواء كان قبلها رطبة او يابسة  
و جاز بيع العنب بالزبيب عند الامام لا عندهما في رواية لما مر فيها قبلها و  
جاز بالعنب علم التقاوة بعد الحفاف او لا و جاز بيع البر حال كونه رطبا  
او مبلولا بمثل او باليابس منه و بيع التمر المنقع او بيع الزبيب المنقع  
بضم البيم وفتح القاف وتحقيقه بالمنقع منها متساويا لان المماثلة في الحال لا بعد  
معتبرة هذا عندهما الا ان ابا يوسف ترك هذا الاصل في بيع الرطب بالتمر  
بالحديث اما عند محمد فلا يجوز لان المماثلة في الحال والمال معتبرة لافي الحال فقط  
وانما صح بيع المبلولة بالرطوبة واليابسة لا بيع المقلبة بغيرها لان الحنطة خلقت  
رطبة في الاصل و اذا بليت بماء عادت الى تلك الصفة الاصلية فاجرت  
المماثلة بالمعيار جاز العقد بخلاف بيع المقلبة بغيرها لان الحنطة لم تخلق مقلبة  
حتى يكون هذا عادة البرها فلا يكون المساوات بينهما فلا يجوز متفاضلا و جاز  
بيع لحم حيوان كالبقرة بلحم حيوان آخر كالغنم او الابل واما البقر والجاموس  
وكذا الضان والمعز وكذا العرب والنجاقي كحقى فخنس واحد تقدم متفاضلا  
لان نسبة لان الفروع اجناس مختلفة كما ان اصولها كذلك حتى لا يضم البعض



الى البعض في تلك النصاب كما ان اسامها مختلفة هذا عندنا اما عند الشافعي  
 فلا يجوز متفاضلا مطلقا لانه انواع من جنس واحد كالنوع العنب والتمر  
 كذا اللحم اللين عندنا وعند ذلك وكذا الجوز جاز بيع كل التمر وذكر الدقل  
 وهو نوع من اورداه بجران العادة في ذكره بكل العنب متفاضلا قياسا  
 على اصلها فهما جنسان وجاز بيع شحم البطن بالالنية او بالحم متفاضلا وان  
 كان كل واحد منهما اجناس مختلفة لا اختلاف اسمائها ومصورها ومنها فخر اختلافها  
 فاحشا وبيع الخبز بالبر والدقيق بالسويق متفاضلا لان الخبز عددى او وزنى  
 وغيره كليل لان الخبز صار جنسا آخر بالصنع فلم يجمعها قدر ولا جنس وان كان  
 احدهما اى البر والدقيق او السويق والخبز الموزون لا المعدود نسبة  
 لانها مضبوطة بخلاف الخبز المعدود وهذا عند ابي يوسف بيقى عند الاستقناء  
 قبل لا يجوز بيع الخبز باصلا لان بينهما شبهة المجانسة في الحال ولا يعرف التمايز  
 بينهما فصار كبيع المقلبة بغيرها لا يجوز بيع الجند بالبردى الجنس له من المال الربوي  
 متفاضلا لان هذا التفات في الوصف لقوله عم جيدها ورويتها سواء ولا  
 بيع البسر بالتمر الرطب الامتسا وبالا لانه رطب وحب واحد ولا بيع البر بالدقيق  
 او بالسويق متفاضلا امتسا وبالبقاء المجانسة لان الدقيق والسويق  
 حنطة فترقت اجزاؤها والمعارف فيها الكليل وهو لا يستوى بينهما وبين الحنطة  
 لاكتسافهما فيه وتحلل جبارتها فيه او لا بيع الدقيق بالسويق متفاضلا امتسا وبالا  
 لانها جزء الحنطة فلا يجوز بيعها بها هذا عند الامام اما عندهما فيجوز لانها  
 جنسان مختلفان اسما ومقصودا لان احدهما يعلج بما لا يعلج الآخر ولا بيع الزيتون  
 بالزيت المساوى لما في ذلك الزيتون او الناقص عنه من الزيت او الشجيرة  
 وحده يقع ربوا وكذا بيع العنب بالدبس والجوز بالدهن والسمسم بالحل

من الفصاح  
 أو صريح

بالفتح

بالفتح حتى يكون الزيت والحل كثر مما في الزيتون والسمسم من الزيت و  
 الحل فيجوز حينئذ لان الزيت بالزيت والحل بالحل والفضل يقع على الشجر  
 وان لم يعلم كثرته ولا غيرهما فلا يجوز لان جهة الفسا واكثر من جهة الجوز  
 لان جهة الجوز بتقدير الكثرة وجهة الفسا بتقدير التساوى والنقصان  
 فيتميز الفسا بتلك الكثرة هذا عندهم اما عند زفر فيجوز لان العقد مردود  
 بينهما والاصل فيه الجوز فيتميز على الفسا ويستقرض الخبز من حركته كونه  
 وزنا لا من جهة كونه عددا لان الوزن يوجب التساوى بخلاف العدد وهذا  
 عند ابي يوسف وبه يفتى اما عند الامام فلا يجوز مطلقا لان الخبز ليس من  
 المتكليات والاستقراض يكون فيها واما عند محمد فيجوز مطلقا لسقوط اعتبار  
 التفات بينهما لتعامل الناس فتشرك القياس كما في الاستقضاء ولا ريب  
 بين سيد وعبد الماذون الخير المذبون لان العبد وما يملكه ملك مولاه بهذا  
 عند الامام اما عندهما فينبغي ان يعلق حق الخير لا يجرى عن شبهة  
 فصا كما يكتب والاجنبى واذا لم يكن ماذونا لا يملك جريان العقد  
 بينهما واذا كان مذبونا يوجب الربوا بينهما لان ما في يده ليس بمولاه و  
 لا يواين مسلم وحربى في داره اى الحرب فاذا تبايعا ببيع فاسد في ملك  
 الدار جاز لان مال اهل الحرب مباح الا ان يدخل المسلم بالامان لا يحل اخذه  
 بدون رضاهم فاذا رضى باى طريق كان يحل لقوله عم لا يواين المسلم  
 والحربى في دار الحرب بخلاف المستامن في دار الاسلام لان مال الحربى صار  
 مخطورا بعقد الامان هذا عندهما اما عند ابي يوسف والشافعي فلا يجوز ذلك  
 البيع لان المسلم مخاطب بطلب الشريعة حيث كان فلا يفيد الملك للحلال كما اذا  
 وقع بين المسلم والمستامن في دار الاسلام بابس الحقوق و



الاستحقاق بها من ثواب البيع يدخل البناء في بيع الدار كونه متصلا بها اتصالا  
 ثابتا وقراره يدخل المفتاح أي مفتاح الفلق المنصل بالباب الدار  
 فيه لانه يبيع لها لانه لا يصير منفعا بها بدونه والاصل يستتبع البيع وان لم  
 لم يدخل ولا يدخل السرير والسلم فيه ان اتصاله ولو من خشب والا فلا قيل  
 يدخل السلم مطلقا في عوف اهل مصر اذا لا ينتفع بيوتهم الطبقات بدونه  
 ويدخل العلو فيه لانه متصلا بها ويدخل الكنيف أي المستراح كونه متصلا بها في بيع  
 الدار هي ما ادير عليه الحائط وقيل هي ما يشتمل على بيوت وصحن لم يقف  
 والبيت ماله سقف والمنزل بين الدار والبيت لانه ما يشتمل على بيوت وصحن  
 صحن مسقف فيكون فوق البيت دون الدار لا يدخل الظلة فيه هي السباط  
 الذي يكون احد طرفيه على باب الدار البيعة وطرفه الآخر على دار اخرى او  
 على الاستوانات في السكة ومفتحة في الدار لان قرارها بها وبغيرها فيكون  
 متصلا بها من وجه دون وجه الا انها تدخل فيه بذكر كل حق هو فيها او بغيرها  
 أي متصلا بها وبكل قليل وكثير هو فيها او منها بهذا عند الامام اما عندهما  
 فقد دخل فيه وان لم تذكر لانها من ثوابها واجزاؤها وقياها على العلو والكنيف  
 ويدخل الشجر في بيع الارض لانه يشبه البناء في الدار باعتبار الثبات و  
 القرار قيل لا يدخل شجر صغير لانه ينقل وشجر غير متين لانه يعلو للخطب لا يدخل  
 المزرع في بيع الارض ولا يدخل الثمر في بيع شجر فيه لانه ليس لها قرار  
 فصاها كالمناجع الموضوع فيها بخلاف الحقل لانه جزء الائم وجنسها قيد دخل في  
 بيعها والاصح ان المزرع اذا ثبت ولم يصير له قيمة يدخل في ذلك البيع الا  
 ان كلا منها يدخل بشرط في البيع وان ذكر الحقوق والمرافق أي حقوق الارض  
 والشجر ومنها قولهم من اشترى ارضا فيها نخيل فالثمره للبايع ان ان

بشرط المتنازع ولا يدخل العلو في شراء بيت وبيعه بكل حق لان الشئ لا يكون  
 متصلا بماله ولا يدخل العلو في شراء منزل الا انه يدخل فيه بذكر ما ذكر من كل  
 حق هو لها او بغيرها او بكل قليل وكثير هو فيها او منها لان المنزل بشرط  
 للبيت وشبهه للدار فله شجره به لا يدخل بذكر الحق وشبهه بها يدخل بلا ذكره  
 فدخل بذكره ما ذكره ولم يدخل بعدم ذكره عملا بالشبهه قيل في عرفنا يدخل  
 العلو في الكل أي الدار والمنزل والبيت ولا يدخل الطريق والشرب  
 هو نصيب الماء والمسجل في البيع أي بيع الارض والبيت في المنزل او الدار  
 او المنزل في دار لان هذه الاشياء تابعة من وجه حيث ان البيع يقع تارة  
 لا تنفك بالبيع واصل من وجه حيث انه يقع اخرى للتجارة به فصار متحدة  
 بينهما فلم تدخل فيه الا بذكر ما ذكر ايضا عملا بالوجهين ايضا للتجارة في هذه  
 الاشياء فانها تدخل فيها بدون ذكرها ذكر لانها لا تنفك  
 بدونها فصلا وبؤخذ الولد المولود وعند المشتري ان استحققت  
 امه ولدته بيينة لان شراؤه المشتري حجة متعدي فثبت ملك المشتري بها من  
 الاصل ولهذا يرجع المشتري على البايع بالثمن عند استحقاق البيع بالبينة  
 وان اقر المشتري بها لا يؤخذ الولد لان الاقرار حجة فاحدة فلا تثبت ملكه  
 منه ولهذا لا يرجع عليه به عند الاقرار ولان البينة حجة بقضاء القاضي  
 فتعدي والاقرار حجة بنف نفسه فلا تعدي ولهذا يعمل الرجوع في الشراء  
 لا في الاقرار شخص قال لاخر اشترى فاني عبيد فاشترى الاخر اياه فبان  
 ذلك الشخص حرا بيينة وغاب البايع ضمن ذلك الشخص المشتري ثم ان لم يرد  
 مكان بايعه ورجع بما ضمن عليه أي البايع لان المولى اذا قال بايعوا من  
 عبيدي فاني قد اذنت له في التجارة فباعوه فالحق فيكون ثم استحق العبد



يرجع اصحاب الديون على المولى بقيمة فكذلك هنا عندنا بما عند ابي  
يوسف فلا يضمن لان ضمان الثمن بالمباينة او بالكفالة ولم توجد من العبد  
وان علم مكانه لا يضمن وكذا اذا لم يفعل المشتري او لم يفعل فاني عبد ولو  
باع شخص غلاما وهو ساكت مع علمه البيع ثم قال انا حر لا يسمع ولا ضمنا  
في الرهن بالدين بان قال شخص لآخر ارضي فاني عبد فارتمنه  
فبان حرا وغاب الراهن أصلا أي سواء علم مكانه او لم يعلم لان الرهن  
استيفاء بواقبة لعين حقه لا معاوضة ولذا يجوز الرهن ببدل العرف  
والمسلم فيه مع حرمة الاستبدال فلا يجعل الأرض من المدين حال تخذ  
استيفائه من الراهن والتناقص بين قوله اني عبد وبين قوله اني حر  
مفقو عنه فيسمع دعواه اما في حرية الأصل فلتخلف حال العلوق فانه قد  
يجلب من دار الحرب صغيرا ولا يعلم بحرية امه فيقر بالرق ثم يعلم بحرية  
فيدعي الحرية واما في الصدق العارضي فان المولى قد يتفرد باعناؤه ويخفي  
الحال عنه فيقول بذلك ثم اذا علم عنقه يدعيها كما يسمع دعوى المختلفة  
اذا قامت بينة ان زوجها طلقها ثلثا ولا رجوع للمدعي عليه على المدعي  
ببعض بدل الصلح في دعوى حق مجهول في دار بان قال في هذه الدار  
حق لي صلح على شيء معين واستحق بعضها يجوز ان يكون دعواه فيما بقي  
ولو استحق كلها رد المدعي كل العوض المعين لدخول المدعي في المستحق  
وفرهم من هذه المسئلة صحة الصلح على المجهول على مال معلوم لان الجوهالة  
فيما يسقط لا تنفي الى التنازع وفرهم ان صحة الدعوى ليست بشرط تلك  
الصحة لان تلك الدعوى بذلك القول لا تنفي للجوهالة الا اذا ادعى اقرار المدعي  
عليه بذلك الحق فيقبل البينة ورجع المدعي عليه على المدعي بحصته أي الشيء

المستحق من العوض المعين في دعوى كلها والمصالح على شيء معين ان استحق  
شيء منها لان بعض المبدل لم يكن سالما للمدعي عليه فكذلك بعض المبدل للمدعي  
تحقيقا للمساوات ولما كان باع غيره ملكه خيار فله فسخه ان شاء وله  
اجازة ان يبقى العاقدان وبقي المبيع المحقود عليه والمالك المحقود له  
لان اجازة العقد تقتضي عقدا سابقا فيكون قيامه بقيام هذه الاشياء  
اما المشتري فلان الثمن لم يلزمه في حيوته فكذلك بعد وفاته واما البائع  
فلان حقوق العقد لم تلزمه في حيوته فكذلك بعد وفاته واما المبيع فلان  
المالك لم ينتقل اليه بالعقد فكذلك بعد ملكه واما المالك فلان العقد الموقوف  
يبطل بموته فلا يفيد اجازة الوارث بعده لان الموقوف لا يلحقه الاجازة  
وكذا ان بقي الثمن المقصود به لو كان عرضا معينا لانه يتعين بالتعيين  
فصار مبيعا فيشترط بقاؤه لصحتها الا جاز هذا البيع لان كون المبيع  
ملك الغير لا يمنع انعقاده لان الضرر في ثبوتة على المالك لا في نفس الانعقاد  
فبنا خروا كل لا يند ولا ان الملك تارة ينأخر عن العقد الى اسقاط الخيار  
في خيار احدهما وتارة الى القبض في البيع الفاسد والرهبة فيناخر بينهما  
الى الاجازة هذا عندنا اما عند الشافعي فلا يجوز لان البيع موضوع بشئ  
المالك وبيع الفضولي لا يفيد فليخفوا ولان التفورات الشرعية تنوقف  
على الولاية كتوقفها على الاهلية والمحلية وان اجاز المالك فكان هو  
أي الثمن دينا فهو ملك للمجيز المالك وهو امانة عند بائعه الفضولي حتى  
لا يضمن بالملك في يده سواء ملكه بعد الاجازة او قبلها لان الاجازة  
اللاحقة كالوكالة السابقة وان كان الثمن عرضا معينا يكون الاجازة  
اجازة نقول اجازة عقد فيكون العرض الثمن ملكا للفضولي فيبصر مشتريا



نفسه بالآخر لان الشراء لا يتوقف على مال ثقة فينفذ على المشتري  
الفضولي فيضمن للمجيز مثل البيع الذي هو ماله ان كان مثليا والافقية  
وان يخر المالك يكون ملكا للفضولي كما في الاجازة فيضمن الى المشتري ملكه  
ان كان مثليا والافقية وله اي البايع الفضولي فسخه قبل الاجازة  
من المالك دفعا لضرر الحقوق الراجعة اليه عن نفسه بخلاف الفضولي  
في النكاح لان حقوقه لا ترجع اليه لانه غير محض وجاز اعتاق المشتري  
العبد المشتري من الغاصب ان اجيز بيع الغاصب لتوقفه على الملك المتوقف  
على الاجازة كاعتاق المشتري من الراهن هذا عند الامام اما عندهما  
فيبطل قيا ساعا على البيع مع انه اسرع نفاذا من العتق حتى يصح بيع  
المكاتب والمأذون دون عتقها ولقوله دم لا عتق فيها لا يملك ابن آدم  
ولو ثبت متأخر اثبت مستندا الى وقت الشراء وهو ثابت من وجه  
دون وجه لا يجوز بيعه اي المشتري منه ان اجيز بيع الغاصب لان ملك  
المشتري الثاني موقوف على جواز هذا البيع الموقوف على ملك المشتري  
الاول الموقوف على جواز ذاك البيع الموقوف على الاجازة ومضى  
حصلت جاز ذاك فحصل ملك الاول بناء وطحا فبطل هذا لوقوعه قبل  
هذا الملك فلم يحصل ملك الثاني ولو باع الغاصب فادى الضمان نقد ببيع  
ولو اعتق ثم ادى لا تنفذ عتقه لما ذكره ولو باع فضولي عبدا بمائة  
ثم قطع يده واخذ ارشها بمائة ثم اجيز البيع فارث للمشتري لان  
الملك يثبت له من وقت الشراء فوقع القطع على ملكه وكذلك ما يحدث  
من البيع من كسب او ولد او عقد قبل الاجازة وتصدق من الارش  
لما زاد على نصف ثمنه لان العبد مضمون بالثمن على تقدير الهلاك فكانت

113  
البند مضمونة بنصف الثمن فيكون ما زاد على نصفه ربح مالم يضمن فلا يطيب ولان  
في العبد شبهة الملك ومن شترى عبدا من غير سيده ثم اقام هذا المشتري بينة على  
اقرار بايعه او اقرار سيده قبل البيع بغير امره به اي البيع حال كون المشتري  
مريدا رده لا تقبل بينته لبطان دعواه بالتناقض لان اقدامه على الشراء  
اقرار منه بصحة البيع ونفاذه ثم دعواه بغير امره اقرار بعدم صحته  
وان اقر بايعه الفضولي به اي عدم امره عند قاض وطلب مشتريه رده  
اي العبد رد ببيع لان نصا دقهما بذلك فسخ البيع منهما باسباب  
السلم بالفتحين هو بيع الدين فصح البيع مسلما فيه ولذا لا يجوز استبداله  
كالباع المعين ويسمى الثمن راس المال والبايع مسلما اليه والمشتري رب  
السلم يصح السلم قيا يعلم قدره ووصفه كالمكيل والموزون حال كونه مضمنا  
اي مبيعا لا ثمن كالدراهم والدنانير لان السلم تحيل الثمن وتاجيل المبيع  
ولو جاز فيهما انعكس هذا عندنا اما عندك فثمننا ايضا قيا ساعا على ما يبر  
الموزونات ومثل المذروع كالنوب حال كونه مبيعا طوله وعرضه  
ورقعة اي غلظه ونخاسته ويختلف باختلاف ما ذكره لكن لا يعتبر الاختلاف  
اليسير ولا بد من ذكر الوزن في ثياب الحرير لانه كلما خف وزنه ازيد  
قيمه وفي ثياب الدياتج لانه كلما ثقل وزنه ازيد قيمته ومثل المعدود  
حال كونه متقاربا هو ما لا يخطف في القصة كالجوز والبيض سوى بعض  
النعام في رواية عن الامام لتفاوت آحاده في المالية والفلس  
الرايح والكاسد لانه ليس بثمن خلقه بل عدوى متقارب فيصح كسائر  
العدديات هذا عندنا اما عند محمد فلا يصح في الرايح لانه ثمن ما دام  
يروج والمسلم فيه مبيع وقيا ساعا على التقديرين واللبن بكسر الباء والاجر



بالمعين ليعلم طول له وعرضه وبعده فيجوز والبيع فيه عددا وكيل ووزنا  
لانه من ذوات الامثال من هذه الجهات الثلاث هذا عندهم اما عند  
زفر فلا يجوز السلم فيه عددا لانه ليس من ذوات الامثال من هذه  
الجهة ويصح السلم في السمك المملح اي القديد المملح بالملح بوزن ونوع  
ولون معلومة لانه حينئذ معلوم القدر مضبوط الوصف مقدور  
التسليم ولا يعتبر السمين والرهزال في السمك عادة الا في الطري في حينه  
ويصح في السمك الطري في حينه اي حين وجوده في الماء فقط لانه  
قد ينقطع في زمان الشتاء فلو لم ينقطع فيه يجوز في جميع الاوقات  
وزنا وضربا اي نوعا معلومين لا عددا وعن الامام ان السلم لا يجوز  
في السمك كاللحم ويصح في الطست والحقيقة والخفين ان كان كل منها  
يعرف بالوصف لان البيع في السلم دين وهو لا يعرف الا بالوصف  
واذا لم يعرف به لم يجز لانه دين مجهول لا يصح فيما لا يعلم قدره وصفه  
كالحيوان بجميع انواعه حتى العصافير لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن السلم  
في الحيوان هذا عندنا اما عند الشافعي فيصح اذا ذكر الجنس والسن  
والصفة والتوقع لقلة التفاوت بعد ما ذكره وقياسا على الثياب  
ومثل اطرافه كالراس والاكارع عددا ومثل جلوده عدد والتفاوت  
الفاحش فيها الا اذا بين الطول والعرض والوصف هذا عندنا اما عند  
مالك فيصح فيها لانه عدوى متعارف متعارف ومثل الخطب خرنا  
واوقارا هو جمع الخزنة هي قطعة خشبة مجموعة مشدودة وسطها بالجل  
ومثل الرطبة جزرا هو تقديم الرء المملحة وضم الجيم جمع الجزرة  
وهي القبضة للتفاوت بين افرادها وان بين ما يشد به الخزنة او

الجزرة بشبه او ذراع غير مؤدة الى التذاع فيجوز ومثل الجوهرو الخز  
بالحاء المجهمة وتقديم الرء المملحة لانها من عدوى متفاوت الاحاد  
تفاوتا معتبرا بين الناس ولا يصح بضاع اس كمال معين ولا مع  
ذراع معين لم يدرك قدره لانه يحتل ضبا عراها قبل معرفة مقدارها  
فيؤدي الى التذاع ولكن يجوز البيع لمجهول المقدار ولا في بقية قرية  
ولم تخله معينتين لذلك الاحتمال وكذا في بقرتين او ثلاث قرين  
ويجوز اذا نسب اليها بيان وصف الطعام وكذا اذا نسب الى  
الولاية لذو والآفة فيها ولا فيما لم يوجد من حين العقد الى حين الحل  
ولا فيما لم يوجد في احد هما لانه يحتل ان يتعجل بوقت من عليه السلم  
قبل تمام الاجل فلا يقدر على تسليمه والاحتمال في باب السلم كالواقع  
لان جوارزه مقارن للمناخي وهو نهيه عم عن جميع ما ليس عند الان  
هذا عندنا اما عند الشافعي فيصح اذا كان موجودا وقت حلول  
الاجل بوجود القدرة على تسليم المقصود عليه وقت التسليم ولا يصح  
في اللحم لان الحما غير مخلوع الغظم يتفاوت بتفاوت الغظم والمخلوع  
يتفاوت بالسمن والرهزال فيفضي الى التذاع هذا عند الامام اما  
عندهما فيصح ان يبين جنسه ونوعه ووصفه ووضعه وقدره  
وعليه الفتوى لان اللحم مضمون بالمثل في ضمان العدوانات ويستقرض  
ويجوز فيه الربوا وقياسا على سائر الموزونات كالالية والشحم و  
الخلاف هكذا في اقراض اللحم وقد وجد في بعض النسخ قوله والسمك  
طريا في حينه وزنا وضربا معلومين وهو تكرار لما مر فصل  
وشروط اي السلم سبعة احدها بيان جنسه اي السلم فيه كبر وتغير



وثانها بيان نوع كسفية ببيع أو حنطة نجسية أي بنية وثانها  
بيان صفة كجيد أو ردي أو وسط ورابعها بيان قدره معلوما  
نحو كذا كيل لا ينقبض ذلك الكيل ولا ينسبط فلا يجعل الزميل كميلا  
أو نحو كذا وزنا وخامسها بيان أجله معلوما وأقله شهران ما  
دونه عاجل وما فوقه آجل في الأصح وقبل أقل ثلثة أيام وقبل أكثر  
من يوم وقبل أكثر من نصف يوم وقبل نظر إلى العرف بهذا عندنا  
أما عند الشافعي فيجوز بدون الأجل قياسا على سائر البياعات و  
سادسها بيان قدر راس المال في الكيل والوزن والعدد لان  
العقد فيها يتعلق بالمقدار فلا بد من بيان مقداره لانه اذا لم يبين بل  
اسلم بان قال هذه الدراهم أو هذه الدنانير أو هذه الاطنان في ثبات  
كذا فجزء المسلم اليه عن أداء المسلم فيه وانفق على الفسخ لا يدركه  
يرد من هذه المذكورات فان زاد أو نقص يكون وبها بخلاف القيمة  
لان البيع اذا كان قابلا رده والارء قيمته فلا رباؤا زاد أو نقص هذا  
عند الامام اما عندهما فيجوز لان الإشارة كافية قياسا على الثمن  
والاجرة والذرعى فاذا كان راس المال مذكورا لم يشترط بيان  
ذرعانه لان الذرع وصف فلا يتعلق العقد بغيره فلا يقضى جهالة  
الى النزاع فاذا وجد المسلم اليه في راس المال زيوا كثيرا ما فوق  
النصف وكذا هو في رواية فرد بها واستبد بها في مجلس الرء بطل لا تنقضي  
القبض من الاصل فكان كانهما اقترعا من غير قبض وفي التعليل ضرورة  
لان النقد قلما يتفك عن زيف قليل هذا عند الامام اما عندهما فيجوز  
لان قبض الزيف صحيح فاخرقا عن ذلك القبض وهو انما سقط

نقائص  
سأه

بالرد

بالرد فاذا اقرقا بعد قبض الجيا دبال استبدال يقع العقد صحيحا فلم يجز  
الاسلام بتقدين بالدرهم والدنانير في جنس كالبه والشعير  
بلا بيان راس مال كل منهما كما اذا اسلم مائة درهم في كربة وكرة  
شعير ولم يبينه لان المائة ينقسم عليها باعتبار القيمة المتفاوتة للجهولة  
فيفضي الى النزاع ولا الاسلام بتقدين في واحد بلا بيان حصة كل  
منهما من ذلك الجنس اسلم فيه كما اذا اسلم عشرة دراهم وعشرة  
دنانير في كربة ولم يبينها لذلك الا قضاء هذا عنده اما عندهما فيجوز  
وسايعها بيان مكان ابقاء سلم اي مسلم فيه لحكمة مؤنة اي مشقة  
كالبه ونحوه لان اعلام قدر المسلم فيه شرط وقدر ماليته يختلف  
باختلاف الاماكن فاعلام المكان اعلام ذلك بخلاف بيع العين والقرض  
والغصب لانه واجب التسليم في الحال فيتعين له موضع العقد وهذا  
واجب التسليم عند طول الاجل ولا يدرك محل الاجل في شرط وبخلاف  
مالا حل له لانه لا يختلف باختلاف الاماكن فلا يفيد تعيينه هذا عند الامام  
اما عندهما فلا يشترط فيوضه في موضع العقد قياسا على بيع العين  
والقرض والغصب ومالا حل له ويتعين مكان العقد لا ابقاء رأس  
المال ومثله الثمن اي بيان ابقاء الثمن الموجب الذي له حل ومؤنة شرط  
ايضا لصحة البيع حتى لو باع عبدا بحنطة موصوفة في الذمة الى اجل  
شرط بيان موضع الابقاء لصحة عنده وعندهما لم يشترط فيتعين  
موضع العقد ومثله في هذا الشرط الاجر الموجب حتى لو استأجر درارا  
بماله حل ومؤنة موصوفة في الذمة الى اجل شرط بيان مكان الابقاء  
لجواز الاجارة عنده لا عندهما فيتعين موضع العقد ومثله في هذا



القسم حتى لو اقسما وارا فاخذ احدهما اكثر من نصيب الاخر فرد  
في نصيبه شيئا مؤجلا له حمل وموتة شرط فذلكه البيان لجوازها عنده  
لا عندهما فيتعين موضعهم واذا اسلم في مالا حمل له ولا موتة يوفيه  
حيث شاء لان قيمته لا تختلف باختلاف الاماكن بالحمل فلا يعنى جهالة  
مكانه الى التنازع ولو عين المكان لا يتعين لانه يغيد هو الاصح وقيل  
يتعين لانه يغيد سقوط خطر الطريق عن رب السلم فقبل هو الاصح  
وقيل يوفيه في موضع العقد وان عين المكان ويتعين مكان الاستهلاك  
والغصب للابقاء فصلا وقبض راس المال وينا كان كالديهم  
والدينارا وعينا كالشوب والبقر قبل الاقتراق عن موضع العقد  
شرط بقائه اى السلم لانه اخذ عاجل باجل والمسلم فيه موجل فوجب  
ان يكون راس المال معجلا ليكون المحمي موافقا لاسمه كالصرف فلو  
اسلم رب السلم مائة نقدا ومائة كائنة على المسلم اليه في كره هو ارجون  
او ستون قفيزا هو ستة او ثمانية مكان كيل والمملوك صاع ونصف  
بان قال اسلمت اليك هذه الدراهم المائة العين والدراهم المائة  
الدين عليك او على فلان في كره بر جاز في حصته النقد والدين لان  
النقد لا يتعين بالتعيين في المعاوضات وخوفا عينا كانت  
او مائنا فنصرف العقد الى الدراهم الدين في ذمة رب السلم فاذا  
سلم النقد او قدره المائة الاخرى وسلم قدر الدين المائة الاخرى  
يبقى السلم صحيحا لاجتماع شرائطه واذا سلمه او قدره ولم يسلم  
قدر الدين قبل الاقتراق بطل في حصته الدين لعدم القبض قبل  
فقط اى لا يبطل في النقد وقدره لصحة العقد وصحة هذا الشرط

لكونه

179  
لكونه للبقاء لا للجواز قيل يبطل فيه ايضا اذا كان الدين على غير المسلم  
اليه سرية الغنا واليه لبعده عن القبض واذا سلم قدر الدين ولم يسلم  
النقد او قدره قبل بطل في حصته النقد فقط ايضا لذلك ولم يجز التصرف  
من المسلم اليه في راس المال قبل القبض مثل ان يعطى بدله شيئا آخر لعدم  
القبض ولا تصرف رب السلم في السلم فيه قبله مثل ان يعطى بدله شيئا آخر  
كالشركة مثل ان يقول رب السلم لاخر اعطني نصف ما اعطيت انا المسلم  
اليه حتى يكون نصف المسلم فيه لك ومثل التولية مثل ان يقول اعطني مثل  
ما اعطيت المسلم اليه حتى يكون المسلم فيه لك قبل قبضه لان المسلم فيه مبيع  
والتصرف في المبيع المنقول قبله لا يجوز ولا يجوز شراء شئ اى شراء رب  
السلم شيئا من المسلم اليه براس المال بعد الاقال حتى يقبضه لقوله صلى الله  
عليه وسلم لا تاخذ الا سلكك او راس مالك فقد جعل حق رب السلم  
حال قيام العقد المسلم فيه وبعد الانقضاء راس المال فلا يتعدى الى غيره  
ذلكه هنا عندهم اما عند زفر فله ذلك لان السلم بطل بالاقالة فبقى راس  
المال وينا في ذمته فيصح الاستبدال به قياسا على ساير الديون وكذا اذا  
وقع فاسدا بفقد بعض شروطه لزوال حكم السلم ولو شترى المسلم اليه  
عند حلول الاجل كتر البعطي لدين السلم وامر رب سلمه بقبضه عن البيع  
قضاء لذلك الدين لم يصح الا اداء حتى يكيله مرتين مرة للمسلم اليه ومرة لنفسه  
لا اجتماع صفقتين بشرط الكيل صفقة جرت بين المسلم اليه والبايع و صفقة  
جديدة بعد ما بين رب السلم والمسلم اليه وعدم اعتبار صفقة السابقة  
عليها بهما لكون المقبوض غير الدين ولو استقرض كرا من شخص ثم شترى  
آخر من آخر ثم امر مقرضه به اى قبضه قضاء لقرضه صح الا اداء لانه يكفي كيل



واحد للمشتري لان المقرض يقبض عين حقه ككون القرض اعاره حتى ينقضي  
بغيرها فلا حاجة الى الكيل ثانيا وكذا صح الاداء لو شري كرا عند حلول  
الاجل ثم امر رب سلمه بقبضه منه البايع له اي المسلم ثم بقبضه لنفسه  
فاكتله ثم لنفسه لوجود الكيلين للبايع وكيل للمشتري ولو شري كرا عند  
الحلول ثم كال المسلم اليه في ظرف رب السلم بامره اي رب السلم بقبضه  
لم يكن قبضا لان المسلم فيه دين فلا يتصور جعل الدين في الظرف او من شري  
كرا معينا ثم كال البايع في ظرفه او في ظرف بيته اي ناحية بيت البايع  
بامر المشتري لم يكن قبضا لان الواقع فيها لا يكون واقعا في يد المشتري ولو  
كال في حفرة يكون قبضا لان فعله ينتقل اليه بخلاف كيد اي البايع في ظرف المشتري  
بغيره بامره بان قال له كذا في ظرفي فانه يكون قبضا لانه ملك العين بالشري  
وصادف امره ملكه فصار في يده حكما ولو شري كرا دنيا بالسلم وكرا  
عينا بالبيع ثم كال البايع الدين والعين في ظرف المشتري بدءا بالعين كان  
قبضا لهما لصفة الامر في العين واختلاط الدين بملك المشتري ولو كالا  
فيه بدءا بالدين لا يكون قبضا للدين لعدم صحة الامر ولا للعين لهلاك البيع قبل  
التسليم الى المشتري لخلط ماله بالثمن قبله لان استهلاكه لا يتميز استهلاكه  
من كل وجه قياسا على البايعين فلا يكون للمشتري سبيل على المبيع المخلوط  
فانقضى البيع هذا عند ابي حنيفة اما عندنا فان شاء شاركه في المخلوط  
بقدر حصته فيبقى البيع وان شاء انقضت البيع لان خلط ذلك مستهلك  
صورة لا معنى فيه مستهلكا من وجه فيميل الى ايهما شاء ولو اسلم امه  
في كره وقبضت الامه بان سلمها الى المسلم اليه لكونها راس المال فتقايلا  
عقد السلم فانت تلك الامه في يده اي المسلم اليه بقى التقابل اي لا يبطل

لموتها ويجب على المسلم اليه قيمتها يوم قبضها لقيام البيع بقيام المبيع  
في الذمة لانه وان كان دنيا لكنه في حكم العين حتى لم يجز الاستبدال قبل قبض  
ولو ماتت ثم تقايلا صح التقابل بعد موتها فبره فيجزها ذلك اليوم لذلك  
وما ذكره في الاقالة وان كان مغنيا عن ذكر هذا الا انه ذكر هذا هنا  
ليذكر المقابلة على وجه التشبيه به ولو ذكرها بدون ذكره لا يعلم الشبه  
بينهما ولهذا قال كذا بقى المقابلة اي بيع السلعة بالسلعة وصحت كما  
اذا باع امه بعرض في وجهه اما البقاء ففي وجه تقدم التقابل على الموت  
واما الصحة ففي وجه تاخره عنه بخلاف الشراء اي شراء الامه بالثمن اي  
النقد فيجزها فلا يبقى التقابل في الوجه الاول ولا يصح في الوجه الثاني لانها  
المعقود عليه فاذا ماتت لم يبق العقد فلم يصح الفسخ ولم لغوات المحل  
ولو اختلف عاقد السلم في شرط الرداء بان قال المسلم اليه شرطت  
لك رد ثيابي فوقع العقد صحيحا وقال رب السلم لم نقل شيئا فوقع فاسدا  
فالقول للمدعي وهو المسلم اليه لانها اختلفا في الجواز والفساد فهو لمن  
يدعي الجواز لان الظاهر شهده له وان انعكس فالقول لرب السلم لذلك  
هذا عند الامام اما عندنا فللمسلم اليه لانه منكر ولو اختلفا في شرط الاجل  
بان قال المسلم اليه شرطت الاجل وقال رب السلم لم نقل شيئا فالقول  
للمدعي اي الرداء والاجل ما مر عنده ولرب السلم عندها الامر ولو  
انعكس فهو للمدعي رب السلم فيرجع في بيان مقدار الاجل اليه للمدعي عليه  
المسلم اليه بخروج كلامه مخرج التفت لانكاره ما ينقذه وهو الاجل فحصل  
والاستقضاء هو ان يقول للصانع كالحفاف مثلا اصنع لي من ما لك خفا من  
هذا الجنس بهذه الصفة بكذا باجل معلوم سلم فيشرط ذكره سابقا بشرط



لا خيار روية فيه تعا ملاءمة اولياتها علون لان جواز السلم فيه باجتماع  
 لا بشرية فيه وجواز البيع فيه يتعامل فيه شعبة البطالة لان زفر والشاقي  
 لا يجوز ان تكون الحال على السلم اولى بهذا عند الامام اما عندنا فبيع فيما يتعامل  
 انما هي فيكون ذكر الاجل لتعجيل الاستعمال لان السلم والبيع عقدان  
 مختلفان اسما وحكما فلا ينتقل البيع بذكر الاجل الى السلم كما لا ينتقل السلم  
 بذكر سائر الشروط والاستصناع بلا اجل معلوم فيما يتعامل كخف  
 وحققة وطست صح ببيع لا عدة اي مواعدة وسما ولهذا قال فيجب  
 الصانع على عمله لبيعه مالم يره ولا يرجع الامر المستصنع عنه اي الاستصناع  
 البيع ولو كان مواعدة يتكس الاحكام وعند الحاكم الشهيد عدة لانه  
 انما يتعقد ببيع اذا اتى به مفرقا بالتعالي وللهذا ثبت فيه الخيار لكل منهما  
 والبيع هو العين المستصنع فيه لا عمله اي الصانع بعده ولهذا قال فلو جاء  
 الصانع بما صنعه غيره او بما صنعه هو قبل العقد فاخذه المستصنع صح وعند  
 البرزعي وابي يوسف هو العمل لانه استفعال من الصنع وهو العمل فتسمية  
 العقد به يدل على انه هو ولا يتعين له اخذه بلا اختياره فيصح بيع الصانع قبل  
 روية امره وله اي الامر اخذه وتركه لانه اشترى مالم يره فيجبر هذا عندنا  
 اما عند ابي يوسف فلا خيار له لان في اثباته له اضرا بالصانع لانه لا يشترى  
 غيره بمثله والاستصناع بلا اجل لم يبيع لا بيبعا ولا عدة فيما لا يتعامل كالنوب  
 كما اذا امرت باجتماع ثوب من غزله لان مجوز البيع التعامل ومجوز  
 السلم الاجل ولم يوجد فلم يجوزنا فصل مسائل شتى اي متفرقة  
 جميع شتى متفرقة صح بيع الكلب معلما كان او غير معلم قابلا للتعلم وغير  
 قابل كالعقور لجواز الانتفاع به وبجلده فيلذ من الاموال المنقوسة

فيمن متلفه لما روي عن ابن عمر انه عم قضى في كلب باربعين درهما هذا عندنا  
 اما عند ابي يوسف فلا يبيع بيع العقور ولا يضمن متلفه لعدم الانتفاع  
 به واما عند الشافعي فلا يبيع بيع الكلب مطلقا ولا يضمن متلفه لانه ليس  
 العين ولا يكون من المنقوس قد صح بيع الفهد والسباع علمت اولاد  
 بضمن متلفها لما روي في المعاملات مثل البيع والقرض والسلم و  
 الربوا وغيره كما لمسلم الا انه ليس بتابع للمسلم في الحجر والحشيرة لا عقار  
 اباحة الانتفاع بهما وقد امرنا بان نتركه وما يدبر وها في عقد الذي  
 كل الحل والاشارة في عقد المسلم في الجواز ومن زوج مستترية لا خفي  
 قبضا صح التزويج لان القدرة على التسليم ليست بشرط لجواز النكاح  
 ولهذا يجوز تزويج الائمة الابقة لا يبيعها فان وطئت تلك المشتري المزوجة  
 للزوج فقد قبضت للمشتري لان القبض فعل وقد حصل من قبل والا  
 نوطا له فلا يقبض له لمجرد التزويج وان كان تقيبا حكما ولهذا لو وجد  
 المشتري ذات زوج له ردها لانه قول فلا يحصل الفحل به فلو يملك  
 يملك من مال البائع ومن شئ شيئا وغاب المشتري قبل القبض وقبل  
 نقد الثمن غيبته معروفة بان عرف مكانه فاقام بايو بينة على انه باعه  
 منه وطلب من القاضي ان يبيع ذلك الشئ بالثمن لم يبيع ذلك الشئ في دينه  
 اي ثمنه لا مكان اتصال البائع الى حقه بدون البيع بان ذهب اليه وان  
 غاب غيبته مجهولة بان جهل مكانه يبيع ويوفي ثمنه احياء لحقه كما اذا مات  
 المشتري مفل قبل القبض بخلا ما بعد القبض لان ملك البائع زال عنه بكيفية  
 وان كان الثمن النفي في اكثر من الاول يملك الفضل للمشتري حتى يحضر لانه  
 بدل حقه وان كان انقص رجع البائع عليه اذا ظفرت وانما قبلت



البينة ههنا على الخصم الغائب نظر المشتري لان ذلك ان كان مما يتفق عليه  
كالعبد مثلا يحتاج الى النفقة لانه ملكه ونظر البائع لان حقه في الثمن سقط  
بهلاكه ولان البينة لا تكشف الحال لا للقضاء على الغائب واذا انكشف  
يعمل باقرار البائع فلا يحتاج الى خصم حاضر وان شئنا انما شئنا  
اذا احدى احدى حصته من الثمن وغاب احداهما غيبة معروفة او مجهولة  
فللبائع حبس البيع حتى يودس ما بقي فلكما ضرر دفع ثمنه لانه لا يمكن الانتفاع  
بنصيب الا باء جميع الثمن وله قبضة اي كل المبيع لانه كل الثمن وله حصة  
ان حضر الغائب الى ان ياخذ حصته منه فبا ساعا على الوكيل بالشئ اذا قضى  
الثمن من مال نفسه وعلى المضطر الى قضاء كغير الرهن وصاحب العلوانا  
بني السفلى ثم بنى عليه علوه ولا فرق بين الحفزة والغيبة هذا عندنا وعند  
ابن يوسف فليس له الدفع والقبض والمجلس لانه ليس بوكيل في قبض  
نصيبه واداء الثمن عنه فكما متبرعا في قضاء دينه فلا يرجع عليه في قبض ذلك  
البعض ولا كل وان شئنا شيئا بالف متقال ذهب وقضته يجب من كل  
منها نصف اي خمسة مثقال ذهب وخمسة مثقال فضة لا ضافة البيع  
اليها على السواء فيكون الثمن منها على السواء لعدم ادلوية احدى على الآخر  
وفي شراؤه بالف من الذهب والفضة يجب من الذهب مثاقيل ومن الفضة  
درهم حال كونها وزن سبعة لا ضافة العقد اليها فيصرف الى الوزن  
المعروف من كل منها قبل ينبغي ان يرد في زمانا خمسة درهم من النقد  
المعروف في بلد وقع العقد فيه لانه المهر والمعارف فيما بينهم لا وزن البسطة  
ولو قبض زينا بد جسد له على الماخر حال لونه جاهلا به وانفق اي اهلك  
او نفق وبهلكه ثم علم انه زيف فهو قضاء لانه من جنس الجسد حتى لو نجوز

فيما

فيما لا يجوز الاستبدال جاز فلم يبق له الا الجوزة فلا يكون لها قبضة عند القابل  
بجنسها هذا عندنا وعند ابن يوسف يرد مثل زينة ويرجع بجسده  
لان بدل حق صاحب الدين يراعى من حيث القدر فيرأى من حيث الوصف  
ولهذا لو كان المقبوض قابلا له ان يردده ويرجع فمثل حقه ولو فرخ او بطن  
طير في ارض او كتبت طير اي رجله فيهما وفي بعض النسخ كتبت اي دخل  
في الكناس وهو ماواه فهو لاخذ لا لصاحب الارض لانها لم تعد لاخذ  
الصيد فلم يهرأخذ ابارض كصيد تعقل اي تقيد بشبكة نصبت للجفاف لا للاخذ  
ومثل درهم او سكر شتر فوقع على ثوب انما قال لم يعد له ولم يكف لاخذ  
لانه لو وجد الاول فلصاحب الثوب ولو وجد الثاني فلصاحب الكف  
بخلاف الفحل اذا غسل في ارض انسان يكون لصاحب الارض لا لغيره يا  
لا صيد كما لو نبت شجر في ارضه يكون له كذا سبب الصرف هو بيع  
الدين بالدين اي الثمن بالثمن جنسا بجنس اي ذهبا بذهب وفضة  
بفضة او جنسا بغير جنس اي ذهبا بفضة وفضة بذهب فهو اخص  
مطلقا من البيع وشروط فيه اي الصرف التقابض اي قبض العوضين قبل  
الاقرار بالابدان لبقائه على الصحة لا يجوز لانه لو كان كذلك يكون سابقا  
على العقد او متاخرنا له لا متاخرنا عنه لقوله عم الذهب بالذهب مثلا  
بمثل ويدايد ولو قاما في المجلس ومثيا فرسخا او غنم عليهما ثم تقابضا  
بها صح لقول ابن عمر ان وثب من سطح فشب معه والمراد من القبض  
من القبض في هذا العقد القبض بالبراهم لا بالتحلية وان كان من الموضوعات  
لبقا شبهة عدم اليقين بالاشارة ككونه من جنس الاثمان خلقه وشبهه  
في الحرمان محقة بالحقيقة وصح بيع الذهب بالفضة بفضل لقوله عم



اذا اختلف النوعان فيبيعوا كيف شئتم ومع جواز ان حقيقة الفضل لا تمنع  
 الجواز في مختلفي الجنس فمشبهه اولى لا يصح بيع الجنس الامتساويا وزنا  
 لاصفة وهذا قال وان اختلفا جودة ورداءة وصياغة لانها ساقطة  
 الاعتبار في اموال الربوا عند مقابلة بغيرها لقوله عم جيدها ورداءة  
 ولا يصح التصرف في ثمن الصرف قبل قبضه بان ابرأ صاحبه ما عليه او وهبه  
 او تصدق به فلو قبل الآخر بطل عقد الصرف لغوات القبض المشروط والا  
 فلا اذ لا يقط القبض بقول احدهما فلو باع ذهابا بفضة وشترى بها اي الفضة  
 الثمن قبل قبضها ثوبا فسد بيع الثوب لان في جوبز الاستبدال لغوات القبض  
 المعين الواجب في بدله لكن بقي الصرف على حاله فلو قبضها يتم قبل نقل من زفر  
 انه وجب ان لا يفسد بيع الثوب لان النقود لا تتعين في العقود وفسوخها  
 عينيا كانت او دنيا الا يرى انه لو اسلم دنيا على المسلم اليه جاز حتى اذا سلم  
 اليه رب السلم قدر الدين قبل الاقتراق يتم السلم ولو تعين لما صح كونه كالبا  
 كمال فيصرف العقد الى الدراهم الدين في الذمة قلنا هي في الصرف مبيع من  
 وجه فلم يجز بيعه قبل القبض وثمن من وجه فلم يتعين ومن باع امته بقدر  
 اى تساوى الف درهم مع طوق قيمته اى قدره الف باع بالغين ونقد  
 من الثمن الف او باعها معه بالغين الفاشية والفانقدا او باع سيفا بحلي  
 حلية حمون وتخلص عن السيف بلا ضرر باع باءة ونقد خمين فانقدا  
 من الف والخمين ثمن الفضة من الطوق والحلية لا يصر الى ثمن الامه  
 والسيف لان قبض ثمن الفضة في المجلس واجب شرعا ولا يجازيه  
 ثمن غيرها كما ان من ترك في صلوة سجدة صلواته واتى سجدة السهو  
 يصر فاحديهما الى الصلوة خلا لمره على الصحة فكذا هنا سواء سكنت

او قال

او قال خذ هذا من ثمنه اى الامه والطوق او السيف والحلية لان الاثنين  
 قد يذكر ويراد الواحد كما في قوله تعالى يخرج منها الفول والمزجان والمرا  
 احدهما لانها يخرجان من الملح دون العذب وفي قوله تعالى يا معشر الجن  
 والانس اني ابعثكم رسلا منكم والرسول ياتي من الانس لا من الجن وفي  
 قوله تعالى نسيا حوتهما والانسى هو صاحب موسى ثم ان اقرقا  
 بلا قبض بطل البيع في الحلية في السيف كما في الطوق في عنق الامه فقط  
 لعدم سرية البطلان الى بيع السيف لا القدرة على التسليم لذلك التخصيص وان  
 لم يتخلص الحلية عنه بلا ضرر بطل اصداء التسلية فصا ركبيع جذع في  
 سقف واذا كانت الفضة المفردة مساوية او قليلة من الحلية في الوزن  
 لا يجوز البيع تخلصت بلا ضرر او لا للربوا وكذا اذا لم يدبر حالهما لان جهة الفضا  
 هي المساواة والنقصان اكثر من جهة الجواز وهي الزيادة ومن باع انا  
 فضة وقبض بعض ثمنه من جهة المشتري ثم اقرقا صح البيع وبقي فيما قبض  
 فقط اى بطل فيما لم يقبض ولا يشيع البطلان كونه طاريا واما تفريق الصفقة  
 فجاء من جهة الشرح باشرائط القبض لا من العاقد فصا ركها لكان احد العيدين  
 واستتر كما في ذلك الاناء لانه صرف كله وان استحق بعضه بعد كل الثمن اخذ  
 المشتري باقية بحصته ان شاء او رده ان شاء لان الشركة عيب في  
 المصوغات ولم يجز في الاول لان العيب حصل ببيع منه وهو الاقتراق  
 قبل التقاض ولو استحق بعد القبض بعض قطعة نفرة بيعت اخذ المشتري  
 ما بقي بحصته من الثمن بلا خيار لان الشركة ليست بعيب فيها لان التبعض  
 لا يضرها ولو استحق قبل فله الخيار لتفريق الصفقة قبل التمام وصح بيع  
 درهمين ودينار بدرهم ودينارين وبيع درهم ودينار بدرهمين



و دينارين لصرف الجنس الى خلافة لان فيه تصحيح العقد والصحيح مشروع  
لا الى جنس لان فيه افساده والفساد غير مشروع هذا عندنا اما عند الشافعي  
فلا يصح لان انقسام البديل على المبدل يشتمل على مقابلة الجنس بالجنس  
ومخالفة به فصارت شبهة وهي تعمل في باب الربو على الحقيقة وصح  
بيع كترية وكتر شعير كبرى بر وكتر شعير وبيع كبرى بر وكتر شعير كبرى بر وكتر  
شعير عندهم لا عند زفر و الشافعي لا امر وكذا بيع احد عشر درهما بعشرة  
درهم و دينار لما ايضا وصح بيع درهم صحيح و درهمين غلة بالفتح  
والتشديد درهم ردي يروج في الاسواق ويرد في بيت المال بدرهمين  
صحيحين و درهم غلة لان المساواة في الوصف لم يشترط هذا عندنا اما عند  
الشافعي فلا يصح لان المساواة فيه شرط قياسا على المساواة في القدر فلا يصح  
بيع درهم صحيح و درهم غلة بدرهمين صحيحين و درهمين غلة لان تفاوت المساواة  
في الوصف والقدر لا تحل بالجنس وصح بيع من عليه عشرة دراهم من هي  
اي تلك العشرة كاي هذا المشتري و دينارها اي بعشرة حال كونها مطلقة  
لا بتلك العشرة التي هي عليه ان وقع الدينار ولم يقبض المطلقة وتفاضل  
العشرة بالعشرة قبل ان يفرق الصلح متاخرها لانها فسخت الصرف المطلق  
و آتت الصرف المضاف الى العشرة التي عليه كالتابع بالف ثم بالف و  
خمسائة وكما اذا فعلا ابتداء هذا عندهم اما عند زفر فلا يصح لان بايع الدينار  
ملك العشرة التي في ذمته بثمن الدينار الذي في ذمته الاخر فيكون استبدال  
بديل الصرف قبل القبض واذا باع الدينار بالعشرة التي عليه يصح ويقع  
المقاصة بنفس العقد وكذا لو باع بعشرة ثم حدث على البايع عشرة بان  
اشترى من المشتري ثوبا تقاصا لان حكم الدين اللاحق كالسابق فحصل

فان غلب

فان غلب على الدراهم الفضة كالزبوف والبهرة وغلب على الدنانير الذهب  
فهما اي ما غلب فضته على غشه فضة وما غلب ذهبه على غشها ان الغلوب  
في مقابلة الغالب كالمعدوم فلم يجز بيع الفضة الخالصة اي بغالب الفضة  
ولا بيع الذهب الخالص بغالب الذهب ولا بيع عكسهما ولا بيع بعضه  
اي غلب الفضة ببعض من غلب الفضة ولا بيع بعض غالبة الذهب  
ببعض غالبة الذهب الامتساويا وزنا ولا اقراضه الا كذلك لذلك  
ان غلب فيها الغش على الفضة كالسوقة وعلى الذهب فها اي ما غلب  
غشه على فضته و ذهبه في حكم عرضين فان غلب الصفر والنحاس لا يباع  
بهما الا مثلا بمثل ويد ابيد فيبيعه اي غلب الغش بالفضة الخالصة على وجهه  
عليه السيف فيجوز ان كانت الخالصة اكثر من الفضة التي في الدراهم ان  
لم يفرقا بل قبض ولا يجوز ان كانت مساوية لها او اقل منها او لا يدري  
حالتها كما مر في تلك الحلية وبيعه بحبسه متفاضلا صح لان الغش من كل منهما  
مقابل بالفضة والاخر فلا يتصور التفاضل فيهما وقوله بشرط القبض  
في المجلس لبقاء العقد لانه صرف في البعض لوجود الفضة من الجانبين و  
اقراضه بالوزن ان راجح به وبالعقد ان راجح به وبهما ان راجح بهما لان المعبر  
فيما لا يفرق فيه العرف والعادة ولا يتعين بالتعيين ما دام يروج ككونه غنا  
ويتعين به ان لم يبرج ككونه سلفة والمتساوي في التتابع والاقراض كغالب  
الفضة حتى لا يجوز البيع به ولا اقراضه الا بالوزن كالدراهم الرديئة وفي  
الصرف كغالب الغش فيجوز بيعه بالفضة الخالصة على وجهه حلية السيف  
وبحسبه متفاضلا وان شري شيئا بالدراهم المشوشة الرابحة او بالفلوس  
الفاققة الرابحة صح البيع لانها ثمن باصطلاح الناس حتى لا يتعين بالتعيين



فان كسدت تلك المشوشة والفلوس قبل الاداء بترك الناس المعاملة  
بها في جميع البلاد بطل البيع فيجب رد البيع ان كان قابلا وقيمة ان كان  
بها كفا في البيع الفاسد لان كلا منهما لما خرجت بالهلاك من الثمنية صارت  
مبيعة في الذمة فهي لا تكون فيها الا في السلم هذا عند الامام اما عندهما  
فلا يبطل بل يبقى لان الكسادة صفة عارضة قابلة للزوال ساعة فاعة  
فيجب قيمة المشوشة النافقة والفلوس النافقة لتعذر التسليم فعند ابي  
يوسف قيمتها يوم البيع وعند محمد آخر ما يتاحل الناس وان راجت  
في بعض البلاد ويخير البائع فان شاء اخذها وان شاء اخذ قيمتها للمعيب  
وان زادت قيمتها او انتقصت من غير كسادة يبقى البيع على حاله ويطالب  
الدراهم بالمعيار الذي كان يوم البيع لا الفلوس الكاسدة حتى يعينها لانها  
تكون مبيعة فاشترط تعيين البيع بجواز البيع ولو استقرض فلوسا رابحة  
كسدت في جميع البلاد ويجب مثلها ان كانت بائكة وعينها ان كانت قابلة لان  
موت الفرض بالثلثية لا الثمنية والمثلثة باقية ولهذا يصح الاستقراض بعد الكسادة  
ولان المردود عين المقبوض حكما فلا يشترط التراجع كافي رد العين المقبوضة  
هذا عند الامام اما عندهما فيجب رد قيمتها لتعذر ردها كما قبض لانه ثمن و  
المردود وليس كذلك ففات الماملة فعند ابي يوسف يوم القبض وعند  
محمد يوم الكسادة كما مر وان غلت او رخصت يجب المثل لا القيمة ومن شري  
فاكره بنصف درهم فلوس او دانق هو سدس درهم فلوس او قيراط  
هو نصف دانق فلوس صح البيع ويجب عليه اي المشتري ما يباع بنصف  
درهم او دانق او قيراط منها اي الفلوس لان ما يباع منها بنصف وسدس  
ونصف معلوم عند الناس والكلام فيه فاضى عن الحدود هذا عندهم اما عند

انظر فلا يصح الا بالعدد لان الدرهم لا يقدر بالفلوس فكان الثمن مجرولا و  
لو قال لمن اعطاه القائل درهم اعطني بنصفه فلوسا او بنصفه نصف الا  
حبة فسد البيع اصلا لان الصفقة متحدة والفساد قوي يلاقي صلب العقد  
فيستعدى الف وكذا اذ اجمع بين حرو وعبد في البيع هذا عند الامام اما عندهما  
فيصح في الفلوس ويبطل فيما بقي لان بيع نصف درهم بالفلوس جائز ويصح  
نصف درهم بنصف درهم الاجبة ربوا بخلاف قوله له اعطني نصف درهم  
قوله فلوسا نصب على انه بدل غلط من المضاف او جبر على انه صفة للمضاف  
اليه ونصف الاجبة بذكر الثمن وغير تقسيم على اجزاء الدرهم فالنصف الاجبة  
مقابل لمثلها اي نصف درهم الاجبة وما بقي وهو نصف درهم وحبة  
مقابل بالفلوس خلا لتصرفها على الصحة وفي الصورة الاولى صرح بالربوا  
بتقسيم الثمن على اجزاء الدرهم فلم يكن حياها على الصحة ولو كثر في الصورة  
الاولى قوله له اعطني بان قال له اعطني بنصفه فلوسا واعطني بنصفه نصف  
الاجبة صح في الفلوس فقط فسد في نصف الاجبة لان العقد يتكرر بتكرار  
اللفظ عنده ولا يستعدى الف وتفصيل الثمن عندها واذا استمر ذلك رجل  
حلية ذهب لاخر ففقد القاضى عليه بقيمة اعتبارا للصياغة من الدراهم  
تحرزا عن الربوا لا يشترط القبض حتى لو اقترقا قبل القبض لا يبطل القضا  
لان الضمان كان عن المضمون لا مبادلة فلا يشترط فيه شرائط القرض  
باب الكفالة هي معاوضة اخرا يسمى من له الدين بالكفول له  
ومن عليه الدين بالكفول عنه والمال ونفس من عليه الدين بالكفول له  
ومن قبل الكفالة بالكفيل فتفادير الكفول عنه وبه في الكفالة بالنفس  
بالاعتبار به اي الكفالة ختم ذمة الى ذمة في المطالبة والتسليم كما ان



الوكالة فيها اليها في التصرف فيبقى الدين على الاصيل كما كان لان وجوب  
 التسليم يوجد به ون الدين الا يرى ان الوكيل بالشئ مطالب بالشئ  
 مع انه على الموكل حتى ان البايع لو ابر الموكل من الثمن يسقط عن الوكيل  
 تسليمه ومعنى قوله تعالى وكفلها زكريا اي ضمها الى نفسه ومعنى قوله  
 عليه السلام انا كافل يستقيم كرهاين في الجنة اي التيمم الى نفسه هذا عندنا  
 لانها اليها في الدين كما عندنا في الدين لان ذلك الوجوب فرع الدين  
 ولا يتصور الفرع بدون الاصل والا اول هو الاصل لان الدين لا يتكرر  
 ولهذا لو افاه احدهما لا يبقى على الاخر وهي ضربان الاول الكفالة  
 بالنفس فهي جائزة قياسا على الكفالة بالمال هذا عندنا اما عندنا في  
 فبالله لانه يجوز التسليم والثاني الكفالة في المال والضرب الاول  
 يتعقد بقوله كفلت بنفسي اي فلان ونحوها مما يعبر به عن بؤنه كعبه  
 ورقبته وروحه واسمه ويتعقد بقوله كفلت بنصفه وثلاثة وربعه  
 ونحوها مما هو جزء شايع لان النفس لا تتجزى كالطلاق والطلاق فيكون  
 ذكر البعض كذكر الكل ويتعقد بغيره لانه صريح او بقوله على لانه لا التزام  
 او بقوله التي لانه بمعنى على في هذا الموضع لقوله صلى الله عليه وسلم  
 من ترك <sup>كلامه</sup> او عيا لا فاني اي فعلني او بقوله انا به زعيم لان الكفيل يسمى  
 زعيما او بانابه قبيل لانه هو الكفيل ولهذا يسمى الصك قبالة ويلزمه  
 اي الكفيل بالنفس احضار النفس المكفول به اي تسليم في مكان بقدر  
 على محاكمته ليستوفي وفاء ما التزمه اذا طلب المكفول له فان لم يحضره  
 ذلك الكفيل بان غاب غيبة معلومة امره الحاكم مدة ذهابه وايابه  
 فان احضره فبرا ونفت وان مضت ولم يحضره حب الحاكم للاستناع

لا التسليم

عن التسليم مع ان القدرة وان غاب غيبة مجهولة لا يطالب بالتسليم  
 عن احضاره كما في الموت كمن جانا لا يبطل الكفالة لاحتمال القدرة بعلم مكانه  
 بخلاف الموت وان عين الكفيل وقت تسليمه لزمه ذلك التسليم فان سلمه  
 فيه او قبله برى لان الاجل حق الكفيل فله ان يسقط حقه كما في الدين الموكل  
 وبما ذلك الكفيل بموت من كفل به اي بنفسه لان الاصيل يبرى عن  
 المحضور فبرى الكفيل عن الاحضار ولو ثبت انه اي الميت المكفول به  
 عبدا اي لا يلزم قيمة بتعذر تسليمه ولو كان مالا وسيرا بدفعه اي  
 المكفول به الى من كفل له حيث اي في مكان يكنه ضامته فيه وان لم يقبل  
 اذا وقعت اليك فانما يبرى من الكفالة لان حكم العقد ثبت من غير  
 تنصيص كما في سائر العقود ولا يشترط قبول الطالب التسليم كما  
 في قضاء الدين فان شرط تسليمه اي المكفول به في مجلس القاضي و  
 سلم في التوبة برى الكفيل كما اذا سلم في مجلسه لقدرته على الخصومة  
 هذا عندنا اما عند زفر فلا يبرى منها ون الناس في اقامة الحق وببر  
 يلى يفتى في زماننا او شرط فيه وسلم في مصر آخر برى الكفيل لان القضاء  
 في القضاء بالحق سواء كاستعان المشط ويحتمل ان يكونا شهودا في  
 ذلك المص كما يحتمل ان يكونوا في مصره هذا عند الامام اما عندنا فلا يبرى  
 لان الدعوى لا تقيد بدون الشهود والغالب بهم في مصره فلا يقيد  
 تسليمه فيه كما لا يخيد القرين والمخاوزه وان سلم المكفول به في برية  
 لا قدرة قبرا على المخاصمة او سلم في السواد اي القرية التي لا قاضي فيها  
 او سلم في السجن الكاين لهذا القاضي او غيره وقد حبسه غيره اي  
 هذا الطالب لا يبرى لعدم حصول المقصود اما لعدم القاضي او لكونه



محبوسا للغير قبل هذا اذا كان السجن غير هذا بخلاف ما اذا سلم في سجن هذا  
القاضي لقد رت على احضاره من سجنه وتسليم من كفل به نفسه الى المكفول  
يسير الكفيل من كفالة قيا سا على الكفالة بالمال وتسليم وكيل الكفيل و  
تسليم رسول المكفول به اليه اي المكفول له يسير الكفيل منها لقيام كل  
منها مقامه ولو مات المكفول له فلو وصى والوارث مطالبة اي الكفيل  
بالمكفول به لقيام كل منها مقامه في استيفاء حق له فان كفل بنفسه على  
انه اي الكفيل ان لم يوافق المكفول به غدا فهو اي الكفيل ضامن ما عليه من  
المال يصح الكفالة بالنفس والمال لان الكفالة بالمال شبرا للغير ابتداء باعتبار  
التزام المال بلا عوض وشبرا للبيع اشتراء لان الكفيل يرجع على الاصيل  
بما ادى فلا شبهة للبيع لا يجوز تعليقه بالشرط اصلا ولشبهه للغير يجوز مطلقا  
فيجوز تعليقه بالشرط المتعارف والتعليق بالموافقة في وقت كذا متعارف  
فيصح تعليقه بعدم الموافقة والتعليق بهبوب الريح وبجنى المطر غير متعارف  
فلا يصح تعليقه به علما بالشبهين في الحال هذا عندنا اما عند الشافعي فلا يصح الكفالة  
لان الكفالة بالمال سبب وجوبه وتعليق ذلك السبب بالخطر كما يبيع لا يبيع قلدا  
هنا وان لم يسلم الكفيل عند الزم ما عليه من المال لتلك الصفة ويجوز والفرق  
لم يسير الكفيل من كفالة بالنفس لعدم سبب البعثة وهو الاداء والا بداء  
فان ادى او ابرئ سري منها اذ لا فائدة في بقائها لانه لم يبق للمطالب على  
المكفول به شيء وان مات المكفول عنه ضمن الكفيل المال لوجوب الشرط  
وهو عدم الموافقة ومن ادعى على رجل مالا سواء بنيه اي قدره ووضع  
على وجه يصح الدعوى قبل الجئ الى مجلس القاضي بان قال مائة دينار جيا و  
اولا بنيه فتكفل بنفسه شخص آخر على انه اي الكفيل ان لم يوافق بالمكفول به

غدا فعليه المال تحت الكفالتان والدعوى قبل الجئ الى ذلك المجلس ان بين  
وهذا ظاهر وان لم يبين لم تصح الدعوى قبل الجئ الى المدعى وصحت الكفالتان قبل  
لاحتال هذه الدعوى على احتال البيان عند ذلك لان اجمال قدر المدعى ووصف  
الى ذلك تحريضا عن الخصم متعارف بين الناس في الدعوى فان بين في ذلك  
ينصرف الى بيانه الى ابتداء الدعوى وصحت الثلاث والا فلا هذا عندنا اما  
عند محمد فلا يصح الكفل ان لم يبين قبله كما اذا لم يبين عند ذلك حتى لو لم يوافق  
غدا لا يلزمه شيء اما الدعوى فليجأ الى المدعى واما الكفالة بالنفس فلا يتأخر  
على صحة الدعوى واما الكفالة بالمال فلا يتأخر على ملك الكفالة ويجب عليه ذلك  
المال عند وجوب الشرط وهو عدم الموافقة ولا جبر على اعطاء كفيل في  
دعوى حد القذف ودعوى قصاص حتى يحضر بيته حاضرة في المحر سقوط  
العقوبات بالشبهات والكفالة توثيق فلا يفيق لما يسقطها هذا عند الامام  
اما عندنا فيجوزها على دعوى المال ولو سحت نفسه اي من عليه الحد  
القصاص به اي ذلك الاعطاء على كفيلة بالنفس صح ذلك تبرعا ولا حبس  
فيهما اي الحد والقصاص حتى يشهد مستورا او واحدا عدل يعرف القاضي  
عدالة على انه قد قتل لان الحبس للترهة عند عدم البينة الكاملة فيثبت  
الترهة باحد شرطى الشهادة اي الحد والعدالة ولا روى انه عم قد حبس  
رجلا بالترهة هذا عند الامام اما عندنا فيحبس عند عدم الكاملة للحصول الاستيفاء  
بالكفالة بخلاف الحبس في الاموال لانه فيها قصص العقوبات فلا يجوز ان يجازى  
به بدون الكاملة وهو فيها ادنى العقوبات لان فيها عقوبة اخرى اغلظ منه  
فيجوز ان يجازى به بدونها وصح الرهن والكفالة بالخراج الموقوف قيا ساعلى  
سائر الديون لا بخراج المفاضة لانه عين لا يثبت في الذمة ولا بالكره لانه وان



دينه الا انه لا يطلب من جهة العباد وهذا لا يؤخذ من التركة او رد هذه  
المسئلة في الكفالة بالنفس لمناسبة الخراج لها في الحقيقة وصرح اخذ كفيل بالنفس  
ثم اخذ كفيل آخر بها وهما كفيلان لان الكفيل الاول لا يبرأ عن الكفالة لانها لا تنافي  
بخلاف الحق في موضع الخلاف فانه واحد لا متعدد ففصل والكفالة بالمال  
الى الدين تفصح وان جهل الدين المكفول به اذا صح دينه اى المكفول عنه والدين  
الصحيح دين لازم لا يسقط الا بالاداء او الابرأ فبذل الكتاب والسنة  
والزكوة ليست بصحة لانها غير لازمة على الاصيل بدليل انه لو مات لا تؤخذ  
من تركته نحو ان يقول الكفيل كفلت بآلف درهم او بآلك عليه او يقول  
للمشترى انا كفيل بما يدركك اى بغرامة الثمن باستحقاق المبيع في هذا  
المبيع ولا بد من اى قدر من المبيع يستحق عليه لان الاقرار بالمال المبرم  
يصح فيصح الكفالة كذلك او اذا علق الكفالة بشرط ملائم متعارف نحو ما  
اى ان يابعت فلانا اى منه فعلى اى فانا كفيل بالثمن او ما ذاب اى  
ان وجب لك عليه فعلى او ما اى ان غصبك فعلى ثمنه او حقيقة او مثله كذا  
ما لو غصبك احد شيئا او ان قدم المكفول عنه فانا كفيل با عليه وبغير الكفالة  
معلقة ولو لم يفعل فلانا بل قال ما بعت بعض الناس فانا كفيل لا يجوز  
لان جهالة المكفول عنه تمنع صحة العقد وان علقته الكفالة بغير الشرط  
اى بشرط غير ملائم فلا تنفع الكفالة معلقة بل صحت بمنزلة كقوله كان هبت  
الريح او جاء المطر كفلت او عني ملك عليه كما لا نفع مطلقا اذا جعل ذلك  
اجلا لكفالة بان قال كفلت الى محبوب الريح او الى مجي المطر فانا كفيل بان  
قال كفلت بآلك عليه فاقام المكفول له البينة على المكفول عنه بمقدار مثل الغ  
ضمن الكفيل قدر ما قامت به بينة لان اثبت بالشهادة كالثابت باليمين

كما

حكمها وبما بينته منه عليه صدق الكفيل فيما يقتر به مع حلفه على نفق علم الزيادة  
على الاصيل لانه منكرها وصدق الاصيل المكفول عنه فيما يقتر به من اى  
ما اقتر به الكفيل على حق نقه لان الانسان على نفسه بهيمة فقط اى لا على  
كفيله ايضا لان الاقرار حجة قاصرة فلا تظهر في حق الغير ولطالب المكفول له  
مطالبة من شاء من اصيله المكفول عنه بالاصالة ومن كفيله بالكفالة وله  
مطالبة بها فان طالب احدهما فله مطالبة الاخر بخلاف تعيين المالك المخصص  
منه احد الغاصبين غاصبه وغاصب غاصبه فانه اذا اختار احدهما بالتعيين  
بالرضا او بقضاء القاضي به ملكه ذلك المختار فليس له ان ياخذ من الآخر  
اذا لا يمكن ان يملكه حينئذ وتصح الكفالة بامر الاصيل المكفول عنه وبلا امره  
تقوية للطالب واعانة للمطلوب ثم ان كفيل بعد ان امر رجوع الكفيل عليه  
بعد ادائه الى طالبه المكفول له بما ادى ان كان من جنس المضمون والافيا  
ضمن حتى لو كفيل بالجباة وادى الزبوف رجوع عليه بالجباة لا بالزبوف  
وان كان الاصيل الامر صيبا مجورا لا يرجع الكفيل عليه اصلا وان كان عبدا  
مجورا لا يرجع عليه الا بعد العتق لانها لا يمكن التبرع ولا يجوز اقرارها  
على انفسها بالديون والكفيل لا يطلب اى الاصيل الامر قبل اى الاداء  
عنه لانه صار مقرضه باداء المال عنه لا بالقبول المجبر بخلاف الوكيل بالشرى  
حيث يرجع بالثمن قبل الاداء ويجريان المبادلة المالية بينه وبين الموكل  
حتى كان له ولاية الحبس والاصيل ان لم يامر الكفيل لم يرجع عليه ولم يملك  
لانه متبرع فان لو زعم الكفيل بالمال باذله فله ملازمة اصيله حتى يخلصه فيقول  
له اذ اليه لا اى وان حبس الكفيل فله حبه لان ما لحقه الحق من جرسته  
فيجب التخلص عليه وان ابرأ الاصيل او اوفى الاصيل المال ببرئ الكفيل



كالاصيل وان ابرئى هو اى الكفيل لا يبرأ الاصيل لانه تبع للاصيل السقوط  
 عن التبع لا يوجب السقوط عن المتبوع كالبالغ اذا زنى بعبيته بخلاف  
 ما اذا كفيل بدين على ان يكون مؤجلا على الكفيل يصير مؤجلا على الاصيل  
 لان الكفالة لا نصير مؤجلة حتى نصير مؤجلة على الاصيل ولو اخر الطلب  
 عن الاصيل تاخر عنه اى الكفيل لان ما ورد على المتبوع يرد على التبع  
 بخلاف عكسه لعكس ذلك فان صالح الكفيل الطالب عن الف على مائة برئ  
 الكفيل والاصيل عن الباقي لان اضافة الصلح الى الدين اضافة الى ما على  
 الاصيل لانه ليس على الكفيل دين وبرأة الاصيل تستلزم برأة الكفيل  
 ورجع على الاصيل بها اى المائة ان كفلا بامر لان المؤدى من جنس المضمون  
 وان صالح الكفيل الطالب على جنس اخر رجع عليه بالالف لانه يملكه لكونه  
 مبادلة فحصل التملك من الطرفين ولا يلزم هنا تملك الدين من غير من عليه  
 الدين لانه وان كان على الاصيل فى الاصل الا انه انتقل عنه وثبت فى  
 ذمة الكفيل حين اخذه الطالب منه ضرورة صحة التملك منها وعلى قول  
 من قال الكفالة ضم الذمة الى الذمة فى الدين كان اظهر وان صالح الكفيل الطالب  
 عن موجب الكفالة اى الف على مائة على ابراء الكفيل من الباقي لم يبرأ الاصيل  
 لان هذا الصلح ابراء الكفيل عن المطالبة لا استقاط الدين فالطالب ان شاء  
 اخذ الجميع من الاصيل وان شاء اخذ غير المائة منه والمائة من الكفيل فيرجع  
 على الاصيل الامر بمائة وان قال الطالب للكفيل برئت الى من المال رجع  
 الكفيل على اصيله الامر بذلك المال لان قوله ذلك اقرار بالبراءة لان البراءة  
 التى ابتداؤها من الكفيل وانتهى بها من المكفول له اقرار بالبراءة من  
 الكفيل وكذا الحكم فى قوله له برأت من المال بدون قوله الى لانه يكون اقرارا

بالايفاء والاستيفاء هذا عند ابي يوسف فى الف خلافا لمحمد فهو عند  
 استقاط عنه لا عن الاصيل ولا يرجع له عليه لان الاخبار عن البراءة بعد  
 الطريقين الايفاء والابراء فثبت المستيقن وهو الابراء وفى قوله ابرئى  
 لا يرجع عليه لانه استقاط عنه اتفاقا لدلالة عليه مطابقة لا عن الاصيل  
 ايضا قيل فى جميع ذلك يرجع الى الطالب فى البيان ان كان حاضرا ولا يصح  
 تعليق البراءة عن الكفالة بالشروط مثل ان يقول الطالب للكفيل اذا قدم  
 فلان فانت برئى من الكفالة فقدم لا يبرأ عنها لان جواز التعليق به فى استقاط  
 محض لافى استقاط تملك من وجه لان الابراء تملك من وجه من حيث انه  
 يرتد بالرد واستقاط من وجه من حيث انه لا يتوقف على القبول كسائر  
 البراءة التى تذكر فى الصلح والهبة وهو ظاهر على قول من يقول بثبوت  
 الدين على الكفيل قيل يصح لان الثابت على الكفيل المطالبة دون الدين فى  
 الصحيح فكان استقاط محضا كالطلاق والعاق ولهذا لا يبرئ ابراء الكفيل  
 بالرد بخلاف ابراء الاصيل ولا يصح الكفالة بما تقرر استيفاءه من الكفيل كالحديث  
 ونفس القصاص لان النيابة لا تجوز فى العقوبات لان الغرض من اقامتها  
 على الجاني زجر العاصى عن المعاصى فلا يحصل ذلك بالاقامة على الغير وان كفلا  
 بنفس من عليه ذلك صح لما مر ولا تصح بالمبيع بعينه على انه لو ملكه فخلت  
 بدله لانه عين مضمون بغيره وهو الثمن ويصح بتسليمه قبل القبض لانه  
 واجب على الاصيل فكذلك على الكفيل لكن لو ملك لا يجب عليه شئ فالمعنى  
 لا يصح الكفالة بما لية المبيع لانها غير مضمونة على الاصيل لانه لو ملكه ينفخ  
 المبيع ويجب رد الثمن فلا تكون مضمونة على الكفيل بخلاف الثمن فتصح فيه  
 لانه دين كسائر الديون فامكن استيفاءه من الكفيل ولا تصح بالمرهون



اي بالية بخلاف تسليمه بعد القبض ولا بالامانة اي باليتها بخلاف تسليمها  
كما في البيع كالودعة والمستعار والمستاجر ومال المضاربة ومال الشراكة  
لان ما لا يكون مضمونا على الاصيل لا يكون مضمونا على الكفيل وتصح بالمسلم فيه  
قياسا على ساير الديون وبالاعيان المضمونة بقيمتها خلافا لما في البيع  
بيعا فاسدا والمقبوض والمقبوض على سوم الشري فان ذكر الثمن بلام  
ايجاب وقبول بان قال البائع بعت لك هذا بعشرين فقال المشتري  
اشتريت بعشرة فقبضه للمثورة فان يملك يملك بقيمة لفظ البيع  
وان استر ملكه يملك بالعشرين لانه يقبضه صار راضيا بالبيع ما قال البائع  
فان كفل آخر ذلك المقبوض صح لانه مضمون على الاصيل وان لم يذكر الثمن  
لا تصح لانه امانة على الاصيل وكالعين في يد الاجير المشترك عندها ولا تصح  
بالحل على دابة مستأجرة معينة كما اذا استأجر بلا معينة للحمل الى مكة فكفل  
بجملها آخر لم تجز لان الاستيفاء محل معينة لا يمكن من الكفيل بحجة عنه لكونها ملك  
الغير بخلاف الحل على الدابة المستأجرة غير معينة فجازت فيها لا مكان استيفاء  
الحمل المطلق منه بجمله على دابة نفسه وكذا لا تصح بحجة عنه مستأجر لها  
معين بخلاف غير المعين لذلك ولا تصح بدین عن كرميت مقلد لان  
الموت يسقط الدين في حق احكام الدنيا سواء كان له مال او لا فيذكر  
الدين ويراد به الاداء فيقال وجب عليه الدين اي ادائه كما يقال  
وجب عليه الصلوة اي ادائها ولا يتصور الاداء من الميت فلا تجوز  
الكفالة بالدين الساقط وحجة تبرع الغير بقضاء بناء على ان الدين باق  
في حق صاحب الدين لا لعدم سقوطه عن المدينين ولم يتعد السقوط  
الي الاول لعدم الضرورة فيه بهذا عند الامام اما عندهما فتصح لانه كفل

بدین باقی لان الموت لا يسقط كما لو مات مملوكا او مات مطلقا بعد ان كفل  
في ايام حياته ولهذا يؤخذ به في الاخرى وصح ذلك التبرع ولا تصح الكفالة بالنفس  
والمال بلا قبول الطالب اياها في المجلس الا ان يقبل عنه قابل فيتوقف على  
اجازته لان قول الكفيل بشرط العقد فلا يتوقف على ما وراء المجلس هذا عند  
اما عند ابي يوسف فتصح لانه لا ضرر على الغائب لانه يخبر ان شاء طالبه وان  
شاء تركه فينقذ بغيره كما لو غاب المكفول به وعنه او قبل عنه قابل الا  
انها تصح اذ كفل الوارث عن مورثه بان قال له في مرضه مع غيبة غرامة  
تكفل عني بما على من الدين لانه مطالب بالدين يدونها فلا تفيد الا التوكيل و  
لانها في الحقيقة وصية ولهذا لا يشترط تسمية المكفول له والصحيح كالمريض  
ولا تصح بالكتابة لما مر انه ليس بدین صحيح وكذا بدل السعاية عند  
الامام لانه كالكتاب لا عندهما لانه كالحمد يورث النما قال حر كفل به او عبد  
لدفن وهم من توهم ان كفالة العبد جائزة لكونه محلا لهذا المال فلا يلزم ان  
يكون تبعا لمن رده لانه يكون الكفيل تبعا للاصيل بخلاف الحر لانه يلزم فيه ذلك  
ولا يرجع اصل المكفول عنه باللف اذ في ذلك الى كفيل وان لم يوطأ الكفيل طالبه  
قياسا على من يحل الزكوة الى الساعي وعلى من اشترى ودفع الثمن الى البائع  
في البيع بشرط الخيار قبل مضي المدة وما رجع فيها الكفيل بالمعاهدة في تلك  
الالف فهو له حلا طيبا لا يتصدق به لما مر انه ملكه من حين القبض قضاء  
او الاصيل لان الكفالة لما كانت بالامر كان له دين في ذمة الاصيل لكنه  
موجب الى القضاء ولهذا اذا ارهن عينا عند الكفيل بذلك الدين صح كمن  
اذا قضاها الاصيل يرجع عليه بما قبض لسقوط سبب دينه ويرجع كتر  
مكفول به كفل به وقبضه هو كمن حيث انه او في عوض المقبوض من



وجه بالالتزام و رده على قاضيه المكفول عنه اجبت من حيث انه لم يغير  
عوضه علما بالامر من فريضة الحبث لا يعمل فيما لا يتعين بالتعيين كفيل امره  
اصيله بان يتعين اى يشتري عليه ثوبا بطريق العينة فيبيعه من اخر باقل  
من ذلك ليقضى به دينه وبيع العينة ان يستقرض رجل من تاجر شيئا فلا  
يقرضه قرضا حسنا بل يعطيه عينا وبيعه من المستقرض باكثر من القيمة  
فالعينة مشتقة من العين سمي بها لانه اعراض عن الدين الى العين ففعل  
الكفيل ذلك فهو اى ذلك الثوب له اى الكفيل بطلان التوكيل بها لانه الثوب  
و مقدار الثمن بل لا توكيل هنا لانه لم يقل يتعين لي ثوبا بل قال يتعين على ثوبا  
وهي كلمة ضمان لا توكيل و ما رجع بايجه اى ذلك الثوب بالمبيع الاول  
فعليه اى الكفيل كما اذا اشترى ثوبا بربا وى عشرة بنجمة عشرة قباعة  
بعشرة فالخمس ربح للبائع خسران على الكفيل لان الوكالة لا لم يصح  
كانه قال ان اشترى ثوبا بشئ ثم تبعة باقل من ذلك فانما ضمان من  
ذلك الخسران فريضة الضمان ليس بشئ ولو كفيل لرجل بازارب اى  
وجب له على اخر بالقضاء او بما قضى له عليه فقال اصيله المكفول عنه فاقامه  
مدعيه ببيته على كفيله ان له على اصيله المطلوب كذا اى الفامثلا ردت  
بيته حتى يحضر المكفول عنه فيقضى عليه لان المكفول به مال يقضى به باى  
سبب كان بعد الكفالة لان هذه العبارات وان كانت للماضى لكن يترتب  
عليها الاستقبال فى الحرف كما يقال اطال الله عمرى ولا يوجد ذلك القضاء  
لعدم جوازها على الغايب وان اقام رجل بيته على كفيله اى المكفول عنه  
ان له اى لذلك الرجل على زبد المكفول عنه كذا ونيارا وهذا الشخص  
كفيله بامره قضى بالمال عليه اى الكفيل الحاضر قصدا والاصيل الغايب تبعا

لا قصدا حتى لو حضر لايضا ر البيته وكم من شئ لا يثبت قصدا ويثبت  
ضمنا وهنا قد كفيل بهذا المال من غير التعرض لقضاء القاضى بخلاف  
المسئلة المتقدمة فى وجوبها والكفيل ان يرجع عليه لارتفاع انكاره  
بتكذيب الشرح اياه كما يرجع المشتري على البائع بالثمن اذا استحق  
المبيع وان كان فى رنحه ان البيع صحيح هذا عندهم اما عند زفر فلا  
يرجع لان فى رنحه انه لا رجوع له عليه وفى الكفالة بلا امر ان اقام  
عليه ان له عليه كذا وهذا كفيل بلا امره قضى على الكفيل الحاضر فقط  
اى لا على الاصيل الغايب لعدم الامر فلا يرجع عليه لذلك ولو اشترى  
دارا فكفيل له اخر تم ضمن الكفيل الدرك بطل دعواه بانه ملكه او بان  
فيها شفعة بعده اى ذلك الضمان لان الكفالة بالدرك تسليم للمبيع او  
ضمان الثمن للمشتري ان عجز عن تسليم العين فلا يفيد الدعوى ولو  
اشترى عبدا فقلت القاضى فى صك المشتري ان فلانا باع من فلان  
ثم شهد الشاهد وكتب شهادته بذلك اى كتب شهادته فلان البيع  
والشري او جري البيع والشري بشهادتي او اقترى بالبيع والشري  
وتم صيانة للتغيير كما فى الزمان السالف او لم يختم كما فى هذا الزمان  
لا تبطل دعواه لنفسه لان الشهادة بالبيع لا يكون اقترارا بملك البائع  
لان البيع يوجد من غير المالك كما يوجد منه فالمتأخرون قالوا ان كتب  
من جهة القاضى فى الصك ان فلانا باع ملكه او بيعا با تانى قاطعا فلانا  
وهو اى الشاهد كتب انه شهد بذلك بطلت دعوى ذلك الشاهد  
لنفسه لتناقض الظاهر ولو كتب الشاهد شهادته على اقرار القاضى  
لا تبطل دعواه بعد هذه الكتابة لعدم التناقض ولو ضمن العهدة







مقدم على التبع والاثنان لو كفلا على الا نفر ادي بشئ بالف مثلا عن رجل  
اصيل وكفل كل منهما ثانيا بآي بالزمن بكفالة ذلك الشئ عن صاحبه  
بامره فان ادى احدهما شيئا فان شاء رجع عليه اى صاحبه بنصف  
ما ادى وان قل ذلك المودى لاستوائهما في الكفالة عن صاحبه وعن  
الاصيل بكل الالف بخلاف ما سبق لان احد النصفين فيه جيرة الاصاله  
وهي اقوى فبعدا واثمها يرجعان على الاصيل بما ادى احدهما بنصفه  
والاخر بنصيبه وان شاء رجع بكل ما ادى على الاصيل لانه المكفول عنه  
حقيقه وان ابر الطالب المكفول له احدهما عن الكفالة اخذ الطالب الكفيل  
الاخر بها بجله لان الابراء الكفيل لا يوجب براءة الاصيل ولو فخت  
الشركة المفاضة اخذ رب الدين ايا شاء من شركها اى تلك الشركة  
بكل دينه لان كلا منهما كفيل عن صاحبه بعقد الشركة وقطعه لا يخرج عن  
الكفالة ولم يرجع احدهما على صاحبه اذا ادى شيئا الا با ادى زائد على  
النصف كما مر لما مر ان جهة الاصاله اقوى واقدام عبدان لشخص كوتبا  
بعقد على الف الى سنة وكفل كل منهما عن صاحبه بفد الكفالة قياسا لان  
فيه كفالة المكاتب وكفالة بدل الكفالة وكل منهما على الا نفر باطل كما اذا  
كوتبا بعقدين وعند الاجتماع اولى وتصح استحسانا لان كلا منهما اصيل  
والاخر تبع له كالولد المولود في الكفالة ولهذا لا يعتق احدهما حتى تؤدوا  
جميع الالف ولهذا المولى ان يطالب ايها شاء بجميع الالف لا يحكم  
الكفالة فلا يكون المكاتب كفلا رجع كل منهما على الاخر بنصف ما ادى  
لاستوائهما في ذلك النصف فان اعتق السيد احدهما قبل الاداء صح  
اعتاقه ويسقط حصته لان البدل في الحقيقة مقابل برقيتهما وانما جعل

الكل على كل منهما نصيبا للكفالة وله اى السيد ان يأخذ حصته من  
لم يعتق منه اصاله وياخذ هذه الحصته من الاخر المعتق ضمانا وكفالة  
ورجع ذلك المعتق على صاحبه الغير المعتق بما ادى عنه لانه ادى  
دين غيره بامره لا يرجع صاحبه الغير المعتق على صاحبه المعتق بما ادى  
عن نفسه لانه ادى دين نفسه ولو كوتبا بعقدين وكفل كل عن  
صاحبه سيد الكفالة لا تصح الكفالة استحسانا ايضا ومال لا يجب  
على عبد حتى يعتق ولا يظهر في حق المولى كدين الاستقراض والمهر  
حال على من كفل بكفالة مطلقة لا مؤجلة كما اذا كفل بدين يظهر فيه  
كدين الاستملاك وكما لو كفل عن غائب ومفلس لان الدين حال  
على الاصيل لوجوب السبب وتأخير المطالبة لحسنة ولا عشرة في  
حق الكفيل فيطالبه فلو كفل بدين مؤجل لا يطالب قبل حلول الاجل  
ولو ادى الكفيل ذلك المال رجع عليه بعد عتقه لزوال المانع ولو  
ادعى رجل على ذى اليد رقبه عبد فكفل الاخرها ثم مات عبد المكفول  
برقبته واقيم بتيته انه اى ذلك العبد لمذعية ضمن كفيله قيمته لان  
الاصيل يضمن قيمة العبد بعد ملكه نظرا لانه غاصب له فيضمن الكفيل  
اياها لتحول المطالبة عنه اليها في حق الاصيل فكذلك في حق بخلاف مالو  
ادعى على عبد مالا فكفل بنصفه آخر فمات العبد برئ الكفيل عن  
الاخصار لان الاصيل برئ عن المحضور كما اذا كان المكفول بنصفه  
مرا واذا ثبت الملك له باقرار ذى اليد او بتكوله عن اليدين يجب  
على المدعى عليه قيمة العبد لا على الكفيل لانه حجة قاصرة فان كفل سيد  
عن عبده الماذون بمال بامره او كفل به اى عبده الماذون حال



كونه غير مديون عن سيده بما له بامر فحق ذلك العبد فادى كل  
منها عن الآخر لا يرجع كل منهما على صاحبه الآخر بما ادى لان الكفالة  
لم تنفقد موجبة للرجوع ابتداء لان الدين لا يجب على العبد للمولى  
ولا على المولى للعبد وما لا ينفقد موجبا ابتداء لا ينتقل الى الموجب  
اثره وان من كفل عن غيره بغير امره لا تنتقل موجبة للرجوع  
باجازة الكفول عنه فكذا ما نحن فيه هذا عندهم اما عند زفر فيرجع  
لان الموجب للرجوع قد وجد والمانع عند قد زال ولو كان ذلك  
العبد مديوننا لا يصح كفالته بحق الغرماء كذا الحالة  
فهو توثيق جانب المديون كالكفالة وهي نقل الدين من المحيل الى  
ذمة المحتال عليه فسمى المال والدين بالمحتال به ومن هو له بالمحتال  
ومن هو عليه بالمحيل ومن قبلها بالمحتال عليه هي اي الحوالة التي  
بالعين لعدم انتقالها بالنقل الحكمي لكن تنص بالدين برضاء المحيل ليدون  
ورضاء المحتال الدين لتفاوت الذمم في الايفاء ورضاء المحتال عليه  
القابل كفالته المحتال به لان الدين لا يلزم بدون الالتزام واذا تمت  
الحوالة برضاءهم برى المحيل من الدين والمطالبة معا عندهما وعند محمد  
منها فقط بالقبول المذكور لم يرجع عليه اي المحيل المحتال حتى  
لومات لا ياخذ من تركته لكن ياخذ كفيلا من الورثة او من الغرماء  
مخافة النوى لان الحوالة نقل الدين فاذا انتقل لا يبقى في المحل الاول  
بخلاف الكفالة فانها تنضم الذمة الى الاخرى فلا توجب فسخ الاصيل  
من الدين هذا عندهم اما عند زفر فيرجع قياسا على الكفالة الا انه يرجع  
اذا توى اي يملك حقه اي المحتال بموت المحتال عليه حال كونه مفلسا

او توى

او توى بملكه حال كونه مفلسا حاله بلا بينة للمحتال عليها اي على قبول  
المحتال عليه الحوالة لان ذمة المحتال عليه خلفه عن ذمة المحيل بالاحالة  
فاذا مات الخلف رجع على الاصيل هذا عندنا اما عند الشافعي فلا يرجع  
الى المفضوب منه اذا اختار احد الغاصبين لا يرجع على الآخر بالتوى  
فكذا هنا وقالوا ويرجع ايضا بان فلسه اي المحتال عليه الغاصبي لان  
ما عليه توى العجزه فصارت كالموت اما عند الامام فلا يرجع لانه عجز  
بتصور ارتقاعه بحدوث المال فصارت كما قبل تغليب بخلاف الموت  
وتصح الحوالة اذا احال رجلا اخر بدراهم الوديعه لصحة الحوالة المطلقة  
فالمقيدة اولى بذلك وبير المودع المحتال عليه عن الحوالة بهلاكها اي  
الوديعه كما يبر المزمكي بهلاك الغصاب وكما يبر المولى بهلاك العبد  
الجاني وتصح الحوالة بالمفضوية لصحة المطلقة ولم يبر الغاصب المحتال عليه  
عنها بهلاكها اي الدراهم المفضوية لكونها مضمونة في ذمته واذا احتقن  
المفضوب بطلت الحوالة لانه وصل الى ماله فهو يوجب برأة الغاصب  
عن الضمان وتنص بالدين اي بدين المحيل على المحتال عليه كذلك الصحة فلا يلزم  
المحيل المحتال عليه الوديعه والمفضوية والدين قياسا على الرهن فاذا  
اخذ بطلت الحوالة فيعود الدين الى ذمة المحيل على ما كان قبلها قياسا على  
الهلاك مع ان المحتال اسوة لغرماء المحيل بعد موته اي المحيل اي يقسم  
ماله بينه وبينهم بالخصص لان الدين لم يهر كذا للمحتال قبل القبض لان  
تلكه الدين من غير من عليه ذلك لا يجوز فاذا بقي ملكا للمحيل شترك جميع  
الغرماء بخلاف الرهن لان المرتهن استوفى دينه منه بالقبض ويتقدر  
ذلك بالهلاك واذا قسم الدين بين غرماء المحيل لا يرجع المحتال بحصة



الغرماء على المختار عليه لان الحوالة كانت مقبولة بدين كان عليه وقد  
 استحق ذلك فبطلت هذا عندهم اما عند زفر فيكون ماله له على الخصوص  
 قياسا على الرهن ففصل وفي الحوالة المطلقة عن الوديعة  
 والمقصوبة والدين بان قال المديون لرب الدين احلتك لالف  
 الذي لك على هذا الرجل له ان المحيل يطلب من المختار عليه ما عليه تعلق  
 حقه بدين المختار عليه لا بذلك ولم تبطل الحوالة باخذ ما عليه من الدين و  
 المقصوب او باخذ ما عند من الوديعة قياسا على الهلاك فلو مات  
 المحيل قسم دينه ووديعته التي قبل المختار عليه بين غرمائه دون المختار  
 لانه بالحوالة صار غريم المختار عليه ولا يقبل قول المحيل للمختار عليه  
 عند طلبه عن المحيل مثل ما احال المحيل عليه بان قال ادبت دينك بامر  
 فقال المحيل احلت بدين لي عليك وانكر المختار عليه ان عليه شيئا فالقول  
 له مع يمينه لان المحيل يدعي عليه دينا وهو ينكر والبينة للمدعي واليمين  
 على من انكر مع ان الاقرار بالحوالة لا يستلزم الاقرار بالدين ولا يقبل  
 قول المختار للمحيل عند طلبه عن المختار مثل ذلك المختار به بعد اخذه من  
 المختار عليه بان قال احلتك لتقبض لي ذلك المال فقال المختار احلقتي بدين  
 لي عليك وانكر المحيل ان عليه شيئا فالقول له لان المختار يدعي عليه دينا  
 وهو ينكر ولا يستلزم حوالة المحيل اقراره بالدين له لاستعمالها في  
 التوكيل كاستعمالها في نقل الدين ويكره السقطة بالضم والسكون و  
 الفتح معرب سقطة بمعنى الحكم سمي الغرض به لاحكام امره وهي اقراض  
 لا خود رايهم معلومة على ان يعطيه في بلده او صدقة في بلد اخر  
 لسقوط خطر الطريق لتفقد بالاقراض من الطريق فقول له عدم كل قرض

جرت فخره ورواها في احوال الكرامته فهي احال الخطر المتوقع من  
 مال المقرض الى مال المستقرض ولهذا ذكرها كذا  
 القضاء هو اعلام من الحق بالشهادة المقررة او بالتكليف في حقوق  
 العباد وهو الاستيفاء في حقوق الله تعالى العالم بالاسياء كلها الا اهل  
 الشهادة اهل القضاء لان كلامها للامام لانها ملزمة على القاضي وانه  
 ملزم على الخصم وشرط اهليتها من كونها حرا عاقلا بالغ مسلما عادلا ضابطا  
 شرطا اهليتها بل شروط اكثر من شرطها لان القاضي فوق الشاهد في  
 نقاد القول لانه ذو الشهادة بين والفاسق اهل له فمع فقه يصح تقليده  
 اي اجعله قاضيا والاولى انه لا يقبل مع حق يتوب كما صح مع فقه قبول  
 شهادته والاولى انها لا تقبل منه معه حتى يتوب لعدم الاعا وعليها  
 لحجتها في البيانات ولو فسق القاضي العدل باخذ الرشوة او غيره  
 استحق الغزل اي يكون غزله اولى في ظاهر المذهب وعليه مشايخنا وعن  
 علمائنا الثمينة انه ينزل ولا يجوز فضاه لزال عدله الذي اعتمد عليه  
 المقلد في تقليده وعن بعض المشايخ انه لا يجوز فيما ارتشى والاجتهاد  
 بذل المحجول لنيل المقصود اي يكون صاحب حديث له معرفة بالفقه  
 او صاحب فقه له معرفة بالحديث فالمجتهد ان يكون قد حوى علم الكتاب  
 بوجوده معانيه وعلم السنة بطرقها ومتونها ووجوه معانيها وان  
 يكون مصيبا في القياس عالما بعرف الناس فهو في القضاء شرط  
 الاولوية لا للجواز اعازنا الله عن مجتهدي زماننا وهو كل حاكم قاضي  
 او مفتي لا يحكم في اكثر احكامه بآثاره كتاب بل برأيه وان لم يكن مجتهدا  
 حذرا عن نسبة الجرح يبق حيرة المحكوم عليه وله الى الاخرة بل القاضي



والمفتي فيقال بالتركية جفر جعفر بول فالاوولى ان يقضى القاضى بالكتابة  
ثم بالسنه ثم بالاجماع ثم برأيه ان كان مجتهدا لا يقول السلف والخلف  
بدل عليه قول معاذ حين قال له رسول الله عزم بيم تقضى في البين قال  
يكتب الله تعالى قال فان لم تجد قال بسنة رسول الله قال فان لم تجد  
قال اجتهد برأى قال الحمد لله الذي وفق رسول الله بيم برأى به  
رسوله انما لم يذكر الاجماع لانه لا اجماع مع وجوده عدم كما لا قياس مع  
وجود النقص فلو قلنا جاهل يعلى بفتوى الغير لا يجزئ صح في الصحيح لان ذلك  
الجاهل يصير قادرا على ابطال الحق الى المسخوق هذا عندنا اما عند الشافعي  
فلا يصح لان الجاهل لا يقدر عليه وفي تقليد القاضى بخلاف الاقدار على  
تنفيذ الاحكام لان القادر اقوى من العاجز ويجوز الاول في بقوله  
من قلنا ناعلم وفي رعيته من هو اولى منه فقد خان الله ورسوله  
وجاعة المسلمين ولا يكون حفظا غليظا جبا عينا لكونه خليفة رسول الله  
في القضاء ولا يطلب القضاء بالقلب ولا باللسان لان من سأل جند  
على نفسه ومن اجبر عليه يتوكل على ربه لقوله عدم من طلب القضاء وكل  
الى نفسه ومن اجبر عليه نزل عليه ملك يسدوه اى يلهيه الرشد وبقوله  
للمصواب وصح الدخول فيه اى القضاء لمن يثق عدله لان كبار الصحابة  
والتابعين تقلدوه وكفى بهم قدوة لنا وكره الدخول فيه لمن خاف  
عجزه عنه وخاف حيفه اى ظلمه على غيره لقوله عدم وليس يحكم بين الناس  
الا جزاء يوم القيامة مغلوته يداه على عنقه فكم العدل او اهله المحور  
وقيل يكره فحشا لقوله عدم من ابتلى بالقضاء فكانا ذكيج غير سكين  
وقد احترز الامام عنه بعد ما حبس وضرب لاجله مرارا وقال الجرحى

فلين

فكيف اجبر بالسباحة وقال ابو يوسف البحر عتيق والسفينة وثيق  
والملاح عالم فقال كان بك قاضيا والصحيح ان الدخول فيه رخصة طمعا  
في اقامة العدل وفي الحديث عدل ساعة خير من عبادة سنة والامتناع  
عنه عزيمة لانه ربما لا يقدر على القضاء بالحق في الاثماء ومن قلده القضاء  
سال ديوان قاض محزون او ميت قبل ان ياتى مذكرة وهي الخراب التي فيها  
السجلات والصلوك ونصب الاوصياء والقيم في اموال الوقف وتقدير  
التققات ونظر احوال المحبوسين لانه نصب لذلك ثم الزم بحسبنا اقر بحق  
لا يدع من انكر الا انه يلزمه بيئته لان كلامنا الاقرار والبيئته حجة طرفة  
وان اخبره اى الحق القضاء المعزول لانه شاهد فرد لانه التحق بالعدل بوجه  
من الرعايا والا يوجد البيئته على ذلك فكيف ينشأ على اياما في المجلس  
فان حضر الخصم فيها ونعت والا باخذ منه كفيلا بنفسه ثم يحمله لان الظاهر  
انه حبس لثبوت غائب لان فعل المعزول لا يكون عبثا وعدم اخذ الكفيل من  
الورثة في قسمة التركة لعدم ظهور حق الغائب فيها وهرنا قد ثبت بالحسب  
وعمل القاضى في الودائع وعلة الوقف بالبيئته او باقرار ذي اليد لان  
كل ذلك حجة لا يعمل فيها بقول القاضى المعزول بان هذا ودعة فلان وقضاها  
الى فلان الا انه يعمل اذا اقره واليد بالتسلم منه الى المعزول فيقول  
هذا لذلك اى فيسلم الى المقر له الاول سبق فقه ثم يقضى القاضى المعزول قيمة  
ذلك العين او مثله باقراره له وجلس القاضى للحكم وقطع الخصومات جلوسا  
ظاهرا غير مخفى عن الغرماء في مسجد والجامع اولى لكونه اشهر الاماكن لان  
القضاء عبارة فاقامتها في المسجد اولى كالصلوة ولقوله عدم الما بنيت  
المسجد لذكر الله والحكم والاحسن ان يستند ظهره الى الحراب ويجوز حضور

في قوله لا يقدر عليه وفي رعيته من هو اولى منه فقد خان الله ورسوله وجاعة المسلمين ولا يكون حفظا غليظا جبا عينا لكونه خليفة رسول الله في القضاء ولا يطلب القضاء بالقلب ولا باللسان لان من سأل جند على نفسه ومن اجبر عليه يتوكل على ربه لقوله عدم من طلب القضاء وكل الى نفسه ومن اجبر عليه نزل عليه ملك يسدوه اى يلهيه الرشد وبقوله للمصواب وصح الدخول فيه اى القضاء لمن يثق عدله لان كبار الصحابة والتابعين تقلدوه وكفى بهم قدوة لنا وكره الدخول فيه لمن خاف عجزه عنه وخاف حيفه اى ظلمه على غيره لقوله عدم وليس يحكم بين الناس الا جزاء يوم القيامة مغلوته يداه على عنقه فكم العدل او اهله المحور وقيل يكره فحشا لقوله عدم من ابتلى بالقضاء فكانا ذكيج غير سكين وقد احترز الامام عنه بعد ما حبس وضرب لاجله مرارا وقال الجرحى



الكافرية لان نجاسة الكفر في اعتقاده لا في ظاهره بخلاف الجنب والخاص  
 فيخرج القاضي لهما الى باب المسجد ويبعث من يفضل بينهما وبين خصمه كما  
 اذا كانت الخصومة في الدابة هذا عندنا اما عند الشافعي فيكره جلوسه في المسجد  
 لان نجاسة الكفر غلظ من نجاسة الجنبه فالجنب يمنع عن دخولها كما في قول  
 ولو جلس القاضي في داره مع بلسه لا وحده للتمهه واذن بالدخول فيها  
 جائز لان القضاء لا يختص بكان كالصلوة ولا يقبل القاضي هدية مطلقة او مقيدة  
 لقوله عم هذا بالولاية رشوة وقوله عم لعن الرششي والرششي وقوله عم  
 هذا بالامرء غلول قيل لا بأس بقبولها ان لم يخرج عن الاستقامة بان لم يكن لا يملك  
 حق او انفا ذبا لطل والاكانت رشوة الا انه يقبلها من ذي رحم محرم او من غيره  
 ممن اعتادها دانه السابقة على تقليد القضاء لسنها دة ظاهرا لخال على ان القريب  
 جرس على قرابة الجا ذبة وعلى ان الاجنبي جرس على عادية السابقة فيقبل قد  
 عومد بينهما لا يزيد منه وكذا اذا لم يكن لهما اي ذلك القريب وذلك الاجنبي خصوصه  
 مع غيرهما والا يكون الزايد عند عدم التزايد للخصومة وكذا عين الهدية عند  
 القضاء لا للقرابة ولا للعادة ولا يحضر القاضي دعوة الادعوة عامة هي لا تمنع  
 متخذه عنه وان علم ان القاضي لا يجيبه لانها ليست له بخصوصه ويحضر الخاصة اذا  
 كانت من قريبه عند محمد ولا يحضر العامة اذا كان صاحبها احد الخصمين وان القاضي  
 يشهد للخاصة ويعود للمريض اذا لم يكن احد الخصمين لان ذلك من حقوق المسلم  
 على المسلم ولكن لا يطيل مكثه ويستوي بين الخصمين جلوسا وقيا ما وبقا لا لقوله  
 اذا ابتلى احدكم بالقضاء فليست بهنهم في المجلس والاشارة والنظر ولانه اذا  
 قدم احد مما يجترى على خصمه وينكسر حمة صاحبه فيترك حقه ويقر بها اليه  
 قد ردوا عين او بحيث يسبح كلامها غير كلفة باصفاء او رفع صوت ولا يعلق

القول

القول على احد هما لانه يخيف فيترك حقه ولا يبا ترادفهما لان ذلك كير قلب  
 الآخر ولا يضيفه اي احدهما بدون الآخر بخبر زاعن التهمة ولا يفتك وجهه لانه  
 يجترى بذلك على الآخر ولا يبرح معه او غيره لان ذلك يذهب مهابة مجلس القضاء  
 ولا يشير اليه اي الخصم براسه ولا بعينه لان في ذلك شبهة الميل ولا يلقنه حجة  
 بان يقول ادعي بكذا وكذا لانه نصب لفضل الخصومات لا لاشانها فان احدث  
 للقاضي هم او نغاس او غضب او جوع او عطش او حاجة حيوانية كفت  
 عن القضاء لانه يمنع صحة الفكر فيجمل بالقضاء وكبره للقاضي تلقين الشاهد  
 وتوفيقه اذا ترك لفظ الشهادة او الاشارة الى احد الخصمين بقوله تشهد  
 بكذا ليندرك ما ترك لانه ميل الى احدهما واستحسنة اي هذا التلقين ابو يوسف  
 فيما لا تتم فيه كما اذا ترك لفظ الشهادة لان مهابة مجلس القاضي عذر واضح و  
 قيا سا على الاستحسان والتكفيل ولم يخبر تلقينه في نفس الدعوى فلا يقبل لشهادته  
 فكذا في موضع التهمة بان ادعى المدعي الفاء وخمسائة والمدعى عليه ينكر خمسمائة  
 ويشهد الشاهد بالالف فالقاضي يقول يجمل انه ابر الخمسمائة واستفاد الشاهد  
 علما بذلك ووفق في الشهادة كما وفق القاضي فهذا لا يجوز ايضا وهو محبس  
 الخصم مدة رايها مصلحة في الصحيح قيل لا تمنع مرارة وجارية عن الدخول  
 عليه ليقتضي شهوته كما لا يمنع عن الطعام وقيل يمنع لان قضاها ليس من اصول  
 الجوارح بخلاف الطعام يطلب ولحق ذلك المحبس وذلك ان امر القاضي  
 المديون بالايفاء فامتنع بان اعيد الى مجلس القاضي وان لم يمتنع عنه الا يجب  
 لان العقوبة لا تجب بدون الجناية او ثبت الحق بعينة اي بشهادة الشهود  
 وقال من له الحق له انه قادر على قضاء الدين وطلب حبه نظروا ظلمه بالثبوت  
 فيما لزمه بعقد كهر محل وكفالة وتفق امرأة لان الاسترام بالاخسار

الشهادة



دليل القدرة على الاداء بخلاف النفقة الماضية واذا اطلعت المهر الموعود  
بعد ما دخل بها الزوج فالقول له في عسرة لانه لا ولاية على قدرته وفيما  
لزمه بدل فقول له بدلا نصب بنزع النكاح فوض عن مال حصل له كمن المبيع  
والقرض لان حصول المبدل دليل القدرة وفي نفقة عرسه لما مر فكذا بدنه  
ونفقة ولده لقصد اهلاكه بالمنع عن حاجة الوقت لا بحبس الوالد في دينه  
لان لا يستحق العقوبة بالولد الا يرى انه لا يجب عليه القصاص بقتله ولا يقبل  
مورثه ولا يجب عليه الحد بقتله ولا يقذف امة الميتة بطلبه الا اذا ابي من الاتفاق  
عليه سقوط بالناسخ حتى يظهر اطلاقه بمعنى مدة يغلب على ظنه انه لو كان  
له مال اظهره او بشرها بدينه او بذات ضيق الحال كثير العيال فانه ظهر اطلاقه  
باحد الامر من حتى سبيل فلا يمنع من الملازمة فيقسم فصل كسبه بين الغنياء  
بالحصص لان المعلوم ظاهرا حاله لا باطنه فيصير القضاء ظاهرا لا باطنا عملا باليقين  
هذا عند الامام اما عندهما فيمنع عنهما الى المتبصرة لان دين المفلس لا يقبل  
اليها بناجيل التشارع لان القضاء بالافلاس يصح لمحقق الاموال اليها وفي  
غيرها كعوض المعضوبات المستهلكه وارث الجنابات ونفقة الاقارب  
لا يحبس ان ادعى فقره الفقير من لم ينتقل منه الى الغني والمفلس من انتقل  
من الغني الى الافلاس لان الاصل في الاقوى الفقر ولا دليل على الياس الا انه  
يحبس اذا قامت من الخصم بينة بفسده الذي هو الغني فوض  
فان شهدوا اي الشهود وعند القاضي بحق على خصم حاضر شخص وكيل  
عن غائب حقيقة او سجل وقيل عنه مجاز المدعى عليه حكم بها اي بشهادتهم  
بان قال حكمت بذلك او شهدت عندي لوجود الحجج وحضور ذلك الخصم  
وكتب الى قاضي اخر به اي حكمه فافقه الا انكاره عند الآخر وهو السجل كغيره

وتشديد اللام ولو كان المراد بذلك الخصم الحاضر مدعى عليه يكون معنى قوله  
وكتب به وهو السجل كتب به في خريطة المذكورة وهذا الكتاب يسمى بالسجل  
لان الحكم عليه قد تم فلا يحتاج الى ان يكتب الى اخر تلك الخافه فهو نقل الحكم  
او وثيقة الحكم فلا يكون الا بعده وهم ان شهدوا عنده به على خصم غائب  
لم يحكم بها لعدم حضوره ولكن كتب بالشرارة ونقلها الى القاضي المكتوب  
اليه ليحكم به المكتوب وهو الكتاب الحكمي وهو كتاب القاضي الى القاضي اي  
يسمى بكل منهما والقاضي الكاتب ينقل الشهادة بكامل ديانته وقدر  
ولاية وقيام رايه مقام رايين وقيام عبا مقام عبا رين وانما جاز  
ذلك استحسانا لتقدير الجمع بين الشهود والخصم على الاشارة لا قياسا لان  
كتابه لا يكون اقوى من عبارته فلو حضر بنفسه الى القاضي المكتوب اليه  
وعبر بكتابه ما في كتابه لا يعمل به فكتابه اولى لان الكتاب قد يروى والخط  
يشبه الخط وانما سمع القاضي الشهادة مع غيبة الخصم لانها لا تنقل للحكم  
كذا قال هذا الكتاب هو لنقل الشهادة حقيقة فلا يكون الا قبل الحكم ويقبل  
هذا الكتاب فيما لا يقط بسمعة لا فيما يقط بها كالحمد والقصاص اذا  
شهد به اي بهذا عنده اي المكتوب اليه كالدين والعقار والنكاح والشب  
والغصوب والامانة والمضاربة المحجورين لان اكثر الناس معجوزون عن نقل  
الشهادة ولان العقار يعرف بالتجديد فلا يحتاج الى البيان وكذا غيره  
لان بئر الدارين وهو انما يعرف بالوصف لا يقبل في الاعيان المنقولة  
لاحتياجها الى اشارة الشهود ولا يمكن ذلك وروى عن محمد فبوله فيما  
ينتقل ايضا وعليه المناهضة وان كانا بقى عبد من بلد الى بلد اخر واحضر  
المولى شاهدين وطلب من القاضي كتابا يكتب فيه ان فلانا وفلانا بذكر



نسبها على وجه يقع التمييز كسب المدعى والمدعى عليه شهدا عندى  
 ان عبد فلان كسبه كذا وصفته كذا وقامت كذا ابق من مولاه ووقع في  
 يد فلان الى آخر الكتاب وختم فاذا انتهى الكتاب الى المكتوب اليه واحضر  
 الخصم مع العبد وشهدنا فلا الكتاب بالكتاب وما فيه الزم الخصم بوضع  
 العبد الى المدعى لا على وجه القضاء لانعدام اشارة الشهود في اداء الشهادة  
 الى المدعى المنقول بل سبب به الى حضور الشهود فان ذهب الخصم  
 مع المدعى فيها ونعت والا ياخذ كفيلا من المدعى بنفس العبد ويكتب  
 القاضى الكتاب جواب كتابه انه ارسل اليه العبد ليشهد الشهود الذين  
 شهدوا في غيبة العبد في حضرته بانشارتهم اليه انه ملك المدعى فاذا انتهى  
 الكتاب الى الكاتب الاول وشهدوا الشهود وكما ذكر لا يقضى المدعى بالعبد  
 كونه للخصم غايبا بل يكتب اليه جوابا ويحكم الامر على ما جرى عنده ويبحث  
 العبد اليه ليقضى له بذلك فاذا انتهى الى احضر من كان العبد في يده و  
 قضى عليه وسبر الكفيل ويجب على القاضى الكتاب ان يقر كتابه على من  
 يشهدهم على كتابه وعلى ما فيه لان حصول المعرفة بذلك لقوله تعالى الا  
 من شهد بالحق وهم يعلمون وانما يحتم ذلك عندهم وان سلم اليهم دفعا  
 لقولهم التبديل والتزوير ومن شرطه ان يكون الكتاب عنوانا على الظاهر  
 واما يوسف لم يشترط شيئا من ذلك المذكور سوى الاشهاد وعلى كتابه  
 لما ابتلى بالقضاء وسببها على الناس واختار الامام السرخسي بكون  
 النفاذ المبيح قوله اي ابي يوسف وليس الخبر كالعبان واذا سلم الكتاب  
 الى القاضى المكتوب اليه لم يقبله الا بحضرة خصم لانه بمنزلة اداء الشهادة  
 على الشهادة والا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين لانه شهادة

الكتاب

وشهو وسح ان الكتاب قد ينفرد والخط يشبه الخط والخاتم الخاتم فاذا  
 شهدوا ان الكتاب قاض فلان فراه علينا في محكمته وضمه وسلم فيها  
 اليانا ان انكر او اقر الخصم ان كتابه فتح القاضى وقر على الخصم والزعم ما فيه  
 لا اجتماع شرائط القبول ان يبقى كاتبه عند الوصول حال كونه قاضيا  
 فيبطل ما في كتابه بموته وعمله وعائنه اي بحيث لا يجوز حكمه قبل وصوله  
 لان القاضى الكاتب كالشهود والفرع فيبطل شهادتهم بموت اصومهم  
 فكذا هنا وكذا يبطل بموت المكتوب اليه لان الكتاب كالخطاب حال  
 الوصول وخرج من اهلية الخطاب بالموت وصار بالعزل كغيره من  
 الرعايا الا انه لا يبطل اذا كتب بعد اسمه بان قال الى فلان بن فلان  
 قاض بكذا والى كل من يعمل اليه من قضاء المسلمين لانهم كانوا مكتوبا  
 اليهم بخاله هذا عندنا اما عند ابي يوسف والناس فيمكن ان يكتب  
 هذا فقط لان تعيين المكتوب اليه تصديق لا فائدة فيه ولو مات الخصم  
 المدعى عليه ينفذ الكتاب على وارثه لقيام مقام المورث وصح قضاء  
 المرأة اعتبارا بشهادتها وتا خلا فالش في لقصور عقلها الا ان قضائها  
 لا يصح في حد وقود لذلك لكن تجوز شهادتها وتا عند شريح وبشر في الحد  
 فلو قضى قاض بشهادة رجل وامرأتين فيه نفذ قضاؤه وليس له  
 ابطاله كونه في فضل محترمة فيه ويجوز قضاء القاضى لما راي في المراسلة  
 وما تسمع في المسموعات في زمن ولايته ومحلها لان علمه اولى بحصول  
 اليقين به من شهادته الشاهدين بحصول عليه الظن بها لافي حقوق الله  
 كالحكم وكونه خصما فيها ولا يجوز قضاؤه بالسرورية والسماع قبيل  
 التعلل او غير محل ولايته لانه قضى بعلم الشهادة لا بعلم القضاء عند



الامام اما عندهما فيجوز ايضا لان قضى بعلم ولا يستخلف قاض شخص اخر لانه  
 فوض اليه القضاء لا التقليد ولا يوكل وكيل شخص اخر لانه فوض اليه الوكالة لا  
 التوكيل باليحيى في كتابها الا انه يستخلف ويوكل من فوض اليه ذلك الاستخلاف و  
 التوكيل ففي القاض والوكيل المفوض اليه ذلك اذا استخلف ووكيل نائباً ياتيه  
 لا ينظر بعزله الا ان يقال لا يستبدل من شئت او اعمل براكب ولا بانظر الى  
 وموته وانما قال حال كونه موكلًا لحصول الاشتباه فيه لان في الوكالة ينظر الوكيل  
 بموت موكله وهنا لا ينظر به لانه في الحقيقة ليس نائبه بل هو في الحقيقة نائب  
 الامر لا وكيل ايضا ولم يقل مستخلفا وان كان الحكم كذلك لعدم الاشتباه فيه  
 وهما ينظر لان بعزل الاصيل لقيامها مقامه وكذا ينظر الوكيل بموته لذلك  
 بخلاف القاض فان لا ينظر بموته وانظر له لانه نائب عن المسلمين ايضا فكما  
 الاصيل وسائر المسلمين قلده معا فصار الكل اصيلا واحدا وفي غيره اي  
 غير المفوض اليه ذلك ان استخلف ووكيل نائباً ثم فعل نائبه عنده او فعل في غيبته  
 ثم اجاز هو صح قيا على الوكالة ولذا ذكرها هنا بل لا علام ان الوكيل يطلق  
 على الاستخلاف وعلى هذا لا يتكرر هذا بما يذكر في كتاب الوكالة ولهذا لم يذكر ما به  
 يفرق بينهما فافهم او كان الموكل قد رتب الترخيص للوكيل الاول في الوكالة صح لما يجزى  
 في كتابها واذا وكل الوكيل وقلد القاض باعمل براكب يوكل الوكيل ويستخلف  
 القاض ويستبدل من شاء فصل ويمضي القاض حكم قاض اخر في مختلف  
 فيه في الصدر الاول هم الصحابة ورفع ذلك الحكم اليه مع انه يبرن خلاف ذلك  
 لانه لا منزلة لاجرتها على الآخر وقد يرجح الاول باتصال القضاء فلا ينتقض  
 بلا دونه والاصح ان الاختلاف فيما بعد ذلك الصدر كما خلت الشافعي  
 وماك واحمد مثل الاختلاف فيه فللقاض ان يمضي حكم قاضيه ثم وان

لا يبطله

لا يبطله الا انه لا يمضي بل يفسخ اذا كان ما قصده قاض اخر خالف الكتاب  
 الذي لم يخلف في تاويله السلف كالمقضاء بجعل متروك التسمية عادة  
 اخذ بقول الشافعي لانه مخالف لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر لكم اسم الله عليه  
 او خالف النسبة المشروعة كالمقضاء بجعل المطلقة الثلاث قبل دخول الزوج  
 الثاني اخذ بقول سعيد بن المسيب لانه مخالف لقوله دم المطلقة رفاعة لا حتى  
 تدوي من عيسته ويدوي من عيبتك حين قالت له نعم حين قال لها اتريدني  
 اعودي الى رفاعة حين قالت له طلقني رفاعة ثلاثا فتر وجهه عبد الرحمن  
 بن الزبير فلم اجد منه الاكيدة توي او خالف الاجماع من الامة كالمقضاء بجواز  
 نكاح المتعة اخذ بقول مالك او خالف اجماع الجمهور كالمقضاء بجواز بيع الذم  
 بالدرهمين يدا بيد باعيا نهما اخذ بقول ابن عباس لا ربوا الا في النسبة  
 لان الاجرة وطلق فلما يراض الثلاثة الاول فيكون مخالفة خطأ ييقن وكذا  
 لا يراض اجماع الجمهور لانه ينبغي بانها قهرهم فلا يعتبر مخالفة البعض ولهذا  
 قال فيما اجتمع عليه الجمهور لا يعتبر خلاف البعض وقيل لا يعتبر الاجماع  
 بالجمهور لان الاجماع مع مخالفة مجتهد اخر متفيا دان وفي عدة الفتاوى  
 رجل زني باقمة امرته فيرفع الى قاض ولم يفرق بينهما ثم رفع الى اخر يبرن التفرق  
 لا يفرق لان الاول قضى في فصل مجتهد فيه والقضاء بجرمة كما اذا قامت  
 الزوجة بينه على زوجها على انه طلقها طلاقا باينا ولم يكن طلقها وقضى  
 القاض بالفرقة بينهما وتزوجت بزوجه آخر بعد انقضائها عدتها يتفق ظاهر  
 فيسقط نفقتها عنه وباطنا فلا يحل للمقضى عليه وطؤها او في حل كما اذا قام  
 رجل بينه على امرأة على انه تزوجها ولم يكن تزوجها وقضى القاض بالنكاح  
 بينهما ينقض طاهر فيجب نفقتها عليه وباطنا فيحل للمقضى له وطؤها كما يحل





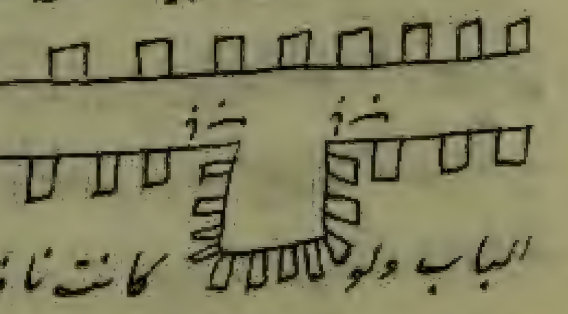


لعدم صلاحية له كونه من انواع القضاء فلزم ما حكمه لان حكمه ليس باوفا  
 من الصلح وليس لاحدهما ان ينقض الصلح فهذا اولى بالبينه والتكول و  
 الاقرار وعلية السابق على الحكم ووجه اخباره اي الحكم بعد الحكم في ركن ولايته  
 عند القاضي باقرار احد الخصمين بان قال اخر ركن عذري لهذا البكلا والزمك  
 ذلك ولو قال استء كنت حكمت بكذا لم يصدق لان اذا حكم صار محض ولا  
 ولا يقبل قوله بحكمه بدون ذكر الاقرار وكذا اخباره بعدالة شاهد بعد الحكم  
 حال ولايته بان قال قامت عذري عليك بينة عادلة لهذا البكلا وحكمت له  
 بذلك عليك فلو انكر المقتضي عليه بذلك لا يفتى الى انكاره لان اخباره في  
 ذلك يقوم مقام شهادة رجلين وان اخبر قبل الحكم بعد الغرض لا يصدق  
 حتى يشهد شاهد اخر قيا ساعلى ساير القضاة وكل من سنها اي الخصمين ان  
 يرجع قبل حكمه لانه مقلد من جهتها ولا امام ان يغزل المقلد من جهة فكذا  
 هذا ولا يصح حكم الحكم القاضي الخاضع ولا حكم الموالي القاضي العام لمن لا يقبل  
 شهادته له اي لا يوبى وولده وعمره قيا ساعلى الشهادة ويجوز لمن  
 قلده لانه ثابت عن المسلمين لانه فقط ولهذا لا يغزل لموته وانخر له ولا  
 يصح الحكم في حد لانه يصح من جهة من له الحق والحد وحق الله تعالى ولا  
 في قوله لانه لا ولاية لهما على ذمتها ولهذا لا يمكن الا بآية فالماخرون  
 قالوا ولدا لانه تخصيصها بالذمة على جوازها في غيرهما صح الحكم في سائر  
 المجتهدين كالحكم بان الكنايات رواجع وفسخ البين المضافة وغيرهما  
 ولكنه لا يقتضى به اي جوازها وفعالها سائر العواقم اليه والا يقبل الاحتجاج  
 الى القاضي ولا يبقى الحكم الشرم رونق ورغبة ولا حكمه زينة وحكم  
 الحكم في دم الخطا بالدية على العاقلة لا ينفذ لانه لا ولاية له عليهم لانه غير

ط

يغني اذا كان علو لرجل وسفل لآخر فليس لصاحب السفل ان يتدفعه وتداولا ان يتقيد كوة يلازم في الطلوع عند حنيفة سواء كان مقيما  
 لذي الطلوع او لا ولا يصنع فيه ما لا يصنع بالعلو وعلى هذا الخلاف اذا اراد صاحب الطلوع ان يبيع عليه جدي وعاء او يدرج كنفه او يدرج  
 ولو انهدم السفل من غير صنع صاحبه لا يجر على البناء لعدم التقدي ولكن لصاحب الطلوع ان يبيع ان شاء ويبيع عليه علوه ثم يرجع عليه بيمين البناء  
 ويعنف من السكنى حتى يدفع اليه قيمة يوم البناء لانه مضطرب في ذلك فصار كغير الرهن اذا قضى الدين بغير اذن الرهن لا يكون مبيعا بخلاف الدار  
 المشتركة اذا انهدمت فبناها بغير اذن صاحبه حيث لا يرجع لانه مبيع اذ هو ليس بمضطر لانه يمكنه ان يقيم على ما كان يبيع من شيعه وصاحب الطلوع  
 يحكم من جهتهم ولو ثبت القفل باقرار الفاضل يجوز الحكم بالدية في ماله لان قوله ليس كذلك حتى لو كانت الدار صغيرة لا يمكنه  
 لا يتحل صلحا ولا عدا ولا اعترافا في رفع حكمه اي الحكم الى قاض فهو ان واق  
 مذمومة اي القاضي امضاه ثم ان رفع الى قاض اخر فلا يسلطه وان خالف مذمومة  
 لان امضاه بمنزلة حكم نفسه ابتداء والا يوافق مذمومة ابتداء لان المختلف فيه  
 لا يصح متفقا عليه بحكم الحكم فصل مسائل شتى من المتفرقات من كتاب  
 القضاء وليس لصاحب سفل عليه علو لآخر ان يتدفعه وتداو يتقيد  
 فيه كوة بفتح الكاف او يفتح فيه بابا ولا لصاحب العلوان يبيع في علوه كنفه  
 او يعلق فيه شيئا بلا رضاه الاخر حال الاشكال لان حق احدهما يتعلق بحق الآخر  
 فلا يصح تصرف احدهما بدون اذن الاخر كالشريكين بهذا عند الامام اما عند حنيفة  
 فله ذلك اذ الم يضر لان الا يملك محل المنصرف وحرمة تعارض الضرر فاذا لم يضر  
 الضرر لا يجوز المنع كما في الجارين ولا لاهل زنا يغتصب محله مستطيلة نافذة مشعوب  
 عنها زانية مستطيلة غير نافذة بان كانت اكثر من نصف الاولى العظمى فتح  
 باب في الثانية القصوى لان المستطيلة الثانية سكة على حدة في الاولى حتى  
 لو بيعت دار في الثانية لا شفع لاهل الاولى فيكون قهرها تصرفا في ملك الغير بهذه الصورة  
 لو بيعت دار في الثانية لا شفع لاهل الاولى فيكون قهرها تصرفا في ملك الغير بهذه الصورة  
 والاصح ان يمنع من الفتح للاستضاءة او  
 الباب ولو كانت نافذة فله الفتح لكونها للعامة وفي زانية مستديرة  
 مشعوب عنها لفرق طرق فاهلهم اي لاهل الزانية المستطيلة النافذة ذلك  
 الفتح في القصوى لان المستديرة مع الاولى من اولها الى اخرها  
 سكة واحدة حتى يكون الصحن مشتركا بين جميع اهل السكة حتى  
 لو بيعت دار في الثانية لا شفع لاهل الاولى فيكون جميع اهل السكة حق الشفعة بهذه الصورة

منه





ولا هـل المشقة ان يفقهوا بابا في العظمى في الفضل

هبت فی وقت کذا و سلموا الیه فسلم منه بیته ای سالها العاصی منه فقال

له انه قد جحد غيرها اما الهبة فاشترتها منه اذ لم يفل ذلك القول اى قوله قد

جحدنہا فاقام المدعی بیتہ علی الشری بعد وقت الریبتہ تقبل بیتہ لظہور التوفیق

بين الشهادة والدعوى وان اقام بينته عليه قبله لا تقبل نظروا لنا قضيتنا

ومن ادعى ان زید کشته شدی جا ریتہ بالف ولم یبق الثمن فاکثر زید کشته اہا

و شرک المدعی خصوصاً محل که ای البایع و طهرها لان انکار واحد بها و شرک الآخر

المقصود من فسخ في غير الكناح وصدق المقر بقبض عشرة له على اخر ان ادعى انها

زبوف او انها نهرجة لا يصدق من ادعى انها الى العشرة المقبوضة ستوف

لأن اسم الداهم يقع على الجباد والزنيوف والشمهجة لأعلى السقفة ولهذا

وَيُخَوِّزُ فِي الصَّرْفِ وَالسَّلَامِ بِالسُّقُوتِ لَا يَجُوزُ وَلَا يَصْدُقُ أَيضًا مِنْ أَقْرِ بَقِيضِ

کجا داد و قبض حقه او قبض الثمن او اخر بالکسفا و ثم ادعی انها زیوف او

سهر خج لا قهره بقبض الجباد صبحا او دلالة فدعواتك شاقضه والتميز

ردی الدراهم ردای مرد و دلبست المال فزوج بین النجار کانیهج

المردود للبحار لأنه ارادى من الزحف لكن فضته غالية فسل هو الذي فضته

وَالسُّنَّةُ مَا غَلِبَ غَيْثُهُ فَكُنْ بِطَاقَةِ الْأَعْلَى وَالْأَسْفَلِ قِصَّةً وَالْأَوْسَطِ

١٠٠: ١١٠: ١٢٠: ١٣٠: ١٤٠: ١٥٠: ١٦٠: ١٧٠: ١٨٠: ١٩٠: ٢٠٠: ٢١٠: ٢٢٠: ٢٣٠: ٢٤٠: ٢٥٠: ٢٦٠: ٢٧٠: ٢٨٠: ٢٩٠: ٣٠٠: ٣١٠: ٣٢٠: ٣٣٠: ٣٤٠: ٣٥٠: ٣٦٠: ٣٧٠: ٣٨٠: ٣٩٠: ٤٠٠: ٤١٠: ٤٢٠: ٤٣٠: ٤٤٠: ٤٥٠: ٤٦٠: ٤٧٠: ٤٨٠: ٤٩٠: ٥٠٠: ٥١٠: ٥٢٠: ٥٣٠: ٥٤٠: ٥٥٠: ٥٦٠: ٥٧٠: ٥٨٠: ٥٩٠: ٦٠٠: ٦١٠: ٦٢٠: ٦٣٠: ٦٤٠: ٦٥٠: ٦٦٠: ٦٧٠: ٦٨٠: ٦٩٠: ٧٠٠: ٧١٠: ٧٢٠: ٧٣٠: ٧٤٠: ٧٥٠: ٧٦٠: ٧٧٠: ٧٨٠: ٧٩٠: ٨٠٠: ٨١٠: ٨٢٠: ٨٣٠: ٨٤٠: ٨٥٠: ٨٦٠: ٨٧٠: ٨٨٠: ٨٩٠: ٩٠٠: ٩١٠: ٩٢٠: ٩٣٠: ٩٤٠: ٩٥٠: ٩٦٠: ٩٧٠: ٩٨٠: ٩٩٠: ١٠٠٠: ١٠١٠: ١٠٢٠: ١٠٣٠: ١٠٤٠: ١٠٥٠: ١٠٦٠: ١٠٧٠: ١٠٨٠: ١٠٩٠: ١١٠٠: ١١١٠: ١١٢٠: ١١٣٠: ١١٤٠: ١١٥٠: ١١٦٠: ١١٧٠: ١١٨٠: ١١٩٠: ١٢٠٠: ١٢١٠: ١٢٢٠: ١٢٣٠: ١٢٤٠: ١٢٥٠: ١٢٦٠: ١٢٧٠: ١٢٨٠: ١٢٩٠: ١٣٠٠: ١٣١٠: ١٣٢٠: ١٣٣٠: ١٣٤٠: ١٣٥٠: ١٣٦٠: ١٣٧٠: ١٣٨٠: ١٣٩٠: ١٤٠٠: ١٤١٠: ١٤٢٠: ١٤٣٠: ١٤٤٠: ١٤٥٠: ١٤٦٠: ١٤٧٠: ١٤٨٠: ١٤٩٠: ١٥٠٠: ١٥١٠: ١٥٢٠: ١٥٣٠: ١٥٤٠: ١٥٥٠: ١٥٦٠: ١٥٧٠: ١٥٨٠: ١٥٩٠: ١٦٠٠: ١٦١٠: ١٦٢٠: ١٦٣٠: ١٦٤٠: ١٦٥٠: ١٦٦٠: ١٦٧٠: ١٦٨٠: ١٦٩٠: ١٧٠٠: ١٧١٠: ١٧٢٠: ١٧٣٠: ١٧٤٠: ١٧٥٠: ١٧٦٠: ١٧٧٠: ١٧٨٠: ١٧٩٠: ١٨٠٠: ١٨١٠: ١٨٢٠: ١٨٣٠: ١٨٤٠: ١٨٥٠: ١٨٦٠: ١٨٧٠: ١٨٨٠: ١٨٩٠: ١٩٠٠: ١٩١٠: ١٩٢٠: ١٩٣٠: ١٩٤٠: ١٩٥٠: ١٩٦٠: ١٩٧٠: ١٩٨٠: ١٩٩٠: ٢٠٠٠: ٢٠١٠: ٢٠٢٠: ٢٠٣٠: ٢٠٤٠: ٢٠٥٠: ٢٠٦٠: ٢٠٧٠: ٢٠٨٠: ٢٠٩٠: ٢١٠٠: ٢١١٠: ٢١٢٠: ٢١٣٠: ٢١٤٠: ٢١٥٠: ٢١٦٠: ٢١٧٠: ٢١٨٠: ٢١٩٠: ٢٢٠٠: ٢٢١٠: ٢٢٢٠: ٢٢٣٠: ٢٢٤٠: ٢٢٥٠: ٢٢٦٠: ٢٢٧٠: ٢٢٨٠: ٢٢٩٠: ٢٣٠٠: ٢٣١٠: ٢٣٢٠: ٢٣٣٠: ٢٣٤٠: ٢٣٥٠: ٢٣٦٠: ٢٣٧٠: ٢٣٨٠: ٢٣٩٠: ٢٤٠٠: ٢٤١٠: ٢٤٢٠: ٢٤٣٠: ٢٤٤٠: ٢٤٥٠: ٢٤٦٠: ٢٤٧٠: ٢٤٨٠: ٢٤٩٠: ٢٥٠٠: ٢٥١٠: ٢٥٢٠: ٢٥٣٠: ٢٥٤٠: ٢٥٥٠: ٢٥٦٠: ٢٥٧٠: ٢٥٨٠: ٢٥٩٠: ٢٦٠٠: ٢٦١٠: ٢٦٢٠: ٢٦٣٠: ٢٦٤٠: ٢٦٥٠: ٢٦٦٠: ٢٦٧٠: ٢٦٨٠: ٢٦٩٠: ٢٧٠٠: ٢٧١٠: ٢٧٢٠: ٢٧٣٠: ٢٧٤٠: ٢٧٥٠: ٢٧٦٠: ٢٧٧٠: ٢٧٨٠: ٢٧٩٠: ٢٨٠٠: ٢٨١٠: ٢٨٢٠: ٢٨٣٠: ٢٨٤٠: ٢٨٥٠: ٢٨٦٠: ٢٨٧٠: ٢٨٨٠: ٢٨٩٠: ٢٩٠٠: ٢٩١٠: ٢٩٢٠: ٢٩٣٠: ٢٩٤٠: ٢٩٥٠: ٢٩٦٠: ٢٩٧٠: ٢٩٨٠: ٢٩٩٠: ٣٠٠٠: ٣٠١٠: ٣٠٢٠: ٣٠٣٠: ٣٠٤٠: ٣٠٥٠: ٣٠٦٠: ٣٠٧٠: ٣٠٨٠: ٣٠٩٠: ٣١٠٠: ٣١١٠: ٣١٢٠: ٣١٣٠: ٣١٤٠: ٣١٥٠: ٣١٦٠: ٣١٧٠: ٣١٨٠: ٣١٩٠: ٣٢٠٠: ٣٢١٠: ٣٢٢٠: ٣٢٣٠: ٣٢٤٠: ٣٢٥٠: ٣٢٦٠: ٣٢٧٠: ٣٢٨٠: ٣٢٩٠: ٣٣٠٠: ٣٣١٠: ٣٣٢٠: ٣٣٣٠: ٣٣٤٠: ٣٣٥٠: ٣٣٦٠: ٣٣٧٠: ٣٣٨٠: ٣٣٩٠: ٣٤٠٠: ٣٤١٠: ٣٤٢٠: ٣٤٣٠: ٣٤٤٠: ٣٤٥٠: ٣٤٦٠: ٣٤٧٠: ٣٤٨٠: ٣٤٩٠: ٣٥٠٠: ٣٥١٠: ٣٥٢٠: ٣٥٣٠: ٣٥٤٠: ٣٥٥٠: ٣٥٦٠: ٣٥٧٠: ٣٥٨٠: ٣٥٩٠: ٣٦٠٠: ٣٦١٠: ٣٦٢٠: ٣٦٣٠: ٣٦٤٠: ٣٦٥٠: ٣٦٦٠: ٣٦٧٠: ٣٦٨٠: ٣٦٩٠: ٣٧٠٠: ٣٧١٠: ٣٧٢٠: ٣٧٣٠: ٣٧٤٠: ٣٧٥٠: ٣٧٦٠: ٣٧٧٠: ٣٧٨٠: ٣٧٩٠: ٣٨٠٠: ٣٨١٠: ٣٨٢٠: ٣٨٣٠: ٣٨٤٠: ٣٨٥٠: ٣٨٦٠: ٣٨٧٠: ٣٨٨٠: ٣٨٩٠: ٣٩٠٠: ٣٩١٠: ٣٩٢٠: ٣٩٣٠: ٣٩٤٠: ٣٩٥٠: ٣٩٦٠: ٣٩٧٠: ٣٩٨٠: ٣٩٩٠: ٤٠٠٠: ٤٠١٠: ٤٠٢٠: ٤٠٣٠: ٤٠٤٠: ٤٠٥٠: ٤٠٦٠: ٤٠٧٠: ٤٠٨٠: ٤٠٩٠: ٤١٠٠: ٤١١٠: ٤١٢٠: ٤١٣٠: ٤١٤٠: ٤١٥٠: ٤١٦٠: ٤١٧٠: ٤١٨٠: ٤١٩٠: ٤٢٠٠: ٤٢١٠: ٤٢٢٠: ٤٢٣٠: ٤٢٤٠: ٤٢٥٠: ٤٢٦٠: ٤٢٧٠: ٤٢٨٠: ٤٢٩٠: ٤٣٠٠: ٤٣١٠: ٤٣٢٠: ٤٣٣٠: ٤٣٤٠: ٤٣٥٠: ٤٣٦٠: ٤٣

صفر و قوله ای امر که پس ای علی که می میفریاف با ای که که می می

بیشتر از هر که در این راه بنویسد و قولش را به هر که بگوید

بعد قوله ليس كما عليك شئ بل اخرج وبل اصدىي الحضم لقولان اصدىي بعد

عوى جلات مالوفال المفسر سريته وانظر المفسر له ثم صده فانه يصح لان يصح

لا نفنح

Handwritten text in Devanagari script, likely a list or index, with some words underlined.

لا يفتح مجرى الباع فيستحل تصديقه لقيام الاقرار بالشهر فان اكل

على اضرالائتم قال المدعى عليه عقيب دعوى مال كما كان لك على شئى قط فافا

بينة على الف واقام هو الى المدعى عليه بينة على القضاء او على الاشياء

قبلت هذه البينة من المدعى عليه لأن القضاء يكون دفعا لخصومة الباطلة

منه مع انه لم يكن شئ عليه في الحال هذا عندهم اما عند زفر فلا تقبل ان انقصا

او الابراء يكون بعد الوجوب وقد انكر فيكون من قضاء ولو زاد المدعى

عليه على الخاره قوله ولا اعرفك ثم اقام بينته على احد هماردت بينته على

القضاء او الابراء لتعذر التوفيق لان كلامها لا يوجد بدون المعصية

وقبلت من المحتجب من الناس لانه قد يقضيه باعطاء وكيل وهو لا يعرفه

قبل قبلت مطلقا على الابراء لتحقيقه بلا معرقه قبل لو قال لم يكن سنيا

وینک معاملة فی شئی لا یقبل بینته علی القضاء و من اقام بینته علی شئی

بجارية و اراد الرد بعيب باصبع زائدة على من يقول لم اسعها منك قط

فأقام البايغ بيته على أنه برئ من كل عيب روت بيته بايحه على

برائته من كل عيب بعد انكاره بعبه لان التبري عنه يكون في البيع وقد انكره

أولاً والتناقص يمنع صحة الدعوى ولا يسمع البينة في حقوق العباد

دعوى و ذكر قوله ان شاء الله في اخر الصلوة بان كتب ان يقرأ ان شاء الله

كذلك ادرهما وكتب في آخره ومن اقام هذا الصبح فهو وكا الزنى

بالخصوصة باثبات ما فيه ان شاء الله تعالى

وصلاة وحج ان شاء الله تعالى فلا تفرقوا بين هذه الاكابر

وان كان توكل المحمول الا انه اسقاط والى انشاء الرهن في اتماء

خصوصية الوكيل فان التوكيل في رضا الخليفة لا ينافي مع اطلاق  
الولاية على اهل البيت

و لا ياتى الا بغير رضا حشم لا يذم والاسقاط يصح مع الجحالة



هذا عند الامام وعندهما يبطل آخره فقط وهو التوكيل بالخصوصة وبقي  
الدين على حاله لان الكتاب من الغائب كالخطاب من الحاضر فلا ينصرف  
الاستثناء الى كل ما ذكر في الخطاب فكذا في الكتاب وهو اى قوله ما خلا  
فصل نصراني مات وجاءت عرسه مسلمة ثم قالت عرسه مسلمت  
بعد موته ولي الميراث وقالت ورثة لابل مسلمت قبله ولا ميراث لك  
فذلك الورثة صدقوا لانها لا تستحق الارث في الحال لثبوت الاسلام فيها  
وهي على ما قبلها كما اذا اختلف المستاجر والموجر في جريان ماء الطاحونة  
وانقطاعه هذا عندهم اما عند زفر فالقول لها لان الاسلام حادث والاصل  
في الحوادث ان يضاف الى اقرب الاوقات واخرها ما بعد الموت  
فيضاف اليه ميراث كما صدق الورثة في مسلم مات وله امرأة نصرانية  
ثم سلمت فقالت عرسه اسلمت قبل موته ولي الميراث وهم قالوا لابل  
اسلمت بعده ولا ميراث لك لان الحال حجة للدفع لا للاختصاص والوارث  
دافع والمراة مشبهة ومن قال هذا الشخص بن مودعي الميت لا وارث  
له غيره دفعها اليه لصحة اقراره له لانه لا مكذب له وليس في تصحيح اقراره  
تنقيده في ملك الغير لان المالك هو الوارث لا الميت بخلاف قوله هذا وكيل  
مودعي الحي بقبض الوديعة او هو مستتر به يستترها منه فلم يدفعها اليه  
لا في في تصحيح اقراره تنقيده في ملك الغير بزمه بخلاف قوله هذا وكيل رب  
ديني بقبضه فدفعه اليه لانه اقر بقبضه من مال نفسه اذ الدين بقبض  
بشك فلم يكن مقرا بملك الغير ولو اقر المودع بدين اخر ايضا لمودعه و  
محمد ابنه الاول فهي له اى الاول لعدم صحة اقراره للثاني لوجود المكذب  
ولانه اقر بالغير لآخر وان وقع الى المقر له الاول بغير قضاء القاضي بغير

للمقر له الثاني نصف الوديعة قبا ساعلى دفع الوصي ولا يكفل غيرهم ولا يكفل  
وارث في حق تركه قسمت بين الغرماء او بين الورثة بشروط وتلك الشروط  
لم يقولوا لا تعلم له غير ما آخر ولا تعلم له وارثا آخر لان حق الحاضر معلوم  
وحق الغائب موهوم لانه قد يكون وقد لا يكون فلا يجوز الناظر لاهل موهوم  
لان المعارضة تقتضي المساوات وهو اى اخذ الكفيل احتياطاً للعلم  
اي ميل عن سواء السبيل ومنه يعلم ان المجتهد يخطئ ويصيب هذا عند الامام  
اما عندهما فكيف لان القاضي ناظر لاهل موهوم والغييب واخذ الكفيل  
من النظر ليجوز ان يظهر مستحق آخر او وارث آخر او موصى له او غيرهم  
لان الموت قد يقع بغتة فيقتصر المستحق فيجب اخذه تحزرا عن ذلك كما في  
دفع الآبق واللفظة الى من يدعيها وفي اعطاء مراة الغائب النفقة و  
يكفل اذا ثبت الدين او الارث بالاقرار لان الثابت بدون الثابت  
بالبينة ولا يكفل اذا قالوا لا تعلم غير ما آخر او وارثا آخر لان الغالب  
علمهم لو كان وعقار في يد رجل اقام زيد حجة انه له ولاخيه فلان الغائب  
من جهة كونه ارثا من ابيه الميت قضى لها ثم اعطى له بنصفه وترك باقية  
النصف الآخر نصيب الغائب مع ذى اليد بالكفيلة منه لانه امين الميت و  
لا يمكن تعيب العقار بحد ذواليد دعواه او لا يجد لان مجوده بطل بقضاء  
القاضي فبقى امينا كما كان هذا عند الامام اما عندهما فيؤخذ ويودع في  
يد امين اذا وجد لان الجاهل خائن فلا يكون امينا لانها ضد ان يكفل اذا  
لم يجد واذا حضر الغائب بسم النصف الباقي اليه بلا بينة وقضاء لان  
احد الورثة يقوم مقام سائرهم في اثبات حقهم اذا كان المقضى له امينا  
كما اذا كان المقضى عليه امينا لا في الاستيفاء وقيل المنقول مثله في الاصل



وقول الامام اظهر فيه لاحتياجه الى الحفظ فالترك في يده ابلغ فيه كونه  
ضامنا بانكاره والمال في يد الضمين اشد حفظا وعدم اخذ الكفيل كونه  
انشاء خصومة وانما نصب القاضي لقطعها لا لانشائها وقيل يؤخذ هو  
المنقول منه اي ذي اليد وان لم يجز بالاتفاق او يقال وقيل يؤخذ  
هو اي الكفيل منه اي ذي اليد اذ لم يجز في المنقول بالاتفاق لاحتياجه  
الى زيادة الحفظ وصية بثلاث ماله يقع على كل شئ لا يختص بمال  
الزكوة لانها اخت الميراث لان كلا من الموصي له والوارث يستحق  
المال بالموت فلا يختص باحد من مال اعتبارا بالارث واذا قال مالي  
صدقة او قال لله ان تصدق بمالي يلزمه ان يتصدق بمال الزكوة كغيره  
الزكوة والثمره العشرية لان المال المقرون بالتصدق مالها هذا عندنا  
اما عند زفر والشافعي فيلزمه ان يتصدق بما ملكه عملا للعموم اللفظ كما في  
الوصية واما عند مالك وابن حنبل فتثبت الكل واما عند الشافعي فلا يلزمه  
شئ او اذا قال ما ملكه صدقة يقع على مال الزكوة لان ايجاب العبد معتبر  
باجاب الله تعالى فانه تعالى اوجب الصدقة من مال الزكوة والعشر  
بقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة فكذلك هذا عندنا واما عند ابو يوسف  
فيلزمه ان يتصدق بما ملكه لان الملك يشغل الكل فان لم يجز ذلك القائل الا  
ذلك المال اي مال الزكوة امسكه منه قوته وقوت عياله الى ان يملك مالا  
لان الحاجة داعية اليه فيجوز له اخذه فيملك صاحب الحرقة قوت يومه  
وصاحب الغلة اي الدور والحوانيت والبيوت التي يوجبها الانسان  
قوت شهره وصاحب الضياع قوت سنته وصاحب التجارة قوت  
قدر ما يرجع اليه ماله فاذا ملك بمثل ما اخذ تصدق بما اخذ ان بقي والا بمثل

وصح الايصاء بلا علم الوصي به اي الايصاء حتى لو باع شئ من التركة جاز  
البيع لان الوصي لا يتصرف بولاية منتقلة اليه بحجر الموصي عن التصرفات  
فلا يتوقف على العلم كما في الوارث هذا عندنا واما عند ابو يوسف فلا يصح  
بلاعلمه به لان الوصاية امانة بعد الموت فتعتبر بالامانة قبل الموت لا يصح  
التوكيل بلا علم الوكيل به لانه يتصرف بولاية قائمة في المنسوب عنه فتوقف  
على التصرفات فيتوقف عليه وشتر طخير عدل فضولي او خبر فضولي  
مستورين في العدالة لغز الوكيل ولعلم السيد بجناية عبده ولعلم الشفع  
بالبيع ولعلم الكبر بالتكاح ولعلم مسلم لم يهاجر الى دار الاسلام بالشرع  
لان هذه المذكورات مما فيه الزم من وجه دونها وجه فان عزل الوكيل  
الزام من وجه دون وجه لانه يبطل ولاية بالغزل والحجر فيشترط  
في خبرها احد شرط الشهادته اي العدالة او العدم بخلاف الرسول  
لان لسانه كلسان المرسل لا يشترط احدهما لصحة التوكيل لانها ليست  
مما فيه الزام من وجه فيثبت بحجر الواحد حر كان او عبدا عدلا او فاسقا  
وشترطا في الشهادته لانها مما فيه الزام من كل وجه هذا عند الامام  
اما عندنا فيحصل العلم بالغزل والجناية والبيع والتكاح والشرع بحجر  
الواحد من اهل التمييز عدلا كان او غير عدل قياسا على اخبار الرسول  
والاخبار بالتوكيل فاذا اجنى العبد ولم يعلم بها السيد حتى اعتقه او  
باعه يلزمه الاقل من قيمته ومن الدية فان اخبره بها واحد فان كان  
الحجر فاسقا فان صدق ثم اعتقه او باعه يصير مختارا للدية وان كذب ثم فعل  
احدهما فالمسئلة على الخلاف فعند الامام لا يصير مختارا للدية خلافا لما  
وعلى هذا قياس البواني ولا يضمن الثمن للمشتري قاض او امينه ان باع



احدهما عبد الغرماء واخذ احدهما ثمنه فضاغ الثمن في يده واستحق  
العبد لانه رسول لا وكيل فلا ترجع الحقوق اليه كما اذا كان العاقد  
عبد المحجور او صبيته محجورا واذا استخذ الرجوع الى العاقد فيرجع المشتري  
على الغرماء لان القاضى مضطر اليه من جهتهم فانتقل فعله اليهم لان فعل  
المكره ينسب الى المكره فان ظهر للميت قال اخر احدوا ديونهم منه  
وان باع الوصى عبد المديون لهم بامر قاض وقبض الثمن فاستحق العبد  
او مات قبل قبضه اى المشتري وضاغ ثمنه في يده يرجع المشتري بالثمن  
على الوصى لان القاضى انما نصب ليكون قايما مقام الميت لا ليكون قايما  
مقام القاضى فصا ركمن اوصى اليه الميت فيكون الرجوع به من حقوق  
العقد ويرجع به اى الوصى عليهم لانه عامل لهم ثم يرجع الغرماء على مال  
الميت ان ظهر ولو باع له نفقة الوارث فاستحق يرجع على الوارث بعد  
ان يرجع المشتري عليه ويرجع المشتري على الوارث لو باعه ايمان  
القاضى فاستحق ولو كان الوارث صغيرا ينصب عنه وصيا فيقبض منه  
ولو امرك او غيرك قاض عالم عادل بفعل قضى ذلك القاضى به على هذا  
الشخص من رجم او قطع او ضرب وسكك اى جازك فعله بقبول  
قوله كما في كتاب القاضى الى القاضى ولانه ايمان فيما فوض اليه ونحن  
ما مورون بطاعة هذا عندهما اما عند محمد فلا يقبل امره وقوله حتى  
تغابن الحجج لان الواحد اذا لم يكن معصوما عن الغلط والخطا لا يكون  
قوله حجة وصدق قاض عدل جاهل كمثل واستفسر عن قضائه قاض  
تفسيره لان العدالة تمنع الغلول ولم يقبل قول غيره بها وهو الفائق  
عالم كان او فاسقا جاهلا فسر قوله واجل حتى يغابن الحجج لعدم

المانع

المانع عن حمل الكذب والخيانة وصدق قاض عدل وقال لمزيد اخذت  
منك الف قضيت اى حكمت به اى الالف لغرموه دفعت ذلك الالف  
اليه اى غرموه او قال القاضى المعزول له اى زيد قضيت بقطع يدك  
في حق وادعى زيد اخذه وقطعه ظاهرا ولكن اتركوه لهم في حالة قضائه  
لان القضاء متناق للضمان كالمضاربة بلا يمين عليه لانه ليس بخصم و  
الا لا ينفذ قضاؤه ولو اقر القاطع او لا اخذ بما اقر القاضى لم يضمنها  
ايضا لان قول القاضى حجة ودفعه صحيح كما لو كان معانيا وان ادعى  
فعله ظاهرا قبل التقليد او بعد الغزل فان اقام البينة على ذلك ضربا ونعت  
والا فالقول للمعزول في الصحيح لانه منكر بسبب الضمان كتاب  
الشهادة والرجوع عنها وكل منها ومن القضاء قول ينتفع به احد  
الخصمين ويتضرر به الاخر وكل منهما يفتقر الى الدعوى والانتكار وكل  
منهما ملزم به اى الشهادة اخبار عن علم لا عن تخمين وحسبان لا يحق  
لغير المدعى على اخر لانها حجة ملزمة بالنصوص والاجماع على خلاف القياس  
لانها خبر يحتمل الصدق والكذب والمحتمل لا يكون حجة ملزمة في القياس  
واذا ذهبها تجب بطلب المدعى لقوله تعالى ولا تكفوا الشهادة وسترها  
في الحدود ابرءوا افضل لقوله كذلك شهد عنده لو سترته بثوبك لكان  
خيرا لك ولقوله عدم من ستر على مسلم ستر الله عليه في الدنيا والاخرة  
والشاهد يقول في السرقة اخذ لا يقول سرق لان الشهادة بالمال  
واجبة والستر في الحدود افضل فيجمع بين السر والافهار ونصاها  
اى الشهادة الملزمة لاننا اربعة رجال لقوله تعالى ثم ياتوا باربعة  
شهداء فاجلدوهم ولقوله تعالى والاثني ياتين الفاحشة من ذنبتكم



فأشهرهوا عليهم أربع منكم فلا تقبل شهادتها النساء ولو مع الرجال  
الثلاثة ونصاها للقود وباقي الحدود ورجلان لقوله تعالى وأشهرهوا  
شهرهدين من رجالكم فلا تقبل شهادتهما النساء مع الرجال لذلك فلان  
فيها شهرة البدلية لان كل شيتين منهن قائمة مقام رجل فلا يقبل فيما  
يندرى بالشبهات كما لا يقبل فيه كتاب القاضي الى القاضي لا حقيقة  
لان البديل الحق لا يصار اليه مع القدرة على الاصل غالبا فشهادته امرين  
مع رجل تقبل لكن مع وجود شهره والرجال الاربع في الزنا والرجلين  
فيما بعده وشهادة النساء عند الاختلاط بالرجال تعتبر ايضا حتى  
لو شهد رجال ونسوة بشئ يضاف الحكم الى الكل حتى يجب الضمان  
عليه عند الرجوع ونصاها بالبكارة فيما يطلع عليه النساء فقط امرأة  
كما اذا اشترى جارية على انها بكر واختلف في البكارة يبرها القاضي النساء  
فان شهدت بالبكارة تقبل فتلزم للمشتري وان شهدت بزنا الزانية  
المخصوصة للمشتري في توجه اليه على البائع فيحلف على انها بكر ان كان  
قبل القبض وان كان بعده يحلف بالله لقد بعته وسلمت وهي بكر  
لاحق الفسخ له لا فإزوارها لا يستلزم الدخول وكذا في الولادة وقد  
مرت صورتها وكذا في عيوب النساء فيما لا يطلع الرجال عليه  
بل تطلع النساء امرأة واحدة كما اذا اشترى جارية فوجد بها رتقاء  
فأراد الرد وشهدت امرأة واحدة بانها رتقاء تدلان ما يقبل  
فيه قول النساء وعلى الافراد لم يشترط فيه العدد كرواية الاخبار  
فالاثنان احوط والثلاث احب وبالاربعة يخرج عن الخلاف ولان  
قولهم في ذلك خبر لا شهادته وهذا لم يشترط لفظ الشهادة وقولهم

لشهادة

شهادة النساء جائرة فيما لا يطلع الرجال النظر اليه فالتعريف للجنس  
وهو يصدق على الواحدة لا كاستخراق لعدم الامكان هذا عندنا اما عند  
مالك فامرانان لان المرأة في هذا كالرجل وفيه شرط للثبوت فكذا في هذه واما  
عند الشافعي فاربعة لان كل امرأتين منهن يقدم مقام رجل واحد في الشهادة  
وفي ما يطلع الرجل عليه كالاصبع الزائدة لا يكفي شهادة امرأة واحدة و  
نصاها بالغير بما اى الحدود والعصا من الذي لا يطلع عليه الرجال سواء  
كان مالا او غير مال ككنكاح وطلاق ورضاع او وكالة وصية اي ايضا لانه  
في عدد غير مال رجلان او رجل وامرأتان لا تلاق قوله تعالى فان لم يكونا  
رجلين فرجل وامرأتان والحد والقود وعقوبة وهي تسقط بالشبهات  
هذا عندنا اما عند الشافعي فشهادة النساء مع الرجال لا تقبل الا في الاموال  
وتواجرها كالايجل والشرط الخيار لان شهادتها لا تقبل في الحدود والقود  
وكذا فيما اذا لم يكن الحق مالا وشرط للكل من المذكورين العدالة لوجوب  
القبول مسلما كان الشاهد او كافرا لانها اخبار ممتدة بين الصدق والكذب  
ويخرج جانب الصدق على جانب الكذب العدالة كما متداد الدم فلا تقصير  
حجة بدونها لا الصحة حتى لو قبل شهادته غير العدل وحكم بها مع حكمه لكن له  
عدالة ولم تكن اضعف من عدالة المشهور وعليه والا فالعدالة المطلقة من  
غير تقصير في نفسه بل في غيره لم توجد في احد لقوله تعالى كلاما يقض بالامر  
وبهذا في كل ما اشترطت فيه كالقضاء وغيره ولفظ الشهادة للقبول  
في جميع ما تقدم فلم تقبل شهادته ان قال اعلم او قال استيقن لان الله تعالى  
ذكر جميع الشهادات في مواضع شتى بلفظ الشهادة على خلاف القياس  
ولانها من الفاظ اليقين فتكون في معناه فتكون الامتناع عن شهادته



الزور با شهدا منع فلا يلحق به غيره ولا يسأل قاض عن حال شاهد  
 لان العدالة اصل في حق المسلم نظر الى انه ولد غير فاسق ويؤيد قوله  
 المسلمون عدول بعضهم على بعض الا بعد ودا في قسوق والفسق امر  
 طار منطون فلا يجوز ترك الاصل با نطق بلا طعن الخصم الشهود فيه  
 لو طعن لان هذا الظاهر يقابل ظاهرا اخر فيجب الاستكشاف بالسؤال  
 الاستكشاف بالسؤال طلبا للترجيح الا انه يسأل في حد وقود طعن او لا  
 لان العقوبات يتجمل لديها فيجب السؤال بهذا عند الامام فيها قال  
 يسأل القاضي في الكل ستر وعلاية لان الناس عدول وغير عدل فيجب  
 الاستكشاف بالسؤال وبه اى بقولها يفتى في زماننا الغلبة الفقه  
 قيسل هذا اختلاف زماننا لان فتواهما كانت في القرن الرابع الذي  
 يفتوا الكذب فيهم لقوله عم خير القرون قرني الذي انا فيهم ثم الذين  
 يلونهم ثم يفتوا الكذب الحديث واما فتوا الامام ففي الثالث وقيل  
 يكفي السؤال ستر اى يكتب اسمه ونسبه وطسه فيبعث الى اهل مسجده  
 او سوقه ليسال عنهم فاما قالوا انه عدل او الله اعلم او سكتوا  
 تحزر عن الفتنة وكفى للتركيب ان يقول المذكي هو عدل في الاصح لان  
 لان الحرية ثابتة بالدار ولهذا سأل القاضي عن عدالة لا عن حريته  
 وفي غير يقول هو عدل جائز الشهادة لان العبد عدل غير جائز الشهادة  
 ولا يصح تعديل الخصم وتركيبه بقوله هو عدل لكن هنا اخطا في شهادته  
 او نسى اياها لان في زعم المدعى وشهاده ان الخصم المدعى عليه  
 في محو وكاذب فلا يصح تركيبه الكاذب الفاسق لا يشترط العدالة  
 في المذكي فلو قال الخصم هو عدل وقال بدل اخطا او نسى صدقة ثبت

الحق

الحق باقراره لا بالبيته لانها عند الجحد او كفى واحد للتركيب ستر ولا اجل  
 ترجمة الشاهد وترجمة الرسالة من القاضي الى المذكي اذا لم يفهم القاضي  
 لسانها رجلا كان ذلك الواحد او امرأة اذا كان عدلا حتى لا يجوز تركه  
 مستورا الحال لاحتمال فسقه والاشنان احوط لان التركيب شهادة من  
 وجه ولهذا اشترط فيها سائر شرائط الشهادة من الحرية والعقل والامانة  
 والبلوغ والعدالة والذكورة في باب الحدود والقود والامن وجه ولهذا  
 لم يشترط لفظ الشهادة ومجلس القضاء فمن حيث انها شهادة من  
 وجه اشترط شرط معقول كالعادلة والامانة والحرية ومن حيث انها  
 غير شهادة من وجه لم يشترط غير معقول كالعدو وعلا بالجهتين هذا عند  
 اما عند محمد فشرط في ذلك عدد البيته رجلا او رجلا وامرانا كما في  
 تركيبه العلانية لكونها في معنى الشهادة حتى اشترط ان يكون المذكي  
 في شهود التزنا اربعة لان التركيب شهادة كما ذكرت في شرط العدد  
 وما يحمله الشاهد على ضربين احدهما ما ثبت حكمه بنفسه فلهذا المن سمع  
 بيحا او اقرارا او حكم قاض او لمن رأى غضبا او قسلا ان يشهد به  
 وان لم يشهد عليه لعدم توقفه على الاشهاد ولبشوة بنفسه وقوله دم  
 اذا علمت مثل الشمس وشهدوا الا فرغ ولم يجز لو سمع من وراء الحجاب  
 لا يشبه الصوت ولو شهد وقسم القاضي لا يعقل ولو سمع اقرارا من  
 في البيت ولا يراه وعلم ان ليس فيه غيره حل له ان يشهد بحصول العلم  
 ويقول عند الشهادة اشهد لا يقول اشهدني وثانيتها ما لا يثبت  
 حكمه بنفسه فلهذا لا يشهد على الشهادة ما لم يشهد عليها لانه تصرف  
 على الاصل من حيث زوال ولايته في تنقيح قوله على المشهود عليه



وازالة الولاية الثابتة للخير ضرر عليه فلا بد من الولاية والتحصيل منه  
فلا يشهد عليها اي الشهادة من سمع شهادتها شاهد عند القاضي  
او سمع الاشارة وعلى الشهادة الا ان يشهد به لان الفرع نائب الاصل  
في الشهادة فاشترط الولاية في النيابة والولاية تكون بالتوكيل والتحصيل  
فلا يقع بدون ذلك ولا يشهد ولا يبرول ولا يقضي من راي خط او  
رواية او شهادته الشهود في ديوانه السجل ولم يتذكر شهادته  
والخاتمة وشهادتهم لان الخط يشبه الخط فلا يحصل الحكم بهذا عند الاما  
ما عند ما فله ذلك لوقوع الامن عن الزيادة والنقصان بخلاف ما  
في الصك لانه في الخصم ولو ذكر المجلس الذي كانت فيه الشهادة  
لا يحل له ان يشهد اعما واعليه ولا يشهد بالتسامع بلا عيان  
بالحديث المذكور لان العلم يحصل بالمعاينة او بالتواتر الا انه يشهد  
في النسب بان سمع من الناس ان فلانا ابن فلان فلان وان لم يعان  
الولادة على قرينة التوارث والتعامل من الصدر الاول الى يومنا  
هذا وفي الموت بان سمع منهم ان فلانا ابن فلان مات وان لم يعان  
لذلك وفي النكاح بان سمع منهم ان فلانة زوجة فلان وان لم يعان  
عقد النكاح وفي الدخول بان سمع منهم ان فلانا دخل امراته وان لم يعان  
وفي ولاية القاضي بان سمع منهم ان فلانا صار قاضيا للبلدة الفلانية  
وان لم يعان التوكيد وفي اصل الوقف ومصرفه بان سمع منهم ان  
هذه الارض وقفت على هذا المسجد او المقبرة او الزاوية و  
لم يعانين وصرح بالتسامع لذلك لا في شروط الوقف في الاصح  
بان سمع منهم ان شرطه كذا وكذا حتى يسمع من فم الواقف معاينة

لاختلاف

لاختلاف الشرط في الاوقف قيل لو كان المسجد وقف و اراد  
القيم ان يشترى به دهننا وحصى ولم يعلم بشرطه فن قيل ان كان  
اشترى بها فله ذلك والا فلا اذا اخبر بها اي المذكورات عدلان او رجل  
وامرأتان لانه اقل نصاب يفيد العلم الذي ينبغي عليه الحكم في المعاملات  
فقبل يكتفي في الموت باخبار واحد او واحدة لا يستكره الناس مشاهد  
الميت ويشهد راي المجلس بقضاء يدخل عليه الخصوم على انه  
قاض وان لم يعان التوكيد ويشهد راي رجل وامرأة يكفان بينا وبينها  
انبساط الارواح على انهما عرس وان لم يعان العقد ويشهد راي شئ  
سوى الرقيق اي العبد والامة الكبيرين في يدان متصرف كالملك  
ثم راي ذلك الشئ في يد آخر وادعى الاول انه ملكه ووقع في قلبه انه ملكه  
يشهد على انه اي المدعي لان اليد وليس الملك في حق الشاهد لا يشهد في  
ذلك الرقيق حتى يعان سبب الملك لان ذلك الرقيق الذي يميزه ويجتر  
عن نفسه يد على نفسه حتى لو ادعى انه حر الاصل كان القول قوله ولهذا  
لو كان صغيرا لا يعبر عن نفسه بكونه في يد غيره كسائر الاموال وغيرهم انه  
يحل له ان يشهد في ذلك ايضا جلا للعبد وليا على الملك في الكل فان فسر  
الشاهد للقاضي شهادته بان قال له اني اشهد بالتسامع او بحكم معاينة  
اليد بطلت الشهادة لان اليد تكفي لاداء الشهادة لا للقضاء ومن شهد  
انه حضر دفن زيد او انه صلى عليه اي على جنازة قبلت شهادته وان فسر  
به اي بهذا الحضور والصلوة بان قال رايت الناس ان يصلوا الجنازة فانما  
اقتديت وصليت معهم ثم سمعت ان الميت فلان وهو اي كل واحد منهما  
عيان ومشاهدة باسبب القبول وعدمه اي ممن يسمع الشهادة



ومن لا تسمع وتقبل الشهادة من اهل الاسواء بهم اهل القبلة لكن  
معتقدهم غير معتقد اهل السنة فاصولهم ستة الجبرية والقدرية والروافض  
والخوارج والمطلة والمشيبهة وكل منهم اثنتا عشرة فرقة فصاروا  
اثنتين وسبعين فرقة لان الفسق من جهة الاعتقاد لا يمنع قبولها ولهذا  
ان لم يتناول متروك التسمية عند معتقدا باحقيقته لا يصير مردودا للشهادة  
ولا نهم انما وقعوا فيه بالتأويل والتعقيل في الدين لا يري ان منهم من  
يعظم الذنب حتى يجعله كافرا بخلاف الفاسق عملا لانه ارتكب مخطوئتين  
ولان لسان الحال انطق من لسان المقال هذا اما عند الشافعي فلا تقبل  
منهم لانهم فسقة اعتقادا والفسق اعتقادا اغلظ من الفسق عملا الا  
الخطابية بهم صنف من الروافض لانهم يدعون شهادتهم الزور لموافقهم  
على مخالفتهم وتقبل من الزمعي على مثله لا جماع فقهاء التابعين وان خالفوا  
ملة كالنصراني والمجوسي لان كل الكفر ملة واحدة ولما روى انه عزم اجاز  
شهادته النصراني بعضهم على بعض وعليه اجماع الصحابة السلف ولما  
روى انه عزم رجس يهوديين زنيا بشهادة اربعة منهم هذا عندنا اما عند  
الشافعي وماك فلا تقبل لان قبولها كرامة فلا يستحقها من يستحق العقوبة  
ومن الذم على المستامن لان الذم على حاله ومن المستامن  
على مثله ان كان من دار واحدة لتساويها في الحال فلا تقبل ان كانا  
من دارين كالترك والتروم لعدم التساوي للعداوة الدينية ولا على  
الزمي لزيادة صفاء الحرب ولا ممة ومن الذم على المسلم للعداوة الدينية  
وتقبل من عدو بسبب الدين على عدوه لعدم اتهامه شرعا بخلاف  
سبب الدنيا ومن اجتنب الكلباير اجمع قبل الكلبة سبع الاشرار

بالدو

بالله والفرار من الزحف وعقوق الوالدين وقتل النفس بغير حق  
وبرأت المؤمن والزنا وشرب الخمر وقيل شدة هذه واكل مال اليتيم  
بغير حق واكل الربوا وقيل هي كل ما سمي فاحشة كاللواطه ونكاح منكوبة  
الاب او شدة لها ينقص قاطع عقوبة في الدنيا او في الآخرة وقيل مكافاة  
حرما لعينه وقيل ما كان شنيعا بين المسلمين وفيه هتك حرمة الله والدين  
وبعد الاجتناب عنها لم يصير على الصغائر الصغيرة ما لم يكن كبيرة من الزنوة  
على احد الاقوال وغلب صوابه على خطاه لان الصغيرة مع الاصرار تغير  
كبيرة فلا تقبل من متركبها لانه لا يبالي من الكذب وتقبل من الاخلف  
لا طلاق النصوص من غير تقيد بالحنان الا اذا ترك استخفا فابالدين  
لانه لم يبق عدلا معه ومن الحق لان نقصان العضو وزيادة لا يخل بالعدالة  
والتمييز ومن ولد الزنا على الزنا وغيره لان جنسية ابوين لا يوجب  
فسق الولد ككفرهما هذا عندنا اما عند مالك فلا تقبل على الزنا لانه يجب  
ان يكون غيره كنف ومن اتهم اي عامل الصدقات والخزاج والخزنية  
لانه محقق في هذا العمل بخلاف من يشتري غلة البلدة او القرية مع المبتدع  
والمظالم فانه غير محقق في هذا العمل فما يحصل من الابتذالات هو يكون  
خرجا الى الاسرافات فما يحصل الى اهل الله هو الحلالات ومن الخشني  
لان رجل اذ امرأة وهي منها مقبولة ومن الشخص لاجنه ولاجل  
عمة ولاجل من حرم برضا عا او مصاهرة لان الاملاك والمنافع بينهما  
متميزة والايدي متميزة ولا بسوطة لبعضهم في مال البعض فلا يتحقق  
الشبهة حتى يجوز دفع الزكوة اليهم لا تقبل الشهادة من اعني عند الاداء  
وان كان بصيرا عند التحمل لان تعريفه تعريف بالاسم والنسب وهو



فیضانی

في منافع اموالهم ولا من زوج لعرب ولا من عرس لزوجها لذكه  
هذا عندنا اما عند الشافعي فتقبل من احدهما لآخر قيا ساعلي الاخرين  
ولا من سيدة لعبيده ولا مكاتب لقولهم لا تقبل شهادة الولد لو والده  
ولا الولد لو لولده ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لامرأته ولا العبد لسيد  
ولا المولى لعبده ولا الاجير لمن استأجره ولا شريك فيما شتر كانه  
لان شاهد لنفسه من وجهه وتقبل في غيره لعدم التهمة ولا من خنت  
اي غير قادر على الجماع يفعل الفعل الردى كشره بنزلة النساء وكونه  
محل اللواط وكذا من عنت يفعل هذا الفعل لقوله عم لعن الله الموشين  
من الرجال والمذكرات من النساء ولهذا تقبل منها اذ لم يقطعه  
فخصيص الخنث بالذك كركون ظهور هذا الفعل الفبيج منه اكثر ولا من  
نايلة في مصيبة غيرهما لا تركابها المخطور لافي مصيبة نفسها لعدم تحملها  
ولا من مغنية لان صوتها حرام لا صوت المغني فلا يسقط عدالة حتى  
يجتمع الناس ولا من مد من الشرب من الاشرية المحرمة على الله وان  
ذلك معصية والادمان اما في النية وهو ان لا يبالي فيها بشرب الخمر  
او الحرام على وجه الله وكلما وجد وان وقع شربه مرة واما في الشرب  
وهو ان يشرب على هذا الوجه مرارا فمن شر الخمر سرا ولو كثيرا لا يخرج  
من ان يكون عدلا ولا من من يلعب بالطيور لانه يطلع على العورات  
بالطوع على السطوحات ولو اقتن الطير في بيته ولم يطر فلا بأس به  
او يلعب بالطيور لانه من اللهو او من يفتن للناس لان الشغف  
لهم حرام في جميع الايمان فاذا اتقن لازالة الوحشة عن نفسه بحيث  
يسمع نفيه لا غيره لا يسقط عدالة او من يترك ما يحده كالسرقه

[illegible]



او من يدخل الحرام بلا اضرار لان كشف العورة حرام او من يأكل الربوا  
على اشتهاى والادمان لان الانسان قلما يخرج من العقود الفاسدة و  
كلها ربوا لانه عبارة عن عقد فاسد سواء كان فيه زيادة او لم يكن لان  
ذلك من الكبائر او من يقامر بالنزد والسطر نج او نفوته الصلوة بها  
او يخش الكلام فيها لان كلا منهما حرام فخر اللعب بالسطر نج من غير قمار  
ولا فوت صلوة ولا فحش كلام ليس بفسق مانع لقبول الشهادة ثبوت  
الاجتهاد في اباحتها واما اللعب بالنزد ففسق مانع له على كل حال لعدم  
ثبوت او من يبول على الطريق او من يأكل فيه او من يظهر سب السلف  
من الصحابة والعلماء المجتهدين لوجوب التوقف في خبر الفاسق ومن  
لم يظهره تقبل شهادته لانه فاسق مشهور ولو شهد بان ان الالب  
الميت لهما او وصى الى زيد اى جعل وصيا في التركة وهو اى زيد بن  
اى الاب ايضا صححت شهادتهما لان ثبوت الوصاية لا تكون مضافا الى  
شهادتهما لان القاضي يملك نصب الوصى اذا كان طالبا فتكون مسقط  
مؤنة التعيين لا موجبة له الوصاية وان انكر زيد الوصى ذلك لا يصح  
لان ثبوت الوصاية تكون مضافا الى شهادتهما فتكون موجبة له فلا  
تقبل لانها شهد الا تفسيرها انهما اثبتا معينا لهما كسهادة داين الميت  
على الاب ايضا وشهادته مدبونية عليه وشهادته الموصى لهما عليه وشهادته  
الموصى لغيرهما عليه وشهادته وصية على الاب ايضا في الصحة اذا ادعى وعدها  
اذا انكر لذلك والابن لو شهد ان اباهما الغائب وكلمه اى شخصيا بقض  
دينه وادعى ذلك الوكيل الوكالة او مجرد ردت شهادتهما لان القاضي  
لا يملك نصب الوكيل عن الغائب ولو ثبت لثبت بشهادتهما وهى لا

توجب لاجل الشهادة كالشهادة اى كما ردت الشهادة على جرح  
مجرد وهو اى الجرح المجرد ما يفسق به الشاهد ولو يوجب حقا  
للشروع كما اذا شهدا انهما شربا الخمر ولم يتفادى العبد او العبد كما  
اذا شهدا انهما قتلوا النفس بغير حق عدا مثل ان يقال هو الشاهد  
فاسق او اكل ربوا او انه اى المدعى استأجرهم اى الشهود فلا  
يقبل بينة الجرح لعدم ثبوت الحق الخصم حتى يثبت الجرح في صفته  
فلو قال استأجرهم واعطاهم الاجرة من مال الذى كان في يده و  
طلب استرداده تقبل لانه خصم في ذلك وكذا لا تقبل ان اقام البينة  
على انهم اقرروا بشهادتهم بالنزد او الاجرة في اداء هذه الشهادة  
او على انه لا شهادة لهم على المدعى عليه في هذه الحادثة لانها اذا تقبل  
على ما يدخل تحت الحكم كالحد والضممان وفي صفته يثبت الجرح وليس  
في وسع القاضي الزام الفسق لان الشاهد يرفع بالتوبة وتقبل  
الشهادة اذا اقامها المدعى عليه على اقرار المدعى بفسقهم اى  
شهوده بان قال شهودى فسقة لانه اذا اقر بذلك فقد اقر ان  
حق لا يثبت بهذه الشهادة او اقام على انهم اى الشهود وعبد  
لان الرق حق الله تعالى او على انهم محدون ون في قذف لانه ثبت  
رد الشهادة وهو من تمام الحد او على انهم شارب الخمر ولم يتفادى  
او على انهم قذرة والمقذوف يدعى منهم حد القذف او على انهم شركاء  
المدعى في المدعى او على انه اى المدعى استأجرهم بكذا درهما لهما اى  
الشهادة واعطاهم ذلك الاجر مما اى من المال الذى كان في يده  
عنده او على انى اى المدعى عليه صالحهم اى الشهود وعلى كذا درهما



ودفعته اليهم على ان لا يشهدوا على بشهادة الزور وقد شهدوا  
على تلك الشهادة فيجب عليهم اداها اعطيناهم فافى هذه الصور وجب  
الجرح حقاً للشرع او العبد على الشهود وقد خل تحت حكم القاضي فتقبل  
ولو شهد عدل ولم يبرح اى لم ينزل من المجلس حتى قال او همت  
اى اخطات بعض شهادتي بنقض ما يجب ذكره كما اذا ادعى المدعى  
عشرة وراهم فشهد على خمسة ثم قال نسيت البعض بل الواجب  
عشرة او زيادة بالاجوز ذكره كما اذا ادعى خمسة فشهد على عشرة  
ثم قال اخطات وقلت العشرة مقام خمسة قبل قوله للعدالة واتحاد  
المجلس لانه اذا اتحد يلحق المحقق بالخلق منه واذا لم يتحد بان شهد في مجلس  
وبين خطاه في اخر اى بعد القيام او بعد القبول لا تقبل لانه يوجب التمسك  
من المدعى مع ان الموضوع موضع شبهة ولذا اذا لم يكن موضع شبهة  
فشهد فترك لفظ الشهادة او ترك الاشارة الى احد الخصمين او  
ترك ما يجري مجرىهما ثم تدارك ما تركه في مجلس الشهادة او في اخر  
قبل ايضا للعدالة وعدم الشبهة فصلا وشرط موافقة الشهادتين  
الدعوى معنى تكون تقدم الدعوى شرطا لقبول الشهادة فالدعوى  
لا توجد فيما تخالفها كما لو ادعى الملك المقيدين بان قال ان هذه الدار لى  
بالاشارة مثلا وشهدا على المطلق بان قال انها له ولم يتعرضا بسبب  
لا تقبل عدم الدعوى لذلك وتوجد فيما توافقا كما اذا ادعى المطلق  
وشهدا على المقيدين تقبل لاستدزام المقيدين المطلق دون العكس لا لفظا  
حتى لو ادعى المدعى الغصب فشهد باقرار المدعى عليه بذلك تقبل  
الاتحاد المعنى كاتفاق اى كما شرط اتفاق الشاهدين لفظا بان تطابقا

لفظها

لفظها على افادة المعنى بطريق الوضع لا بطريق التضمن ومعنى عند  
ابى حنيفة رحمه الله ومعنى فقط عند سائر اصحاب القضاة انما هو بالحجة وهي  
شهادة الاثنين قال لم يتحقق فيما شهدا به لم يثبت كالحجة فترد الشهادة  
ان شهدا احدهما بالالف وشهد الاخر بالالفين او شهدا احدهما على مائة والاخر  
على مائتين او شهدا احدهما على مائة والاخر على مائتين او على ثلاث ان ادعى  
المدعى الاكثر لا خلتا لفظا ومعنا اما لفظا فظاهر واما معنا فلان الالفين  
والمائتين والثلثين والاطراف جمع لفظ وهو ضد الفرد واذا لم يثبت للجمع  
التضمن لم يثبت ما في ضمنه هذا عند الامام اما عند سائر فقهاء في الاقل المتفق  
عليه لا تنافرها عليه لاني الاكثر الزيادة المختلف فيه تنفرد شاهد كما اذا شهد  
احدهما بالالف وخمسة وان ادعى الاقل لا تقبل لكونه كاذبا بشهادة من شهد  
على الزيادة وقبلت شهادتهما على الف في شهادته احدهما بالالف والاخر  
على الف ومائة ان ادعى المدعى الاكثر لا تنافرها على الف لفظا ومعنى مع  
ان المائة ليست بجمع مع كونها معطوفا عليه قبل هذا الفرق ضعيف قولها  
اظهر وان ادعى الاقل او سكنت عن الزيادة لا تقبل لانه اذا قال كان اصل  
حقى مع الزيادة كن استوفيه او ابراته عنه لا مكان التوفيق كطلقة اى كما قبلت  
الشهادة اذا شهدا احدهما بطلقة والاخر على طلقة ونصف وشهدا احدهما  
على مائة والاخر على مائة وعشرة لا تنافرها على الطلقة والمائة بخلاف شهادته  
احدهما على عشرة والاخر على خمسة عشر لانه بالتركيب صارت نظير الالف و  
الالفين والاشهادان لو شهدا بالالف وبقرض الف وزاد احدهما قوله  
قضى المستقرض كذا درهما منه قبلت شهادتهما بالالف او بقرض الف لا تنافرها  
على ذلك ورده قوله قضى كذا تنفرد فيه الا انه لا يبرر اذا شهدا مع شاهد



آخر ذلك لان تكذيب المدعى فيما شهد عليه لا يمنع قبول الشهادته فيما  
شهد له عندنا هم اما عند رضر فلا تقبل لان المدعى الكذب شاهد القضاة  
فصار كما اقر بفسقه ولا يشهد من علمه اي قضاء البعض حتى يقرب المدعى  
عند الناس بما قبض نظر المجانبين لانه ان لم يشهد اصلا يتضرر المدعى  
وان شهد قبل الاقرار يتضرر المدعى عليه والشاهد ان لو شهد بقبول  
زيد يوم كذا يوم النحر مثلا بكذا وشهد اخر بقبوله فيه بكونه فالحال يقنان  
ردت لان احدهما كاذب بيقين وليست احدهما اول من الاخرى بالقبول  
فان قضى باحدهما لموجب القضاة ثم قامت الطائفة الاخرى ردت  
هي الاخرى لان الاول لا ترجح باتصال القضاء بها فلا تنقضي بالمرجوة  
والشاهد ان لو شهد بسرقة بقره واختلغا في لونها بان فاحدهما كانت  
سوداء والاخر بيضاء وادعى المدعى بسرقة بقره قبلت الشهادته ثم  
قطع السارق لان الحيوان الواحد بجميع اللونين فيكون احد طرفيه اسود  
والاخر ابيض ولان السرقة وقعت حالة الاشتباه لانها تقام بالليل  
غالبا ولذا قيل والصحيح ان الاختلاف في جميع الالوان بخلاف الغضب  
لانه يقام نهارا جها را فلا يشبه وبخلاف مالوا اختلاف في الذكورة والانوثة  
لان اجتماعهما محتسب والخشني نادر ولذا لا يقطع هذا عند الامام اما عندنا  
فلا يقطع لان المشهود به مختلف ولم يتم في كل منهما نصاب الشهادة  
فلا تقبل كما لو اختلفا في الذكورة والانوثة او شهدا بالغضب وان ادعى  
سرقة بقره سوداء او غيرها لا تقبل لتكذيبه احدهما في الاحتفال  
بالتوفيق بين كلامي الشاهدين لصيانة الحجج عن التعطيل لا لايجاب الحد  
حي يقال هذا احتيال لايجاب الحد مع ان الاصل الاحتيال لدرته فيجب الحد

ضرورة لا قصد ولو شهد احدهما بشري عيبا بالف او بيبه او كناية بالف  
وشهد الاخر بالف ومائة ردت شهادتهما سواء ادعى المشتري او البائع  
او المولى او العبد الاقل والاكثر لاختلافهما المقصود باختلاف الثمن فلم يتم  
النصاب على كل منهما وكذا الموكور عتق بمال وصلح عن قود ورهين وخلع  
في الرد اذا شهد احدهما بالف والاخر بالف ومائة ان ادعى العبد في العتق  
به وادعى القاتل في الصلح عنه وادعى الراهن في الرهن وادعت العرس  
في الخلع لما مر ان كل شاهد يشهد بقود غير ما يشهد به الاخر باختلاف الثمن  
ولم يتم النصاب وان ادعى الاخرى المولى في العتق على المال وولى المقول  
في الصلح عن القود والمرتهن في الرهن والزوج في الخلع فهو كدعوى الدين  
في وجوبه بخلافه وفاقا فان اتفق الشاهدان معنى فقط لا تقبل عند الامام  
خلافا لهما وان اتفقا لفظا ايضا فادعى الاكثر تقبل على الاقل عندهم وان ادعى  
الاقل لا تقبل شهادته الشاهد بالاكثر عندهم لان الحق والعفو والطلاق  
وقع باعتراف المولى والمولى والزوج ووقع الاختلاف في وجوب  
الدين اما في الرهن فطانه يكون بعد الدين حتى يثبت الرهن يتبع الدين  
والاجارة اي اذا شهد احدهما باجارة بالف والاخر باجارة بالف  
ومائة قبل مضي المدة كالبيع في اول المدة اي قبل مضيها لان المنازعة  
تكون في العقد كما في البيع والشري وهي كالدين اي كدعوى الدين بعدها  
ان كان المدعى الموكور لان المنازعة تكون في المال كما في الدين وان كان هو  
المستاجر كان معترفا باقل مال الاجارة فيجب عليه فلا حاجة الى اتفاق الشاهدين  
واختلافهما واذا شهدا على نكاح رجل وامرأة لكن احدهما بالف والاخر  
بالف وخمسائة صح النكاح بالف سواء كانت الدعوى من الزوج او



المدة وسواء ادعى الاقل او الاكثر احتسانا هو ان النكاح اصل والمال تبع  
والاختلاف في البيع لا يمنع صحة الشهادة في الاصل واذا ثبت الاصل  
ثبت اقلها لانه يتيقن قبل اذا ادعى الزوج لا تقبل لان مقصود العقد  
بمال هذا عند الامام وقال اردت تلك الشهادة فيه اى النكاح لان  
الاختلاف وقع في المشهود به لان النكاح بالغ غير النكاح بالغ خمسمائة  
فلا تقبل ايضا اى كما في البيع والكتابة فصل واذا ادعى الوارث عينا  
في يد اخرا بان اياه ترك ميراثا له فلا يقضى له يقول الشاهد كان لابي  
بل لزم الحجر والنقل لاشهاد الوارث بقوله مات ابوہ وتركن هذا العين  
ميراثا له او بقوله مات وذا ملكه او بقوله مات وذا في يده لان هذه  
الشهادة خالفت الدعوى بلا جبر لانه يدعى الانتقال الى نقطة والاشهاد  
اشتبك الملك به للمورث هذا عندها اما عند ابي يوسف فيقضى له  
به بلا جبر لانه اشتبك الملك له فينقل اليه ضرورة ولا يلزم الحجر له لو شهد  
بقوله ان ذا ملكه وقت الموت او بقوله ان ذا في يده ذلك الوقت  
لان الايدي الجبرولة تنقلب عند الموت يد الملك فان قال الشاهد  
كان ذا لابي اعارة او او دعه او رهنه من في يده اى ذا فيما وقت  
المدة جاز بلا جبر لا يده كيد فيثبت الانتقال ضرورة فلا حاجة الى  
الحجر ولو ادعى حي عينا في يد انسان بان قال انه ملكي ثم شهد اهو بيد  
حي منذ كذا اى شهرا او سنة والحال انها ليست في يد المدعى وقت  
الدعوى ردت لتتويع اليد لانها ان كانت يد غصب عن ذي اليد  
لا يجب اعادته وان كانت ملك يجب فلا يجب بالشك هذا عندهما  
عند ابي يوسف فلا ترد فجب اعادته كما لو اخذه واليد انه في يده

او اقام

او اقام البينة على ان المدعى عليه اقربيد المدعى وكما لو قامت البينة ان  
فلان مات وهي في يده ولو شهد ابيد ميت منذ كذا قليب وان اقر  
المدعى عليه بذلك الكون في يدى او شهد انه اى المدعى عليه اقربيد المدعى  
اى في يده صحح الاقرار لان جهالة المقر به لا تمنع صحته فصل  
وتقبل الشهادة اى شهادة الفروع على الشهادة اى شهادة الاصول  
لما يتعطل حقوق الناس لان الاصل قد يجزى عن اداء الشهادة لموت  
او غيبة او مرضه الا انها لا تقبل في حد وقود لان في نقل الفروع زيادة  
الاحتمال فلا تقبل فيما يندرى بالشبهات هذا عندنا اما عند الشافعي  
فتقبل فيما قيا على سائر الحقوق وشرطها اى تلك الشهادة تعد  
حصن الاصل مجلس الحكم لان الفروع ابدال ولا يجوز العمل بالابدال  
مع القدرة على الاصول لموت او مرض او سفر مسافة قصر الصلوة  
وحمل الفطر في الصوم واستند مسح الحف لتحقيق الحجر بهذه الاشياء  
وشرطها شهادة رجلين لا تقاير فرعى هذا الاصل وفرعى  
ذاك الاصل فيقبل نقل فرعين عن اصل وعن آخر ايضا في حادثة لان  
نقل شهادة الاصل من الحقوق فاذا شهد بحق ثم شهد بحق آخر ثبتا  
جميعا فكذا هذا عندنا اما عند الشافعي فلا يقبل حتى يكون الفروع  
اربعا اثنين عن اصل واثنين عن آخر لوجوب المعايرة لان هذين  
الفرعين قاما مقام اصل قصار كما اصل واحد شهد بنفسه وشهد على شهادته  
غيره وكلاهما اثنين لقيامهما مقام رجل واحد وصنفه الا شهدا انه يقول  
الشاهد الاصل للفرع اشهد على شهادتي انى اشهد ان فلانا اقر عندى



بكذا بثلاث شهادات الاولى في الشاهد بكسر الهزة والثانية في شهادتي  
 والثالثة في الشاهد بالفتح وعند البعض يقول له الشاهد بكذا وانا الشاهد  
 على شهادتي في الشاهد على شهادتي بخمس شهادات وعند البعض يقول له  
 الشاهد على شهادتي بكذا الشاهد ويقول الفرع عند الاداء اني الشاهد  
 ان فلانا الشاهد في على شهادته بكذا وقال لي الشاهد على شهادتي بكذا  
 بخمس شهادات وعند البعض يقول الشاهد ان فلانا الشاهد عندي بكذا  
 والشاهد في على شهادته بذاك وامرني ان الشاهد على شهادته وانا  
 الشاهد على شهادته بذاك بثلاث شهادات وعند البعض يقول الشاهد  
 على شهادته فلانا بكذا بثلاث شهادات اغا اختار الا وسط فخرها لا الا طول  
 ولا الا قصر علما بما قيل خبر الامور او سا طرها فان عدل اصل الفرع  
 اصله صحيح تعديله كما حد الشاهد من الاخر اى قياسا على صحة تعديل  
 احدهما لآخر وشهادته لنفسه وان لم تفتح الابتداء اياه بهما الا ان العاقل  
 لا يترجم بمثل كما لا يترجم في شهادته نفسه مع احتمال انه اغا يشهد ليصير مقبول  
 القول وان سكت الفرع عنه اى التعديل نظر حتى القاضي في حاله اى  
 الاصل فان عدل غيره جاز لان الواجب على الفرع النقل التعديل لانه  
 يلزم على القاضي قياسا على تعديل الفروع هذا عند ابي يوسف اما عند  
 محمد فلا يجوز لانهم ينقلون الشهادة ولا شهادته بدون العادة وان  
 انكر الاصل شهادته بان قالوا فلانا شهادته على هذه العادة وما تروا  
 او غابوا ثم شهد الفروع على شهادتهم بهذه العادة تبطل شهادته  
 فروع لوجود المكذب من المسند اليه اما مع حضرة الاصول فلا يلتفت  
 الى شهادته الفروع وان لم ينكرها لما تقدم والفرعان لو شهدا

على اصليين

على اصليين اثنين شاهدين على عزة بنت عمر المصري بالكسر وسكون  
 الصاد والمهملة اى المنسوب الى مصر هو بلد مشهور او بالضم وفتح  
 الضاد والمججمة اى المنسوب الى قبيلة مضر بن نزار الجلف فأكثرت الحاشية  
 ان تكون هي المنسوبة بتلك النسبة والفرعان قالوا اصلان اخرانا  
 بمعرفة اى بمعرفة المرأة المشهورة وعليها بعينها وجاء المدعى بالمرأة  
 حاضرة والفرعان لم يدريا انها هي العزة ام لا وهذا ليس بحرج لشهادتهما  
 اتقاء بحرفة اصلها قليل اى القاضي له اى المدعى قد ثبت كالحق  
 على عزة لكن بهات الشاهدين الآخرين هما يشهدان على انها عزة بنت  
 عمر المصري حتى ثبت للفرعين والقاضي المحرفة ليس في شهادته و  
 يشهد القاضي اليها في القضاء عليها وكذا الشهادة الكتاب الحكمي اى ادا كتب  
 القاضي الى قاض اخر ان فلانا و فلانا شهادتي بالفتح على عزة بنت  
 عمر المصري واحضر المدعى امرأة عند القاضي المكتوب اليه واكرهه الى حاضرة  
 ان تكون هي المنسوبة بتلك النسبة كما في المسئلة الاولى والغرض من  
 هذه المسئلة ان معرفة فروع المشهود عليه بعينه ليست بشرط لان الوصل  
 ان الشاهد اذ شهد على فلانة بنت فلان الفلان يوجب التعريف  
 وتقبل الشهادة فان قالوا اى الاصلان فيهما اى الشهادة على الشهادة  
 والكتاب الحكمي فلان على فلانة بنت فلان المصرية كذا بالضم والفتح او الكسر  
 والسكون لم يحز لان هذه النسبة عامة كدونها منسوبة الى من فوق جدها  
 الاعلى او الى بلد هو محلة كبيرة فهما لا يقومان مقام الحد الادنى لزيادة  
 البعد والعموم حتى ينسبها الى محلهما اى قبيلتهما الخاصة اى جدهما الا ان  
 لان تعريف الغائب بذكر الجدة او ينسبها الى جدها اى جدها او الى محله



الصغيرة او ذاكست بقيام كل منها مقام الحد الادنى هذا عندها ان عند  
 ابي يوسف فتعريف الغائب يتم بذكر الاب فلا يشترط ذكر الجدة الا ان  
 ولا ذكر ما يقوم مقامه هذا في العرب اما في العجم فذكر الصنعة يقوم  
 مقام ذكر الجدة لانهم ضيقوا انسابهم ومن اقر من الشاهد انه شهد  
 زورا شربا بان يبعث الى سوقه ان كان سواليا والى قوم ان لم يكن  
 سواليا عند اجتماعهم فيقول انا اخذناه شاهد زور فاحذروه وحذروا  
 الناس ولم يعزروا ولم يسخمو وجهه لان شربا كان يفعل هكذا وانما روى  
 عن عمر انه ضرب شاهد الزور اربعين سوطا وسخمو وجهه وامر  
 بان يطاف به فحمل على السياسة لمصلحة نساءها ولهذا بلغ القرب  
 اربعين وسخمو وجهه هذا عند الامام اما عندهما عند الشاهد فيضرب  
 ويحبس الى ان يتوب وقبل عندهما يشتر ايضا لما روى عن عمر وقيل  
 شربا رده بعد ذلك اذا تاب لزوال الفسق فيفهم من وضع المسئلة  
 في الاقرار ان شاهد الزور اذا علم بدون اقراره لا يشتر كما اذا  
 شربا بقبوله او بموته حيا وكما اذا شربا برؤية الهلال فخصي فتموت  
 ليلة وليس بالسواء علة ولم ير فضيل لا رجوع عنها الى الشاهد  
 الا عند قاض اتي قاض كان قيا ساء على الشاهد فان ادعى المشهود  
 عليه رجوعهم عند قاض كذا يخلفان لا عند غير قاض لبطان هذا الرجوع  
 فان رجعا عنها قبل الحكم بها سقطت فلا يجوز الحكم بها لظهور التناقض  
 بين كلاميهما ولم يضمننا شأنا لعدم الاتفاق وان رجعا بعده لم يفسخ  
 الحكم لان الرجوع غير مقبول في حق المدعى مع ان الاول قد رجح بالقضاء  
 وضمننا لا مشهود عليه ما اتفاه بها لان ذلك مقبول في حق نفسه

اذا قبض

اذا قبض المدعى مدعاه دينا كان ذلك المال المدعى او عينه لان الاثر  
 لا يوجد قبل فسيوقف الضمان الى القبض قيل يجب الضمان قبل في العين  
 لا زلتها الملك عندها بشرها واما عند اتصال القضاء حتى لا ينفذ تصرف  
 المشهود عليه فيه لا في الدين اذ لو ضمنه قبل بعين لم يكن الضمان  
 بالمثل لانها لا تنفذ الدين لا العين فان رجع احدهما ضمن نصفه لانه  
 اتلفه والعبرة للباقي من الشهود ولا الرجوع منهم والالزم ان الضمان  
 على الرجوع مع بقاء الحق فان رجع احد شهود ثلاثة شهود اثنى  
 ودعى المال لم يضمن تلك العبرة ولهذا ان رجع شاهد اخر فها ضمنا  
 نصفه ولهذا ايضا ان رجعت امرأة عنها من رجل وامرأتين ضمننت  
 تلك المرأة رجعا وان رجعتا ضمننتا نصفهما ايضا ارجعت ثلثا فثمان  
 من رجل وعشرة نسوة فثلاثة عشر فان رجعت امرأة اخرى ضمننت  
 النساء التسع رجعا لبقاء ثلثة ارباع النصاب وان رجع الكل الى  
 الرجل الواحد والنسوة العشرة فعلى الرجل سدس عند ابي حنيفة  
 وخمسة اسداس عليهما لان كل امرأتين تقومان مقام رجل واحد  
 لقوله عدم لنقصان عقلمن عدلت شهادته اثنتين منهن بشرها و  
 رجل واحد فصار كما اذا شربا بذلك ستة رجال خمسة قد برى و  
 واحد تحقيق ثم رجعا وعليه نصف عندهما وما بقي عليهما على القولين  
 قول الامام كما مر وتوكلهما لان النساء وان كثرن لا يقمن الا مقام  
 رجل واحد ولهذا لا تقبل شهادتهن بدون انضمامها الى شهادته رجل  
 كما لا تقبل شهادته رجل واحد بدون انضمامها الى شهادته رجل آخر لكون  
 الحجة شهادته المشني وان رجعت عنها فقط اى دون الرجل فنصف







وان اكر الاشهاد بقوله ما اشهدته على شهادتي هذا ظاهر ولا يبطل القضاء  
للتعارض بين الخبرين فصار كرجوع الشاهد بخلاف ما قبل القضاء لانك لا  
تحمّل ولا بد منه او لم يتكره بقوله اشهدته ولكن قال غلطت لان شهادته  
الاصل وقعت في غير مجلس القاضى وتلف المال حصل بشهادته من حضر  
في مجلس القضاء وهو الفرع بندهما اما عند محمد فيضمن الاصل لان  
الفرع لقيامه مقامه في نقل الشهادته الى مجلس القاضى فصل القضاء  
بشهادته الاصل ولهذا يعتبر عدالة فصار كانه حضر بنفسه ذلك  
المجلس فشهد ثم رجع ولورجع الاصل والفرع معا فزم الفرع فقط  
لانه اذا اجتمع المباشر والمسبب ضمن المباشر لا المسبب هذا عند  
اما عند محمد فيحجر المَشْهُود عليه ان شاء ضمن الاصل وان شاء ضمن  
الفرع لان التلف ثبت بالنقل من الفرع والاشهاد ومن الاصل و  
قول الفرع كذب اصيل في الشهادته او غلط اصيل فيها ليس بشئ  
معتبر لان كذب الاصل لا يثبت بقول الفرع فلا ينقض به قضاؤه  
مضى كما في الرجوع ولا يلزمه الخرافة لانه لم يرجع وضمن المذكى  
بالرجوع عن الترتيبية عند الامام خلا قالهما لما مر بيانه في باب شهادته  
الزنا والرجوع عنهما عند قوله او ذكى شهده وزنا فزجم لا يضمن شهادته  
الا حصان كما اذا شهد بالشهاده وعلى آخر بالزنا وقال شهده واخران  
الزنا تزوج امرأة مسلمة حرة عاقلة باغته وطئها فزجم المَشْهُود  
عليه فزجم شهده والاحميان لا يضمنون دية المرجوم لانهم اثبتوا  
لها في حضانة حميدة لازمة كما ضمن شاهد البين لاشهاد الشرط  
اذا رجعوا كما اذا شهد شاهدان على اخرانه قال لعبدته اذا دخلت

الدار فانت حر او قال لامرأة قبل الدخول بها اذا دخلت الدار فانت  
طالق فشهد آخران بوجود الشرط ونفى القاضى بالعنف والطلاق ثم  
رجع الفريقان يجب الضمان على شهده والتعلق لانهم اثبتوا بشهادتهم  
العدالة الموجبة للحكم وهو قوله حر او انت طالق لا على شهده والشرط لانهم  
اثبتوا بشهادتهم الشرط وهو لا يعارض تلك العلة في اضافة الحكم  
اليه والقضاء بالعنف يقتضي الدعوى اذ لا غير شهادته كتاب  
الوكالة هي اعانة للخير كالشهادته جاز التوكيل لانه عام وكل من يشرى بشهادة  
افحمة وهو اى التوكيل تفويض التصرف الى غيره لخدمته في التصرف  
او لفعله او لكثرة اشتغاله او نفي المخرج وشرطه اى التوكيل ان يملك  
اى التصرف المطلق عند الامام او التصرف الذي وكل به عندهما فتوكيل  
المسلم الذي يبيع الخمر يجوز عنده لا عندهما الموكل لان الوكالة نيابة ومن  
لا ولاية له لانيابة له وان يعقله اى التصرف بان البيع سالب للملك و  
الشري جالب له وبان الغبن الفاحش غير الغبن البسيط التوكيل وان  
يقصده اى التصرف والعقد بل زوال الملك وثبوته بالحج والقبول لان  
الحال والماز لا يقصدان من كلامهما بما وضع له لاسماع الشهوى لا ليقصدا  
عقلهما فيكون الزلل ضد الجحد فتصرف التوكيل خاطئا او بها زلا لا يقع عن  
الموكل فصح توكيل الحر العاقل البالغ او الصبي العاقل والعبد المأذون  
شكرها اى ذلك الحر ذلك الصبي والعبد فلا يصح وكالة المحضون وصح  
توكيلهما صبي يعقل وعبد مجبورين لثبوت قولهم الموكل من يملك التصرف  
المثلية والفوقية والدنية ويرجع حقوقه الى العقد الى موكلهما اى المجبورين  
دونهما كما لا ترجع الى الغاضى وامينه لان صحة التصرف نظر لحوق العدة



ضرر فيصح نظر ويدفع عنه ما فيه ضرر لكن لزمت بعد التحقق لزوال المانع  
الذي هو حق المولى بالتحقق بخلاف الصبي لان المانع حقه وهو لا يزول  
بالبلوغ فلو كانا ماذنين لزمتهما استحسانا صحيح التوكيل بكل ما جاز له انه  
يعقده بنفسه اما بالهبة فنفه فلا يرد على هذا ان التوكيل ليس له  
ان يوكل فيما وكل به لانه ليس بنفسه ولا يرد ايضا عدم جواز توكيل الذي  
المسلم ببيع الخمر لان العوارض لا تغدح القواعد ولهذا لو قال فاعلم كل  
من تزوج امرأة بنكاح صحيح يحل له وطهرها لا يرد عليه الحايضة والمحرمه  
لكون المانع عارضا ولا يرد ايضا جواز توكيل المسلم الذي بشرائها وبيعها  
لانه لم يقل وما لا فلا وصح التوكيل بالخصومة في كل حق الا في ثبات الزنا  
والشرب سواء كان اثبات القصاص او حد القذف او السرقة او  
غيره لان وجوب الحد مضاف الى الجنائية وظهوره مضاف الى الشهادة  
والخصومة شرط محض لا اثر لها فيها لان الحكم لا يضاف الى الشرط فيجوز  
التوكيل بها ولان النيابة تجري في القضاء بالحد فتجوز في اثبات الحد  
وباثبات كل حق يصح ادائه من التوكيل بهذا عندنا اما عند ابي يوسف  
فلا يصح باثبات القصاص وحد القذف والسرقة لان خصومة التوكيل  
يدل عن خصومة الموكل ولا يدخل لا بدال في هذا الباب ولهذا  
لا يثبت بشهادة رجل وامرأتين والشهادة على الشهادة وكتاب  
القاضي الى القاضي ولا يلزم بلارضاضه حتى يبرئ بالبرد قيا ساعلى  
الحواله بالدين بخلاف التوكيل بقبض الدين لان الحق معلوم بصفته  
فلا ضرر بالآخر هذا عند الامام اما عندنا فليزوم بدونه قيا ساعلى قبض  
الدين الا انه يلزم لموكل مريض لا يمكنه حضور مجلس الحكم بالمشي والركوب

خونا عن اذ يداد مريض او لموكل غائب مسجدة سافرا ولموكل مريض  
للسفر او مشغول باعداد عدة السفر او لموكل مخدرة لا تقا والخدم  
لكونهم معدورين طالبا كان التوكيل او مظلوما فاذا وجبت اليقين على  
المخدرة في خصومة التوكيل يبعث القاضي ثلاثة عدول يحلفوا احد بهم  
يشهد اخران على حلفها لان النيابة لا تجوز في الحلف قال المناظر واني اذا  
علم القاضي من الخصم التفت لخصمه في ابراء التوكيل لا يمكن من ذلك فيقبل  
التوكيل وان علم من الموكل القصد الى اضرار صاحبه في التوكيل لا يقبل  
منه التوكيل الا برضا خصمه وعلب الفتوى وصح التوكيل بالبيعة اي عطاء  
كل حق واستيفائه اي قبضه الا انه لا يصح في استيفاء حد بغية من له الحد  
عن المجلس شبهه بتدقيق القاضي في حد القذف وشبهة دعوى المال  
لا السرقة فيها والا في استيفاء قود بغية موكل اي من له القصاص  
عن المجلس شبهه العفو فيه هذا عندنا اما عند الشافعي فبغية بغية  
موكل كما في حضرته وحقوق عقد بضيعة التوكيل الى نفسه كبيع واجارة  
وصالح عن اقرار تتعلق به ان لم يكن محجورا لانه اذا ضاف العقد الى نفسه  
يكون الموكل اجنبيا عن العقد فلا يتعلق الحقون بالاجنبى هذا عندنا اما  
عند الشافعي فتعلق بالموكل لان تلك الحقوق من توابع الملك وهو الموكل  
فكذا توابعه قيا ساعلى الرسول والتوكيل بالنكاح فيسلم التوكيل المبيع  
في الوكالة بالبيع ويقبضه في الوكالة بالشراء ويقبض ثمن بيعه في الوكالة  
الاولى ويطلب بئمن مشترية في الوكالة الثانية ويخاضع في عيبه وهو  
في يده وفي شفعه ما يبيع وهو في يده اي حتى يستلمه الى المشتري فان سلمه  
التوكيل الى امره الموكل فلا يرد بالعيب الا باذنه لا شرعا حكم الوكالة



بالسليم به ولانه لم يبق له يد ولا ملك فلا يكون خصما ويرجع الوكيل على البايع  
للموكل بمن مشريه مستحقا اى عند استحقاقه وينت الملك للموكل ابتداء  
فلا يعنى قريب وكيل شراءه للموكل ولا يبرول كالحاج من كونه مشريا لعدم  
ملكه قيل يثبت للوكيل ثم ينتقل عنه اليه وحقوق عقد يضيفه الوكيل الى موكله  
كنكاح وطلع وصلاح عن النكاح او عن دم عمد ومثل عتق على مال ومثل كتابة  
وهبة وصدقة واعارة وايداع ورهن واقراض تتعلق بالموكل لا تتعلق  
به اى الوكيل لانه يحكى عن قوله فمن حلى قذف الغيب لا يكون قاذفا فلا يكون الوكيل  
هنا عاذا او لعدم المبادلة المالية والتوكيل بالاستقراض يصح اذا بايع الوكيل  
على سبيل الرسالة بان قال ارسلني اليك فلان يستقرض كذا فثبت الملك للمستقرض  
فلا يطالب وكيل زوج بالمهر ولا يطالب وكيل عريس بتسليمها ولا وكيل بالخلع  
ببدل الخلع اى باستيفائه ولا وكيل باداء البدل ولا وكيل المدعى في صلح عن النكاح  
او دم عمد باستيفاء البدل ولا وكيل المدعى عليه باداء البدل ولا وكيل المولى  
بالعتق والكتابة باستيفاء البدل ولا وكيل العبد والمكاتب باداء البدل  
ولا وكيل الواهب بالاسترداد عند الرجوع ولا وكيل الموهوب له بالقبض  
ولا وكيل المستعدي بتسليم الصدقة ولا وكيل الفقير بالقبض ولا وكيل المعسر  
والمودع والمرتهن بتسليم العارية والوديعة والرهن فلا وكيل المستعير  
والمودع والمرتهن بالردة ولا وكيل المقرض باستيفاء القرض ولا رسول  
المستقرض باداء القرض ولا مشري منع الثمن من موكل بايعة الوكيل  
لتعلق الحقوق بمن عقد لا بمن عقد له لانه اجنبى عن العقد فان دفع الثمن  
اليه صح في غير العرف لانه ملكه ولم يطالبه بايعة الوكيل دفعا ثانيا لانه لو اخذه  
لوجب دفعه اليه فيخلو عن الفائدة لانه لا ياخذها لاخذة له ولا باسب

الوكالة

الوكالة بالبيع والشراء الامر بشراء الطعام بان قال لاخر اشترى لي بكذا  
الدرهم طعاما يقع التوكيل على البتر في دراهم كثيرة كثمانية وقيل عشرة  
فما فوقها قيل الطعام في عرفنا ما يمكن اكله من غير اداب وادام كاللحم  
المطبوخ والشوى ونحوه دون البر والديق والخبز وعليه الفتوى  
ويقع على الخبز في دراهم قليلة كثلثة فما تحترق ويقع على الديق في دراهم  
متوسطة بينها لان الطعام متى ذكر مقرونا بالبيع والشراء فاما ما يرد  
به البر وديقته وخبره ولهذا لو حلف لا يشترط طعاما لا يحث الا بشراة  
وفي متحد الوليمة يقع على الخبز بكل حال لانه المتعارف وهو في غير المنصوص  
كالمنصوص ولا يصح التوكيل بشراء شئ فحش جهل جنسه كالمهريق تشاؤله  
الذكر والاشئ وبها من بنى ادم جنسان مختلفان لاختلاف المقصود  
منهما ومثل الثوب والذات لانهما اجناس مختلفان ولهذا لا يصح تسمية  
مهر وان بين ثمنه لانه لا يفيد في ذلك لان الجارية الفاحشة تمنع صحة الوكالة  
اذ يوجد باسئى واحد من كل جنس الا انه يصح اذا ذكر نوع الذات اى  
جنسها الاسفل في اصطلاح الفقهاء كالحمار فانه معلوم للجنس لانه نوع  
اضافى بالنسبة الى جنسه ولهذا يصح تسمية مهر وان لم يبين ثمنه ونوعه  
اى ذكره وانشاء لفظة التفاوت بينهما في المقصود ومنها لان الجارية  
اليسيرة لا تمنع صحتها الا يبرى انه عدم وكل لم يشترى له شاة الاضحية ولم  
يبيّن نوعه وثمنه او الا اذا بين ثمن الدار وبين المحلة اى محلها لان الدار  
ما فحش جهالة جنسه بقله المرافق وكثرها فبينا نهما صارت معلومة  
للجنس قيل بيانه فقط التحق بجهالة النوع فجازت وصح التوكيل  
بشراء شئ علم جنسه لا تعلم صفته كالشاة والبقرة فان كلا منهما



جنس واحد كالحمار لا تخاد المقصود والمنفعة فلا احتياج الى بيان الفقه  
كالسجين والمهرال كما لا حاجة الى بيان ثمنه ونوعه ووجه شراء شئ مجهول  
جنسه من وجه دون وجه كالعبد ولكن ان ذكر نوعه اي صنفه كالتركي  
والهندي او ذكر ثمن عتيق ذلك الثمن نوعا لانه بمنزلة مختلف الجنس  
حيث يقصد منفعة الجلال والخدمة فقط من الهندي فذكر احد احوالها  
معلوم الجنس ووجه بشراء مبيع عتيق اي معين من بابيع معين بدنه  
اي الموكل على وكيله لان البايع يصير حثيثا وكيلها يقبض الدين فيصح ملكيك  
الدين ولا يصح في شراء غير معين به له عليه لتعين الدرهم والدنانير  
بالتعيين في الوكالات عينا كانت او دينا ولهذا ان الموكل لو قيد الوكالة  
بالعين منها او بالدين منها فهلك العين وهستوفي الدين من المديون  
يبطل التوكيل فاذا تعينا فيها يكون هذا التوكيل توكيلا بملك الدين  
من غير من عليه الدين وذلك لا يجوز الا اذا وكله بقبضه له ثم بقبضه لنفسه  
ولا يمكن ان يكون البايع نايبا عن رب الدين بقبض دينه او لا ثم لنفسه  
ثانيا لانه توكيل المجهول بخلاف ما تقدم ولذا ان هلك المثلث الغير العتيق  
في يد الوكيل هلك عليه كمن فان قبضه امره فهدله اي الامر لزم وان هلك  
بالقبض هذا عند الامام اما عندهما فيصح ايضا لانها لا تتعنان في العقود  
والمعاوضات عينا كانت او دينا ولهذا اذا اشتري شيئا بالدرهم  
الدين على البايع ثم تضاد فان لا دين له عليه لا يبطل الشراء فيجب  
ملكها واذا لم تتعنا يصير التقيد والاطلاق واحدا ولو اطلق مع التوكيل  
فكذا هذا ووجه بشراء نفس العبد كما مور بان قال الموكل له اشتر لي  
نفسك من مولاك بالف من سيده ان قال ذلك الامور سيده يعني

نفسى لفلان بالف فباع له على هذا الشرط فيكون العبد ملكا للآخر وعليه  
الالف فان لم يقبل في قوله ذلك لفلان عتق العبد من مولاه على مال مذکور  
وان قال يعني نفسي لي بالف فباع لا يحتاج صحة البيع والشراء الى قبول  
العبد بعد قوله يعني نفسي لان الواحد يتولى طرفي العتق كما يتولى  
طرفي النكاح وليس للبائع ان يجبس العبد حتى يستوفي البذل لان  
العبد في يد نفسه فيكون قابضا لنفسه بغير العقد كما ان الفاضل  
اذا اشترى المقتوب لا يكون للبائع حبس المبيع لوجود القبض بغير  
العقد سواء اشترى لنفسه او لغيره فكذا هنا فيبيع المولى عبده من  
نفسه اعتاقه على مال وشراء العبد نفسه قبول عتقه فالالف الاخرى  
للاعتاق والعتق ولهذا لم يقع الشراء للامر وان كان التوكيل بشراء  
شئ معين مع انه اذا اشتراه الوكيل مطلقا او لنفسه يقع للامر لان  
هذا اذا وافق شراء الوكيل امر الموكل ووجه في شراء نفس العبد للامر  
بان قال اشتر لي نفسي من مولاى من سيده بالف دفع ذلك الالف  
الى ذلك الاخر ان قال الموكل لسيدة اشترتية لنفسه بالف فباع  
عتق العبد عليه اي الالف لان بيع المولى نفس العبد من العبد اعتاق  
على مال وشراء العبد نفسه لنفسه قبول الاعتاق ببذل فكان الامر  
سفيها منه فكان العبد يشتري نفسه فان لم يقبل الوكيل قوله لنفسه  
في قوله كان الشراء لو كيله وكان عليه ثمنه اي الف اخر غير المدفوع كما  
يجب على العبد في الاول الف اخر بدلا للعتق وكان ذلك الالف  
لسيده لانه كسب عبده فان امر بان قال اشتر لي عبدا بالف فباع للامور  
بعبد ثم قال اشترت عبدا بهذا الامر فباع العبد ولم يمت فالتقيد به



لوقوع التراج فيه غالباً وقال الأمر على المشتري لتفك صدق الوكيل  
ان كان دفع الأمر الثمن الى الوكيل لانه وامر ادى الخروج عن العدة و  
الأمر يدعى الثمن عليه والا يمين دفعه اياه اليه فالأمر صدق لانه منكر الوكيل  
يدعى الثمن عليه والقول للمكر هذا عند الامام اما عندهما فالقول للوكيل  
ان كان العبد جبالاً لا اخبر عما يملكه تلك شيئاً كما في المعين الحي واما غير الحي  
فكغير المعين وله اي الوكيل بالشري الرجوع بالثمن على الأمر الموكل دفعه  
الوكيل اي الثمن الى بايعه او لا يدفعه اليه لان الوكيل كالبائع من الموكل  
الا يرى ان الموكل رد المبيع على الوكيل بالعيب وللبائع استيفاء الثمن  
منه فكذا هذا وله اي ذلك الوكيل حسب المبيع من أمره لقبض ثمنه حتى  
يستوفيه وان لم يدفع الثمن الى البائع لان الوكيل مع الموكل كالبائع مع  
المشتري وللبائع حسب المبيع حتى يستوفيه فكذا هذا عندنا عندهم  
اما عند زفر فليس له ذلك لان الوكيل نائب عن الموكل فيكون يده يده  
وقبضه قبضه فلا يجوز للحبس بعد القبض ولان المبيع امانة في يده وليس  
للامين حبسها بدنه له على صاحبها فان هلك المبيع في يده اي الوكيل قبل  
حبه منه اي الموكل هلك على الأمر ولم يسقط ثمنه لان يده يده في يده  
لانه امانة في يده لان قبضه له وان هلك فيها بعد حبه منه سقط الثمن  
عن الموكل فهلك على الوكيل هذا المبيع ساوت قيمته الثمن او زادت  
عليه او نقصت عنه كما اذا اشترى شيئاً قيمته عشرة بعشرة او خمسة  
عشرة وخمسة فبضم الوكيل الثمن ولا يرجع احدهما على الآخر شيئاً منه  
لذلك الحبس بعد الطلب هذا عندنا اما عند ابى يوسف فهلك عليه بطلان  
المرس فبضم الثمن ويرجع على الموكل بالنزاع على القيمة من الثمن والارجع

في المساوي وليس للوكيل بشراء عين شراؤه لنفسه في غيبة موكله  
او حضرته ونية الوكيل الشراء لنفسه ولم يصرحه بان قال اشترت  
هذا الشيء لنفسى لان الوكيل لا يملك عزل نفسه عن الوكالة بدون  
علم الموكل فان حضر الموكل وصرح الوكيل بعزله لانه عزل نفسه في حضرته  
بالصريح لنفسه فلو اشترى بخلاف جنس ثمن مسمى او اشترى بغير النقود  
وان كان كيدياً او وزنياً في الذمة وقع الشراء له لانه خلاف امر الموكل  
ولان التفويض ينصرف الى المتعارف وهو الشري بالاثان المطلقة  
مذا عندنا اما عند زفر فيقع للموكل اذا اشترى بكيدى او وزنى في الذمة  
لان هذا اشترى من كل وجه لانها فيها ثمن كالدراهم والدنانير بخلاف  
ما اذا كان عيناً لانه بيع او اشترى بغيره اي الوكيل بأمره وتوكيله بغيثته  
اي الوكيل الاول وقع الشراء له اي الاول وان سرى غيره بأمره  
بحضرة يقع لأمره اي الوكيل الاول لانه اذا حضر يكون الشري بزيارته  
بخلاف غيبته هذا عندنا اما عند زفر فيقع لثاني قيا ساعلى غيبته الاول  
فالاجنبى اذا اطلق او اعتق فاجاز الوكيل لا يجوز وكذا لو اطلق وكيل الوكيل  
ولو بحضرة بخلاف فعل وكيل الوكيل بالمبيع والشكاح والخلع والكتابة والاجاز  
لمحضرة فانه يجوز كما اذا اجاز الوكيل فعل الاجنبى ذلك وفي شراء غير  
عين هو اي المشتري للوكيل لان كل حرة عاقل عامل لنفسه حتى يقوم  
الدليل على خلافه هذا عند محمد اما عند ابى يوسف فيحكم بالنقد لغيره لان المطلق  
يحمل لكل منهما على السواء كما يحكم في حالة التكاذب الا انه للموكل اذا  
اضاف الوكيل العقد الى مال غيره أمره الموكل بان قال اشترت بهذا  
الالف وهو ملك الموكل لان الظاهر انه لم يوجب مال الموكل او اطلق



بان قال المشتري بالف ولم يقيد بانه ملكه او لا ونوى له اي الموكل  
 لان النية دليل التعيين فصل ويبطل الصرف والسلم بمفارقة  
 الوكيل دون مفارقة امره الموكل الغائب عن المجلس وقت العقد لان  
 العاقد هو الوكيل فيشترط قبضه وان لم يتعلق به الحقون كالصبي  
 والعبد واذا كان الموكل حاضرا ذلك الوقت يبطل بمفارقة الوكيل  
 لان العقد ينتقل اليه بحضوره فيصير كانه عاقد بنفسه لكن يجوز التوكيل  
 في السلم بالشري فقط لان بيع الوكيل ما في ذمته على ان يكون الثمن لغيره  
 لا يجوز فان قال لآخر بعني هذا التريد الامر قبالة ذلك لآخر ثم انكر المشتري  
 الامر من زيد اخذه زيد عن يده لان قوله بعني لزيد اقرار بالتوكيل  
 ثم انكاره ينقضه فان صدقه زيد في انكاره لا ياخذ جبره عن لاراد  
 اقراره بركة المقر له الا ان يسلم المشتري اليه فباخذه لكونه بيعا مبتدئا  
 بينها بالتعاطي وان لم يوجد ثمن الثمن ومن وكل بشرا من لحم بدرهم  
 فشري متولين بدرهم مما يباع من واحد بدرهم لزم موكله من  
 واحد بنصف درهم لانه وكل بشرا لمن الواحد فلا ينفذ الزيادة  
 على الموكل هذا عند الامام اما عندهما فيلزمه متولان بدرهم لان في لغة  
 الوكيل الموكل الى خير موافقة فينفذ عليه كما اذا وكل ببيع العبد بالف  
 قبالة بالفين ولو اشترى من لحم يباع من باقل من درهم يبيع الشري  
 للوكيل لانه خالف موكله لانه وكل بشرا لحم ساوي من بدرهم لا  
 باقل فان امر بشرا عبدين عشرين بلا ذكر ثمن لهما فشري احدهما  
 لموكله بزيادة بتعاقب الناس لئلا يصح لان التوكيل لم يعقد بثمن  
 مقدرا او امر بشرا بها بالف وقيمتها سواء فشري احدهما بنصف

او شراه باقل منه صح لانه كما امر بدلالة استواء قيمتهما او خير منه واذا شراه  
 بالاكتر منه لا يبيع قلت الزيادة او كشرت لان مقابلة الالف بالعبد حال  
 استوائهما في القيمة يقتضي انقسام الالف عليهما على السواء فاذا قسم على كل  
 منهما خمسمائة فاشترى احدهما بزيادة عليها لا يقع على الموكل قلت او كشرت  
 فكذلك هذا عند الامام اما عندهما فيصح اذا قلت الزيادة على خمسمائة بحيث  
 يتعاقب الناس فيها لان المطلق يحل على المتعارف الا انه يصح اذا اشترى العبد  
 الاخر بياق الثمن القليل من خمسمائة بقدر الزيادة في ثمن الاول قبل الخصومة  
 لانه يصير كما مر فان وكل بشرا عبد بالف ثم قال الوكيل شريته بالف وقال  
 الامر لابل شريته بنصفه فان كان الفه الامر اي اعطاه الالف صدق الآخر  
 الوكيل ان ساواه العبد المبيع لان الثمن امانة في يده وقد ادعى الخروج عن  
 عهدتها والامر يدعي لنفسه حق الرجوع على المأمور بخمسمائة وهو يتكبر بالقول  
 له والاي ساوي العبد الالف فالامر الموكل صدق لظهور المخالفة لانه امر بشرا  
 عبد ساوي الالف وقد شراه بنصفه في زعمه وان لم يكن الفه الامر ساوي  
 المبيع بنصف صدق الامر لدلالة التساوي فالعبد لهما مورد اذا كانت قيمته  
 خمسمائة للمخالفة والمبيع ان ساواه اي الالف فالوكيل والموكل تخالفا  
 لا خلافا في مقدار الثمن فيلزم المبيع الوكيل كما يلزم ابايغ بعد التحالف بالمشتري  
 وكذا التحالف تخالف اذا وكل في مبيع معين لم يستم الموكل له ثمن فشره  
 الوكيل واختلفا في ثمنه بان قال الوكيل اشريته بالف وقال الموكل لابل شريته  
 بنصفه لا خلافا في مقدار الثمن كما في المسئلة الاولى وان صدق ابايغ  
 المأمور الوكيل لان ابايغ ان استوفى الثمن صار اجنيا عنها والا صار  
 اجنيا عن الموكل فاذا بلغا تصدق بغير الخلاف بينهما فيجب المصير الى التحالف في



الاظهر وفي غيره القول للمورع حلف لان الخلاف يرتفع بتدبيره فلا يجري  
 التحالف قبل المراء بقوله صدق في جميع ما ذكر التصديق بغير حلف فصل  
 لا يصح بيع الوكيل بالبيع ولا شراؤه اى الوكيل بالشراء من يرد شراؤه له  
 بولاية اوز وجبة وعبد ومكانه لان منافع املاكهم بينهم متصل ولهذا  
 لا تقبل شراؤه لهم فيكون عقده معهم كعقده مع نفسه هذا عند الامام اما  
 عندهما فيصح عقده سعدا اذا كان بمثل القيمة الا في العبد والمكاتب لان كسب  
 العبد لولاه والمكاتب عبيد ما بقي درهم في ذمته الا اذا كانت الوكالة مقيدة  
 بالمشية بان قال بيع من شئت لاسع نفسه وابن صغيره وان قال ذلك  
 لان تلك الاملاك متبانية والمنافع منقطعة ولهذا يحل لابن ان يطأ جارية  
 نفسه فيكون عقده معهم بيعا وشرا كعقده مع غيره وان باع منهم  
 باكثر من قيمة او شري باقل منها فيجوز بيع الوكيل به اى البيع باقل  
 من قيمة وان كان بغبن فاحش لان البيع مبادلة المال بالمال فلا يخرج  
 منها من ان يكون بيعا هذا عند الامام اما عندهما فلا يصح بغبن فاحش لانه  
 بيع من وجه وهيئة من وجه ولهذا لو صدر عن المريض يعتبر من التثنت  
 ولا يملك الاب والوصى ولم يوكل بها او باكثر وهو ظاهر والعرض اى  
 ويصح بالعرض لانه ان تلك المبادلة هذا عند الامام اما عندهما فلا يصح به  
 لان المقايضة بيع من كل وجه وشراء من كل وجه ولم يوكل به والنسبة  
 اى ويصح بالتثنت الموكل لانه هذا عندنا واما عندنا فصح فلا يصح بها لان  
 الاصل في الثمن ان يكون حالا فيصرف التوكيل المطلق الى الاصل فلا يكون البيع  
 بها مازونا ويصح بيع نصف ما وكل ببيعه كالعبد مثلا لانه لو باع كله هذا  
 العقد من الثمن جاز عند الموكل فنصفه اولى ان يجوز هذا عند الامام

فلا يصح

فلا يصح حتى يبيع النصف الاخر قبل ان يرد الموكل لان الشركة عيب فاحش  
 فيتضرر به الموكل ولا يصح شراء نصف ما وكل بشراؤه بعينه لان هذا الوكيل  
 مشتم لان يحل ان يشتري لنفسه فاذا لم يوافق فحله للامور ولا تفرق في الوكيل  
 بالبيع لانه لا يقدرا ان يبيع لنفسه كيف ما باع فيحل على وجه المصلحة  
 ولا خلا فيما لا يحصل بتفريقه ضرر كالبر والشعب شري بعضه او باع ويصح  
 اخذه اى الوكيل بالبيع رهنا او كفلا بالثمن لان كلا منهما قد شق بالثمن  
 فيملك الوكيل ذلك فلا يضمن الوكيل ان ضاع الثمن في يده او تولى اى  
 يهلك ما على الكفيل كى اذا رفع الحادثة الى قاض ما كسب يرى براءة الاصل  
 بنفس الكفالة فحكم بملك فوات الكفيل مفاد او اذا مات المكفول عنه  
 مفاد ثم مات الكفيل كذلك لا يضمن الوكيل الثمن لانه لم يصر متعديا بذلك  
 ويقيد شراء الوكيل به اى الشراء بمثل القيمة ويقيد بزيادة يتغابن  
 بملكها فيها اى في شراؤه لان ما تغرد دفعه تقرر عقده حتى لو اشتري بغبن  
 فاحش لا يقع من الموكل لان التهمة تملك فيه لجواز ان يشتراه لنفسه  
 فلما لم يجبه لفلان ثمنه اراد ان يحوله على الآخر بخلاف الوكيل بالبيع اذ لم يوجب  
 هذه التهمة فيه وهو اس الغبن اليسير ما يقفم به مقوم اى ما يدخل  
 تحت تعويم المقومين قليل قدر في الدراهم بربع عشر القيمة وفي العرض  
 بنصف عشر القيمة وفي الحيوان بعشر القيمة وفي العقار بخمس القيمة لان  
 الغبن ثقله لما رسته في التصرف في التصرف في الدراهم اكثر ثم في العرض  
 ثم في الحيوان ثم في العقار بخلاف الوكيل بالتكاح حتى لو وكل بان يتزوج  
 له امرأة ولم يستم لها مهر فزوج امرأة على غبن فاحش يصح لانه لا ينفق  
 الى الموكل ولا يتوهم انه زوجها لنفسه ولم توافق فحله للامور هذا عند الامام



اما عندهما فلا يصح تزويجها عليه لانه مفيد بالمتعارف كما في البيع واذا اشترى  
 ماله قيمة معلومة بين الناس كالتجزؤ واللحم بالغبن وان كان يسير لا يقع  
 عن الموكل ويوقف شراء نصف ما وكل بشرائه اي كلمة كالعبد مثلا  
 على شراء الباقي فان اشتراه ايضا قبل المحضومة ينزول التوقف ويلزم  
 الموكل والا يلزم الوكيل لان شترى البعض قد يقع وسيلة الى شراء الباقي  
 فلا يكون مخالفة ولو وكل بشراء عشرين فاشترى احدها يلزم الموكل  
 وكذا يلزمه لو وكل بشرء شئ يقبل التبعيض كالبقرة فاشترى بعضه لعدم  
 الضرر ولو رد مبيع على وكيل باعه وسلمه قبض الثمن او لا يعيب بحدوث  
 مثله لكن لاني هذه المدة التي هي من وقوع بيعه الى نزاعه او لا يحدث مثله  
 اصلا كالاصح الزائدة ببينة عليه او تكون عنه او اقرار منه رده على  
 امره اما فيما لا يحدث مثله اصلا فظاهر واما في ما يحدث مثله وكذا في تلك  
 المدة فلان الفاضل ربما يعلم ان هذا العيب لا يحدث فيه مدة شهر لكن  
 تشبه عليه تاريخ البيع فحتاج الى احدي هذه الحجج او كان العيب مما لا يؤثر  
 الانسان او الاطباء وقولها حجة في التوجه لاني الرد فيفتقر الى احدها  
 للرد ولهذا لو عاين الفاضل البيع والعيب فظاهر لا يحتاج الى شئ منها  
 فاذا تبين الرد سلم الخصم او الفاضل الا انه لا يردده وكيل اقرب عيب  
 يحدث مثله في مقدار تلك المدة بل في اقل منها ولو لحظة لانه فسخ  
 بالتراضى وهو اقل وهو بيع جديد في حق الثالث وهو الموكل وحسب  
 لزوم اي الوكيل ذلك المعيب فان باع الوكيل المبيع ثانيا فقال امره  
 امرتك ان تبني بنقد وقال الوكيل لا بل اطلقت الوكالة صدق الامر لان  
 الاصل فيها التقيد الا يرى انه لا يملك ان يودع ويوكل بذكر الوكالة كما

صدق اذا انكرها لان الامر يستفاد منه اذا اختلف هكذا بين المضارب  
 ورب المال في المضاربة صدق المضارب لان الاصل فيها الاطلاق والعدم  
 الا يرى انه يملك ان يودع ويوكل فالقول في الدعوى لمن يتمك بالاصل  
 والبينة لمن يدعى العوارض ولا يقع تصرف احد الوكيلين فيما يحتاج فيه  
 الى الرأى كالبيع والخلع ونحوهما حال كونه وحده عن الآخر فيما وكلا معا  
 بان قال لهما وتكلمكما الا ان تصرف احدهما يصح في خصوصية لان الاجتماع  
 فيها يخل بالبيان لكن يباشر احدهما برأى الآخر حتى لو باشر بدونه لا يصح  
 هذا عندهم اما عند زفر فلا يصح لان الموكل رضي برأيهما لا برأى احدهما فلا  
 يملكها وحده وفي رد ودعوة لاني قبضها حتى لو قبض احدهما بغير اذن الآخر  
 ضامنا وفي قضاء دين وفي طلاق وعنف لم ينعضض لانه لا احتياج فيها الى  
 الرأى الا من احد الفضولين للاحتياج اليه ولا يصح توكيل وكيل فيما  
 وكل به لعدم رضا الموكل بتصرف الآخر الا انه يصح اذا كان باذن  
 امره او وكله بقوله اعلم براكب لوجود رضاه بذلك فان وكل الوكيل  
 الاول وكيلنا باذن من الموكل الاول كان الوكيل الثاني وكيل الموكل  
 الاول لا وكيل الموكل الثاني الذي هو الوكيل الاول لان توكيله توكيل الاول  
 ولا ينحل الوكيل الثاني بعزله وانفزاله او بموته اي الاول لانه ليس بامسك  
 حقيقة والوكيلان ينحلان بموت الموكل الاول وعزله اياهما لانه اصلهما  
 حقيقة وان وكل الاول ثانيا بلا اذن من الموكل فعقد الوكيل الثاني عند  
 حصة الوكيل الاول او بغيره او عند اجنبين بها واجازة هو اي الوكيل الاول  
 او كان الاول قد رآه الثمن لكنا في صحح لوجود ما رضيه الموكل الاول وهو  
 اي الوكيل الاول الا ان الوكيل بالطلاق اذا وكل آخر بذلك الطلاق



نطلق الثاني بحضرة الاول لا يقع لان التوكيل به تعليق به بكلام العكيل  
الاول فلا يوجد الشرط بتطبيق الثاني فلا يقع وكذا العتاق ولا يصح بيع  
عبدا وبيع مكاتب او بيع ذمي مال صغيره المسلم او صغيرة المسلمة  
ولا شراؤه لهما ولا تروجهما لان هذه ولائح نظرية فيشرط التقيد  
الى القادر المتفق والمرق ينزل القدرة والكفر ينزل الشقة على  
المسلم فلم يفوض اليهما امثال ذلك باب الوكالة بالخصومة  
والقبض للتوكيل بالخصومة القبض عند العلماء الثلاثة كالوكيل اي كما  
ان للوكيل بالتقاضي اي طلب الدين القبض عندهم لان الخصومة او المطالبة  
لا تنتهي الا بالقبض فيملكه في ظاهر الجواب اما عند زفر فليس لهما ذلك  
لان احدهما مع القبض امران مختلفان فلا يكون التوكيل باحدهما توكيلا  
بالآخر ويبقى بعدم قبضها الآن وهو قول زفر لظهور الحبانة في الوكلاء  
فليس كل من يؤمن في الخصومة والتقاضى يؤمن على المال وللوكيل قبض  
الدين الخصومة حتى لو اقام المدينون البينة على ان الدين استوفى دينه  
او ابراه او لو وجدوا قام الوكيل البينة عليه تقبل لان توكيل هذا الوكيل  
توكيل بالجدولة لان الدين تقضى بامثالها لا باعيانها فيملكها كالوكيل  
الشري بخلاف الوكيل بقبض العين لان المقبوض ملك الموكل فلا يكون  
توكيلا بها كالرسول هذا عند الامام اما عند زفر فليس له تلك قياسا  
على الوكيل بقبض العين لاحق الخصومة لاذى بقبض العين فلو قام حجة  
ذى اليد على وكيل بقبض عبدا ان موكله باعه منه اى ذى اليد بقصر  
يده اى الوكيل عن الاخذ عنه ومع هذا لا يثبت البيع في حق الموكل  
لان الوكيل خصم في قصر اليد وان لم يكن خصما في اثبات البيع على الموكل

كما قبلت في قصرها لو اقامها ان الموكل عزله عن الوكالة فقام حجة ذى  
اليدين ثانيا على البيع اذا قصر الموكل الغائب حتى يثبت عليه كما يقصر به وكيل  
نقل المرأة ونقل العبد الى موضع كذا لكن بلا طلاق على الزوج وبلا عتق  
على المولى لو قامت حجتها عليه اى حجتها على ان موكله طلقها وحجته على ان  
موكله اعتقه فلا يقع الطلاق والعتق حتى يحضر الموكل الغائب وتقام الحجة  
ثانيا عليه فاذا حضر واعيدت الحجة يقع وتقدر لعادة هنا يفهم من  
التسريح في الادنى لان حكما جعل حكما وصح اقرار الوكيل بالخصومة على موكله  
عند القاضي بان اقر بظلم الحق ان كان وكيل المدعى او بان اقر بظلم الحق  
عليه ان كان وكيل المدعى عليه واقراره عند غيره اى القاضي لا يصح ويخرج به  
عن الوكالة حتى لو شهد بذلك الحادثة تقبل لان التوكيل بالخصومة توكيل  
بجواب الخصم مطلقا لا مقيدا بالانكار ولهذا اذا عرف ان المدعى محق لا يملك  
الانكار شرعا على ان حقيقة الخصوم حرام وكذا التوكيل بها فيجوز على الجواب  
والجواب المحتاج اليه هو الجواب في مجلس القضاء لا في غيره هذا عند زفر اما  
عند ابي يوسف فيصح اقراره اينا وجدلان التوكيل قائم مقام الموكل  
باقامة فلا يختص اقراره بذلك المجلس فكذا اقرار من قام مقامه ولان  
الشيء انما يختص بذلك اذا لم يكن موجبا الا بانضمام القضاء اليه كالبينة والشهود  
اما الاقرار فوجب بنفسه فلا يختص به واما عند زفر والشافعي فلا يصح  
فيهما توكيل اى كما لا يصح توكيل ربة المال كقبضه بقبض ماله المكفول به على  
المكفول عنه فيبقى الكفالة على حالها حتى لو هلك في يده لا يملك من الموكل  
لان الكفالة اقوى من الوكالة لكونها لازمة فلا يكون الادنى ناسخا للادنى  
ولا تجمع معها لان الشخص الواحد لا يكون ضمينا وامينا بخلاف الكفالة فانه



ان وكل بقبض الدين ثم ضمن الوكيل الدين صححت الكفالة فيبطل الوكالة  
 وصحة توكيل الدائن مدونه ببراءة نفسه عن الدين كونه عليها  
 كما في قوله طلق نفسك لا كونه توكيلا حتى ان الوكيل يهنا عمل نفسه  
 مع انه عامل لغيره ومصدق الوكيل بقبض مال موكل غائب ان كان  
 ذلك المصدق غريبا اي مدونه بامر بدفع دينه الى ذلك الوكيل لان  
 الاقرار بمال نفسه مقبول ثم بعد ذلك ان كذب به الموكل الغائب بعد  
 حضوره دفع ذلك الغريم اليه اي الغائب ثانيا لان وكالته لم تثبت  
 ورجع ذلك الغريم به اي الدين المدفوع على الوكيل فيما بقي في يده ان  
 حلف الموكل لعدم حصول غرضه من الدفع وفيما ضاع لا يرجع لانه لما صدق  
 فقد اعترف انه حقق في القبض فيكون امينا وهو لا يكون ضمينا الا انه  
 يرجع عليه بكم الكفالة اذا كان ضمنه عند دفعه بان قال ارفع اليك  
 على ان الموكل ان انكر وكالك واخذ مني ثانيا فانت ضامن لذلك المال  
 او كان دفع اليه على اذعائه غير مصدق وكالته اي مكذبا فيها او ساكتا  
 لانه دفع المال اليه على رجاء الاجازة فاذا انقطع رجاءه يرجع اليه وان  
 كان ذلك المصدق مودعا لم يؤمر بدفعها اي الوديعة اليه اي الوكيل  
 بالقبض لان الاقرار بمال الغير غير مقبول ولو قال المدعي شركتها المودع  
 ميراثا لي وصدقة المودع امر بالدفع اليه لان اتفاقهما على موت المودع  
 يكون اتفاقا على انه ملك الوارث ولو ادعى المدعي الشرية اي شرها  
 منه اي المودع فصدقة المودع لم يؤمر بدفعها اليه لانها اتفاقا على ان  
 المودع الحي اهل للملك ومن وكل بقبض مال وادعى الغريم المديون  
 قبض دايته ذلك المال دفع الغريم ذلك اليه اي الوكيل لان وكالته

ثبتت فلا يؤخر دفع الدين لامر موهوم وهو الايقاع وان حضر الموكل  
 استخاف الغريم وادينه الموكل على قبضه ما قبضت حلف مني فان نكل يؤمر  
 باسترداد ما قبضه الوكيل نظرا لظهور نكاح القاضى بالنكول لا يستخاف الوكيل  
 على العلم بقبض الموكل ذلك الدين بالعلم لا اعلم بقبض موكل اياه لان النيابة  
 لا تجري في الايمان بخلاف الوارث حيث يستخاف على العلم لانه بطريق الولاية  
 لثبوت الحق له ولا يرد الوكيل بالرد والمبيع بعيب قبل حلف المشتري الموكل  
 لو قال البائع للوكيل وحيها هو اي ذلك المشتري به اي هذا العيب ولا  
 يبيته له على الرضا لانه لو رده به قبله عند القاضى فيسحق البيع بالقبض  
 وهو لا يفسخ وان ظهر الخطا بالنكول لان القضاء بالخطا وفي العوض  
 والفسوخ ينفذ كما هو وباطن حتى لا يبطل بطلان السبب فلا يمكن التذكر  
 باسترداد البيع لو ظهر الخطا بالنكول بخلاف المسئلة المتقدمة لان التذكر  
 ممكن باسترداد ما قبض الوكيل لو ظهر به هذا عند الامام اما عند غيره  
 به قبله لا مكان التذكر كما في المتقدمة لبطلان القضاء لو ظهر به لعدم تقاض  
 باطنا ومن دفع الى شخص آخر دراهم عشرة بنفقها اي لينفقها على اهله  
 اي الدافع فانفق المدفوع له عليهم دراهم عشرة مملوكة له اي المدفوع  
 له فهي اي العشرة المدفوعة اليه مقابلة بها اي العشرة المنفقة عليهم  
 لانها بالاتفاق وكيل بالمشتري كما انه لو قضى الدين من مال نفسه يرجع  
 الى مال الموكل فكذلك هنا عندهم اما عند زفر خضرع لمخالفة امره  
 فيرد عشرة عليه با عزل الوكيل وهو بعد الاشارة  
 للموكل عزل وكيله اي اخراجه عن الوكالة متى شاء لانها حق الا اذا  
 تعلق بالوكيل حق الغير كما لو كان له على آخر دعوى وكل الآخر بالخصومة



لا يملك عزله وكما لو رهن وجعل المرتهن او العدل وكيله على بيعه عند  
 حلول الاجل لان في عزله ابطال حق الغير فلا يملكه والمدعى اذا عزل الوكيل  
 حال غيبته وقف عزله على عمله فلا ينفل حتى يعلم قياسا على عزل الوكيل  
 نفسه حال غيبته الموكل ولانه يتضرر لو تصرف اعما و اعليه بالحق  
 الضمان هذا عندنا اما عند الثالث فحي فلا يوقف عليه فينفل وان لم يعلم  
 قياسا على الطلاق والعناق وتبطل الوكالة بموت احدهما ومع جنونه  
 جنونا مطلقا هو شهر قياسا على سقط الصدم هذا عند ابي يوسف  
 وعنه هو اكثر من يوم و ليلة قياسا على سقط الصلوات الخمس  
 اما عند محمد فحول كامل قياسا على سقط جميع العبادات وهو اصح  
 ومع حاجة بدار الحرب من غير قضاء به حال كونه مرتدا لان الوكالة  
 جائزة غير لازمة فيشترط لبقائها ما يشترط لابتدائها واذا لم يكن  
 مطبقا باحد الاقوال لا تبطل هذا عند الامام اما عندهما فلا تبطل وكال  
 ذلك المرد وكذا لا تبطل لحاق الوكيل بها مرتدة لان روثها ليست  
 سببا لهلاكها وكذا ابطالان تبطل بحجز موكله حال كون الموكل مكانا  
 ومع حجرة اي الموكل حال كونه ماذونا ومع افتراق الشريكين اذا  
 وكل كل منهما في حق الآخر في مال الشركة بالشركة وان لم يعلم به اي  
 الجزاء او الافتراق وكيلهم اي المكاتب والمأذون والشريكين  
 لان الكلك انتقل عن الموكل الى الغير بهذه العوارض فلا يجوز التصرف  
 في ملك الغير علم وكيلهم او لم يعلم لان هذا عزل حكيم لا قصد في ولهذا لو وكل  
 احد الشريكين في حق الآخر من مالها فربما لا تبطل الوكالة المقصودة بالا  
 لكونها قصدية وهكذا اذا طرح كل منهما وكذا يتصرف الموكل فيما وكل به

فيل الوكيل

قبل الوكيل تصرفا بعجزه عن الامتناع كما اذا وكل آخر باعناق عبده  
 او تزويج امرأة فاعتقه الموكل بنفسه او تزويجها بنفسه ولا تبطل  
 بتصرفه تصرفا لا بعجزه كما اذا طلق الموكل امرأة طلاقا واحدا ولم ينقص قدرها  
 فلو وكيل ان يطلقها باخرى لكون المحل قابلا لفعل الوكيل والموكل لو تزوج امرأة  
 ثم ابانها لم يكن للوكيل ان يزوجه منه لزوال الحاجة بخلاف ما لو تزوجه اوكيل  
 وابانها لعدم زوالها ولو وجب الموكل ثم رجع لم يكن للوكيل ان يهب لبنين  
 عدما بالرجوع بخلاف ما لو باع ثم رث عليه بعيب بقضا فلو وكيل ان يبيع  
 لعدم زوالها لان الرد بالقضا بلا اختيار كساب الدعوى فلهي  
 قول ينتفع بنفسه ويتضرر به الغير كالوكيل هي اي الدعوى اخبار بحق له على  
 غيره او عنده حالة المنازعة ولذا قال النبي صلى الله عليه وسلم البينة على  
 المدعي واليمين على من انكر ولذا قالوا لا يبيع الدعوى في غير مجلس القضاء  
 فالمدعي على هذا هو المخبر بحق له على غيره او عنده والمدعي عليه هو المخبر عن حق  
 لغيره عليه او عنده وقيل هي عدم الاجبار على الخصومة فعلى هذا المدعي من لا يبر  
 على الخصومة اذا انكرها لانه الطالب والمدعي عليه من يجبر عليها لانه المطلوب  
 وقيل هي الاتماس على خلاف الظاهر فعلى هذا المدعي من يلتزم خلاف الظاهر  
 وهو الامر الحادث والمدعي عليه من ينشك بالظاهر كعدم الاصل والمدعي  
 الغير الكامل يجبر على عليه كالمودع فانه في دعوى الرد او الهلاك مدع وهذا  
 يؤمر باقائه البينة على فانه كونه غير كامل ولهذا لو عجز عن اقامتها يؤمر بالحلف  
 على ما قاله لانه ادين الطالب فالقول له مع البين وهي في الدين ثابت في الذمة  
 انما تصح بذكر شيء علم عنه وعلم قدره ووصفه لتقدير التعريف بالاشارة  
 وهي فيه وفي البين انما تصح بذكره انه في هذا المدعي عليه ليكون خصما لعدم تحقق

والدعوى التي سببها الدعوى كخارج الدعوى  
 فان كانت الدعوى في غير مجلس القضاء  
 لا يبيع الدعوى في غير مجلس القضاء  
 فلهي اي الدعوى اخبار بحق له على  
 غيره او عنده حالة المنازعة ولذا قال النبي صلى الله عليه وسلم البينة على  
 المدعي واليمين على من انكر ولذا قالوا لا يبيع الدعوى في غير مجلس القضاء  
 فالمدعي على هذا هو المخبر بحق له على غيره او عنده والمدعي عليه هو المخبر عن حق  
 لغيره عليه او عنده وقيل هي عدم الاجبار على الخصومة فعلى هذا المدعي من لا يبر  
 على الخصومة اذا انكرها لانه الطالب والمدعي عليه من يجبر عليها لانه المطلوب  
 وقيل هي الاتماس على خلاف الظاهر فعلى هذا المدعي من يلتزم خلاف الظاهر  
 وهو الامر الحادث والمدعي عليه من ينشك بالظاهر كعدم الاصل والمدعي  
 الغير الكامل يجبر على عليه كالمودع فانه في دعوى الرد او الهلاك مدع وهذا  
 يؤمر باقائه البينة على فانه كونه غير كامل ولهذا لو عجز عن اقامتها يؤمر بالحلف  
 على ما قاله لانه ادين الطالب فالقول له مع البين وهي في الدين ثابت في الذمة  
 انما تصح بذكر شيء علم عنه وعلم قدره ووصفه لتقدير التعريف بالاشارة  
 وهي فيه وفي البين انما تصح بذكره انه في هذا المدعي عليه ليكون خصما لعدم تحقق



الا لزام في الجرمين وفي العيان بالاشارة اليه ان كان حاضرا وبوصفه وذكر  
 قيمته ان كان غائبا وفي دعوى المنقول ينزى المدعى قوله بخير حق على قوله  
 انه في يده كما في دعوى العقار لان الشئ قد يكون في يد غير المالك بحق كالميراث  
 في الميراثين والبيع في يد البايع لاجل الثمن وتخصيص المنقول بالذكر لعدم  
 احتياج ثبوت اليد فيه الى حجة او علم فاض بخلاف العقار وفي دعوى العقار  
 لا يثبت اليد للمدعي عليه الا بحجة انها في يده او في تصرفه بالتبيين او الحفر او  
 مع علم القاضي لا بالتصادق كمن تارة المواضع لان اليد لا تعان فيه بخلاف  
 المنقول وهي انما تنجح في الدين والعيان مع المطالبة من المدعي به اي الشئ  
 لان جبر القاضي بطلبه وامتناع المدعي عليه ومع احضاره ان امكن كما في المنقول  
 الممكن الاحضار ليس فيه المدعي في الدعوى وبشيرة اليه الشاهد في الشهادة  
 وبشيرة اليه الخالف في البين لان غاية الاعلام بالاشارة لكونها تبلغ اسباب  
 التعريف ومع ذكر قيمته مع ذكر الذكورة والاثوثة ان تغذرا حضاره  
 بان كان بها كذا او غائبا او ثقيل لا تغذرا التعريف بالاشارة وبذكر الحدود  
 في العقار سواء كان مشهورا او لا لان المشهور قد يزداد وينقص فيكون  
 معلوم العين مجهول القدر فلا يكفي الشهرة لصحة الدعوى والشهادة ولان  
 ذكرها فيه كالاشارة في المنقول فهي لا تنكر فيه اذا كان مشهورا فكذا  
 هنا هذا عند الامام فبكيف الشهرة لهما لان ذكرها فيه للتعريف والمشهور  
 لا يحتاج اليه الا رتبة في دعوى العقار المرتبة والشهادة به او الحدود  
 الثلاثة في العقار المثلث او المرتبة ان سكنت عن الرابع لان غلط فيه لتغذر  
 التعريف بالاشارة ولان لاكثر حكم الكل كما في تبليغ الرسالة بخلاف من  
 غلط فيه لان به يختلف المدعي هذا عندهم اما عند زفر فلا تقبل اذا سكنت عنه

لان التعريف لم يتم كما اذا غلط فيه وبذكر اسما اصحابها اي تلك الحدود وبذكر  
 نسبهم اي تلك الاصحاب الى الجدة الاعلى وهو ابو الاب اي جد كل منهم مشهور  
 كان منهم او لا يكون هذا عنده خلافا لهما لما مر قبل لو قال عصب مني ولا ادرك  
 قيامه ولا مقدار رتبة بسبع وعواه والانتظار لان الانسان قد لا يعرف قيمته  
 واذا صحت الدعوى بالذكر سال القاضي الخصم المدعي عليه عنها اي الدعوى  
 حتى يتكشف وجه الحكم لانه بالبينه بخلافه بالافتراف ان اقر بما ادعى قضى القاضي  
 على المقر المدعي عليه بالمدعي لان الافتراف حجة موجبة بدون القضاء او انكر وقال  
 القاضي المدعي البينة على مدعاه فان اقام المدعي البينة عليه قضى القاضي عليه  
 اي المنكر المدعي عليه المقام عليه البينة بالمدعي لانها حجة ملزمة وان لم يعظم بان  
 يحجز عن اقامتها فالقاضي حلفه اي المدعي عليه ان يخطب اي الحلف خصه المدعي  
 لان الحلف حقه فان حلف قضى بقطع الدعوى بينهما حتى يقوم البينة على حقا  
 الدعوى لان البين بدل عن البينة والقدره على الاصل تبطل حكم الحلف  
 وان نكل حقيقة مرة بان قال لا احلف او نكل حكما بان سكنت بلا آفة كالخمس  
 وقضى القاضي بالنكول الحقيقي او الحكمي صح لانه مثبت كالبينة لانه حجة متقدمة  
 لان دلالة القاضي عامة هذا عند الامام اما عندهما فاضرار مع الشهادة وعرض  
 البين عليه مرات ثلاثا ثم القضاء عليه احوط لا فقال الغلط عليه في المرة  
 بل المرتين وان جمعها المدعي عليه بان قال لا انكر لك ولا اقر لك لا يحلف لان الحلف  
 يتوجه على المنكر وهو يقول لا انكر صريحا فيرد به القاضي بالجس حتى يقر او ينكر  
 والصريح اولى بالا اعتبار هذا عند الامام اما عندهما فيحلف لان كلاميه تعارضا  
 لان احدهما اقرار معنى والاخر انكار معنى وليس احدهما اولى مرجحا على الآخر  
 قسا قضا فصار كالسكت والسكوت انكار دلالة فيحلف ولو قال جدد



النكول ثلاث مرات قبل القضاء به انا اختلف بخلف القاضي ولا يبرأ البين على  
مدعى اذا اقام شاهداً وعجز عن الآخر بل اذا لم يتم له بيته حتى يقضى له ببعض بيته  
ويبين بل يحلف خصمه وهو المدعى عليه فان حلف انقطع الخصومة وان نكل  
يقضى عليه بالنكول بلا رد بها عليه وهكذا ان لم يتم شاهداً اصلاً ولهذا قال  
وان نكل خصمه لان البين حجة للدفع لا للثبات الدافع للدفع هذا عندنا اما عند  
الشافعي فيحلف المدعى مكان شاهداً آخر ويقضى له بشاهدين لان عليه السلام  
قضى بشاهد ويدين وان لم يكن له شاهد اصلاً فيحلف خصمه فان حلف انقطع  
وان نكل فصار نكوله بمنزلة الشاهد فيحلف المدعى مكان شاهداً آخر فيقضى له به  
ويبين ايضاً لذلك فالحج عندنا اربعة جثمان للمدعى البيته والنكول واخر بان للمتكلم  
البين والبد قيل لو اصرط على ان المدعى لو حلف فالمدعى عليه فاض من المال فاعلى  
باطل ولا شئ على المدعى عليه اعلم انه لو كانت الدعوى بين الصالح والطالح الفاسق  
والفاجر والكاذب فالعين على الصالح وان كان مدعياً وقوله عليه السلام البيته  
على المدعى والبين على من انكر فيما اذا كانت الدعوى بين الصالحين او الطالحين  
لان البين متلفه للنفس والدين وهي لا تجوز على من انكرها لانه لا يبالى بها الا  
لاجله فكذا غيره حتى قيل يخشى الكفر على القضاة ان حلفوه لانهما شتم اسم الله تعالى  
بقوله تعالى ولا تجعلوا الله عرضة لآياتكم والعرضة المنقصة للوجه واليدين  
والمعصية والمراد من هذه الآية ان لا يجعلوا ذلك الطالح لان اكثر كلامه كذب وانه  
لا يعرف حرمه البين ولا يحلف احد في تكاح اذا ادعى انه تزوجها فانكرت  
او ادعت ذلك فانكرت وفي رجعة اذا ادعى بعد انقضاء العدة انه راجعها  
فبها فانكرت او ادعت ذلك فانكرت وفي ايلاء او قربان اذا ادعى بعد انقضاء  
مدته انه قاربها فانكرت او ادعت ذلك فانكرت وفي مستبلا اذا ادعت

عليه انها ولدته منه فانكرت ولا يتصور عكس هذا لانها لم يجر دعواه صارت  
ام ولد له فلا يفيد انكارها وفي رفق اذا ادعى على مجهول النسب انه عبده  
فانكر او ادعى انه مولاه فانكرت وفي نسب اذا ادعى على مجهول النسب انه ابنه  
او ابوه فانكرت وفي ولاء عتاقه كانت او مولاة اذا ادعى ان ولائه له  
فانكرت وبالعكس وعجز المدعى عن البيته فيها يصدر عن المتكلم بل يبين فيبقي ما كان  
على ما كان لان النكول لو جعل اقرارا يكون المدعى عليه كاذباً في انكاره ولو جعل  
بذلاً يكون صادقه فيه فيجعل بذلاً صيانة للحكم عن الكذب مع شبهة الاقرار  
فلا يجرى البذل في الاشياء الستة المشهورة التي لا يكون النكول حجة فيها وقوله  
عليه السلام والبين على انكر خص منه الحد واللعان فيا زتحصب من غيره هذا عند  
الامام اما عندنا فيصدق بينين وعليه الفتوى لان النكول اقرار لان الكاذب  
والكاتب لا يمكن البذل مع شبهة البذل لان امتناعه عن البين يحتمل ان يكون  
لاجل التورع عن البين الكاذبة وان يكون لاجل الترفع عن الصداقة فيثبت  
تلك الاشياء بالشبهة بدليل انها تثبت بشهادة رجل وامرأتين وبالشهادة  
على الشهادة وبكذب القاضي الى القاضي فتثبت بالنكول ويكون بهذه المسائل  
ستمع انها سمع ككون امومية الولد تابعة لشبهة النسب ولا يحلف في حد  
اذا ادعى على آخر انه قد فقه بالزنا وعليه الحد فانكرت لان النكول حجة مع الشبهة فلا يثبت  
الحد بها وفي لعان اذا ادعت على زوجها انه قد فقه بالزنا وعليه اللعان فانكرت لان  
اللعان قائم مقام حد الزنا في جانب الزوج فلا يثبت اللعان بالنكول وحلف  
السارق اذا ادعى شخص على آخر انه سرق ماله وعليه الحد والمال فانكرت فان  
حلف ببراءة وضمن المال ان نكل لان اللعان يثبت بالشهادة فيثبت بالنكول  
ولكن لم تقطع به لان الحد لا يثبت بها فكذا بالنكول وكذا الضيف يحلف الزوج



اذا ادست مطلقا قبل الدخول او بعده فانكر لانه يحلف في الطلاق اجمالا لان  
المقصود منه المال فان حلف بغيره وان نكل قضى عليه بالطلاق ثم ضمن نصف مهرها  
او ثلثه وكذا يحلف الزوج في دعوى النكاح اذا ادعت هي انه نكحها وطلبت  
مهرها ونفقها فانكر فان حلف على عدم النكاح بغيره وان نكل يقضى بالمال لا بالنكاح  
لان المال ثبت بالبذل لا الحل هذا عند الامام اما عندهما فيقضى بهما وكذا  
يحلف ابن معروف ببيت معروف في دعوى النسب اذا ادعى اخر ان  
هذا الميت ابوه فادعى حقا اخر كارتش ومثل ثقة بان طلب من القاضي حقا  
على ذلك الابن بسبب الاخوة فانكر ذلك الابن وكذا يحلف الملتقط في غيرها  
كحق الحضنة اذا ادعت امرأة على ان اللقيط اخوها ولا نكاحا اولى بالحضنة  
فانكر الملتقط فان حلف كل منهما على النسب بغيره وان نكل يقضى بالثقة  
والحضنة لا بالنسب وكحق امتناع الرجوع في الرهبة اذا ادعى الرجوع فيها  
فقال الموهوب له انا اخوك فانكر حلف بغيره وان نكل ثبت الامتناع لا الا  
وكذا يحلف منكر القول بالنفس وما دونه فان حلف فيها بقطع الدعوى  
وان نكل في النفس حبس حتى يقرأ حتى يحلف لان النكول بذل مع الشهادة  
والبذل لا يجبر في النفس ولهذا لا يجبر الا باحثة فيها باصالة الآفة هذا عند  
الامام اما عندهما فيجب الدية لان النكول اقرار مع الشهادة فاذا لم يثبت  
به القصاص يجب الدية وان نكل فيما دونه من الاطراف يقتضى لامرانه بذل  
معها وهو يجبر في الطرف ولهذا لا يجبر الا باحثة فيه باصالة الآفة هذا عند الامام  
اما عندهما فيجب الارش لامرانه اقرار معها وبه لا يثبت القصاص ولو قال  
اقتلني فقتله عدا او خطا يجب لا القود وعن الامام انه لا يجب شي كذا لو قال  
اقتل عبدي فقتله بخلاف قول الاب اقتل ولدي فقتله فيقتل القاتل والامم يكن

وارش سواء فان قال المدعي لي بيته حاضرة في المصر وطلب حلف الخصم  
لا يحلف الخصم لان التحليف مرتب على العجز عن اقامة البيته ولان البيته اقوى  
لانه مكرمة واليمين رافقة فلا يصار اليها مع وجود الاقوى كما لا يصار الى القياس  
مع وجود النص هذا عند الامام اما عندهما فيحلف لقوله عليه السلام اليمين  
على من انكر وان قال شهودي في المجلس لا يحلف وان قال بهم في خارج المصر  
يحلف ويكفل الخصم بنف ثلثة ايام بان يقال له اعط كفيل بنفك تلك  
الايام ثلثا يعيب فيبطل حقه فان ابي عن الاعطاء لازمه المدعي بان وارموه  
حيث سار لذلك ولازم الغريب الابي عنه قدر مجلس الحكم ولا يكفل  
ذلك الغريب على الطريق بنف الا الى آخر ذلك المجلس تكملا يمنع عن السفر  
لانه ضرر له فان اتى بالبيته فيها ونعت والا يحلف ان شاء او يدعه فصل  
والحلف بالله لقوله عليه السلام من كان حائفا فليحلف بالله او ليذر الحلف  
بالطلاق والعقود لان اليمين بها يمين بخلافه فانما الحلف على الحلف بهما  
فيلزم الحلف بهما ثقة المبالة باليمين الكاذبة بالله ولكل رهبة باليمين الكاذبة  
بهما في زماننا لكن ان حلف بغيره وان نكل لا يقضى عليه بالنكول لانه نكل عن  
المسهر عنه شرعا ولو قضى لا ينفذ واذا ادعى رجل الفاعل على آخر فانكر حلف  
بالطلاق على ان لا دين له عليه ثم اقام عليه بيته انه عليه نكاح الفاعل لا يقع الطلاق  
ويعلق اليمين على المسلم بصفاته اي بذكره او صفة تقع ان شاء القاضي كقوله  
بالله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم لان احوال الناس  
متفرقة لا متشابهة البعض عن اليمين بالتفليط وعدم امتناع عجزها بعدد  
لا يغلط بالكرمان كما بعد صلوة العصر يوم الجمعة ولا مع السكان كالمسجد الجامع  
عند المنبر قبا ساعلى حجة المدعي عليه على حجة المدعي وحلف اليهودي بالله



الذي انزل التوراة على موسى وحلف النصارى بالله الذي انزل الانجيل  
على عيسى تقليدا للذين لا ظهرا للحق وحلف المجوسى بالله الذي خلق النار  
لذلك هذا عند محمد ما عندهما فيحلف بالله بخير ذكر انزل لان ذكرها في اليقين  
يشعر تعظيمها واكتسب الله تعالى فكرها واجب التعظيم وحلف الوثني بالله  
لانهم يعتقدون الله تعالى كما قال تعالى ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن  
الله والشهودى والنصرانى والمجوسى والوثني لا يخلفون في محابدهم اى  
بيوت عبادهم كما لا يخلف المسلم في المسجد واذا وقعت الدعوى  
في سبب يرتفع بعد الوقوع يحلف على الحاصل كما في دعوى البيع والنكاح  
فيحلف في البيع بالله ما ينهها بيع قائم الا ان لا بالله ما بعته فخلعه باعته ثم اقاله  
او في النكاح بالله ما ينهها نكاح قائم في الحال لا بالله ما نكحته فخلعه ثم اياها  
ويحلف في دعوى الطلاق بالله ما بهى باين منك الآن لما قالت لا بالله ما  
فلعله طلقها ثم نكحها وفي دعوى الغصب بالله ما يجب عليك رده لا بالله  
ما غصبته فخلعه غصبه ثم ملكه بالهبة لا يحلف على نفي ذلك السبب كقولك يا به  
ما بعته ونحوه من المذكورات لما مر فيها الا اذا انظر للمدعى بالحلف على  
الحاصل فيحلف على نفي السبب كدعوى شفعة بالجوار ودعوى شفعة  
امراة مبنوة بطلاق باين والخصم المدعى عليه لا يبرأهما بان كان شفعا  
فيحلف بالله ما شريت هذه الدار وبالله ما بهى معتدة منك لانه لو حلف  
على الحاصل بالله ما بهى مستحق الشفعة وبالله ما بهى مستحق الشفعة ترك  
النظر عن المدعى لانه صادق في يمينه في مذهبه وكذا التحليف يحلف في  
سبب لا يرتفع بعد الوقوع كعبد مسلم يدعى عتقه على مولاه فانكر المولى  
فيحلف المولى بالله ما بهى معتق في الحال لان الحق لا يرتفع عن العبد المسلم

بعده عليه فلا ضرورة الى التحليف على الحاصل ويحلف في الامة مسلمة كانت  
او كافرة وفي العبد الكافر على الحاصل بالله ما بهى معتق في الحال وبالله ما بهى  
معتق فيها لان الرق يتكرر عليها بالارتداد ونقض العهد والحق بدار الحرب  
ويحلف على نفي العلم من ورث شيئا فادعاه آخرانه له ولا يمينه له بالله ما يعلم ان  
هذا الشيء لك لان الوارث لا يعلم ما فعل المورث ويحلف على البتات والقطع  
ان وهب له او اشتراه بالله ما ليس لك هذا لان ذلك ثبت بسبب اختيارى  
ولو لم يعلم ان ذلك ملكه لا اترهب ولا اشتري منه ولا يحلف بالله هذا لى لان  
اليمين وضعت على النفي كما وضعت البينة على الاثبات فما على البتات فللفعل  
نفسه وما على نفي العلم فللفعل غيره ويحلف المدعى عليه البايع المكنى الا باق على  
البتات لانه نكاحه الا باق وهو فعل غيره بل ما ثبت في ضمنه وهو تسليم التسليم  
عن العيب وهو فعل نفسه وصح من المكنى فدع الحلف من خصمه بال وصح  
من الصلح منه ان الحلف على مال لان عثمان اقتدى بيمينه حين ادعى عليه رجوعا  
وربما فقال اخاف ان يصيب ابائس الناس فيقولون هذا من شوم يمينه  
الكاذبة ولقوله عليه السلام ذبوا عن اعراضكم باموالكم ولا يحلف ولا يقبل  
بينة بعده لانه ابطال حقه في الاستحلاف باخذ البذل بال  
القائف هو استحلاف الاثنين والمتبايعان لو اختلفا في قدر الثمن او قدر البيع  
حكم لمن يبرهن منهما لان الدعوى مع بينة اقوى من بلا بينة وجازت اقامتها  
من اس جانب كان لان كلا منهما مدعى ومنكر لان كلا منهما يدعى عقدا لا ضربين  
فانكر صاحبه وان يبرهنها حكم لمثبت الزيادة لانه اولى كونه اقوى في البيان  
وان اختلفا فيها اى قدر الثمن والبيع كما اذا ادعى المشتري انه اشترى بهذين  
العبدين بالف وادعى البايع انه باع احدهما بهذا الثمن فحجج البايع في الثمن اولى



وجه المشتري في البيع اولى نظر الى زيادة الاثبات وان عجز عن اقامتها  
في الصور الثلاث رخصا بدعوى احدهما اى رخص كل منهما بزيادة بدعيها الآخر  
والا يبرهنيا بذلك تحالف اى يحلف كل منهما على نفي ما يدعيه الآخر وحلف المشتري  
اولا في تلك الصور فان نكل لزمه دعوى البايع وان حلف يعرض البايع على البيع  
فان نكل لزمه دعوى المشتري وان حلف فسخ القاضى البيع بالقضاء او فسخا  
بالراضى والاولى ان يقدم على هذا قوله من نكل لزمه دعوى الآخر فيعود  
كل منهما الى راس مال لقوله عليه السلام اذا اختلف المتبايعان والسلف قائم  
بعينها تحالفا وترازا هذا قبل قبض الكل اذا البعض على وفق القياس لان كلامها  
منكر لما يدعيه الآخر من الزيادة واما بعد قبض الكل فعلى خلاف القياس لان المشتري  
او البايع لا يدعى شيئا على الآخر حتى ينكر فان كان بيع عابث بعين او ثمن بشئ بدا  
القاضى بايهما شاء كاستوائهما في النكار ولا تحالف اذا اختلفا في الاجل بان قال  
المشتري الثمن موبل وانكر البايع او قال موبل الى سنة وقال البايع الى  
خمسها ولا في شرط الخيار بان قال احدهما بشرط وانكر الآخر او قال الى ثلاثة  
ايام وقال الآخر الى يوم او يومين ولا في قبض بعض الثمن او كله بان قال  
المشتري ادبت بعضه او كله وانكر البايع وحلف المنكر لان الاختلاف في هذه  
الاشياء اختلاف في غير المعقود عليه والبدل والتخالف في اختلاف المعقود عليه  
والبدل عرف بالنص المذكور على خلاف القياس فيما مر فلا يقاس عليه غيره  
هذا عندهم اما عند زفر ففي اختلاف الاجل تحالف لاطلاق النص المذكور  
كما في اختلاف وصف الثمن وجنبه مع ان الاجل وصف فيه بدليل ايجابه بقبض  
فيه قلنا ليس بوصف له والا لما بقي الثمن مستحقا عند مفديه ولا تحالف اذا  
اختلفا في مقدار ثمن رين بعد هلاك كل المبيع في يد المشتري او بعد خروجه من

يده او بعد زيادته منفصلة وحلف المشتري كما مر من الحديث وقوله عليه السلام  
ان اختلفا المتبايعان تحالفا وترازا مطلق فيجمل على المقيد ولان التحالف للفسخ  
وهو لا يرد على الهلاك هذا عندهما اما عند محمد فيتحالفان ويفسخ البيع على قيمة  
الهالك لهذا المطلق وان كان الثمن عينا يتحالفان فيبرهن الهالك ان كان له  
مثل والا يضمن القيمة ولا تحالف اذا اشترى عبدين ثم اختلفا بعد هلاك بعضه  
اى المبيع بان مات احدهما فقال المشتري اشترىتهما بالف وقال البايع بعترهما  
بالفين فالقول للمشتري مع لبيته لانه منكر الا ان يرضى البايع بشرك حصته الهالك  
بان جعله كان لم يكره وبان لم يأخذ من ثمنه شيئا اصلا فيتحالفان فيحلف المشتري  
باله ما اشترىتهما بالثمن الذى يدعيه البايع فان نكل لزمه مدعاؤه وان حلف يحلف  
البايع باله ما بعترهما بالثمن الذى يدعيه المشتري فان نكل لزمه مدعاؤه وان حلف  
يفسخ العقد في العبد القائم لان البايع حجة للمشتري وكونهما حجة للمدعى بالحديث  
على خلاف القياس حال قيام المبيع فاذا هلك بعضه يتمك بالاصل هذا  
عند الامام اما عند ابى يوسف فيتحالفان فيبرهن فباخذ البايع والقول للمشتري  
في حصته الهالك من الثمن لان كل المبيع لو كان قايما يتحالفان ولو كان هالكا لا يتحالفان  
فاذا هلك النصف دون الآخر يعطى بكل نصف حكم الكل اعتبارا للبعض بالكل  
واما عند محمد فيتحالفان فيبرهن فباخذ البايع وقيمة الهالك لان هلاك كل المبيع لا يمنع  
التحالف وهلاك البعض اولى ولا تحالف اذا اختلف المولى والمكاتب في قدر  
بدل الكتابة ويجلف المكاتب لان التحالف ورد في البيع على خلاف القياس  
والكتابة ليست في معناه لانها غير لازمة من جهة المكاتب فلا تقاس عليها  
عند الامام اما عندهما فيتحالفان ويفسخ الكتابة قياسا على البيع لان كلامهما  
عقد معاوضة يقبل ووجد الا نكار من الجانبين فان المولى يدعى بالازايد



يكره العبد وهو يدعى استحقاق العتق عند اداء العذر الذي يدعيه والمولى ينكره  
فتحالفان كذا في الثمن ولا تحالف اذا اختلفا في راس المال بعد اقالته اي عقد  
السلم وصدق المسلم اليه ان حلف لان القول له مع يمينه لانه منكر لا يدعيه  
رب السلم عليه من الزيادة ولا يعود السلم لانها لو تحالفا فيفسخ الاقالة و  
يعود السلم السابق والاقالة في باب السلم لا تقبل الفسخ لان المعقود  
عليه دين سقط بها وهو منى سقط لا يحتمل العود ولو اشترى جارية وتقا  
ثم اختلفا في قدر الثمن بعد اقالة البيع بان قال المشتري هو الف فعليك ان  
ترده وقال البائع هو خمسمائة فعلى رده ولم يقبضها البائع بحكم الاقالة تحالفا  
فيفسخ الاقالة قياسا على البيع وعاد البيع السابق عليها فلا يجب على كل منهما  
رده لاسترداد حصول الثمن قبلا ولا تحالف لو قبضها بحكمها بل يحلف  
المنكر لو ردد النص فيما بعد القبض على خلاف القياس في البيع فيه فلا يقاس  
عليه غيره ولو اختلفا في بذل الاجارة بان قال المستاجر خمسة وقال المجر  
عشرة ادى في المنفعة بان قال المجر عدة الاجارة شهر وقال المستاجر  
شهران قبل قبضها اي المنفعة المعقود عليها تحالفا وتراد العقد قياسا  
على البيع لان كلا منهما عقد معاوضة تقبل الفسخ والمعقود عليه بها وان  
كان منفعة معدومة لكن الدار قيمت مقامها في حق ايراد العقد عليها فكان  
قائمة تقديرها فوجد شرط التحالف وحلف المستاجر اولا ان اختلفا في الاجرة  
المعقود بها لانه منكر وجوبها وحلف المجر اولا ان اختلفا في المنفعة وادى  
منها كل ثبت قول صاحبه وادى منها بيمين قبل بيمينه وان برهنا  
فحججه المجر اولى بالقبول ان اختلفا في الاجرة البذل وحججه المستاجر اولى  
به اختلفا في المنفعة المبذل نظر الى زيادة الاثبات وحججه كل منهما اولى

في فضل يدعيه ان اختلفا فيها كما اذا قال المجر آجرت سنتين بثمانين وقال المستاجر  
سنتين بثمانين ثبت سنتان بثمانين ولا تحالف ان اختلفا في قدر بذل  
الاجارة بعد قبض كل المنفعة المعقود عليها والقول للمستاجر مع يمينه لان  
فائدة التحالف الفسخ والمنافع المستغناة لا تقبل الفسخ اما عندنا فظاهر  
واما عند محمد فلا ان المنفعة المعقود عليها لا قيمة لها بنفسها وان اختلفا فيه بعد  
قبض بعضها يعتبر كل من البعذين بالكل فلذا تحالفا فيما بقي وقسخت الاجارة  
فيما بقي كما اذا لم يستوف شيئا ولم يتحالفا فيما معني فكان القول للمستاجر  
فيما مضى كي لو استوفى الكل وذلك لان الاجارة ينقسم متفرقة لانها ساعة  
فاعة ولهذا لا يملك الاجرة بنفس العقد فيكون ما مضى كالهلك فلا يلزم من تعدد  
التحالف في الماضي التقدر في الباقي لانها في حكم عقدين مختلفين بخلاف ما اذا يملك  
جسم البيع فيمنع التحالف في الباقي لان البيع عقد واحد ولهذا يملك الثمن بنفس  
البيع فاذا امتنع التحالف ينسخ في الباقي لسلا يؤدى الى تقرير الصنفه على البائع  
وان اختلف الزوجان في متاع البيت قبل الطلاق او جوده وادعى كل منهما متاع  
البيت كله لنفسه ولا يثبت لاحدهما فلها ما صلح لها عادة كالوقاية والمنفعة مع يمينها  
لان الظاهر شاهد لها وله ما صلح له عادة كالسيف والعامة مع يمينه بذلك اولى  
ما صلح لها عادة كالريق والابل والغنم مع يمينه لان المرأة وما في يديها في يد الزوج  
والقول الذي اليد في الدعوى وان جاء بالصوف فان امرها ففقرته فهو له ولها  
اجر المثل وان لم يامر بها ففقرته فهو لها وله قيمته وان لم يعلم الامر وعدمه فبينهما  
خضقان وان اعطاه له المحفظ ففقرته فهو لها وله مثله عليها وان مات احدهما  
فاختلف ورشته مع الآخر فاصح لها كان لها وما صلح له كان له كما في صورتها فالمشكك  
اي ما صلح لها للحق منها لان يد الحق يد حقيقة ويد الوارث يد حكمي فلا دنى لا يارض



الا قولى هذا عند الامام اما عندها فالجواب في موت احدهما كالجواب في  
حيوتها لان يد الوارث يد المورث حكما ويكون الزوجان وجها واحدا وان  
اختلف الزوجان فيه انما قال كان احدهما عبدا للتخليب وفس عليه غيره  
فالكل من ذلك المتاع المحر ذكر كان او انثى في الحيوة لان يد الحر اقوى والكل  
للحى زوجا كان او زوجة بعد الموت اى موت احدهما لم يخلو يده عن المعارض  
ويد العبد وان كان ماذون له في التجارة او مكاتباً مجازية لكون المال في يده  
للغير او للمولى فالادنى لا يعارض الاقوى هذا عند الامام اما عندها فمما كثر  
لان لها يداً معتبرة في الخصومات حتى لو اختصم المولى والمكاتب في شئ  
هو في ايديهما يقضى بينهما لاستوائهما فضلاً عن هذا شروع في بيان  
من يصير مدعياً لادعاء عليه ولو ادعى احدان بهذا ثم قال ذواليد هذا النسب  
او دعينه زيد او قال اعارنيته او ايجرتني او قال ارهنه زيد الغائب او قال  
انا غصبت منه اى زيد وبرهن ذواليد عليه اى مدعاه لا يصير خصماً لاثباته ان  
يده ليس بيدك ولذا سقطت خصومة المدعى وقصرت يده عن ذى اليد  
كما لو قال لامرأة الغائب وكلني زوجك بتلك اليه وقالت طلقني بائناً و  
اقامت البينة على ذلك وان قال ذواليد شرتني من الغائب يصير خصماً  
لان بهذا الدعوى صار معتبراً ان يده يد المالك او قال المدعى لذى اليد انت  
غصبتني منى او سرقته منى يصير خصماً لانه يدعى الفعل على ذى اليد فلا يصح  
احالته الى الغير او قال له سرق منى لا يسقط الخصومة فيصير خصماً لانه ادعى  
الفعل على ذى اليد ظاهر كونه لم يمينه اخفاء للسرقه شفقة عليه ووصولا  
الى حقه بخلاف الغصب لانه لا حد فيه فلا يحتج زعمه عن كشفه وان يبرهن  
ذواليد على ايداع زيد عنده هذا عندها اما عند محمد فلا يصير خصماً كما

اذا قال

اذا قال غصب منى كما يصير خصماً لو قال الشهود اى شهود ذى اليد  
او دعه من لا تعرفه اصلاً لا باسم ولا بنسب ولا بوجوده لاحتمال انه المالك  
بخلاف قولهم تعرفه بوجوده لا باسم ونسبه فلا يصير خصماً لقبول قولهم  
لان القضاء لا يقع على ذلك الرجل المودع فلا يشترط ان يكون معروف  
الاسم والنسب هذا عند الامام اما عند ابي يوسف فيقبل قولهم ان لم يكن  
ذلك معروفاً بالاقتبال لان المحيل من الناس قد يغصب مال الغير ويضع  
في السر الى من يريد السفر بأمره ان يودعه علانية ويشهد عليه الشهود  
حتى اذا ادعاه المالك يقيم البينة على انه مدفوع فيدفع الخصومة عن نفسه  
فلا يقبل ان كان معروفاً بالثبوت واما عند محمد فلا يقبل حتى يكون المودع  
معروف الاسم والنسب لان تعريف الغائب بذكرهما والمعرفة بالوجه  
غير نامة فلا يجوز القضاء على المجهول ولو قال المدعى انا ابتعته من زيد و  
قال ذواليد او دعنيه هو سقطت الخصومة بلا حجة على ايداعه لانها  
انفقا على ان يد ذى اليد يد نيابة لا يد ملك الا اذا برهن المدعى ان زيدا  
وكله بقبضه لانه اثبت كونه احق باسمه فان طلب المدعى يمينه على ما  
ادعاه من الايداع حلف على البتات ولو قال ذواليد او دعيني وكيلك  
لا يصدق الابينة لان الوكالة لا يثبت بقوله فهذه المسائل نسحق تحت  
كتاب الدعوى لانها خمس صور الايداع والاعارة والاجارة والرهين و  
الغصب وفيها خمس اقوال قول الامام وقول ابي يوسف وقول محمد  
وقول ابن شبرمة لانه دفع الخصومة وقول ابن ابي ليلى تنفذ بلا بينة  
باسم دعوى الرهين المدعين حجة الخارج في الملك المطلق احق  
لانها مثبتة للزيادة فتكون اولى في العمل والقبول من حجة ذى اليد هذا



عندنا اما عند الشافعي فحجة ذي اليد احق لانها تنقوس باليد فتكون اولى  
فيها من حجة الخارج فبها ساعى دعوى النكاح والنتاج وان وقت احوالها  
لان التاريخ من جانب لا يدل على تقدم الملك لجواز ان يكون ملك الآخر اقدم  
هذا عندنا اما عند ابي يوسف فذو الوقت احق قيا ساعى دعوى الشراء  
ولو برهن خارجا على شئ عيني في يد ثالث على انها ملكه قضى به لهما نصفان  
لما روى انه عليه السلام قضى هكذا النساءى حجتها هذا عندنا اما عند الشافعي  
فقضى بمن خرجت فرقة قهرها ترجحها وتسا قطرها لتعذر العمل بها فان  
برهننا اى الخارجا في نكاح لامرأة سقطت تعذر العمل بها لانها لا تحتل  
الا شتران وهى لمن صدقته لانه يحكم بالنكاح يتصا دن الزوجين والخارجا  
انما ترخا فالاول في التاريخ احق لافيه من زيادة الاثبات ولانه لا معارض  
له في ذلك الزمان فيقضى به فبطل الشافعي والمرأة ان اقترت لمن لا حجة له منها  
قبل اقامتها الاخر فمضى له لتصا دن وان برهن الآخر بعد اقرارها له قضى له  
لان البينة اقوى من الاقرار ولو برهن احدهما وقضى له بها ثم برهن الآخر  
لم يقضى له لانه دونه الا انه قضى له اذا اثبت سبعة اى النكاح كما لم يقضى  
بحجة الخارج على ذي يد ظهر نكاحه اى ذي اليد الا انه قضى للخارج اذا اثبت  
سبعة اى نكاحه فان برهننا اى الخارجا على شئ عيني من ذي يد فكل  
منها نصفه بنصف من ثمنه ورجوع على البايع بنصف اخر منه لتعذر القضاء  
بكله لكل منهما او لكل منهما تركه بنجامة لغوات بعض المعقود عليه كما في  
الاستحقاق وبتكر احدهما بعد ما قضى لهما لم ياخذ الاخر منها كله اى المبيع  
وقبل القضاء لهما له اخذه كي اذا سلم السفعة احد الشفعين بعد القضاء  
لها فليس للاخر ان ياخذ كل الدار المشفوعة وقبله ذلك وهو السابق

ان ارخا

ان ارخا لانه اثبت الشراء في وقت لا يبا زعه الاخر فيه ولذى يد وقبض  
ان لم يورخا او ارخ من لا يدل ولا قبض لان القبض دليل تقدم الشراء  
فيكون اولى ولذى وقت ونا ربح ان وقت احدهما فقط لا يوقت الآخر  
ولا يد لهما ولا قبض لان ثبوت الملك له في ذلك الوقت متيقن والاخر يحتل  
ان يكون قبل ذلك الوقت او بعده فلا يقضى بالشك والشراء احق من هبة  
مع قبض ومن صدقة مع قبض كما اذا برهن احد الخارجين عليه والاخر  
على احدهما معه ولا تا ربح معها لانه الشراء ثبوت لانه عقد ضمان يوجب  
الملك في العوضين بخلافها لانها تبرع يوجب الاستحقاق من جانب واحد  
والشراء والمهر سواء كما اذا ادعى شراء عيني من ذي اليد وادعت ان  
ذا اليد تزوجها عليها وبرهننا لاستوائهما في القوة لان كلاهما عقد معاوضة  
ومثبت للملك لنفسه فينصف بينهما لعدم امكن الترجيح فلهما نصف قيمتها  
هذا عندنا وقيل عند ابي يوسف اما عند محمد فالشراء اولى ولها كمال قيمتها  
لانها لو جعلنا بها سواء بطل نصف كل منها فلو قد مننا الشراء يصح في الكل  
فيمر متزوجة للمرأة على ملك الخبز والتزوج على عيني مملوكة للخير جائز فبره  
القيمة عند تعذر التسليم فكل عملا بالبحنين على الكمال معنى ورهن مع قبض  
احق من هبة معه كما اذا ادعاه احد الخارجين وادعاهما الآخر وبرهننا  
لان المضمون اقدم بخلاف الهبة بشرط العوض فانها اقوى منه لكونها بيعا  
اشترىء والببيع عقد ضمان ينبت الملك بصورة ومعنى والرهن يثبت عند  
الهالك معنى فقط فان برهن خارجا على ملك مطلق مورخ قال بقاء احق  
او على شراء مورخ من واحد غير ذي يد فالسابق احق او برهن خارج  
على ملك مورخ وهرهن ذو يد على ملك مورخ اقدم قال بقاء احق لانه



ملكه في وقت لا ينارعه فيه احد ثم لا يقضى بوجه غيره هذا عندهما اما عند  
محمد فلا يقبل بينة ذي اليد في غير النكاح ويستوى فيه التقدم والتأخر  
وان استوى تاريخها فالخارج احق وان برهننا اي كل منهما على شراء  
مورخ من آخر احدهما من زيد والآخر من بكر انفق تاريخها اول او وقت  
احدهما فقط دون الآخر يستويا فيقضى بينهما مضافين لان التاريخ لا يكون  
معتبر اذ لم يكن بايع المشتري واحدا لاحتمال سبق ملك بايع كل منهما على  
ملك الآخر قال في بعض النسخ ولو برهن خارج و ذو يد على ملك مطلق  
و وقت احدهما فقط فالخارج احق عندهما و ذو اليد احق عند اي يوف  
لآخر فان برهن خارج على الملك وبرهن ذو يد على الشراء منه فحجة  
ذو اليد احق بالقبول لان الخارج يدعي اولية الملك و ذو اليد يدعي  
انتقاله من جهة الخارج اليه او برهننا اي الخارج و ذو اليد على سبب  
ملك لا يتكرر ذلك السبب كالنكاح فذو اليد احق لما روي ان رجلا اختصما  
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ناقة اقام كل منهما بينة على ذلك فقص  
بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فحكم بذلك ان البينة حجة مطلقة لا تدفع كما تفعل  
للاستحقاق و مثل حلب لبن و اتخا زجبن و اتخا زلب و جرة صوف  
ونسج لا يبعد فذو اليد احق لانه في معنى النكاح وان برهننا على سبب  
يتكرر ويقع مرة بعد اخرى فالخارج احق كما في الملك المطلق لان النكاح  
معدول عن القياس فلا يحق به الا ما كان في معناه من كل وجه فان اكل  
فالخارج احق ولو برهن كل من الخارج و ذي اليد على الشراء من الآخر  
فالخارج على شرائه من ذي اليد ونقده الثمن اليه و ذو اليد على شرائه  
من الخارج ونقده الثمن اليه بلا وقت و تاريخ لها على ان احدهما يأتى

والآخر احق سقطا و ترك المال المتنازع فيه في يد من ماله منها اتفقا على  
على بيع واحد و القضاء بالبيعين قضاء بلا حجة و دعوى قضيتين التماسا  
و التمس فقط فان برهننا بوقعتين احدهما سابق فان كان السابق للخارج  
ولم يشهد بقبض العقار المشترية قضى بها لذو اليد لاحتمال شرائه ذي اليد  
منه قبله بخلاف بيعها قبله وكذا لو شهدوا به لاحتمال شرائه و قبضه منه بعد  
قبضها وان كان لذو اليد فيقضى بالخارج سواء لم يشهدوا به و هو ظالم  
او شهدوا به لاحتمال شرائه ذي اليد منه ثم بيعه منه ولم يسلم اليه او لم  
ثم عاد و بوجه فيومر بالتسليم هذا عندهما اما عند محمد فلم يقطع فيقضى  
بأحدهما فان برهننا على القبض ايضا يقضى لذو اليد فيجعل كانه باع ذلك  
المال من الخارج وسلمه ثم الخارج باعه منه وسلمه والا يقضى بالخارج فيجعل  
كانه باعه من ذي اليد وسلمه ثم ذو اليد باعه منه ولم يسلم فيومر ذو اليد  
بشليم اليه علما بالجهتين و اذا اقام احد المدعين شاهدين و اقام الآخر  
شهودا لا يبرح الآخر بكثرة الشهود لان الترجيح بقوة العلة لا بكثرة  
العلل الا يرى ان القياس لا يترجح بقباس آخر ولا الحديث بحديث  
آخر ولو ادعى احد الخارجين نصف دار و برهن عليه و ادعى الآخر كلها  
برهن عليه فالخارج منها للاول منها والباقي منها وهو ثلاثة ارباعه للثاني  
منها بطريق المنازعة وهو ان النصف سالم للثاني بلا منازعة وفي النصف  
الآخر منازعة فينصف بينهما على السواء هذا عند الامام وقال الثلثة  
منها للاول والباقي منها وهو الثلثان للثاني بطريق العول لان في المسئلة  
كلا و نصفا فهي من اثنين و يقول الى ثلاثة فثلثا في سهران وللاول سهم  
و بطريق المضاربة لان كلا منهما يضرب بقدر حقه فيضرب ثلثا الثاني من



الثلاثة في الدار وثلاث الاول منها في الدار ضرب الكسور بطريق الاضافة  
فانه اذا ضرب الثلث في الستة مضافا ثلث الستة وهو ثمان وان كان  
تلك الدار مخرجا في ايديها نصفين فهي ثمان في نصف منها بقضاء لان  
بنية اولي بالقبول في النصف الذي في يدهم في النصف لانها بينة الخارج  
ونصف اخر منها لانه اي لا بقضاء لان النصف الذي في يده لا يدعيه احد  
ولا قضاء بدون الدعوى فصا ركها له فيسلم ما في يد الاخر اليه ولو برهن  
خارجا على نتائج دابة وارتخا قضى لمن وافق وقته سفرها لشرا في  
النظام انما له وان خالف وقتها اياها يرد ان يطهر ركزها فيركب  
في يده اليد وان اشكل وفاقه وخلافه اياها فلهما بقضى لعدم الاكراه  
فان برهن احد الخارجين على غضب شئ اي ان ذا اليد غضبه منه  
برهن الاخر على ودية عند ذي اليد استويا فيقضى لهما نصفان لا تفرق  
في الحجة والدعوى لان الودية بغير غضب بالجود وقص  
والابس للباس احق من اخذ الكتم والركب للدابة احق من اخذ  
البحام ومن هو في سرج على الدابة احق من رديفه ومن هو ذو عملها  
احق ممن علق كوزه منها لان الاول من هذه المذكورات مستعمل  
وضعه له وانما في متعلق وهو خارج عنه والقول لذى اليد وهو المستعمل  
وجالس الباط والمعلق به سواء لان الجلوس ليس بيد عليه ولهذا  
لا يصير غاصبا بالقعود عليه بخلاف ركوب الدابة كمن ثوب اي اكثره  
وطرفه الاخر مع شخص آخر لان زيادة الشهد لا توجب زيادة الاستحقاق  
الاستحقاق كزيادة الشهد ولا احد المدعين فلا يكون مرجحة لا على طريق  
القضاء في جميع ما ذكر لان اليد حجة بنفسها كالاقرار بخلاف النكول

فانه

فانه حجة بقضاء القاضي وهذا لو شمل ثم حلف لا يلزم شئ والقول لصبي بجبر  
اي يتكلم ويقول ما يقول في قوله انا حرة لاني قال له انت عبيد بلا حجة على  
رقه قيا سا على البالغ فان قال ذلك الصبي انا عبيد فلان قضى لمن معه في يده  
اذا قال انه عبيد لسقوط اعتبار يده في نفسه باقراره بالحق لافلان الا  
بحجة واقراره ليس بحجة كمن اي كصبي لا يعتبر اي قيا سا عليه لانه لا اعتبار لقوله  
انا حرة فصا ركنه المتاع والكايط لمن جذوعه موضوع عليه او الكايط لمن هو  
متصل ببنائه اتصالا تربيح هو اتصال جدار بجدار بحيث يتداخل لبنات  
هذا في لبنات ذلك لاني عليه اي الكايط هو ادى هي الخشبات التي توضع  
على الجذوع لان صاحب الجذوع مستعمل وصاحب الهرادى متعلق بالبناء  
بيني لوضع الجذوع لوضع الهرادى وكذا البوارى بل الكايط بين الجارين  
لاحد هما عليه هو ادى ولا شئ للاخر عليه لو تنازع فيه اذ لا اعتبار لوضعها  
لما ران البناء ليس له فلو كان لاحد بها جذوع ثلاثة وللآخر اكثر فلهما بينهما  
اذ لا اعتبار للكثرة بعد الثلاثة بحصول المقصود وذو بيت واحد في يده  
من دار واحدة كذا بيوت كثيرة في يده منها في حق سا حرة اذا اختلفا  
فيها فيكون بينهما نصفين قيا سا على ثوب طرف منه في يد احد وعامة في يد آخر  
ارض اوى رجل انما في يده واوى رجل اخر كذلك ايا انما في يده وهرتها  
قضى بينهما لا يملكها الا ببنية اخرى عليه فان برهن احدهما الاخر فهي في يده  
علما بقدر الحجة او كان احدهما قد لبن فيها او بنى عليها او حفر فيها قضى بيده  
لان الاستعمال دليل اليد باليد وعوى التسبب امة مبيغة  
ولدت لاقول من نصف حول منذ بيعت فادعى البائع الولد ثبت نسبة  
منه اي البائع وان لم يصدقه المشتري لان اتصال العلوق بملكه شرا وانه ظاهرة



على كونه منه لان الظاهر عدم النية هذا عندنا اما عندنا في فلا يثبت ان لم يصدقه  
 لان اقداره على البيع دليل على ان الحمل ليس منه وثبتت امتهانها ويفسخ البيع  
 لا متناع بيع ام الولد ويرد الثمن لبطان البيع وان ادعاه المشتري مع دعواه  
 لانه لا يعتبر ادعاه معها بحصول العلوق في ملكه البايع على البقيان او ادعاه  
 بعد ثبوت نسبة من البايع فيبطل دعوى البايع لو ادعاه المشتري قبلها  
 لثبوت نسبة منه فيحمل على الاستيلاء بالنكاح قبل الشراء خلا لامة على الصحة  
 وكذا يثبت نسبة من البايع لو ادعاه بعد موت الام فياخذ الولد ويرد  
 كل الثمن لان الولد هو الاصل في النسب لانها تنفيده الحرية منه هذا عند الامام  
 اما عندهما فيقسم الثمن على قيمة الولد وعلى قيمة الام فيرد حصته الى المشتري  
 لاحصاء لان مالبة ام الولد متقومة حتى لو باع امة قيمتها مائة فان تسعين فولدت  
 ولدا قيمته مائة يقسم الثمن على ثلثائة فما اصابه وهو الثلثون يرد الى المشتري  
 وما اصابها وهو الستون يقطع عن البايع بخلاف ادعاه بعد موت الولد  
 فيبطل دعواه في الام لان الحكم لا يثبت في البيع بدون التسوية ولو ادعاه  
 البايع بعد عتقها المشتري ثبت نسبة منه لا امتهانها كما في ولد المعفور و  
 ولد الامة المتكوجة ويرد حصته من الثمن الى المشتري لاحصائها منه اليه ولو ادعاه  
 بعد عتق ردت دعواه كما في موت الولد ولا يصح في حقها ايضا لانها تبطل  
 كما ردت دعواه لو ولدت لاكثر من نصف حول واقل من سنتين منه بيعت  
 لعدم العلوق في ملكه على البقيان فلم يوجد المصحح الا اذا صدقة المشتري فيبطل  
 الولد حر والامة ام ولد له ملكا بيننا فيرد الثمن لبطان البيع او كما لو ولدت  
 لاكثر من سنتين منه بيعت بحصول العلوق في ملك المشتري على البقيان الا  
 اذا صدقة المشتري فيحمل البايع على الاستيلاء بالنكاح خلا لامة على الصحة

فلا يكون

فلا يكون الولد حر والامة ام ولد له ملكا بيننا فلا يبطل البيع واذا صدق المشتري  
 البايع فحكم القسم الثاني وهو ما اذا ولدت لاكثر من نصف حول واقل  
 من سنتين كالاول وهو ما اذا ولدت لاقل من نصف حول اى  
 ثبتت نسبة وامتهانها ويفسخ البيع ويرد الثمن كما ترى في القسم  
 الثالث وهو ما اذا ولدت لاكثر من سنتين لم يبطل بيعة وهي ام ولد  
 نكاحا لا ملكا بيننا وهو عبد لولاها وام الولد نكاحا حامة ولدت من  
 زوجها فملكها بملك بلبن او امة ملكها زوجها بذلك فولدت فادعى ولد بها  
 او امانة ولدت من زوجها لم يملكها حال كونه زوجها بذلك الملك وهما  
 يحمل على هذا ومن باع من ولد عنده بان كان علوقه في ملكه يفيق ثم ادعاه  
 بعد بيعه مشتريه صحح نسبة من ذلك المدعى ورد بيعة الثاني والاول  
 وكذا صحح ورد لو كانت المشتري او رهنه او آجره او زوجة لان ولادها  
 في ملكه دليل ظاهر وشهادة ظاهرة على الولد منه والتناقض بين صحة  
 الدعوى في الملك لا في دعوى النسب كما اذا كذب الملاء عن نفسه  
 بعد قضاء القضي بنفي النسب باللعان ولا في دعوى الحرية كما اذا اقام  
 المكاتب البينة على ان المولى اعتقه قبل الكتابة ولا في دعوى الطلاق كما  
 اذا اقامت الخلفة على ان زوجها طلقها ثلاثا قبل الخلع هذا عندهم اما عند  
 زفر فلا يصح ولا يبر دلان التناقض يبطل صحة دعوى النسب كما يبطل  
 الشهادة او كانت ذلك البايع المدعى الام اى ذلك الولد او رهن  
 امة او آجر امة او زوجها ثم ادعاه لان هذه العوارض تخيل النقض  
 بخلاف اعتاق المشتري وتدبيره ولو باع او زوجها ثم ادعاه احد تواقين  
 ولدا عنده واعتقه مشتريه ثم ادعى البايع الولد الاخر عنده ثبتت



نسبها منه وبطل عتق المشتري لان دعوة احدهما دعوة الآخر لان  
التواين لا ينفصلان في النسب كما لا ينفصلان في العلق ولو كان الولد  
واحد فباعه واعتقه ثم ادعاه لا يبطل الاعناق وكذا لو باع امه فجات  
بولد من احد هما قبل ستة اشهر من وقت البيع والآخر اكثر منها وادعى  
الاول وان لم يصدقه المشتري لاستتباع السابق اللاحق ولو قال شخص  
لصبي كان معه وعبد له بان كان علقه في ملكه بيقين هو ابن زيرتم قال  
ذلك الشخص المولى هو ابني لم يكن ذلك الصبي ابنه وان جدد بيقينه لانه  
ثابت النسب من غيره في زعمه فلا يصح دعواه كمن يفتق عليه هذا الامام اما  
عندهما فيكون ابنه ان جدد لان اقراره يبطل بتكذيبه فصار كان لم يكن فيثبت  
منه ولو كان صبي مع مسلم وكافر فقال هو عدي وقال الكافر هو ابني  
وخرج كلاهما معا فهو حر في الحال لانه لا يقدر ان يكتب نعمة الحرية فكان  
الحكم بها اولى ابن الكافر لانه يقدر ان يكتب نعمة الاسلام ولو قال زوج  
امراة لصبي كان معها هو ابني من غيرها وقالت هو ابني من غيره فهو  
ابنهما لعدم اولوية احدهما على الآخر وان كان الصبي يعتبر بالقول له انهما صدق  
ثبت نسب منه ولو ولدت امه مشرقة او امراة من رجة على انها حرة  
واستحققت بالترق وجب على الاب المغرور ادبها وعقرها لا قيمة خد منها  
ثم غرم الاب المشتري قيمة الولد للمولى يعر من خالصم ويوحر لان بيع الولد  
لان بيع الولد يحصل بالمخضومة فيصير قيمة غيرها فان مات الولد قبلها فلا شيء  
على ابية لان ولد الغصب امانة وتركته اى الولد الميت له اى الاب الحي  
لان حر في حق الاب وكذا حق المسحق فتقدير الرق في حقه لفرورة قضاء  
القيمة له ولا شيء عليه من قيمة لان الميراث ليس بجوهر عن الولد فان

فقد ابوه

فقد ابوه خطأ او قتله غيره كذلك واخذ الاب دية غرم الاب قيمة  
للمسحق لان الدية بدل الولد فيكون جبرها كجبر الولد ورجع الاب  
المشتري بها اى قيمته على بايعه لانه ضمن للمشتري سلامة الولد بعقده  
المعاوضة كقهرها اى كما يرجع بغير تلك المشتري على بايعه لانه كفل للمشتري  
سلامة المبيع عن العيب ولا عيب فوق الاستحقاق ولا يرجع عليه بالعقد  
الذي اخذ منه المسحق لان العقر بدل منفقة البضع فلورجع به كما بهما كما  
عذلت فحق سلم له المبدل مجانا والوطئ في ملك الغير لا يخلو عن الحد الزاجر  
او المهر الجابر وقد سقط الحد للشبهة فتعين المهر كتمان  
الاقرار هو اخبار رجعي سابق لاخر لا لنفسه عليه لا على غيره وتكلمه ظهور  
المقر به لا هو انشاءه وتلك حق في الحال فصح الاقرار بالحر للمسلم  
ولو كان تملكيا ابتداء لم يصح لا يصح بطلاق مكرها او عتق حال كون المقر مكرها  
ولو كان انشاء وتلك يصح مع الاكراه لانه يعمل في الانشاء ثبات هو  
انشاء لا اخبار فاذا اقر له جل فردد اقراره ثم قبل لا يصح ولو كان  
اخبارا يصح واذا اقر المريض لو ارشده بدین لم يصح ولو كان اخبارا يصح  
ولو اقر حر او عبد مكلف اى عاقل بالغ طابع بحق معلوم صحيح او بحق  
مجهول لشخص معلوم صحيح لان الاقرار حجة ملزمة وجهالة المقر به لا تمنع  
صحته بخلاف جهالة المقر له سواء تفاحشت كما اذا قال لواحد على وجهالة  
او لا كما اذا قال لاحد هذين علي ورجحان ولزومه بيان ما جهل منه بانه  
قيمة بين الناس حتى لو قال له على شيء وخسر كيف تراب او حبة  
حنطة لا يقبل لان ما ليس له قيمة بينهم لا يجب في الزمة واقرار العبد  
ناخذ في الحال في الدين والحد غير ان الدين لا يعمل على المحجور لانه ذو عسرة



فله النظر الى مسيرة وهي تلك بعد الصق كما في الفقير وصدق المقرح خلفه  
 ان ادعى المقرح اكثر من اى مما اقرب له لانه متكر للزيادة ولا يصدق المقر  
 في اقل من درهم واحد في قوله لفلان على مال لانه لا يطلق على ما دونه  
 وقيل يطلق على نصفه وسدسه ولا في اقل من النصاب الواحد في قوله  
 لفلان على مال عظيم لانه ما يخرج الانسان عن حد الفقر الى حد الغنى من الجنس  
 الذى ذكره فيكون من الذهب عشرين مثقالا او من الفضة مائتي درهم  
 ومن النخلة خمسة اوسق لانها نصابها ولا في اقل من خمس وعشرين ابلا  
 في الابل لانه ادنى نصاب تجب الزكوة من جنسه ولا في اقل من قدر النصاب  
 الواحد من جهة كونه قيمة في غير مال الزكوة كالبحار والبخل ولا في اقل من  
 ثلاثة نصاب من الجنس الذى ذكره في قوله لفلان على اموال عظام اعتنا  
 لا دنى الجمع الصحيح حتى لو زاد عليه قوله من الابل كان خمسة وسبعين بعد  
 النصاب الاول من جنسه ثلاث مرات وفي قوله لفلان على درهم يلزمه  
 درهم ثلاثة لانه اقل مرات الجمع المتفق ولا غاية لا قصاه وفي قوله لفلان  
 على درهم كثيرة يلزمه درهم عشرة لان اقصى درهم يذكر بلفظ الجمع  
 عند قرانه بالعدد عشرة وادناه ثلاثة وضم الكثير الى الدرهم يشهد لارادة  
 العشرة وهي نصاب المهر والسرقة هذا عند الامام اما عندهما والشافعي  
 فاثنا درهم لان المال الكثير ما يخرج به الانسان عن حد الفقر الى حد الغنى  
 فمن ذلك المقدار يصير غنيا حتى يجب عليه الزكوة وصدقة الفطر والاضحية  
 وحرمان الصدقة وفي قوله لفلان على كذا درهم يلزمه درهم واحد لان  
 كذا كناية عن عدد مجهول فسترها بدرهم وقيل يلزمه درهمان لان اقل العدد  
 اثنان وفي قوله لفلان على كذا كذا درهم يلزمه واحد عشر درهم لانها كناية

عن عدلين

عن عدلين مبرهين واقل عدد مبرهين يذكر ان يغير او ينصب  
 ما بعد ما على التفسير هو واحد عشر وفي قوله لفلان على كذا وكذا درهمها  
 يلزمه واحد وعشرون لانها كناية عن عددين مبرهين واقل عدد مبرهين  
 مبرهين يذكر ان يغير او ينصب ما بعد ما هو واحد وعشرون ولو ثلث  
 كذا بلا واو بان قال لفلان على كذا كذا كذا درهمها فاحد عشر درهمها  
 يلزمه حلالا لواحده منها على التكرار لانه لا يظفر له سواه ولو ثلثت كذا  
 مع واو بان قال لفلان على كذا وكذا وكذا درهمها فمائة واحد وعشرون  
 درهمها يلزمه لان اقل اعداد ثلاثة مبرهنة تذكر بالواو مائة واحد وعشرون  
 ولو رتب كذا بواو بان قال لفلان على كذا وكذا وكذا وكذا درهمها زيد  
 على مائة واحد وعشرون الف واحد لان اقل اعداد اربعة مبرهنة تذكر  
 بالواو الف ومائة واحد وعشرون وكذا لو خمس كذا بواو حلالا لواحده  
 منها على التكرار لانه لا يظفر له وقوله المقرح لفلان على درهم او لفلان قبلي  
 درهم اقرار بين لان استعمالهما في الديون اغلب قبل في قبلي امانة لكونها  
 ادنى من الدين وصدق ذلك المقرح وصل به اى بقوله ذلك قوله هو ووجه  
 وان فصل هذا عن ذاك لا يصدق لان حكمه تقرر بالسكوت بينها فلا يجوز  
 تغيير بعد ذلك كسائر المعيرات من الاستثناء والشرط وقوله لفلان  
 عندي اوله معي اوله في بيتي اوله في كيسى او في صندوقى الف دينار  
 امانة اى اقرار بها لان هذه المواضع محل للعين لا للدين لان محل الدين  
 الذمة والعين يحتل ان تكون مضبوطة واما امانة والامانة ادنى فيحل عليها  
 للتيقن وقوله لمدى الالف بان قال له لى عليك الف درهم اتزنها الدرهم  
 الالف او انتقد او اجلنى بها او قضيتكها او ابرائى منها او تصدقت



بها على او وهبتها الى او اهلك بها على زيد بضمير راجع الى الالف الواجب  
اقرار بالدين فكانه قال انتقد الالف الواجب على وعلى البواقي وبلا ضمير  
راجع اليه بان قال اتزن لا يكون اقرار الالف لادليل على انصراف قوله الى  
ذلك الالف ولانه يكون كلاما مبتدأ وان اقرب بين موجله بان قال لفلان  
على الف الى الفطر او الى الاضحية صدق المقر له ان قال هو حائل بلا حجة كالمو  
اقر لعبد في يده انه لفلان استاجره منه فصدقه المقر له في المكس دون الحاجة  
بخلاف ما لو اقر بالدرهم السود فصدقه في الاقرار دون وصف السود  
فلا يلزم البيض لان كلامها نفع في الدرهم وحلف المقر له اي الحلول  
لان الاجل من العوارض لشبوهه بالشرط لا بنفس العقد والقول في دعوى  
العوارض قول المنكر فصل وفي قوله لفلان على مائة ودرهم يلزمه  
مائة درهم ودرهم واحد اخر اذا كلها درهم لانه اذا كان المعطوف من  
المقدرات كالمكسبات والموزونات يكون مفسر المعطوف عليه وفي  
قوله لفلان على مائة وثوب وفي له على مائة وثوب بان يقتصر المائة لانها  
المفسر لان المعطوف ليس من المقدرات وفي قوله لفلان على مائة وثلاثة  
اثواب يلزمه مائة وثوب وثلاثة اثواب اخرى اذا كلها ثياب لانه عطف  
العدد المبرهم وهو ثلاثة على العدد المبرهم وهو مائة واعقبها تفسير وهو  
اثواب فيصرف البرها في البيان لاستوائها في الحاجة اليه فخذ مجزأ احدهما بقرينة  
التاني طلبا للاحتصار وما يكون مجزأ احدهما مفردا والاخر جمعا فبالنظر الى  
اقتضاء المضاف بالفعل كما في قوله خمسة وعشرون درهما والاقرار بدابة  
في اصطبل بان قال له على دابة في اصطبل يلزمها الاقرار فقط اي لا الاصل  
لانه لا يقصص فلا يتبعها هذا عندها اما عند محمد فيلزمها بجوار غضب العقار

عنده والاقرار في خاتم يلزم حلقته وقصده لانه يشاؤها والاقرار في سيف  
يلزم حافته اي غمده وحامله جمع حاله بالكسر ومع علاقة السيف فصل  
لانها تتبع له تدخل في بيعه والاقرار في حجلة هي بيت مزين بالثياب  
والسرير يري الداخل الخارج لا العكس يلزم العبدان جمع عود والكسوة  
لانها تطلق على الكل والاقرار في ثمر في قوصرة بتخفيف الداء وتشدده  
يلزم اياها اي الثمر والقوصرة كقوب اي كما ان الاقرار في ثوب في  
منديل يلزمها او كما ان الاقرار في ثوب في ثوب يلزمها لان كلاما من  
المنديل والثوب يعد ظرفا فيكون تبعا فكذا القوصرة كما لو اقر بدرهم  
في كيس والاقرار في ثوب في عشرة اثواب بان قال له على ثوب في  
عشرة اثواب يلزم ثوبا واحدا لان آخر كلامه لغو لانه ممنوع عادة وهو  
كالمتنع حقيقة هذا عند ابي يوسف اما عند محمد فيلزم احد عشرة ثوبا لان كلامه  
محول على التقديم والتأخير كانه قال له على عشرة اثواب في ثوب آخر  
الاقرار في خمسة في خمسة بنية الضرب والحساب يلزم خمسة  
واحدة لكون الثاني لغوا هذا عندهم اما عند زفر فيلزم خمسة وعشرين  
ان ثوب الضرب لما مر في الطلاق وبنيته مع خمسة يلزم عشرة لما مر فيه  
والاقرار في قوله لفلان على من درهم الى عشرة وفي له على ما بين  
درهم الى عشرة يلزم تسعة لما مر فيه هذا عند الامام اما عندهما فيلزم  
عشرة لما مر فيه واما عند زفر فيلزم ثمانية لما مر فيه ايضا والاقرار في  
في قوله له من داره ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط او ما بين هذين الحائطين  
يلزم له ما بينهما لا شيئا من الحائطين لان الغاية الحسية لا تدخل في المعنى لان  
الحائطين محدود بخلاف الغاية الوهمية في الحساب ولو اقر بالحائط المحلوك



صح ان كان موجودا وقت موت الموصي او اقبل لان الوصية تملك الحل  
 ووجه جهة واحدة وهي الوصية فقط ولهذا قال محل على الوصية صحة  
 لكن من غيرهما اذا قال اوصي فلان بحل جاريتي او شاة لاحرثم استنارها  
 المقر او قال الوارث اوصي مورثي بحل جاريتي لآخر وكذا صح الاقرار  
 له اي بحل ان يتي المقر سببا صالحا كارت ووصية حتى لو قال بحل فلانة  
 على الف ورث عن فلان او اوصي له فاستمر كالجوز ان كان موجودا  
 وقت موت المورث او وقت الوصية او محتملا وعند محمد يجوز  
 في الوصية وان لم يتيه فان ولدت ذات زوج ولدا حيا لافل من نصف  
 حوال من وقت الاقرار او ولدت محنة حيا لافل من سنتين منه  
 فله ما اقر المقر لعلمنا انه قائم ذلك الوقت وان ولدت ولدين حيتين  
 فلهما ما اقر نصفين في الوصية والميراث الا انه فيقسم بينهما للذكر  
 مثل حظ الانثيين اذا كان احدهما ذكرا والاخر انثى وان ولدت ولدا  
 متيما فله الموصي والمورث اي يرد اليهما لان هذا الاقرار اقرار بملك  
 احدهما فيقسم بين ورثته وان يتي سببا غير صالح بان فتر بيع  
 او اقرار من بان قال باعني او اقرضني لفا اقراره لانه لا يتصور من الحل  
 او ايرهم الاقرار لفا لان الجوز جهتين الوصية والارث والجمع بينهما متعذر  
 وليس احدهما اولى من الآخر فتعين الف وهذا عند ابي يوسف اما عند  
 محمد فلا يخفى فله ما اقر لان الاقرار جهة موجبة فلا يصار الى الابطال مع الاكراه  
 فالجواب ان المسئلة ثلاث صور احدها ان يبرهم الاقرار فهو على الخلاف  
 وثانيتها ان يتي سببا مستفيها فهو يجوز بالاتفاق وثالثتها ان يتي سببا  
 مستحيلا فهو لا يجوز بالاتفاق وان اقر بشرط الخيار بان قال فلان على

الف على

الف على اني مخبر فيه ثلاثة ايام صح فتره ما اقر لوجود الصيغة الملزمة  
 وبطل شرطه لان الخيار في العقود يتخير من الخيار بين الفسخ والامضاء  
 والاخبار ليس بعقد باس الاستثناء يتخير في الاقرار كما يتخير  
 بالشرط من المستثنى بعض ما اقر به متصلا بان قال فلان على الف الامانة لفرقة  
 باقية وهو سحامة لان الاستثناء يحكم بالباقي بعد الشئ فكانه قال له على  
 سحامة لا منفصلا لانه ليس بخير وان استثنى كلمة بلفظه كقوله على عشرة  
 الا عشرة وقوله هؤلاء احرار الا هؤلاء او لمساوية كقوله مبارك  
 وسالم وقبر احرار الا هذه الثلاثة او باعته كقوله زينب وعمرة وفاطمة  
 طوالق الانثى فكله لفرقة لان استثناء الكل رجوع فلا رجوع في الاقرار  
 كما في البهي فان استثناء باخضة كقوله عبيدي احرار الا مبارك وسالم  
 وقبر وقوله نسائي طوالق الا زينب وعمرة وفاطمة ولا عبده سواهم  
 ولا نساء غيرهن صح الاستثناء فلا تعيق احد منهم ولا تعلق احد منهم  
 لانه وان كان استثناء الكل ظاهرا لكنه ليس كذلك حقيقة كقول من مفهوم المستثنى  
 منه اعم فان استثنى كلبيا من الدراهم بان قال فلان على الف درهم الا كربة  
 حنطة او استثنى وزنيا من الدراهم بان قال له على الف درهم الا دينار  
 صح الاستثناء من جهة كونه قيمة فيسقط من ذلك الف قدر قيمة كربة حنطة  
 وقدر قيمة دينار لان المقدلات جنس واحد معنى من حيث انها ثبتت في  
 الذمة ثلثا وساما وقرضا وان كانت اجناسا مختلفة صورة هذا عند ابي  
 اما عند محمد فلا يصح فتره جميع الف لانه استثنى خلاف الجنس كما لا يصح لو قال  
 شاة او ثوبا وعلى هذا الخلاف اذا استثنى منها عدد با متقار بان وان استثنى  
 غيرها منها اي الدراهم بان قال له على الف درهم الا ثوبا او شاة لم يصح حتى



يلزمه جميع الالف لان ليس من جنسه لا صورة ولا معنى بخلاف جنس صورة  
ومعنى او معنى فقط هذا عندنا اما عند الشافعي فيصح ويسقط قدر قيمة  
الثوب او الشاة لانه استثناء المال من المال كما يصح في جنس صورة ومعنى  
او معنى فقط ومن اقره وصل به قوله ان شاء الله بطل اقراره فلا يقع  
ما اقره لا في الطلاق ولو قال له على الف ان شاء الله فلا يلزمه  
شئ لان مشية فلان ليس بوجبة ولو كانت ببناء و اقرارها بان قال  
هذه الدار لك الاناء بها كان المقر له لان البناء يدخل في الدار تبعاً لا مقصوداً  
فلا ينصرف الى الاستثناء الى الوصف فصاركما قال هذه الامة لفلان الاظهرها  
وان قال بناؤها لي وعرضتها لك فكما قال لان العرصة عبارة عن البقعة  
الخالية عن البناء والشجر فحانه قال بياض هذه الارض دون البناء لفلان  
ولو قال بناء هذه الدار لي وارضاها له كانت الارض والبناء له لان الاقرار  
بالارض اقرار بالبناء تبعاً بالاقرار بالدار وفصل الخاتم ومثله البستان  
كبنائها اي الدار في الاستثناء والقول فان قال له على الف من ثمن عبد ما  
قبضته انا وعينته اي ذلك العبد في يد المقر له فان سلمه المقر له لزمه ان يشرى  
الالف الثمن لذلك العبد لان ما ثبت بالتصديق كالتأب عينا والآلية  
لا يلزمه ذلك الالف وان لم يبين العبد في يده لزمه الالف وقوله ما قبضته  
انا لغو كقوله اي كما ان قوله من ثمن خمر او خنزير لغو في اقراره بان قال له  
على الف من ثمن خمر او خنزير لان عدم تعيين العبد كتنقيح الالف  
باحدهما رجوع مما اقر به والرجوع عن الاقرار باطل هذا عند الامام اما  
اما عندهما والشافعي فلا يلغو في المستثنين او صل فلا يلزمه شئ لانه غير  
الكلام فيصح موصولا قبا على الاستثناء وفي قوله لفلان على الف

كذلك

من ثمن مناع مبيع او من قرض وهي زبوف او نهرجة او ستوقه او رصاص  
لا يصدق حتى لزمه الجيدة لان اقراره ينصرف الى الجيدة بدليل انه لو اقتصر عليه  
لزم الجيدة فدعواه الزبافة او غيرها بعد ذلك رجوع عن بعض ما اقر به  
كما لا يصدق اذا قال الخاتم لفلان الا ان قصه لي هذا عند الامام اما عندهما فيصح  
ان وصل لان دعواها وغيره ما يغير صدر الكلام فيصح موصولا كقوله انت  
طالق ان دخلت الدار وقال او قال ان شاء الله وفي قوله لفلان على الف  
من غضب او من ودعة ان ادعى احد هذه بان قال وهي زبوف او نهرجة  
او ستوقه او رصاص صدق وصل وفصل لانه ليس للغضب والودعة  
موجب لاحدهما لان الغاصب يغصب ما يجده والمودع يودع ما يحتاج  
الى الحفظ فلم يكن قوله من زبوف تنمة للكلام الاول بل بيان للنوع الا انه  
لا يصدق فصلا في الاخيرين بما قوله او ستوقه او رصاص لانها يستبان  
در ايم نجا فيكون تغييرا فيصح موصولا لا مقصودا وصدق في قوله غضبت  
انا ثوبا وجاء لمعيب من ثوب لان الغضب لا يختص بالسليم كالودعة و  
صدق في قوله له على الف الا انه ينقص كذا اي الا انه وزن عشرة خفة او  
سنة لا وزن سبعة ان كان متصلا وان فصل بينهما لا ضرورة انقطاع الكلام  
لا يصدق لانه استثناء المقدار واللفظ يناله بخلاف الزبافة لانها وصف  
واللفظ لا يتناول وان فصل تلك الضرورة وصل في الحكم لانه لا يمكن الاحتراز  
عنه ولو قال اخذت منك الف وديعة فمكنت عندي وقال الاخر المقر له  
بل اخذته مني غضبا ضمن ذلك الالف لان الاقرار بالاخذ اقرار بالقبض  
على سبيل التعدي مع ان الاخر ينكر الاخذ بالاذن وفي قوله اعطيتني انت  
وديعة فمكنت عندي وقال الاخر المقر له لا بل غضبتني انت لا يضمن



لان الاقرار بالاعطاء لا يكون اقرارا بالاخذ على سبيل التعدي وفي قول  
ذي اليد هذا الشيء كان ودية لي عندك فاخذته منك فقال المقر له هو لي  
صدق المقر له ثم اخذه منه لانه اقر بالمطالبة باليد والاخذ عنه فببطل  
الرد على المأخوذ منه وصدق من قال اجرت قرضي هذا فلانا بكذا او اعزته  
توفي هذا فلانا فركبه ولبسه وردة الى او قال خا ط فلان توفي بهذا  
بكذا فقبضته فقال المقر له هو لي لان الموجه والمجير لو اخذا باقرارهما با  
اليده المستاجر والمستجير يمنع الناس عن الاجارة والاعارة بخلاف  
الوديعة لان منفعة الوديعة تعود الى المالك فلو اخذ المالك باقراره ينقطع  
الوديعة هذا عند الاما اما عند ما فيصدق من اخذ العين وهو المقر له فترد  
اليه ثم يدعيها المقر له اقر باليد له ثم ادعى عليه الاستحقاق فيقبل اقراره  
له لا دعواه عليه فيرد العين قيا سا على الوديعة والقرض وتسمية هذا  
مقرا مع انه يدعى لنفسه والمقر من يقر على نفسه لغيره لاقراره باليد له  
عند الامام وبالكلمة عند ما باب من الاقرار في بيان اقرار  
المريض دين صحته مطلقا اي سواء علم سببه او علم باقراره ودين مرضه  
للموت بسبب معلوم فيه وعلم بالاقرار كبدل ما ملكه بشره شيء لمثل  
قيمة لجبانة الشهود او ما انفق بالاعتراض وغيره او مثل مهر مثل عرس  
المزوجة في المرض به وان لم يحتج في الحال الى التزوج لان العبرة لاصل  
الوضع فانه محتاج فيه اليه فلهذا ان الدين سواء ولو كان معلوم السبب  
وغير متعلق به حق الغير فقام على مجهول السبب وما يتعلق به حق الغير  
وهو ما اقر به في مرضه لان المريض محجور عن التبرعات والمحابات  
الرائدة على الثلث فلا يكون مجهول السبب مستويا لمعلوم السبب

هذا عندنا

هذا عندنا اما عند الشافعي فانه يوجب الثلثة مستوية الاقدام كاستوائها في  
سبب الوجوب والمحل فيستوي فيها الا حق والسابق كما في اصول الصحة  
وقدم الكل اي دين الصحة ودين المرض بسبب معلوم ودين المرض الذي  
علم بالمجهول والاقرار على الارث وان شغل ذلك الكل لا يجمع لان قضاء الدين  
من المحايج الاصلية لانه يرفع الحائل بينه وبين الحجة وحاجة مقدمة على حق الوثقة  
ولا يصح ان يخص المريض عن كماله من عمره بانه يقضاه ودينه في مرضه موقوف على حق  
جميع الغرماء بما له فلا يجوز ابطال حق الباقيين هذا عندنا اما عند الشافعي فله  
ان يخص به لانه قضى دينه من مال نفسه وملكه الغريم بالقبض كماله ان يخص  
في حال الصحة وله ان يخص بقضاء ما استقرض في مرضه لانه رد على ما استقرض  
وبقضاء لمن ما استقرض فيه لانه اخذ عن ملكه باعاده له فيه من العوض ولا  
يصح اقراره لو ارثته لان المريض محجور عن الاقرار للوارث والوصية له  
لقوله عم لا وصية لوارث ولا اقرار له الا ان يصدق البقية من الوارثة  
لا بطلانهم حقهم هذا عندنا اما عند الشافعي فيصح وان لم يصدقه لان جانب  
الصدق راجح فيه وقيا سا على الاجنبى وحالة الصحة وان اقر المريض بشيء  
لمرجه ثم اقر ببقية كماله ثم مات ثبت نسبة منه وبطل ما اقر به لانه بصير وارثا  
عند الموت بسبب سابق فيكون وارثا وقت الاقرار وصح ما اقر المريض  
به لاجنبية ثم نكحها ثم مات لانها تصير وارثة عند الموت بسبب حادث فلا  
يكون وارثة وقت الاقرار فصل ولو اقر مريض او صح او مريضة  
او صحبة ببنوة غلام جهل نسبة ويعبر عن نفسه ويولد مثله لمثله اي اذا  
كثرت المقر من سن المقر له باثنتي عشرة سنة ونصف وكثرت المقر  
منه بربع سنين ونصف وصدقة ذلك الغلام ثبت نسبة منه ولو اقر في

هذا عندنا



مرحى وذلك الغلام شارك الورثة المعروفة في الميراث لان النسب من  
الحوايج الاصلية لاحتياجه الى بناء منسل وحاجة مقدمة على حق الورثة لا يثبت  
ان علم نسبه من غيره لانه بعد الوقوع لا يقبل الفسخ ولا ان لم يولد مثله له  
لانه يصير كذا باظهاره ولا ان لم يصدقه لان في يد نفسه ولا ان لم يعبر عن نفسه  
لعدم التصديق بخلاف ما اذا قال لعبد بالغ جهل نسبه هذا ابني ومثله يولد  
لنك يثبت النسب بدون تصديقه لانه في يد المولى لا في يد نفسه فيصير بمنزلة  
البرهنة فلا يتوقف الدعوة على تصديقه وهكذا اذا كان صغيرا لا يعبر عن نفسه  
ولم يمنع المرض الاقرار لان الاقرار بالنسب لا يستلزم المال او يجوز ان  
يثبت النسب فلا يثبت لما منع فلا نهية في ثبوت صحه اقرار الرجل والمرأة  
بالوالتدين والولد والزوجة بشرط ان تكون تكون خالية عن تكاح وعدة  
لاخر وان لا يكون تحت المقر اختها والاربع سواها والمولى الاعلى وبشرط  
تصديق هؤلاء اياها لان الاقرار على نفسه حجة وليس فيه تحميل النسب  
على الغير كما بشرط تصديق الزوج بالولادة لان فيه تحميل النسب على الغير  
وهو الزوج لان الحق له او بشرط شهادة امرأة واحدة بها مثل قابلية في  
اقرارها اي امرأة ذات زوج او معتدة بالولد لان النسب يثبت  
بالفراش وقول القابلة حجة في تعين الولد واذا لم يكن لها زوج ولا هي  
معتدة صح اقرارها به بلا شرط لان فيه الزام على نفسها لا على غيرها وصح  
التصديق من المقر له بعد موت المقر بالنسب او النكاح الا انه لا يصح من  
الزوج المقر له بعد موتها حال كونها مقرة لان النكاح ينزل بجميع علاقته  
بموتها ولهذا صح ان يتزوج اختها او اربعة سواها ولا يحل له ان يفلسها  
فلا يصح التصديق بعد الزوال بخلاف موت الزوج لان النكاح يبقى حتى ينقض

عدها في بعض الاحكام هذا عند الامام اما عندهما فيصح منه بعد موتها كما يصح  
منها بعد موته فلها المهر وله الارث ولو اقر بنسب من غير الولد كاخ وعم  
لا يصح فلا يثبت نسبه ولكن يثبت عنه لانه اقر بشيئين احدهما تحميل النسب  
على الغير ولا ولاية له عليه فلا يقبل وثانيهما استحقاق ماله بجدته وله بجدته ولاية  
عليه فيقبل كن اشترى عبدا فاقر ان البائع كان اعتقه يقبل اقراره في حق نفسه  
فيعتق العبد عليه لا في حق البائع فلا يرجع عليه بالثمن فكذلك انما لا يثبت مع  
وارث معروف للمقر قريبا كان كذوى الارحام او بعيدا كمولي الموالاة  
ولذا قال وان بعد ذلك الوارث لان المحتمل لا يبارز بين اليقين حتى لو اقر باخ  
وله خالة او مولى مولات فال ميراث للمعروف لانه ومن اقر باخ والحال ابوه  
ميت شاركه في الارث اي فيها ورثته بلا ثبوت نسب لما قران اقراره مقبول  
في حق نفسه فشاركه في حق غيره فلا يثبت هذا عندنا اما عند الشافعي فلا  
يشاركه لان الارث لا يستحق الا بثبوت النسب وهو لا يثبت باقراره  
ولو اقر احد ابني ميت كان له اي لذلك الميت على اجنبي آخر دين هو مائة درهم  
مثلا اقر احدهما بقبض ابيه قبل موته نصفه اي ذلك الدين فلا شئ له اي المقر  
والنصف الاخر من الدين للآخر الساكت لان اقراره على الميت لا يتقد فينفرد  
الى حق نفسه خاتمة كتاب الصلح هو عقد يدفع النزاع كالاقرار  
قبل لو دفع الوصل الى السلطان من مال التميم لدفع ظلمه ولا يقدر عليه الا به لا يضمن  
صلح الصلح مع اقرار من المدعى عليه ومع سكوت منه ومع النكاح منه لشمول  
قوله تعالى الصلح خير بانواع الصلح اجمع لان ادنى درجات الخير الجواز قال اول  
من هذه الانواع الثلاثة كبسج في المعن من الجانبين ان وقع عن مال بمال لانه  
ملكك وملكك منها فيجزي فيه من احكام البيع الشفعة صلح عن دار او على دار



والرد يجب اي بخارجيب وخيار روية وخيار شرط لكل من المدعى والمدعى  
عليه في بدل الصلح والمصالح عنه ويفسد جهالة البديل ان احتاج الى التسليم  
بخلافه اذا لم يحنج اليه فان من ادعى حقا في دار وادعى المقر عليه قبله حقا  
في حانوته وصالحا على ان يترك كل منهما دعواه قبل صاحبه صح وان لم يعلم  
مقدار حق كل منهما لعدم النزاع لاجهالة البديل ولذا ما استحق من العين للمدعى  
يرد المدعى حصته من العوض فبالكل في الكل وبالنصف في النصف وعلى هذا  
وما استحق من البديل رجع المدعى عليه على المدعى بحصته من العين المدعى فيها  
على البيع الا ان يجيز المستحق الصلح دنيا كالدراهم والدنانير والمكيلات  
والموزونات بخير اعتبارها والنياب الموصوفة المؤجلة بطل الاستيفاء  
بالاستحقاق للصلح فصا كان لم يستقر بعد فيرجع بمثلها والاول منها  
كاجارة في المعنى ان وقع الصلح عن مال لمنفعة كالتخمة وسكنى الدار لوجود  
معنى الاجارة وهو تملك المنفعة بعوض والاعتبار للمعاني في العقود  
فشرط التوقيت فيه حتى لو وقع الصلح عن سكنى بيت بعينه الى مدة  
معلومة جاز والى ان يموت لم يجز وبطلان اي ينهها بموت احدها او  
محل المنفعة في المدة كما في صورة الاجارة والصلحان الآخران هما ما كان  
مع سكوت وانكار معاوضة وبيع في حق المدعى لانه في رعه محقق في دعواه  
فيكون ما اخذ عوضا عما يدعيه وفداء يمين وقطع نزاع وخصومة عن نفسه  
في حق الآخر المدعى عليه لانه في رعه مبطل في دعواه فيكون ما دفع لدفع  
القال والتفيل فلا يكون مشترا المتنازع فيه بما دفع فيه واخذ كل منهما  
بزعمة فلا تستفقه في صلح عن دار مع احدهما اي سكوت وانكار لان المدعى  
عليه اعطى المال لدفع الخصومة لالتماعوضة وتجب الشفعة بقيمة المتنازع فيه

ان كان

ان كان قريبا ومثله ان كان مثليا في صلح على دار عظام بغير عزم ومعتقد بها  
ويجوز ان تكون شرط العقد مختلفا كما يجوز ان يكون للعقد حكمان مختلفان  
فان موجب النكاح الحل في حق المتناكحين والحكمة في اصولها وفرد غيرها  
كما استحق من العين المدعى والمدعى الى المدعى عليه حصته من العوض لغواة  
بالاستحقاق فترزم رد العوض ورجع ذلك المدعى بالخصومة مع المستحق  
فيه اي فيما استحقه كلاك كان او بعضا وما استحق من البديل رجع المدعى الى المدعى  
عليه مع الدعوى اي بدعوى كل المبدل في استحقاق كذا اي البديل او بدعوى  
بعضه في استحقاق بعضه لان المبدل هو الدعوى وبهلاك بدل الصلح قبل  
التسليم ينتقض الصلح في الفصلين كما في الاستحقاق فيها اذا كان مما يتعين  
بالتعيين كالشوب قبا ساعين البيع فان كان مما لا يتعين به كالدراهم والدنانير  
لا يبطل بهلاكه لان العقد يتحقق بمثلها في الذمة لانهما لان النقود لا تتعين في  
العقد فيكون وجود الكشاة كعدمها فلا يتصور الهلاك ولو صالح  
على بعض دار يدعيها اي بعض معين معلوم مقداره منها لم يصح لان ما اخذ  
عين حقه فيبقى دعواه في الباقي منها وحيلته ان يبريد في البديل شيئا يصير عوضا  
عما بقي او ان يبري عن دعوى الباقي قطعا للمنازعة فان برى عن الباقي لا عن  
دعواه لا يصح الا يبري انه اذا مات واحد وترك ميراثا فبري بعض  
الورثة عن نصيبه لا يصح لانه براءة من الاعيان فصل في صلح الصلح  
عن دعوى المال والمنفعة كما اذا ادعى على الوارث ان المورث اوصى  
للسكنى الدار مجدا واقر او سكنت فصالح مع الوارث عن المدعى على المال  
او المنفعة لكن اذا كانا مختلفي الجنس بان يصالح عن السكنى على دراهم او  
خدمة العبد مثلا لا اذا كانا متحدى الجنس كالحق وصرح عن دعوى الجناية



في النفس وفي ما دونها عدا كان او خطاء لان الحق له في جميع ذلك الا ان  
في الخطاء لا يجوز الزيادة على تقدير الشروع الا اذا قضى القاضي بنوع من  
انواع الدية ثم صالحا على نوع آخر و زاد على قدر الدية او على نوع من غير  
انواع الديات كالبر والسحر فلا يكون ربوا الا انه شرط القبض في المجلس  
لئلا يكون افتراقا عن دين الدية بدلين بدل الصلح وصح عن دعوى الرق  
على مجهول لانه يجعل في حق المدعي كالا عتاق على مال ولهذا يصح على حيوان  
في الذمة الى اجل وفي حق المدعي عليه بذالك لدفع الخصومة عن نفسه خطا  
لحالهما على ما يحل شرعا ولا ولا للمدعي لانكار المدعي عليه حتى يقوم البينة  
وعن دعوى الزوج النكاح لانه في محض الطمع في حقه ولقطع الخصومة في  
حقها وتحرم عليه ديانة اذا كان منبطلا في دعواه وكان الصلح عتقا اي كاعتاق  
بمال في دعوى الرق وخلق معنى في دعوى النكاح ولم يجز الصلح عن دعواها  
النكاح لانها ان تركت الدعوى كان يعطى العوض في الفرق فلا عوض فيها  
اذا لم يسلم شئ منها وان سلمت له نفسه وان لم تستر لا يكون من الصلح  
فائدة وقيل يجوز بان يجعل بدل الصلح زيادة عن المهر ولا يجوز عن ذلك  
حد للقدف لان المقلب فيه حق الشرع ولهذا لا يجوز عفو ولا يجوز  
الاغتياض عن حق الغير وكذا الزنا والشرب لانه حق الله تعالى ولا يجوز  
اذا قتل عبد ما دون شخص اخر عدا وصالح عن نفسه على مال لانه ملك  
التصرف في اكسائه لاني نفسه الا يرى انه لا يملك بيع نفسه وصح صلحه  
اي الماذون على مال عن نفس عبده فكل ذلك العبد رجلا اخر عدا لان  
عبده من اكسائه ولهذا كان له ان يبيع وصح الصلح عن مغبوب قبي  
كعبد تلف باكثر من قيمة لان ما اخذ بدل العين لان الهالك كالعالم على ملك

المغصوب

المغصوب منه الا يرى ان ذلك العبد لو نصب شبكة فتعقل بها صيد بعد  
هلاكه عند الغاصب كان ذلك للمغصوب منه فلا ربوا بين العيين والدرهم  
بهذا عند الامام اما عندهما فيبطل الفضل على القيمة الا قدر ما يتخاف فيه الناس  
لان ما اخذ بهما لان ما وجب في الذمة مقدربها فالزيادة عليها ربوا  
ولا يجوز بعد القضاء بالقيمة الانتقال حق عن العبد اليها او صح مع عرض  
قيمة اكثر من قيمته على ما مر من الخلاف فالصلح عن ذوات الامثال ان كانا  
على جنسهما فلا يجوز الزيادة على مثلهما وان كان على غيره فجوز وفي مواسر  
اعتق نصفه من عبد مشترك بينه وبين آخر وصالح عن باقيه باكثر من  
نصف قيمته على درهم او دنانير بطل الفضل عليها لان نصف القيمة منصوص  
عليه منها بقوله دم من اعتق شقها من عبد مشترك بينه وبين شريكه  
فلا يجوز الزيادة عليه بخلاف القيمة ثم فانها غير منصوص عليها فجوز عليها  
ولو صالح عنه بجزء من قيمة اكثر من نصف قيمته بل من قيمة صح لانه خلاف  
ما وجب فلا يكون ربوا لانعدام الجنس وبدل صلح كما اذا وكل القاتل  
رجلا بالصلح عن دم عبد فصالح او بدل صلح عن دين كما اذا وكل المدبون  
رجلا بالصلح على بعض دين يدعيه المدعي فصالح يلزم الموكل لا يلزم وكيله  
فيهما لان الصلح فيها استقاط محض لا معاوضة فتكون الوكيل سفيرا  
عن الموكل كما لا يلزم الوكيل بالنكاح الا ان ذلك البديل يلزمه على ان يضمنه  
فيؤخذ حينئذ بعقد الكفالة لا بعقد الصلح والا لا مرت في الوكالة وفيما  
هو كبيع اي ان كان الصلح عن مال مال على خلاف جنس المصالح عنه لنرم  
البديل وكيله لان الصلح يكون معاوضة فيرجع الحقوق اليه كما في الوكيل بالبيع  
وان صالح فضولي عن جانب المدعي عليه مع المدعي وضمن البديل اي كفل به



او اضاف الى ماله بان قال صالحك على مالي هذا صحيح لان اضافة البدل الى  
التزام تسليمه الى المدا او اشار الى نقد بلا نسبة الى نفسه بان قال صالحك  
على هذا الالف او الى عرض بلا نسبة الى نفسه بان قال صالحك على هذا العبد  
صحيح لان الاشارة كالاضافة او اطلاق ونقد بان قال صالحك على الف درهم  
وسمى الى المدعي من ماله صحيح لان تسليم البدل فوق الكفاية والاضافة والكتا  
وسمى المدعيون في هذه المواضع الاربعة وان لم يضمن ولم يصف ولم يشتر  
ولم ينفذ يوقف ان اجازته المدعي عليه لزمه البدل والايحيزة رد لعدم ولاية  
العضو على المطلوب المدعي عليه وصلى عن بعض جنس ماله على المدعي عليه  
على جنس ماله اخذ لبعض حقه وحظ لباقيه لان بعض الشيء لا يكون عوضا  
لكل لا معاوضة مثلا يكون ربوا فعاوضة اذا كان على خلاف جنس لانه لا ربوا  
فيه فصيح الصلح عن الف حال على مائة حاله لانه استيفاء بها وسقاط الباقي  
لا مبادلة تحرزا عن الربوا او عنه على الف موجب لانه ناجيل الدين او صح  
عن الف جباة على مائة زبوف لانه اسقاط الزبادة على المائة والوصف  
لا مبادلة وللهذا لو اقترقا قبل القبض لا يبطل ولم يصح الصلح عن دراهم  
معلقة على دنانير معلقة الى شهر لانه مبادلة وصرف فلم يصح او لم يصح عن  
الف موجب على نصفه حال لان هذا النصف يقع عن مثله واجل المدعيون بنصف  
آخر فلا يجوز الاعتياض عن الاجل او لم يصح عن الف سو وعلى نصفه بيضا  
لان من له السو ولا يستحق البيض لانها اجود منها فيكون مبادلة وصرفا  
فيكون الالف عوضا لنصف وجودة ولا اعتبار بالجودة عند مقابلة  
الجنس بالجنس فيقع الربوا وجار على اسقاط حقه في الجودة ومن امر  
من جهة دايه بادر نصف دين عليه غذا على انه بريء مما زاد عليه

بان قال

بان قال او الى نصف الف غذا على انك بريء من النصف الباقي فانه ان  
فعل الوفاء بريء عن النصف الآخر وان لم ينف عا داي بقي دينه على حاله  
لانه لو قال ابر انك عن النصف على ان تعطيني بالباقي اليوم كفيلا او ريثما  
فلم يعطه حتى مضى اليوم يبقى الالف على حاله فكذا هذا هذا عند ما عند  
اي يوسف فلا يجوز ولان الاداء واجب عليه في جميع الاوقات فيكون  
ذكره غذا فيكون الابراء مطلقا وان لم يوقت الاداء بان قال ذلك  
القول ولم يقل غذا لم يعد دينه لو قوع الابراء مطلقا فيبرء عن النصف  
الباقي ادى النصف او لا وكذا المذكور لو صالحه الدايين عن دينه على  
نصف يدفعه المدعيون اليه غذا وهو اي المدعيون بريء مما فضل على انه ان  
لم يدفع غذا فالحل عليه بان قال لمدونه او الى نصف الف غذا فانت بريء  
من النصف الباقي على انك ان لم تؤده الى غذا يبقى الالف على حاله فيكون  
الامر كما قال علما بالقبض الصحيح هنا فان ابراء الدايين عن نصفه على ان يعطيه  
ما بقي غذا بان قال ابر انك عن نصف الف ان تعطيني الباقي غذا فهو بريء  
عن النصف ادى الباقي او لا يؤدى لذلك العمل ولو علق الدايين صريحا  
كان اي كقوله لمدونه ان اديت الى كذا اي نصف الف او قوله اذا  
اديت الى نصفه او قوله متى اديت الى نصفه فانت بريء من النصف  
الباقي لا يصح الابراء لانه اسقاط من وجه وتلك من وجه فلا يجوز  
تعلق التملكيات بالشروط كالبيع ويجوز تعليق الاسقاطات به كالطلاق  
والعتاق فاذا اشتمل الابراء على المعنيين بعمل بجهة الاسقاط اذا لم  
يصح التعلق كما في الصورة المذكورة ويعمل بجهة التملك اذا صرح كما  
في المكتوبة علما بالجهتين فان قال شخص لآخر سرة الاقر لك بما لك



الذي تدعيه على حتى تؤخره عن سنة أو حتى تحطه عن بعضه ففعل كره يا  
 أي أخره أو حط عنه صح الناجيل والخط عليه أي الدائن لأنه غير مكره  
 في ذلك لأن الأكره بالعقوبة أو بالحبس ولم يوجد ولو قال له ذلك  
 أعلن أخذ المال بأقراره ضمنا فصلا ولو صالح أحد ربي  
 دين عن نصف مديونتها على ثوب لا يختص بدل الصلح بذلك إلا أحد  
 المصالح فالشريك السكت مخير فإن شاء اتبع شريكه السكت غرة  
 بنصفه الآخر لأن حقه عليه أو إن شاء أخذ نصف ذلك الثوب من  
 شريكه المصالح لأنه عوض دين مشترك إلا أن يضمن المصالح السكت  
 ربع الدين لأن حقه فيه فلا حق له في الثوب فإن استوفى نصف نصيب  
 من الدين أو الثوب يبقى الباقي على الشريك كما كان ولو صالح عن نصف  
 عين مشترك يختص له البديل ولو صالح عن نصف دين على حبه  
 يشركه بلا خيار ولو قبض أحد الشريكين شيئا من الدين يشاركه  
 شريكه الآخر فيه لأن المقبوض من دين واحد يرجع على الغريم بما بقي  
 منه لا يشتر أن في المقبوض فليس للغريم أن يقول للشريك الذي أعطاه  
 مقدار نصيبه أني قد أعطيتك حقه فليس لك على شيء ولو شري أحدهما  
 بنصفه الذي هو نصيبه شيئا يختص به قال سكت مخير فإن شاء ضمته  
 شريكه السكت ربع الدين لاستيفاء النصف كلا بالشري  
 أو إن شاء اتبع غريمه بنصفه لأن حقه عليه فلم سلم له ما قبض ثم يؤتى  
 الدين الذي على الغريم له أن يرجع على الباقي ويشركه لأن رضاه  
 بذلك سلامة حقه من الغريم ولم توجد وفي الأبراء أي إبراء أحدهما  
 المديون عن حظه لا يرجع السكت على المبرى لأن الأبراء فوق الصلح

في التبرع وفي المقاصد بدین سبق كما إذا كان لرجلين على الآخر درهم من  
 ثمن بيع فأنلف أحدهما مناع المديون أو أقران له عليه دين سابقا فتقاسما  
 بحصته لم يرجع الشريك السكت على المتقاسم لأنه لم يجعل اليه بهذا الفعل  
 مال كما لا يرجع إذا جنى عليه جناية موجبة للارش فتقاسما بهذا عند أبي يوسف  
 أما عند محمد فيرجع عليه لأنه ملك الدين بالاتلاف والأقرار فصار كما قبض ولو  
 أبرأ أحدهما المديون عن البعض أي بعض نصيبه قسم الباقي من ذلك البعض  
 على سرامته فإن كان الدين بينهما نصفين فأبراء عن نصف نصيبه وهو الربع  
 قسم الباقي بينهما اثنتان فله الثلث والآخر الثلثان وإذا أسلما مائة مشتركة  
 إلى آخر من كثر تبرع صالح أحدهما معه عن نصف الكسر على المحسن فقبضه يتوقف  
 الأمانة على إجازة الآخر فإن أجاز صح فيكون ما قبض وما بقي بينهما وإن رد  
 بطل صلح أحد ربي سلم مع المسلم اليه من نصف أي السلم الكسر على ما وقع الذي هو  
 المحسن فبقي حقه كما كان قبل الصلح لأنه لو جاز في نصيبه جازت بقية الدين  
 قبل القبض وأنه لا يجوز ولو في نصيبها فلا بد من إجازة الآخر فإن وجدت جاز  
 وإلا بطل هذا عندهما أما عند أبي يوسف فيجوز على المصالح فيكون له نصف  
 ما قبض ويخبر الآخر فإن شاء اتبع الباقي وشركه فيما قبض وإن شاء  
 اتبع المطلوب لما بقي إلا إذا ملك عليه فيرجع عليه شريكه لأنه إذا اشترى رجلا  
 عبدا قال أحدهما في نصيبه بدون الآخر جاز كذا هذا فإن أخرج أحد الورثة  
 بالصلح عن عرص بال إذا كانت التركة موصاة أو عن عقار بال إذا كانت  
 عقارا صح الصلح قل بدله أو كثر لأنه في معنى البيع أو عن ذهب بفضة إن كانت  
 ذهبا أو عن عكس أي عن فضة بذهب إن كانت فضة صح قل بدله أو كثر  
 لأنه في معنى بيع الجنس بخلافه وسنترط التقابضا في المجلس لأنه صرف فإن



كان من في يده بقية التركة جاعداً يكتفي بذلك القبض كونه قبض غاصب وهو يتوهم  
عن قبض الصلح وان كان مقراً فلا بد من تجديده كونه قبض امانة وهو لا يتوهم  
عنه لانه قبض زمان او عن تعدد بينهما ان كانت تعددين صح قل بدله او لا يقبل صرفاً  
للجنس الى خلافة نصيباً للعقد كما في البيع وشروط التقابل للصرف وان اخرج  
به في تعدد وغيرهما كالعرض والعقار باحد التدين ان كانت تعددين وغيرهما  
لا يصح الا ان يكون البديل المعطى اكثر من قسط من ذلك الجنس حتى يكون المتكامل  
والزيادة لحقه من بقية التركة تحرزاً عن الربوا ولا بد من التقابل فيما يقابل  
من الذهب والفضة لانه صرف في هذا المقدار وبطل الصلح في حق الدين ان شرط  
فيه اي الصلح لهم اي بقية الورثة الذين الذين على الناس من التركة لان فيه تليكي  
الدين من غير من عليه الذي فيتعدي البطلان الى العين سواء بقي حصته الدين او لم يبق  
لان الصفقة واحدة فانت رالى حيلة صحة بقوله فان شرطوا اي بقية الورثة  
ابراء الغرماء اي ابراء الوارث المصالح الغرماء عن حصته منه اي الدين وصالحوا  
عن اعيان التركة بالمال ولا يرجع عليهم بنصيب وان كان ضرراً لبقية صح لجواز  
تليكي الدين ممن عليه الدين وبقوله او تلك البقية قضوا نصيب الوارث  
المصالح منه اي الدين الى المصالح عليه تبرعاً اي متبرعين فصالحوا عن تلك الاعيان  
به وفيه ضرر لهم ايضا لان النقص خير من الدين وبقوله او تلك البقية اقترضوه قدر  
قسط منه وصالحوا عن غيره اي الدين وهو تلك الاعيان واحالهم المصالح بالقرض  
على الغرماء صح الصلح لعدم المانع فيه هذا الضرر وفي صحة الصلح اي صلح احد الورثة  
بقية التركة عن تركتها جعلت على مكمل او على موزون اختلاف فقيل لا يجوز لاحتمال  
الربوا بان يكون في التركة مكمل او موزون ونصيبه من ذلك مثل بدل الصلح  
او اقل وقيل يجوز لاحتمال ان لا يكون فيها من جنس البديل وان كان فلا احتمال

الدين

ان يكون نصيب مثل البديل او دونه فيكون فيه احتمال الاحتمال فلم يعتبر قيل  
والصلح بهذا ولو جعلت التركة والحال هي غير المكمل والموزون وكانت في يد  
الورثة البقية فصالحهم احدهم صح الصلح لعدم افضاء الجاهل الى المنازعة بسبب  
كونها في يدهم لعدم احتياجهما الى التسليم في الاصح وفي غيره لا يصح لان هذا الصلح  
بيع واذا جعل احد بدلية لا يجوز لبراءة لانها عن الاعيان لا يجوز وبطل  
الصلح والقسم مع دين محيط بالتركة لان هذه التركة لا تنتقل الى ملك الورثة  
لتقدم حاجة الميت على الارث ولا يصالح اي ينبغي ان لا يصالح قبل القضاء  
اي قضاء الدين مع دين غير محيط بها ولو فعل الصلح فالمستأجر قالوا صح لان  
التركة لا تخلو عن قليل ودين والدائن قد يكون غائباً فلو جعلت التركة موقوفة  
يتضرر الورثة والدائن لا يتضرر لان على الورثة قضاء دينه ووقف قدر الدين  
للغرماء لئلا يحتاج الى نقص القسم وقسم الباقي مع غير محيط استخافا فاعفا  
للضرر عنهم حتى لو كان المورث جارية حل له وطؤها ووقف الكل موقفاً  
لان كل جزء من التركة مشغولة بالدين لعدم الاولوية بصرف جزء دون  
اخر فصالحا محيط ولا يشتر لصحة الصلح صحة الاعوى لانه اذا ادعى حقاً  
مجهولاً في دار ضوئاً على شئ صح الصلح مع ان الدعوى المجهول غير صحيحة  
كن المضاربة فهي مبنية على التبرع كالصلح هي عقد شركة  
بين اثنين في الربح بالمال من رجل وعمل من رجل اخر فيكون المحقود عليه الربح  
ولهذا يوجب جهالة فساد العقد حتى لو شرط المضارب بالنصف بان  
يدفع داره الى رب المال للسكنى كانت المضاربة فاسدة لانه جعل نصف  
الربح عوضاً عن عمله وعن اجرة الدار فيكون حصته العمل مجزولة وهي اي  
مواضعة المال الى العامل تقتضي عقوداً مختلفة لانها ابداع اولاً فان المضاربة



بأخذ المال بأذن المالك يصير امينا وتوكل عند عمله وتفرقة فيكون وكيله وشركته  
ان ربح فيكون شركيا ونصيب ان خالف فيكون غاصبا وبضاعة ان شرط كل  
الربح للمالك فيكون مستبضا وقرض ان شرط كله للمضارب فيكون مستقرضا  
واجارة فاسدة ان خدست المضاربة فيكون اجرا فلا ربح له اي المضارب  
عنده اي الفاسد بل له اجر مثل عمله ربح او لا يربح لان الاجر يجب بتسليم المتأخر  
والعمل وقد وجد كلاهما او احدهما بهذا عند محمد اما عندهما فلا يكون اجرا ان لم يربح  
فلا اجر له حينئذ لان الفاسدة ليست فوق الصبيحة ولا يزداد الاجر على ما شرط  
وسمي عندهما خافيا خلافا لمحمد فان عنده له اجر مثله وان زاد على المسمى  
كما في المزارة الفاسدة والمضارب لا يضمن المال ان هلك فيها اي المضاربة  
الفاسدة كما لا يضمن في الصبيحة لانه قبض بالمال لا على وجه البذل ولا يضمن  
المضاربة الا بمال يصح به الشركة فتصح بالدرهم والذنانين لانه لا يتعين  
في الشراء ويجب الثمن في ذمة المضارب فلو حصل الربح بالشراء يكون  
حاصل ثمن وجب في ذمة فيكون ربح ما ضمن لا يربح ما لم يضمن وبالفعل على  
الاختلاف لا يصح بغير المضروب لانه يتعين بالتعيين فاذا اشترى بشيا  
يتعين التسليم ولا يجب ثمن ما اشترى في ذمة فلو ربح يكون ربح ما لم يضمن  
ولا بالعروض لهذا المعنى والاشتمالية اي راس المال الى المضارب لكونه  
امانة في يده كالوديعة بخلاف الشركة لان العمل فيها من الجانبين فلو شرط  
تخصيص اليد لاحدهما ينقصد الشركة والامع شيوخ الربح بينها فنقص المضاربة  
ان شرط لاحدهما زيادة دراهم متماثلة عشرة من الربح لانه يؤدي  
الى قطع الشركة على تقدير ان لا يربح الربح على ذلك المسمى والمضارب في مطلقها  
بان لم يقيد هارب المال بشئ من الزمان والمكان او المعامل او النوع او النقد

ان يبيع ينقصد ونسبة لانه من عادة التجار لا باجل لم يعهد بان يبيع الى عشر  
سنين مثلا وله ان اشترى بها ويوكل بها اي بذلك البيع والشراء وان  
يسافر خلافا لابي يوسف وللامام في رواية ان دفع في يده وان يبيع  
لان المقصود منه تصور الربح باي نوع كان من التجارة ولو ابيع رب المال  
لان ذلك متعارف بين الناس التجار واذا قيد بها باحد تلك القيود تنقيد  
بما قيد كما لو قال فما لشركة ما اشترى يوم الخميس فهو بينهما وما اشترى  
فما سواه فهو للمشتري خاصة ولا تنفذ هي المضاربة به اي بان يبيع  
رب المال وبان يضارب به لان رب المال يجعل بالمر المضارب فيصير عمله  
كعمله ولما وجدت التحلية في الابتداء حصل الشرط فيكون يد رب المال  
بعد هذا المضارب فلا تبطل بهذا عندهم اما عند زفر فتصح لان  
الانسان لا يكون وكيل من غيره في نفسه فيصير مستقرا او له ان يورث  
ويرثه ويرثه ويورثه ويستاجر ويحتمل اي يقبل الكوالة بالثمن على  
الاسير والاعسر لان الشئ يتضمن ماله وله وليس له اي المضارب  
ان يضارب لان رب المال رضى بشركته في الربح لا بشركته غيره الا  
بأذن المالك او بقوله باعمل براكب قيا ساعى الوكيل ولانه ان يقرض  
او ان يستدين بان يشترى سلعة باكثر من مال المضاربة وان قيل له  
ذلك القول اي العمل براكب ما لم ينقص عليها اي الاقراض والاستدانة  
لان المقروض اليه تصرف راس المال للربح ولا ربح فيها واذا انقص على  
الاستدانة اعتبرت بنفسها فيصير بمنزلة شركة الوجوه ولا تكون مضاربة  
اذ ليس لواحد منها راس المال فيكون المشتري بينها نصفين والدين  
عليهما كذا وكذا ولو اشترى المضارب بال بئر اي ثوبا وقصير ذلك البئر بال



نفسه او حمله بماله يصير ذلك دين له في مال المضاربة وقد قيل له ذلك  
القول اي اعمل ببراك فقد تطلع وتبرع فلا يكون دين على المضاربة لانه  
استدان على رب المال فلا يتبادر لها هذا المقام هذا عندنا واما عند الامام  
فما اعطاه من الاجرة ورجحها كما لو اشترى بماله متاعا فخلط في مال المضاربة  
وان صبغ المضارب احمر اي غير اسود ولان السواد نقصان عن ابيض خفيف  
دون غيره من الالوان فهو شريك في البر بما زاد اي بقدر ماله لان الصبغ  
والشركة دخل تحت اعمل ببراك كالمخلط اي كالمخلط مال المضاربة بمال  
نفسه او غيره فلا يضمن بصبغ احمر وفي الخلط يقسم الثمن على قيمة الثوب  
ابيض وعلى قيمة احمر فما اصاب الصبغ يكون للمضارب وما اصاب الثوب  
الابيض يكون مال المضاربة حتى لو اشترى بتر مائة وصبغ بمائة من مال نفسه  
ثم باعه بربعمائة ياخذ رب المال مائة لاجل راس المال والمضارب مائتي  
مائة لاجل الصبغ ومائة لاجل ربح الصبغ والباقي المائة بينهما على المضاربة  
ولذا قال له اي المضارب حصته صبغه وهي المائتان ان بيع الثوب  
المصبوغ بربعمائة وله حصته الثوب الابيض وهي نصف المائة الباقية  
في المضاربة لان نصفها لرب المال اذا كان ربح المضاربة بينهما بالنصف  
ولو لم يقل اعمل ببراك يصير عاصبا فان شاء صاحب الثوب واعطى قيمة ما زاد  
قيمة ثوبه الابيض يوم صبغه وان شاء اخذ الثوب واعطى قيمة ما زاد  
الصبغ يوم الحضومة اذا لم يكن في مال المضاربة فضل اما اذا كان فيقدر  
ما كان حصته المضارب من الثوب لا يضمن ولانه ان يجاوز بلدا عينه  
رب المال او يجاوز سبعة عينها لا خلاف التجارة بالاختلاف الامكنة  
والامتعة او يجاوز وقتا عينه لانها توكل بالتوقيف او يجاوز شخصا

عالم عينه رب المال لانه يفيد زيادة الثمن في المعاملة فلو قيد باهل بلدة معينة  
فباع فيها من غير اهلها جاز لان المقصود تقييد العمل بها عرفا وقد وجد فان جاوز  
عنه ضمن مال المضاربة وصار له المال ورجح فان رجع الى الوفاق يعود المال الى  
الى المضاربة فيصير كما كان قياسا على الموضع ولانه ان يزوج عبدا او امته ماله اي  
المضاربة لانه لا يملك الا التجارة ولو احقرها والتزويج ليس منها ولهذا لو حلف  
لا يبيع عبدا او امته فتردها لا يحنث هذا عندنا واما عند ابي يوسف فله تزويج الامته  
لانه يملك التجارة ولو احقرها وذلك لملكه ببدل فيملكه كالبيع والاجارة قياسا  
على المفادى والاب والوصى والقاضى والمكاتب ولانه ان يشتري من يمتق على  
رب المال لقراءة وغيرهما كالمحلف بحق لانه مأمور بشراء شئ يملكه يبيعه لان  
العقد لتفصيل الربح وكذلك بالتصرف مرة بعد اخرى ولا يوجد ذلك فيه لعقده  
ولو اشترى ذلك كان له اي المضارب لا يكون لهما اي المضاربة فيضمن الثمن  
قياسا على الوكيل بالشئ اذا خالف ونقد الثمن من مال الموكل ولانه  
ان يشتري من يمتق عليه اي المضارب ان كان في المال ربح لانه يملك نصيبه  
فيحقق عليه فبفسر الباقي عليه عنده ويعتق عندها فيمنع التصرف فيه ولو فعل  
اي شئ ذلك ضمن الثمن لانه يصير مشتر بالثمن وان لم يكن فيه ربح صح لعدم  
المانع من التصرف فان زادت قيمته بعد الشئ حتى ظهر الربح عتق حصته لانه  
ملك بعض قربه ولم يضمن لرب المال شيئا بطريق الحكم كما في الورثة مع غيره لان  
العتق وقع بزيادة القيمة لا بصدقه وسحق العبد المعتق في قيمة حصته اي رب  
المال منه اي العبد وهي راس المال ونصيبه من الربح قياسا على الارث  
مضارب بالنصف شري بالثمن اي المضاربة امته فوطئها المضارب  
فولدت تملك الامه ولذا ما وبها الفافاعاه ذلك المضارب بانه ابنه



حال كونه موكرا او معسرا لا تنفذ دعوته في الحال لعدم ملك المضاربة  
في المضاولة ولا في الالة لان كلا منهما جنس مخالف للآخر مشغول  
برأس المال لعدم اولوية احدهما على الآخر فلا يظهر الربح فصارت اى  
ثم اذا بلغت قيمة التفاضل نصفه ظهر الربح فنفذت تلك الدعوة السابقة  
فصارت الالة ام ولده لان الاستيلاء اذا صادف محلا يحمل التملك  
لا يتجزى اتفاقا فيقتطع نصيبه من الولد فيخرج رب المال فان شاء استبقى  
الولد اى سعى الولد لرب المال في الف هو رأس ماله وفي ربحه هو  
مائتان وخمسون حصصه من الربح او ان شاء اعتقه فاذا قبض رب  
المال من الولد ذلك احتسب من رأس المال لانه مقدم في القيمة  
فظهر ان الالة كلها ربح فيكون بينهما وجه لرب المال بعد قبض الف  
من الولد فنصف المضارب المدعى نصف قيمتها اى الالة قياسا على جارية  
مشتركة بين اثنين استولد احدهما موكرا كان او معسرا لان ضمان  
التمليك لا يختلف باليسار والعسار فصل ولا يضمن المضارب  
بدفعه المال الى اخر مضاربة بلا اذن من رب المال الى ان يعمل المضارب  
الثاني لان الدفع ايداع وهو يملكه فاذا عمل شيان انه مضارب فيضمن  
هذا في ظاهر الرواية عن الامام وهو قولهما ولا يضمن به ويجعل الى ان يربح  
لان الدفع قبل العمل ايداع وجده ايضا وهو يملكها فاذا ربح ثبت  
الشركة فيضمن هذا في رواية الحسن عن ابي حنيفة اما عند زفر فيضمن  
بحر ذلك الدفع قياسا على ايداع المودع ورب المال حين ضمن بالخيار  
ان شاء ضمن الاول رأس ماله كونه غاصبا بدفعه الى غيره بغير اذنه و  
ان شاء ضمن الثاني لقبضه مال الغير اذنه وعن الامام انه لا يضمن الثاني

المودع

كمودع المودع عنده فان ضمن الاول صححت المضاربة بين الاول والثاني  
والربح بينهما على ما شرطا وان ضمن الثاني رجع على الاول بالضمان لانه  
معزور من جهته في ضمن العقد وصحت وهو بينهما على ما شرطا فلما اذن  
رب المال بالدفع فدفع المضارب المادون بالثلث وقيل له ما رزق الله  
بيننا نصفان فربح الثاني فنصف ربحه للمالك كما شرط والنصف الآخر  
للمضاربين فثلث الكل للثاني كما شرط فبقى للاول السدس ولذا قال  
سدره للاول وثلثه للثاني لانه ضارب اليه على بعض حقه وذلك صحيح  
لان من استاجر خياطا لخياطة ثوب بدرهم واستاجر الخياط آخر بخيطة  
بنصف درهم صح فكلما هذا وان قيل له ما رزقك الله بيننا نصفان فكل  
منهم ثلث اما للثاني فكلما شرط واما للاولين فكل ذلك لان نصف رزق  
الاول الثلث ولو قيل له ما ربحك بيني وبينك نصفان ودفع المادون  
الي غيره بالنصف فثلث في نصف من الربح كما شرط ولها نصف منه فكل  
منهما ربع لانه نصف ربح الاول كما شرط ولو قيل له ما رزق الله فلي منه  
نصف او قيل له ما فضل من رأس المال فنصفان وقد دفع المادون  
بالنصف فنصف منه للمالك كما شرط ونصف اخر منه للثاني كذلك  
ولا شئ للاول لانه ضارب اليه على جميع حقه ولو شرط المادون للثاني  
ثلثيه فللمالك النصف والثاني الثلثان لانها شرطها وعلى الاول السدس  
يضمنه الثاني بكملة الثلثين لانه ضارب اليه على جميع حقه مع زيادة وذلك  
صحيح لانه اذا استاجر خياطا لخياطة ثوب بدرهم فاستاجر الخياط آخر  
بدرهم ونصف استحق الزيادة على الدرهم فكلما هذا لا يضمنه لرب المال  
لان نصفه من الربح مقدم على ثلثي الثاني وصح شرطه اى المضارب للمالك



من الربح ثلثا ولعبد اى المالك ثلثا منه ليعمل معه اى المضارب و  
 لنفسه ثلثا منه لان اشتراط العمل على العبد لا يمنع تسليم راس المال  
 الى المضارب لان يد العبد الماذون معبرة الا بى ان المولى لا يملك ان  
 يسترد وديعة من يد مودعه فيكون نصيبه من الربح ما كاله اذا  
 لم يكن عليه دين والا فخر ماؤه اخذ به كسائر كسبه وبهذا الحكم اذا  
 شرط العبد المضارب ولو شرط العمل للمالك لا يصح المضاربة وتبطل  
 المضاربة بموت احد هاتين وكاله ومع لحاق المالك بدار الحرب  
 حال كونه مرتد لان الحقوق فى معنى الموت لترتب احكامه عليه  
 بخلاف لحاق المضارب بها مرتدا حيث لا تبطل لانه له عبارة صحيحة  
 ولانه لا يملك له هنا فى مال المضاربة حتى يتوقف فيه بتوقف تصرفه  
 فيه ولا ينزع المضارب حتى يعلم بجزءه لانه وكيل فلم علم غركه وفى المال  
 عرض فله بيع عرضها لان حق المضارب فى الربح فيبيعها لينظر ثم لا  
 يتصرف فى ثمنه لعدم الضرورة الثابتة فى العروض ولا فى نقد نص بالضا  
 المجتبه اى صار نقدا من جنس راس ماله لانه صار اجنبيا بالغرل ولكن  
 يبدل من النقد خلافا لى جنس راس المال به بان كان النقد وراهم  
 راس المال دنانيرا وبالعكس احسانا لان الربح لا يظهر عند اختلاف  
 الجنس فصار كالعرض لا قياسا لوجوب الغرل ولا ضرورة لثبوت  
 الجنسية من حيث الثمنية بخلاف العروض والمالك فى المضارب لو  
 افترقا بالفضخ وفى المال دين لزمه اى المضارب طلبه اى يحجره على  
 قبضه لانه كالاخر فيجب قياسا على الاجير المحض بهذا ان كان له ربح والا  
 يكن له ربح لا يلزمه طلبه ولا يحجره على قبضه لانه وكيل محض فلا يحجر على العمل

قياسا على سائر الوكلاء والمضارب يوكل المالك به اى طلب الدين  
 وقبضه تحرزا عن ضياع المال ولان الواجب عليه رفع يده عنه كالموكل  
 لا تسليمه على ما اخذه وكذا المضارب سائر الوكلاء فى هذا الحكم فان  
 الوكيل بالبيع اذا امتنع من التقاضى لا يحجر عليه ولا يحجر على ان يحيل  
 الموكل بالقبض على المشتري لان حقوق العقد يتعلق بالعاقد فلم يكن  
 مطالبة الا بتوكيله تحرزا عن ضياع والبيع اى الدال والتمتع  
 هو نوع من الدال اى من يجلب عليه البز ونحوه ليس بها حرج ان عليه  
 اى قبض الثمن لانه وكيل باجر فى عرف الناس فصل وما علك من مال  
 المضاربة يصرف الى الربح او لا لان راس المال اصل والربح تابع كما ان  
 النصاب اصل والعفو تابع لان الاول يتصور بدون الثانى دون  
 العكس فان زاد المالك على الربح لم يفهمه المضارب ثمنها وفسخ  
 عقد هاتم عقدت ثانيا فملك المال كله او بعضه فى العقد الثانى به لم يثبدا  
 الربح المقسوم لاشتماء الحكم العقد الاول باشتمائه وان لم يفسخ ذلك  
 بعد الفسخ ثم يملك المال تتراد اذ ذلك الربح حتى يستوفى المالك راس المال  
 لان بالهلاك تبين ان ما اقتسمه ليس بربح لانه ما فضل على راس المال  
 ولذا قال اخذ المالك ماله وما فضل عليه قسم بينهما لانه ربح وما نقص عنه  
 لم يفهمه المضارب لما مر انه امين ونفقة مضارب يحل فى مهره اعتبارت  
 فى نفس ماله كدائه لمرضه فى مهره وسفره وعن الامام ان الدوا لم يثبته  
 النفقة وفى سفره طعامه وشرايه وكسوته واجرة خادمه وغسل  
 ثيابه والاهن فى موضع يحتاج اليه وركوبه من جهة كونه لراى وشرايه  
 وعلمه كلها معتبرة فى مالها اى المضاربة قياسا على التقاضى والمرأة بالمعروف

لانه ايمان فلا يكون ضمينا لما بينهما  
 منافاة فان قسم الربح صحيح



اي المتقاربين التجار وهذا ضمن الفضل عليه لان المتقاربين كالمقصود  
 ورد ما بقي في يده من الطعام والكسوة بعد قدوم ماله الى مالها اي  
 المضاربة لا تقطع الاحتباس وما دون سفره وما يذهب اليه  
 وقت الصباح ولا بيت باهله هو كالسفلان خروجه للمضاربة  
 فكان كالخروج للسفر وان بات باهله فهو كسوق مهره لان اهل  
 يتجرون في المصر ثم يمينون في منازلهم ولا نفقة للمضارب في العاكلة  
 كما في النكاح الفاسد فان ربح المضارب اخذ رب المال من الربح  
 ما انفق من راس ماله حتى يتم لان الربح لا يظهر ما لم يتم فان ربح اي  
 باع متاعها مراحته حسب نفقتها اي ما انفق منه على متاعها كاجرة  
 البيع والحال والسمار والقصار والصباغ لا يجب نفقة نفقه  
 اي ما انفق على نفسه لان الاول يوجب الزيادة في القيمة دون  
 الثاني فيقول قام على بكذا مضارب بالنصف شري بالثمن او بالثمن  
 بالغني وبعد هذا شري بها عبدا وقبضه ولم ينقد الا لغني فضاعا في  
 يده قبل التسليم غرم ذلك المضارب رجها وهو خمسمائة لانه ملكه  
 كونه نصف الربح وغرم المالك الباقي وهو ثلاثة ارباعها وخمسة  
 ربح العبد للمضارب وباقيته لها بل ملك لرب المال ورأس المال الف  
 وخمسة لان رب المال دفع مرة الف واخرى الف وخمسة و  
 اذا باع مراحته راجع على الغني فقط لانه اشتراه بها فقط فلو بيع  
 العبد بضعفها اي باربعة آلاف فحضرها اي المضاربة ثلاثة آلاف منها  
 والربح منها اي الثلاثة نصف الف بينهما فصفان على ما اشتراها وما بقي  
 منها وهو الفان وخمسمائة راس المال لما مر والالف من الاربعة

وهو ربح الثمن للمضارب لانه بدل ملكه ولو شري المضارب من رب  
 المال بالالف عبدا اشتراه رب المال بنصفه فان باعه مراحته راجع بنصفه  
 لان البيع الجاري بينهما كالمحدوم في حق المراحته ولو شري المضارب  
 بالنصف بالالف عبدا يعدل ضعفه اي قيمة الفان فقبل ذلك العبد رجلا  
 خطاء فيخر المضارب ورب المال بين الدفع والفداء فان اختار  
 الفداء خر بربع الفداء عليه وباقيته على المالك لان مونة الملك بقدره والملك  
 بينها ارباع واذا فداها عنه بل اذا جنى خرج العبد عنها اي المضاربة  
 لانه بالجناية صار كالزرايل عن ملكها ولذا خيرة بينها فيخدم ذلك العبد  
 المضارب يوما واحدا ويخدم المالك ثلاثة ايام لان الغنم بالغرم ولو  
 شري المضارب عبدا بالالف وبذلك ذلك الالف قبل نفقه وتسليمه الى  
 البائع دفع رب المال ثمنه الالف الاخر لان هلاك الامانة في يد الامين  
 كهلاكها في يد المالك ثم هكذا وهكذا ان يصل الثمن الى البائع و  
 جميع ما دفع اليه هو راس المال بخلاف الوكالة لان من وكل آخر بشيء  
 عبد بعينه بالالف مد فوج اليه فذلك الثمن قبل التسليم يرجع به على الموكل  
 فان هلك ثانيا لا يرجع لان الضمان لا ينافي الوكالة فان الغاصب اذا توكل  
 بيع المقتضوب جاز حتى اذا هلك المبيع في يده بعد كونه وكيله ضمنه فلو وكيل  
 اذا اشتري عبدا بالالف وجب للبائع عليه الثمن ووجب له على الموكل مثله  
 فاذا استوفى حقه من الموكل حمل قبضه على جهة الاستيفاء لا الامانة فاذا  
 استوفى من لم يبق حق اصلا فصلا وصدق مضارب مع العبد  
 قال معي الف دفعة انت التي ومع الف اخر رجعت انا لا يصديق مالك  
 قال الكل دفعة انا اليك لان المضارب ينكر الزيادة على الف فالقول



المجلد الثاني

المال امانة فلا يضرها المودع بالفتح ان هلكت بلا تعد منه ثلما يبيع الثمن  
 عن قبول المودع فيبطل مصالح المسلمين لقوله عم ليس على المستودع  
 غير الغل ضمان المخل الخائن وله حفظها بنفسه وبمن في عياله عند عدم  
 النهي عن الحفظ بها قيا على ماله وهو هنا من ساكن معه من زوج  
 وزوجة وولده ووالديه واجبره شاهدة او مائة لاميته  
 سواء كانوا في نفقة او لا حتى لو اودعت امرأة الوديعه التي عندها  
 الى زوجها لا تضمن ولم يكن في نفقتها لانها يسكنان معا وله حفظها  
 بزوجته وابنه الصغير وعنده وان لم يكونوا في عياله حتى لو كان الزوج  
 في محلة والزوجة في اخوى ودفع الوديعه التي عنده اليها لا تضمن  
 واذا نهى المالك عن الدخول اليه ثم دفعه اليه وكان له بدعته يضمن  
 وله السفور بها وان كان لها نقل يحتاج في حملها الى ظهر او اجرة عند عدم  
 النهي عن المسافه بها وعند عدم الخوف في الطريق لان المودع مأمور  
 بالحفظ مطلقا فلا يتقيد بمكان كما لا يتقيد بزمان هذا عند الامام اما عندها  
 والاش في ثلبس له ذلك لان المطلق ينصرف الى المتعارف وهو الحفظ  
 في الامصار ولان المفازة مركبة بالحديث وعن ابي يوسف له ذلك  
 فيما دون السفر واذا تنقيد من القيود المذكورة ضمن اتفاقا والمودع  
 لو حفظ الوديعه بخبرهم من المذكورين ضمن لان تسليمها الي غيره يوجب  
 الضمان لان الايدي مختلفة في الامانة الا اذا خاف المودع الحرق او خاف  
 الخرق فوضعا عند جاره اذا خاف الحرق او وضعها في تلك ارضا اذا  
 خاف الخرق لان مواضع الضرورات مستثناة عن قواعد الشرع  
 ولكن يكون الايداع سبب الضمان لا يصدق حتى يقيم البيته على العذر

[illegible]



فان جبرها المودع بعد طلب ربهما رد بها حال كونه قادرا على التسليم  
ضمن لانه بالطلب ارتفع عقد الوديعة وبالمنع صار غاصبا ولو طلب  
حكما ولم يحلها لا يضمن لان مؤنة حملها ليست عليه وكذا اذا لم يقدر  
رد بها خوفا على نفسه او ماله او مجدها المودع بالقول معه ان طلب  
ربهما ثم بعد ذلك سواء اقترتها او لا يقتر ضمن لان الخافعة بالقول ترفع  
العقد كما يرفع الكفر عقد الايمان والمرفوع لا يعود الا بالتجديد ولم يجر  
هذا عندهما اما عند ابي يوسف فلا يضمن لو اقتر بعد ان حجب حين سأل  
عن حالها بغير طلب منه او طلب لكن عند من يخاف عليها لان هذا  
الحجود من باب الحفظ واذا اجدها مع غيبة ربهما لا يضمن لانه صيانة  
بابلغ الوجوه هذا عندهم اما عند زفر فيضمن او يخط المودع الوديعة  
بماله حتى لا يتم احداهما عن الاخر كما اذا كانا دراهم بيضاء او سوداء  
او حنطة او شعيرا وقيل او حنطة وشعير ضمن بمثل المخلوط لان خلط  
الشيء بالآخر ما لم يتم استهلاك من وجه وسبب لزوال الملك عن  
المخلوط الى الخالط لو كان على سبيل التقدي قيا على خلط المايعة  
هذا عند الامام اما عندهما فيجبر المالك ان يخط بالجنس فان شاء ضمن  
مثله وان شاء شارك بقدر الحصة فان هلك قبل القبض يهلك على ربهما  
كما كان تغذر الوصول الى عين حقه استهلاك من وجه دون وجه فيميل  
الى اتي الجنتين شاء واذا ابر الخالط لا يبقى له حق عنده لان حقه كان  
الضمان وقد ابراه وعندهما انقطع عنه الضمان بالابراء فتعين التركة  
في المخلوط ولو امكن التميز كخلط الجوز باللوز لا ينقطع حق المالك وتكون  
المودع في الوديعة بالنقل عن مكانها فليس ثوبها وركب دابرتها

ضمن لانه

ضمن لانه صار غاصبا بالتعدي او انفق بعضها ثم رد مثله ثم خلط مثله  
المردود بما بقي ضمن الكل فبعضه بالاتفاق وبعضه بالخلط لان خلط ماله  
بها استهلاك واذا لم يرد مثله هلك الباقي من الاتفاق لا يضمن كذا  
الباقي لانه لم يوجد التعدي والخيانة فيه هذا عندنا اما عند مالك فيضمن  
الكل لانه صار غاصبا فلا يبقى امينا واذا لم يخلط مثله المردود بان جعل بين  
ماله وبين باقية علامة لا يضمن الباقي وكذا اخذ بعضها ولم ينفق فرد  
الى موضعه او حفظ المودع في دار امر المودع به اي الحفظ في دار غيره  
ضمن لان كل دار حرز على حدة الا يرى ان السارق لو سرق من دار  
فاخرج المتاع الى اخرى فاخذ بقطع واذا ساءت الدار ان في الحرز  
لا يضمن والوديعة ان اخلطت بماله بلا فعله مشترك حتى لو هلك بعضها  
هلك من ماله لان الضمان يجب بالتعدي ولم يوجد ظلوا زال المودع  
التعدي لان هذا التعدي لا يرفع عقد الوديعة كما يرفع التعدي به في اوامر  
الشئ عقد الايمان فاذا بقي العقد يزول الضمان بالموافقة كما يزول  
كما يزول الذنب لقوله عم الثابت من الذنب كمن لا ذنب له هذا عند  
اما عند الشافعي فلا يزول ضمانه لان لسان الحال انطلق من لسان  
المقال ولا يدفع المودع الى احد المودعين قسطه من الوديعة اذا  
طلبه بغيبة الاخر فيضمن نصف ما دفعه لان نصفه حق الثابت ولهذا  
لو هلك الباقي فلا غائب ان يشارك كما قبض بخلاف المشترك لان المدعي  
يتصرف في ملك نفسه لان الديون تقضي بمثلها والمودع يتصرف  
في مال غيره فلا يصح هذا عند الامام اما عندهما فيدفع اليه نصيبه ان كانت  
الوديعة مكيلا او موزنا قيا على الدين المشترك ولان الطالب



بالطلب غزل المودع عن الحفظ فيجب دفعه ولا احد المودعين دفعها الى  
 المودعة التي او دعها واحده عندها الى المودع الآخر لان صاحبها انما او  
 مع علم انهما لا يجتمعان في مكان واحد يحفظها على الدوام فكان قد رضي بذلك  
 دلالة فيما لا يقسم كالعبد ولا حد بها دفع نصفها فقط الى الآخر فيما يقسم  
 لان المالك امرها بالحفظ وحفظها فيما يقسم انما يكون بالقسمه وفعل  
 الاثنين فيه لا يتناول الكل هذا عند الامام اما عندهما فلا حد بها ان يحفظ باذن  
 الآخر فيه ايضا لانه رضي جهتها بما ياترهما في حفظ الجميع لعلمه ان اجتماعهما في مكان  
 واحد مستعذر وضمن دافع الكل نصفه كما يضمنها المودع الواحد اذا او دعها  
 الى اخر لا يضمنه فابضه لان مودع المودع لا يضمن هذا عند الامام اما عندهما  
 فلا يضمنان قياسا على ما لا يقسم وعلى هذا الخلاف الجواب في المرتهاين و  
 والوكيلين بالشرك والوصيين والعديلين اذا سلم احدهما الى الآخر فلو  
 نوى المودع المودع عن الدفع الى من في عياله فدفع الى من له منه بد بان  
 كانت المودعة شيئا خفيفا يمكن له حفظه بنفسه كالحاتم ضمن لان الدلالة  
 لا تعارض الميراث ولو نوى دفعه الى من لا بد له كدفع الدابة الى عبده ودفع  
 شئ يحفظه النساء الى عرسه لا يضمن لانه شرط انما قضى اصله فيبطل كما  
 لا يضمن لو امر المودع اياه بحفظها في بيت معين من دار معينة فحفظ  
 المودع في بيت اخر منها وكما لا يضمن لو امر بحفظها بميمنة فحفظها ببيت  
 لان البيوت في الدار الواحدة والايدي في الشخص الواحد تكون هرا  
 واحدا لا يبرك ان السارق اذا نقل المناع من بيت الى بيت اخر في  
 دار واحدة فاخذ قبل الاخراج لا يقطع فيكون التقيد لغوا فان كان له  
 اي البيت الاخر الذي حفظها فيه خلل ظاهري ضمن لوجود التفاوت بين

البنتين

البنتين ولو او دع المودع المودعة فهلكت ضمن المودع الاول فقط  
 لانه ترك الحفظ لا الثاني فبقي امينا ومودع الغاصب يرجع عليه ان لم يعلم  
 انه غاصب لكونه عاهلا ومضرورا من جهته والمضرور يرجع على الغاصب  
 عند الامام اما عندهما فيضمن الثاني كالمودع الاول ومودع الغاصب  
 فخير المالك فان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني فان ضمن الاول  
 لا يرجع على الثاني وان ضمن الثاني يرجع على الاول قياسا على مودع الغاصب  
 وغاصب الغاصب والمشتري من الغاصب لان المودع الاول خان بالتسليم  
 الى الثاني وهو معتد بالقبض منه بدون اذن المالك فنزل منزلة الغاصب  
 ولو او دع الغاصب المودعة فهلكت ضمن المالك ايا من الغاصب ومودعه  
 شاء فان ضمن الغاصب لا يرجع على مودعه وان ضمن مودعه يرجع عليه  
 ان لم يعلم انه غاصب والا فلا ولو ادعى كل من رجلين الغا كائنا مع رجل  
 ثالث انه اى الالف له اى المدعى او دعه اياه اى رجلا ثالثا فالقاضي يحلف  
 لكل منهما على انفراد لصحة دعوى كل منهما ويبدأ بآيةها شاء فان تنازعا  
 اقرع بينهما فشكل الثالث لهما على الانفراد فهذا الالف والالف لغيره عليه  
 يكونان لهما لانه اوجب الحق لكل منهما سواء كان بالبدل او بالاقرار وذلك  
 حجة في حقه فان اقر لاحدهما يقضى له ولا يحلف للاخر لان الاقرار حجة بنفسه  
 وان شكل الاول لا يقضى له ويحلف للثاني لان النكول انما بصبر حجة بقضاء القاضي  
 فجازا خير القضاء يقضى فيه ليحلف للاخر حتى اذا شكل لاحدهما وقضى له قيل  
 يحلف للاخر فان شكل له ايضا يقضى بينهما لان القضاء الاول لا يبطل حق  
 وقيل لا يحلف له لان الاول وقع في مجتهده فيه لانه قيل اذا شكل لاحدهما يقضى  
 ولا يؤخر للاخر ليحلف لان النكول كالاقرار وفيه لا يؤخر فكذلك تعلم ان الاقرار



بجاري النكول هناكنا **ب** العارية هي صيغة نسبة بلا نسبة كالكرتي  
 والذرتي فهو شئ اعبر كبت بها لتعريفها عن العوض واما ما كانو ربيعة هي  
 اي الاعارة فلكي المنفعة ولهذا يعتقد بقوله ملكك منفعة دارى وانقاد  
 الاعارة بل فقط الاباحة لكونه مستفارة للملك كافي الاعارة التي هي للملك  
 المنفعة بلا بدل وعوض مع بقاء العين على ملكه المعبر فالعارة المالك للمنفعة للملك  
 ذلك التملك من الغير كالمتاجر والموصى له بخدمة العبد والامة بملك الاجارة  
 هذا عندنا اما عند الشافعي والكرخي هي اباحة المنفعة ولهذا يعتقد بقوله  
 ايجلك منفعة دارى والمباح له الطعام لا يقدر الاباحة وتلكها بدل اجارة  
 كما ان تملك العين ببدل بيع وبلا بدل هبة وتصح الاعارة باعترك لانها موقوفة  
 لها وقوله متحكته توى اعطيتك لانه اذا اضيف الى عين يمكن الانتفاع به مع  
 بقاء عينه بجعل اعارة وقوله اطمعك رضى لانه اذا اضيف الى ما لم يعلم عنه  
 يكون تملك المنفعة وقوله حملك على داتى لانه موضوع له وقوله اخذ منك  
 عبيدك لانه صحيح وقوله دارى لك من جهة كونها سكنى لان دارى لك يحتمل  
 تملك المنفعة وسكنى محكم في تملكها ويحل التحمل على الحكم اذا اجتمعوا وقوله  
 دارى اعمرها لك عمرى اي مدة عمرك من جهة كونها سكنى لذلك ويرجع المعبر  
 فيها منى شاء لان المنافع تحدث شيئا فشيئا ويثبت الملك فيها بحسب  
 حد وثباتها فيكون رجوعه امتناعا عن الكليل ما لم يحدث وله ذلك لقوله عم العارية  
 مودة ولا تضمن العارية بلا تعد لقوله عدم لبس على المستعير غير المخل ضمان  
 ان يملك لانه المستعير قبض العين باذن المالك للانتفاع فلا تكون مضمونة  
 قياسا على المتاجر بخلاف المقبوض على سوم الشئ لانه قبض المشتري  
 للتملك على وجه البذل هذا عندنا اما عند الشافعي فتضمن ان يملك لامن

الاستعمال

الاستعمال ومن غير المعنا ولانه قبضه لنفسه لا للمالك كالمقبوض على سوم  
 الشئ لقوله ثم العارية مضمونة ولا تجبر لانها اقوى من الاعارة كقولنا  
 لانه والشئ لا يستتبع ما فوقه فان اجبرها المستعير فخطيئة اي  
 يملك بخير المعبر فان شاء ضمنه المعبر ولا يرجع المستعير على احد لان الموجب  
 لا يرجع على المتاجر لانه تبين انه اجبر ملك نفسه ولذا كان الاجر له وان  
 شاء ضمن المتاجر ويرجع المتاجر على موجره ان لم يعلم انه عارية  
 معه لكونه مغرورا من جهته فالمغرور يرجع على العاتر ولا يرجع عليه  
 ان علمه او لاغدر منها ويجازى اي يعبر المستعير باختلاف استعماله باختلاف  
 المستعمل كركوب الدابة ولا يختلف به كالحمل عليها ان لم يعلم المجرى متفقا  
 خاتما علما بقضى الاطلاق ويجازى بالاختلاف استعماله باختلاف المستعمل  
 لا بالاختلاف به ان عين المعبر متفقا خاتما لتفاوت الناس في الاستعمال  
 تفاوتنا فاحشا وكذا المعبر الموجر في التفاصيل المذكورة من الاختلاف وعدمه  
 ومن التعيين وعدمه فله ان يوجر ويعبر فمن استعار دابة مطلقا او متاجر  
 اياها مطلقا بان قال على ان تركبها من شاء وتحمل ما شاء له ان يحمل  
 بنفسه ويعبر له اي للحمل وان يركب بنفسه ويركب اي يعبر للركوب  
 واما فعل تبين ولذا ضمن بخيره اي بفعل غير المتعين حتى لو حمل بنفسه  
 ليس له ان يعبر للحمل فان اعار ضمن لان تعيين المستعير كتعيين المالك  
 لان الاعارة تملك المنافع لوجود وحد التملك مع ان الحمل قابل للملك والمالك  
 المنافع بملك التملك كالموصى له بالخدمة هذا عندنا اما عند الشافعي فليس  
 له تعيين ذلك لانها ابا حترها ولهذا تنقذ بل فقط الاباحة وتنقذ موقفا  
 والمباح له لا يملك التملك والاباحة فلو قيد المعبر انتفاعه بوقت معين



من الانتفاع يستعمل في ذلك في أي منفعة شاء أو قبيده مع نوع معين  
منه لا بوقت معين يستعمل في ذلك النوع منه في أي وقت شاء <sup>تقييد</sup> عملاً بالتقييد  
والإطلاق أو قبيده بهما يستعمل في ذنك الوقت والنوع عملاً بالتقييد  
فلا يخالف التقييد والإضمن بالخلاف إلى شدة كما إذا استعارها ليحمل عليها  
عشرة أخفزة شحير يحمل عليها عشرة أخفزة حنطة فقط أي لا يضمن  
بالخلاف إلى غير كس هذا ولا إلى مثل يحمل عشرة من هذا الشحير كان  
عشرة من ذاك الشحير وإن أطلق المغير انتفاعه فيها أي الوقت والنوع  
منه انتفع به أي المستعار ما شاء من أنواع الانتفاع أي وقت كان  
عملاً بالإطلاق وردد بها أي الدابة المستعارة إلى اصطبل مالكها تسليم  
لأن رد العواري إلى دار المالك كالة البيت معناه متعارف ولأنه  
لو رددتها إلى المالك يرد بها إلى المربط هذا عندنا أما عندنا فغير فليس  
بتسليم قبا على الودعة وردد بها مع عبده أي المستعير أو أجرة الخاص  
مسألة أو من هبة أو مع أجبر ربتها مسانئة أو من هبة أو  
مع عبده سواء يقوم على دابته أو لا يقوم عليها خلافاً للبعض في عبده  
لا يقوم عليها تسليم لأن يد من في عياله يده وردد بها مع أجبر أحدهما  
مباوذه ليس بتسليم لأنه ليس في عياله كالأجنبي فإن قيل يفهم من هذا  
أن المستعير لا يملك الأيداع من أجنبي ويفهم من قوله ويجاز أنه يملكه  
لأن الأمانة فوقه لأن فيها الأيداع وتلك المنافع قلنا هذا وضع فبما  
إذا كانت الحارية موقته وقد انتهت المدة فيصير المستعير مودعاً و  
هو لا يملكه كمد مستعار غير نفيس كالة البيت إلى دار مالكه أي قبا  
للدابة على غير النفيس وأما رد النفيس كالجواهر فليس إلا إلى المغير بخلاف

رد الودعة

رد الودعة إلى دار مالكها أو إلى يد من في عياله فإنه ليس بتسليم لأنه  
لو ارتضى ذلك لما أودها وبخلاف رد المخصوص أو المسروق إلى  
دار مالكها أو إلى يد من في عياله لأن الواجب على الغاصب والسارق  
فسخ فعله وذلك بالرد إلى المالك لا إلى غيره وعارية المثل مثل النعيرين  
والكيل والموزون وعارية العدوى مثل المعدود وقرض لأنها للانتفاع مع  
الابقاء العين على ملك المجر ولا يباقي هذا في ذاك فيجعل على يملك العين وذلك  
بالهبة أو القرض وهو أدنى النوعين ضرراً لأنه يوجب رد المثل والهبة  
لا توجب فيجعل على ذلك لا على تلك إلا إذا عين جرة تنفع بها مع بقاء العين  
كالستارة الصير في النقدين لتزوين الدكان فيكون عارية مطلقه وصح عارة  
الأرض للبناء أو الخرس وله أن يرجع عنها لأنها لا تقع لازمة وله أن يكلفه  
قلعها لذلك ولا يضمن المجر للمستعير أن أطلق العارية لأنكم كن غاراً له بالأرض  
وضمن له ما نقص بالقلع قبل الوقت الذي وقته به أن وقت العارية حتى  
لو كانت قيمة البناء بتقدير الإجازة والثبات إلى المدة المضروبة بعشرين  
درهما يضمن ذلك وكان البناء له وإن قلع في الحال وأخذ المقلوع وكان قيمة  
خسة يضمن خمسة عشر لأنه بالتوقيت غرة والمخروان يرجع على الغار  
هذا عندهم أما عند زفر فلا يضمن لأن التوقيت والإطلاق سواء لبطان  
التأجيل في العواري وكمر الرجوع قبل أي ذلك الوقت لا في فيه خلق الوعد  
ولو أعار الأرض للزراع فزرعه المستعير لا تؤخذ الأرض من يده حتى يحصد  
الزراع وقت الأمانة أو لا يوقتها لأن للزراع نهائية معلومة وفي تركه وعادة  
حق المستعير بأكمله ورعاية حق المغير بوجوب أجر المثل وإن تأخر حقه إلى  
يدرك وفي قلعه ضرراً بالمستعير بلا فائدة له أصلاً فاختير التمر كعلی النفع بخلاف



البناء والغرس اذ ليس لهما نهاية معلومة واجرة رد المستعار على المستعير  
لان الحاصل له لان الغرم بالغنم ولهذا لو استعار الغرس مدة ولم يرد بعد  
مضيها حتى يهلك يضمن لان مؤنته اذا وجبت عليه فبالامتناع عن تحملها  
يكون متعديا واجرة رد المستعير على الموهب لان الحاصل له العين والمستعير  
المنفعة والعين خبر منها ولهذا لو استعيرها مدة معلومة ولم يرد بعد مضيها  
حتى يهلك لا يضمن واجرة رد المخصوص على الغاصب لان عليه اعادته  
كما كان دفعا للضرر عن المخصوص منه فقوله على المستعير والموهب والغاصب  
نشر على ترتيب اللفظ ويكتب المستعير المجرار اذا اراد ان يكتب  
صكها انك قد اطمعني ارضك لتعطيني اطعامها للزراعة لا يكتب انك قد اعترتني  
ارضك اذا اعترت للزراعة لان اعارتهما قد تكونان لها وقد يكون للبناء  
فيكون الاطعام اذل على المقصود واجد من الاختلاف فيكون اولى بخلق  
اعارة الثوب والدار لان اعارتهما لا يكتفى باللبس لا غير فمعلوم المقصود  
باعتراضي هذا عند الامام اما عندهما فيكتب انك قد اعترتني ارضك لانها موضوع  
لهذا العقد والكتابة باللفظ الموضوع له ابلغ في اباته المراد كما في اعارة الثوب  
والدار فيكون اولى واذا اعترت الارض لا يكتفى بكتابة قد اعترتني بالاتفاق  
كما في الرهبة فهي ملكك من جانب بلا بدل كالعارية هي اي الهبة  
ملكك عين بلا عوض وانما قال تصح الهبة ولم يقل يتعقد لصحتها من جانب الواهب  
بوجهين لكونها ملكا من جانب واحد ولهذا لو حلف لا يهب فلان فوجه  
ولم يقل بحث كما تصح من جانب الموهوب له بقوله قبلت وتصح بقوله خلعت  
اي اعطيت وبقوله اعطيت اي وهبت وبقوله اطعمتك هذا الطعام لانه  
صرح في الهبة اذا اضيف الى المطعوم وبقوله جعلت هذا لك لان اللام

دفعوا لغيرك وبقوله جعلته لك عمرى لان العمرى ملكك في الحال واستمراد  
في المال فصح ذاك لا بهذا وبقوله جعلتك على هذه الدابة بشرط اي اذا انقضى  
الرهبة بالجلل لانه لتملك النافع حقيقة والعين مجازا فيجعل عليه عند النية  
خلا بها والحمل بدون النية يستعمل للاعارة وبقوله كسوتك هذا الثوب  
لانه يرا دبالسوة لملك العين كما في الكفارة في قوله تعالى او كسوتهم  
وبقوله داري لك من جهة كونها هبة وبقوله تسكنها مشورة وتنبه  
على المقصود لا تغيير لما قبله فلا يكون مغيرا للصدر الكلام وفي قوله داري  
لك هبة هي منصوب على التمييز او الحال موصوف بقوله تسكني وهذا في  
البواقي او في قوله داري لك تسكني هبة او في غلي تسكني او في تسكني  
صدقة او في صدقة عارية او في عارية صدقة او في عارية هبة في كل  
عارية لان ظاهر قوله هبة وصدقة لملك العين ويجعل لملك المنفعة واللام  
يستعمل للملك المنفعة وكذا عارية وتسكني فاذا اجتمع الحكم مع المحمل يحل  
على الحكم وتتم الرهبة ملكا في محرز مقصوم مغرا بالقبض هو ان يرجع القابل  
الى الموضع الذي فيه العين ويضمن وقت يتمكن فيه قبضها الكامل هو في  
المنفقول ما يناسبه وكذا في العقار فقبض مناع الدار قبض لها وفيما  
يحتمل القسمة بها حتى يقع على الموهوب بطريق الاصله وفيما لا يحتملها  
بشعيرة الكل لانها لو افادت الملك بدون القبض يلزم الواهب التسليم  
في مجلسها لانه فيها متعلق بالقبول فلما لا يبقى الايجاب الى ما وراء  
المجلس في حق القبول لا يبقى في حق القبض ايضا هذا عندنا اما عند مالك  
فتم بدونه قياسا على البيع فتصح الهبة ان قبض في مجلسها بلا اذن  
من الواهب لانها دليل الاذن كما ان القبض دليل القبول وتصح



ان قبض بجهة اى المجلس باذن منه لزوال الايجاب كمشاع اى كالتح  
بالقبض الناقص فى مشاع لا يقسم كالرحى والحمام والبيت الصغير  
لكفاية فيما لا يتصور فيه قبض فوقه ونقصان هذا الكون المشاع فى حيز  
القابض من وجه وفى حيز شريكه من وجه لا تنفع بالقبض الناقص فيما  
يقسم لان القبض منصوص عليه هنا فيشترط على الكمال كاستقبال القبلة  
حتى لو استقبل الحظيم فقط لا تجوز صلواته فان قبض على الفاسد وعدم  
الصحة كقياسا على قبض المبيع على الفاسد هذا عندنا اما عند  
الاشاعرة فيفتحه قياسا على البيع فان قسم هذا المشاع وسلم المقسم  
الموهوب صح الوهب تمام القبض بزوال الشيوع المفارن لانه المقصد  
ولذا لو استحق جزء شايع من الهبة المنقذة بطلت لانه يبيح بالاستحقاق  
تبين ان لا وقت الشايع لا الشيوع الطارى بعد صحتهما فى الحل كما  
اذا وهب دراهم ثم رجع فى القبض الشايع لا يتطلب فى القبض الشايع  
فان وهب دقيقا فى براو وهب دينا فى سمس لا تنفع لان الموهوب  
معدوم وقت الهبة ولهذا لو استخرج الفاضل ملكه والمعدوم ليس  
للملك فاذا وقع العقد بالطلاق فلا ينعقد الا بالتجدد بعد الطعن فلا تنفع  
وان طعن وسلم او اخرج وسلم بدون التجديد وكذا الدقيق والدين  
السمن فى اللبن فى عدم الصحة وان اخرج وسلم لذلك وجهة لبن فى  
ضرع وجهة صوف على غنم وجهة زراع فى ارض وجهة نخل فى ارض  
وجهة تمر فى نخيل كالمشاع القابل للقسمة اى كرهبة فى الحكم لان اتصال  
هذه الاشياء كالمشاع فاذا فصلت وسلمت وقبضت صححت  
وتم هبة ما مع الموهوب وديعة او عارية او امانة بلا قبض جديد

لان قبض

لان قبض الهبة قبض امانة ومتى تجانس القبضان ينوب احدهما مناب  
الاخر متى تخاير ينوب المقصود مناب غيره فلو كانت العين مضمونة  
بنفسها فى يد اخر كالمخضوب والمقبوض على سوم الشريك فوجهها  
لمن فى يده ينوب قبض الغصب مناب قبض الهبة لان الا على ينوب مناب  
الا دنى لا الاقوى مثل الا دنى مع زيادة دون العكس فلو كانت امانة  
فى يد اخر كالمودع والمستعار والمستاجر فباع ممن فى يده لا ينوب  
قبض الامانة مناب قبض البيع لانه ليس فى الا دنى ما فى الاقوى فلا ينوب  
عنه وتم هبة ما وهب الواهب الاب او الام وهو ميت ولا وصى له  
والطفل مولا لطفله غير الوار لان تمام هبتها بالتفريق بالعقد لان قبضة قبض  
طفله ولا فرق بين كونه فى يده او فى يد مودعه لان يده كيدته بخلاف  
ما اذا كان فى يد الغاصب او المهرتن او المستاجر ولو وهب لولده  
الكبير لا يكفي قبض الاب او الام وتم هبة ما وهب اجنبى عن الاب والام  
له اى لطفله بقبضه اى حال كونه عاقلا لان الصبي العاقل لا يكون محجورا  
فى المنفعة المحضة او مع قبض وليه مثل ابيه او جده او وصى احدهما لان له  
ولاية فى التصرف الدارين النافع والفار فاولى له ولاية فى التصرف  
النافع المحض او بقبض امه هو محجور لانه نفع محض فلا يقف على الولاية  
الكاملة مع ان لها ولاية عليه وعلى ماله او بقبض اجنبى يربيه وهو معه  
لان عليه يد محبته الا يرى انه ليس لالاخر ان يتنعه فيملك ما هو نافع  
له محضا ولانه يتولى سائر مصالحه فكذا هذا وتم هبة ما وهب للصغير بقبض  
زوجها لها بعد الزفاف اى بعد تسليمها اليه لان ابائها اقامه مقام نفسه  
فى حفظها وحفظ ماله دلالة بقبض الاب لقيام ولاية ولا يعتبر قبضه



فلا يقض الام وعبرها ممن يعولها قبل موت الاب او غيبة عينة منتقلة  
في الصحيح لعدم الضرورة وصحة هبة الاثنين دارا واحدة لواحد من  
الاشخاص لان التملك جلة من واحد قابض جلة فلا يوجد الشيوع  
وعكسه اي هبة واحد الاثنين لا تصح لانه هبة النصف من كل منهما  
فثبت الشيوع بخلاف الرهن لانه محبوس بيد كل منهما بكامله ولهذا  
لو قضى دين احدهما لا يكون له ان يسترد شيئا من الرهن مالم يقض  
دين الاخر هذا عند الامام اما عندهما فتصح لانه تملك لا تملك كان وقد  
قبضا جلة فلا شيوع قياسا على الرهن من اثنين كصدق اي كالاصح  
تصدق دراهم عشرة على غنيين ولا بهتها لهما لان الصدقة عليها هبة  
لها باعتبار الحل والهبة من اثنين لا تجوز نظرا لهما لما مر من صحة التصديق  
بعشرة دراهم على فقيرين وبهتها لهما لان الهبة لهما صدقة باعتبار  
الحل والصدق تملك من الله تعالى لقوله دم الصدقة تقع في كف الرحمن  
قبل ان تقع في كف الفقير ولهذا الواو وحى ثلث ماله للفقيرين الجاهلين جاز  
والفقير ان نايبان عنه تعالى في القبض كالتاعي في الكروة وتعد ونايب  
لا يمنع الصحة كما لو هب واحد فوكل رجلين بالقبض باب  
الرجوع فيها وهو ضحها ومن وهب من الاجانب فرجع فيها بالترجيح  
صح لانه عقد قابض للفسخ او بقضاء القاض لان الرجوع فيها مختلف  
بين العلماء فلموهوب له ان يستع تمسكا بقول البعض وللقاض  
ان يقض عليه بالرجوع تمسكا بقول الاخر وذلك لقوله عليه السلام  
الواهب احق بهبة مالم ينش منها اي مالم يحوض منها لان الثواب  
العوض والمراد حق الرجوع بعد التسليم هذا عندنا اما عند الشافعي

فلا يصح

فلا يصح لقوله عدم العايد في الهبة كالكتب يقي ثم يعود والعود في القيد  
حرام فكذا الرجوع فيها ومنه اي الرجوع الزيادة من جهة كونها متصلة  
تورث زيادة في قيمة الموهوب كبناء في ارض وعرض فيها وسمن  
في دابة وجمال في انسان لتعذر التمييز بينهما ان ردم مع غير تلك الزيادة  
والرؤم ردم الميرد عليه العقدان ردمها وحق الرجوع متعلق بالعين  
لا بالقيمة بخلاف الغصب لانه يخرق هذا عندنا واما عند مالك فله الرجوع  
في قيمة لان حق الرجوع متعلق بالعين وعند الجرجاني ردمها يجب ردم  
قيمتها كما في الغصب فان كان الموهوب اراضي وحصل الاتصال في ارض  
منها كان له ان يرجع في الباقي الغير المتصل لا يمنع الزيادة منفصلة حتى لو وجب  
جارية فولدت عند الموهوب له من زوج او حوحر فله ان يرجع فيها اذا استغنى  
الولد عنها دون الولد لا مكان التمييز بينهما ولا متصلة لان تورث زيادة القيمة  
كزيادة الشجر فانها تورث زيادة الرغبة لا القيمة وعدم منع النقصان  
ظاهر ومنه موت احد العاقلين اي الواهب لان الشارع اجاز له  
ذلك ووارثه ليس يواهب او الموهوب له لان خروج العين عن ملكه  
الي وارثه كتمسكها فصارت كعين آخر لقوله لك صدقة ولنا هدية لبريدة  
حين قالت له هذه صدقة ومنه عوض اضيف اليها مثل ان قال خذ هذا عوضا  
او بدلا عن بيتك لاندفاع الضرر به قياسا على وجود العوض الاخر وحي  
ولو كان ذلك العوض من اجنبي من الموهوب له متبرعا جاز لكونه استقاط  
الحق قياسا على بدل الخلع والصلح عن دم العمد بنحو قوله خذ عوض بيتك انما  
قال فقبض لان حكم العوض حكم الهبة فله القبض كما لها ذلك ولو وهب و  
لم يضيف العوض اليها رجع كل منهما بهبة لان العوض حينئذ يكون هبة مبتدأة



لا عوضا حقيقة ومنه خروجها عن ملك الموهوب له وان كان من وجه  
 كالامة المستولدة لان تبدل الملك كتبدل العين له ومنه الزوجية وقت  
 الرهبة فلو وهب لها اي لامرأة اجنبية ففكرها فله ان يرجع في الرهبة لانها لما كانت  
 اجنبية في ذلك الوقت علم ان مقصوده العوض ولم ينل فيه رجوع وبالعكس  
 اي ولو وهب لزوجته فابان تلك الزوجة لا يرجع لان الزوجية تظهر  
 قرابة الولاد بدليل جريان التوارث من الجانبين من حجب وينتفع كل  
 منهما بما لا الاخر وتبطل شراؤه كل منهما للآخر ومنه قرابة المحرمة المحرمة  
 للمكاح لقوله وم اذا كانت الرهبة لدى رحم محرم لم يرجع فيها ومنه هلاك  
 الموهوب في يد الموهوب له لان العقد ليس بياق فيفسخ فلا يفسخ في  
 جميع الموانع وصاحبها قبل فيه وموانع حق الرجوع في الرهبة يا صاحبي حرره  
 ومع خرقة فالذال المصلحة الزيادة والمهم الموت والعين المصلحة العوض و  
 الخاء المصلحة الخروج والزاء المصلحة الزوجية والفاء القرابة والهاء الهلاك ورجع  
 الموهوب في استحقاق نصف الرهبة على الواهب بنصف عوضا قياسا  
 على البيع واعتبار الجزء بالكل لا يرجع الواهب على الموهوب له في استحقاق  
 نصف العوض بنصف الرهبة حتى يرد اليه ما بقي من العوض فيرجع بأكملها  
 لان الباقي يصلح ان يكون عوضا مانعا ابتداء فكذا اشتراؤه لانه ظهر بالاستحقاق  
 ان العوض هو الباقي فقط هذا عندهم اما عند زفر فيرجع بحصته من الموهوب  
 اعتبارا لاستحقاق العوض باستحقاق الرهبة ولو عوض نصفها رجع الواهب  
 بالتم يعوض لان المانع هو العوض هنا فيستقدر بقدره فلو وهب دارا  
 فقبضها الموهوب له ثم باع نصفها فله ان يرجع في النصف الباقي لان الاشياء  
 بقدر المانع او لم يبع شيئا فله ان يرجع في النصف من الكل بالطريق الاول

لانه الرجوع في الكل ولا يبيع الرجوع ابتراض منها او يحكم فاض بينهما لما  
 فلو اعتق الموهوب له العبد الموهوب به بعد الرجوع قبل القضاء صح  
 اعتقه وهو لو منعه اي الموهوب به بعده قبل فملك لم يضمن ان الموهوب  
 ملك الموهوب له ولهذا لو كانت جارية بكل وطنها فلا يجوز ابطال  
 الملك بدون احد بها قيا ساعلى الرد بالعيب وان ملك بعد وجود احد بها  
 لا يضمن ايضا لان يده يد امانة لا غرامة الا بالبيع بعد الطلب مع القدرة  
 على التسليم وهو اي الرجوع مع احد بها اي التراض او الحكم ففسخ  
 للعقد من الاصل في حق المستقبل لا في حق المانع حتى لا يجب على  
 الواهب زكوة ما مضى لانه متبدا من الموهوب له للواهب  
 فلم يشترط قبضه في ثبوت له لان اعتبار القبض في انتقاله لا في عوده  
 ولو كان الرجوع به متبدا لما صح في المشاع المقابل القسمة كالذكر  
 البئر الموهوب لرجل بان يرجع في بعضه وان صح في غير المقابل كالعبد  
 الموهوب لرجل او رجلين با رجوع في نصيب احد بها فان تلقى الموهوب  
 في يد الموهوب له ما سخط وضمن الموهوب له لم يرجع على الواهب بما  
 ضمن لان السلامة لم يشترط في التبرعات بخلاف المودع لان قبضه للمودع  
 لانفسه وهي اي الرهبة بشرط العوض بان قال وهبت لك هذه الدار  
 على ان تعوضني ذلك البيت فقبل به ابتداء مع جواز الشرط بشرط  
 قبضها اي الواهبين في العوضين ولذا لا يفيده الملك والشفعة قبل القبض  
 بشرط ان لا يكون العوضان متشاعا فلهذا تبطل بالشيوع وهي  
 بذلك الشرط بيع اشتراؤه اي بعد التقابض مع عدم الجبر على التسليم  
 فيرد بالعيب اي بعد التقابض بخياره وخيار الرطوبة وثبت الشفعة



في العقار وان استحق با في يده احدهما يرجع بالعوض ان كان قائما و  
بالقيمة ان كان هالكاً لانه هبة بصورة بيع لمعناه فيجعل هبة قبل التفاضل  
وبيعا بعده خلا بها لان العمل بهما عند الاصل ان اولى من الفاء اللفظ عن  
مغناه كرهية المرفيع فانها هبة قبل الموت ولهذا لم يشترط القبض وبطل  
بالشروع ووصية بعد الموت ولهذا تبطل بالدين المستغرق وعند  
عدمه يعتبر من الثلث ولان اللفظ قالك للمعنى فيعتبر الا اذا خذ  
الجمع للمناخاة كفا في الشواهد هذا عندهم اما عند زفر والشا في بيع  
ابتداء وانتهاء لانه هبة بصورة وبيع لمعناه فالمعنى مرجع على الصورة  
ولهذا كانت الكفالة بشرط براءة الاصيل جوازاً وهي شرط عدم  
براءة كفالة فيؤخذ من الابتداء علماً بالمعنى فخص  
مسائل شتى ومن وجب الاجلها صحت الهبة فيها وبطل الاستثناء  
لانه يعمل فيما جعل الهبة وهي لا تعمل في الكل فكذا الاستثناء او وبيها على  
ان يرد بها الموهوب له عليه او وبيها على ان يحتقروا او وبيها على ان  
يستولوا بها او وبيها داراً او تصدقاً بها على ان يرد بها المتصدق  
عليه او الموهوب له عليه شيئاً كالربع او غيره منها اي العين الموهوبة  
او المتصدق بها او على ان يعوضه المتصدق عليه او الموهوب به شيئاً منها  
صحت الهبة ولا صدقة وبطل استثناءه في الكل لا مرة وبطل شرطه في  
البواقي لمخالفة قانون الشرع فيعمل في المعاوضات لامي التبرعات  
ولو علق الكل في بطن الامة ثم وبيها صحت الهبة ولو دبره فيه ثم وبيها  
لا تصح لان العمل يفي على ملكه هنا فصا كرهية المشاع بخلاف الاعتراف  
ومن اخرج ليه المدعيون بالف مثلاً اذا جاء غدا فهو لك او قال اذا جاء

علا

غدا انت منه بريء او قال ان اديت الي نصف ذلك النصف الاخر او قال  
ان اديت الي نصف انت بريء من النصف الاخر فهو اي الابراء والهبة  
باطل لما مر ان ذلك بالتعلق الصحيح لا يصح وجاز العمري بان قال واريك  
عمري للمع الموهوب له حال حيوته ولو رثته بعده اي ذلك الحال لان  
مغناه تملك في الحال ورجوع في المال فيصح التملك لا الرجوع لقوله ثم  
من عمر عمري فهو للمع ولو رثته بعده وهي اي العمري جعل داره  
اي الواهب له اي المعمر عمره اي مدة عمره فاذا مات المعمر رثته ذلك  
الدار عليه اي الواهب اي شرط رد بها عليه عند موته فبطل بهذا  
الشرط لما روي انه عدم اجاز العمري وبطل شرط المعمر وبطل الرقبي  
من الرقوب وهو الاشارة وهي ان يقول لآخر ان مث قبلك فهو لك  
لانه تخليق التملك بالخطر او يقول واريك رقبتي فهي عارية لا هبة  
لذلك ولما روي انه عدم اجاز العمري ورد الرقبتي هذا عند ما عند  
ابي يوسف فربة لان مغناها معنى عمري وصدقته اي المتصدق كرهية  
اي الواهب في توقف الملك على القبض فلا تصح الصدقة الا بقبض  
لقوله عدم لا تجوز الصدقة الا مقبوضة في عدم جواز صدق المشاع  
كالصدق بنصف الدراهم لعدم تمام القبض ولذا لا يصح في شايع قسم  
بخلاف اذا تصدق بشئ على فقيرين ولا يعود على المتصدق عليه خبرها  
اي الصدقة لمحصل المقصود وهو العوض الاخرى كذا  
الاجارة فهي بوزن الاعالة من باب الافعال في الاصل الا يجاز كالاجارة  
يوزن الافعال حذف الفاء على غير القياس وعوض عنه التاء في الاخر  
وقيل يوزن الافعال من باب المفاعلة في الاصل الا يجاز كالقبض



بوزن الفعّال حذف الباء كما في القتال وعوض الناء عنه في الاخر  
وهي التملك المنفعة بعوض كما ان الرتبة لملك العين بعوض في بعض  
القيود هي اي الاجارة بيع نفع معلوم مقداره بعوض معلوم كذلك  
المعلوم بعوض دين كالنقدين والكيل والموزون او عوض عين  
كالعبد والشياب لان الاجر كالتمن والنفع كالبيع وجرأله احدهما  
نفس البيع فكذا في الاجارة وما صلح ثلثا صلح اجرة لان بالبيع ملك  
العين والمنفعة معادون العكس لان منافع الثوب الموصوف والفر  
المبرهم طحت اجرة لثنا ويعلم النفع بذكر المدة كسكنى الدار ومثل  
زراعة الارض مدة كذا طالبت تلك المدة او قصرت لكن في الوقف  
لا تنفع الاجارة لو احد فوق ثلاث سنين في الخيار بعقد او عقود  
قطعا للشرع المتوقع من المستاجر من ادعائه انه ملكه وصح في غير الخيار  
قطعا لا ينظر عن ذلك المتوقع ويعلم بذلك الحمل كصبيغ ثوب اي كالايجار  
على صبيغ وكالاختيار على خطاطة وعلى حمل قدر معلوم على دابة  
متأقنة علمت ويعلم بالاشارة كيقول اي كالاختيار لنقل هذا  
الشيء الى ثمة ويعلم العوض ببيان القدر والصفة ان كان نقدا ومع  
بيان مكان الابقاء ان كان له مؤنة عند الامام ان كان ملكا او موزنا  
او عدد بامتنارها وبشروط فيه شريطة السلم ان كان عرضا لان الشئ  
وود بوجوب الشياب في الذمة بطريق السلم ويعلم بكونه عين  
ان كان حيوانا لانه لا يجب دينا فيها ولا يجب الاجرة على المستاجر  
بالعقد نفعه عينيا كانت او دينا حتى لو كانت عبدا بينه وبين المور  
ولا دلا يفتق عليه في الحال لانه لم يملكه لان الملك يتراخي في جانب

المنافع الى عين وجودها كاستحالة ثبوت الملك في المعلوم قباخر الملك  
في جانب البدل لان المعاوضة تقتضي التسوية بين البدلين في التملك لان  
البايع لو ملك المبدل يملك بدون العوض لان المشتري لا يملك المنافع  
قبل الاستيفاء وذلك ينافي العقد بخلاف المهر فانه يملك في الحال اظهرها  
خطر المحل المحترم وابانة سرقة كالاستهاد ومطاحية الكفالة والارث  
بالاجرة بعد العقد لا توجب الدين على الحقيقة ولهذا جاز بالتمن في  
البيع بشرط الخيار وبالدين المؤجل هذا عندنا اما عند الشافعي  
فيملكها بنفس العقد قياسا على المهر بل يجب تعجيلها المستاجر لانه لترك  
المساواة او يجب بشرط المستاجر اي التعجيل لان الشرط يغير  
مقتضى العقد كالاجل بشرط الخيار في البيع او يجب باستيفاء النفع  
المعقود عليه المستاجر تحقيقا للمساواة والمعادلة او يجب مع الخلق  
اي يمكن الاستيفاء منه اي محل النفع في الاجارة الصحيحة فيجب الاجرة  
لدار قبضت ولم يسكنها لان تسليم المحل يقوم مقام المعقود عليه  
فيما لا يمكن تسليمه بشرط وجوبها حقيقة الاستيفاء لف والعقد  
على التكاح الناسد فالتمكن كون المستاجر في مكان وقع العقد فيه  
حتى لو استاجر دابة ليركبها الى الكوفة وقبضها فاسكنها بعقد او حتى  
مضت مدة يمكنه السير الى الكوفة فلا اجرة عليه هذا عندنا اما عند  
الشافعي فعليه الاجرة وان ساقرها اليها ولم يركبها بغير علة فيرا وجب  
عليه وتسقط الاجرة بالغصب اي غصب العين المستاجر في المصلحة  
لان المعقود عليه تسليم محل اقيم مقام تسليم المنافع على حسب وجودها  
فاذا غصب المحل بقوت التسليم فتسقط بقدر قوت ملكته اي



بقدر ما لم يسلم المستاجر ولم يجز طلب الاجر عن المستاجر للدار  
والارض والعبد للمخدة لكل يوم له طلبه للداية لكل مرحلة لان المستاجر  
يستوفى بعض المعقود عليه على وجه لا يمكن نقضه فيجب المبدل بقدره  
تحقيقا لساواة هذا عندهم اما عند زفر فليس له ذلك حتى تنقضي  
المدة وينتهي السفر لان الموجه لم يسلم جميع المبدل فلا يطالب  
بدله قياسا على بيع العين اجرة القصار والخياط وله طلبه للقصار  
والخياط اذ اتمت لان القصار والخياط لا يستحق الاجرة حتى يتفق  
من العمل وان عمل في بيت المستاجر لانه عمل واحد لا يتفرع به قبل  
اتمام بخلاف منفقة الدار والداية والعبد قبل ان عمل فيه الخياط  
يستحق بقدر عمله وان سرق وله طلبه للخبز بالفتح والسكون بعد  
اخراج اى الخبز بالضم والسكون لان الخبز يستحق بالاخراج من التفرع  
لان صار متفقا فيصبح التسليم فان احترق بعد ما اخرج الخبز منه عن  
غير فعله فلا اجرة لانه ملك بعد التسليم واحترق قبله لا اجرة لانه ملك  
قبله ولا غرم عليه فيها لانه امانة في يده فان خسر الاجير في تنويره  
لا يستحق الاجر حتى يسلمه الى المستاجر وله طلبه للطبخ بعد الغرف  
للغرف الجارى على هذا وله طلبه له قبله اذا طبخ قدر خاصة للمستاجر  
وله طلبه لطبخ اللبن بكسر الباء وكذا البنا في ملك المستاجر بلين معلوم  
بعد اقامته لان التسليم الاقامة والتشريع على زائد كالتقل الى بيت  
بخلاف الاخراج والغرف هذا عند الامام اما عند ما فبعد التشريع  
لان التسليم التشريع كالغرف والاخراج فالابن الاجير في ارض نفقة  
لا يستحق الاجر حتى يسلمه الى المستاجر بالعدة بعد الاقامة عنده وبه

بالتشريع

بعد التشريع عندها ومن عمله اشترى العين من الاجير المشترك  
كالصباغ الذي له صبغ وقصار يقصر بالثاء هو بالقصر التثنية  
فارس معرب حذف سطره الاخير والبيض له جسر العين للاخرة لانه  
كالبصيص بالخط بالعين فليبايع ان يحبس المبيع حتى يستوفى الثمن فكذا  
هنا بهذا عندهم اما عند زفر فليس له ذلك قياسا على الاجير المشترك  
ليس له مال قائم بالعين فان حبس فضايع فلا غرم عليه ولا اجرة قياسا  
على بلاك المبيع قبل التسليم هذا عند الامام اما عند ما فعليه غرم العين وله  
الاجر ان قيمته صاحبا قيمتها محمولة ومن لا اثر لعمله من ذلك الاجير كالحال  
وغاسل الثوب لا حبس له للاجرة قياسا على مودع له دين على المودع  
قبل لغاسل الثوب ذلك الحبس لانه احدث صفة البياض من حيث المعنى  
بعد استناره بالا وساخ بخلاف رد الايق فان له اجرة حبه حتى يستوفى  
الحبل ولا اثر لعمله لان العبد صار كالترايل عن ملكه فصار بالترايل كالبائع منه  
فيكون له حق الحبس ولين اطلق له العمل من صانع الخلق ان يستعمل غيره  
بالاجرة كما له ان يعمل بنفسه لان المشروط مطلق العمل لا عمل عامل جينه  
فيجوز قبالة على ساير المأمور بقضاء الدين فان قيد بان يعمل بيده فلا يستعمل  
غيره لان العمل يختلف باختلاف الصانع جودة وروادة فان العمل لا يستحق  
الاجر تسليما لمنفعة بلا عقد ولا جبر الجبر بعبا له من بلد الى آخر ان مات  
بعضهم من تلك العيال في مكان وجاء ذلك الاجير جديها به اليه لين يبق  
منهم اجرة بحسبه ان قلت المؤنة بنقصان العدو ومنهم لانه او في بعضهم  
المقصود عليه فيحق بحسبه وان لم تغل فيتمامه كما اذا لم يكن العيال  
معلومين وحامل فقط اى كتاب الى زيد بالهجرة مثلا باجران رده الى



من سله موت زيد فيها لاشي له لذهابها اليها لان الاجر يقابل ثقل الكتاب  
من غير استرداد وقد استرد ما ثقل فلا يستحق كما اذا انقضت الحياطة للحياطة  
بعد الفراغ هذا عند الامام اما عندهما فيستحق لان الاجر يقابل الذهاب  
والاياب وقد حصل الذهاب وان لم يحصل الاياب ولو وجد عاييا  
فهو كما وجده ميتا تغذر الوصول اليه ولو ترك الكتاب هناك ليتوصل  
اليه او الى ورثته فلا اجر الذهاب لانه اني باقضي ما في وسعي او حامل زائد  
الي زيد في موضع كذا باجر ان رده الى المستاجر لموته اي زيد لاشي له  
من الاجر لذهابها اليه لانه استرد ما عمل فقط الاجر هذا عندهم اما عند  
زفر فله الاجر لانه اوفى العمل وهو الحمل فيستحق ولا يسطر ولو لم يرد  
بل دفعه الى القاضي يستحق اتفاقا فصل وصح استيجار دارا وكان  
بلا ذكر ما جعل فيه لان العمل المتعارف بين الناس هو السكنى فيصرف اليه  
وكنى له كل عمل اي له ان يعمل كل عمل شاء لانه توابع السكنى سوى موطن  
البناء كالقصور والحجرات والطحن لان فيها ضراظا لهم لانه يوهن البناء  
فيقيد العقد بغير ذلك ولانه لو ان يكن غيره معه وان كثرة السكان زياد  
الحجارة لا ضرر ولو استاجر بها اي ارضا لبناء عليها او غرس فيها صح  
لان هذه منفعة مقصودة بالاراضي فاذا انقضت المدة اي اذا مضت  
مدة الاجارة يومه المستاجر تسليم تلك الارض كما قبض اي يسلم بالبيع  
حال كونها فارغة عن البناء والغرس الا ان يغرم الموجه المستاجر قيمة  
اي البناء او الغرس حال كونه مقلوعا حتى لو قومت الارض بدون بناء  
وشجر بانه ومع احدهما ما مور بقلده بانه وشجرة ومع احدهما مقلوعا بانه  
وعشرة بضمن الموجه فضل ما بينهما وهو التسعة وخمسة بملكه الموجه بلا

رضا المستاجر ان تقص القلع الارض والانيقضا فغير ضاه بملكه او  
الا ان يرضى الموجه بتركه فيكون البناء والغرس لهذا المستاجر ويكون  
الارض لهذا الموجه لان الاقلاع حقه فله ان ياخذ او يترك والارطية كالشجر  
فقلع اذا انقضت المدة لانه ليس لها مدة معلومة كالشجر بخلاف الزرع  
فانه لا يترك باجر المثل الى ان يدرك لان له غاية معلومة منع ان يتركه  
رعاية للجانبين لما مر فلو شرط المستاجر سكنى واحد من الاطراف ان يكن  
غيره لعدم الضرر فصل وان سمي المستاجر نوعا وقد رحل الدابة  
تحوته بتركه حمله مثله اي النوع المقدر ضررا لوجود الرضا دلالة او اقل  
منه ضررا كالشجر لان المخالفة الى الخير موافقة معنى فالجبرة للمعنى ولان  
الرضا بالا على في الضرر رضا بالادنى لانه حل ما اضربه منه كالكلح لان الرضا بالادنى  
فيه لا يكون رضا بالا على فيه وان سمي مقدارا من البر تحمل عليها شجر مثل  
البئر بالوزن ضمن كما لو حمل عليها مثل وزنه تينا او قطنا لان ضرر ذلك  
فوق ضرر البئر وضمن المستاجر باردا ف رجل معه وقد ذكر ركوبه  
اي المستاجر من غير ذكر الرد يف فملكك الدابة نصف قيمتها  
ان اطاق حمله لانها تلفت بركوبها واحدها ما دون له لا الاخر  
بلا اعتبار الثقل هو بالكسر والفتح والسكون خلاف الخفة وبالفحش  
منع المسافر اي سواد كان اخف او اثقل لان هلاكها للجحالة الركيب  
لالتفاته والجحالة متردد بين المستاجر والرد يف فالملك ان ضمن  
ذلك الرجل على المستاجر ان استاجر بها منه وان استعار بها كما يرجع  
المستاجر عليه ان ضمنه ولو اردف صيا لا يستمكن بضمنه ما زاد الثقل  
ولو ركبها وحمل على كتفه غيره بضمن جميع القيمة وان اطاق حملها وبزيادة



على حمل ذكر ضمن مازا والتقل ان اطاعت حمله وكان الزايد من جنس  
المذكور وعليه الاجر لانها يملك بفعل ماذون وغير ماذون فيقسم  
على قدرهما والا يملكه فيضمن كل قيمتها كعطيها اى كما يضمن كلها اذا عطي  
يضرب للسير وكبحه اى يضرب الى نفسه ليقفه لان الضرب للسير والجذب  
للووقوف عرف مشترك لا مستر لان بعض الناس يعقد السير  
السوق بتحريك الرجل والبعض الاخر يعقد بها بالصباح فلا يكون ماذونا  
الا ببيع الاذن بهذا عند الامام اما عندهما فلا يضمن في المعتاد المتعارف  
لان الضرب للسير والجذب وللووقوف معتاد متعارف فيكون ماذونا  
فيه فلا يضمن كما اذا قصد الغصا او بنزع البزاع ولم يتجاوز الموضع  
المعتاد وعطى من هذا وكعطيها مع جوازها اى الموضع الذى  
استوجرت او استقرت اليه لو استاجر بها ذاهبا وجائيا او ذاهبا  
فقط ومع ردها اليه بعد الجواز لان المستاجر والمستجير لاجازة عن  
ذلك المكان المعلوم انتهى العقد فصار غاصبا وهو لا يبرأ عن الضمان الا  
بالرد الى المالك او التناوب فكذا هنا ولان يد المستاجر والمستجير ليست  
يد المالك لانه لا يعمل له فلا يكون بالعدد الى الوفاق ردا الى يد المالك  
حكما بخلاف المودع فيكون بالعدد الى الوفاق ردا الى يد المالك حكما  
بهذا عندهم اما عند زفر فيسبر عنه بالرد الى ذلك المكان لو استاجر بها  
ذاهبا وجائيا لانه ايمن خالف ثم عاد الى الوفاق فيبرأ قيا على  
المودع الموافق بعد الخلاف وكعطيها مع نزع سرج حمار مكنى بذلك  
السرج ومع ايكا فة مطلقا اى باكاف يوكف ذلك الحمار بمثل اوله يوكف فيه  
لان الاكاف مع السرج جنبان مختلفان لان كلا منهما يستعمل بالاشتغال

الاخر فالاكاف المحل والسرج للركوب فيوجد التقدي في الكل لا  
في الزيادة فقط فيضمن الكل كما لو حمل الحمار او البعير مكان الناقة  
المشروطة بهذا عند الامام اما عندهما فيضمن قدر الزيادة فقط  
ان اوكف باكاف يوكف بمثل لا بتمام الاذن بهذا القدر وكعطيها  
مع نزع سرجه ومع اسراجها لا لا يسرج بمثل فيضمن جميع القيمة  
لانه تنزل منزلة مختلف الجنس دون اسراج مع ما يسرج بمثل  
تشاؤل اذن المالك له لكونه مما تشاؤل الاول في النقل ولهذا لو نقل  
اشا في من الاول يضمن من القيمة بحسب الزيادة وكعطيها المتاع مع  
سلوك الحال المكارى طريقا غير ما عينه المالك والطريقا تفاوتا بان كانا  
غير المعين نحو فاو ابعدا واصعب والحال لا يسلكه اى الطريق الغير  
المعين الناس فلا يضمن لو لم يتفاوتا وتفاوتا وكان مما سلكوه و  
كعطيها مع حمله في البحر فيضمن قيمتها لان بين البئر والبحر تفاوتا فاحشا  
ولهذا ليس للمودع ان يسارع بالوديعة في البحر وكذا بين ذئبك  
الطريقين وكذا اى الحال الاجران بلخ المقصد لان العبد المحجور اذا آجر  
نفسه فان سلمه فله الاجر وان يملك في العمل يجب على المستاجر  
قيمة فكذا هنا ومن استاجر ارضا ليزرع بترافزع رطبة ضمن ما يفتت  
تلك الرطبة منها لانها اخر منه لانتشاره وقربا فيها وكثرة حاجتها الى  
السقى بلا اجر له لانه لا خالف صار غاصبا فاستوفى المنافع بالغصب  
لا يعقد الاجارة وان ذرعها ما هو اقل ضررا من البئر بلزمة المسمى  
لان المناقعة الى الخير موافقة معنى وصح من دفع الى الخطا فهو بالخيط  
فهيما بثلثة دراهم مما فحاطه قباء فتصا دقا على الا بقيقص بخير صاحب



الثوب فان شاء فسخه قيمته كونه ولا اجر عليه او ان شاء اخذ القبار باجر  
 مثله لانه واقف من وجه وخالف من وجه فان شاء مال الى جهة الخلف  
 وان شاء مال الى جهة الوفاق وان كان اجر المثل اكثر من المسمى لم يزد  
 على ما سمي وان كان انقص منه ينقص عنه قياسا على ساير الاجارات  
 الفاسدة **باب** الاجارة الفاسدة الشرط اي الوصف الذي  
 لا يقضي به فيها كما اذا استاجر عبد اشترى على انه ان مرض فيه يعمل  
 بقدر ايام المرض الشهر الداخل بحالته مدة الاجارة وغيرها اي الفاسدة  
 اجر المثل لفاسد التسمية بفاسد العقد ولا يزد ذلك الاجر على المسمى  
 لانه اذا كان معلوما كان حدا هذا عندهم اما عند زفر والشافعي فيزيد  
 بالغاما بلغ قياسا على بيع الاعيان وان جهل المسمى كما اذا اجر دار على ان  
 العمارة على المستاجر يزداد وصح اجارة دار كل شهر بكذا اي باربعه دراهم  
 مثلا في شهر واحد فقط ففسدت في بقية الشهر فاذ اتم الشهر  
 الواحد فكل منزلها ان ينقصها لا يشترى العقد الصحيح فان سكن ساعة من  
 الشهر الثاني صح العقد فيه وليس للموخر بخير حتى ينقضي ذلك الشهر  
 قيل له ذلك في الليلة ويومها بخير صاحبها وكذلك صححت في كل شهر سكن  
 ساعة في اوله لان الاجر مقدور فينقصد العقد بينهما بالتعالي الا ان يسمى  
 بجملة الشهور وجئنا صححت في كل من مسمى علم مدته اي ذلك الكل شهرا  
 كان او سنين بان قيل اجرت ستة اشهر كل شهر بكذا او اجرت ثلاث  
 سنين كل سنة بكذا وصحت اجارته سنة بكذا اي بثمانية واربعين درهما  
 وان لم يستم قط كل شهر بكذا اي قياسا على استيجار دار شهرا  
 بلا بيان فكل يوم واول المدة مسمى بان يقال من شهر رجب

من المدة

من هذه السنة مثلا والارستم فوقت العقد اولها قياسا على البين والاصل  
 فان كان اولها حين يهمل اعتبر الايلة في السنة ناقصة كانت تلك الايلة  
 او كاملة والا يكن في ذلك الحين قال ايام اعتبرت في كل شهر حتى لو اجر في  
 عاشر ذي الحجة سنة يقع على ثلثائة وسنين يوما لان الشهر الذي وقع العقد  
 عليه فيه يجب تنجيمه بالذي يليه فتكمل بالثالث ولذلك الكل كالعدة والثلثين  
 الموجل ونحوهما الواقعة في خلال الشهر هذا عند الامام اما عند باقي  
 الاول بالايام والبواقي بالايلة ففي ذلك المثال ان تم ذو الحجة على ثلثين  
 يوما يتم السنة على عاشر ذي الحجة وان تم على تسعة وعشرين يتم على الحادي  
 عشر منه لان الايلة اصل والايام بدل عنها فلا يجوز المصير الى البديل مع  
 القدرة على الاصل والحق ان السنة تتم على عاشر ذي الحجة على كل حال  
 لان الاصل لا يتكرر في سنة واحدة وصحت اجارة الحمام بكذا استحسانا لا  
 المسلمين قولوا وفعلنا في ساير الاعصار والامصار لقوله يوم ما رآه المؤمنون  
 حسنا فهو عند الله حسن على خلاف القياس بحالته المدة وقد يستعمل  
 ولان الاجارة بيع المنافع لا الاعيان والماء عين والاجارة على عتق  
 العين لا يجوز كما اذا استاجر بقرقة ليشرب لبنها واجارة الحمام بكذا  
 لانه عدم احتجيم واعطى اجرة ولو كانت حراما لا يعطى اياه لانه كما لا يحل  
 اكل الحرام لا يحل دفعه بغيره واجارة طير باجر معين لقوله تعالى فان  
 ارضعن لكم فاقنهن وانما لم يجز استيجار البقرة ليشرب لبنها لان الاجارة  
 فيه تقع على استهلاك العين فصدا اذا لا يوجد من البقرة فعل يحل ذلك مشقة  
 عليه ويلحقها اي الظئر وكسوعها مدة معلومة فيجب الوسط منها  
 استحسانا لان القياس يترك بحاجة الناس فيما لم يوجد فيه نص بعدم الجواز

فان كان اولها حين يهمل اعتبر الايلة في السنة ناقصة كانت تلك الايلة او كاملة والا يكن في ذلك الحين قال ايام اعتبرت في كل شهر حتى لو اجر في عاشر ذي الحجة سنة يقع على ثلثائة وسنين يوما لان الشهر الذي وقع العقد عليه فيه يجب تنجيمه بالذي يليه فتكمل بالثالث ولذلك الكل كالعدة والثلثين الموجل ونحوهما الواقعة في خلال الشهر هذا عند الامام اما عند باقي الاول بالايام والبواقي بالايلة ففي ذلك المثال ان تم ذو الحجة على ثلثين يوما يتم السنة على عاشر ذي الحجة وان تم على تسعة وعشرين يتم على الحادي عشر منه لان الايلة اصل والايام بدل عنها فلا يجوز المصير الى البديل مع القدرة على الاصل والحق ان السنة تتم على عاشر ذي الحجة على كل حال لان الاصل لا يتكرر في سنة واحدة وصحت اجارة الحمام بكذا استحسانا لا المسلمين قولوا وفعلنا في ساير الاعصار والامصار لقوله يوم ما رآه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن على خلاف القياس بحالته المدة وقد يستعمل ولان الاجارة بيع المنافع لا الاعيان والماء عين والاجارة على عتق العين لا يجوز كما اذا استاجر بقرقة ليشرب لبنها واجارة الحمام بكذا لانه عدم احتجيم واعطى اجرة ولو كانت حراما لا يعطى اياه لانه كما لا يحل اكل الحرام لا يحل دفعه بغيره واجارة طير باجر معين لقوله تعالى فان ارضعن لكم فاقنهن وانما لم يجز استيجار البقرة ليشرب لبنها لان الاجارة فيه تقع على استهلاك العين فصدا اذا لا يوجد من البقرة فعل يحل ذلك مشقة عليه ويلحقها اي الظئر وكسوعها مدة معلومة فيجب الوسط منها استحسانا لان القياس يترك بحاجة الناس فيما لم يوجد فيه نص بعدم الجواز



ولا نأجره لانه لا تفضي الى المنازعة لان الظاهر انه ايضا فيما يبرده كجب  
الولد فلا يوجب فساد العقد هذا عند الامام اما عندهما والشافعي فلا  
يجوز لان الاجرة مجهولة كما لا يجوز بها الخبز والطبخ فان سمي للطعام درهم  
وصف جنس الكسوة واجلها وزرعها جاز وكذا الوسمي الطعام وبني  
قدره وصفته فلا يشترط تاجيله ان استاجر بها بثبات شرط فيه جميع  
شروط السلم ولزوجه اي زوج النظر وطهرها لانه يستحقه بنكاح قبلها  
فلا يبطل باجارة بعده لانه وطهرها في بيت المستاجر لانه ملكه فله ان يمنعه  
منه وله اي زوج النظر في طاهرها ظاهر بين الناس فسخها ان لم ياذن  
لها بها صيانة لحقه فان اقرت النظر بنكاح له اي لا يعرف انها امرأة  
الا بالاقراء لا يفسخها لان عقد الاجارة لزمها وقولها لا يقبل في حق من  
استاجرها ولا لاهل الصبي فسخها ان مرضت النظر او حبست دفعا  
لفرضها بالولد ويلزم عليها غسل الصبي وثيابه من البول والغائط  
وعليها اصلاح طعامه ودهنه لانها من توابع الارضاع وقد وجبت  
عليها بذلك العقد لا يلزم عليها ثمن شئ منها وهو اي الثمن واجره اي الصبي  
في استيجار النظر يلزم على ربه المستاجر لان ذلك من نفقة الولد  
عن محمد ان الدهن والبركان عليها فان ارضعت النظر بلبن شاة او  
غذته بطعام ومضت المدة فلا اجر لها لانها خالفت العمل وذلك  
لا يستحق ارضاعا فصلا ولم تنصح الاجارة للطاعات لاذان  
والامامة والحج وتعليم القرآن وتعليم الفقه والعلم لان القرية تنفع للعالم  
ولهذا اشترط اهلية العامل حتى لا يجوز رجح الذمى للمسلم فلا يجوز  
اخذ الاجر بالعمل لنفسه قياسا على سائر العبادات البدنية ولا يصح التقييد

على كذا

على كتابة المصحف وغيرها لان القرية تنفع للمستاجر للعامل  
الاجر ولهذا لم يشترط اهلية الاجر حتى يجوز فعل الذمى للمسلم  
فالاصل فيه ان كل شئ جاز ان يستاجر الكافر له جاز ان يستاجر  
المسلم له وما لا فلا هذا عندنا اما عند الشافعي فيصح فيما لا يتعين على  
الاجر قياسا على كتابة المصحف وبناء المسجد والقنطرة وحفر القبور  
وغسل الاموات وغير ذلك من اعمال الخير ولم تنص للمعاصي والمناهي  
مثل الغناء والنوح وهو سائر الملاهي كقراءة الشعر لورود النهي ولم ينص  
لاجل عيب التبس وهو ان يوجب فحلا لينتروا على الاناث لانه يستجار  
لاستيفاء عين فسادا وقولهم ان من السحت عيب التبس والمراد  
اخذ الاجرة عليه ويفق اليوم بصحتها لتعليم القرية وتعليم الفقه والعلم  
والامامة والاذان على مذهب المتأخرين لان الحكم يختلف بتغير احوال  
الناس في مواضع فكذا هنا ولهذا يجبر المستاجر على دفع ما قبل للوجوه  
من الاجر ويجسسه وان لم يذكر المدة عند الاستيجار افتوا بوجوب  
اجر المثل ويجبر على دفع الخلوة بالحاء المهملة المرسومة للهدية الى المعلمين  
على رؤوس بعض القرآن سميت بالخلوة لان عادة اهل ما وراء النهر  
اهداء الخلاوى والمعناد كما لمشر وط فاذا علم البهاء ولم يبلغ الى الخلوة  
يطلب رضا الاستاذ ولا تنص اجارة المشاع الا من الشريك لان  
القدرة على تسليم المقصود عليه او على تسليم محله شرط لجواز العقد  
تسليم المشاع وحده لا يتصور هذا عند الامام اما عندهما وعند الشافعي  
فتصح لان الاجارة نوع ملكيك فيجوز المشاع في نصيبه كما لو اجر من شريكه  
واذا اجر رجلان دارهما من اجل وفسخ احدهما برضاء المستاجر



او مات احدهما لا يبطل في النصف الآخر لظن بان الشئ لو دفع  
المستاجر الى اخره كما يكفر لا ينسحب بنصفه او استاجر حمارا ليجعل عليه  
زادا بعبقة كثلثة او استاجر ثورا او رجلا ليطحن بتراله ببعض دقيقه  
كربعه قدت لانه عليه السلام نهى عن قفيرة الطحان فاذا قدت يجب  
عليه اجر مثل عمله لوجود تسليم العمل بالعقد او استاجر رجلا لينجز له كذا  
اي خمسة افقره اليوم بكذا اي بدرهم قدت لان المعقود عليه مجهول  
لان ذكر الوقت يدل على ان المعقود عليه تسليم النفس وذكر العمل يدل  
على ان المعقود عليه واحكام الاجير الخاص والمشتكر مختلفه لان الخاص  
يستحق الاجر بتسليم النفس فيكون قوته على المستاجر وان المشترك  
يستحقه بالعمل فيكون قوته على نفسه وليس احدهما اولى من الاخر فتقد  
ولا يجوز ان يكون المعقود عليه كليهما لانه لا قدرة لاحد ان يستغرق العمل  
لهذا اليوم هذا عند الامام اما عندهما فصحت لان المعقود عليه نفس العمل  
لان ذكر الوقت للتجديد لا للاستمرار فيصير اجيرا مشتركا حتى لو دفع من العمل  
نصف النهار ووجد اليوم فله المسمى ولو قال في اليوم صحت لان في الطرف  
لا تقدير المدة فلا يقتضي الاستغراق فكان المعقود عليه العمل او المستاجر  
او صا بشرط ان يشترط اي يرد بها مكره وبة او يكربها مرتين في موضع يخرج  
الارض الربيع بالكلرب مرة او بشرط ان يكرب انزها رها العظام او بشرط  
ان يسرقها قدت لان الشرط يفيد للموجر فان منقعه السرقة و  
ذلك الكري والتشبه يبقى الى السنة القابلة بخلاف كبرى الجداول لانه لا يبقى  
الى العام القابل او بشرط ان يزرعها بزرل عده ارض اخرى او استاجر دارا  
بشرط ان يسكنها بسكنى وارض اخرى او استاجر دابة بشرط ان يركبها

دابة اخرى قدت لان الاجارة جوتت على خلاف القياس حاجة  
الناس ولا حاجة عند اتحاد الجنس هذا عندنا اما عند الشافعي فصحت  
قياسا على مختلف الجنس كاجارة الدار بزرل ارض بخلاف مستاجر بها  
على ان يكربها و يزرعها او ان يسقيها و يزرعها فانها صحت لانه من المتقنين  
للعقد فان استاجر ارضا للزراعة ثم لم يذكر زراعتها او ذكرها ولم يذكر  
ما يزرع فيها اي ثم ان لم يحقظه بان قال على ان يزرع حنطة مثلا لم يصح الاجارة  
وكذا ان لم يجره بان قال على ان يعمل ماشاء او على ان يزرع ماشاء  
لان ضرر الارض مختلف باختلاف المزارعات اخلافا فاحشا يؤدى  
الى التنازع المتوقع فالجواز اما بالتخصيص والتعظيم وعلى هذا ركوب الدابة  
وليس الشوب حتى لو لم يبين من يركب ومن يلبس ولم يطلق الاجور  
الاجارة على ما قرر في العارية فان زرعها ومضى الاجل او لم يضر عا والعقد  
صحيح فله المسمى لان المعقود عليه صار معلوما هذا عندهم اما عند زفر  
فلم يعد هو القياس ومن استاجر حمارا الى مصر او مكة بائنة دراهم  
ولم يسم حمله قدت للجحالة وان حمل المعتاد انقلب الى الجواز لا ارتفاع  
الجحالة فتبقى اي لو ملك في الطريق لم يضمن لانها امانة في يده وان قدت  
بجحالة المحمول وان بلغ المقصد فله المسمى استحسانا واجر المشغل قياسا  
فان خاصا قبل او الحبل يفتق العقد فواللفظ من الاجارة اعلم انه اذا  
قال استاجرته ليرعى غنمي سنة كان اجيرا مشتركا كذكر العمل او لا مع ان قوله  
سنة اخر الا بغير الاول لانه يحتمل ان يكون التقدير وان يكون بجعله اجيرا خاصا  
واذا ضم على ان يربي غنم غنمي مع غنمي كان اجيرا خاصا لا تصريح واذا قال  
استاجرته سنة ليرعى غنمي كان اجيرا خاصا بذكر المدة او لا مع ان قوله ليرعى



آخر الا بغير الاول لانه يحتمل ان يكون ابيان عمل الاجير الخاص وان يكون  
بجعله اجير مشترك كما اذا ضم قوله على ان يرى غنم غيره مع غنمى كان  
اجير مشتركاً للتصريح بالاجير المشترك يستحق الاجر بالعمل لا قبله لان  
الاجارة عقد معاوضه فيقضى المساواة بين البديلين ولا يعرف هذا  
الا من يعرف الاجير المشترك فلو ان يعمل للعامة في مدة الاجارة لشخص  
لان منافعه لم تفر مخصوصة له فسمي بهذا الاسم لهذا الوجه كالصباغ ونحوه  
كالقصار والحمال ولا يضمن الاجير المشترك ما يهلك في يده بهلك بسبب  
التحرز عنه كالسرقة او لا يمكن كالحرق الخالب والغرق الخالب للصيغ  
المتعلقة بقياسا على الوديعه والعارية هذا عند الامام اما عندهما فيضمن ان  
يهلك بسبب يمكن التحرز عنه قياسا على الوديعه بالاجر وان شرط عليه  
الضمان يفيق لا بالضمان كما عند البعض ان شرط عليه بل يضمن ذلك الاجير  
ما تلف بعله كدق القصار وان رفع المدقة رفعا متعارفا معقدا او كانت  
الخشب المعترضة تحت الثوب والمدقة ملينة لا خشونة لها ونحوه كل فرق  
الحمال وانقطاع الحبل الذي يشده الكاري الحبل وغرق السفينة من مدة  
لان العمل في ذلك الاجير مضمون ولهذا لا يستحق الاجر بدون العمل فيكون  
ما تولد من المضمون مضمونا كمن جرح فسدت الجراحه بخلاف اجير الوديعه  
لان الحقور عليه تسليم نفسه لا منافع نفسه كالدرا المستأجرة وبخلاف  
القصار ونحوه لان الهلاك حصل بالتسرية وليس في وسعه واليه الهلاك  
هنا حصل بنفس العمل هذا عندهم اما عند زفر والشافعي فلا يضمن لانه  
عمل ما عمل بامرهم فلا يكون ما تولد من المأذون مضمونا قياسا على اجير  
الوحد والحنان والقصار والحجام واذ كان صاحب المتاع او وكيله

او غلامه في السفينة او كان راكبا على الدابة وصاحبها يسوقها فقطت  
وهلك المتاع لا يضمن صاحبها لان المتاع في يده ماله وهو مستأجر السفينة  
ولا يضمن ذلك الاجير به ان يهلك كذا السفينة وسوق الدابة وقودها آدميا  
غرق او سقطت من دابة لان العاقلة تحمل ضمان الجناية لا ضمان العقود ولا  
يضمن حجام او لابزاع او لافصا ولم يجر الموضع المعاد فيما عطف من ذلك  
لعدم الجناية لتعذر الوقوف على داخل احوال البدن بسبب القوة والضعف  
في الامر فاذ اشترط على البزاع العمل على وجه لا يسرى لا يبيع فان استأجر  
حالا لا يحل له دنا من الغرات الى مصر ثم انكسر دنا بعض طريق الغرات بوقوعه  
ضمن المستأجر الحمال قيمة فان شاء ضمنه في مكان حمله غير محمول لوجود التقوى  
فيه كما بذلك الانكسار وان لم يوجد حقيقة واستاء بطل اجاره او ان شاء  
ضمنه في موضع كسر محمولا مع حصه اجره بقدر ما حمل وجواز اجتماع الاجرة  
والضمان هنا لا اختلاف الحالة حتى لو كان حمل الى نصف الطريق فله نصف الاجر  
لان الحال واقف من وجه لانه لا يحمل وقد حمل وخالف من وجه لانه او بالحمل  
الى مكان معين ولم يات بذلك فان شاء مال الى جرة الوفاق وضمنه قيمة محمولا  
الى موضع الكسر واعطاه بقسطه وان شاء مال الى جرة الخلاف وضمنه قيمة  
غير محمول ولا اجره لانه لم يسلم العمل اليه هذا عندهم اما عند زفر فيضمنه قيمة محمولا  
الى موضع الكسر ويعطيه الاجر بقدر ما حمل من غير خيال لانه او في بعض الحمل فيسحق  
الاجر بقدره وان انكسر بدون عمله بازو حام الناس لاضمان عليه وله الاجر  
بقدر ما عمل عند الامام وعليه ضمان عندهما لما يتألف فصل والاجير الخاص  
يستحق الاجر بتسليم نفسه مدته وان لم يعمل لان الحقور عليه في حقه تسليم  
الحمل كالدار المستأجرة وهذا حكم لا يعرفه الا من يعرف الاجير الخاص كالاجر



للخدمة سنة او شهر بان قال مستاجر سنة او شهر ليخدمني فلو قدم  
 المدة على الخدمة كان ادل على هذا او مثل الاجير سنة او شهر المسمى الغنم  
 بان قال مستاجر سنة او شهر ليرعى غنمي وسمي هذا الاجير اجير و هو بالفتح  
 والسكون لانه لا يعمل غيره في تلك المدة لان منافعه صارت مخصوصة له فيها  
 ولا يضمن ما تلف في يده كاكل الذئب لان يده يد امانة او ما تلف بجعله لتخرجه  
 في الغسل لان المعقود عليه تسليم النفس ولهذا يستحق الاجر بتركه على  
 او لم يعمل تسليم النفقة فلا يشترك سلامة الا اذا اخذ الفاد فيضمن  
 للتعدي كالمودع فصل وصح ترديد الاجر بالترديد في خطاطة  
 الثوب بان قال الخياط ان خطت هذا الثوب فارسياتك درهم او  
 ان خطت رومياتك درهمان فاتي العليلين على استحقاق اجرة لانه سمي  
 عملين فمختلفين ببديلين مختلفين فيستعين احدهما باختياره فيرفع الجهرالة فلا  
 تقضي الى المتأخره فيجوز كما اذا خيره بين عبدتين في البيع هذا عندهم اما عند  
 زفر والشافعي فالاجرتان فاستدان الجهرالة البديل والمبدل في الحال  
 وبالترديد في صبغة بان قال للصباع ان صبغت بعصفر فلقد درهم او ان  
 صبغت مع زعفران فلقد درهمان كما مر من الخلاف لما مر وبالترديد في سكان  
 البيت بان قال ان سكنت فيه عطارا فلقد درهم او ان سكنت فيه حاددا  
 فلقد درهمان لان الاجر معلوم لان اقل الاجرين يجب بتسليم المحل والزبادة  
 مدفوفة على ظهور العمل ولو كان كل الاجر مدفوقا على ذلك كما في الخطاطة الفارسية  
 والرومية جاز فز هذا اولى هذا عند الامام اما عندهما فاستدان لان المعقود  
 عليه احد الشئيين كما ان الاجر كذلك وجهرالة كل واحد توجب الفاد لان المعقود  
 عليه واحد وهو تسليم المحل ببديل انه لو سلم ولم يكن يجب الاجر فالاجران

مختلفان فلا بد من اتيها يجب وقت التسليم بخلاف الخطاطة الفارسية والرومية  
 لان لم يجب الاجر بعد العمل وبيرتفع الجهرالة من الاجر وبالترديد في الدابة  
 بان قال ان ركبتها الى كوفة فلقد درهم او ان ركبتها الى واسط فلقد درهمان  
 كما مر من هذا الخلاف لما مر وبالترديد في سكنى الدار بان قال ان سكنت  
 في هذه الدار شهر فلقد درهم او ان سكنت في هذه الدار شهر فلقد  
 درهمان كما مر منه ايضا وبالترديد في حمل كتر تبر على هذه الدابة الى الحيرة او  
 حمل كتر شعير عليها اليها بان قال ان حملت عليها اليها كتر شعير فلقد درهم وان حملت  
 عليها اليها كتر تبر فلقد درهمان كما مر منه ايضا ويجب في هذه المذكورات  
 اجرا ما وجد من الاعمال فصل ولوردة وخطاطة بان قال ان  
 خطت اليوم فلقد درهم او ان خطت غدا فلقد نصف درهم صح العقد الاول  
 الا الثاني لان الاول متجز وانما في معلق بانقاسخ الاول هذا عند الامام  
 اما عندهما فصحا لانها عقدان ببديلين معلومين وخيرة في احدهما كما صحا  
 على سبيل التجيز في خطاطة الثوب فارسيات او روميات حتى لو فرغ منه في  
 نصف النهار فله الاجر كاملا واما عند زفر فلم يصح لان البديل مجهول في ذلك  
 فله ما سمي ان خاط اليوم لتلك الصحة وله اجر مثله ان خاط غدا لعدم ما ولا  
 يجاوز به المسمى لا درهم ولا نصف لان التسمية الاولى تمنع الزيادة عليها  
 والثانية تمنع النقصان عنهما علما بالتسميتين فصل ولا ينافر  
 بقصد مستاجر للخدمة ولم يعمل في الحضرة في السفر لان الخدمتين كالجنين  
 فلا يشمل المطلق كما لا يشمل الحداثة والقصارة الا انه ينافر به بشرط  
 اى السفر حين العقد ولا يستعمل لا يمنع مستاجر اجرا على عبد محجور  
 آجر نفق بعد فراغه عن العمل لانه فساد الاجارة فيه لرعاية حق المولى



فبعد الفراغ من تسليم رعايته حق المولى في الصحة وجوب الاجرة فاذا صحت  
 صح قبول اياها وكذلك الصبي المجبور ولا يضمن اكمل غلة عبده غصبه فاجر العبد  
 نفسه كما لا يضمن السارق نصاب السرقة بعد القطع لان الاجر بدل المنافع  
 وهي غير مضمونة بالاستهلاك فكذا بدلها هذا عند الامام اما عند باقي فقيهي لان  
 استهلك ملك المصوب منه لان الاجارة نفق جائزة على تقدير السلامة  
 وصح للعبد قبضها اي الاجرة لانه ما دون في التصرف النافع وياخذها مولاه  
 حال كونها قائمة لانها كسب عبده ولو اجره الغاصب يكون الاجرة للغاصب  
 ولو استاجر عبدا شترين شهر اربعة وشتر اربعة صح العقد وصح الاول باربعة  
 لوقوع الشك في الزيادة فاذا اتى الاول لاربعة نفق الثاني للثمن حتى  
 لو عمل في الشهر الاول دون الثاني لم يستحق اربعة ولو عمل على العكس لم يستحق  
 شيء **فصل** وحكم الحال اي حال المضمومة ان قال مستاجر العبد  
 مرض هو او ابنه في اول المدة فلا اجر له وقال الموهب مرض او ابنه في آخرها  
 قبل الساعة فلا اجر فان كان مريضا او ابنا في الحال فالقول للمستاجر و  
 ان كان صحيحا او حاضرا فيهما فالقول للموهب كما يحكم الحال في اختلاف جريان ماء  
 الطاحونة وانقطاعه فيما مضى فالحال الظاهر حجة للدفع للاستحقاق ومنها حجة  
 لاخذ الاجر وسبب استحقاقه تسليم العبد وصدق رب الثوب في قوله للاجر  
 امرتك ان تعمل قباء وانت خطئة قميصا او ان تصبغ احمر وانت صبغة  
 اصفر لا يصدق اجر قال له لا بل امرتني باعملت انا لان المستاجر اذا انكر  
 اصل الاذن كان القول له فكذا اذا انكر وصفه واذا حلف في المسئلة الاولى  
 بخير فان شاء اخذ القميص واعطى اجر مثله وان شاء ضمنه قيمته واذا حلف  
 في الثانية فان شاء اخذ الثوب واعطى اجر مثله وان شاء ضمنه قيمة ثوب

ابيض

ابيض لان الائلاف من حيث الوصف لان من حيث الاصل ولو كان  
 ولو كان من كل وجه كان له ولاية التضمن لا غير ولا يبرأ اجر المثل على  
 المستحق لانه رضى بالمسمى وينقص عنه وصدق رب الثوب في قوله للاجر  
 انت عملت لي ثوبا لا يصدق صانع قال له لا بل انا عملت باجر لان المالك  
 ينكر العقد وجوب الاجر وتقوم العمل وعليه الفتوى لان الظاهر يطع  
 للدفع للاستحقاق والحاجة ينشأ الى استحقاق الاجر هذا عند الامام اما عند باقي  
 يوسف فيصدق الصانع وله الاجر ان كان بينها اخذ واعطاء سابقا فانه  
 للعامة السابقة مقام الشرط واما عند محمد فيصدق الصانع ان كان مشترعا  
 بالاجرة في العمل لان الشاهد الظاهر يشهد له انه لم يرض العمل بدون  
 الاجرة وان اختلفا قبل العمل تحالفا لان كلاهما يدعى عقدا والآخر ينكر  
 لان احدهما يدعى بمدة العمل والاخر يدعى ببيع العمل **باب**  
 فسخ الاجارة هي فسخ اي تنتهي بدون الفسخ بعيب في المستاجر فوات  
 النفع اي كل النفع المخصوص المعقود عليه قبل القبض كخراب الدار وانقطاع  
 ماء الارض وماء الرحى كما يفسخ البيع بفوات المبيع المعقود عليه قبل القبض  
 بدون الفسخ فلا وجه للخيار فيه لغوات ذلك النفع بتمامه او فسخ بفسخ  
 احد المتعاقدين بالعقضاء او الرضاء كما في رجوع الهبة بعيب اخل به اي النفع  
 اي فوات بعضه كمرض العبد وزهر الدابة بالفتيان عيب على ظهرها كالخراج  
 فان شاء المستاجر استوفى المنافع مع العيب المحل فيلزم جميع البطل وان شاء  
 فسخ لان قبض المنافع بالاستعمال فالعقد قبل الاستعمال كالعيب الحادث  
 قبل القبض في المبيع فاذا وجد المشتري في البيع عيبا قبل القبض خيره فكذا  
 المستاجر بينهما فلو انتفع المستاجر بالعيب بذلك العيب او ازال الموهب



ذلك العيب أو زال بنفس سقط خياره لزوال سببه ولو حدث عيب  
لا يخلل المانع أصلا كما إذا ذهب أحد عيين عبد أجيره أو سقط شجره  
لا يصير مخترا فزمت وتفسخ بالتفسخ بخيار الشرط وخيار الروية قياسا  
على البيع فيكون أول المدة من وقت سقوط الخيار وتفسخ به بالعقد  
وهو لزوم ضرر المستاجر لم يستحق أي لم يلزمه لعقد ان بقي العقد كما في  
سكون وجع ضرر المستاجر فله وكما في موت عرس المستاجر من يطبخ  
طعاما لو لم يمتها وكما في حقوق دين بعيان أو بيان لا يقضي إلا بشئ ما أجرو  
كما في سفر مستاجر عبد لخدمة مطلقا بان لم يقل في الخضرا والسفر لا يتقيد  
بالخدمة في المصرا أو مقيدا بقوله في المصرا وكما في أفلاس مستاجر وكان ليخبر  
فيه وكما في أفلاس خياط مستاجر عبد الخياط فترك عمله لذهاب رأس  
ماله فلا يتحقق العذر في خياط يعمل بالأجر لأن رأس ماله أجرة ومقراضا  
وكما في يدا مكررة الدابة من سفره لأن المعقود عليه المانع من وجه  
ومحتمل من وجه فيكون الفسخ امتناعا من وجه دون وجه فيجوز عذر لا بد  
علما بالشبه بين هذا عندنا أما عند الشافعي فلا تفسخ بخيار الشرط وبالقدر  
فتكفر بخلاف يدا المكاري لأنه يمكن أن يعقد ويبعث الدوات على يد  
تلميذه أو أجيره وبخلاف ترك خياطة مستاجر عبد الخياط يعمل في الصرف  
لأنه يقدر على أن يشتغل العبد في الخياطة في ناحية من الدكان وإن اشتغل  
هو بالصرف في ناحية أخرى منه بخلاف ما إذا كان العامل واحدا تعذر  
جمعها فيه وبخلاف بيع ما أجره أي بخلاف من أجره عبدا ثم باعه لأنه لا يلزم  
بالمضي على موجب العقد إلا فوات الربح فإنه امر زائد وتفسخ أي تنسأ  
الاجارة بموت أحد عاقدين عقدها لنفسه لأن المستاجر يستحق المانع

التي تحدث على ملك الوجوه وقد انتهت بوجه لا تنقضاء رتبة الدار إلى الورقة  
هذا عندنا أما عند الشافعي فلا تفسخ لأنها عقد لازم كالبيع فلا تفسخ بذلك  
كبيع العين فإن عقدا أحدهما بغيره فلا تفسخ بموته كالوكيل والوصي ومثلي  
الوقف لأن من له العقد باق إن مات بطلت ففسخ شئ من حرق  
حصايد جمع حصيدة وهي ما يحصد من الزرع والنبات والمراد هنا أصول  
المحصول الباقية أرض مستأجرة أو أرض مستقارة فاحترق شئ  
في أرض بغيره من جيرانه لا يضمن إذا كانت الرياح بادئة حين أو قدت  
النار ثم تغيرت لأنه ما دون في حرق حصايد أرضه فلا يكون المتكول منه  
مضمونا لكن حفر بئر في ملك نفسه فهلك فيه إنسان وإذا كانت مضطربة  
في ذلك الحين يضمن لأن موقد النار يعلم أنها لا تستقر في أرضه فإن أقعد  
خياط أو صباغ ممن له وجاهة عند الناس في مكانه من يطرح عليه العمل  
بالنصف ممن له حذافة فيه ويسمى شركة التقبل صحيح لأن أحدهما يتولى  
القبول من الناس بوجاهته والآخري يتولى بحذافته كاستيجار أي كما صح  
استيجار جمل يحمل أي يحمل عليه محملا ورأى البين إلى مكة وحمل عليه محملا معناه لأن  
من ركب معلوم وجهالة الحمل تزول بالمرضاة والمعا والتمعارف كما في النقود  
هذا عندنا أما عند الشافعي فلا يصح ما لم يستأجر المحمل لأنه متفاوت  
وقد يفرض إلى المنازعة ولو رآه الحال فهو أجود لأنه انشئ للجرالة وأقرب  
إلى تحقيق الرضا فإن استاجر بغير الجمل عليه قدر زاد أو مكيل أو موزون  
معلوم فأكل أو أذهب منه في الطريق فصار رد عوضه أي ما أكل قياسا  
على رد الماء إلى الراوية تعامل الناس ومن قال لفاصب دارة فترغها  
والا ترغها فأجرها كل شهر كذا أي أربعة دراهم فلم يفرغ الفاصب



ملك الار المعصوبة فعليه المسمى لانه رضى الاجارة دلالة الا اذا وجد العاقد  
ملكه فليس عليه شيء وان قام المعصوب منه عليه بيعة من بعد اى بعد  
البيع او اقر العاقد بالملك له كمن قاله العاقد لا يريد بهذا الاجرة  
الذى ذكر المعصوب لانه لم يكن راضيا بالاجارة صريحا وجملة ما صحت  
مضاها الى الزمان المستقبل اربعة عشر لان العقد في المنافع يقع متفرقا  
في المستقبل لانه يقع شيئا فشيئا على حسب حدوث المنافع فيكون  
كل جزء من اجزاء البيع مبيعا على حده والاضاة توافق ذلك هذا عند ما  
عند ان فنى فلا يصح لان المنافع ملحقه بالعين فلا يجوز بيع العين مضاها  
الى الوقت المستقبل فكذا هذا الاول الاجارة بان قال في رجب آخرتك  
دارى هذه الى سنة من اول رمضان واثنا في فسخها بان قال في رجب  
فسخت الاجارة من اول رمضان والثالث المزارعة بان قال فيه  
دفعت ارضي هذه اليك مزارعة من اوله والرابع المعاوضة بان قال  
فيه دفعت كرمي هذا اليك مساقاة من اوله والخامس الوكالة  
بان قال فيه انت وكيلى ببيع هذا من اوله والسادس الكفالة  
بان قال فيه كفلت باذا ب لك على فلان من اوله والسابع المضاربة  
بان قال فيه اقضض مالي على فلان واعمل به مضاربة من اوله واثنا من القضاء  
بان قال الخليفة فيه انت قاض ببلد كذا من اوله والتاسع الامارة  
بان قالت فيه انت امير ببلد كذا من اوله والعاشر الايصاء  
بان قال فيه انت وصيى بعد موتى في ما خلف والحادى عشر الطلاق  
بان قال فيه انت طالق من اوله واثنا في عشر العتاق بان قال فيه  
انت معتق من اوله والثالث عشر الوصية بان قال فيه ثلث مالي

فلان بكذا

فلان بعد موتى والرابع عشر الوصية بان قال فيه وقفت دارى  
على امام المسجد من اوله انما قال مضاها لان تعليق التمليكات لا يصح  
اتفاقا وجملة ما لا يصح مضاها الى الزمان المستقبل عشرة الاول البيع  
بان قال في رجب بعت منك دارى هذه من اول رمضان واثنا  
اجازته اى البيع والثالث فسخه بان قال فيه من له ولاية الاجارة  
والفسخ في بيع الفضولى اجزت بيعة اوفسخه من اوله والرابع  
القسمة بان قال فيه قامعت على كذا من اوله والخامس الشركة  
بان قال فيه شراكتك في هذا من اوله قبل الاخر والسادس الهبة  
بان قال فيه وهبت لك هذا من اوله وقبل الاخر والسابع الشكاح بان  
قال فيه زوجت بنتى لك من اوله وقبل الاخر واثنا من الرجعة بان قال  
للمعتدة فيه راجعتك من اوله والتاسع الصلح عن مال بان قال فيه صلحتك  
على كذا من اوله وقبل الاخر والى شرا بى الدين بان قال فيه ابرأك  
عن الدين من اوله لان اضافة التمليكات الى ذلك الزمان لا يجوز كما  
لا يجوز تعليق التمليكات بالشرط كذا الكاتب الكتابة  
معاوضة مالته كالاجارة هى اعتاق المملوك يد احوالا اى فى الحال حتى لا يكون  
للمولى سبيل على اكسب ورقبة مالا اى فى المال عند اداء المال تحقيقا  
للتسوية فان كاتب قته صح ولو كان ذلك القن صغيرا يعقل البيع والشراء  
لانه نفع محض لا ابر بيه وبين الضر كقبول الهبة هذا عندنا اما عند الشافعى  
فلا يصح منه لعدم القبول لانه ضمان عقلا وكما اذا لم يعقل حتى لو كاتبه ثم  
ارى عنه غيره فقبيل المولى لا ينفى ويسترد ما دفعه لان اداء البذل انما  
يصير فى منعقد لا بالحل بمال حال يحتل بخلاف السلم لان الغدرة على تسليم  
البداء القابل



المبيع بشرط جواز العقد لا على الثمن وبدل الكتابة ثمن والمسلم فيه في السلم  
مبيع هذا عندنا اما عند الشافعي فعلى العكس لان المكاتب ليس باهل  
للملكة في حال العقد فيشرط الاجل لحصول المقصود والمسلم اليه اهل  
فيه فيجوز بجلا او بال سجن بان قال كاتبك على الف ومائتي الى سنة  
على ان تؤدي اى كل شهر مائة او بال مؤجل بان قال كاتبك على الف  
الى سنة لان قوله تعالى فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا يدل على جواز الكتابة  
بطرفها فالسجن اعطاء البديل مرارا وانما جيل اعطاؤه في اخر المدة فان  
اخر بالمسلمين بعد العتق فالافضل ان لا يكتبه اذ لا خير فيه حينئذ او قال  
المولى لعبده جعلت عليك الف تؤد به نحو ما اى الى كل شهر مائة درهم  
او كما كذا شهرا واخرها كذا شهرا فان اذنيه الى فانت حر وان عجزت  
عنه فانت قن وقيل العبد صح عقد الكتابة لانه اتي بعنا كما مع احتمال الضرية  
بقوله جعلت عليك الف تؤد به نحو ما او لها كذا واخرها كذا والعبرة في  
العقد للمعاني دون الصور فبقوله فان اذنيه فانت حر قطع ذلك  
الاحمال ولا احتمال في قوله كاتبك فلا حاجة اليه فيه لتصح الكتابة وبقوله  
وان عجزت فانت قن حيث العبد على اداء النجوم واذا صحت خراج  
المكاتب من يده اى المولى حتى يصير اخص بابكاه ولا يمنع من الخروج  
ودون ملكه حتى لا يصح تزوجه لانها اذن لها لاله ولانه عبيد ما بقى عليه درهم  
وعتق المكاتب مجانا ان اعتق المولى لانه استمر البذل ليس له رقبته و  
قد سلم وغرم السيد قيمة منافع البضع اى لزوم العقران وحق مكاتبته  
او غرم ارش الجناية ان جنى عليها او حتى على ولدها او غرم مثل المال  
ان جنى على ماله لانها بالكتابة صارت احق بمناقوها واجرائها واكسابها

حتى تؤصل الى المقصود بالعقد فكان المعنى كالا جنى في حقها فصل  
فان كاتب المولى عبده على قيمته فسد العقد لان القيمة تجزئ الجنب  
لانها تارة تكون من الدراهم وتارة من الدنانير وتجزئ القدر لا خلافا  
باختلاف المقوتين وجزائها فاحتمل تسخ صحت الكتابة كالكاتبه على ثوب  
او دابة ولكن يعتق اذا ادى قيمته لانها في العقد الفاسدة كالمسمى في  
الصحيح ولان لها نهاية معلومة ولا يعتق اذا ادى الثوب او الدابة  
او ليس لها نهاية معلومة او ان كاتب على عين غيره يتعين بالتعيين  
فسلان القدرة على المعقود عليه شرط صحة العقد بخلاف البيع فلا  
يشترط فيه القدرة لان البذل ثمن من وجه من حيث ان تصرفه بالابذل  
قبل القبض جائز ومبيع من وجه من حيث ان العجز عن تسليمه بوجوب  
الفسخ فيشرط ملك على تسليمه الا ان كان عينا الا ان كان دينا عملا بالجزئين  
واذا كاتب على عين لغيره لا يتعين بالتعيين كالنقود جاز العقد لانه  
ينعقد بثلثها لا بها لعدم تعين النقود في العقود فيكون وجود الاشارة  
كعدمها او ان كاتب بآنة من الدنانير ليس رسيده الى عبده المكاتب  
عبدا غير عين فسلان العبد لا يصلح ان يكون مستثنى من البذل الكتابة  
لعدم الجانبة وانما يستثنى قيمته وهي لا تصلح بدلا فلا تصلح مستثنى  
من البذل هذا عندنا اما عند ابى يوسف فيصح فيبطل في حق الوصف  
فيفسخ على قيمة المكاتب وعلى قيمة عبده وسط فيسقط حصته  
العبد الوسط فيكون مكاتبا باقيا لان الكتابة تتحل الجلالة اليسيرة  
لانها مبنية على المسامحة والمساهلة وهذه الجلالة يسيرة لا يرى  
انه لو كاتب عبده على عبيد يجوز وينصرف الى الوسط فاذا اصاب العبد



بدل الكتابة صلح مستثنى من بدلها ولو كان العبد معينا يصلح فان كاتب  
 عبده الماذون في التجارة على عيني مكسوب في يده ففي جوازها روايتنا  
 او ان كاتب المسلم عبده المسلم على خمر او على خنزير فسد العقد  
 اذ لا مالبة لها في حق المسلم فيعتق باءاء قيمته نفق لا امرها في الفاسد  
 كالمسمى في الصحيح وعنف المكاتب فيها اي في اداء الخمر والخنزير لانه بدل  
 صورة وسعى في قيمة اي العبد ان ادى ما سعى وهو الخمر والخنزير كما اذا  
 هلك المبيع في يد المشتري في البيع الفاسد وكما في اذا اعتق المشتري  
 المشتري بشيء فاسد بعد القبض هذا عندهم اما عند زفر فلا يفتق الا  
 باءاء القيمة لان المسلم نهى عن اقتنائه الخمر والخنزير فاقبضت القيمة  
 مقامها وان كاتب على مينة او دم بطل فلا يفتق باءاءها ليس بالمال  
 في الجملة ولكن صح ان كاتب بان قال ان اديت التي فانت حر يصح الشرط  
 والخبراء فيعتق للبيمين لا للكتابة مجانا بخلاف الخمر والخنزير فقهرهما لا يفتق مجا  
 وان صرح بها لامة واذا كاتب عبده على الف على ان يخدمه ابد فسد  
 فلا يصير حق بكسبه فاذا ادى الالف المسمى يفتق فيجب قيمة العبد فان  
 نقصت عن الالف لا ينقص البديل مما سعى وهو الالف فلا يسترد العبد  
 ما زاد عليه ماله وان زادت عليه زيد البديل عليه الى ان يتم القيمة لان  
 العتق هنا حصل بالشرط وهو اداء الالف فلو استرد شيئا بطل بعض  
 الشرط فلا يفتق هذا عندهم اما عند زفر فيستر لان المقبوض بالعقد  
 الفاسد مضمون بالقيمة لا بالزيادة والكتابة صححت على حيوان ذكره حنبه  
 كالغرس والعبد فقط اي لا يذكر نوعه كالرومي ولا وصفه كالسجين  
 ويؤدى الوسط او يؤدى قيمة لان الحيوان لا يصير دينا في الذمة في مقابلة

المال بالمال

المال بالمال ولا يصير دينا في مقابلة المال بخير المال كالنكاح فالكفاية مباداة  
 المال بالمال من وجهين فشرود بين الجواز والف وفترج الجواز  
 على الف وبخلاف البيع لانه مبني على المضابفة هذا عندنا اما عند الشافعي  
 فتقد قبا على البيع وصحت في كافر ذي كاتب عبدا فنياله متدة  
 بخبر مقدم معلوم صحح لا مال منقذ في حقهم واي منزها المسلم يجب  
 سببه فيعتقها اي الخمر لامة في باب الحلف بالعتق من ان المسلم عتق  
 عن نفسه وتلكه مع انها جازت على القيمة ابتداء كما اذا كاتب عبدا  
 على وصيف حتى اذا جاء بها يجبر على القبول فكذا بقا وبخلاف البيع لانه  
 لا ينعقد صحيحا على القيمة اصلا فكذا بقا فاذا اشترى منه عبدا بخرم  
 اسلم احدهما قبل القبض بفسد البيع ولا يلزم قيمة الخمر هذا عند محمد  
 اما عندهما فقيمة العبد لامة فية ايضا وعنف المكاتب بقبض الخمر  
 ايضا لانه بدل صورة ولو كان العبد مسلما ابتداء لا يصلح لان المسلم  
 ليس اهل التزائم الخمر ولو اداها عتق لما بين باسب  
 تصرف المكاتب صح بيعه وشراؤه لان المقصود من الكتابة وصول  
 المولى البديل ووصول العبد الى الحرية وذلك يحصل بهما وصح سفره  
 لان مقصوده قد لا يتحقق في الحضر وان شرط ضده وقد وقع في بعض  
 النسخ بطله وان نهى عنه بان كاتب بالف على ان لا يباخر من الكوفة  
 انما لم يفسد بهذا الشرط الفاسد كما لو شرط خد من مجهولة وفسد  
 بان كاتب على خمر لان الكتابة تشبه البيع من حيث ان العبد مال في حق  
 المولى وتشبه النكاح من حيث انه ليس بالمال في حق نفسه فلتشبهها  
 بالبيع تبطل بفساد وقع في صلب العقد وتشبهها بالنكاح لا تبطل بفساد



زائد وصح النكاح امته غير عبده لانه من انواع الاكساب مع ان نفقتهما  
 تسقط عنه بخلاف النكاح عبده وصح كتابته عبده لذلك هذا عندهم ما  
 عند زفر والسلفي فلا تصح لانه يؤدي الى الاعتناق على المال والمكاتب  
 لا يملك ذلك وله ولأولاده اي ميراثه وغيره ان ادى المكاتب الثاني بدلها  
 بعد عتقه اي الاول لا الولاء لمن اعتق وهو اهل الحرية ولأولاده لسيده  
 اي الاول ان ادى الثاني قبله لان المكاتب ليس باهل لان يكون معتقاً  
 ثم ان ادى الثاني الاول وعتق لا يتحول الولاء منه لتعيين العتق منه لا  
 يصح تزوجه الا باذن من المولى لانه ليس بوسيلة الى المقصود منها وفي  
 تزوج المكاتبه بغير اذن خلاف ولا يصح بهته ولو كانت بعوض لانها تباع  
 ابتداء ولا يصح صدقة لانه تباع وهو محجور عن التبرعات الابسية  
 لانه من ضرورات التجارة ومن ملك شيئاً يملك ما هو من ضروراته وتوابعه  
 ولا تكفل بالنفس والمال وبامر المكفول عنه او لانه تباع ولا اقراضه  
 لذلك ولا اعتناق عبده ولو كان بمال لانه فوق الكتابة فالمكاتب يملكها  
 لا اياه ولا يبيع نفسه عبداً منه بان قال لعبده بعت نفسك منك بالف  
 فقبل لانه اعتناق على مال في الحقيقة ولا النكاح اي عبده لانه خسران و  
 غيب للعبد وتقيص لانه لانه شأنه لحرية وكسبه بالجهر لا كسبه  
 والاب والوصي في رقيق الطفل كالمكاتب في رقيقه فكل تصرف يملكه المكاتب  
 في رقيقه كتابته وتزويج امته يملكه الاب والوصي في رقيق الطفل وما  
 لا يملكه كاعتناق عبده وبيع نفسه عبده منه وتزويجه لا يملكه لانه لهما ولا  
 نظرية والنظر فيها لا فيما سواهما وشئ من ذاك اي كل تصرف يملكه في رقيق  
 الطفل لا يصح من ماذون في رقيقه ولا من مضارب فيه ولا من شريك

شريك عنان او مفادضة فيه وعند ابن يوسف يصح لهم تزويج امته ما سبقت  
 فصل ويكاتب بالبيعة عليه اي المكاتب بالشري من له قرابة قرينة  
 وهو ولده وان سفل وابواه وان هو لان الحر اذا اشتراه يعتق عليه  
 لكونه اهلاً للتحرير فكذلك المكاتب اذا اشتراه بيكاتب عليه لكونه اهلاً للكتابة  
 تحقيقاً للصلة بقدر الامكان لا يتكاتب عليه به من الاولاد بينهما وهو من  
 له قرابة بعيدة كذي رحم غير محرم ومن له قرابة متوسطة كذي رحم محرم  
 الاولاد بينهما لان من له قرابة متوسطة يشبه من له قرابة بعيدة في حق  
 الذكوة وقبول الشهادة ويشبه من له قرابة قرينة في حق حرمة المناكحة  
 واخره اصل الصلة فيلحق بمن له قرابة قرينة في العتق ومن له قرابة بعيدة  
 في الكفاية علماً بالشبه بين العمل على هذا اولى من العمل على العكس لان  
 العتق اسرع تفوذاً من الكتابة الا يرى ان احد الشريكين اذا كاتب كان  
 للآخر ولاية النسخ واذا اعتق لا يكون له ذلك وهذا عند الامام اما عندهما  
 فيكاتب عليه من له قرابة متوسطة لان الكتابة في فرع العتق فلو كان حراً يفتق  
 عليه فاذا كان مكاتباً يتكاتب عليه تحقيقاً للصلة بقدر الامكان اعلم  
 ان الاقوى من قرابة الاولاد دخولها فيها الولد المولود ثم الولد المشتري  
 ثم المولودان ولهذا ينفا وتون في الاحكام فان المولود فيها حكم ابيه فيها حتى  
 لو مات ابوه ولم يترك وفاء يسقى على نجوم ابيه والمشتري يودى بدلها  
 حالاً والابرء الى الرق والمولودان يردان اليه كالمات وصح بيع ام ولده  
 نكاحاً شراً بها المكاتب بدونه لان الولد اصل والام المولود تبع فاذا لم يوجد  
 المتكاتب في الاصل لا يثبت في التبعية هذا عند الامام اما عندهما فلا يصح  
 لان الحر اذا اشتري ام ولده لا يصح بيعها فكذلك ان شري الام مفعلاً



فلا يصح بيعها لكونها تبعا لولدها فيكون كولد اي كما يتكاتب ولد ولد من امة  
فاذا عاهد لان ولد الحر من امة يكون حرا فيكون ولد المكاتب من امة مكاتبا  
وكسبه اي الولد كانه كسبه الذي هو الولد وكذا لو ولدت المكاتب  
ولدا يدخل في كتابتها لان الصفات الحكيمة انما تنسب في الامرات تنسب الى  
الاولاد كالنسيب والاستيلاء فان كاتب قنين له زوجين فولدت القننة  
مع القن ولدا دخل ذلك الولد في كتابتها اي الام ويكون كسبه اي الولد  
لها لان تبعيتها ارجح للسفن بانه جزؤها بخلاف جانب ولذا يتبعها في الرق  
والعتق وفروعه فلو قتل رجل يكون قيمته لها لا لالاب فان ولدت حرة نزلها  
من مكاتب او من عبد كحر باذن من المولى فاستحققت تلك الحرة فولد لها  
عبد لان مقتضى القياس ان يكون ولد المخرور عبد لان الولد تتبع الام في  
الرق والحرة وترك مقتضاه في الحر المخرور باجماع الصحابة فبقى في العبد  
المخرور بهذا عندنا اما عند محمد بن حنبل بالقياس وبوقتها الى مولاها اذا اعتق  
لان العبد شارك الحر في المخرور فثبت اركه في الحكم فان وطئ المكاتب  
امته في ملكه اي بناء على انها ملكه بشرط صحيح او هبة بدون اذن المولى فاقطعت  
ملك الامه او في ملكه بشرط فاسد ففدت لفساد البيع اخذ عقربها اي  
مهر مثلها منه في الحال اي حال الكفالة كما لا بد من بالتجارة لانه وجب بالوطئ  
بالشراء لانه لو لم يكن به لوجب عليه الحد لا العقر والشراء من التجارات  
فيظهر في حق المولى كسبه ويون التجارات لان الاذن بالشراء اذن  
بتواجه لملكه بدار ولو كسح المكاتب بغير اذن فوطئ منكوحه اخذ عقربها منه  
حين عتق لانه وجب بالوطئ بالتمكاح وهو ليس من التجارات فلا يظهر  
في حق المولى فصار الى عتقه كدين الكفالة وصح تدبير مكاتبه اي مولى المكاتب

وهو بخير فان شاء عتق نفسه وكان مدبرة او ان شاء مضى عليها اي  
كنانة لانه توجه اليه جهنا عتق عاجل ببدل واجل بجل البدل فختار ايها  
شاء وان مضى عليها بخير ايضا فان شاء سعى في ثلثي قيمته حالا او ان شاء  
سعى في ثلثي البدل على نحو ان مات سيده وقبره ان لم يترك مالا آخر  
لان التدبير المتأخر اسقط ثلث بدل الكفالة والقيمة لان ثلثيه لم يعقبا بعق  
ثلثه بالتدبير وتوجه الى الثلثين جهنا عتق بديلين مجمل بالتدبير وموجبل  
بالكفالة فختار ايها شاء لتفاوت الامر من فسخي فختار الكثير الموجل  
على القليل المجمل بهذا عند الامام اما عندنا فيسعى في الاقل منها بلا خيار  
لان ثلثيه عتقا بعق ثلثه بالتدبير حين مات المولى فيكون البدل حالا  
والسعاية حالة فالعاقل المحير لا يختر بين مالين حالين احدهما قليل والاخر  
كثير فختار الاقل لا محالة وصح استيلاء مكاتبته وهي بخير فان شاء  
مضى عليها او ان شاء عتق نفسه وكانت ام ولد لانه  
توجه عليها جهنا عتق عاجل ببدل واجل بلا بدل فختار ايها شاء  
فاذا اختارت العتق بالاستيلاء دفعت المولى تعتق مجانا لانها انما التزمت  
المال ليسلم لها رقبتهما بجرية الكفالة ولم يسلم بهذه الجرية وان اختارت  
الكفالة اخذت العقر من مولاها وصح كفاية ام ولده لكونها ملكة له فخير  
فان شاءت مضى على الكفالة وان شاءت عتقت نفسها فبقى  
على الاستيلاء وعتقت بلوته مجانا وبطل الكفالة في حق البدل لا في حق  
الاولاد والاكساب لان نظرها فيه ولهذا يسلم لها الاولاد والاكساب  
كما لو اعترفا في حال حيوتها وصح كفاية مدبرة على مائة مثلاً وقيمة فتا  
ثلثمائة وهو خير لان ثلث عتق بالتدبير لان الاعانة في تجزئ فاذ مات



المولى عتق ثلثة بكرة التدبير وتوجه على الباقي جرتا عتق جهة التدبير ووجه  
الكتابة واحكامها مختلفة فيخير بينها فان شاء سعى في ثلثي قيمته حالا او  
ان شاء سعى في كل البذل منها وموجلا كما كان في موت سيده معسر  
ولم يترك مالا آخر لما دبره او لا استحق عتق الثلث مجانا فاذا كاتبه بعد  
ذلك يكون كل البذل مقابلا بالثلثين دون الثلث الذي استحق العتق  
فاذا مات بقي كل البذل عليه هذا الامام اما عند ابي يوسف فلا يتخير لان  
لا يتخير فاذا عتق ثلثة بكرة عتق كله وصار البذل حالا وسعابة ثلثي القيمة  
حال ايضا خلا فائدة في التخيير بين مالين حالين احدهما قليل والاخر كثير لان  
الحاقل يختار القليل قياسا على ما كاتبه او لا ثم دبره فيسعى في الاجل من  
ثلثي قيمته ومن كل البذل ايضا لذلك واما عند محمد فلا يتخير ايضا لذلك فيسعى  
في الاجل من ثلثي قيمته ومن ثلثي البذل لان بالموت عتق ثلثة مجانا بالتدبير  
فقط حصته من البذل بقي الثلثان قياسا بسبق الكتاب على التدبير  
وتصح صلحه مع مكاتبه على نصف حال كخمسائة حالة من بدل موجلا  
كالف موجلا فيسقط عنه خمس مائة ولا يصح مثل هذا الصلح مع الحر  
لان اسقاط ذلك بمقابلة سقوط الاجل يشبه الربوا وشهرته معتبرة  
في مقابلة الحرين لاني مقابلة المولى مع عبده لان الاجل في حق المكاتب  
مال من وجه لانه لا يقدر على الاداء الا به وبدل الكتابة ليس بالمال من  
وجه حتى لا يصح الكفالة فيه فكان كل منهما مالا من وجه دون وجه فاعتدلا  
فلا يوجد الربوا فان مات مريض كاتب عبده على ضعف قيمته وبعث الف  
باجل الى سنة ولا مال له غيره ورد العقد ورثة ابي لم يخير وانا جيل فيخير  
فان شاء ادى ثلثي البذل وهو هنا الف وثلثمائة وثلثون

ونلت درهم حالا وادى باقية وهو ستائة وستة وستون وثلثا  
درهم موجلا او ان شاء استرق لان البذل جميع المسعى وهو الضعف  
فيجوز التاجيل في ثلث الجميع هذا عندهما اما عند محمد فيودى ثلثي  
الالف حالا والباقي الى الاجل لان المولى لو حط في الكتابة الف وثلث  
الف يجوز فجاوز التاجيل اولى وان مات مريض كاتب عبده في نصف  
قيمتة وهي الفان باجل الى سنة هنا اي في المسئلة المذكورة وهي ثمانية  
على بدل موجلا ولم يجز الورثة بخير فان شاء ادى ثلثها حالا فعتقت  
او ان شاء استرق لان المحاباة في القدر والاجل فيكون كل منهما من  
الثلث فحصل فان قال حر آخر فصولي سيده اي العبد كاتب  
عبدك فلانا الغائب على كذا اي الف وشرط ذلك الآخر العتق باداة  
بان قال على اني ان اذيت اليك الف فهو حر فكاتب على هذا الشرط  
فقبل ثم ادى عتق لوجود الشرط او لا بشرط به بان لم يقبل وكذلك  
ففعل المولى اي كاتب وادى الحر الف عتق العبد استحسانا لان في  
الكتابة معنى الشرط وفي معنى نظر العبد ولم يرجع الحر على العبد لانه  
منبرج لعدم امره بالاداء بجوارحه من غير قبول العبد واجازته وكذا على  
المولى ان اداه بغير ضمان والا فيسترد منه ما ادى لان ضمانه كان باطلا  
لانه ضمن غير الواجب والخبر ان بلغ العبد الغائب ثم قبل ذلك العبد فهو  
مكاتب لان العتق جرى بين الاثنين فثبت وقف على ما وراء المجلس فان  
كاتب عبدان حاضر وغائب بان قال الحاضر لمولاها كاتبني وعبدك  
فلانا الغائب بالف فكاتبه على هذا الوجه وقبل الحاضر صحته ويكون  
الالف عليه ككونه اصلا لا على الغائب ككونه في الكتابة تبعاله قبلها او لم يقبل



لانه لما اضاف العقد الى نفسه اولا جعلها اصلا والغائب تبعا فتصح كما  
 تصح على الاول وبالترتيب فاما من ادعى الالف قبل جبر ابي جبر المولى  
 على القبول وبها عتق اما الحاضر فلان البذل كله عليه واما الغائب فلانه  
 ينال شرف الحرية وان لم يكن عليه قياسا على معبر السهرن ولم يرجع  
 المودى على الآخر لانه متبرع في حق الآخر وانما يرجع ذلك المعبر لانه  
 مضطر في الاداء لانه يخالف تلف ماله في بد المهرتين وقبول الغائب  
 لكونه العقد نفذ على الحاضر فالغائب لم يؤخذ بشئ من البذل لعدم  
 لزومه عليه وان ادعى الحاضر حصته لا يعتق لانه معلق باداء الكل وان  
 اعتقه المولى سقط حصته واخذ حصته الغائب حتى لو لم يودها يرد  
 رقيقا ولو اعتقه سقط حصته ووبها لم تصح لانه ليس عليه شئ فان  
 كوثبت امة وطفلا لهما بان قالت كذلك فكاتبها وقبضت صحه عليها  
 اصالة وعليها تبعا استحسانا فاما من ادعى الالف قبل جبر ابي جبر  
 المودى على الآخر من وكلهم عتقوا كما في المسئلة الاولى باب  
 كناية العبد المشترك احد شريكى عبد اذن ذلك الاحد الآخر بكناية  
 حصته بالالف وقبضه ففعل ذلك الآخر تلك الكناية وقبض بعضه الى الالف  
 فذا البعض له اى الآخر ان عجز العبد عن بدلها لان الكناية اذا كانت تجزئ  
 تقتصر على نصيب المكاتب فكان ما قبضه مختصا له هذا عند الامام اما عندنا  
 فيجوز غيرها لانها اذا كانت لا تجزئ لكون الاذن بكناية نصيبه اذنا  
 بكناية الكل بالالف واذا لم يجز بل ادعى الالف عتق حفظ من مكاتب  
 وسعى في نصيب من لم يكاتب ولا يضمن له لانه كاتب باذنه هذا عند  
 الامام اما عندنا فالالف بينهما كما مر ولو كاتب بلا اذن فالآخر ملك

فسبحا فلم يكن لازمه مكاتبه لرجلين جاءت بولد فادعاه احدهما ثم جاءت  
 بالآخر فادعاه الرجل الآخر فخرجت عن البذل فهي ام ولد للاول وضمن الاول  
 للآخر نصف قيمتها فنهى لملكه بالاستيلاء وانفساخ الكناية بالبيع وضمن  
 نصف عقربا لانه وطئ امة مشتركة وضمن شريكه الآخر عقربا كاملا  
 لانه وطئ ام ولد الغير وضمن قيمة الولد لانه مخرو لانه وطئها على طين انما ملكه  
 وقد ظهر بالبحر وبطلان الكناية انه لا ملك له فيها وهو ابنه لان ولد المخور  
 ثابت النسب هذا عند الامام اما عندنا فلا يثبت النسب من الثاني فهو  
 عبد لاول لان الكناية بغير الكثرة المكاتب صارت كان لم تكن قباين ان كلها  
 صارت ام ولد لاول فلا يصح استيلاء الثاني فلا يضمن قيمة الولد ويضمن  
 كمال عقربا فالاول لا يضمن له شيئا من العقر لكون كلها ام ولد له ولكن يضمن  
 له نصف قيمتها مكاتبه عند ابي يوسف لملكه نصيبه منها مكاتبه موسر اكان او  
 موسر لان ضمان التملك لا يختلف باليسار والعسار ويضمن الاقل من  
 نصف القيمة ومن نصف ما بقى من بدل الكناية عند محمد لان حقه اما في  
 نصفها على اعتبار البحر عن الاداء او في نصف البذل على اعتبار الاداء  
 والاقل يتقن وان لم يخرج صار نصيب كل منهما ام ولد له لان المكاتب لا تنقل  
 من ملك الى ملك فيقصر مومنة الولد لكل منهما على نصيبه واما من ادفع  
 العقر اليها قبل العجز صح لانها اختصت بما فخرها فتختص بابدالها فان وطئها  
 احدهما فجاءت بولد فادعاه ثم لم يطل الشريك الثاني اياها ولكن دبرها  
 فخرجت عن البذل بطل تدبير لانه بالعجز تبين ان كلها صارت ام ولد  
 للاول عنده ولان المستولد يملكها قبل العجز عندها ولذا قال هي ام ولد  
 للاول وتدبير ام ولد الغير باطل لعدم الملك والولد له فيثبت نسبة منه



لقيام الملك في المكاتبه وضمن شريكه ان في نصف عقربا لانه وطى امة  
مشتريه وضمن نصف قيمته كملك نصفها بالاستيلاء فان حررها اى  
المكاتبه المشتركة احداهما حال كونه غنيا فحيزت ضمن الحر نصف قيمتها  
شريكه الآخر وسعة ان كان فقيرا فحيزت اى العتاق وبقا نصف  
الاخر مكاتبه عنده ولتجزئ وعتاق الكل عندها ولا خلاف ضمان الا  
بالبار والعسار لكن عند ابي يوسف نصف قيمتها مكاتبه هو الصحيح  
او قسمة في رواية وعند محمد الا قل من نصفها ومن نصف البذل وهكذا  
عندهما ان لم تجز وعتقه لا ضمان ولا سعاية لبقاء الكفالة في نصيب  
الاخر على ما كان ورجع الضامن به اى نصفها عليها خلا فالهما في الرجوع  
بناء على ما مر من ان التاكت اذا ضمن المعتق يرجع عنده لا عند العبد  
مشتريه كمرجلين وبتره احداهما ثم حرر الاخر حال كونه مليا موسرا بخير  
المديتر بالجارات الثلاثة فان شاء اعتق نصيبه وان شاء استسقى العبد  
نصف قيمته مديتره والولاء بينهما وان شاء ضمن شريكه المعتق نصف  
قيمتها مديتره لانه بالاعتاق افسد نصيبه من حيث الاستخدام ثم يرجع المعتق  
بالضمن على العبد لقيامه مقام المديتر في استسقاء العبد واذا ادى  
العبد ذلك عتق على المديتر فولا نصيبه له لان المعتق لم يملك نصيبه فالولاء  
بينهما بهذا عند الامام اما عند محمد فافاد بتره احداهما او لا بطل اعتاق  
الاخر فيضمن نصف قيمته قنا شريكه المديتر موسرا كان او معسرا  
لان ضمان التملك لا يختلف بالارباب والعسار او عكس اى حرره  
احدهما ثم وبترا الاخر بخير المديتر بالجارين الاولين لا الثالث وهو خيار  
النضج لانه اخرج بالندب من ان يكون قابلا للتمليك فضا مبريا عن

الضمان بهذا عند الامام اما عندهما فاذا اعتق احداهما بطل نديب الاخر فيضمن  
شريكه المعتق نصف قيمته قنا ان كان موسرا وسعى العبدان كان معسرا  
لان ضمان الاعتاق يختلف بهما فظرو معنى قوله اعتق المديتر واستسقى غيره  
اى المثلثين او ضمن شريكه المعتق في المسئلة الاولى فقط فافهم باب  
الموت اى موت المكاتب والمولى والعجز اى عجز المكاتب مكاتب على عشرة  
دنانير ان يودي كل السبع دينار عجز فقال اخر في عن نجم هو الطالع ثم  
سعى به المضروب ان كان له وجه اى مال حاضر او غائب سيعمل اليه لا بعجزه  
الحاكم بل بوحدة الى ثلاثة ايام كشرط الجبار او يومين نظرا له فان ادى  
فيها فيها ونعت والا يكن له وجه لذلك عجزه الحاكم وفسخا بطلب سعيه  
او عجزه سعيه وفسخا برضاه اى المكاتب لان عمر عجز مكاتبه عن نجم هذا  
عندهما اما عند ابي يوسف فلا بعجزه حتى يملكه بخان لقول على لا بعجز المكاتب  
حتى يتولى عليه بخان واذا فسخت عا ورقة اليه مع احكامه فكانت الكفالة  
كان لم يكن وما في يده يكون سعيه لانه بجوده كسب عبده فان مات المكاتب  
عنا وفاء كاف للبذل لم تفسخ الكفالة قياسا على الجانب الاخر وقضى البذل  
ماله الذي تركه وحكم بعد الالة والموت اى بعثته قبل الموت وحكم مع الارث  
منه ما بقي من البذل وحكم مع عتق بينه وبين ولد وافي حال كفايته او الذين  
شراهم فيها او الذين كوتب هو اى المكاتب وابنه حال كونه صغيرا وكبيرا  
لكن بكرة اى بكتابة واحدة او لم يزلن لكن ادى بدل كتابة قبل الحكم بعثت  
الاب فهدوا السنون لا غيرهم يرتون ذلك الباقي ككونهم احرارا مثله  
وذلك لان البذل انتقل من الذمة الى التركة كسائر الذمات فخلت  
الذمة وخلقها بوجوب العتق الا انه لا يقضى بالعتق حتى يصل المال الى



المولى لا يحال هلاك تركته قبل الاداء هذا عندنا اما عند الشافعي فيقضي  
 بالموت لغوات محل العتق وان مات المكاتب ثم لم يترك شيئا كافيا  
 للبدل وترك اولاد او امن ولد منهم في كتابته سعى في كتابته ابيه على  
 بخومه وهذا الولد او ادى البدل حكم بعقب ابيه قبل موته وحكم بعقبه  
 ايضا لانه دخل في كتابته فكسبه واداه او اداؤه فحجل كانه مات  
 عن وفاء وعن ستره منهم فيراخيخر فان شاء ادى البدل حالا وان  
 شاء ردد رقبته لان المديون اذا مات حل الاجل في سائر المواضع  
 فكذلك هنا ولانه لم يدخل تحت العقد لكونه منفصلا عنه في وقت الكتابة  
 بخلاف المولود في الكتابة لانه متصل به وقت الكتابة هذا عند الامام  
 فيسعى على نجوم ابيه قبا ساعلى من ولد في الكتابة حتى ملكا المولى اعترف  
 كاعتراف المكاتب بخلاف سائر اكساب المكاتب فانه لا يملك اعترافه فان  
 ترك المكاتب ولدا من حرة وترك دينيا على اناس يثق ذلك الدين  
 ببدلها جنى الولد جنباية موجبة للامال وقضى به اى بموجب الجنباية على  
 عاقلة امه لم يكن ذلك لقضاء تعجيزه لابييه ولا فسخا لهما لان هذا القضاء  
 لا ينافي مقتضى الكتابة لان الحاق الولد بالام والعقل عليهم لكن على وجه  
 يحتمل ان يعقب فيخير الولد الى الاب وان ترك شيئا لا ينافي القضاء  
 بالحاق بالام لانه يمكن الوفاء في الحال وان مات ذلك الولد قبل اداء  
 البدل ثم اختصم قوم امه وقوم ابيه في ولائه بان قال مواليرا ان ولاه  
 لنا كما يقول بعض الصحابة ان المكاتب اذا مات عن وفاء يموت عبدا  
 فيكون المال كله للمولى وبان قال مواليه انه لنا كما يقول بعضهم انه  
 اذا مات عنه يموت هرا فقضى به اى ولائه لقوم امه فهو اى هذا القضاء

بغيره وفسخ لها اذ لو لم يملك يعقب ابيه عند اداء البدل مستندا  
 الى اخر حياته وينتقل الولد الى مولى الاب وينفسخ القضاء بالميراث  
 وولائه الى مولى ابيه مع انه لا يفسخ من نقد ظاهر او باطنا بخلاف المستند  
 الاول لان القضاء بذلك الموجب على تلك العاقلة يفسخ عند الاول ويعقب  
 الاب مستندا الى حياته في حق رجوع مواليرها على مواليه لاني حق اولياء  
 الجنباية فلم يفسخ من كل وجه وطلب سيدة اى المكاتب ما ادى اليه  
 من صدقة اى زكوة فدفعها الى مولاه عن البدل ولم يكن مصرفا لها  
 فخر لا خلاف جهة التملك لانه ملكه بجهة الصدقة والمولى ملكه بجهة البدل  
 واختلاف الجهة للجهة كاختلاف العين كما في قوله عم لبريدة لك صدقة  
 ولنا هدية بخلاف باحة الفقير للفقير والها شتى تناول عين الصدقات  
 الزكوات فلا يحل له ان يتناولها لان المباح له يتناول المباح على كل المبيع  
 فيحل له ان يملكها كما ان المشتري بالناسد اذا اباح لاخر ذلك لا يطيب  
 فان ملكه يطيب لا خلاف السبب وكذا اذا اعجز ثم ادى خلا فالابي يوفى  
 في رواية لعدم تبدل الملك بالتعجز عنده بل يتقرر ذلك للمولى بالتعجز  
 فان جنى عبدا وكان سيدة حال كونه جاهلا بجنباية فخر او جنى مكاتب  
 فلم يفسخ به اى بموجبها وهو الاقل من قيمة ومن الارش فخر بغير تعجيز  
 المولى فان شاء دفع او ان شاء فدى له والكتابة المانعة عن الجري  
 على الموجب الاصلى وان قضى به اى ذلك الموجب عليه اى المكاتب  
 حال كونه مكاتبا فخر ببيع فيه اى الدين لان يهدى المولى لانتقال الحق  
 من الرقبة الى القيمة بالقضاء اعلم ان الموجب الاصلى في جنباية المكاتب  
 قيمة النفس عليه وفي المدبر وام الولد والعبد قيمتها على المولى لان



الموجب على من له الكسب ولا تنفخ الكتابة لموت السيد لان الدين  
لا يتغير لموت من له الدين وادى البذل الى ورثة امي المولى على نحو  
لعدم الانفاخ فان اعتقد امي الكاتب بعضهم لا يصح اعتاقه فلا يقطع  
حصته من البذل لان الكاتب لا يصير مملوكا للوارث لانه لا ينتقل من  
ملك الى ملك حتى لو كانت الجارية مشتركة بين الاثنين فكانت باها فجات  
بولد من احد هما فادعاه يقتصر امومية الولد على نصيبه واذا وطل  
الاب مكاتبة ابنه فادعى نسب الولد لا يثبت بهذا عندنا اما عند الشافعي  
فيعتق لانه مملوك للوارث فكذا للوارث فيعتق اعتبارا بالجزء بالكل و  
جميع الورثة ان اعتق عتق المكاتب مجانا وسقط البذل مستحسنا  
لانه يجعل ابراء اختضاء تصحى للعتق بخلاف ابراء البعض فانه لا يصح  
العتق لامرانه لا ينتقل من ملك الى آخر كذا **س** الولاء بالفتح  
هو ميراث يستحقه المرء بسبب عتق شخص في ملكه او ملك من هو  
عصبة نسبتة له او سبب عقد الموالاة من اعتق باعناق او اعتق  
بغيره له كالكتابة والتدبير والاستبداد او اعتق بملك امي مالكية قريبة  
ايامه فولاه سيدة لقوله من الولاء لمن اعتق وللاعتاق محنتان  
احدهما خاص لا يشغل تلك الثلثة وثانيهما عام يشغلها وهو الميراث من الميراث  
وان شرط عدمه امي الولاء لانه شرط مخالف لمقتضى العقد اما وجود  
الولاء في الاعتاق والكتابة قطا هو واما وجوده في التدبير والاستبداد  
فيان اراد المولى بعدهما فليحق بدار الحرب فيحكم به بعق مدبره وام ولده  
ثم جاء مسلما فاما وترك شيئا فله ولاؤه ومن امن اعتق امه له زوجا  
فمن لاخذ فولدت ولدا لاقل من نصف حول من وقت اعتاقها يعتق

الولد بالاصالة فله ولاه الولد بلا نقل للولاء عنه امي مولى الاب باعناق  
لان الحمل كان موجودا وقت الاعتاق فوقع اعتاقه قصدا وكذا لا ينتقل  
عنه اليه فولدت ولدين فواحد من احد هما لاقل من ذلك النصف من  
ذلك الوقت لان العتق وقع على الاول اصالة يبين فلا ينتقل الاخر  
في الحكم لكون ولايتهما بطل واحدا فان ولدت ولدا وكلا التوايين  
لاكتنه منه امي النصف من ذلك الوقت يعتق الولد بالسرية لا بالاصالة  
فولاء الولد سيد بها امي الام لانه عتق تبعا لهما لا اتصالا بها فتبعا في الولاء  
بخلاف الوالدات اجلا وهي حبل ووالى الزوج غيره حيث يكون ولاؤه  
لمولى الاب لان الحمل لا يقبل هذا الولاء قصدا لان ثامه بالايجاب والقبول  
والجنين ليس من اهلته فان اعتق الاب العبد قصدا بعد ذلك جرد ولاه  
ابنه الى قومه كما ان ولد الملاءة ينسب الى قوم الام فاذا كذب الملاءة  
نفسه عا دسبه اليه فكذا هذا ولما روى عن عمرانه قال اذا كانت الحرة  
تحت مملوك فولدت عتق الولد بعقها فاذا اعتق ابوه جرد الولاء  
عنه هو خلافا للعربي له مولى موالاة تلج معتق للغير فولدت تلك المعتقة  
ولد فولاه ولد بها لمولاها امي الام المعتقة لان مولى العتاق اقوى لكونه  
متفقا عليه والادنى وهو مولى الموالاة لا يحارض الاقوى هذا عندنا  
اما عند ابي يوسف فلمولى الاب لان الولاء عصوبة فتختص بطرفة كما اذا كان  
الاب عربيا واذا كان له مولى عتاقه فولاه بمولاه واذا كان عبدا او  
مكاتب او مدبرا فولاه لمولاها لان العجم يصنعوا انسائهم ولهذا لا يتر  
الكفاءة فيما بينهم بالنسب فيصور فيهم وللاء الموالاة بخلاف العرب لان  
لهم قبائل فلا يصور فيهم ذلك الولاء والعتق بغيره بناء عصبة لقوله



لمن اعتق عبده ان مات ولم يدع وارثا كنت انت عصبة قدم العصبة  
 النسبية عليه ان المعتق لان النسب جعل الله والسبب جعل العبد وجعل الله  
 اولى بالتقديم وهو قدم هو اى المعتق على ذى الرحم الذى لا فرض له بل  
 على الرد المقدم على ذى الرحم لما روى انه عم جعل نصف مال معتق بنت  
 حمزة لبنته ونصفه لبنت حمزة فان مات السيد ثم مات المعتق فارت  
 لا قرب عصبة سيده فلا قرينة الميت ثم اصله ثم جزء ابيه ثم جزء  
 وقد ذكرنا الدلائل في شرحنا المسمى بنبيا ن الفرائض في شرح الفرائض  
 ولا ولا لانت الا ما اعتقن كما في الحديث وهو قوله عم ليس للنسب  
 من الولاء الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن او كاتب من كاتبين  
 او دبرن او دبرن او جروا لاء معتقن او معتق معتقن  
 فكل من يطلب تحقيقه في ذلك الشرح فصل قوله ان اسلم  
 رجل على يد رجل قيدا تغا في لالا حترار ووالاه او والى غيره على ان  
 يرثه ويعقل عنه فالموالاة ان يقول انسان لا خرائت مولاي ترثني  
 اذا مت وتعقل عني اذا جنيت وقال الاخر قبلت صحح الولاء ويحل  
 اولاده الصغار ومن يولد بعد ذلك فيكون القابل مولى له وعقله  
 عليه اذا جنى وارثه له اذا مات وان شرط من الجانيين فعلى ما شرط  
 لقوله تعالى والذين عقدت ايمانكم فآتوهم نصابهم المراد منه عقد  
 الموالاة فعلا عن اية التفسير هذا عندنا ما عندنا ماك والثافى  
 فلا ارث لغير صاحب الفرض والعصبة فاذا لم يوجد فالمصرف  
 هو بيت المال واخر هذا المولى عن ذى الرحم لان استحقاقه بالسبب  
 واستحقاق ذى الرحم بالنسب وهذا اولى من ذلك وجاز له ان يولى

الاسفل النفل اى نقل ذلك العقد عنه بالقول لمحض الآخر وبالفعل  
 بغية الى غيره بان يواليه كما جاز ذلك للاعلى بحضرة الآخر لان العقد غير  
 لازم من الجانبين ان لم يعقل عنه فان عقل عنه او عقل عن ولده فلا  
 النقل الى آخره لا ناكذ بقضاء القاضي بالعقل عنه ولا يولى معتق احدا  
 لان ولأء العتاقة اقوى فلما يظهر معه بقاء الادنى فلا شرط ثلث  
 ان يكون مجهول النسب بان لا ينسب الى غيره فلا يفر نسبة الغير اليه  
 وان لا يكون له ولأء عتاقة ولا ولأء موالاة مع احد وقد عقل عنه  
 وان لا يكون عربيا واما الاسلام على يديه فليس بشرطه وكذا الذكورة  
 عند الامام كفا **الأكراه** هو لغة ان يحمله على امر لا يريد  
 وشرا فعل بوقعه المكره بكسر الراء بغيره المكره فيفوت به اى  
 بذلك الفعل ان لا يقصا رضاه اى ذلك الخير لا اختياره الصحيح حتى لو اكراه  
 على ما يحتمل الفسخ كالمبيع يقع فاسدا او يفسد به ان كان كاملا اختيارا  
 فله اختيار فاسد ولكن لا رضاه ايضا اصلا حتى لو اكراه على النقل  
 يجب القصاص على الامر مع بقاء اهلكته على كلا التقديرين حتى  
 لو اكراه على ما لا يحتمل الفسخ كالاتفاق يقع جائزا لان المكره مبتلى و  
 والا ابتلاء بحقوق الخطاب وشروطه اى الاكراه فطرة المكره بالكره  
 على اتباع ما يهد به سلطانا كان او لقما وعليه الفتوى لان المعبر خوف  
 التلف وذلك لا يختلف بين خادروا وقادروا روى عن الامام انه  
 لا يتحقق من غير السلطان لان القدرة بالمنقة ولا منقة لغيره فبناء  
 على زمانه اذ فيه كذلك فبعد ذلك حصلت القدرة لغيره بلا منقة و  
 شرط خوف المكره بالفتح ايقاعه اى يغلب على حكمه انه بوقع ما يهد به



عاجلا وشرط كون الكره به متلفا نف كالتلف او متلفا عضو كما لقطع  
او موجبا لعدم الرضا كالجبر المكيد والضرب الشديد وشرط  
كون الكره بالفتح متلفا مما اكراه عليه قبله اي الاكراه كحقه كالتلف ماله  
او اعتناق عبده او الحق آدمي اخر كالتلف ماله الغير او الحق الشيع كشرط  
الحرم او الزنا فاحكامه تختلف باختلاف الكره عليه فتارة يلزمه الاقدام على الكره  
عليه واخرى يحرم واخرى يرخص واخرى يقع ما اكراه عليه صحيحا واحدا  
فاسدا واخرى يلزم الضمان على الامر واخرى على المأمور على ما بينه  
ان شاء الله تعالى فلو اكراه على ما يحتمل الغنى كالبيع والشراء والاقراض  
والاجارة بتقبل او ضرب بشد لا لئلا يكون اكراهها او حبس  
مديد حتى باع او اشترى او اخر او اجر فزال الاكراه ويختار ان شاء  
فسخ العقد لفساده بالاكراه لعدم الرضاء وهو شرط صحة هذه  
العقود او ان شاء امضى العقد ويملكه المشتري ان قبض لانه يملك به  
البيع بالبيع الفاسد فيصح اعتناقه بالمعنى الاعم غير الكتابية ولزمه قيمته  
لانه تصرف لا يحتمل النقص فينقطع الاسترداد كما في سائر البياعات  
الفاسدة وان تصرف تصرفا يحتمل النقص كالبيع والهبة والكتابة  
لا ينقطع الاسترداد بخلاف سائر البياعات الفاسدة لحق الشيع  
فيتعلق بالبيع الثاني حق العبد وهو مقدم على حق الشيع فيقطع بتناوله  
الايدي وفي بيع الكره ان الفاسد لحق العبد فلا ينقطع بالتناول  
فان قبض الكره بالبيع ثم طاعا او سلم المبيع طوعا نفذ البيع كونه  
اجازة له كما في بيع الفضولي بخلاف من سلم الهبة او الصدقة طوعا  
بعد الاكراه على احديهما فلم تنفذ لان صحتها موقوفة على القبض فكان

الاكراه

الاكراه عليها اكراهها على تسليمها وذلك الكره ان قبضه اي الثمن مكرها  
لا ينفذ لعدم الاجازة ورده ان بقي في يده لفساد العقد بالاكراه ولا يجب  
الضمان ان يملك لان الثمن امانة عند البائع الكره كالمبيع عند المشتري لان  
القبض متى كان باذن المالك يجب الضمان اذا قبضه للملك فلو اكراه البيع  
على البيع لا يكره المشتري على الشراء ويملك البيع في يده بعد قبضه  
ضمن ذلك المشتري قيمته للبائع لفساد العقد لان ما قبضه عقد فاسد  
كان مضمونا بالقيمة ويخير لان له ان يضمن ايا شاء اما الكره فلان فعل  
الكره ينتقل اليه ويصرف كالتلف له واما المشتري فلانه قبضه لنفسه من غير  
اذن ماله كالمقصود فان ضمن الكره رجع الكره على المشتري بقيمته  
لقيامه مقام البائع باداء الضمان لان المضمون يغير ملكا للضامن من وقت  
سبب الضمان وان ضمن المشتري الواحد من بين المشتريين عن  
التعاقب لذلك المبيع بان باع المشتري الاول ثم الثاني ثم الثالث  
وهكذا الى ان ينتهي الى من يملك في يده نفذ كل شراء وقع بعده اي  
شراء الضامن لان ذلك المشتري ملك بالضمان فصار باعيا ملك نفسه  
لا ينفذ كل ما وقع قبله اي شرائه لو فوذه قبل الملك ثم يرجع هذا المشتري  
ايضا من الثمن على بائعه ثم هو على بائعه وهكذا الى ان ينتهي الى البائع الكره  
فان ضمن الاول فالباعيات كلها نافذة وان ضمن الاخير فغير نافذة ويصور  
هذه الاقسام في رجوع الكره على المشتري بخلاف ما لو اجاز المالك عقدا  
منها فانه ينفذ ما قبله وما بعده لان المانع من النفاذ حقه وقد اسقطه فيجوز  
الحلل الى الجواز بخلاف ما لو اجاز المالك في بيع الفضولي واحدا من الاكثر  
حيث يجوز ما اجازة خاصة لان كلا منهما باع ملك غيره لكن واحدا منهما



ملكه ملكا باتا بالاجازة فابطل الملك الموقوف لغيره فصل  
فان اكره على اكل ميتة او دم او لحم خنزير او شرب خمر او ضرب او  
قتل لم يحل لان الاكراه بها غير كامل وان اكره على ذلك بقتل او قطع حل  
قياسا على حالة المحضمة وحل غيرها لقوله تعالى الا ما اضطررتم عليه فان صبر  
على ذلك قتل او قطع اثم كما اثم في المحضمة ولم ياكل في المحضمة لان الاشياء المحرمة  
نصير مباحة عند ذلك وبالا متناع عن المباح شارك في الاتلاف نفه  
لكن يجز راذا جهل بالاباحة في هذه الحالة كالجهل بالخطاب في اول الاسلام  
او في دار الحرب وان اكره على الكفر بالله تعالى او على سب النبي عليه السلام  
بقتل او قطع رخص له اي المكره الامور ان يظهر ما امر به وبغير خلافه في  
نفسه لقوله تعالى الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان فلا ياتم وبالصبر عليه  
حتى قتل او قطع <sup>اي جازا</sup> جبر كما ان خبا صبر حتى قتل وسماه النبي عليه السلام  
سيد الشهداء لانه بذل نفسه لا عجزا لدين الله تعالى متمسكا بالفرقة  
واظهر عاروكا قلبه مطمئنا بالايمان وقال عليه السلام فان عادوا فعد  
الى طائفة القتل بالايمان حين اخذها مسيلة الكذاب ودعاها الى  
دينه الباطل وذلك لم ير رخص للمكره بغيرها لان الاكراه به ناقص لان جرة  
الكفر اعظم واشد من حرمة الميتة والخمر فلا يباح تناولها فبالطريق ان لا يرضى  
له به فلو اظهر بلا خوف التلف يكفر ويتبين امراته ورخص له الاتلاف مال  
المسلم ان اكره بالاكراه الكامل وهو بهما اي القتل والقطع قياسا على  
حالة المحضمة خوفا من الهلاك وان صبر حتى قتل او قطع كان افضل لان  
اتلاف مال الغير حرام في نفسه بقاء وليه فالبذل لدفع الظلم للغير وبغيرها  
كالضرب والجبن لا رخصة لانه لا يوجب الاجابة والماك ضمن المكره

الامر لان كل من يصلح آله ينتقل فعله الى الامر فيجب الضمان عليه وكل من  
لا يصلح آله يلزم الضمان على المأمور كالاكراه على الاكل لانه لا يتصور بغير  
غيره لا يبرق قتل اي المسلم اذا اكره عليه بالقتل او القطع فيصير حتى يقتل  
لان قتل الغير لا يحل لضرورة ما بخلاف اتلاف ماله وان قتله بقاء المكره  
الامر فقط لان المأمور مضطر الى القتل فانتقل فعله الى الامر كما ينتقل  
فعل القاضي الثالث هذان رجع هذا عند ما اعاذ زفر فاما مور فقط لانه  
القائل حقيقة فيواخذ بفعل المحسوس واما عند ابي يوسف فلا يقاتل  
فعل الامر الذي في ماله وعلى المأمور الاثم لان الامر سبب والمأمور مضطر  
فتمكنت الشهادة في الجانبين وما صحح بالاكراه احد عشر الاول تكا ح اي  
المكره المأمور والثاني طلاقه والثالث عتقه اي اعتاقه ورجع المعلى على  
الامر ببيعة العبد لانه اتلف ماله من غير عوض موسرا كالا او محسرا  
لكونه ضمان اتلاف ولا سعاية عليه لنفوقه من جهة ماله ورجع الزوج  
عليه مع نصف المسمى عند الضحية ونصف المتعة عند عدمها ان لم يطلق  
زوجته لان المكره الامر كذا جاء على الزوج بامره على الطلاق المؤكد مع انها  
على شرف السقوط بطاوعها ابن زوجها او بالردة ولان كيد شعبة  
بالاجاب والمهر بعد الدخول وان كان على شرف السقوط بالخلع الا ان  
ذلك يكون باختيار الزوج وهذا بدونه فلا يرجع به بعده لتاكده به  
لا بالطلاق والرباع نذره والخامس بميتة والسادس ظهاره والسابع  
رجعة والثامن ايلادته والتاسع فيشه اي رجوعه باللسان فيه اي الابدان  
والعاشر اسلامه والحادي عشر عفو عن القصاص لان وقوع هذه  
الاشياء لا يقتضي الرضا ولهذا يصح مع الزهر والخطا هذا عند ابي يوسف



الثاني في فسخه وطلاقه واعتاقه لا يصح قياسا على البيع والهبة قلنا ان الرضا ليس بشرط فيها لقوله عليه السلام ثلاث جد هن جد وهن جد وهن جد  
الطلاق والعتاق بخلاف البيع والهبة واما النذر واليمين فلا  
يحتاجان الفسخ واما الظهار ففي معنى الطلاق واما الرجعة فاستدانة للطلاق  
واما الايلاء فبين في الحال وطلاق في المال والاكره لا يمنع كلامها واما  
الغنى باللسان فيصح بالهزل واما الاسلام فيصح بالاكره كما مر في الجهاد  
واما الردة فتعقد الاعتقاد بعد التكلم وقد وقع الشك في اعتقاده فلا  
بالشك احتياطا فخرج الاسلام في الحالين احتياطا لانه يلو ولا يعلى عليه  
بهذا في حكم القاضي اما فيما بينه وبين الله اذ لم يعتقد بعد التكلم فليس مسلم  
بلا قتل لو رجع المكره عن اسلامه بان ارتد لعدم خلوه عن الشبهة لاحتمال  
عدم اعتقاده الكفر والقتل ينذر بها لا يصح ابراءه اى المكره مدعيونه  
او ابراءه كفيله لان ابراءه عليك من وجه وابرء الكفيل عليك المطالبة  
فلا يصح التخليكات بالاكره او لا تصح ردة فلا تبين عرسه لان الردة  
تبدل الاعتقاد ولهذا لو نوى ان يكفر يصير كافرا بدون التكلم والاكره  
وال على عدم التبدل بخلاف الاكره على الاسلام حيث يصير به مسلما  
لانه لا احتل الاسلام وغيره يتخرج الاسلام لانه يلو ولا يعلى وقد وقع  
في بعض النسخ فان ارعت الزوجة البيونة بان قالت قد بنت منك  
برؤك بلسانك وقلبك وقال الزوج قد اظهرتها وقلبي مطمئن بالايام  
صدق الزوج لانه منكر للفرقة ولو زنا المكره على الزنا بالاكره الكامل من  
غير السلطان يجد عدم تحقق الاكره من غيره هذا عند الامام اما عندهما فلا  
لتحققه من غيره ايضا لانه لا يجد اذا اكره به سلطان لتحقيقه منه هذا عندهم

اما عندنا

اما عندنا فوجد كما يجد لو زنى المكره عليه بالنقص لان انتشار الآلة  
دليل الطوعية قلنا الانتشار قد يكون بدو الطوعية كما في النائم  
كتاب الحجر فهو المنع لحق العبد فلا يفيد الملك بالقبض والرهى  
هو المنع لحق الشئ فيفنده به هو منع لها وتصرف قولى فوجب التوقف  
في قول الصبي والمجنون والعبد الذي يتدبر بين النفع والضرا فوجب  
الضمان بتلفهم مال الغير في الحال وسببه اى الحجر الصغر هو معنى يوجب  
عدم الادراك الى البلوغ والمجنون هو معنى موجب لانعدام آثار العقل  
وتعطيل افعاله باعث لان على افعال مفاذه تلك الافعال من غير  
ضعف في عامة الحركات والبرق وهو ضعف حكمي تهيبا الشخص به لقبول  
ملك الغير عليه فلم يصح طلاق صبي اى مميز وغير مميز وطلاق مجنون غلب  
جنونه وهو الذي اختلط عقله بحيث يمنع جريان افعاله واقواله على صحيح  
نفع العقل الانا درا واما المجنون الذي لم يغلب وهو المعتوه هو الذي يحتفظ  
كلامه فينبه كلام العقل مرة ومرة لا ولا يصح عنقه اى اعتاقها ولا اقرارها  
ولا عقد بها وبيع طلاق العبد لقوله عليه السلام لا يملك العبد والمكاتب  
الا الطلاق وصح اقراره في حق نفسه لقيام اهليته لكونه مكلفا لا يصح  
اقراره في حق سيده لان قبوله على الغير بالولاية ولا ولاية له عليه فلو اقر  
العبد المحجور بمال لاضر اضراد او له الى عنقه اما التاجر اليه فله عدم الصحة  
في حق السيد واما الاداء بعده فله صحة في حق نفسه ولو اقر بجد وقود  
محل لانه مبقى على اصل الحرية في حقها لانها من خواص الانسانية والعبد  
ليس بملوك من هذا الوجه فيكون اقراره بها اقرارا بالحرية فلم يدخل تحت  
قوله عليه السلام لا يملك العبد والمكاتب الا الطلاق بهذا اسراف المال على خلاف



مقتضى الشرع والعقل وقيل ولهذا لا يصح اقرار المولى عليه بما دلهما يتقطع  
العبد في عيبة المولى هذا عندهم اما عند زفر فلا يجزى بل يؤخر الى العتق لان النفس  
والطرف للمولى كما يؤخر في المال ومن عقد منهم اى الصبي والمجنون والعبد  
المجربين والحال هو يملك اى العقد الداير بين النفع والضراى يعلم ان البيع  
سالب والسرى جالب لم يجز وليه فان شاء اجاز وليه او ان شاء رد  
بخلاف العقد النافع كالآثار فانها يصح وان لم يجز وبخلاف الضار كالطلاق  
والعتاق فانها لا يصح وان اجازها وان انقضت استتيا لنفعه ضمنه في الحال لانه  
لا يجزى في التصرف الفعلى وان عدم القصد لا يبرى ان الحايطة المايل بعد الاشهاد  
اذ انفق بشئ ضمنه صاحبه وان عدم القصد من الصاحب في السقوط  
ولا يجزى حر مكلف اى عاقل بالغ بسفه هو هنا اسراف المال على خلاف  
مقتضى الشرع والعقل وقيل خفة تقتضى الانسان فتبعته على العمل بخلاف  
موجب الشرع والعقل مع قيامه حقيقة وان كان اصل ذلك العمل مشروعا  
لان تحميل الضرر الاعلى لدفع الاذى لا يجوز هذا عند الامام اما عند باقي المجتهدين  
في تصرف قابل للفسخ لان حجر الصبي لاحتمال التبذير وهو في السفه متيقن  
ولانه جاهل لمصالح نفسه كالمجنون ولا مع فسق هو العمل على خلاف مقتضى  
الشرع اتباعا للهوى لا القصور عقله لان الحجر للفاسد في المال لاني الدين  
وهذا الحجر الذمى مع ان الكفر اعظم من الفسق ولا مع دين اى اذا خاف  
الغرماء عن المديون ان يتلف مالهم بالبيع باقل من ثمن الثمن او الاقرار  
وطلبوا من القاضي ان يحجره لما صرف في السفه هذا عند الامام اما عند باقي المجتهدين  
القاضي فيما يحتمل الفسخ كالببيع فيمنعه من ذلك البيع والاقرار حتى لو اقر بدين  
في حال الحجر يلزمه بعد قضاء ديونهم كاقرار مع وجود الغرماء نظر لهم و

لهذا صح منه اى ذلك الحجر المتصف باحد هذه الاوصاف بعد حجرة ما صح  
قبلك حتى يتخذ تصرفا لبطلان الحجر عنده لا عند باطل الحجر جواز ما مضى  
هو الذي لا يبالى ما صنع وما قيل له وقيل هو الذي يعلم الناس الحبل  
الباطلة مثل ان يعلم المرأة حتى ترتد فتبين من زوجها ويعلم الرجل او  
المرأة حتى يرتد فتقطع عنه الزكوة ثم يسلم ولا يبالى ان يحترق حلالا او  
يحلل حراما وذلك الحجر دفعا للضرر العام في الايمان ويحجر طبيب جاهل  
في علم الطب دفعا للضرر العام في الابدان ويحجر مكارم فليس هو الذي  
يكارس الدابة وياخذ الكراء ولا دابة له في وقت السفر فانقطع المكثري  
عن الرفقة دفعا للضرر العام عن الاموال فان بلغ الصبي سفها غير  
رشيد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خسا وعشرين سنة لقوله تعالى  
ولا تولو السفهاء اموالهم حتى يبلغ اشده ولكن صح تصرفه بعد ذلك  
البلوغ قبله اى هذا البلوغ لوجوب الاهلية وبعده اى هذا البلوغ يسلم  
اليه ماله ولو بلغ بلا رشيد لان منع مال السفه عنه رجاء لصلاحه وتأديه  
وهو لا يرجي منه بعد ذلك لقول عمر يتيغي لب الرجل الى خمس وعشرين  
سنة ولان من لم يؤنس منه الرشيد الى سن يصلح ان يكون جذا  
لا يؤنس منه الرشيد بعد ذلك طاهر او غالبا فلا يفيد المنع ويلزم الدفع  
هذا عند الامام اما عند باقي فلا يسلم اليه حتى يؤنس الرشيد ولا يصح تصرفه  
فيه لان علة المنع السفه فيبقى المنع ببقائه كالصبا كما قيل بلوغه هذا  
البلوغ وحسب القاضي الحجر المديون اذا امتنع عند طلب الدين ودينه  
منه ليسيع ماله لدينه وقضى القاضي درايم دينه من درايمه وباع القاضي  
دنانيره كدرايم دينه وبالعكس اى قضى دنانيره دينه من دنانيره



وبيع وراثة له لا يبرأ منه اما القضاء فبها فلا ينكح بالدين ان ياتخذ  
 بدون امره فلقاضي ان يعينه واما البيع فبها فلقوله استحسانا اي نظرا  
 الى انهما جنس واحد في الثمنية لا قياسا لانها مختلفان حقيقة لا ببيع  
 القاضي عرضة ولا عقارة لان القاضي ينوب من باب المتنع عن الاداء فيما  
 يتعين لا يفاء الحق ودفع الظلم طريق معين وهو كون المراد من النقود  
 ما يسترها لا اعيانها ولم يتعين القضاء الدين ببيع العروض والعقار لان  
 له طريقا اخرى كالاستقراض والاستيراب ولان البيع محجور لا يراه الامام  
 واما عندهما فليبيعها وعليه الفتوى ان كان المديون حاضرا لانه ينوب منابه  
 في بيع احد الحجرين للاخر وفي طلاق امرأة المحبوب والعينين فكذلك ههنا  
 لان البيع محجور وهاهنا يات من اقل من اى مات مفلأ ومعه عرض شره  
 بايع ولم يؤثر ثمنه فباعه بسوة للغير ولان ذلك العرض المبيع صار ملكا  
 للمشتري من كل وجه وقوله عليه السلام المشتري اذا مات مفلأ  
 فوجد البايع متاعه بعينه فهو بسوة للغير وهذا عندنا اما عند الشافعي  
 فكالمترين لان البايع اذا عجز عن تسليم المبيع بالباقي ثبت للمشتري  
 خيار الفسخ فاذا عجز المشتري عن تسليم الثمن ثبت للبايع فذلك الخيار  
 قياسا على المشتري فمسألة بلوغ الغلام وبه ينهي الصفر  
 الى مبلغ الذكر بالا حلام والاجبال والانس والبلوغ الجارية اي مبلغ  
 الانثى بالا حلام والحيض والحبل اي الحمل فان لم يوجد المذكور فبها حتى  
 يتم له ثمان عشرة سنة وحتى يتم لها سبع عشرة سنة لان اليقين ببلوغها  
 يتبين وكما ان الصبا ثمان عشرة سنة لقوله تعالى ولا تقر بها مال اليتيم  
 الا بالتي هي احسن حتى يبلغ اشده واشد الصبي بذلك كذا قال ابن عباس

الا ان الجارية اسرع ادراكا من الغلام فينقص في حقها سنة لانها على  
 الطبايع الاربعة هذا عند الامام وقال فيهما اي الغلام والجارية يحصل تمام  
 خمس عشرة سنة لان بلوغها لا يتأخر عنها عادة وهي احدى الحجج الشرعية  
 فيما لا نص فيه وبه يفتي عند الاستغناء لانه رواية عن الامام وادنى مدته  
 اي البلوغ باحد الامور المذكورة له اي للغلام اثنتا عشرة سنة كاملة و  
 ادناها لهما اي الجارية تسع سنين كاملة فان راها اي قاربها البلوغ بان  
 وصلها الى ادنى مدته ولم يحصل لهما غير هذا من باقي اسباب المذكورة فقال لا  
 بلغنا صدقا لاحتمال الصدق كما تصدق المرأة في الحيض وهما اي ذاك المراهق  
 كما بلغ حكما فيجري عليها احكام البالغين كتاب الماذون الاذن  
 فكالحج والسقاط الحق فينفك حجر العبد بالاذن ويسقط حق المولى به وهو  
 مالته الكسب والرفقة ثم هو اطلاق في العقود فلهذا يتصرف العبد  
 باهلينته الكاملة وما لكنته الاصلية ذلك لان ثبوت الملك للمولى على سبيل  
 الخلافة هذا عندهم اما عند زفر والشافعي فهو توكيل في التجارة فيصرف  
 للمولى لان ثبوته له وسيل التوكيل فلم يرجع بالعهد على سببه لتصرفه  
 لنفسه فانه اذا اشترى شيئا لا يطلب الثمن من سيده لذلك هذا عندهم  
 اما عند زفر والشافعي فيرجع عليه لان الشراء للموكل فيطلب الثمن  
 منه والاذن لم يوقت لانه اسقاط وهو لم يوقت بخلاف التوكيل  
 فعبد اذن بوما فهو ماذون في جميع الايام حتى يحجر عليه وهو لم يتخصص  
 بنوع فان اذن عبدا في نوع من التجارة عم اذنه في جميع الانواع منها لان  
 ذلك الفك هو الاطلاق من القيد فلا يتخصص بتصرف بخلاف التوكيل ولو  
 اذن بشراء شيء معين لا للتجارة كشرائه اللحم للاكل وشراء الثوب



لكسوة لا يكون اذنا للتجارة استسنا والاعتذار استخدام المسالك في الحج  
فهذا استخدام الاذن وهو يثبت من جهة كونه دلالة فعبد رآه سيده  
يسع ويشترى للمولى او لغيره صحيحا كان او فاسدا وسكت عن النهي  
فهو ما دون دفع الغرور وظلما لفرق والشا فني فنعكس هذه الاحكام  
لما هو يثبت صريحا فلما اذن عبد مطلقا مع كل تجارة منه لان تعميم  
التجارة يختص بما اذا اطلق فيبيع من اجنبي ويشترى منه ولو كانا بنين  
فاحسن وكذا المكاتب لان التبرع الواقع في ضمن عقد التجارة يكون تبعا  
ولهذا يجري احكام البيع في الكل كوجوب الشفعة وجواز المراجعة  
ولا نهما يتصرفان لانفسهما فيجوز كيف ما اتفق وما وقع كنصرف الحر  
بخلاف الاب والوصي والقاضي لانه يتصرف لغيره فيجب الترخيص عن الضرر  
الظاهر وعلى هذا الصبي والمعتوه الماذون لهما في التجارة هذا عند الامام  
اما عند مالك ليس له ذلك بذلك الغبن لان التصرف به تبرع دلالة ولهذا  
يعتبر من الثلث في المرض ولم يجز من الاب والوصي والقاضي في مال الصبي  
والماذون والمكاتب ليسا باهل له وذلك الماذون يوكل بهما البيع  
والشراء كونهما من توابع التجارة وهو يبرهن لذلك لانه ابقاء ويبرهن  
لذلك لانه استيفاء ويتقبل الارض والبيوت قبالة اى يستاجر بها  
لذلك وياخذها فزارعة لانها استيجار ان كان البذر من قبله واجارة نفسه  
ان كان من قبل رب الارض وله كلاهما ويشترى بذرا ينزعه لانه يقصد  
الربح لقوله عليه السلام النزاع يتاجر ربه ويشترى ركن غنا بالنقد و  
السنة وعن الامام ان العبد الماذون لهما في التجارة لو اشتراكا  
هذه الشراكة على ان يشترى بالنقد والسنة بينهما لم يجز النسبة

لان فيها معنى الكفالة وهو لا يملكها بخلاف النقد فجاز فيه لا مفا ومما تضمنها  
الكفالة ويدفع المال مضاربة لانه من عادة التجار وياخذ مضاربة كذلك  
ويستاجر الاجير كذلك ويوجر نفسه لان الاجارة تجارة هذا عندنا اما  
عند الشافعي فلا يوجر بها لانه لم يؤذن له بالتصرف في نفسه ولهذا لا يملك  
بيع نفسه ويقر بوجوبه وغصبه وبين لان الاضرار من توابع التجارة  
والاجتناب الناس من معا مديونية ويحق الغصب بها لان ضمانه ضمان  
مفا وضمة كونه تليكا وتلكا في المال ويهدى طعاما يسيرا مثل واحد من  
الف ودانق من عشرة وان بلغ الكثرة في العرف فيمن كثر راسه  
كعشرة وبضيف من يلحقه اى بجمله استجلا بالقلوب الناجرين ويحط  
من الثمن لعيب قدر اعهد بين التجار لانه قد يكون انظر له من قبول المعيب  
وبلا عيب لا يجوز وكذا اذا كثر من العذر المعهود لانه تبرع محض وهو  
لا يتردد وهو وشريك الغنان والمضارب لا يتردد رقيقه لانهم لا يملكون  
الا التجارة والتمرد فيج ليس منها فلا يدخل في الاذن وعقد الشركة والمضاربة  
هذا عندنا اما عند ابي يوسف فيزوج امته لانه تملك المنافع ببدل فيجوز  
قياسا على الاجارة والمفاوض والاب والوصي والمكاتب ولا يكتبه  
لانها فوق الاذن ولو اجاز المولى ولم يكن عليه دين جاز ولا يعتق املا  
لانه قدق الكتابة ولا يقرض لانه تبرع ابتداء ولا يرهب لانه تبرع ابتداء  
واشتهاء ولو كانت بعوض لانه تبرع ابتداء فصلا والعلماء قالوا  
لاباس للمرأة بتصدق شئ يسير كالمزنيق من بيت زوجها بدون الاذن  
لانها ماذون لها عادة وكل دين وجب على الماذون تجارته او وجب  
عليه بما هو في معناها مثال التجارة كبيع بان يبيع ويشترى المبيع و



يملك الثمن في يده ومثل شراء بان يشتري ويقبض المبيع ويملك في يده  
قبل نقد الثمن ومثال معناه مثل اجارة بان يجعل الاجرة ثم يملك المثل  
قبل تمام المدة واستيجار بان يستاجر ثم يتم المدة ولا يعطى الاجرة  
وكذا غرم ودية تغذها وغرم غضب وغرم امانة تجدها واذا  
ضمن ملك فصار من قبيل ضمان التجارة وذكرها بعد ذكر الوديعة لكونها  
اعم منها ومن العارية والمضاربة والبضاعة ومال الشركة وغرم عقر  
وجب بوجهي مشريه اي وجب بعد الاستحقاق تثبت بالاقرار  
او البيعة لا يجب عليه الحد للشبهة او الشركة فهذا الدين والغرم  
يتعلق برقبته اي العبد الماذون فان استقرت به بيع فيه الا ان يفرقه  
المولى بقضاء الديون ويقسم ثمنه بالحبس لانه دينه دين ظهر وجوبه  
في حق المولى فيباع كدين الاستهلاك وارش النجايات هذا عندهم اما  
عند زفر والشافعي فلا يباع بل يتاخر المطالبة الى العتق لان رقبته  
لم تدخل في الاذن ولهذا لا يملك المتصرف فيها فلا يباع فيها قياسا على  
سائر اموال المولى بخلاف الكسب لا خوله في الاذن ويتعلق بكسبه  
سواء حصل قبل الدين او حصل بعده لذلك ويتعلق بالارثب لذلك  
لانها من الكسب لا يتعلق بما اخذه سيده منه قبل الدين لان حق الغير  
لم يتعلق به بخلاف ما اخذه بعده وعلو كسب ذلك الماذون بما بقي من الدين  
التي لم يفرق ثمن رقبته وكسبه بعد عتقه مثلا يضييع اموال الغرماء والسيده  
اخذ غلة مثله هي ما وضع المولى على العبد كل شهر كذا درهما الى عشرة  
او خمسة مثله مع وجود دين كاله اخذها مع عدمه استحسانا وفيه  
نفع للغرماء لبقاء اذنه في التجارة فلو منع من الاخذ يجبر عليه فيفسد

باب الاكساب لا قياسا لاحق الغير ثم مقدم على حقه في كسبه وما زاد  
من كسبه على تلك الغلة اخذه المولى او لا لغرماء لتقدم حقهم فحصل  
وتجبر الماذون حكما ان ابقى حتى لم يشترط ان يعلم اهل سوقه كما في  
المجنون لان الاباق يمنع الاذن ابتداء فكذا بقاء وان عاد من الاباق فاصح  
انه لا يعود ما ذونا هذا عندهم اما عند زفر والشافعي فلا يجبر لانه  
لا يمنع ابتداء فكذا بقاء او ان مات سيده او ان جنى جنونا مطبقا  
لان الاذن غير لازم وما لا يلزم من التصرف يعطى له وانه حكم الاذن  
واذا افاق يعود الاذن بلا تجديد بخلاف العبد واذا لم يطبق بان  
يجب ويتعلق لا يتجبر كما في العبد وقياسا على التوكيل او ان لم يوافق  
بدار الحرب حال كونه مرتدا لانه موت حكما او ان تجبر عليه اي الماذون  
المشتر بالاذن بشرط ان يعلم هو واكثر اهل سوقه جبره ويمكن علمه  
او لم يشتر به لان النسخ يجب ان يكون مثل المنسوخ واقامة  
لاكثر مقام الكل هذا عندنا اما عند الشافعي فالعلم ليس بشرط وتجبر  
الامة بان استولدها سيدها لانها بالاستيلاء صارت فراشا له بمنزلة  
المنكوحه فصارت حجرا دلالة وان صرح الاذن او لا لان بقاءه بالاصح  
فلم يكن ثابتا بالليل وهذا الحجر ثابت بالليل فكان اقوى بخلاف ما اذا  
اذن لام الولد ابتداء لانه صريح والدلالة لا تعارضه ونظيره ان تعقيم  
ما يده لانسان دليل الاذن بالاكل فاذا اضرها صراخه لا يحل تناول لانها  
لا تعارضه فكذا هنا هذا عندهم اما عند زفر فلا يتجبر لان الاستيلاء يجامع الاذن  
حتى لو اذن لام ولده تغير ما ذونا لها قياسا على تدبيرها لا يتجبر ان تدبرها  
لان العادة لم تجز تخصيل المدبرة فلم يوجد دلالة الحجر فثبت دلالة



كما كانت و اذا كانت كان على المدبر و ام الولد دين ضمن مولا بها  
 فيتمها للغريم لانه ابطال حقه في بيعها كالاغناق لا الزيادة لانه لم يجس  
 الا الرقبة ولو جهر العبد الماذون فافران مامعه امانة او غضب او اقتر  
 بدين لاخر عليه اي على نفسه صح اقراره فيقضي ما في يده لان حجب  
 المولى لا يقطع علايق تجارة المتقدمة و لهذا الواقع يستيفاء ثمن ما باع  
 صح هذا عند الامام اما عندهما فلا يصح لان اقرار المحجور لا ينفذ على المولى  
 كما اذا اشترى المال من يده ثم اقره فيؤخذ بعد العتق لئلا يضيع المال ولو  
 شغل اي استوعب دينه اي الماذون ماله الذي في يده ورقبة لم يملك  
 سيده مامعه من المال من كسبه فلم يعتق عبدا كسبه الماذون باعناق  
 سيده لان الملك ينتقل الى المولى على سبيل الخلافة عن الماذون ان فرغ  
 عن حاجته و الا فلا قياس على تركه الميت فاعبد يملك ملكا مستقرا بمنزلة  
 الحر من حيث الادمية للحاجة هذا عند الامام اما عندهما فيملكه فيعتق و  
 يخرم قيمته لان سبب ثبوت ملك الكسب ملك الرقبة وهو ملك لهاد  
 لهذا يجوز عتق الماذون و وطئ الماذونة و تعلق حق الغرماء باستيفاء  
 لا يمنع ملك المولى للرقبة لانا الذين في الذمة لاني الملك فلا يمنع بخلاف الوارث  
 اذا اعتق عبدا من التركة و هي مشغولة كلها بالدين فانه لا ينفذ لان  
 الملك انما ينتقل اليه استيفاء الميت عنه لا استيفاء عند بقاء حق الغرماء  
 عليه و عتق عبدا كسبه باعناقه ان يحيط دينه بهما صر فاللز يد عليه  
 اليه و يبيع ذلك الماذون من سيده بمثل القيمة او باكثر منه لانه ليس  
 ذلك بطلان حق الغريم بخلاف بيع المريض شيئا من وارثه بمثل القيمة  
 فانه لا يجوز عند الامام لتعلق حق الورثة بعين ماله فكل من اشترى

العين باء فيتم للغرماء لا يبيع منه باقل من ذلك لمثل التهمة كما في الوارث  
 بخلاف ما اذا جاني الاجنبي اذ لا تهمة فيه هذا عند الامام اما عندهما فيبيع و  
 يحجر المولى بين ارالة الحياطة البسيرة او الفاحشة و بين نقض البيع  
 بان قيل له بلغ الثمن الى تمام القيمة او انقض البيع لان دفع الضرر عن الغريم  
 بذلك بخلاف البيع من الاجنبي بالغين البسيرة فانه لا يجوز فلا يجرى  
 المشترك بازالة فلم يعتبر في حقه لعدم التهمة و يبيع سيده منه اي ذلك  
 الماذون بمثلها او باقل منه لانه لا تهمة ولا ضرر فلو باع سيده منه باكثر  
 حقه السيد الفضل او نقض العقد اي يومر باحد ما حياطة الحق الغريم و بطل  
 ثمنه الدين لو سلم السيد مبيعه الى ذلك الماذون قبل قبضه لان يد المولى  
 في العين بطلت بالتسليم ولا يجب له على العبد بخلاف ما اذا كان الثمن  
 عرضا لان حقه يتعلق بالعين و له اي السيد جنس مبيعه الغير المسلم اليه  
 لثمنه حتى يستوفيه لان البيع يزول ملك البايع عن المبيع لا يده مالم يصل  
 الى المشتري و المولى صح اعناقه ما ذونا مديونا بالدين المستغرق او لا  
 لانه ملك المولى يدا ورقبة و ضمن السيد الاقل من دينه و من قيمته  
 لانه قوت عليهم بالاغناق محلا لتعلق به حقهم ولا يرد العتق لحقيقة  
 الملك فوجب الضمان دفعا لضرر الغرماء و ضمن العبد الماذون فضل  
 دينه على قيمته حال كونه معتق لان المولى يضمن بقدر ما تلف بقي البايع  
 عليه كما كان بخلاف ما اذا اعتق المدبر و ام الولد الماذون لهما المستغرق  
 بالدين او لا لان حق الغريم لا يتعلق برقبتهما استيفاء بالبيع فلا يكون  
 المولى متلفا حقه فلا يضمن شيئا فان بيع عبدا دين محيط برقبته و  
 غنية المستغرق و ان لم يغبه فله غريم نقض البيع الا ان يقضي المولى



دنية تتعلق حقة بالرقبة بخير الغريم فان شاء اجاز الغريم بيعه وله  
ثمة قل او كثر او ان شاء ضمن المشتري قيمته لتعدية بالقبض والتغيب  
فرجع بالثمن على البائع او ضمن البائع قيمته لتعدية بالبيع والتسليم  
وسلم الثمن له فلم يزم البيع قياسا على المهر من فان ضمنه اى احدهما  
ورده البيع عليه بجيب فله ان يرجع على الغريم بقيمة التي ضمنها وعاد  
حقة اى الغريم في العبد لارتفاع سبب الضمان وهو البيع والتسليم  
لان الغاصب اذا باع فرد عليه بجيب يرد العبد الى المالك وياخذ  
منه ما دفعه فكذلك هنا فان باعه سيده معلما للمشتري بدنية المعجل  
فلم يزم للمشتري لانه لازم في حقه علمه رده بانه لم يصل ثمة الوافي  
لدنية بان وصل غير الوافي اليه بان لم يكن واخيه اذ لم يجز والا فلا  
كيف ما كان البيع لان له الاستعاء والاستيفاء لتعلق حقة بالرقبة حيث  
تكمل شرطها فائدة فالاول تام موجب وانما في ناقص معجل وان لم يعلم  
له به لم يقع البيع لازما في حق المتعاقدين وان لم يرد الغريم وان  
كان موجلا فليس له الرقبة لانه باع ملكه وهو قادر على تسليمه  
ولم يتعلق به حق الغير في الحال وان وصل ثمة الوافي له اليه بان كان  
وافيا له والحال لا محاباة في البيع لانه ذلك الرقبة كيف ما كان لان حقه  
لا عين الرقبة وقد وصل اليه وان كانت فيه محاباة فترفع او  
ينقض البيع فالمولى اذا باع المأذون المديون بعد العلم او اعتقه بعد  
ليس له اختيار لقضاء الدين لعدم خروجه عن ان يكون محلا لاستيفاء  
بالبيع والاعتاق فهو اخذ به بعد العتق بخلاف بيعه او اعتاقه العبد  
الجاني بعد العلم فله اختيار للاعتاق لخروجه عن ان يكون محلا للدفع بها

والغريم لا يجازم المشتري حال كونه منكرا وانه ان غاب ببيع لان  
الدعوى تنقضي فسخ العقد والفسخ قضاء على الغائب والحاضر بتمام  
مقامه هذا عندنا الى يوسف فيخاصه فيقفى للدين بدنية لان المشتري  
يدعى ان البيع ملك له فيكون خصما لمن ينازعه وان كان على العكس  
لا يصير البائع خصما حتى يحضر المشتري لان المالك والعبد للمشتري فلا يصح  
ابطاله بدون حضوره الا ان له ان يضمن البائع قيمته لانه متعلق  
بالبيع والتسليم فاذا ضمن القيمة جاز البيع وكان الثمن للبائع لان  
الا جازة في الانتفاء كالاذن في الابتداء ولو لمشتري عبدا وباع سكتا  
عن اذنه وحججه او تخيرا ان مولاه اذن له لانه محروم دعوى منه فهو  
ما ذون في حقه كسبه حتى يقضى دية منه لان تصرفه دليل الاذن لان  
العاقلة لا يقدم على التصرفات الباطلة لافي حق رقبة لعدم تحقق الاذن  
وهذا اذ لم يفك كسبه دية لا يباع رقبة لدنية لان المولى اذ لم ياذن  
الدين في حقه الخالص الا انه يباع له اذا اقر سيده باذنه لظهوره في  
حقه باقراره واذ لم يقرب ذلك فالقول للمالك بالاصل والغريم  
ان اقام البينة ان العبد المديون ما ذون له في التجارة والمولى غائب  
لا يقبل البينة ولا تباع الرقبة بالدين وانه العبد بالدين فباع القاض  
اكتسبه وقضى دين الغريم ثم جاء المولى وانكر الاذن فالقاضي يطلب  
الغريم بالبينة على الاذن فان اقام غيرها ونعت والارادة على المولى  
جميع ما قبضه من اكتسبه ولا ينقض بيعه في كسبه ويؤخر دية  
الى ان يعق فصلا وتصرف الصبي المميز ان تقع له  
نفعا خالصا كالاسلام والاثبات اى قبول الرتبة صح بلا اذن



من وليه الحاقه بالبالغ في ذلك لانه يشبهه من حيث انه عاقل مجز وفرد  
ان ضربه ضراحا صا لطلاق والعقوبة اي الاعاق لا يصح وان اذن به  
منه الحاقه لمن لا عقل له في ذلك لانه يشبهه من حيث عدم توجه الخطاب  
عليه وفي قصور عقله وولاية الغير عليه وما نفع وضر من تصرفاته كالبيع  
والشراء علق جوارحه باذن وليه فان اجاز صح والا فلا الحاقه بالطفل  
عند عدم الاذن وبالبالغ عند الاذن لان البيع تنجز بالاذن في ذلك  
هذا عندنا اما عند الشافعي فلا يصح لان كونه محجورا عن التصرف لنقصان  
عقله وضعف حاله وهذا لا يرتفع بالاذن وسنشرطه اي ذلك الصبي المأذون  
ان يعقل البيع سلبا للملك ويعقل الشراء جالبا له ويعرف الغبن البسيط  
من الفاحش وولاية ابوه ثم بعد موته وصيه ثم بعد موته جد ثم بعد  
موته وصيه ثم بعد موته القاض انما قال هنا او وصيه لانه يتصرف حال  
حيوة القاضى الموصى كالوكيل فان تصرفه حال حيوة الموكل فتسميته  
وصيا لكونه خليفة الاب لكون فعل القاضى كفعله بخلاف الوصيين  
الاولين فان تصرفهما بعد موت موصيهما فولييه هو لاء سواء كان  
في عيالهم او لا دون غيرهم من الاقارب والاجانب ولو اقر ذلك  
الصبي بامعه من كسبه بالدين والغصب واستمر ملك المال صح كالعبد  
المأذون لانه لو لم يصح لاجتناب الناس عن معاملته ولان الحجر ارتفع  
بالاذن فصا كالبايع او اقر بامعه من ارثه من ابيه لاخر صح لانه ملكه  
لكسبه ولانه بالاذن التحق بالبالغ وعن الامام انه لا يصح فيها ورثه  
عن ابيه لان صحته في كسبه لحاجته اليه في التجارات ولا حاجة في ذلك  
كتساب الغصب فالغاصب لا يملك رتبة المغضوب كما لا يملك

العبد المأذون رتبة ما في يده هو اي الغصب اخذ مال لا حر وميته  
منقوم لا غيره كخبر المسلم محترم لا غيره كما التحريم في دار الحرب بلا اذن  
ماله لا غيره كالوديعة جبر لا غيره كالسرة على وجه ينزل يده المحقق  
عندها ويثبت يده المبطله عند محمد والشافعي فزوايد المغضوب مضيق  
عندها لوجود الاثبات لا عند عدم الازالة ويغصب العفا عندها  
لذلك الوجود لا عند ما لذلك عدم فاستخدام العبد وحمل الدابة يغصب  
لانه اثبت يد التصرف عليه بالتفعل وذلك يوجب زوال يد المالك  
عنه لا يكون جلاوسه على البساط غصبا لانه لم يوجد النقل والتحويل  
فلم ينزل يد المالك عند جوارحه اما عند محمد والشافعي فغصب لثبوت يد  
التصرف من وجه وحكمه اي موجب الغصب الا ان لم يكن علم انه مال الغير  
لان من ظن انه ماله او اشتري عينا ثم ظهر اختفاؤه لان حق العبد لا يتوقف  
على القصد بخلاف الاثم لقوله تعالى ليس عليكم جناح فيما اخطاتم ولكن  
ما تعمدت قلوبكم ولقوله عدم رفع عن امتي الخطاء والنسيان والى  
رفع الاثم وحكم الظن المحرم الا ان لم يكن وحكم رد العين في مكان غصبه لا اختلاف  
باختلاف الاماكن حال كونها قاعة وحكم حكمه المحرم اي رد قيمتها حال كونها  
هاككة لان الضمان يجب بالغصب ويتقرر بالهلاك ويجب المثل في المثل  
لتعذر رد العين هاككة في المشايخ كالكيل والموزون والعدوى المتفارة  
كالبيض والجوز واللوز لقوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل  
ما اعتدى عليكم ولان المثل صورة اعدل منه معنى فيها هذا عندهم اما عند  
زفر فيجب القيمة الا اذا كانت تختلف باختلاف المنفعة كالقيمة والقدر فيغير  
القيمة لان المثل معنى اعدل منه صورة لوجود التفاوت الفاحش وفي



البر المحلوط بالشعر القيمة لانه لا مثله فان انقطع الغصوب المثلثي اى حبه  
عن السوق لا عن دور الاكابر فقيمة تجب يوم بخصمان لان المثلثي انما  
وهو المثل معنى وهو القيمة بدل من الكامل ولهذا لا يصار اليه الا بالخصومة  
والقضاء حتى لو صبر الى مجئ وقته يطلب بالكامل فيصير قيمة يومئذ عند  
الامام اما عند ابي يوسف فيوم الغصب لان المثلثي بالانقطاع بلحق بالقيمة  
وفيها يعتبر القيمة ذلك اليوم فكذلك في المثلثي بها واما عند محمد فيوم الانقطاع  
لان حق الغصوب منه لا ينتقل الى القيمة الا بالغير عنه وهو لا يصل الا بالانقطاع  
وفي غير المثلثي اذا تعذر رد العين يجب قيمته لان المثلثي معنى اعدل في القيمة  
فيجب المصبر اليه دفعا للضرر وجبرا للفاقت يوم الغصب لان القيمة وجبت  
به مترددة بين ان يراد العين وبين ان يهلك فيتقرر بهذا عندنا اما عند مالك  
فيجب مثله صورة من جنسه لان ضمان العدوان مقيد بالمثل لقوله تعالى  
فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وقوله دم في كسر  
عصا فعليه مثله والمطلق ما يات له صورة كالعدي المتفاوت اى الشيء الذي  
يعد ويكون افراده متفاوتة كالرمان والبطيخ ولا يبرأ منها ما يقابل بالعين  
مبتاعا على العدة كالشوب والحيوان فانه يعد عند البيع من غير ان يقال يباع  
الغنم عشرة بكذا فان ادعى الغاصب الهلاك اى هلاك العين الغصوب  
حبس اى حبس القاض مدة حتى يعلم انه لو بقي الغصوب لظهر كما اذا  
ادعى الا فلاس في غنم البيع لان الموجب الاصل في الغصب رد العين و  
اداء القيمة اذ المثل خلق عنه فلا يصار اليه بدون العجز عن ذلك ثم بعد ظهور  
العجز تقضى عليه بالبدل لان اخذه عند تعذر العين كاستردادها فثبتت  
القيمة بها لقيامها مقام العين وشروط اى تحقيق الغصب كون الغصوب

تقليا لان ازالة اليد المحققة بالنقل فلو غصب عقارا بان تكن واخره  
او زرع ارض غيره بدون الاذن وهلك الغصوب في يده باخه سماوية  
كما اذا ضربت الدار وغرقت الارض لم يضمن لان يده هو امانة لان تلك  
الازالة لا تصور في غير النقلي ولان الجزاء في قوله عليه السلام من غصب  
شيئا من ارض طوقه الله يوم القيمة الى سبع ارضين ذكر بدون الضمان  
ولو وجب لذكره به هذا عندنا اما عند محمد والشافعي فيضمن لانها يد  
ضمان لهذا الحديث وضمن ما نقص بفعله كسكناه قصارا او حدا داو  
كنقل ترا به كما في النقلي لان ما لا يضمن بالغصب يضمن بالاتلاف كالحجر فكذا  
هذا ومثل زرعه فيها كترت فاخرجت اربعة اكرار ونقصت الزراعة  
ما يبلغ كرا ويحقه من المون ما يبلغ كرا ياخذ من الفلكة كرا للبذر وكرا اخر  
للمون وكرا آخر لضممان النقصان ويتصدق بالكر الباقي عندها ولا يتصدق  
به عند ابي يوسف قياسا على الرجح في الوديعة وغاصب الدار لو باعها  
وسلمها ثم اقر بذلك وليس للمالك بيته بطل اقراره في حق المشتري  
لتملكه بالشرك ولا ضمان على الغاصب اذ لا غصب في العقار وضمن  
ما نقص باجارة عبد غصب في يده او بالعمل بذهاب السمع او البصر  
لان الغصوب دخل بجميع اجزائه في ضمان الغاصب فيضمن الجزاء اعتبارا  
بالكل وان كان الغصوب من الربويات كما اذا غصب بربا باب فابتلا  
او خاتا فاكسر ليس له ذلك تحزرا عن الربوا لانه ليس للجودة والصنعة  
قيمة فيها فيخير فان شاء ترك المبلول والكسور ويضمن مثل الرد وقيمة  
الحاتم مصنوعا من خلاف جنسه رعاية لحق المالك فيها وان شاء استرد  
المبلول والكسور لا غير واذا اجار الغاصب الغصوب تصدق باجره



وكذا المستعير تصدق مع اجر مستغارة اذا آجره وكذا المودع تصدق مع  
ربح حصل بالتصرف في مودعه ويتصرف الغاصب في مفعوله اذا كان  
مستعينا بالاشارة كما تعرض اي تصدق بزيادة الاجر والربح على النقصان  
لان عدم الملك في افادة الخبز فوق عدم الضمان وقد عدم الملك هنا  
هنا عندهما اما عند ابي يوسف فلا يتصدق بها لان المشتري ربح ما لم يضمن وهذا  
الربح ما يضمن وتصدق بجميع ربح حصل بالشئ بدراهم الوديعه الالف  
مثلا او بدراهم الغصب الالف وحصل مع نقدها بان شئ المودع او  
الغاصب بها شيئا مشبرا اليها واستمرها ثم باعه بالدين لان الاشارة الى  
التقو وتصح لبيان جنس الثمن والقدر والوصف فيكون الربح قد حصل  
بال غير هذا عندهما اما عند ابي يوسف فلا يتصدق لان الربح حصل بثمن  
في ذمة المشتري لا بذلك لان التقو ولا يتعين في العقود فيكون وجود  
الاشارة كعدمها ولهذا لو يملك قبل القبض لا يبطل البيع فان اشار  
ذلك المشتري اليها اي تلك الدراهم ونقد غيرها او اشار الى غيرها ولكن  
نقدتها او الحلق بان لا يشترى اليها ولا الى غيرها بل قال يشتري بثلث درهم  
ولكن نقدها لا يتصدق ويقتى به عند الاستقناء لان الربح يطيب له ولكن  
لا يطيب التناول من المشتري قبل ان يضمن في كل حال وكذا من الربح في  
الخيار فصل وان غصب شيئا وغيره بان ذبح شاة فزال اسمه  
بان طبخها او شواها وزال اعظم منافعه بان طحن حنطة لان به يزول كونها  
بذرا او هريسة وكشكا وغيرها ضمنه وماله لان قطع حق احد بها واجب  
قطعا للمضومة وقطع حق المالك بعوض وقطع حق الغاصب بلا عوض و  
تحل ادنى الضررين اولى بلا حل لا انتفاع قبل ادائه بقضاء القاضي

او بالراضى لان جواز التملك ببذل او بلا بدل وليل الملك لا الحل كما في  
البيع الفاسد هذا عندهم اما عند زفر بن يحيى بدونه لان ذلك الجواز يدور  
على الانتفاع كذبح شاة وطبخها او شيتها ومثل طحن بتر او زرع ومثل  
جعل حديد سيفا وجعل صفرا نية ومثل البناء على ساحة هي بالجميع  
خشبة عظيمة مخونة ومهياها للاساس عليها او للبناء وعلى لبن فينتقل  
لك المالك بالبناء وعلى احدها الى القيمة لانه اذا حدث صنعة متقومة صيرت  
حق المالك بها كما من وجه قبل اذا كانت قيمة الساحة اكثر من قيمة البناء  
لم ينزل ملك المالك هذا عندنا اما عند الشافعي فلا ينتقل البناء ويرد  
الساحة والدين لما مر ان العين باقية ولا يعتبر قول الغاصب لانه محظور  
فلا يصير سببا للملك فان ضرب الحجر بين بعد غصبه لم يفسد درهمها والذهب  
دينارا او صاغها انا او حلتها لم يملكه الغاصب وهو حينئذ ماله بلا شئ  
لانه لم يخرج عن كونه موزونا جري فيها الربوا مع ان الصنعة الفضة غير  
متقومة فيها على الا نفاد ولهذا لو كسر ابريق فضة لاجر ليس ماله  
ان يملك العين ويضمن قيمة الصياغة وحق المالك متقوم فيكون رعايته  
اولى بخلاف غيرها هذا عند الامام اما عندهما فيملكه وعليه مثله لتبدل اللام  
بالصنعة قياسا على المسائل المتقدمة فان ذبح حيوانا مأكولا اللحم كذبح  
شاة غيره طرحتها المالك عليه اي الذابح واخذ قعرها النامة ان شاء او  
ان شاء اخذها وضمنه نقصانها لانه المالك من وجه نظر الى قوت بعض  
المنافع كاللبن والنسل دون وجه نظر الى بقا بعضها كالاكل وكذا اذا قطع  
طرفا منها وان ذبح غير المأكول يلزمه القيمة لانه المالك من كل وجه وكذا قطع  
طرفا منه بخلاف قطع طرف العبد المخصوص فانه ياخذ مع الارش لان



الادنى لا يصير مستهلكا بالقطع وكذا المذكور لو خرق ثوبا وفوت بعض  
العين وبعض نفقة لا يفوت كله اى لو احدث في ملك آخر عيبا فاحشا  
هو ما ينقص ربع القيمة بخير المالك بين تضييع جميع قيمته وتركه لكونه  
مستهلكا من وجه وبين الاسترداد مع تضمين النقصان لقيام حقيقة  
وان فوتت كله يضمن جميع القيمة بلا خيار في التضمين واما في سيرة تقصير ولم  
يفوت شيئا منها اى المنفعة اى لو احدث فيه عيبا يسيرا هو ما دون الفاسد  
بان لم يخرج من ان يكون صالحا لما كان صالحا قبله استرده ثم ضمن ما نقص  
من قيمته ومن بني من الغاصب في ارض غيره او غرس فيها ارضا بالقلع  
الرد الى مالكها كما في الاجارة لان الارض لا تغصب فبقى حق المالك كما كان  
وللمالك ان يضمن له قيمة بناء او قيمة شجر ام يقلعه ان تقصت الارض به  
اى القلع لان المالك صاحب الاصل والغاصب صاحب التبعية وهو قائم  
بالمستوع على الاخر ويوفي حق الغاصب بالقيمة فتملك المالك ما بناه وما غرسه  
بلا رضاه فتقوم الارض بلا شجر ولا بناء لما تملكه وتقوم مع احداهما حال  
كونه مستحق القلع باثنتي عشرة اذ كانت قيمة المقلوع عشرة واجرة القلع  
درهما فيضمن المالك الفضل وهو الشقة كما مر في الاجارة الا اذا كانت  
قيمة التابع غالبية على قيمة المتبوع ووضع المسئلة في غصب العقار اما  
مجار لتصوره بصورة الغصب واما حقيقة لتبوت اصل الغصب لا وضعه  
الموجب للضمان بدليل قوله عم من غصب شبرا من الارض طوقه الله يوم  
القيمة الى سبع ارضين فان حفر الثوب او صفر بعد غصبه او لبت الشوبق  
بعده بسمن بخير المالك فان شاء ضمنه قيمة حال كونه ابيض وضمن مثله  
سوية لانه مثلي وسلكه للغاصب او ان شاء اخذها وعزم ما زاد الصنيع

والسمن

والسمن لانه متلف من وجه لانه لم يبق ثوبا ابيض فان شاء مال الى  
جرته الاكلاف فيضمنه وان شاء مال الى جرة البقاء فيأخذه فالحيار الرب  
الثوب لانه صاحب الاصل بخلاف الغاصب لانه صاحب الوصف وهذا  
قائم بذلك ولو انقص الثوب بنفسه فلا خيار له بل يورده بغير قيمة  
الصنيع فان سواد الثوب ضمنه المالك قيمته ابيض او اخذه ولا شئ  
للاصاحب لانه نقص في قيمته وله الزيادة ان زاد عليها بهذا عندنا اما  
عند الشافعي فالمالك بمسك الثوب ويا من الغاصب بقطع الصنيع ما لم يكن  
ولا فرق بين السواد وغيره في ان التمييز غير ممكن قياسا على قطع البناء  
فلما فيه لا يتلف مال الغاصب لان النقص يكون له واما هنا فيتلف فمرعاة  
الجانين فيما قلنا فحصل مسائل شتى ولو غيب الغاصب ما غصب  
وضمن للمالك قيمته ملكه لان المضونات تملك بالتراضي وبفضاء القاضي  
باليد تغزر رد العين بالقيمة لان المالك ملك المبدل يورده بغيره فوجب  
ان يملك الغاصب المبدل تحقيقا للعدل هذا عندنا اما عند الشافعي فلا يملك  
قياسا على المدبر وام الولد واذا اختلف الغاصب والمقصود منه  
في قيمة المقصود بعد غيبته صدق الغاصب في قيمته مع حلفه ان لم تقم  
حجة الزيادة للمالك لانه منكر للزيادة والمالك مدع لها فان ظهر المقصود  
الغائب والحال قيمته اكثر من ضمانه او لا وقد ضمن الغاصب بقوله ولم يسه  
بخير المالك فان شاء اخذه المالك ورد عوضه او ان شاء امضى الضمان  
لعدم رضاه بتسليم ما ادعاه وان ظهر الغائب وقيمته اكثر منه او لا وقد  
ضمن الغاصب بقوله ما كره او بحجة او بنكول غاصبه فهو له ولا خيار للمالك  
لوجود رضاه بذلك وقد بيع غاصب ضمن بعد بيعه لا ينفذ اعتاق ضمن



بعد لان هذا الملك ملك مستند وهو ملك نافض ولهذا يظهر في حق الاكس  
الا ولا يكون الولد قبل الانفصال تبعا وبعده اصلا والكسب ينبع كونه  
بدل المنافع والملك النافض يكفي لنفوذ البيع لا العتق ولهذا ينفذ بيع المكاتب  
لا اعتاقه وزوايد الغصب اى المقتسوب حال كونها متصلة له كالسمن  
والحسن وحال كونها منفصلة عنه كالولد والشجر امانة في يد الغاصب حتى  
لو هلك لا تضمن الا بالتعدي لان الغصب لم يرد عليها لانه ازالة اليد المحققة  
ولم توجد لان يد المالك لم تثبت عليها او الامع المنع بعد الطلب في المنفصلة  
لان المتصلة لا تضمن بالمنع لان الطلب غير صحيح منها لعدم امكان ردّها بدون  
الاصل هذا عندنا اما عند الشافعي فتضمن لان الاحكام الشرعية تسري  
من الاصل الى ما يتولد منه ولهذا ان ولد ام المولود والمذنب والمكاتب و  
والقنة والحرة في حكم امه ولان الغصب ورد عليها لانه اثبات اليد المبطل  
وقد وجد على الولد حتى لو تزنا زعم فيه آخر يكون القول قول فلو اشترى  
رجل كرمه فقبضه فتصرف ثلث سنين مثلاً ثم استحقه آخر واقام البينة  
واخذه بقضاء القاضي ثم طلب الغلة التي تصرف فيها ما اخذها منه غير مقدار  
ما نفق في عمارته من قطعة واصلاح سواقة وبناء حيطانه ومرتته اخذ  
هذا من منية الغناوى وضمن الغاصب نقصان ولادة الجارية حبلى  
معه اى في يده من الزنا لانها دخلت في ضمانه بجميع اجزاها والجرح محبوس بالكل  
وجبر ذلك النقصان بولد يفي به لان سبب الزيادة والنقصان وهو  
الولادة هنا اذا اخذ بغير الزيادة خلفا عنه فلا يجد نقصانا كالبيع فانه  
يزيل البيع عن ملكه ويدخل الثمن فيه فلا نقصانا ولهذا الوجه شاهد  
البيع لمثل القيمة لا يضمن شيئا كما لو قطع يد العبد المقتسوب واخذ الغاصب

الارث ورد معه وكما اذا ضرب الغاصب او الاخر بطن الجارية المقتوبة  
والقت جنينا ميتا ورد مع القرعة هذا عندهم اما عند زفر والشافعي  
فلا يجبر لان الفايته ملك المالك فلا يكون ملكه جابر لملكه فلو زنى الغاصب  
او غيره عنده بامته غصبها فرددت الى مالكها حال كونها حاملة فولدت  
ولدت عند المالك فماتت بالولادة او في نفاسها ضمن الغاصب قيمتها  
يوم علفت لان المقتوبة لو حبست في يد الغاصب ثم ردها الى مولاه  
وهو وفها الى ولي الجنابة يرجع الغاصب بقيمتها فكذا هنا بخلاف المحرم  
عند الغاصب فانه اذا ردها فملك عند المالك لا يضمن لان الهلاك يسند  
الحق الاخرة عند المالك والضعف الى غيرها هذا عند الامام اما عندنا  
فلا يضمن شيئا اذا ماتت في نفاسها لان الهلاك بعد الرد سبب جاز  
في يد المالك وهو النفاس لا يمنع الرد كما اخذ فلا يضمن كما لو زنت عند  
الغاصب ثم ردها فحبلى وماتت من ذلك بخلاف الحرة لان الحر لا يضمن  
بالغصب وبخلاف كون حمل تلك الجارية من زوجها او من مولاهما  
بخلاف منافع ما غصب فالمنفعة ما لا يبقى وقين والعين ما يبقى او قاتا  
فلا يضمنها سواء سكت اى استوفى منافعها بالاستعمال او عطلة لان الغصب  
لم يرد عليها لان يد المالك لم تنزل عنها لعدم وجودها في وقت الغصب  
فتكون من كسبه والكسب للمكاتب لقوله عدم كل الناس احق بكسبه  
وعلى تقدير جرحها على ملك المالك لا يتصور غصب الاعراض والقياس  
على منافع البضع لا يبيع لان منفعة قيمتها تقطعا خطيرة وتخيلا  
هذا عندنا اما عند الشافعي فيضمنها باجر المثل في الصورين قياسا  
على محل المنافع ومنافع البضع ولانها مال متقوم ولهذا تضمن بالعقود



الجائزة والفاسدة فصارت كالعين فصل وبخلاف انلاف غير المسلم  
 الغير المحدة للتخليص وانلاف خنزيرة فلا يضمنها لعدم تقومها ولو تلفها  
 لذمت ضمن المسلم فيجوزها وضمن الذئبي مثل الخمر وقيمة الخنزير لقوله عدم  
 اتركوههم وما يدعون هذا عندنا اما عند الشافعي فلا يضمن لان اهل  
 الذمة اتباع لاهل الاسلام في الاحكام فلا يجب الضمان بالتلفها ولا يصح  
 بيعها كما في حق المسلم ولو غصب غير مسلم فخللها بالافقة له كان نقل  
 من الظل الى الشمس او غصب جلد ميتة له قد بغي به اي بالافقة له كالترك  
 والشمس خذها المالك بلا شئ عليه لعدم احتياط مال الغاصب ولو تلفها  
 بعد التحليل والديغ ضمن مثل الخلل كيدا وقيمة الجلد طاهر غير مطبوع لان  
 الطهارة صفة الجلد فتبعته في الضمان بخلاف الدابة الا ان المالك لم يرد  
 ما زادته لكونها بالافقة له لا يضمن بالهلاك ولو خللها بذى قيمة  
 كالمخمل والخلل ملكه ولا شئ عليه لان الخط لا يستهلك واستهلاكها لا يوجب  
 الضمان هذا عند الامام اما عندهما فياخذها المالك ويرد ما زاد المخل او  
 الخلل قياسا على الجلد فلو ديع به اي بذى قيمة كالقسط او العفص الجلد  
 اخذ المالك ورد ما زاد الديع على الطاهر وليس له الترك وتعيين  
 قيمة جلد زكي كما لو غصب ثوبا فضيفه لانه لا يكون لجلد الميتة قيمة وللثوب  
 قيمة ولو تلفه اي ذلك الجلد لا يضمن لانه لا يتقوم تبعاً لمال الغاصب  
 والاصل غير مضمون عليه بالقيمة فكذلك التسع هذا عند الامام اما عندهما فيضمن  
 قيمة الجلد زكياً لاستهلاكه مالا يملو كما متقوماً بالهلاك وضمن بكسر معرف  
 هو آلة الدروكا لظهور المزمار ونحوهما لمسلم كان له ولذمتي غير لهما  
 كما جاز بيعها لانه مال منتفع به من وجه اخر سوى الملاهي فيضمن قيمة

من ذلك

من ذلك الوجه كما اذا استهلكته جارية معينة وحامته طيارة وعبد اختيا  
 هذا عند الامام اما عندهما فلا يضمن كما لم يجز بيعها وعليه القول لانها اعيدت  
 للمصيبة فلا يكون متقوماً كالخمر واذا كسر طبل الغزاة او الحجاج او الصبد  
 او كسر دقا يضرب في العرس او يلعب به الصبيان في البيت يجب  
 قيمة بالغة ما بلغت وضمن مع اراقة سكر بالفتحين اسم للثمن من ماء الطيب  
 اذا اشند وباراقة منصف بالشد يد ما ذهبه نصفه بالبطيخ عنده لا عند  
 لاهل مصر وبيعها اي المحرف والسكر والمنصف بل كل شراب محترم  
 سوى الخمر لانه مال منتفع به بقابته وهو القياس في الخمر الا ان حرمتها  
 قطعية لشبوتها بدليل قطعي هذا عند الامام اما عندهما فلا يصح قياساً على الخمر  
 وفي ام ولد غصبت فملكته في يد الغاصب لا يضمن عنده لعدم تقومها  
 خلافاً لما مر في الغنای بخلاف المدبرة فلو غصبت فملكته في يده يضمن  
 لتقومها لما مر فيه ومن حل قيد عبد غير او حل رباط دابة اي ما يربط  
 او فتح اصطلحها او فتح قفص طائيرة فذهب العبد والدابة والطائير  
 بعد ساعة فلو ذهبت على الفور يضمن وكذا اذا كان العبد مجنوناً ولو  
 ذهبت بعدها عند محمد او من سقى اي غمز الى سلطان من يوزيه و  
 الحال لا يدفع ذلك المؤدى من الايداء بل يدفع اليه فان امكن دفعه بغيره  
 يضمن او سقى اليه من يفسق ولا يمنع ذلك الفاسق من الفسق بتهريبه  
 عنه او من قال مع سلطان قد يخرم ذلك السلطان وقد لا يخرم انه  
 وجد مالا فخرمه شيئاً لا يضمن لان العبد والدابة والطائير والسلطان  
 مختار في فعله فلا يضاف فعله الى الاول كمن دس سارقاً على سرقة تو  
 ان غرم السلطان البتة ضمن القائل معه ذلك القول لوجوه والاتلاف منه



من وجه وكذا ضمن الساعي لوسى الى سلطان قد يغرم وقد لا يغرم بغير  
حق وذهب عند محمد زجر الى الساعي وبه يفتى عند الاستفتاء ٩  
**كتاب الشفعة** فهي كالعضب معدول عن سنن القياس  
والشرع لان كلا منهما ملك مال الغير بدون رضاه هي اى الشفعة ملك  
عقار اى بقعة على مشترية جبر بدون رضاه بمثل لانه الذى اشتري به  
اى بمثل ما قام على المشتري بالشركة او الجوار وشرطها المعاوضة حتى  
تتحقق في الرهبة ودوا رضاه السكوت عند العلم مع القدرة ويجب اى  
ثبت الشفعة للشفيع بعد البيع الصحيح الخالى عن خيار البايع اى بالبيع  
قبل ملك المشتري لان زوال ملك البايع يفتى لشونها ولهذا ثبت لو باع  
بشرط الخيار للمشتري فلا يثبت بخيار البايع حتى يسقط لعدم زوال  
ملكه ولا بالبيع الفاسد فقبل القبض فلذلك وبعده فلان فيها تقريرا  
ما هو مستحق للفسخ ولهذا ثبت لو سقط الفسخ وهي تستقر  
بالاشهاد اى الطلب الثانى ولهذا لا يبطل بتأخير طلب التمكك بخلافها قبل  
الاشهاد وملك بالاختار لا ينتقل الملك عنه اليه الا بتسليم المشتري  
بالنراضى او بقضاء القاضى قياسا على الرجوع في الرهبة حتى لو مات الشفع  
بعد الطلبين قبل ذلك لا تورث عنه او باع مشفوعا به او المخرى لشفيع  
في يد المشتري فاكل سنين ثم حضر الشفع وشفيع به تبطل لان قيام  
ملك الشفع من وقت البيع الى وقت القضاء بشرط ولا سقط من  
التمن شئ ولا يحقها لان الشفع لم يملك المشفوع فكيف يملك غيره  
فتجب بقدر رؤس الشفعاء لا بقدر الملك حتى لو كانت الدارين  
ثلاثة رجال لا حد لهم نصفها ولا اخر ثلثها ولا اخر سدسها فباع صاحب

النصف او الثلث او السدس وطلب الباقي ان الشفع تكون بينهما نصيفين  
لان العلة اتصال الملك وفيليه في هذا الكثرة ولهذا لو تفرده صاحب القليل  
يسحق الكل بهذا عندنا اما عند الشافعي فيقدر المالك لا المروءة في المثال  
المذكور تكون بينهما اثلاثا او ارباعا او اخماسا لانها من حقوق الملك فتقدر  
بقدره قياسا على النمرة والولد والغلة والكسب والبيع فلنا هذه نتائج  
الملك فتكون بقدره فتثبت اولا للخليط الشريك الذى يبايعه في نفس  
المبيع ثم ان ملكها تثبت ثانيا لى الخليط في حق المبيع كالشرب والطبخ  
حال كونها خاتمين كشرنهر لا يجزى فيه السفن الصغرى وعن ابي يوسف  
الخاص نهر يبقى منه بستان وما زاد عليه عام ومثل طريق لا ينفذ ثم ان ملكها  
ثبت ثالثا لجار ملاصق بانه في سكة اخرى لا قوة السبب موجبة للمرجع  
انما قال كواضع جذع على حائط ليعلم انه جار ليس بخليط لانه شرط  
لهذا الجار لتحقيقه بدون هذا الوضع ولهذا لا يترجح على ساير الجيران مثال  
الثلاثة مجتمعة كما اذا كان البيت مشتركا بين اثنين في دار مشتركة  
بين قوم في سكة غير نافذة ولدار جار ملاصق بانه الى سكة اخرى فباع  
احد شريك البيت حصته منه من اربع فالشريك فيه احق بالشفعة من  
الشركاء في الدار لانه شريك في نفس المبيع فان سلكها فتلك الشكاه  
احق بها من الشركاء في السكة لانهم شركاء في الطريق الاخص فان  
سلكوها فاهل السكة احق بها من الجار الملاصق لانهم شركاء في الطريق  
الخاص فان سلكوها تعينت لذلك الجار اذا طلبها حين البيع وان لم  
يكن له حق الاخذ في تلك الحال قبل التسليم والا فلا شفعة له وذلك لان  
علة الشفعة اتصال الملك وهذا يوجد في الكل هذا عندنا اما عند الشافعي



فلا شفعة بالجوار لانها لم ترفع ضرر مؤنة العتمة عن الشفيع وهو لا يوجد  
في غير الشريك وطلبها الشفيع او لا في مجلس عليه بابيع حتى لو سكنت  
او في سكوت تبطل لان السكوت دليل الاعراض ويدل عليه قوله وعم  
الشفعة لمن واثبها اي طالبها على غاية التعجيل فلو اخبر الشفيع بكتاب  
وهي قبل آخره فقراءه اليه بطلت وكذا اذا كان في السن غير المؤكدة  
مثل غير الكنعين قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء ومثل غير  
الاربع قبل الظهر والجمعة وبعد بها وعن محمد ان له خيار مجلس العلم قبا  
على خيار قبول مجلس البيع فعلى هذا اذا علم فقال الحمد لله او لا حول  
ولا قوة الا بالله او سبحان الله فهو على شفعة وكذا اذا قال من اتى بها  
وكم بيعت بلفظ يعرف منه طلبها كطلبت الشفعة ومثل نحوه كاطلبها  
او انا طالبها لان العبارة للمعنى حتى لو قال شفعة شفعة حين سماعه  
البيع صح الطلب في العرف وان لم يكن بحضرة من يشترده على مقالته  
لان الاشتراء عليه لان الماشري لان يكون شرط طاعة الطلب  
ولهذا لو صدق الماشري على الطلب بجل له المشفوع وهو اي هذا  
الطلب طلب موافقة اي يسمى به تمبركا بلفظ الحديث المذكور ثم يقوم  
من مجلس العلم مستحجلا فيطلب ثانيا طلب التقدير والاشترائها وان سمع  
المشري حال غيبة الدار المشفوعة والبايع والماشري لان الترك  
دليل الاعراض فهو يشترده عند العقار اقامة للمحل مقام الصاحب او  
يشترده على من معه هو اي العقار من بايع لانه من له اليد او من مشتر  
لانه من له الملك او من له اليد فيقول الشفيع مشري فلان هذه الدار  
التي حدودها كذا وكذا وانا شفيعها بداري حدودها كذا وكذا وقد

كنت طلبت الشفعة من قبل واطلبها الآن فاشترده وعليه وهو اي هذا  
الطلب طلب اشتراءه وتقديره اي يسمى بها وان سمع احد هؤلاء يقوم طلب  
الموافقة مقام الطلبين وان لم يتمكن الشفيع من هذا الطلب بان كان في  
الطريق فهو على شفعة ثم يطلب ثانيا طلب التملك والخصومة عند قاض  
بعد محيئة اليه فيقول مشري زيد دار كذا اي مخرها ومحلها وحدودها  
كذا وكذا وانا شفيعها بدار كذا اي حدودها كذا وكذا وطلبت  
شفعة ثمة اي فاقضى بالملك لي بشفعتين يسلم بالجزء من بيده  
التي ثم سال القاضي الشفيع ان الماشري هل قبض الدار ام لا لانه اذا  
لم يقبضها من البايع لا يصح الدعوى على الماشري حتى يحضر البايع وهو  
اي هذا الطلب طلب التملك والخصومة اي يسمى بها وبعد استقرار الشفعة  
بالاولين بناخيره اي الثالث لا تبطل الشفعة وعليه الفتوى لان حقه استقر  
بها مشريا كما لا يبطل سائر الحقوق وعليه الفتوى هذا عند الامام اما عند  
ابي يوسف فتبطل بناخيره ثلثة ايام لان تركه فيها دليل الاعراض قيل  
في سائر الحقوق من غير عذر لا يسمع الدعوى بعد ثلثين سنة وقيل  
بعد عشرين سنة وقال محمد وزفر اذا اخره شهرا من غير عذر كالمريض  
وغيره بطلت وبه يفتي عند الاستفتاء لانه ما فوقه مدة طويلة يتضرر  
المشري بنقض تصرفاته بخلاف ما دونه لانه عاجل كما في السلم ولو اخره  
لعلم ان ليس في البلد قاض فهو على شفعة لانه لا يتمكن من الخصومة ان  
عنده فكان عذرا واذا طلب الشفيع الشفعة عند القاضي سال القاضي  
الحضرم الماشري عن دار مشفوع بها فان اقر بملك ما بشفعة اي بانها  
ملك الشفيع يكون الماشري خصما او انكر به طلب البيعة من الشفيع على



انه مالك المشفوع بها لان اليد دليل الملك مع الاحتمال كاستصحاب الحال  
فيكون حجة للرفع حتى لو ادعى الخارج الملك على صاحب اليد لا تقبل بدون  
البينة لا الاستحقاق وهنا يحتاج الشفيع الى استحقاق الشفعة في الدار  
المشفوعة فلا يكون اليد حجة مستعينة فان عجز عن اقامتها على الملك اختلف  
المشتري بالله ما يعلم انه مالك الدار التي ذكرها فان نكل عن الخلف على  
العلم بانه مالك كذا لانه استخلاف على ما في يد غيره او لم يجز بل يبرهن  
الشفيع على انه مالك كذا ثبت الملك له ثم سأل القاضي عن المشتري  
فان اقر به اي الشري فكذا ثبت او انكر طلب البينة من الشفيع فان  
اقامها ثبت ايضا وان عجز استخلف المشتري فان نكل عن الخلف على الحال  
بانه ما استحق هذا الشفيع الشفعة على ان كان سببها متفقا عليه  
كشفقة الشراكة او على السبب بالله ما استشرت هذه الدار ان  
مختلفا فيه كشفقة الجوار لانه ربما يخلف على الحاصل على مذهب الشافعي  
على ما مر في كتاب الدعوى او يبرهن الشفيع على الشري قضى  
القاضي له بها فان طلب المشتري من المشتري القاضي تخليف الشفيع  
على انه كلاما من الطالبين الاولين طلبا صحيحا شرعا كما هو حقه بخلافه  
وان لم يجز الشفيع الثمن الى مجلس قضاء القاضي وقت الدعوى  
لان الثمن يجب عليه بانتقال الملك اليه فلا يجوز الا مبرا بحضور الثمن  
قبل ذلك كما يجب على المشتري قبل البيع وعن الامام ومحمد لا يقضى  
له بها حتى يجز الجواز ان يكون مغلبا فيتوى مال المشتري واذا  
قضى له بالشفقة لزمه احضاره كما لزم المشتري جد البيع  
والمشتري جسد العقار المشفوع ان قضى قبل الاحضار لقبض

لثمن حتى يتوفيه كالبائع حسب البيع حتى يستوفي الثمن فلو قبل الشفيع  
او الثمن فاحذر ذلك لا تبطل الشفعة تناكدها بالقضاء والخضم اي  
خضم الشفيع البائع ان لم يسلم البيع على المشتري ولا الشفيع ان يخاضع  
البائع اذا كان المبيع في يده لانه من له اليد لكن لا تسمع البينة عليه  
حتى يحضر المشتري لانه من له الملك والشفيع يعترض بهما والقاضي يقضي  
بهما فيشترط حضورهما لا ينفخ فبفتح البيع بحضوره ويقضى بالشفقة  
والعهدة اي تسليم المبيع والرد بخار العيب والرؤية وضمان الثمن  
عند استحقاق المبيع على البائع بناء على ان الشفيع اذا اخذ المبيع من يد  
البائع ينفخ ببيع جري بين البائع والمشتري في حق المشتري فينتقل  
المبيع الى الشفيع من البائع بهذا عندنا اما عند الشافعي فعلى المشتري  
لانه لا ينفخ فينتقل من المشتري اليه فان اخذ المبيع من المشتري  
يكون العهدة عليه لان البائع صار اجنبيا واذا قضى للشفيع بها قبل  
خيار الرؤية وخيار العيب لان الاخذ بها شرعا من المشتري ان كان  
بعد قبضه ومن البائع ان كان قبله كما ثبت بالخيارات اذا اشترى  
منها باختيارها وان شرط المشتري البراءة منه او رآه عند ثمرته  
من البائع لان المشتري ليس بنائب على الشفيع فلا يعمل شرطه  
ورؤية في حقه فصل وان اختلف الشفيع والمشتري في الثمن  
بعد ما قبض المشتري الدار المشفوعة ونقد الثمن صدق المشتري  
لان الشفيع يدعى الاستحقاق باقل الثمنين وهو ينكر ولا تخالف هنا  
لذا لا نص في غير المورد انما يكون اذا ادعى كل منهما حقا على الآخر  
فالمشتري هنا لا يدعى عليه شيئا ولو برهن بينة فالشفيع احق



بقبول بيته لان الملزم بيته لانه لو ترك يترك والملزم اولى ولانه  
 لا تنا في بين بيتهما حتى لو اشترى مرة بالف ومرة بالفين كان له ان  
 ياخذها بايتها شاء فلم يثبت الزيادة بخلاف البايع والمشتري  
 اذ لا يمكن الشراء الثاني الا بانفساخ الاول فاعبر ذلك هذا عندهما  
 اما عند ابي يوسف فالمشتري احق ايضا لان البيات تنزج بكثرة  
 الاثبات وبيته تثبت زيادة الثمن وان اختلف الشفع والمشتري  
 والبايع في مقدار الثمن قبل نقده مقبوضة كانت تلك الدار او غير  
 مقبوضة بان ادعى المشتري ثمنها ادعى بايعه اقل منه بلا قبضة  
 فاقول له اي البايع فاخذ الشفع بما قاله لان الامر ان كما قاله  
 ياخذ بذلك وان كان كما قال المشتري كان البايع قد حط بعض  
 الثمن والخط يخرج المخطوط عن ان يكون ثمنها فياخذها بما بقي وان  
 اختلف ذلك الاختلاف مع قبضه ونقده فالقول للمشتري  
 فاخذ بما قاله ان شاء ولا يلتفت الى قول البايع لان حكم البيع  
 قد انتهى في حقه بوصول الثمن اليه فصار كاجنبى آخر واخذ الشفع  
 المشفوع في حط الكل اي كل الشئ بالكل لان هذا الخط غير ملحق  
 باصل العقد والالبقي بلا ثمن بخلاف حط البعض وقد مر في باب المراجعة  
 بقوله والشفيع ياخذ بالقل في الفصلين واخذ في الشري بثمن مثلي  
 لمثل قدرته على المثل واخذ في الشري بثمن من اي قيمتي كالعرض  
 بالقيمة لعجزه عن المثل الكامل ففي بيع عقار بعقار اخذ كل منهما  
 بقيمة الاخر لانه بدله وهو من ذوات القيم فياخذه بقيمته وفي  
 مؤجل بخير الشفع فان شاء اخذ بحال او ان شاء طلب في الحال

طلب المواثبة والتقريب واخر طلب الخصومة الى انقضاء الاجل واخذ  
 بعد الاجل وليس له ان ياخذ في الحال بثمن مؤجل الى ذلك الاجل لان  
 الاصل في الثمن ان يكون حالا وانما يؤجل في حق المشتري بانماجيل  
 ولم يؤجل في حق الشفع كما اذا اشترى شيئا بثمن مؤجل ثم ولأه غيره  
 لا يثبت الاجل بغير الذكر فكذا هنا هذا عندنا اما عند مالك فله ذلك  
 لان المشتري يملك بثمن مؤجل فكذا الشفع ولو سكنت الشفع عنه  
 اي ذلك الطلب وصبر حتى طلب عند الاجل بطلت الشفعة لان حقه  
 فيها قد ثبت بدليل انه لو اخذه بثمن حال كان له ذلك والسكوت  
 عنه بعد الثبوت مبطل وفي ذمتي من ذمتي عقارا بخيرا وخمسين في الحال  
 الشفع ذمتي ايضا اخذ بمثل الخمر وقيمة الخنزير كجواز البيع بها عندكم  
 فاخذ بالمثل في المثل وبالبقية في القيمة وفي شراء منه باحدهما والشفيع  
 مسلم اخذ الشفع المسلم بقيمة كل منهما تنفذ تسليم الخمر فالتفت  
 بذوات القيم والخنزير منها ومعرفة قيمتها بالرجوع الى ذمتي سلم  
 او فاسق تاب وهكذا حال الشفيعان احدهما مسلم قبل العقد او  
 بعده اعتبارا للبعض بالكل فحصل وفي بناء المشتري و  
 غرسه في المشفوع بخير الشفع فان شاء اخذ بالثمن ومع قيمتها  
 حال كونها مقلوعين اي مستحق الفلح ان نقصت الارض بالقلع  
 كما مر في الغصب او ان شاء كلف المشتري قلعهما لان حق الشفع  
 اقوى من حق المشتري ولهذا ينقض جميع تصرفاته حتى الوقف و  
 المسجد والمقبرة فاحداث الابنية في العقار المشتري منها ولانه  
 بني في محل للغير حق الاخذ فكان راضيا لنقضه كالفاسق اذا بني



في المفضولة واما ترك الزرع الى الحصار باجر فلان له نهيته معلومة  
ولا يكون على الشفيع ضرر كثير بالتأخير هذا عندنا اما ابى يوسف  
فيخر ايضا فان شاء اخذ بالثمن مع قبضتها قائمين على الارض وان  
شاء ترك وليس له ان يامر بنقض بنيانه لان المشتري بنى في  
ملك نفسه ولهذا يصح تصرفه حتى لو اخر طاب له الاجرة فلا يحكم بالحكم  
العدوان فلا يكلف بالقلع كما لو زرع ورجع الشفيع على البائع  
بالثمن فقط اي لا بقيمتها عليه ان اخذ منه ولا على المشتري ان اخذ  
منه ان بنى الشفيع او غرس فيها ثم استحققت ثم قضيت للمشتري  
لان البائع التزم السلامة للمشتري عن الاحتقاق فيكون المشتري  
مغرورا من جهة البائع ولا غرور في حق الشفيع لان البائع والمشتري  
لم يضمنوا له السلامة لانه اخذ جهرا وقررا هذا عندنا اما عند ابى يوسف  
فيرجع الشفيع بها قمارا على المشتري ويخير فان شاء اخذ العرصه  
بكل الثمن اخرجت الدار المشفوعة او جف الشجر في البستان  
المشفوعة بآفة سماوية وان شاء ترك لان ما يدخل في المبيع  
بلا ذكر يكون تبعا فلا يكون له حصته من الثمن ولهذا اذا باع مراحه  
على باع جميع الثمن هذا عندنا اما عند الشافعي فيأخذها بالحصه  
كما لو اشترى ثوبا مع سلة اخرى قلنا لا يدخل في البيع بلا ذكر  
كالسلة الاخرى لا يكون تبعا فيكون لها حصه من الثمن وهو  
يخير فان شاء اخذ العرصه لا يأخذ النقص بالكله والسكون  
المنقوض لانه منقول انقطعت تبعيته للعقار بحصتها اي العرصه  
اي بقيتها وقت العقد ان هدم المشتري البناء او قطع الشجر

وان شاء

وان شاء ترك لان الشفيع يصير اصلا بالاتلاف فيكون له حصه من  
الثمن فيسقط حصته من الشفيع به وفي شراء ارض بثلثين مثلا  
تم تخيل فيها وذكر الثمن في البيع لانه بدونه لا يدخل في بيع التخيل  
فالشفيع اخذ الكل اما الارض فلانه مبيع واما التخيل فلانه تبع واما الثمن  
فلانه تبع تبع لافصاله بالاستحسانا او في شراء ارض لا مع لم تخيل عليها  
فانضم معه اي عند المشتري فالشفيع اخذ بها اي الارض الاصل بثمرها  
لان زوايد البيع مبيعة بالتبعه واخذها بحصتها من الثمن ان جده اي  
قطع الثمن المشتري في الاول اي في شرائها معه لان الثمن الموجود وقت  
العقد بالا صالة لدخوله في البيع بالذكر فيكون له قسط من الثمن فيفوت  
قسطه بفواته فتقوم الارض والتخيل وحدهما بثلثين والثمن وحده  
بأية فيقسم الثمن على بثلثين القيمتين فيسقط ما اصاب الثمن وهو عشرة  
ويدفع ما اصاب الاصل وهو عشرة وواحد واخذ بالكل اي كل الثمن  
ان وجده في الثاني اي في شرائها لا معه لان الثمن لم يكن موجودا وقت  
العقد **باب ما هي فيه او ماله في** وما يبطلها انما تجب الشفعة  
قصدا اي يختص القصدية في عقار ملك بعوض هو مال وان لم يقسم قسمة  
حسية كحام ورحى وبئر لان الشفعة لدفع ضرر الدخيل على الدوام و  
هو يوجد فيما لا يقسم هذا عندنا اما عند الشافعي فلا شفعة فيه لانها  
لدفع ضرر مؤقتة القسمة وهو لا يوجد فيه واما غير القصدية فتست في غير  
العقار كالشجر والثمر فانها يؤخذ ان بالشفعة تبعا للعقار لا يثبت الشفعة  
بالشركة في المنقولات مثل عرض وملك وسائر وتدخل بها بيعا قصدا لا  
للعقار لانعدام ذكره في المنقولات ولقوله عدم الشفعة في كل عقار



ولا في ارث وصدقة لانه ليس في معنى البيع ولا في هبة لان العوض  
غير المشروط يؤثر في ابطال حق الرجوع لاني ان يكون عوضا عن الموهوب  
الاول حقيقة ولهذا لو هبته عشرة دراهم وعوضه خمسة جاز فلو كان  
عوضا حقيقة عن الموهوب لكان ربا ولا لانه هبة من الجانبين هذا عندنا  
اما عند مالك فغيرها شقة لانها صارت معاوضة بالتعويض الا انها تثبت  
فيها اذا كانت بعوض مشروط لانه يصير مبادلة آخر في شرط الطلب  
بعد قبض العوضين ولا شقة بجار الشرا في دار فتمت بينهم لان  
في القسمة معنى المبادلة والافراز ولهذا يجبر عليها وهي جوزت على خلاف  
القياس في المبادلة المطلقة فلا تجرى فيها اولا في دار جعلت اجرة حتى  
ملكها او جعلت بدل خلع او بدل عتق بان قال اعتقك على دار فلان هذه  
قبيل العبد حتى عتق ثم وهبت له تلك الدار فذهبا الى مولاه او بدل صلح  
عن دم عمه او جعلت مهر لانها ثبت في البيع المطلق على خلاف القياس  
فلا يتعدى الى غيره وان قوبل ببعضها مال كما اذا تزوج امرأة على دار على  
ان تدفع اليه الف درهم مثلا يقسم الدراهم على مهر مثلها وعلى الف فما  
اصاب مهر مثلها كان مهرها وما اصاب الالف كان مبيعا حتى لو كان مهر  
مثلها مائة الف يكون نصف الدراهم مهرها والاخر مبيعا بالالف  
فلا شقة في كل الدار لان النكاح اصل والبيع تبع له لانه لو جعل على العكس  
يعد البيع لانه يعد بالشرط الفاسد بخلاف النكاح فلا شقة في الاصل  
فكذا في التبع هذا عند الامام اما عندنا فيثبت الشقة فيما اصاب الالف  
اعتبارا للبعض بالكل اولا في دار بيعت نجيا للبايع والحال ما سقط  
خياريه فاذا سقط تثبت الشقة لزوال المانع في شرط الطلب

وقت السقوط لان البيع محصور سببا لا فائدة الحكم وقيل وقت  
البيع ولا يمنع ثبوتها خيار التمثيل المشتري ولا خيار العيب والروية  
اذ يكفي لها خروجا عن ملك البايع ودخل في ملك المشتري اولا او  
بيعت بيعا فاسدا اما قبل القبض فليقأ ملك البايع واما بعده  
فلا محال لكل منهما وفي اثباتها اسقاط فتناقض والحال ما سقط من  
اي حق الفسخ فاذا سقط حق البايع في الاسترداد ببيع المشتري او  
بفعل الغاصب بالمبيع فعلا ينقطع به حق المالك يثبت الشقة فيخير  
الشفيع فان شاء اخذ بالبيع الاول بالقيمة وان شاء اخذ بالبيع  
الثاني بالثمن فلا يصار الى التزجيج لان الاشتغال فيه عند تعذر العمل  
بها فاذا اخذ بها نقض البناء والغرس كما في البيع الصحيح اولا في دار  
ردت بجبار روية او بجبار شرط بعد ما سلمت قبل القبض او بعد  
كما اذا اشترى دار فسلم الشفيع الشقة ثم ردها المشتري باجرها  
فلا تجوز الشقة له لان ذلك فسخ محض لا انشاء عقد ولهذا يتفرد  
المشتري به بدون رضا صاحبه او بجبار عيب بقضاء بعد ما سلمت  
الشقة وبعد القبض لان ذلك فسخ من كل وجه فعادت الى قدر  
ملك البايع وتجب الشقة بعد ما سلمت برز عيب بلا قضاء وبر  
باقالة للبيع لان ذلك بيع جديد في حق الثالث لوجود مبادلة المال  
بالمال بالتراضي والشفيع ثالث وتجب الشقة للعبد المأذون  
حال كونه مديونا وبناحيطا برقبته وكسبه في مبيع سببه وتجب  
ايضا لسببه في مبيع اي العبد المأذون المديون لان الاخذ بها في  
معنى الشراء ولكل منهما ان يشتري من الاخر بخلاف ما اذا لم يكن عليه



دين لانه لو باع ببيع لمولاه ولا شفعة لمن يبيع له لما يجي عن قريب ولو  
اشترى فوجب للمولى لانه اتباع له وهي تثبت لمن ابتاع له وتجب  
لمن اشترى دارا بنفسه او اشترى له اي اشترى بوكيله او مضاربه  
اذا كان شفيعا لانه دليل الاقبال على التملك حتى لو جاء شفيع دونه  
كما اذا كان شريكا والشفيع الجاني جاز الشفعة له ولو جاء شفيع مثل  
كما اذا كان شريكين في نفس البيع او في حقه او جارين شريكين في  
الدار لا تجب لمن باع بنفسه او ببيع له اي باع وكيله او مضاربه اذا  
كان شفيعا لان البيع تملك والاخذ بها تملك وبنيها منافاة اولها لمن  
ضمن الدرك عن البائع كالمشتري لما مر في الكفالة من ان الاستخلاص عليه  
فكان كالبائع ولا تجب فيما يبيع الا ذراعا او شبرا او اصبعين طول  
حد الشفيع لا يقطع المجاورة هذا حيلة لدفع شفعة الجوار او لا فيكون  
بينها كعشرة الدار منها بثمن عشرة اعشار المائة ثم شري باقيا وهو  
شقة اعشار الدار بعشرة المائة الا انها تجب في السهم الاول وهو  
عشرها بثمنه لافي شقة الاعشار لان المشتري صار شريكا في الباقي  
فالشريك احق من الجار بهذا حيلة اخرى لذلك او لا فيما اشترى دارا  
قيمها مائة بثمن هو الف ثم دفع ثوبا ياتي مائة عنه اي الالف الا انها  
تجب بالثمن الف لانه عوض الدار لا الثوب لانه عقد اخر واذا اخفت  
يرجع المشتري على البائع بذلك الثمن ببقاء العقد الثاني على الصحة فيستقر  
البائع ويندفع بان يباع بذلك الثمن دنيا لان الاستحقاق يبطل العرف  
فيجب ذلك الدينار لا غير نظره وان ذلك لم يكن عليه كمن اشترى من آخر  
دينارا بعشرة دين عليه ثم تصادقا ان لا دين عليه فانه يبر والدنيا

فكذا

فكذا هنا بهذا حيلة اخرى ولو دفع شفعة الشركة في نفس البيع  
ولا يكره قبل البيع حيلة اسقاط الشفعة فزارعن وجوبها لان  
منع ملك البيع عن المشتري بدون الرضا ولا بعد ضررا هذا عند  
ابي يوسف اما عند محمد فكره كما بعده لان وجوبها لدفع ضرر الدخيل  
فيبقى الضرر بها قيل ان كان المشتري ممن يتضرر به الجيران يكره و  
الا يكره واما ابطالها بعد وجوبها فبكره كما اذا قال المشتري انا ابيعها  
منك يا اخذت فيقول الشفيع نعم او غيرها او اذا قال المشتري انا  
يا اخذت فيقول نعم او اشترى بها ولا يكره حيلة اسقاط الزكوة  
باستبدال كسائمه بغيرها في اثناء الحول او استبدال جهنمها  
في اخره فزارعن وجوبها لانه امتناع عن الوجوب لا اسقاط  
الواجب ولا ابطال حق الفقراء هذا عند ابي يوسف اما عند محمد  
فبكره تخرا عن قطع رزق الفقراء الذين قدره الله تعالى في مال  
الاغنياء وبه اي يقول ابي يوسف يغني في الشفعة وبضده اي يقول  
محمد يغني في الزكوة تخرا عن الاحتياط في سكك الذين يكمنزون الذين  
والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بغضب اليم فصل  
ويبطلها ترك طلب المواثبة او طلب الاشترار مع القدرة لانه دليل  
الاعراض ويبطلها تسليمها بعد البيع لانه اسقاط صريح فقط اي لا يكره  
لانه لم يثبت بعد ولو سلمها بعدها وهو لا يعلم بالشري فتسلمه  
جائز حضر المشتري او غاب لانه اسقاط فلا يتوقف على العلم كالطلاق  
والابراء عن الدين ولو كان ذلك الترك او التسليم عن الاب او من  
الوصي في حق الصغير الشفيع او من الوكيل في حق الموكل في دار اخرى



بيعه يجب شتراته قبل تسليمها الى الموكل اذا بيعت المشفوعة  
بمثل قيمتها لان تسليم هو لا وفي معنى ترك الشري وهو لا يجب بال  
الصبي اخذ بما يكون النظر في ترك اتقاء للمتن على ملكه هذا اخذ بها  
محمد وزفر فلا يبطلها حتى لو بلغ له ان ياخذ بالشفعة لانها حقه فلا يملك  
ابطال حقه كالا يملك اعتاق عبده وابطاء غريمه وان بيعت باكثر من  
قيمتها بالابتعا بن الناس به لا يصح تسليمه لانه لا يملك الاخذ فلا يملك التسليم  
كالا جنبي ويبطلها صلح من اى الشفعة على عوض لانه دليل الرضا بثبوت  
الملك للمشتري ورد عوضه لان حقه حق التملك لاحق بتقرر في المحل  
ولان الغنيين اذا قال لا مرارة اختارى ترك الفسخ بالالف او قال  
للخبرة اختارى بالالف فاخترت سقط الفسخ فيجب عليها رد العوض  
لانه يقابل حقا منقرا فكذا هنا ويبطلها موت الشفيع قبل القضاء  
بها لان حقه وصف قائم بالشفيع فلا يبقى بعد موته كالا جل بخلاف القضا  
لان من عليه ذلك صار مملوكا لمن له ذلك ولهذا جاز اخذ العوض عنه  
والعين المملوكة تبقى بعد موت المالك فتورث وتجلد المرد بالعب  
لان المورث ملكه بوصف السلامة فكذا وارثه لا موت المشتري لان  
المستحق باق ويبطلها بيع ما يشفع به قبل القضاء بها لان الدلالة تحمل على  
الصريح ويبطلها طلب بيعها واجازتها لان ذلك دليل الرضا بثبوت المالك  
للمشتري فصل فان سمع الشفيع شراوك فسلم الشفعة فظهر  
شراء غيرك فهي له لان التسليم شخص لا يكون تسلما باخر تفاوت  
اناس في الجوار والا خلاق او ان سمع بيه بالف فلم الشفعة  
فكان البيع باقل منه او كان بغير من مثلي اى بكيلي او وزني او عددى

متقارب

متقارب قيمة اى المثلى الف او اكثر منه فهي له اى الشفيع  
تظهر التفاوت بينهما قدرا وجنسا لانه لا يكون له الاخذ بهذه  
الاشياء ايسر وان كانت قيمتها اكثر من الف وان سمع بيه  
بالف فلم فكان بغير من قيمته كذلك اى قيمة الف او اكثر منه لا شفعة  
له لان الواجب فيه القيمة وهي الدراهم او الدنانير لعدم التفاوت  
بينهما ولو سمع بيه بالف ورهم فلم بائنه دينار قيمة الفاصح  
تسلية لانها جنس واحد في كونها ثمن الاشياء ولهذا يضمن احدهما الى  
الاخر في الزكوة هذا عندهم اما عند زفر فلا يصح لانها جنسان حقيقة  
ولهذا يجوز بيع احدهما بالآخر متفاضلا فلا يكون تسليم احدهما تسليم  
وان كانت اقل من الف فهو على شفعة فصل والشفيع  
يشفع حصته احد الجماعة المشتريين من بايع واحد لا شفيع حصته احد  
الجماعة اباعة من مشتريين واحد لان المشتري اذا كان واحد يكون اخذ  
البعض تفريق الصفقة الواحدة على المشتري فلا يجوز نعم له شفعة الكل  
او تركه قيل له ذلك بعد البعض بخلاف ما اذا كان البايع واحدا  
لان الصفقة هناك وقعت متفرقة في حق المشتري فلم يلزم شفعة  
حصته احدهم تفريق الصفقة الواحدة لان وحدة الصفقة بالنظر الى  
وحدة المشتري هذا عندنا اما عند الشافعي فله ان يشفع حصته احد  
الباعة قياسا على حصته احد المشتريين ويشفع النصف حال كونه  
مفرازا بيع ذلك النصف حال كونه متشاعا للنصف الاخر من دار  
فقما اى البايع والمشتري سواء كانت القسمة بحكم او بغيره اى  
ان يشفع نصيب المشتري الذي حصل له بالقسمة او يدع في اى



جانب كان لا يستحق بالشئ وليس ان ينقض الفسخ لانها تملك  
القبض وليس له نقض قبض المشتري ليعبد العهدة على البائع فكذا  
يملك القبض وعن الامام انه لا يأخذ ما وقع في الجانب الاخر عن داره  
المشفوعة بها له زوال الجوار كنفاً القسمه فهي نقل حق  
كالشفعة هي اي القسمه تعيين الحق الشايع اي تميز الحق في الاملاك  
المشتركة وغلب فيها اي القسمه الاخر اذ على المبادلة في المثل كالمكيل  
والموزونات والمعدونات المتقاربة الا افراد وغلب فيها كالمبادلة  
عليه في غيره كالحوانات والعروض فياخذ شريك حصته بعد القسمه  
بغيبه صاحبه في الاول المثل واحد المشتري يبيع حصته بعد بنصف  
الثلثين مراتج وتولية لعدم التفاوت بين القسمه فلا يحتاج الى الرضاء ولا  
ياخذها بغيبه في الثاني القهي لوجود التفاوت بنيتها حتى ينكس الاحكام  
ويثبت الجارات لاحتياجه اليه ثم لما قيل ان القسمه غلب فيها المبادلة  
في القهي فلم اجبر القاضي على القسمه من امتنع عنها فيه مع ان الجبر لا يجري في  
المبادلة اجاب بقوله دون اجبره المستنع عنها عند طلب احدهم اي انشكا  
فكذا هنا مع ان الجبر قد يجري فيها اذا تعلق به حق الغير كما في قضاء الدين  
وينصب قاسم بينهم يوزق من بيت المال كالتفاضل ليقسم المقسوم  
بلا اجبر لانه نوع من الفضاة ووزقهم منه فكذا رزقه وهو واجب وان  
نصب قاسم بينهم باجر عليهم صح لان منفقة القسمه لهم على ذلك على الخصوص  
فيكون كفاية عليهم على الخصوص فيقد مؤنتها عليهم لتلك الحكم بالزيادة  
على اجر المثل لان ما زاد عليه لا يباح له بدون رضاهم قال ابو الحسن  
الكرخي وابوبكر محمد بن ابي سهل السرخسي والفقهاء ابو الليث والامام

خواهر زاده قدر ربع العشر وعليه لانها قطع المنازعة بالقبيل و  
الكثير كسائر الاعمال المقدرة بالاجرة وسئل عنها ابو جعفر الكبير قال  
اجر حسن في زماننا وبه ياخذ لان ذلك الربع نظر للطرفين الاخذ  
الاخذ الزكرك والانشي والكبير والصغير والاعمى والزمن هذا من المنتخب  
وهو اي اجرها على عدد الروس حتى لو كان المال بين ثمانية لاحد  
سدس ولثاني ثلث ولثالث نصف يكون الاجر المقدر انما ثلث لان الكثير  
في القتل عدد الجناة لا عدد الجنايات فكذا هذا مع انه قد يتعذر اعتبار  
ذلك المقدر على عدد الانصباة فله وكثرة الجراجه هذا عند الامام ما عندنا  
والثاني فعلى عدد الانصباة لانه مؤنة الملك فتقدر بقدره قياسا  
على الزوائد واجرة نقل الطعام المملوك المشترك ونفقة المملوك المشترك  
فيكون اسداسا فلان اول اجر ولثاني اجران وثالث اجور ويجب كونه  
اي القاسم عدلا وامينا لان الاعتماد بالعدل والامين عالما بها اي القسمه  
لان القدرة عليها بالحلم ولا يعين قاسم واحد لها لانه يؤدي الى الجبر على  
الاجرة بل الى الحكم بالزيادة على اجر المثل ولا يشترك الجماعة القسام  
صيانة للناس عن المخالاة في الاجرة المثلية لانه اذا لم يشتركو ايتسارع  
كل منهم اليها باجر يسير وصحت القسمه برضاء الشر كما عن افسادهم  
بانفسهم لولايتهم على انفسهم واموالهم الا انها لا تخرج عند صغر احد  
تحتاج الى قضاء القاضي لعدم ولايتهم عليه وقسم نقل بين جماعة يدعون  
عند القاضي شراؤه او ملكه مطلقا او ارثه عن زيد بينهم وقسم عقارهم  
بينهم يدعون شراؤه او ملكه مطلقا بالاتفاق فان ادعوا ارثه عن زيد  
لا يقسم بينهم حتى يبرهنوا البينة على موته اي زيد وعلى عدد ورثته



لان الشركة قبل القسمة ملك الميت بدليل ان المورث لو اوصى بعبد  
لاخر يخرج من الثلث يوم مات فان زادت قيمته قبل القسمة لا يستلم  
الزيادة و بدليل ان الزوايد المتولدة واكسب تحدث على ملكه حتى يقضى  
ديونه منها فيصير الميت مفضيا عليه بقسمة القاضى ولا يكون قولهم حجة  
عليه بقسمة القاضى فيشترط اقامتها بخلاف المنقول لان قسمه بحفظ  
مال الميت لا للتملك حتى لو ملك بملك على الميت وقسمة العقار قسمة  
للملك لانه محفوظ بنفسه فيحتاج اليها او بخلاف العقار المشتري لانه لو ملك  
عن ملك البايع قبل القسمة وبخلاف الملك المطلق لانهم لم يقرروا بملك  
الغير والاقرار لا يستلزم قبول البينة اذا كان في قبولها فائدة زائدة الا  
ان الآخر لو ادعى على ميت دين فاقرا الوارث بذلك فاقام المدعى بينة  
تقبل بينة فيثبت الدين عليه حتى تنفذ على الورثة كلهم وهكذا اذا كان  
مكان الوارث وصى كما لا يمنع عدم الخصم كما اذا قال ان هذه الدابة  
دابة فلان فاقام البينة ليقضى لها بانفقة هذه عند ابي حنيفة اما عندنا  
فيقسم ويشهدانه قسم باقرارهم ليعلم ان الحكم يقتصر عليهم حتى لا يتبين  
امرأة ولا يعتق مدبرة وام ولده ولا يحل ديونه الموجهة لان البينة  
تكون على المتكبر ولم يوجد ههنا واليد دليل الملك ولهذا جازت الشهادة  
له بالملك والاقرار دليل الصدق فيقسم قياسا على المورث والمنقول  
والعقار المشتري والموهوب والملك المطلق بان لم يذكر وكيف نقل  
اليتم ولا يقسم العقار ايضا ان يبرهن انه معهما اى في ايديهما حتى يبرهن  
انه لهما لاحتمال كونه لغيرهما لان القسمة اما بحق الملك تكميلا للمنفعة ولا  
ملك ههنا واما بحق اليد فيتم بالحفظ والحفظ حاصل بنفسه والوارثان

لو ابرأ

لو يبرهنها على الموت وعدو الورثة وهو اى العقار معهم اى ايديها  
وضمير الجمع لقيامها مقامهم في الخصومة ولكن منهم اى الورثة طفل وارث  
او وارث غائب قسم ذلك العقار بطلب الحاضر قبل ان يكبر  
الصغير ويجوز الغائب لان ملك الوارث ملك خلافة حتى ينقل اليه  
خيار العيب والتعيين فيما اشترى المورث او باع فيقوم الحاضر ان  
مقامهما في الخصومة فيكون القضاء بحضور المتخاصمين ونصب من يقبض  
لهما اى الطفل والغائب اى ينصب القاضى وكذا يقبض نصيب كل  
منها لولاية بحفظ مالهما فان برهن وارث واحد منهم على الموت  
لا يقسم لان الواحد لا يصح لهما فاشترط حضور خصميهما او جماعة شهود  
عقارا وغائب احدهم لا يقسم بطلب الحاضر لان ملكه المشتري ملك  
مبتدأ ولهذا لا يرد بالعيب على بايع البايع فلا يقوم الحاضر مقام  
الغائب فلم يكن القضاء بحضور المتخاصمين او كان العقار مع الوارث  
الطفل او مع الوارث الغائب او كان شئ منه مع احدهما او معوعهما  
ويربى الوارثان على الموت او لا لا يقسم لان القسمة قضاء على الطفل  
او الغائب باخراج ما في يده من غير خصم وادنى الخصم ليس بخصم عنه فيما  
يستحق عليه والقضاء من غير خصم حاضر لا يجوز وقسم المشترك بطلب  
احدهم اى الشركاء ان انتفع كل منهم بحقته تكميد المنفعة فيما جملها و  
قسم ايضا بطلب ذى النصيب الكثير منهم فقط اى لا يقسم بطلب ذى  
القليل وان لم ينتفع الاخر ذو القليل لقلته حصته وقيل على العكس لان  
ذا الكثير يطلب ضرر الاخر وهو يرضى بضرره وقيل يقسم بطلب كل منهما  
والمشترك لم يقسم الا بطلبهم ان تضر كل منهم للقلته اى لقلته نصيب



كل منهم لان الجبر عليها تكميل المنفعة وفي هذا تفويتها فبعدد على موضع  
بالنقص لكن يجوز بتراضهم لان الحق لهم وهم اعرف بشانهم قسم  
عروض مشتركة احد جنسها كالمكيل والموزون والعددي المتقارب  
يطلب احدهم ان تستفع كل منهم بنصيبه بعد القسمة لا يطلب المتضرر ان  
استفع احدهم لا الاخرين او على العكس ولا يطلب احدهم ان تضر  
الكل للفلة الا بالتراضي لان الحق لهم فيكونون اعرف بشانهم لان  
اعتبار المعادلة في المنفعة والمالية عند اتحاد الجنس ممكن للتفاوت  
في المقصود فيقع القسمة غير افيكون الاجرة على طالب القسمة دون  
المتنع عنها لان كل منهما دون الآخر فلا يباح ما يؤخذ منه لا يقسم العرض  
الجنس ان كالا بل مع البقر كالثوبين اذا اختلف قيمتهما قسمة واحد  
بجميع نصيب احدهم في الابل ونصيب الاخرين في البقر او بالعكس لانها  
معاوضة محضة لا افرار وتبين لعدم الاختلاط بين الجنسين واما صلابة  
على الجبر ففي الافرار والتمييز لافي المعاوضة فستطر التراضي فيها ولا  
يقسم الرقيق الاكثر يطلب احدهم قسمة واحدة الرقيق باعتبار المعا  
الباطنة كالباسة والحداقة والهداية الى تعلم الحرف وحسن الخلق فهما  
لا تعرف بالتجربة البسيطة والاخير بدون النسوية في القسمة بخلاف  
سائر الحيوانات لان قيمتها باعتبار المعاني الظاهرة فهي تصرف بالتجربة  
البسيطة مع ان ذكرها وانثائها جنس واحد بخلاف الرقيق حتى  
اذا اشترى على انه عبد فاذا هو امته لم يجز الشراء وبخلاف رقيق الغنم  
لان حق الثايمين في المالكية لافي العين حتى جاز للامام بيع الغنم وقسمة  
الثمن ومنها حق الشرا في المالكية والعين فيشترط التراضي عند

الامام اما عندها فيقسم جبر اذا كان تلك الرقيق ذكورا خالصا وانثا  
كذلك لان التفاوت في الجنس الواحد كالا بل وعدها والبقر وعدها  
وفي رقيق الغنم لا يمنع القسمة فكذلك هنا ولا يقسم الجواهر بطلب احدهم  
للتفاوت الفاضل بل الا فحش ولهذا لو تزوج على ثلثة او ثمانية او ثمانية  
لا يصح وعلى عبد يصح فيشترط التراضي هذا عند الامام اما عند فقهاء  
جبر اذا اتخذ جنسها كما اذا كان كلها ياقوتا او زبرجدا نظر الى جبرية  
الا فرار ولا يقسم الحمام والبيد والرجى والكايط والبيت الصغير والقيص  
وامثالها بطلب احدهم الا براضاهم لان المنفعة الاولى لا تبقى بعد القسمة  
على ما كانت قبلها فيتضرر كل منهم بها ودور متلازمة ومتباينة مشتركة  
او داران كذلك مشتركان في مصر واحد قسم كل منها على حدة لا قسمة  
واحدة الا عن تراض لان الدار اجناس كالثوب ولهذا ان التزوج  
على دار كالنزوج على ثوب والتوكيل بشرا كالتوكيل بشرا حتى لا يصح  
في الكل هذا عند الامام اما عندها فالمرأى في قسمة الدارين الى القاضي ان كانتا  
في مصر واحد لان الدور جنس واحد نظر الى الاسم والصورة واجناس  
مختلفة تنظر الى اختلاف الاعراض فيكون التراضي مفعولا الى ما رايه عند  
تعارض الادلة فان شاء مال الى كونها جنسا فيقسمها قسمة واحدة وان  
شاء مال الى كونها اجناسا فيقسمها قسمة على حدة فيقسم البيوت  
المتلازمة والمتباينة قسمة واحدة لا كما والجنسين والمنار المتلازمة  
كالبيوت والمتباينة كالمدور لان المنزل فوق البيت دون الدار او دار  
وضيقة مشتركان او دار وحائوت قسم كل منها وحدها لا قسمة  
واحدة لا خلافا لجنس **فصل** في صور القاسم ما يقسم



على قسطا من ليدفع الى القاضي ليقرع بينهم بنفسه ان لم يامن بالاقرع  
ويعدله الى يسوية على سهام المقوم عليهم صورة وقيمة او قيمة  
فقط فيما يتجزأ النسوية صورة ويدرعه ليعرف مقداره ويقوم  
بناءه لانه يحتاج اليه بالاضرة ويفرز كل قسم بطريقه وشربه عن الآخر  
فقطا للمنازعة على الكمال وينظر الى اقل الانصاء حتى لو كان ثلثا يجعله  
اثنان ولو كان سدا يجعله اسداسا حتى لو كان بين ثلثه واحد منهم سدا  
والاخر ثلث وللآخر نصف يجعله ستة وبقب الاقسام انما تجزأ الاول  
بالاولى اي السهم الاول والجزء الثاني الذي يليه بالسهم الثاني والجزء الثالث  
الذي يليه بالسهم وثلث جزا ويكتب اسماءهم من اصحاب السهام و  
يقرع لها قرعة تطيبها لقلوبهم لان اصل الاستحقاق بها كما في القمار حتى لو  
عين القاسم كل منهم نصيبا من غير اقرار جاز لانه في معنى القضاء والسهم  
الاول لمن خرج اسمه او لا فان بقي من نصيب شئ يتم من البواقي ليكون  
متصلا والسهم الثاني لمن خرج اسمه ثانيا فان بقي منه شئ يتم منها لذلك  
والسهم الثالث لمن خرج اسمه ثالثا وهكذا وهو لا يدخل الدراهم التي  
ليست من التركة في القسمة كما اذا اراد الشركاء قسمة الدار في احد  
الجوانب فضل بناء واراد احدهم ان يجعل عوض ذلك البناء دراهم  
والاخر عقارا من عوضها يجعله القاضي العقار لا الدراهم لان القسمة في  
الملك المشترك والشركة بينهم في الدار لا في تلك الدراهم فلا يجوز قسمة  
ماليس مشترك الا برضاهم عنه فان وقع سيل قسم في قسم  
كما اذا كانت بين اثنين وفيها نصفه وكان بابا في النصفه وسيل ماء  
فلم يربيت على ظهر النصفه فاقسما الدار فاصاب بيت النصفه مع قطعة

من الساحة احدهما ولم يشترط في القسمة ان يشترك السيل  
على ما كان قبل القسمة فان امكن صرف سيل الماء الى ما اصابه من  
الساحة بفعل تحقيقا لمعنى القسمة وهو قطع الشركة والافسخت  
القسمة لاختلافها لبقاء الاختلاط من وجه او وقع طريقه في قسم  
اخر بلا شرط فيها اي القسمة ان يترك الطريق على ما كان قبلها صرفا الطريق  
الى ما اصابه من الساحة ان امكن لذلك التحقيق والا يكتفى فسخت لذلك  
الاختلال سفلا وعلو وهو علو وسفل مشتركان بين رجلين  
وسفل مشترك بين هذين الرجلين ايضا لا علو له بينهما بل لرجل اخر  
وعلو مشترك بينهما ايضا لا سفلا لهما بينهما بل لرجل اخر اي تجردان  
عنهما قوم كل منها وحده او لا وتانيا قسم كل منها بينهما على حدة  
بها اي القسمة لتفاوت المنافع لان السفلى يصلح مالا يصلح العلو فصارا  
كالجنبين فيقع التسوية بالتقويم هذا عند محمد وبه يفتي عند الاستفتاء  
لان في بعض البلدان يكون قيمة العلو اكثر كما بكة ومصر وفي بعضها بالعكس  
كما بكوفة وان استوت قيمتهما بحسب ذراع بذراع وان كان قيمة  
احدهما ضعف قيمة الاخر بحسب ذراع بذراعين حتى استويا في القيمة  
اما عندهما فيقسم بالذرع لان الشركة في المذروع فلا يعدل عن اصل  
القسمة ما امكن لكن عند ابي يوسف يجب ذراع من سفلى بذراع من  
علو لان منافعهما السكنى فاستويا في المنفعة فيستويان في القيمة  
وعند الامام يجب ذراع من سفلى بذراعين من علو لان منفعة السفلى  
ضعف منفعة العلو لانه يفوت بفوات السفلى دون العكس حتى  
لومات عن اثنين وترك مائة ذراع من العلو المجرد ومائة من السفلى



المجرد ومائة من البيت الكامل يعطى احدهما العلوي والمجرد مع ثلثة ارباع  
الكامل ويعطى الاخر السفلي المجرّد مع ربع فيحصل لكل منهما مائة  
وخمسة وعشرون ذراعاً في المعنى ثم اذا ظهر في القسمة غلب  
فاحس تفخيخ لان تصرف القاضي مقيد بالعدل الا اذا كانت بالرأى  
كما لا يعتبر دعوى ذلك الغلب في البيع لوجود الرضا فان اقر احد  
المتقاسمين بالاستيفاء اى استيفاء نصيبه اعتماداً على فعل القاسم  
ثم لما تأمل حق الناقل حتى ظهر الغلط في فعله ادعى ان بعض حصته  
وقع في يد صاحبه من جهة كونه غلط فيه لا يصدق لانه يدعى لنفسه  
حق الفسخ بعد لزوم القسمة بتامها لا بحجة لانه لا تناقض حينئذ  
مع انه يقبل في بعض المواضع كما اذا ادعى العبد الحرية بعد الاقرار  
انه رقيق فكذا هنا وان لم يكن له حجة استخلف الشركاء فمن حلف  
منهم كسبيل له عليه ومن نكل جمع بين نصيبه ونصيب المدعى فيقسم  
على قدر نصيبها لان الناقل كالمقر وقيل لم يقبل بحجة لان الشهادة  
تترتب على دعوى صحيحة ولم توجد لتناقض الظاهر وشهادة  
القاسمين باجرا ولا حجة فيها اى القسمة كما اذا انكر بعض الشركاء  
بعد استيفاء نصيبه فشهد على المكل بالاستيفاء والقبض تقبل شهادتها  
لان فعلها التمييز لا غير القبض والاستيفاء فعل الغير وشهادتها على  
ذلك هذا عند جما اما عند محمد والشافعي فليست بحجة لانها تشهد  
على فعل انفسها فترد سكتن علق عتق عبده بفعل الغير فشهد ذلك  
الغير على فعله وان قال احد الشريكين انا قبضته اى استوفيت حقى  
ثم اخذ الاخر من بعضه حلق حصته ان انكر لانه يدعى الغصب وعواه

صحة فيجب العين على المكل كما في سائر الدعاوى وان قال احدهما قبل  
اقراره بالاستيفاء اصابني كذا نصيباً ولم يسلم الى وكذبه الاخر تخالف  
وفسخت القسمة لان الاختلاف في مقدار ما اصاب بالقسمة كالاختلاف  
في مقدار البيع فان اقسام شريكان دار نصفين باعتبار القسمة فاخذ  
احدهما الثلث من مقدمها وقيمة ستمائة واخذ الاخر الثلثين من مؤخرها  
وقيمة ايضا ستمائة ثم استحق بعض اى نصف حصته احدهما سواء شاع  
ذلك البعض الى كل حصته او لا يشيع اليه بل يعين منه بخير ذلك الاحد فيما  
بقى من المستحق فان شاء لم تفسخ القسمة فيه ورجع بقسطه اى  
بعض المستحق في ربع حصته شريكه وقيمة هذا الربع مائة وخمسون  
درهما وان شاء ففسخت فيه فيكون الباقي في ايديهما نصفين لانها في  
معنى البيع واستحقاق بعض البيع بخير المشتري فيما بقي بين نقص البيع  
فيه وبين الرجوع بعوض المستحق فكذا هنا هذا عند جما اما عند اى يوجب  
تفخيخ ان شاع فيكون الباقي في ايديهما نصفين لان ما استحقاق ظهر  
شريكه ثالث في الدار المشتركة فلا يصح قسمة الشريكين كما تفخيخ  
لو استحق بعض شايع في النصفين وتفخيخ القسمة ان وقع الاستحقاق  
في بعض شاع في نصيب الكل اى كل منهما فصلاً وحمت  
المأبأة استخسانا هي اجوف يائى ومهوز اللام كان احد الشريكين  
ينهبها لا انتفاع بالدار كما اذا فرغ من انتفاع صاحبه او هبها لا انتفاع  
صاحبه وهى قسمة المنافع بشرطى كل منهما بحالة ونحوها عند انشاء  
الاجل كما في سكون هذا الشريك بعضاً من بيوت دار مشتركة و  
في سكون هذا الشريك الاخر بعضاً اخر منها وفي سكون هذا علوها



وهذا سفلها لان قسمة الاعيان على هذا الوجه يصح فكذا هذا لاقياسا  
لان قسمة المنافع قبل وجودها لا يجوز وفي خدمته عبيد مشترك  
هذا الشريك يوما وهذا الشريك الاخر يوما اخر استحسانا لما روى  
انه عدم في غزوة بدر كل بعير بين ثلاثة نفر وكانوا يتناوبون في الركوب  
كسكنى بيت صغير بان يكن احدهما يوما والاخر يوما لاقياسا لان  
مبادلة الشئ بسبب حرام لما خرج احدهما ومثل خدمته عبيد بين  
مشتركين هذا الشريك العبد وهذا الشريك الاخر هذا العبد قياسا  
على اعيانها كتاب المزارعة هي عقد على الزرع ببعض  
الخارج من عملة او ارضه وهي لا تصح مطلقا اي نصفها كان ذلك البعض  
او غيره من الكسور النسخة لانها استيجار ببعض ما يخرج من عملة او ارضه  
فتكون في معنى قفيل الطحان المنزلي فلا تجوز لانها لو جازت لجازت  
بطريق الاجارة بدليل اشتراط اعلام المدة والبدل هنا معدوم  
ومجهول وكل منهما مفقود ولما روى انه عدم من عن الحاضرة وهي  
مزارعة الارض على الثلث او الربع هذا عند ابي حنيفة وصحت مطلقا  
عندهما لما روى انه عليه السلام دفع نخيل خيبر الى اهلها معاينة وارضها  
مزارعة على نصف ما يخرج من الثمر والزرع وبه اي بقولها بقي عند  
الاستقناء لاجتماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم الى يومنا هذا على  
جوازها لحاجة الناس اليها والتعامل بها استحسانا ولا نراها تنعقد جارة  
في الابتداء وشركة في الانتهاء كما مضى ربة فتجوز قياسا عليها فصح  
بشرط ثمانية بشرط صلاحية الارض المزرع اي المزارعة ليحصل المقصود  
وبشرط اهلية العاقد بن رب الارض والمزارع لان العقد لا يصح

الامن اهله وهو لا يختص بهذه وبشرط ذكر المدة لان العقد يبرو على  
منافع الارض ان كان البذر من قبل العامل وعلى منافع العامل ان كان  
من قبل رب الارض والمنافع لا تحرف الا ببيان المدة فكانت المدة  
معياريها وبشرط بيان رب البذر من هو قطعا للشرايع لان كما مر  
من قبل العامل فالمعقد وعليه منفعة الارض وان كان من قبل رب  
الارض فهو منفعة العامل فبيان المعقد وعليه بيانه وبشرط بيان  
جنسه اي البذر ما هو قطعا للمنازعة لان بيان جنس الاجرة بيانه  
وبشرط بيان قطر اي نصيب الاخر الذي له ما مقداره نصف  
او غيره لانه اجرة ارضه او عمله وبشرط التخلية بين الارض والعامل كما في  
المضاربة حتى اذا اشترط في العقد ما يؤول به التخلية وهو عمل رب الارض  
مع العامل لا يصح العقد وبشرط الشركة في الخارج لان المزارعة شركة  
في الخارج انتهاء فتبطل المزارعة ان شرط لاحدهما تغيير ان مستمرا او  
ان شرط له ما يخرج من موضع معين وللآخر ما يخرج من موضع اخر  
او ان شرط رفع رب البذر بذره او ان شرط رفع الخراج الموقوف  
وتنصيب الباقي لان ما يقطع الشركة ولو على الاحتمال كما في هذه الصور  
مفد لها بخلاف شرط رفع الخراج المقاسم وتنصيب الباقي لانه  
لا يؤدي الى قطع الشركة وكذا شرط عشر الخارج لاحدهما والباقي  
بينهما لذلك او ان شرط الثمن لاحدهما والحب للآخر لعدم الشركة  
في المقصود او ان شرط تنصيب الحب وبشرط الثمن لغير رب  
البذر لانه شرط مخالف لمقتضى العقد وهو الشركة لاحتمال انه لا يخرج  
الاثنين لاقعة او ان شرط تنصيب الثمن وبشرط الحب لاحدهما لعدم



الشركة في المقصود فان شرط تنصيف الحب وشرط التبن لصاحب  
 البذر صحت لان التبن غايه ملكه ولم يتغير من التبن صحت حصول الشركة  
 في المقصود وان التبن لصاحب لذلك فلا يحتاج الى الشرط وقبل هو مشترك  
 بينهما تبعا للحب وكذا صحت عندهما لو كان الارض والبذر لزيد  
 وكان البقر والعمل لآخر لان من اجاز يجهن على الاجارة فيكون صاحب  
 الارض والبذر مستاجرا للعامل ببعض الخارج ليعمل بالالة فتصح  
 كما في سائر الصناعات كما لو استاجر خياطا ليجيظ بابرة نفسه او كان  
 الارض لزيد والبقية لآخر لان العامل يكون مستاجرا للارض ببعض  
 الخارج كما لو استاجر بها باجر معلوم من الدراهم او كان العمل وحده  
 له والبقية لآخر لان رتب الارض يكون مستاجرا للعامل وحده  
 ببعض الخارج كما لو استاجر به ليجيظ بابرة رتب الثوب والمزارعة  
 بطلت لو كانت الارض والبقر لزيد والعمل لآخر لان رتب  
 الارض يغير مستاجرا للبذر وانه لا يجوز لانه لا ينتفع به الا بالاشترط  
 ويكون العامل مستاجرا للبقر مع الارض ببعض الخارج وانه لا يجوز  
 لعدم التعامل فلا يجوز ان يكون البقر تبعا للارض لاختلاف منفعتها  
 هذا عند محمد اما عند ابي يوسف فصحت لان البقر يكون تبعا للارض  
 كما يكون تبعا للعامل فيكون العامل مستاجرا للارض او كان البذر  
 والبقر له والاخران الارض والعمل لآخر لانه لا يجوز عند الاقراد  
 بان دفع البذر وحده فزارعه او استاجر البقر ببعض الخارج فكذا  
 عند الاجماع او كان البذر له والباقي لآخر لان الشركة تتم بين البذر  
 والعمل ولم يرد به الشرح والخارج لرب البذر في الوجهين في رواية

استأجر

اعتبارا بسائر المزارعات الفاسدة وفي اخرى لرب الارض  
 وبصير مستقرضا للبذر فابضاله بافضاله بارضه والمزارعة اذا صحت  
 فخرج يكون على الشرط الجاري بينهما لان المسلمين عند شرط وطهرهم  
 ولا شئ للعامل ان لم يخرج شئ لان الشركة في خارجي ولا خارج جني  
 ويجبر من ابي اي امتنع عن المضي الارب البذر فباضاله على سائر الاجازات  
 اما على عدم الجبر عليه فلهذا يلزمه ضرر بالتلف البذر كما لو استاجر اجيرا  
 لعدم داره واما الجبر على غيره فلهذا يلزمه حقوق الضرر بالوفاء والمزارعة  
 متى فسدت فخرج يكون لرب البذر ويجب للاخر اجرة مثل ارضه  
 ان كان البذر من قبل العامل او اجرة عمله ان كان من قبل رب الارض  
 قياسا على المضاربة الصحيحة والفاسدة ولا يبرأ واجر المثل على ما شرط  
 من الخارج لرضاه بسقوط الزيادة لان الاصل فيه انه ان كان فسادا  
 لاجارة لعدم التسمية او جهالة المسمى بان جعلت الاجرة ثوبا او  
 دابة يجب اجرة المثل بالغا ما بلغ وان كان لغيرها كما لشرط يجب  
 الاقل من اجرة المثل والمسمى وجمافا وها لغيرها فيكون الاقل  
 منها هذا عند محمد اما عند غيره فحينئذ اولان تسمية بعض الخارج  
 صارت لغو الف والعقد فصار كان لم يستم شئ فيكون له اجرة المثل  
 بالغا ما بلغ وفي الفاسدة اذا كان البذر لرب الارض طاب له الخارج  
 جميعا لانه عاثره في ارضه وان كان للعامل ينصدق بالفاضل على  
 البذر والموتة لان حصوله في ارضه محلوكة للغير بعقد فاسد يوجب  
 الحب وان كان من بذره ولو ابي اي امتنع رب البذر والارض  
 وقد كرس المزارع العامل وحفر الانهار فلا شئ له من طلب اجرة الكرب

فلم يذكر كونه كمالا ان العامل  
 طلب الارض للمزارعة كذا فيهم  
 السحاح ابي







لان عدم ساقى اهل خيبر على شرط ما يخرج من الشجرة وهو اسم مال  
 ساق هذا ما عند الشافعي فلا تصح الا في الكرم والتخيل لان المساقاة  
 ثبتت بخلاف القياس فيقتصر على مورد النص وهو هذا الحديث  
 الا انها لا تصح اذا كان مدركا كما لمزارة في عدم الصحة بعد ثبوت النزاع  
 لان العامل يستحق بالعمل ولا اشترطه بعد الادراك ولا احد يستحق بلا عمل  
 فان مات احد هما او مضت مدتها والحال الغمر في اي غير مدرك بقوم  
 العامل عليه ان مات الدافع او بقوم وارثه عليه ان مات العامل الى  
 ان يدرك استحسانا وان كثره الدافع او كثره ورثته قيام احدهما عليه  
 لانها لازمة من الجانبين كما في المزارعة والمساقاة لا تنسخ الا بعد لانها  
 لانها في معنى الاجارة وكون العامل مريضا لا يقدر على العمل او سارقا  
 يخاف على سعة وهو ورق الخلل يتخذ منه التزئيل والمراوح او على غيره  
 عذر ظاهر ودفع قضاء اي العامل مدة معلومة لبغرس فيه ويكون  
 الارض والشجر بينهما لا يصح لاشتراط الشراكة فيما كان موجودا قبلها  
 لا يجعله ويكون الغمر والغرس جميعا لرب الارض لان عقد الشراكة لما كان  
 وقد غرس العامل بامر في ارضه صار كان صاحب الارض فعل ذلك  
 بنفسه فبغيره فابضا للغرس بانصافه بارضه مستهلكا بالتفرق بينهما  
 ولهذا يكون للآخر قيمة غرسه واجر مثل عمله وجبله الجواز ان يبيع نصف  
 الاخر اس بنصف الارض قبل الغرس ويستاجر صاحبها العامل ثلاث  
 سنين مثلا بشئ قليل يعمل في نصيبه كساب الذبايح فنفتقر في  
 المال كالمساقاة حرم ذبيحة اي حرم اكل لحم حيوان من شاة الذبيح  
 لم تذك اي لم تذبح لان الذبيح يميز اللحم الطاهر من الدم الغرس ثبت لكل

في ما كونه اللحم وطهارة الجلد في غيره وذكره الضرورة جرح في الذبيحة  
 ابن كان من البدن اذ لم ينوبهم موته لغيره فيكون بدلا عن الاول  
 لانه لا يصار اليه الا عند العجز عنه وذكره الاختيار ذبح فيها بين الحلق  
 واللبة هي المختر من الصدر وعرقه الحلقوم هو مجرى النفس والمرئ  
 هو مجرى الطعام والشراب والودجان هما مجرى الدم فيها لقائه  
 افر الا وداج لما شئت فتناول المرئ بالانغليب والحلقوم بالانقباض  
 لتغذرقطع هذه الثلاثة بدون قطعه فلم يجز الذبيح فوق العقدة اي عقدة  
 الحلقوم لانتفاء الحلق بها وقيل يجوز فوقها لقوله دم الذكوة ما بين اللبة  
 والمرئ وحل اكلا يقطع اي ثلاث منها اي تلك العروق الاربعة اقامة  
 لما كثر مطلقا مقام الكل هذا عند الامام اما عند ابي يوسف فيقطع ثلاث  
 هي الحلقوم والمرئ واحدا والودجان لان احدهما ينوب عن ساب الاخر في  
 اراقة الدم واما عند محمد فيقطع اكثر كل منها لان الكل اصول بنفسها  
 لا انفصال كل منها عن الآخر فلا ينوب احدهما عن الآخر فيعجز قطع الاكثر  
 في كل منها واما عند الشافعي فيكفي قطع الحلقوم والمرئ لزال الحيوة  
 واما عند مالك فيقطع الكل لا غير فلم يجز الاضطرارية وذبح بكل ما افرى  
 اي قطع الا وداج وانهر الدم ولو حصل القطع ببيئة هي قشر القصب  
 ومزودة هي حجر فيه حدة لقوله انهر ام الدم ما يبيت فكل الاستاء وطفر  
 او انما قال قائلين لان اول قوله عليه السلام وهو قوله كل ما انهر الدم  
 واقرى الا وداج يتناول ذلك مطلقا وآخره وهو قوله ما خلا الظفر  
 والسن فانها مدي الجبشة محمول على غير المنزوع لانهم يفعلون ذلك  
 به هذا عندنا اما عند الشافعي فلا يجوز بينهما مطلقا لا طلاق اخر هذا الحديث



وترب احد الشفرة قبل الاصباح ارفاقا للمذبح لقوله عدم سجدا حكم  
شفرة ويرج ذبيحة وكرة احدا وهاجده لاروى انه عدم راي رجلا  
اصبح شاة وهو يجد شفرة فقال لقد اردت ان تبتها مونا هلا حذوها  
قبل صباح وكرة الحجر بربطها الى الذبيحة وكرة ذبحها من قفاها ان يغت  
حسبه حتى قطع العروق ويؤكل لانه مات بالذكوة وان مات قبل لا يؤكل  
لوجود الموت بدون الذكوة وكرة النخع اي الذبيحة الشديدة حتى يبلغ  
الصباح وهو بالفارسية حرام مغزاي مغزيت مهره وكرة السخ  
قبل ان يبرد ويسكن عن الاضطراب لان فيه زيادة اخرى وشرط  
كون الذابح ان يدين بدين سماوي لان من ليس له دين سماوي كالبرهاني  
بل هم افضل منها مثل كونه مسلما او كتابيا ذميا كان او جربيا فحل في جحرها  
اي المسلم والكتابي ولو كان كل منهما مجنونا بعقل وبضبط او امرأة او صبيا  
بعقل وبضبط بشرائط الذبيحة من التسمية وغيرها فلو لم يجعلوا لم يضبطا  
لم يحل ذبيحتها او اختلفا خلافا لابي بن عباس فان ذبيحة وشاة ونبذة  
لا تجوز عنده او اخرس لا يحل ذبيحته ونسني لانه لا يعتد بالآلة ولا يجوز  
لقوله عليه السلام في حقهم سقوا بهم ستة اهل الكتاب غير ناكحي نسائهم  
ولا اكل ذبايحهم ولا مرتد لانه ترك ما كان عليه وما قر عليه ما انتقل اليه  
ولا ذبيحة تارك شعبة عملا لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه  
هذا عندنا اما عند الشافعي فحل لان التسمية لو كانت شرطا لا سقط بالنسبة  
لان شرط الشيء لا يسقط بذلك كالطهارة واستقبال القبلة وسفر العوف  
للصلوة ولقوله عليه السلام المسلم يدبج على اسم الله او لم يسم وعلى هذا  
الخلافا اذا ترك التسمية عند ارسال البازي والكلب والرمي الى

الصيد

الصيد فان تركها ناسبا حل لقوله عدم رفع عن امتي الخطا والنسيان  
وعند مالك لا يحل وكرة ان يذكر مع اسم الله غيره وصلا لا عطا بل لم يجز  
فيه كقوله في الوصل باسم الله تعالى اللهم تقبل من فلان وقوله باسم  
محمد رسول الله لوجود المقارنة في الذكر وحرم الذبيحة ان عطف غيره  
عليه نحو باسم الله وباسم فلان او باسم فلان لانه اهل لغير الله لوجود  
الشركة فان فصل غيره عنه صورة ومعنى كالدعاء قبل الاصباح وقبل  
التسمية او بعد الذبيحة بان قال اللهم تقبل مني او من فلان لا يسم به  
فلا كراهية لقوله عليه السلام بوجه اللهم تقبل هذه من امة محمد من شهيد  
لك بالوحدانية ولي بالبلاغ الى يوم القيامة فيقول في الذبيحة باسم الله  
الله اكبر لانه المنقول المتواسث فلو سمي بذبيحة ثم ذبح اخرى جاز وكذا  
اذا امر السكين بذبيحتين بخلاف ما اذا وصل السهم الصيد المغير للمرعى  
وبخلاف الفصل بين التسمية والذبيحة جعل كثيرا لا يقلل كشراب الماء  
وبخلاف قوله اللهم اغفر لي وحسب نحر الابل اي قطع العروق من أسفل  
العنق لاجتماعها فيه وكرة ذبحها اي قطعها من اعلاها وفي البقر والغنم  
عكس اي كره نحرها وحسب ذبحها لمواقفة السنة المتوارثة فلو ذبح  
ما نحر وعكس يحل مع الكراهية لخالفته تلك السنة هذا عندنا اما عند مالك  
فيحرم لانه جرح لاذكوة لخالفه المشرع فصار كالجرح في موضع اخر  
ولزم ذبح صيد سنانس لعدم الضرورة حتى يكون الاضطرابية بدلا عن  
الاختيارية وكفى نعم من الانعام تؤخذ او سقط في بئر ولم يكن ذبح  
لانه يصار الى البدل عن العجز عن المبدل فصلا ولا يحل جنين  
ميت وجد في بطن امة المذكاة وكذا اذا خرج حيا ولم يجن مقدار



ما يمكن ذبحه لانه نفس على حدة بليل ان بقاؤه حيا ينصهر بعد موت  
امه فيجب اخراؤه بالذكوة فمضى قوله عليه السلام الجناين يتذكى بذكوة  
الام يتذكى كما يتذلى الام اما عند الشافعي فيجوز ان اتم خلقه لهذا الحديث  
ولانه من اجزاء الام فيتذكى بذكوة حاك شر الاجزاء ولا يحل ذوات  
من سباع البرايا كالذئب او ذئب من سباع الطيور كالباري لانه  
عليه السلام نهى عن اكل كل ذي ناب من سباع او عن اكل كل ذي مخالب  
من طير سباع الاكل ماله مخالب او ناب فالحاجة لها مخالب والبعض له ناب  
مع انها يوكلان قبل المراد من الناب والمخالب ما هو ساخ منها بان يحميد  
بها ومن السبع كل مختطف منتهب جرح قاتل عادة وحرمة اكله كرامة  
لبنى ادم كىلا يتعدى اليه شئ من صفاته الدائمة بالاكل ولا يحل الخبائث  
الخلقية وهي الهوام والخبائث الحشرات فهي ما يدب على الارض ويمكن  
فيها كالفار والقفذ والخبائث العارضة كالجلالة التي اكثر علفها عذرات  
لقوله تعالى ويحرم عليهم من الخبائث فان كانت الجلالة من البقر والابل  
فتحبس عشرة ايام وقيل شهرا وان كانت من الشاة فتحبس اربعة  
ايام وقيل عشرة ايام وان كانت من الدجاجة فتحبس ثلاثة ايام حتى  
تظهر ولا يحل الحمر الا هلية والبغل كما سياتى من الآية ولما روى انه عليه السلام  
حرم اكلها هذا عندنا اما عند مالك فيجوز لما روى انه عليه السلام اباح كل  
ولا يحل الخبيل اى يكره اكل لحمه كراهية تشريعية ولهذا ظهر سورة وهو الصحيح  
وقيل كراهية تحريم لان الله تعالى امتن بنعمة الركوب والهرينة لا بنعمة الاكل  
بقوله والخبيل والبغال والحمر لتركبوها وزينة والا متان انما يكون باعلى  
النعمتين ونعمة الاكل اعلى من نعمة الركوب والهرينة لان الانسان يجنى بلا

ركوب ولا زينة لابل اكل ولو كان الاكل حلالا امتن به لكونه اعلى نعمة  
هذا عند الامام اما عندهما والشافعي فيجوز لانه حيوان طاهر كالابل والبقر  
والغنم ولما روى انه عليه السلام نهى يوم خيبر عن لحوم الحمر الا هلية واذن  
في الخبيل ولا يحل الضبي لانه من نهى عن اكل ذى ناب من السباع وهو نهى  
سباع البرية هذا عندنا اما عند الشافعي ومالك فيجوز لما روى ان جابر  
سال عنه اصيد هو قال نعم فقبيل هو حلال قال نعم ولا يحل الهريرة لانه  
من الموديات ولا السحفات لانها من خبائث الحشرات بليل جواز  
قتلها للحرم ولا يقع الذي ياكل الجيف بخلاف الذي لا ياكله ولا القذاف  
اى القراب لانه من خبائث الطيور ولان عامة ما كوله الجيف ولا غلظ  
الحب كذلك الا يقع والاكثر يقوم مقام الكحل ولا الفيل لانه ذوات  
اليربوع خلافا لما لك واحد والشافعي ولا ابن عرس لانها من سباع  
الهوام ولا حيوان مائى سوى سمك لم يطف بكون الطاء المرحلة اى  
لم يحل على الماء بان لم يمت باقة لانه من نهى عن بيع السرطان وعن ادوية  
يقع فيها الضفدع وقوله تعالى احل لكم البحر وطعامه من غير حمل محمول على  
السمك هذا عندنا اما عند الشافعي فيجوز جميع حيوانات الماء لهذه الآية  
وعلى هذا الخلاف السمك الذي مات بلا آفة فيعقل الماء اما عندنا فلقوله  
عم بالفطنة البحر فكل وما نصب عنه الماء فكل وما طفق فوق الماء فلا تاكل  
واما عنده فلان الذكوة لم يشترط فيه فيجوز كيف ما كان كالجراد ولو ضرب  
سمكة فقطع بعضها بجل ما بين وما بقي لان ميتها حلال سمكة وحدث في  
بطن اخرى وكذا السمكة سمكة ماتت بين اجد لوجود سبب موتها وقيل  
لا ياكل لان الماء لا يمتزجها حارا كان او باردا وسوى البحر ينبت بكسرتين



وتشديد الرأى المرحلة نوع من السكك وسوى الكار ما هي بقصدية ارباء  
وحل الجراد بلا ذكوة وعند مالك أو يقطع الرأس وأنواع السكك بلا  
ذكوة لقوله دم احلت لنا ميتتان ودمان فالميتتان الجراد والسكك  
والدمان الكبد والطحال وحل غراب النزع الذي لا ياكل الجيف مع الذكوة  
لانه ليس من سباع الطير ولا من الجنائز وحل الارنب معها لان اكله  
النخس قليل ولان اعرابيا يهدي الى رسول الله رنبيا فاكله مع اصحابه  
وحل العقق معها لانه يخلط الحب بالجيف فاشبهه الدجاجة وعن ابي يوسف  
ان اكله بكرة لان غالب ما كاله الجيف كذا الاضحية فهي من النواع  
الذبايح واسمها يذبح ايام النحر بنية القرية هي شاه من قرد من الاشخاص  
وهي بقرة منه الى سبعة او هي بعير منه الى سبعة لقوله عم البقرة عن سبعة  
والبقرة عن سبعة على خلاف القياس لان القرية الارقة وحدها وهي  
واحدة ولا نص في الباقي على القياس ان لم يكن لقرد من السبعة نصيب  
اقل من سبع بضمين والايحوز عن الاكل لان ذلك القدر لا يكون قرية فلا يكون  
البواقي قرية لان الارقة لا تنجزى كما اذا مات رجل وترك امراة وابنا و  
بقرة فضجيا بها يوم العيد لم يجز لان نصيب المرأة وهو الثمن اقل من السبع  
فلم يجز نصيب الابن ايضا لانعدام وصف القرية في البعض وعلى هذا قياس  
البواقي فتجوز عن الستة والخمسة وما دونها اذا كانت على هذا الوصف  
في الكل بالطريق الاول هذا عندنا اما عند مالك فيجوز عن اهل بيت واحد  
وان كانوا اكثر من سبعة ولا يجوز عن اهل بيتين وان كانوا اقل من سبعة  
ويقسم اللحم اى لحم الاضحية المشتركة وزنا لانه من المودونات لا يقسم  
جزا فالان الفضة مبادلة المال بالمال فلا تجوز مجازة عند وجوده

النخس

الجنس والوزن ولا يجوز القليل لانه في معنى الرأى وهبه المشاع فيما يقسم  
لا يجوز الا اذا قسم معه في كل جانب شئ من اكاره او جلده حرقا للجنس  
الى خلافه كما في البيع وصح اشتراك سنة في بقرة مشترية لو احدثت احدا  
لان الشراء لها لا يمنع البيع في حق الاغنياء لان اشتراكهم ابتداء جاز فكذا بعد  
الشراء لان النسبة قد توجد ولا يوجد الشراء وقت البيع هذا عندهم  
اما عند زفر فلا يصح لانه اعد بها للقرية فلا يجوز بيعها وذا الاشتراك قبل الشراء  
احب لانه يكون ابعد من الخلاف وعن صورة الرجوع من القرية والاضحية  
واجبة لقوله عليه السلام من كان له يسار ولم يضح فلا يقرب من مصلانا ومثل  
هذا التهديد لا يكون الا بترك الواجب فعني قوله دم ثلاث كتب على ولم يكتب  
عليكم الاضحية والوتر وقيام الليل لم يفرض عليكم ومعنى ما روى عن ابي بكر  
وعمر كانا لا يضحيان سنة او سنتين لا يضحيان حال عدم الفنى هذا عندنا اما  
عند الشافعي وفي رواية من ابي يوسف فسنه لهذين الحديثين فهي لا يجب  
الا على حر لان الملك التام بالحرية مسلم كما مر مقيم لا ماض فقياسا على الجعة  
بخلاف صدقة الفطر والذكوة غنى لان الفقير عاجز كفنى الفطرة كما مر فيها انه  
الملك نصا بافاضلا عن حاجته الاصلية من اى مال كان وقت الوجوب لنفسه  
لانها اصل في الوجوب لا لطفه الفقير لان العبادات لا تجب على الغير بسبب  
الغير بخلاف صدقة الفطر لان السبب راس عيونه ولهذا تجب لاجل العبد  
لا الاضحية ولا لطفه الغنى كما مر هذا في ظاهر الرواية وفي غير الظاهر عن الامام  
تجب لطفه لانه ملحق به بجهة الجزئية والولاية بل يضحى عنه ابوه او وصيه من  
ماله اى ذلك الطفل اعتبارا بصدقة الفطر والاضحية انه من مال الاب لان مال  
الطفل بعد الارقة لا يحتمل التصديق لانه تطوع ولا الاتلاف وهو ظاهر وكل



منه الطفل بقدر ما كان وما بقي من الكد يبدل باليتفق به الصبي بعينه كالقرد  
والخف لا بما يتفق به بالاستهلاك كالجوز ولا يتصدق لان ما وجب قد تم  
فيكون الصدق تبرعا بالالصحة والصغير واول وقتها اي الاضحية بعد الصلوة ان  
صلوة العيد وان صليت في موضع يوم بعد خرا الامام او قبله وقيل بعد  
طلوع فجر يوم النحر ان فرج في مصر لقوله يوم ان اول نسكنا في هذا اليوم  
ان نصلي ثم ندبح واوله بعد طلوع فجر يوم النحر ان فرج في غيره ولهذا  
وقعت الغرة في بلدة حتى لم يبق من يصلي بهم صلوة العيد يجوز لا يهلها فرج  
الاضحية بطلوع فجر خلا فالجهد في رواية عنه ويختلف شرطها كما يختلف شرط  
سائر العبادات فان المصري يمنع من اداء الظهر يوم الجمعة قبل اداء  
الامام صلوة الجمعة ولا يمنع القروي من ذلك فكذلك هذا المنع المصري من  
دبح الاضحية قبل اداء الامام صلوة العيد ولا يمنع القروي من ذلك  
واخره فيها قبيل غروب الشمس الثالث هو نافي ايام التشريق فلم يجز بعد  
غروبه وعند الشافعي يجوز في ايامه هذا عندنا اما عند مالك والشافعي  
فلا يجوز بعد الصلوة قبل خرا الامام وتياكده وجوبها باخر ايام النحر حتى  
احسب الامام خرا للفقير فلو كان غنيا في اولها او فقيرا في اخرها تسقط عنه  
واعتبر ذلك لاجل ضده اي للغنى فلو كان فقيرا في اولها وغنيا في اخرها  
تجب عليه ولاجل الولادة فلو ولد في اخرها تجب عليه ولاجل الموت  
فلم مات فيه تسقط عنه حتى لا تجب عليه ان يوصى بالتصدق بخبرها  
فصل وكره الذبح ليلانا نيا وثاننا من ايام النحر الى لفته  
السنة المتعارضة لكن جاز لا مر ان الايام اذا ذكرت بلفظ الجمع تناول  
ما بازائها من الليالي فان تركت الاضحية ومضت ايامها انتقل الوجوب

الى الصدق

الى الصدق حتى تصدق النذر بان قال علي ان يفتي بهذه السنة وتصدق  
فقبر شرها للاضحية لانها بالنذر والسنة تعلق بالحل فتصدق بها حية  
وتصدق الفنى بغيرها شرها او لا يشترها اخراجا عن العدة كالحجبة تقضى  
فواتها ظهر او الصوم بعد العجر فدية والاضحية من الابل والبقر والغنم ضانا  
كان او مقرا فالاشي افضل من الاولين والذكر الحصى من الثالث لان الضحية  
من غيرها لم ينقل منه عليه السلام ولا من الصحابة صحيح الخدم هو شاة كهاتمة  
كشهر في داخله في السابع من الضان هو ما يكون له السنة وصح الثني فصاعدا  
من الثلاثة الباقية المذكورة لقوله يوم ضحوا بالاشيان ولا تضحوا بالبحر عان  
الامن الضان وهو اي الثني ابن خمس داخل في الحول الساس من الابل  
وابن حولين داخل في الثالث من البقر والجواميس منه وابن حول واحد  
داخل في الثاني من الشاة كالجاء التي لا حزن لها لان المقصود لا يتعلق  
بالقرون وكذا مكسورة القرن بالطريق الاولي والخصى المخرج الحصى او الحصى  
لان حمة الطيب ولانه عم ضحى كبشين المحبني موجودين احدهما عن نفسه  
والاخر عن امته والثولاء المجنونة لان العقل ليس المقصود دون العمياء  
التي ذهبت عيناها والعوراء التي ذهبت عينها الواحدة والعجفاء التي  
لا يبقى في عظامها فخ والعرجاء التي لا تشي الى المنك التي تبرج فيه لقوله  
لا يجزى في الضحايا اربعة العوراء البين عورهما فالعميان داخل فيها والعرجاء  
البين عرجها والمرضية البين مرضها والعجفاء التي لا تبقى اي ليس لها فخ من  
شدة النهال ودون مقطوع يديها الواحدة او رجلها الواحدة لانها عضو  
كامل كالاذن وكذا الذنب والالية قال عم كثر فوا العين والاذن اي  
اطلبوا سلامتها والعيب الكثير في الضحايا والهدايا يمنع الجواز وذلك في



في رواية مقدور بن هباب زيادة الثلث فلذا قال دون ما ذهب اكثر من  
ثلث اذنها او ذنبها او عينها فيعرف بان يخلق الشاة يوما او يمين يوم يشد  
عينها المعينة ثم يعرب اليه قليلا قليلا فاذا راته من موضع اعلم علامة على  
ذلك الموضع ثم يشد عينها الصحيحة ثم يعرب اليه العلف كذلك حتى اذا  
راته من مكان اعلم علامة عليه ثم ينظر الى التفافات بين الروتين فان كان  
ثلثا فالذهب الثلث وبقي الثلثان وعلى هذا او من ثلث البتة لان تفاديا  
في الوصية يتوقف على اجازة الورثة وفي رواية اخرى مقدور بالثلث  
لقوله ثم في حديث الوصية الثلث والثلث اكثر في اخرى مقدور بالربع  
لقيامه مقام الكل في بعض المواضع وفي اخرى مقدور بن زيادة النصف  
وهو قولها لان القلة والكثرة تعرف بالمقابلة والزيادة على النصف في مقابلة  
الباقي كغيره فان مات قبل الخمر احد سبقه كسهر وقال ورثته  
اذبحوها عنه وعنكم صح كسخرنا لثوم فذبح كبش من الميادين احدها  
عن ثقه والآخر عن امته وعن ابي يوسف انه لا يصح لانه شبع بالانفاق  
فلا يجوز عن الغير كالاعتاق عن الميت فلما ان القرية قد تقع عنه كالصدق  
بخلاف الاعتاق فان فيه الزام الولاء عليه كبقرة اي كاصح بقره عن الضحية  
ومنته وقران وان اختلف جهات القرية لا تحاد المقصود وهو القرية  
وان كان احدهم كافرا او كان مریدا اللحم لا يصح عن الكل لان الارافه لا تجري  
وليس البعض بقرية وصاحب الضحية باكل منها ويؤكل غيره غنيا كان  
او فقيرا ويهب من يشاء منها لانه عوم قال نهيتكم عن اكل لحوم الاضاحي  
فكلوا منها واخذوها ومتى جاز اكله غنيا جاز اكله غنيا بخلاف الضحية  
النذر فيتعين تصدقها للفقير فكلوا اكل الناذر وان كان فقيرا او كل غنيا فكله

ثم ما اكل فكلوا كل نذر وذهب التصديق بثلثها لان النصوص وهي هذا الحديث  
وقوله تعالى واعلموا القانع والمعتز اي السائل والمعتز من السؤال استنبا  
بين الاكل والتصدق والا فكلوا فكلوا كل منها الثلث وذهب تركه اي  
التصدق لذى عيال وهو وسط الحال في البسائر توسعة عليهم وذهب  
الذبح بيده ان احسن اي عرف حسنة قياسا على سائر العبادات والا  
يعرف حسنة امر غيره به واشهد بها بنفسه لقوله عوم لفاطمة قومي فاشهدوا  
اضحيتك فانه يفكر باو قطرة منها كل ذنب وكبره ان يذبحها كتابي نظر  
الي انه ليس من اهل القرية وجازا نظر الي انه من اهل التذكية والتصدق  
بالاضحية بجلدها لانه جزؤها او يجلد اي يستعمل الجلد آلة في البيت كجرب  
وصف وفرو بناء على ان الانتفاع بها غير محرم او يبدله بما ينتفع به باقيا  
كالمنخل والغربال لان البديل حكم المبدل لا يبدله بما ينتفع به مستهلكا كحل  
بكسر الحاء المهمله ذب عن السهم ونحوه مثل الابازير يجمع الابازير لان الاموال  
ان ينتفع به او يبدله بما ينتفع به مع بقاء عينه فان بيع اللحم بالانتماع به  
الا بالاستهلاك او بيع بالدرهم او ببيع الجلد يتصدق بثمنه لان القرية تنقل  
الي بده لقوله عوم من باع جلد اضحية فلا اضحية له بفيد كراهية البيع مع الجواز  
لقيام الملك ولو غلط اثنان وذبح كل منهما ضحية صاحبه صح عنهما احسانا لان  
الاحرام عن الغير جاز فكذا هذا عندنا عندهم اما عند زفر فلا يصح لان التضحية  
قرية فلا تنادي بنية غيره بها بل يحرم على كل منها عندهم ويضمن عنده قياسا  
على شاة القصاب وياخذ كل منها عن الاضحية مذبوحة مسلوخة لان  
الاضحية لما وقعت لصاحبه كان اللحم له وان اكلها ثم علم انها جاز لان الاجازة  
في الاستبراء كاشفي الاذن في الابتداء وان نشأ ضمن كل منها لصاحبه



فبما لم ينصق بالقيمة لانها بدل اللحم وصح النصفية بشاة الغضب  
اذا ضمن قيمتها بعد الذبح لانه ملكها بالاداء من وقت الغضب هذا عند  
اما عند زفر فلا تصح لانها لم تكن ملكا عند النصفية لانها بشاة الودعة  
اذا ضمن قيمتها بعده لان فيها يصير غاصبا بالذبح فيقع الذبح في غير الملك  
وقبل يقع في الملك لانه يصير غاصبا بالانجاء وشدة الرجل فاذا ضمنها  
بعده صحت بها ايضا كساب الكراهية هو ما يجوز ويجعل الفاء  
فيكون واجب الاحتراز ما كره مطلقا حرام كله عند محمد ولم يلفظ به  
اي الحرام لعدم الدليل القاطع وما كره كراهية تحريم عند ما الى الحرام اقرب  
لانه اذا خاض دليل لكل بدليل الحرمة يغلب جانب الحرمة على جانب لكل  
لان الحرام واجب الترك والحلال جائز الترك وما كره كراهية تنزيه الى الحلال  
اقرب فنسبة المكروه الى الحرام كنسبة الواجب الى الغرض فصل  
الاكل فرض ان دفع به يهلكه لان النفس لا يبقى بدونه وهو ما جوع عليه  
ان مكنته الاكل من اداء صلواته قايما ومن اداء صومته قادرا اذ اعلى  
ذلك البقاء لان الاشتغال بما يتقوى به على الطاعة لقوله وم ان المؤمن  
ليوجر في كل شئ حتى اللقمة به فخرها الى فيه والحساب عنه مرفوع لتلك  
النفعية وهو مباح زائد اعلى ذلك الى المتبع ليزيد قوته اي البدن و  
لا اجر فيه ولا وزر وفي حله حساب يسير لقوله نعم ثم لن يثوب  
عن النعيم وهو متنع بهذه الزيادة وهو حرام الى ما فوقه اي الشبع  
لانه اسراف وفيه حساب وعذاب الا انه ليس بحرام اذا كان لقصد  
قوة صوم الغدا او مثلا يستحي ضيفه فلا بأس وكره لبن الاثنى اى الحجة  
لان حكمه حكم لحمه خلافا لما كرهه بول الابل لما مر في الانجاس

ذكر

ذكره الاكل والشرب والاداء هان والطيب من اناء ذهب وانا  
فضة للرجال والنساء كراهية تحريم لقوله وم من شرب في اناء فضة  
فانما يجزى في نار جهنم لانه يشبه بزئ المشركين وتنعم بنعمة المشركين  
فلكذا الاداء هان ونحوه لانه في معناه وحل لها ذلك من انجاس وانا  
نجايج وانا يبور وانا عقيق لان التفاح في غير الذهب والفضة ليس  
للتعارف هذا عندنا اما عند الشافعي فيكره لانها معناه في كونها للتفاخر  
فتلحق بها وحل من اناء مفضض وحل جلوسه على كرسى مفضض حال كونه  
متقيا موضع الفضة بان لا يكون الفضة موضع اليد والقدم عند الاخذ وان  
لا يكون موضع الجلوس لان ذلك تابع فلا يعتبر كالعلم في الثوب ومسامر  
الذهب في الفضة هذا عند الامام اما عند ما فيكره مطلقا لان مستعمل  
جزء من اناء مستعمل جميع الاجزاء كما اذا استعمل الذهب والفضة واذا  
كانت هذه الاشياء موصوفة بالذهب والفضة بحيث لا يتخلص بالاداء  
لا يكره وفي المعاملات المتضمنة الديانات قبل قول كافر كما اذا قال  
شريت اللحم من مسلم او من كفاي فحل كله او من مجوسي فحرم لان قول  
الكافر مقبول في المعاملات لان الخبر فيها غير ملزم وهي ما يكون بين العباد  
كالاجابة عن الوكالات والاذن في التجارات والديانات ما يكون بين  
المخالق والمخلوق كالاخبار عن القبلة والحل والحرمة في المأكولات وقيل  
قول فخر وكافر او اشقي او فاسق او عبد او فخره ضد ما اي فخره مسلم  
او ذكر او صالح او حر في المعاملات التي ليس فيها التزام كشر او ذكينة  
لما مر مثل التوكيل كما اذا اخبرني وكيل فلان في هذه الجارية فيجوز الزنا  
منه لو طهرها كسرة وقوعها وقيل قول العبد والعتبي في الهدية وفي الاذن



في التجارة كما اذا جاء احد بها وقال اهدى فلان اليك هذه الهدية او  
انا ما ذون فلان ازالة للخرج وشرط العدل في الدبانات لان غير العدل  
مترهم بار تكاب الكباير فكذا بالاكاذيب كالحجز عن نجاسة الماء فيتم  
ان اخبرها مسلم عدل ولو كان عبدا لوجوب الشرط ويحترى في اخبا  
المسلم الفاسق عنها والمستور الحال عنها ثم يجعل بغالب رايه لانه فيها  
بنى على الاحتياط كاليقين ولو اراق ذلك الماء فيتميم في غلبه صدقه  
فاحوط وكذا لو توشأ فيتميم في غلبه كذب فاحوط واحسن لعدم  
الشرط وتعتدى للناس دعى الى وليمة فوجدتم لعباء وغناء بالكر  
والعاسماع وهو لا يقدر على منع يخرج منها التبة لان قعوده فيها فتح  
باب المعصية على المسلمين لظنهم انه يجوز له وغيره الخامل الذكر ان يقد  
واكل جاز لان التناول منها سنة واللعب بدعة فلا ترك السنة  
لافتة ان البدعة كما لا يجوز ترك صلوة الجبارة لاجل صوت الناحية  
وان كانا على المائدة فينبغي ان لا يفعد لقوله تع فلا تقعد بعد الذكرى  
مع القوم الطالمين ولا يحضر من علم ذلك معتدى كان او خامل الذكر  
من قبل اى الحضور لانه لا يلزم اجابة الدعوة لانه لم يخلص سنة وقال  
ابو حنيفة ابتليت بهذا امرأة فصبرت اى جالس معها عن ذلك  
الامر غير مستغل ولا متلذذ به وهكذا يفعل كل قاعد مبتلى وذا  
الابتلاء كان قبل ان يعتدى به وادل قوله ابتليت على حرمة  
كل الملاهي لان الابتلاء بالحرم يكون لا بغيره قال ابن مسعود صوت  
الامر والغناء ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء النبات وقال  
ما يحنأ استماع القرآن بالاحسان معصية والتالى والسامع اثمان

فصل

فصل لا لبس جل حريه لانه عدم خرج و باحدى يديه  
حريه وبالاخرى ذهب فقال هذا ان حرمان على ذكره راتنى حلا لان لانهم  
الا قدر اربعة اصابع مضمومة لا منشورة كالاعلام والمكفوف و  
الرجل يتوسده ويفترشه لان استعمال الحرير القليل يحل في اللبس الكامل  
كالعلم فكذا استعمال الحرير الكثير في اللبس الناقص ولا روى انه عدم لبس  
على مرفقه حريه هذا عند الامام اما عندنا فيكره لان العمومات الواردة  
في تحريم الحرير على الرجال تنهوا لها كما تنهوا لى اللبس والرجل بلبس  
ماسداه ابرسيم ومحنة بخبره كالقطن لان السدى مستور واللحمة  
ظاهرة في النظر والعبرة لما يظهر ولان الصحابة كانوا يلبسون الحرير وهو  
مسمى بالحرير ولبس عكسه اى بالمحنة ابرسيم وماسداه غيره  
في حرب فقط لانه اريب في عين العدو وادفع لمضرة السلاح لقوته  
ولانه عدم رخص في لبس حريه في الحرب وان كان كله حريه يكره به  
فيه كما يكره ذلك العكس في غيره لان مضرة السلاح تندفع بالخطوط  
فلا ضرورة الى الخالص وهو لا يتجلى بذهب او فضة لانه يشبه بالفساد  
الا بخاتم من فضة لا يتراد على متقال لان له عليه السلام خاتما منها نقشه  
محمد رسول الله ويجوز فضة من حجر لان المعبر حلقة ويجعل فضة الى باطن  
كفه ثلاثين كما فعله وم هكذا اختلاف النساء يجوز الزينة لهن و  
الامع منطقة وحلية سيف منها باجماع الصحابة والامع مسمار ذهب  
نقش فض يكون قليل للبس في الدنيا فهو ذجا على الكثير في الاخرة  
ولانه تنبع للفض كالعلم في الثوب وحل للمرأة كلها بالذهب والفضة  
لامر من الحديث ولا يتختم بالبحر والحديد والصفير فيكره للرجال والنساء



لا نعلم رأي على رجل خاتم صفر فقال مالي أحد منك راجحة الاصنام  
ورأي على آخر خاتم حديد فقال مالي امرئ عليك حلية اهل النار والاعيان  
بالحلقه لان قوام الخاتم بها لا بالفض حتى يجوز ان يكون الحلقه من الفض  
من الحجر قبل يختم بالعقيق لانه عم قال بالعقيق فانه مبارك وليس  
يحجر قبل هو مثل الصفر في اتخاذ الاصنام منه وتركه اي التضمين لغير الخاتم  
السلطان او القاضي احب لعدم الحاجة اليه بخلافها ولا يشترط  
المتحرك بذهب بل يشترط بفضة لان استعمالها حرام له الا الضرورة  
وقد زالت بكتحال الا في ثبتي الاعلى على الاصل هذا عند الامام اما  
عندما فيشترطه ايضا لانها جنس واحد في الثنية فاذا حل باحد هما  
حل بالاخر ايضا وجاز اتخاذ الاثني بالذهب لا بالفضة للثنية فيها  
وكرهه اباس الصبي ذهبيا او حديد لان الفض المحرم لا يفرق بين الصغير  
والكبير في اللبس فكذلك في الالباس كشرب الخمر وسقيها لا يكره خمره  
لوضوءه او لا حل فخاط وتكره للتكبر لانه عم كان بمسح وضوءه  
بالخرقة ويدفع المسلمون بها الا في خمار او حنظل وهو عند الله  
حسن ولا يكره الرتم وهو الخنصر الذي يعقد في الاصبع او في الخاتم  
لتذكر الحاجة لانه عم امر بعض اصحابه بذلك ولان فيه غرضا صحيحا فلا  
يكون عينا فصل ومائل النظر اربعة اقسام الاول نظر الرجل  
الى مثله بيته بقوله ينظر الرجل من الرجل سوى ما بين سترته وهي  
لبست بعورة الى تحت ركبته وهي عورة لان النظر الى العورة منهن  
عنه وعند الشافعي على العكس او كلاهما عورة والثاني نظره الى المرأة  
وهو اربعة اقسام بين اولها بقوله ينظر من عرسه الى فرجها ومن

نظر رجل

انها

امته الحلال الى فرجها لان ما فوق ذلك كالمتس والجناح حلال والنظر الى  
ليكون البغ في تحصيل معنى اللذة والقوله دم لابي سيرة غرض بغيرك الا  
عن زوجتك وامتك وبين ثانيا بقوله ينظر من محرمه وبين ثانيا بقوله  
ينظر من امته غيره وامته الحرام كامة الجوسية وامته التي هي اخته من  
الرضاع الى الراس هو موضع الاكليل والى الشعر هو موضع العقاص  
والى الاذن هو موضع القروط والى العنق هو موضع العقلايد والى الوجه  
هو موضع الوجاهة والى الصدر هو موضع الوشاح والى الرية والى السرة  
هو موضع الخخال والى العضد هو موضع الدبلج والى الذراع هو موضع  
السواريل بل يترجم الحرج لان البعض يدخل على البعض بلا استئذان والمرأة  
غير مستورة لان العادة انما في بيتها بشتاب الكهنة ان امن شهوته لان  
النظر الى مواضع الرية الباطنة جائزة والايات منها فلا ينظر اليها لا ينظر  
الى الظهر ولا الى البطن ولا الى الفخذ لانها ليست منها وما حل نظر منها  
اي المحرم وامته الغير حل منها لان السفر معهن حلال فيحتاج فيه  
الى سترهن في الاركاب لانه المستان لم يامن لقوله عم البندان تنزلنا  
وزنا بها البطش وله مس ذلك الموضع الذي جل النظر اليه ان اراد سترها  
اي امته الغير وان خاف شهوته لاحتياجه اليه ليعبر بين جسدها وامته بلغت  
لا تعرض على البيع في ازاره واحد يستبرأ من السرة والركبة لانه لا يستر  
الظهر والبطن وهما عورة فيها والنظر اليها حرام والمستحارة كالبالغة عند  
محمد وبين رابعها بقوله ينظر من الكثرة الاجنبية الى وجهها وكفها في المعاملة  
فقط وقيل الى قدميها في الصحيح وقيل الى ذراعيها لانها خرجت من ان تكون  
عورة في حق نظر الاجانب كما في حق الصلوة اما خروج الوجه ففي الكرامة

واذا ابتعدت المرأة عن الرجل في البيع فلا يبيع في ازاره ولا يستر  
السرة والركبة لان ازاره لا يستر السرة والركبة ولا يستر  
وهي عورة والنظر الى العورة حرام



واما الكفين ففي الاخذ والاعطاء واما القدين ففي المشي اذ رجا لا يوجد الخف  
واما الدراعين ففي الخبز والطبخ والغسل وموضع الضرورات مستثنات  
عن قواعد الشرع وكذا الاجنبية السيدة اي ينظر العبد منها الى وجهها و  
كفها بل قد يراها بل ذراعيها لانها في النظر كالاجنبية فان خاف الناظر شهوة  
لا ينظر الى وجهها لقوله عم من نظر الحاسن امرأة اجنبية عن شهوة صب  
في عينه الا انك تؤم القيمة الا ان ينظر اليها حاجة كقاض يحكم عليها ومثل شاهد  
يشهد عليها لا يحل الشهادة في الاصح لانه يوجد من لا يشتهي فلا ضرورة و  
مثل من يريد فكاح امرأة او يريد شراء امته وان خيف شهوته ومثل  
رجل طبيب يد او يراها وان خيف شهوته فينظر الى موضع مرضها بقدر الضرورة  
فاصد المقصود ولا قضاء الشهوة تحرزا عن الحرام بقدر الامكان وتداولها  
امرأة طيبة ان وجدت لان نظر الجنس الى الجنس اخف وانما لنظر المرأة  
الى مثلها بيته بقوله تنظر المرأة من المرأة كالرجل اي كما ينظر الرجل من الرجل  
والرابع نظرها الى الرجل بيته بقوله كذا المرأة تنظر من الرجل ان امت  
شهوتها والخفي والمحبوب والحنث في النظر الى الاجنبية كالحمل الكامل اما  
الاول فلان قد يجامع بل يشد جاعا لان آتة لا تقدر واما الثاني فلانه يستحق به  
فينزل واما الثالث فلان فاسق ان فعل الردي ولكن اذا لا يشتهي النساء  
ولا يفعل الردي فقد رخص بعض من اخنا اختلاطه معهن فصل  
سائل متفرقة والرجل يعزل شهوة عن امته بلا اذنها لانه لاحق لها في  
الوطئ ويعزل عن عرسه به اي باذنها لان الوطئ حق الحرة قضاء للشهوة  
وتحصيلا للولد ولهذا تحيرت في الحب والعنة ومن ملك امته بشرا او  
نحوه كالوصية والارث والهبة وغيرها ولو كانت بكرا او كانت مشيرة

من امرأة

من امرأة او من عبد ما ذون ولو كان هذا العبد موبونا بدين مستحق  
لرقيقته فاشترى بها مولاه منه ولو بعد حبسها عند العبد حرم عليه الوطئ  
والدواعي بلا استبراء لانه لم يملك كسب ذلك العبد هذا عند الامام اعني  
فان حاصت عنده بعد قبضه جاز للمولى ان يطأها لانه يملك كسبه فقبضه  
قبضه او من رجل محرما نسبيا او رضاعا او صهر او مشيرة من مال صبي  
بان باعها ابوه او وصيته حرم عليه وطئها ودواعي كالمستس والقيلة  
والنظر الى الفرج حتى تستبرئ بحبضه فيمن يحضن ويستبرئ بشهر في ذات  
الشهر وتستبرئ بوضع الحمل في الحامل لقوله عم في سبابا او طاس الا لا  
الحالي حتى تضعن حملهن ولا الحالي حتى تستبرئ بها بحبضه وان كانت مرفقة  
الحبض يتكررها حتى يتعين عدم الحمل وعن ابي يوسف لا يجب في البكر الفراغ  
رحما كما في المطلقة قبل الدخول لا يجب العدة لذلك قلنا يحتل عدم الفراغ  
بان يحتل المنى من الحام امن الاستمتاع ولم يكف للاستبراء حبضه ملكها فيها  
اي في انشاءها بعدم الكاملة ولا الحبض التي عرضت لها قبل القبض بعد  
الشراء او غيره من اسباب الملك ولا تكفي ولادة كذلك اي قبل القبض لان  
الموجبة له حدوث الملك واليد فلم توجد فلا يعتبر ولا التي توجد قبل الاجارة  
في الفضولي وان كانت في يد المشتري ولا التي بعد القبض في الشراء الفلذ  
قبل ان يشتريها صحيحا والاستبراء يجب في شراء حصة امته مشركة من شركه  
الاشقاصا بهو له اي المشتري الشريك او لاحد من الملك الكامل وهو العلة  
الكاملة لا يجب عند عود الامه الآتية وعند رد المعضومة وروا المستأجرة  
وعند فكه المرمونة وحجز المكاتب لعدم الحدوث ورفض حيلة اسقاط الاستبراء  
اي جاز الاحتيال لاسقاطه عند ابي يوسف فخالف خلافا لمحمد فلم يجز عنده



واخذ العمل بالاول من القولين ان علم عدم وطئ بايعة في طهر ذات طهر  
استتر بها فيه واخذ بالتالي منها ان قهرها بايعة فيه وهي اى الحيلة ان لم يكن  
تحت حرة ان ينكحها المشتري قبل الشراء فيقبضها ثم يشتريها لانه لا يجب  
بالنكاح لانها فريضة به ولا يشترط الزوجة لعدم حدوث الملك واليد وان  
كانت تحت حرة فهي ان ينكحها البائع قبل الشراء رجلا يعتد عليه ان يطلقها قبل  
الدخول ثم باعها وقبضها المشتري فما دامت تحت ذلك الرجل لا يجب الاستبراء  
للمشتري لان فريضة لم يكن طلالا لكونها منكوبة الغير فاذا طلقها قبل الدخول  
طلقها بلا استبراء لانه لم يجب وقت حدوث الملك لم يجب بعده لان المعبر  
وقت وجود السبب لا وادامه او ينكحها المشتري قبل قبضه وقبل شراؤه  
من يوثق به من الرجال ثم ان يشتري ويقبض فيطلق الزوج قبل الدخول  
او ينكحها المشتري بعد شراؤه قبل قبضه ذلك الموثق به ثم يقبض فيطلق الزوج  
قبله فالاستبراء يجب بعد القبض ولم يحل الوطئ وبعد طلاقه حل ولم يجب اذ لم يوجد  
حدوث الملك او يربها المشتري اياه فيقبضها ثم يربها المشتري فيقبضها  
لذلك ومن فعل بشهوة احدى دواعي الوطئ هي القبلة بشهوة والمستبرئة  
وانتظر الى الفرج بشهوة بامتنع اللذين لا يجتمعان نكاحا كالاختيان حرم عليه  
وطئها بدواعيه حتى يحترق فخرج احدهما بملك يمين او نكاح او عتق لان دواعيه  
حكمه نكح وطئها لا يحل له وطئ واحدة منها حتى يحترق فكذا هنا لقوله تعالى وان  
تجمعوا بين الاختيان اى وحرمت عليكم ان تجمعوا بينهما عقدا ووطئا بالاجماع  
وكرهه تقبيل الرجل ثم الرجل او يده او ثيابه منه وكرهه عناقته في ازار واحد  
لانه عدم نهى عن الكفاية وهي المعانقة وعن الكفاية وهي التقبيل وما روى  
انه عدم عاتق جعفر او قبيل بين عينيه حين قدم من الحبشة يوم فتح خيبر محمولا

على ما قبل

على ما قبل التحريم هذا عندنا ما عندنا بن يوسف فلا يكفره ذلك كله بهذا الحديث  
وجاز عناقته مع مبيص او جنية بالاجماع وجازت مصافحته لقوله دم من  
صالح اخاه المسلم وحرك يده تناشرت وتوبه ولقوله دم ما من مسلمين  
لمتقين فبتصافحان الاغفر لهما قيل ان يغترقا هذه الكلمة اذا كان للجمعة واما  
اذا كان بالشهوة فحرام اجماعا ورفض بعض المتأخرين تقبيل العالم على  
سبيل التبرك هو المختار وقيل كذا يد المتدبر وكرهه تقبيل الجاهل بدنه  
اذا التقى غيره وحرم تقبيل الارض بين يدي العالم وانتم الفاعل والمرضى به  
لان شبه عبادة الوثن والساجد لغير الله لا يكفر ان اراد النجاسة دون العتاة  
وكان الشيخ ابو الفاسم الحكيم اذا دخل عليه الغني يقوم له ويعظمه لا اذا دخل  
الفقير وطالب العلم فمثل عنه فقال ان الغني يتوقع من التعظيم بعد جواب  
السلام واما غيره فيتوقع الجواب والتكلم معهم وكرهه بيع العذرة هي  
نجس بن آدم حال كونها خالصة عن التراب لانها جاورت الاذى فلا يملك  
كالاباع الشعر والظفر وصح بيعها في القول الصحيح مخلوطة بالتراب والرماد  
كبيع اى كاصح البيع السريين لان المسلمين قد علموا نوره بان يلقوه في الارض  
لاستئثار الربيع من غير تكبير من السلف ولان الارواث ظاهرة عند مالك  
فجوبه قياسا على الثوب النجس بخلاف العذرة اذ لم يوجد العادة  
بالاستفاعة بها بدون الخلط بالتراب هذا عندنا اما عند الشافعي فلا يصح لانه  
نجس العين كالعذرة وودكة الميتة وصح الاستفاعة بخلوطها اى العذرة  
بالتراب الغالب نكاحه كذبت خالصة النجاسة لا الاستفاعة بخلوطها عنه  
وجاز اخذ دين مسلم على كافر من ثمن حرة لان الثمن خرج من ملك المشتري  
لصحة البيع فملكه البائع بخلاف المسلم اى لم يجز اخذ دين مسلم على مسلم



من ثمن خمره لانه لم يخرج من ملك المشتري لفساد البيع فلا يكون ملكا فلا يملكه  
 الا ان يقضى القاضي عليه بهذا الثمن ولم يحكم بكونه ثمن الخمر فيطلب له ذلك بقضاء  
 وكذا الاخذ من كل غير المملوك وجازت تخلية المصحف لانها تعظيم له كنقش  
 المسجد وتزيينه بآء الذهب وجاز للذمي المسجد خلافا لثاقي كما مر في  
 القضاء وجازت عيادته لانه عدم عادي وهو ديا مرض في جواره فقال له قل  
 لا اله الا الله محمد رسول الله فنظر المريض الى وجهه ابيه فقال له ابوه اجب  
 محمدا فاجاب وشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله ثم مات فقال عام  
 الحمد لله الذي انقذني ستم من النار وجاز اخضاع البراءيم لانه عدم حتى كبتين  
 الملبين موجوبين وجاز انزاع الخمر على الخيل لانه عدم ركب البغلة واقتناها  
 وجازت الحقة من غير المحرم كالخمر وغيره للثاوي لالتصميم بالاجماع وجاز  
 رزق القاضي من بيت المال الذي جمع بحق لان الحبس من اسباب النفقة  
 كما في النكاح والعدة والوصى والمضارب ولانه عدم بعث عتبا الى مكة وفرض  
 له وبعث عتبا الى اليمن وفرض له وبعث معاذا اليه وفرض له وكان  
 ابو بكر وعمر ياخذان كفايتهما وعليه الاجماع وجاز سفر الامة وسفر ارام  
 الولد بلا محرم لان الاجانب في حق الاماء ملحقه بالمحارم في حق النظر والمست  
 لكن في هذا الزمان لغلبة الفساد وجاز شراء مالا لطفله منه وجاز  
 بيعه لافخ وعمه واتم وملتقط هو اي الطفل في حجرهم كالنفقة والكسوة  
 دفعا للضرر عن الصغير فلكلوا بالطريق وجازت اجارته لانه فقط اذا كان  
 في حجرها لانها تلك الاتلاف منافع بلا عوض بالاستخدام فلان تلكها بعوض  
 اولى ولم يخبر ان يوجر نفسه لكونه متوبا بالضرر لكن اذا فرغ من العمل  
 يجب المسمى لانه تحضن نقعا وجاز بيع العصير مع علم من يتخذه خمر كما مر

في البغاة

في البغاة وجاز للمسلم حمل خمر ذمي باجر وما روى عنه عدم ان لعن في الخمر  
 عشرة وعده منها حاملا فحمل على الحمل المقر ونقصه الشرب وجاز  
 خازيره به وجاز له اجارة بيت بالسواد اي سواد كوفه لان كثر اهلها  
 ذمي فلا يجوز في الامصار سواء يتخذ ذلك البيت بيت نارا او يتخذ  
 كنيسة او بيعة او يباع فيه اي ذلك البيت الخمر حتى يطيب له ذلك  
 الاجر لان المعصية شربها ولا يلزم من حملها شربها ولكن الاحرار عنه  
 اولى بهذا عند الامام اما عند بها فلا يجوز الحمل والمرعى والاجارة وقيل  
 يكره لانها اعانة على المعصية ولذلك الحديث وفي سوادنا لا يكفون منها  
 اي هذه المذكورات في الاصح لان اعلام الاسلام ظاهرة فيه كما في الامصار  
 وجاز بيع بناء بيوت مكة لان من بني في ارض الوقف جاز بيعه وجاز  
 تقبيل العبد احترارا عن الابن والقرود وجاز استحقاق قبول هدية  
 حال كونه تاجرا وجازت اجابة دعوته واستقارة دابته لانه عدم  
 قبل هدية سلمان حين كان عبدا وهدية بريدة جاني كانت كاتبة و  
 اجاب دعوة مولى سيد جاني كان عبدا وكره كسوته اي فلكي العبد  
 ثوبا وكره اهدائه النفدين لانه ليس من اهل التبرع وجاز اخذ ثا  
 لاستعماله قلوب التاجرين وكره استخدام الخصى لانه تحضين على الاخضاء  
 المنهي وكره اقراض بقال شيئا ياخذ اي لياخذ منه ما شاء لان المقرض  
 استفاد به عدم يهلك الدراهم وقد نهى عن قرض جرة نقعا وكره  
 كراهية تحريم اللعب بالسكر والسكون والفتح والسكون و  
 النزول بالفتح والسكون والثلاثة عشر والاربعية وكره كل لهو لقوله  
 عليه السلام كل لعب ابن آدم باطل الا ثلاثة ملاعبة الرجل مع اهله وتاديبه

بريت بفتح الباء الموحدة وبالراء  
 الملهتين بينهما ياء مشددة تحت  
 اسم جارية اشتهت بها عائشة  
 فاعتقها ابنه ملك



بغيره و مناضلة بقوله والسلام على لاعب الشطرنج كرهه عندهما تحويرا  
له ولانه سب للاعراض عن ذكر الله تعالى وعن الجمع والجماعات لقوله دم  
كل ما اكلها كرهه عن ذكر الله فهو مسير هذا عندنا اما عند الشافعي فاللعب  
بالشطرنج بلا خمار ولا ترك صلوة ولا تخشع كلام مباح لان فيه تشييد  
الخاطر وتركية الاخرام وتعلم امر الحرب والجهاد وكرهه جعل الغل اى  
الطوق في عنق عبده لينتفع من تحريك رأسه لانه يحدث وشتر الامور  
محدثاتها وكرهه ابيع مكة لان الحرم وقف ابراهيم الخليل دم والوقف  
بعد الصلوة لا تقبل الضيق كالا عتاق هذا عند الامام اما عندهما فلا باس  
بيع ارضها لانها مملوكة كالا بنية وكرهه اجازتها لقوله دم من آجر ارض  
مكة فكانا اكل الربوا وكرهه قوله في دعائه لمعقد الغز من عرشك لان  
العين اذا اخرت عن القاف يورث الى الكفر لانه تشبيه الله تعالى بالخلق  
في القعود واذا تقدمت عليها يورثهم تعلق عزة القديم بالعرش المحدث  
والله تعالى قديم بجميع صفاته سوى الاضافات وما روى انه دم امر بذلك  
في صلوة الحاجة غريب واتا ويل غير صحيح هذا عندهما اما عند ابي يوسف  
فيجوز هذا الحديث ولقوله تعالى في مفقد صدق عندك مكره وكرهه قوله  
فيه بحق رسلك وانبيائك وبحق البيت الحرام والشجر الحرام لانه لاحق  
للمخلوق على الخالق وكرهه تقشير المصحف ونقطة بالفتح والسكون لا خلافا  
بالممارسة ولقول ابن مسعود جرد القرآن الا انها لا يكرهها بل يجمع غير العزة  
فانه حسن لهم لا عانتها الممارسة بحفظ الآي والاعراب وكرهه مد الحبلين  
الى المصحف وكتب الفقه واذا كان له رجل جوالق وفيها وراسم مكتوب  
فيها شئ من القرآن او كان فيها كتب الفقه او التفسير او المصحف

فجلس

فجلس عليها او قام لا باس به ان كان قصده الحفظ واذا حمل شيئا منها  
على دابة في جوالق وركب عليها لا يكره وكرهه احتكار قوت البشعة وقوت  
البرائم لا يكره لان الحاجة اللازمة الى الاغوات لا الى غيرها هذا عندهما واما عند  
ابي يوسف فيكرهه احتكار غير القوت ايضا اذا تصرف الناس بحسب لان  
الكرهية للتصرف وهذا في الكل سواء ومدة الحبس مقدرة بشهر وقيل  
باربعين يوما لان الاحتكار الحبس للخلاء في بلد بغير اهله واذا رفع المحكر  
الى القاضي امره ببيع ما يفضل عن قوته وقوت عياله فان امتنع باع عليه  
لرفع الضر العام لا يكرهه احتكار غلة ارضه ولا احتكار مجلو به من بلد اخر  
ولا احتكار المشتري من القرى المجاورة الى مصر لقوله دم المحكر ملعون و  
الجالب مرزوق وهذا جالب ولانه لم يتعلق به حق اهل مصر هذا عند الامام  
اما عندهما فيكرهه لان تلك القرى توابع مصر فالشراء منها كالشراء منه  
ولا يستر حاكم على الناس لقوله دم لا تسقر وافان الله هو المحقر القابض  
الباسط الرازق فمن باع الطعام بغير مقدرا لا يحل للمشتري لانه في معنى  
بيع المكره الا اذا تعدى الارباب اى ارباب الطعام عن القيمة فعدت باحاثنا  
بان يبيعه بائنا فقيرا مشتريا بخسب في بلد واحد وقريب منه فيسقر  
الحاكم بمشورة اهل الراى والبصر وان تعدى عن السعر باع بغيره فوقع  
جازه ولا يبطل ببيع لان فيه حرجا عليه وهو غير جائز عند الامام وكذا عندهما  
الا ان يكون الحجر على قوم باعيا منهم فيصح الحجر عليهم كتناحياء  
الموات فيه ما يكره وما لا يكره هو اى الموات ارض بلا نفع لتعذر ذرعها  
لا تقطع ماؤها او غلبته عليها ونحوها بان صارت سبخة او غلب الرمال  
عليها سميت به تشبيها بالحيطان اذا مات وبطل الاستفاد به سواء كانت



عادية اى غير مملوكة بان كانت متقدمة الخراب كانا خربت في عهد عاد او  
مملوكة في الاسلام لمسلم او ذوق لا يعرف مالها العيني بعيد من العام بحيث  
لا يسمع فيها صوت اعلی من اقصاده لان ما دونه من فناء العمران لا يحتاج  
اهل القرية اليه لمرعى الغنم وغيره هذا عند ابي يوسف اما عند محمد بن فضال  
ينقطع ارتفاع اهل القرية عنها حقيقة وان كان قريبا منها من احياء  
من مسلم او ذوق ملكه ان اذنه الامام الامير بالاحياء ولو كان المحبي فيها  
والا ياذنه فلا يملكه قياسا على سائر النقايم ولقوله دم ليس للميراث الا ما ثبت  
نفس اياه وقوله دم من احياء ارضه ميتة فهي له محمول على انه اذن لقوم  
مخصوصين هذا عند الامام اما عند محمد بن فضال فيملكها قياسا على سائر المكبات كالميراث  
والخطب والكشيش ولهذا الحديث ولم يجز احياء ما قرب من العام لانه  
ترك مرعى لاهلها ومطربا لا يخصص فلا يكون مواتا فصار كالطريق ولا احياء  
ما عدل عنه الماء كالنفات ودجلة والفرات جارية واصل عوده اليه كحاجة الناس  
في جري النهر فان لم يجز عوده جاز احياءه ان لم يكن حرم بالقرية عامرة لانه  
موات في يد الامام ومن حجر ارضه اى خط حوله بالاجار او غرز حوله بالاصا  
او حفر بئر مقدار ذراع او احرق ما فيها من الشوك او حصد ما فيها من الخشيش  
ليعلم الناس انه اخذها ولم يجز ثلث حجج دفعا الامام الى غيره لقول عمر بن  
المختار ليس للنجدي بعد ثلث سنين حق حتى يجزها يحصل المقصود والعشر او النجاشي  
وان احياءها ان قبل مضي هذه المدة فهي له في الحكم لتحقق الاحياء منه دون  
الاول كما ان السوم على السوم كان لا ينبغي ان لا يفعل ولو فعل واخذ يملكه  
ومن حفر بئر في موات بالاذن من الامام فلا حرمها لعطن هو بئر ينزع ماؤها  
باليد ويناخ الابل حولها ويغى ولا يجل الناضج هو بئر ينزع ماؤها بسير الابل

ونحوه اربعون ذراعا من كل جانب لقوله دم من حفر بئر فلا يحول  
اربعون ذراعا ولقوله دم حريم بئر العطن اربعون ذراعا وها يعارضها  
قوله دم وحريم الناضج ستون ذراعا فالأخذ بالاقل في الشعارين اولى لانه  
اقوى هذا عند الامام اما عند محمد بن فضال مستون ذراعا لهذا الحديث  
ولان استحقاق الحريم باعتبار الحاجة وحاجة هذا اليه اكثر من حاجة العطن اليه  
لعمري في الاصح لان المقصود دفع الضرر من صاحب البئر الاول كليل الحيف  
احد في حريم بئر اخرى فيتحول اليها ماؤها بئر وهذا لا يحصل في غيره وفي غيره  
الحريم اربعون ذراعا من كل الجانب من كل جانب عشرة لان ظاهر اللفظ  
يجمع الجانب الاربع والحريم للعين الجارية خمسمائة كذلك اى من كل جانب  
لقوله دم حريم العين خمسمائة ذراع ومنع غيره من الحفر فيه سبق ملك  
الحافر الاول فيه لا يمنع منه فيما وراءه وله الحريم لو حفر في منتهى الحريم الاول  
من ثلاثة جوانب دون الجانب الاول لذلك السبق والفتاة اى الكاثرين  
هو مجرى الماء تحت الارض حريم في ارض غيره او في موات قبل خروج الماء  
وظهوره قدر ما يصلحها وعن الامام ان ليس لها حريم فيها اعتبار بالنهر  
الحق بالنهر الجلى وعند خروج الماء كالعين الغوارة الجارية ولا حريم للنهر  
المحصى في ارض الموات لانه ملكه بالاحياء وهو في النهر فقط بخلاف البئر لان  
الاستفاد لا يمكن فيه الا بالاستيفاء وهو بدون الحريم متعذر هذا عند الامام  
اما عند محمد بن فضال قياسا على البئر والنهر الكاثر في ارض غيره الا ان لم حرمها  
بجدة لان استحقاق الحريم في البئر والعين بالنقص بخلاف القياس فلا يلحق بهما  
ما ليس في معناهما من وجه والنهر ليس في معناهما لان الحاجة ثمة متحققة في  
الحال وهما موهومة باعتبار الكثرى والاستفاد لا يتأتى بالبئر بدون الحريم



وهنا ياتي الان بلحق في ذلك بعض المخرج في نقل الطين او المشى في وسط  
النهر هذا عند الامام اما عند صاحب النهر مستنات النهر من غير حجة  
فيمشى عليها و يلقى طينه عليها لان استحقاق الحاجة فله ملك كصاحبها لا حاجة  
الى المشى على ما فعل النهر بجري الماء فيه فمستناة بين نهر رجل وبين ارض  
لاخر والحال ليست تلك المسناة مع احد منها اى لم يكن لاحد بها عليه غرس  
ولا طين يلقى فمن لصاحب الارض لان الظاهر شاهده لان الحريم يشبه  
الارض صورة الاستوائها ومعنى لانها تصلح لا يصلح له الارض من الغرس  
والذرع فيكون له عند الاستنباه لكن ليس له هدم المسناة لان النهر كالخلو  
والارض كالسفل في البناء هذا عند الامام اما عند صاحب النهر  
لان الظاهر شاهده لانه لا ينتفع بالنهر بدون الحريم فيكون له عند الاستنباه  
ثم المسناة المتنازع فيها ان كانت مشغولة بغرس صاحب الارض  
او بطين صاحب النهر تكون لصاحب الشغل لانه يكون مستغلا للمسناة  
والاستعمال دليل الملك وان لم يكن عليها غرس فلهب الارض ان يغرس  
عنده ولرب النهر عند بها وان كان عليها ولم يعلم من غرس فعلى هذا الظاهر  
وكذا اتفاق الطين عليها وقيل لرب النهر بالم فحش هو الصحيح فصل  
الشرب بالكسر والسكون نصيب الماء والشفقة بالفتحين شرب  
بني آدم وشرب البرائم وكل منهم ومنها حقا اى الشفقة في كل ماء لم يخرج  
باناء وان كان النهر والعين في ملك رجل بان حفر في مملوكة لافى ارضه  
فله ان يمنع من الدخول فيه ويقال له اما ان يخرج الماء او تركه لياخذ  
بنفسه بشرط ان لا يكثر صفته اى جانبه وكل من سقى ارضه من البحر  
ونهر عظيم كدجلة ونحوها فعليه ان يترك شرب الماء في ثلاث الماء والكل

والنار فالنار اربعة الاول ماء البحر فكل واحد ان ينتفع به على اى وجه  
شاء لان الانتفاع به كالاستفاد بالشمس والقمر والثاني ماء الانهار والغطاء  
كيجدون ويجوز ودجلة فله حق الشفقة على الاطلاق وله شق نهر الارض  
منها اولى شقة لنصب الرحى منها ان لم يضر بالعمامة لانه مباح وان اضرهم  
بالميل الماء الى جانب فيغرق القرى والاراضى لانه ذلك الشق والثالث  
ماء النهر الخاص بالقرية وماء القنوات والبئر فله سقى دوابه ان  
خيف تخريب ذلك النهر كغرسها اى الدواب ولا له سقى ارضه وشجره  
من نهر غيره الخاص به ومن قناته ومن بئرته الا باذنه اى ذلك الغير وله  
سقى شجره وسقى خضره في داره حلا بجراره جمع الحيرة في الاصح وفي غيره  
ليس له ذلك الا باذن صاحبه والرابع الماء المحرز بالادنى فليس له ان  
يأخذ منه شيئا قياسا على الصيد المأخوذ والحشيش المحرز وهو لا يحزر بالخصوص  
قياسا على صيد تكس في ارض انسان ولو جاء صبي بكوز من ماء سبكه  
لاجل لادويه ان يشرب منه اذا كانا غنيين لانه ملكه وليس لها اكل باله من  
غير حاجة وكبرى نهر لم يملك لاحد ولم يدخل ماؤه في القاسم كالنيل والفرات  
من بيت المال لان منفعة الكبرى للعمامة فتكون المونة عليهم فان لم يكن فيه  
اى بيت المال شئ فعلى العمامة حتى يجبرهم الامام على كسبه احياء لمقرهم  
ودفع الضرر عنهم وعدم اتقاهم على ذلك وكبرى نهر ملك ودخل ماؤه  
تحت القبة اثنان احدهما خاص من كل وجه وهو ما يستحق به الشفقة  
وثانيهما خاص من وجه وهو ما لا يستحق به الشفقة فكلها على اهله واحده  
كان او اكثر من اعلاه اى اولى لان منفعة لذلك الاهل على الخصوص فكلوا  
مونة حتى لو كان النهر بين عشرة يكون المونة اعشارا على اهل الشقة



لانهم انباع لاهل السقي فيكون المؤنة على الاصول لا على الاتباع ولهذا  
 لا يستحقون بالشفقة ومن اى الشركاء الذين جاؤوا الى كل منهم  
 من ارضه يرى عن كبرى الباقي لان النهر اذا كان عامافجا وارض قرية  
 يرتفع عن اهلها مؤنة الكرى فكذلك في النهر الخاص فتثبت الشفقة له  
 لا لشركاهم في المفتح شركة خاصة الا يرى ان شركاء النهر لو كثر حتى لو  
 كانوا مائة فصاعدا لا شفقة لاحد بسبب الشركة في النهر لانها شركة  
 عامة فلا يبلغ ضرر الدخيل مبلغا يوجب الدفع هذا عند الامام اما عندنا  
 فلا يبرأ بل عليهم من اوله الى اخره بالحصص لان صاحب الاعلى يشترك  
 صاحب الاسفل حتى لو باع صاحب الاسفل ارضه يجب الشفقة له  
 الاعلى فيكون الكرى عليها ولان اهل الاسفل يشركون اهل الاعلى في  
 كبرى الاعلى لانه مفتوح ما لهم فيشارك اهل الاعلى في كبرى الاسفل اهل  
 لانه مصتب ما لهم الفاضل وصح استحسانا دعوى الشرب بلا ارض  
 لو جوده بدونها بارث او وصية او بقاء شرب بعد بيع ارض وحدها  
 فان اختصم قوم في شرب في ارضهم بينهم قسم بقدر ارضهم لان المقصود  
 من الشرب سقي الارض فيستقدر بقدرها ومنع الاعلى منهم من سكر النهر  
 اى سده وان لم يشرب ارضه بدونه الا لا يمنع منه برضاهم وفي بعض  
 النسخ بلا رضاهم لان في السكر احداث شئ في وسط النهر وهو لا يجوز  
 بلا اذن من الكل ومنع كل منهم من شق نهره ومن نصب رجم او نصب  
 دابة او جسر عليه بلا اذن شركائه لان كل ذلك احداث في ملك مشترك  
 ولا يملكه بلا تراضيهم الا انه لا يمنع من نصب رجم وضع في ملكه بان يكون  
 بطريق النهر وجانبان ملكا ولا يضر بالنهر بكسر صفة ولا يضر بالماء بتغيير

عن سنة الذي يجري عليه ومنع من توسيع فم النهر لانه كسر صفة تزيد على  
 مقدار حقه في اخذ الماء ومنع من القسمة بالايام وقد كانت بالكبرى جمع كوة  
 استعيرت لتقرب في الخشب يجري الماء لانه قد نلت بينهم مرة بها فليس لاجلهم  
 ان يطالب بقسمة اخرى ولان الانتفاع على الدوام اولى من الانتفاع في بعض  
 المدة بخلافه اذا كانت الكوة في النهر الاعظم لان ذلك ابتداء فكذلك انتفاء  
 ومنع من سوق شربة الى ارضه اخرى ليس لانها شربة الا بتراضيهم  
 لانه اذا تقادم العهد يدعى ان حقه استعد لا بسوقه الى ملك الارض فاذا  
 رضوا بذلك فقد سقطوا حقوقهم فيجوز والشرب يورث لان الارث  
 يجري فيما لا يجري فيه البيع كالقصاص والخروج هو يوصى بالانتفاع لان الوصية  
 اخذ الميراث وهو لا يباع الاتباع للارض فيكون له قسط من الثمن حتى لو  
 ادعى انه اشتري ارضا بشرها بالالف فشهدنا هذا ان احدهما ذكر الشرب  
 في شهادته ولم يذكر الاخر لا تقبل شهادتها لان الذي ذكر الشرب جعل  
 بعض الالف بقاء الشرب والذي لم يذكره جعل جميع الالف بقاء بلية  
 الارض فاختلف المشهود به فلا تقبل وهو لا يجوز ولا يوجب ولا ينفذ  
 به لعدم الملك فيه الحال ولانه ليس بمشقوق حتى لو سقي به وغيره لا يضمن في  
 رواية وهو لا يجعل مهورا او بدل صلح عن دعوى المال والقصاص فيجوز  
 النكاح فيجب مهر المثل فيكون صاحب الدعوى على دعواه فيجب الدية ويحفظ  
 القصاص لانه لا يملك بشئ من العقود ولا يضمن من ملا ارضه فنزلت ارض  
 جارة اى صارت ذات نثر وجذب ونهر من هذا الماء او غرقت منه  
 بان سال منه الميراث لانه مسبب لا متعذر وقيل يضمن واذا سقي سقيا  
 غير معناه ولا يحمل ملكه الارض فيضمن لانه اجري الماء عليها تقديره ولا يضمن



من سقى من شرب غيره لاقتر وقيل يضمن كتاب الاستسربة  
 الاستسربة الشرب بالضم والسكون كل ما يبع لا يتأني فيه المضع فيه بيان  
 الحرام وفيما مر الحال حرم الخمر لقوله تعالى رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه  
 ولقوله عم حرمة لعينها وهي التي من ماء عنب غلا واشتد اي صلح للاسكار  
 بهذا يكفي الحرمة فقوله وقذف بالزبد لوجوب الحد لان الغليان بذاته الشدة  
 وكما لها بقذف الزبد في شترط فيه لزوال السببه هذا عند الامام اما عند  
 الشافعي وماك واجد فما يكفي لها يكفي له لان مطلوب الفاسق الشدة  
 والحرارة والمراة واما قذف الزبد فكما الغليان لانها نهاية له فلا يشترط  
 فحتمها حرام وان قلت روى عن عكرمة عن ابن عباس ان قوله تعالى ليس  
 على الذين امنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا اذا ما اتقوا وامنوا  
 وعملوا الصالحات ثم اتقوا واحسنوا والله يحب المحسنين نزل بعد حرمان  
 لكن في حق من شربها قبل التحريم فخصه بالسبب يقتضي خصوص الحكم في  
 المواضع ومن الناس من قال السكر منها حرام لا غيرها كالطلاء اي حرام  
 الطلاء وهو ماء عنب طبخ فذهب اقل من ثلثه وهو عام للطلاء الخاص  
 وهو ماء عنب طبخ فذهب اقل من ثلثه واكثر من نصف والمنتصف وهو  
 ماء عنب طبخ فذهب نصفه والباقي وهو ماء عنب طبخ فذهب اقل من  
 نصفه فكل منها حرام او غلا واشتد وقذف بالزبد على الخلاف السابق لقول  
 عمر في عصير العنب اذا ذهب ثلثاه فقد ذهب حرمة علق ذهاب الحرمة  
 بذهاب الثلثين ولم يوجد فيها فخرمت والطلاء المطلق مباح ولهو عند  
 الاوذعي وبعض المعتزلة وغلا اي الخمر والطلاء نجاسة اما الخمر فحقيقة و  
 اما الطلاء فاحتياطا وعن ابي يوسف خفف الطلاء نجاسة لعدم القطع و

حرم نقيع التمر اي عصير الرطب اي السكر بالفتحين اذا غلا وقذف بالزبد  
 على ذلك الخلاف لان ابن عباس سئل عن النداء من بالسكر فقال ان الله تعالى  
 شفاكم فيما حرم عليكم وهو مباح عند شريك بن عبد الله لقوله تعالى ومن ثمرات  
 النخيل والاعناب تتخذون منه سكرا ورزقا حسنا وحرم نقيع الزبيب  
 اما الشراب المتخذ منه حال كون النقيع نبيتي اذا غلت اي الطلاق و  
 النقيعان واشتدت وقذف بالزبد على ذلك الخلاف لان عمر سئل عن نقيع  
 الزبيب فقال هو الخمر اجتنبها وحرمة الخمر اقوى من حرمة هذه الثلاثة فيكفر  
 مستحلا ولا يجوز بيعها ولا يضمن متلفها ويحد شاربها وان لم يسكر لان حرمتها  
 قطعية فقط حتى انعكس الاحكام في غيرها لان حرمة اجتناب ربه وحل المثلث  
 الحسن للنفوس على طاعة الله تعالى واستبراء الطعام والنداء اي حتى يسكر لا يجوز  
 والتكليم ولهذا قال بلال هو وطرب مشددا بان يطبخ ماء العنب حتى يذهب  
 ثلثاه ثم يطبخ اذ في طبخته ثم يوضع الى ان يغلي ويشد ويقذف بالزبد لان في تحريم  
 ذلك نفيق كتاب الصحابة والمسكر والحرام هو القدر الاخر هذا عند  
 اما عند محمد وماك والشافعي واجد فلا يحل لقوله عم ما سكر كثيره وقليله  
 حرام غير انه لا يحد لشربه الخلاف الا اذا سكر منه فيحد بالاجماع وحل لذلك  
 وحل لذلك التمر والزبيب مطبوخا اذ في طبخته وان اشتد وقذف بالزبد اذا  
 شرب ما دام لم يسكر بلال هو ولا طرب اي بلا قصد اليه وحل لذلك الخليطان  
 وهو ان يجمع بين ماء التمر والزبيب ويطبخ اذ في طبخته ويترك الى ان يغلي ويشد  
 ويقذف بالزبد فيشرب بلا قصد اليه وقيل هذه الاستسربة كذلك المثلث  
 في الخلاف السابق بينهم ما روي فيحد اذا سكر منها بالاجماع وحل لذلك نبيذ  
 العسل ونبيذ التين ونبيذ البقر ونبيذ الشعير ونبيذ الذرة وان لم يطبخ لكن



بالهد ولا طرب فلا يجد المسكر منه ولا يقع طلاقه قياسا على من ذهب عقده  
 بالبيع ولبن الرمال خلافا لمحمد فيكس قياسا على سائر الاشربة فيجوز  
 بل هو وطرب وحل خل خمر ولو خللت بجلاج او تخللت بنفسه لقوله عليه السلام  
 خير حكم خل خمركم ولان التخليل املاح الفاسد فيصح قياسا على دبع جلد  
 الميتة وغسل الثوب الخس وما روى انه عدم امره باطلاحة باراقة خمر  
 ابتداء من مخرج بارونا هذا عندنا اما عند الشافعي وماك واحمد فلا يجوز  
 التخليل فيجوز لهذا الحديث اذ لو جاز تخليلها كما امره بها وحل الانتصار في  
 الدباء اي القرع وفي الختم اي الحرة الخضراء او الحمراء وفي المزفت اي المطلى  
 بالزفت وفي النقيز اي الخشب المنقور لان هذه النقر وفي كانت او اني  
 الخمر فلما حرمت نهى عن استعمالها وما استقرت حرمتها وزال اثرها  
 عنها ايج استعمالها لان الاواني لا تحرم الا عيانا ولقوله عم كنت نهيتكم عن  
 النبيذ في الدباء والحشم والمزفت فاستربوا في كل ظرف فان الظرف لا يحل  
 شيئا ولا تحرمه ولا تشربوا مسكرا وكراهية تحريم شرب وردى الخمر  
 وهو ما يبقى في اسفل الدن من الثقل وكراهية الانتفاع به لان  
 فيه اجزاء الخمر ولا يجد شارب قياسا على غالب الماء ولان الغالب فيه الثقل  
 فلا يجزئ قليلا الى كثيره بخلاف الخمر هذا عندنا اما عند الشافعي وماك واحمد فيجوز  
 بنفس الشرب لان الحديج شرب قطرة من الخمر وفيه قطرات منها بل يكره  
 اذ به يجد كنه الصيد وهو الاصطيد وقد يطلق على الصيد  
 هو سبب التلوي كالاشربة يحل لكل صيد كل ذناب ومخلب اي الجوارح  
 المعلة قوله من كلب وبارز شرب على الترتيب ونحوها لما يقبل التعليم  
 سوى الخنزير لانه نجس العين كما يحل بالاسترام المحذرة بشرط علمها الا اصطفا

وبشرط جرحها الصيد قياسا على الذكوة الاختيارية وعن ابي يوسف  
 انه لا يشترط الجرح وهو قول من الشافعي اي موضع كان منه لانه ذكوة  
 اضطرارية ولقوله نفع وما علمتم من الجوارح كلبين اي احل لكم صيد ما علمتم من  
 الجوارح معلمين ايها الصيد وبشرط ارسال مسلم او ارسال كتابي  
 ايها حال كون المرسل مستميا غير تارك عامدا كما في الرمي لان الارسال  
 كالذبح ولهذا اشترطت التسمية عنده على ممتنع بالقيام او الجناحين فالصيد  
 الواقع في الشبكة والساقط في البحر والذي اثنه واضعه غير ممتنع وان  
 كان متوحشا متوحشا في الاصل فالصيد المستأنس غير متوحش وان  
 كان ممتنعا يوكل لقوله دم اذا ارسلت كلبك وذكرت اسم الله عليه فكل  
 وبشرط ان لا يترك الكلب المعلم كلبا لا يحل صيده مثل كلب غير معلم و  
 كلب المجوسي وكلب لم يرسل للصيد او ارسل له وترك التسمية عندا وبشرط  
 ان لا يطول وقفته اي مكثه بعد ارساله والالم يضيف الاصطيد الى الارسال  
 بخلاف ما اذا لم يكن الفهد فهو مضاف اليه لانه حيلة في الاصطيد فبعده لو اخذ  
 الكلب صيدا فقتله ثم اخذ آخر فقتله اكل جميعا لانه بمنزلة ما لورمى سرها الى صيد  
 فاصابه ثم الى اخره يعلم العلم بترك اكل الكلب ثلاث مرات فيوكل الرابع لان  
 التعليم بترك عادة الاصلية ثلاث مرات قياسا على سائر التجريبات بهذا  
 عندها اما عند الامام فيعلم بقول اهل الصناعة من غير تقدير شيئا كما مر في الطرقة  
 وفي رواية حسن بن زباد عنه يوكل الثالث واما عند الشافعي فبالعرف  
 واما عند مالك فبالانجر جاز ويعلم مع رجوع البازي بدعائه واتباعه الصيد  
 بارساله كذا روى عن ابن عباس لانه عادة المألوفة هي النفرة ولان  
 بدنه لا يحل الضرب فاقيم الاجابة عند الدعاء مقام التعليم بخلاف الكلب فان



أكل منه ألبا ذى الجاهل أكل استخسانا وهذا لا يشترط أن ياكل الكلب  
الجاهل لقوله تعالى فكلوا مما أسكن علىكم وهذا لا يسكن بعد الأكل وإن أسكن  
لا يفسر من هذا عندنا أما عند مالك والشافعي في قوله القديم فيؤكل اعتبارا  
بالبياذى ولا يؤكل ما أكل الكلب منه بعد تركه ثلاث مرات ولا يؤكل  
ما صا والكلب وإن لم ياكل بجدته أى الأكل مرة حتى يتعلم تركه ثلاث مرات  
أو ما صا وقبله أى الأكل وبقى ذلك الصيد في ملكه أى الصيد بان صا وبعد  
التعلم صيودا ولم ياكل منها ثم صا وآخر وأكل منه ثم صا وأخرى ولم ياكل  
منها لأنه علامة الجاهل فتبين أن الحكم عليه بالتعلم خطأ هذا عند الامام ما عندنا  
فيؤكل الكلب لأن تعلم علم بالاجتهاد فلا ينتقص بالاجتهاد وآخر ما لم يبق في ملكه  
بان كان في المفازة لا يؤكل ومن شرط الحل بالرمي التسمية أى أن لا يتركها  
عامدا عند الرمي لأنه كالذبح لقوله تعالى وأذكر وأسم الله عليه فالوجوب عند  
الارسال لا عند الأكل وشرط الجرح لتحقيق الذكوة الاضطرابية ومنه  
أن لا يقع الصيد عن طلبه لو غاب الصيد عن بصره الحاجة انسانية  
لغضاء حاجة وأكل عن رجوع وشرب عن عطش وصيدوة فرض حال  
كونه متحاشيا لا سهمه حتى لو وجده قدماء ولا جراحة فيه سوى جرحه  
سهمه بجل لأن الاصطباط يكون في المشاجر غالبا فيؤخذ التوارى غالبا  
وقد قال قوم على هوام الارض قتله ولما روى عنه عمر بن الخطاب  
على حمار وحشي عقير فتبا وراحا به اليه فقال دعوه فسيأتى صاحبه  
فجاء رجل فقال هذه رميتى وأنا فى طلبها وقد جعلته لك يا رسول الله  
فامر ابا بكر فقسم بيني الزفاق هذا عندنا اما عند الشافعي فلا يحل لقوله  
ابن عباس كل ما اصبحت ودع ما اعينيت ولو وجدت جرحه سواها

لا يحل وكذا لو قعد عن طلبه لغير ما ذكر ثم اصاب به ميتا فان ادركه المرسل  
للبا ذى أو الكلب حيا أو ادركه الرامي لسهم حيا ذكاه فان تركها أى  
التذكية عند اخوات حرم لأنه قد لا يصل قبل حصول المقصد وبالبذل أو إن  
ارسل نحو سى كلبه فزجره أى اخذاه بالصباح مسلم فأنزجر حرم لأن النحر  
دون الارسال كما اذا باع ثيابا بقل أو باكره برقع الاول لأنه مثل البقرة  
والرهن لأنها دون أدان قلده معروض أى سهم بلا ريش يجرى عرضا جرحه  
حرم فان خرق الجلد بجدته أى أكل لقوله دم ما اصاب بجدته فكل وما اصاب بغيره  
فلا تأكل أدان قلده بجدته أى بجدته مدورة يرمى بها ثقيلة ذات حدة حرم لاحتمال  
قتلها بقتلها فحل إن كانت خفيفة ذات حدة ليتقن الموت بالجرح أو إن رمى  
صيده فوقع فى ماء أو فى سطح أو جبل فتردى منه إلى الارض حرم لاحتمال  
موته بغير الرمي فان كذا من الماء والسقوط مهلك لقوله دم لعدى اذا وقعته  
رمتك فى الماء فانت لا تدري إن الماء قتلها أو سبكه فان وقع على الارض  
ابتداء بان لم يكن عليها ما يقتله مثل الرمح والقضبة المنصوبة حل لأنه اذا اجتمع  
دليل الحل والحرمه فان أمكن التحرز عن دليلها يكون العمل بدليلها والاسقاط  
عن الاعتبار أو إن ارسل مسلم كلبه فزجره مجوسى فأنزجر حل لأمم المجوسى  
لورد الصيد على الكلب حتى اخذه فلا بأس بأكلا لأن فعل ليس من جنس  
فعل الكلب على الكلب أو إن لم يرسله احد أو انغلت من يده فزجره مسلم  
وسمى فأنزجر حل استخسانا لأن الرزجر عند عدم الارسال ارسال أو  
إن اخذ ثوبا ارساله غير ما ارسل عليه بلا عدول عن سننه أكل لأن التعليم  
على وجه لا يأخذ الا ما عينه غير ممكن فيسقط اعتبار هذه عندنا اما عند مالك  
فلا يؤكل لأنه اخذ بغير ارسال لأنه يخص بالمشارة اليه واذا عدل عن السنن



لينة ورسبة لا يجزئ كصيد اي كما اكل صيد رمي فقطع عضو منه لا يוכל العضو  
لقوله عليه السلام ما بين من الحي فهو ميت وان قطع اثنائا والحال اكثره  
مع حجرة اكل كله كما لو ذبحه وان كان مقداره يוכל الاكثر لا الاقل لقوله دم  
ما بين من الحي فهو ميت هذا عندنا اما عند الشافعي وماك واحد قولي احمد  
في يוכל العضو والاقل ايضا لان الكل كان مذكي او قطع نصف راسه او  
قطع اكثره او قد نصفين طول اكل كله لان احد القسمين لا يبقى قيا بدون  
الاخر عادة كما لو ذبحه او خمره فان رمي صيدا فاصابه واخذته اي اخرجه  
عن الامتناع فمري شخص اخر فقتله بالرمي فهو ملك للراعي الاول باخراجه من الصيد  
وحرم حيث قتل بالرمي وهو ليس بذكوة لخروجه عنها وضمن الثاني له  
قيمة حال كونه حيا وحال ان تلف صيدا مملوكا ان كان الراعي الاول اخذه  
اي اضعفه واخرجه عن الامتناع والا يخذه فللثاني لانه صيد بعدد وهو لمن  
اخذه وحل لانه لعدم خروجه عنها يحل بالذكوة الا اضطرار به ويصا داي يحصل  
يحل اصليا وما يוכל لحمه وما لا يוכל لحمه بجلده او شعره او ريشه او دفع شرة  
لعموم قوله تعالى فاذا حللتم فاصطادوا فالسليم اذا اصطاد بالخبر جاز توليد  
الذئبي يبيعه لمن تصدق بثمنه ان كان غنيا كما في الخبر كما جاز تغشيه بما عند زفر  
لان لها قيمة عند الذئبي ولذا يقمن المتلف كتاب الرهن فهو وسيلة  
الى تحصيل المال كالقيد انما جاز لقوله تعالى وان كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا  
فمروا بها من مقبوضته اي وان كنتم مسافرين ولم تجدوه فارتموها بها ما مقبوض  
وشيقه بما اكلتم ولما روى انه صلى الله عليه وسلم اشترى من يهودي وريته  
درعه ولان عليه الاجماع يبيع اي الرهن لغة الحبس مطلقا كقوله تعالى كل نفس  
بما كسبت رهينة اي فحبوسه لو بال ما كسبت وشراها حبس الشيء بحق مثليا

كان او قريبا يمكن اخذه منه الرهن كالكدين والعصب فانه يمكن اخذه من الرهن  
فلا يكون محلا للرهن بالايكون محلا للبيع كالخمر والمدر ودم الولد والكتاب  
ومشروك النسبة عدا ولا ارتهان للمعد والعصا لان الرهن انما هو  
استيفاء فلا يكون محلا لها وهو ينفق بايجاب وقبول قيا على سائر العقود  
حال كونه غير لازم فللمرأه تسليم اي الرهن بمعنى المهر دون وكه المهر جوع عنه  
اي الرهن بمعنى العقد لانه لا يزوم على المتبرع حتى سلم كما في الهبة والصدقة  
فاذا سلم مرسوئا فقبض حال كونه محورا اي محمدا مقطوعا لا متصلا مقفرا  
عن ملك الراهن لا متفولا بذلك فلا يجوز رهن الارض بدون النخل والشجر  
بدون الثمر مخترا عن انشاء البقية لا مشاعا كمنصف العبد لان حبه لا يزوم  
بخلاف المتاع الذي في بيت الراهن فانه مختص لزوم في حق الراهن لوجود القبض  
على الكمال والتخلية اي رفع المانع عن القبض قبض فيه اي الرهن الصحيح  
كما في البيع الصحيح والتهبة الصحيحة لانها تسليم لافي حق المهرين فله ان يبرق متى شاء  
وضمن الرهن باقل اي بما هو اقل او بالاقل من قيمته ومن الدين ان يملك  
بعد القبض فيكون من لبيان المفضل عليه وهو اما القيمة تارة واما الدين  
اخرى فلو يملك الرهن والحال بها اي القيمة والدين سواء سقط دينه  
وان كان قيمة اكثر منه سقط ايضا فالفضل منها عليه امانة لان الضمان باعقاب  
الاستيفاء وهو بقدر الدين وفي كونها اقل منه يسقط من دينه بقدرها  
ورجع المهرين على الراهن بالفضل عليها لان اجماع الصحابة وانما يعين على  
ان الرهن مضمون هذا عندنا اما عند الشافعي واحمد فكل الرهن امانة  
في يد المهرين لانه وثيقة بالدين كالكفالة والصك فلا يسقط بهلاكه قياسا  
عليها وللمهرين طلبه ربه من رايته لان استيفاءه رقبته بهلاك الرهن



وله جبه به اي الدين بعد فسخ عقد الرهن وله حبس رهنه بعد فسخ عقد  
حتى يقبض دينه او حتى يبريه لانه لا يبطل الا بالرد وعلى وجه الفسخ لانه  
الاتفاق به باستخدام ولا مع سكنى ولا مع لبس ولا مع اجارة ولا مع عارة  
لان العين باقية على ملك المراهين ومنافعة تتولد منها فتكون له ايضا وهو  
لا يرضى بانتفاع وهو اي المراهين متعده لو فعل هذه الاشياء ولا يبطل الرهن  
به اي التقدي حتى لو زال عاد الرهن الى حاله كالمو ربح اذ لم يتعدى في الوديعة  
ثم زال فان اجره المراهين بدون اذن المراهين كانت المراهين فتصدق به لانه  
بها صار غاصبا وباذنه ينقض الرهن فيصير وكيل عن المراهين فكانت له بخلاف  
ما لو اعار باذنه حيث لا ينتقض والمراهين ان اطلب امر باحضار رهنه  
فان احضر ذلك سلم كل دينه او لا ليتحقق حق المراهين كما تعين حق المراهين تحقيقا  
للتوبة ثم سلم رهنه ثانيا مثلا يتكرر الاستيفاء بتسليم الرهن او لا كما في بيع  
السلف بالتمن وان طلب المراهين ذلك في غير بلد العقد لكن ان لم يكن للرهن مؤنة  
حمل لان الا مان كثر كبقعة واحدة في حق التسليم حينئذ وان كان له تلك المؤنة  
سلم دينه بلا احضار رهنه حتى لو اخذه من العدل يكون له حجة عن التسليم  
في ذلك حينئذ ولا يكلف اي لا يجبر مراهين طلب دينه احضار رهنه وضع عنده  
عدل لانه ليس في يده حتى لو اخذه من العدل يكون غاصبا ولا يكلف ذلك  
المراهين ايضا احضار رهن رهن باع المراهين بامره حتى يقبضه ويحضره لانه  
رهن ولا يكلف مراهين معه رهنه تملكه ببيع حتى يقبض دينه لانه يؤدي  
الى ابطال الوثيقة ولا يكلف من قضى بعض دينه تسليم بعض رهنه و  
ان سقى حصته كل منهما من الدين حتى يقبض البقية كما اذا رهن مائة شاة  
بالف كل شاة بعشرة وراهم لان العقد لا يتعد بتفصيل الثمن في البيع

فكذا

فكذا هنا ولهذا لو قبل العقد في البعض دون الآخر لا يبيع هذا عند الامام اما  
عند محمد فيكلف ان سقى لان كل شاة رهن بعشرة ولهذا لو بكت واحدة  
نزلت بعشرة فان يملك المراهين بعد قبض الدين قبل تسليم الرهن الى المراهين  
استرد المراهين ما قضاه من الدين لان بالهلاك يبين ان المراهين استوفى دينه  
وقت القبض السابق فكان الثاني استيفاء بعد استيفاء يجب رده وراى  
المراهين حفظه بنفسه ولين في عياله من الزوجة والولد والخادم قيا على  
الوديعة وضمن جميع قيمته بحفظه بغيرهم ومع ايداعه وهل يضمن انما في  
فهو على خلاف مرق في الوديعة ومع تعدي به لان المراهين مضمون بقدر الدين  
والزائد على ذلك امانة والا امانات تضمن بالتعدي ومع جعله خاتم الرهن  
في خنصره الحالى عن الخاتم لانه ليس لبس لمعا اذا فهو استعمال لا حفظ وكذا  
اذا جعله في غير الحالى عنه فيمن اعتاد جعلها فيه في رواية عن محمد لا يجعله  
ذلك الخاتم في اصبع آخر غير الخنصر لانه حفظ لا استعمال ولو البس طيلبانا  
كالبس الطليات ولو وضعه على معانقه فلان حفظه ولو قلده سيفين  
بضمن بجر يان العادة بتقلدهما في الحرب بخلاف الثلاثة ففصل وعليه  
اي المراهين مؤن حفظ لانه واجب عليه فكذا ابدله ومؤن رده الى يده  
اي المراهين اذا خرج منها لا يده يستيفاء ومنها يرد على المالك او مؤن رده  
جزء منه بان ينقص عين المراهين او يحدث به مرض اخر لان رده كله عليه  
فكذا ارد جزءه فهو الحفظ كما جربيت حفظ واجبر ما حفظ ومؤن الرد  
البره كجعل المراهون الا بق اذا كان قيمة مثل الدين ومؤن رده الجزء كذا واة  
الجرح والمرض اذا كانت مثله فاما جعل الا بق واداة الجرح على المضمون  
والامانة اذا كانت اكثر منه فاما هو مضمون فعلى المراهين وما هو امانة فعلى



فعلى الرهن بخلاف اجر الحفظ فان تامة على المهرين وان كانت قيمة المهرين  
 اكثر من الدين لان وجوب ذلك بسبب الحبس وحقق في الكل ثابت له وعلى  
 الرهن مؤن تبعية اي ابتداء المهرين سواء كان في الرهن فضل او لا لانه  
 مؤن ملكه كافي الوديعة وعليه اصلاح منافع مخزن التبعية كنفقة رهنه  
 وكسوة واجر راعيه وظلم ولد الرهن ومؤن الاصلاح مثل شغل البستان  
 والقيام باسوره كتنقيح النخل سواء كان في الرهن زيادة او لا لانه ومنافع  
 باقية على ملكه فيكون مؤننه عليه كافي الوديعة وان ادى احداهما ما يجب  
 على الاخر يصير شبرا كما اذا قضى دينه بغيره بغير امره وان ادى بامر القاضي  
 يرجع عليه لان للقاضي ولاية عامة فكان صاحبه امره وعن الامام ان كان  
 الرهن حاضرا لا يرجع بالـ ما يصح رهنه او لا يصح وما يصح الرهن  
 به او لا يصح به لا يصح رهن منافع محلا كان للمقتنة او لا طاريا كان او  
 متارنا لان الرهن الحبس لا يتم الى ان يقضى الدين وهذا لا يتصور فله لانه  
 يعود الى يد المالك في بعض الاوقات فيصير كانه رهن يوما لا يوما ولكون  
 الشيوع لا يمنع الملك حقيقة الاستيفاء لان موجبه ملك عين المستوفى ولهذا  
 اذا دفع مديون عليه عشرة الى دانية كساية عشرة وان يستوفى حقه منه  
 بصير مستوفيا حقه من النصف شايئا ولكون موجب الرهن ثبت يد  
 الاستيفاء لا الملك لئلا يعدم تحقق موجب في الجزة الشايع هذا عندنا اعند  
 الشافعي ومالك واحمد فيصح لانه قائل للبيع واستيفاء الدين من ثمنه ولا  
 رهن ثمرة على نخل دونه ولا رهن زرع ارض دونه او لا رهن نخل ارض  
 دونه لان الاتصال بالشيوع خلافا لهؤلاء وكذا لا يصح عكسها اي رهن  
 نخل دون التمر ورهن ارض دون الزرع والنخل لان الرهن مشغول بملك

الرهن

الرهن فلا يوجد القبض على الكمال ولا رهن الحذر والمدين والكتاب وامم الولد  
 لعدم كونهم محلا للبيع خلافا لهم في المدين فصل ولا يصح الرهن بالامانة  
 اي لاجلها كما لو ريقه واستفاد مال المضاربة والشركة لانه وثيقة بال  
 مضمون بنفسه وهي ليست كذلك ولا يصح بالدرك اي ليدين يجب في المستقبل  
 بالقبض بضمان الثمن عند استحقاق البيع لان الرهن يستيفاء واستيفاء الدين  
 قبل لا يتصور ولا يصح بعين مضمونة بغيرها كالثمن مثلا فبغيرها كالمثل والقيمة  
 كبس في يد البايع لانه مضمون بالثمن لا بالمثل ولا بالقيمة ولا من الكفيل كالكفالة  
 بالنفس ليسلمها لان الكفول به ليس بمضمون على الكفيل بهلاكه لا بالقبض  
 اي ولا عمن يجب عليه القصاص بالنفس وما دونها كيد لا يمنع عن القصاص  
 لتعذر الاستيفاء وان كانت الجناية خطأ جاز الرهن لان الواجب هو الارش  
 واستيفاءه ممكن منه ولا من البايع او المشتري ليسلم الدار بالشفعة لانها  
 مضمونة على احد بها ولا باجرة الناحية ولا باجرة المغنية لبطان الاجارة على  
 ذلك ولا بالعبد الجاني ولا بالعبد المديون لان العبد غير مضمون على المولى فان  
 هلك الرهن في يد المهرين في هذه الصور قبل طلب الرهن هلك محاتا لانه  
 لا حكم للباطل فيبقى القبض باذن المالك ولا يصح رهن خمر وخنزير ولا ارضها  
 من مسلم او ذمي للمسلم لان الرهن ابتداء واستيفاء بهلاكه فلا يوجد ان او لا  
 يوجد احد بهما ولا يضمن له اي الرهن المسلم من رهنها الى الخمر اذا هلك  
 في يده حال كون المهرين ذميا لان المسلم لا يملك ابتداء الدين ولا استيفاءه  
 منها وفي عكسه اي اذا كان الرهن ذميا والمهرين مسلما الضمان اذا  
 هلك في يده قيا ساعا على الغصب ولا رهن مال متقوم في حق الذمي دون المسلم  
 فصل وصح الرهن بعين مضمونة بالمثل او مضمونة بالقيمة اي بال



يجب عند هلاكه مثله او قيمته كالمفوض وبديل الخلع في يد الزوج والمهر  
في يد الزوج وبديل الصلح عن دم عمد لان كلامها واجب التسليم اذا كان  
قائما ورتب التل صورة او معنى ان كان عمدا كما وصح بالدين لانه مضمون  
بالمثل لان الدين يقتضي بانها خلا فالتأخير وماك واحدا ولو كان  
الدين موعودا حتى لو هلك بهلك باستمى لانه مقبوض على جرة الرهن فيجوز  
له حكمه كالمقبوض على سوم الشئ كما بان رهن شيئا بقرضه كذا وريها فله  
قبل الاقراض في يد المهرتهن هلاك عليه ما وعد اقترض لان الموعود وجعل موجودا  
باعتبار الحاجة حكما واذا كان الدين اكثر من القيمة يكون مضمونا بالقيمة لا بالدين  
بخلاف ما اذا كان اقل منها او مساويا لها وصح برأس مال السلم ولكن الفرق  
حتى لو هلك قبل الافتراق يصير مستوفيا بها لان المهرتهن مستهرين بالمالية  
لا بالعين ولهذا يجب نفقته حيا وكفنه ميتا على المهرين والرهن من حيث  
المالية من جنس المال فيكون المهرتهن مستوفيا بهلاك عيني الدين لا بدله  
فيجوز وان لم يهلك يبطل السلم والصرف لوجوه والافتراق قبل القبض فيرد  
الرهن فان هلك يكون ضمينا بقدر المضمون واسينا بقدر الزيادة هذا عند  
هم اما عند زفر وهولاء فلا يصح لان المهرتهن يصير مستبدلا برأس المال  
بانهلاك لا بخلاف الجنس والاستبدال حرام في بدل الصرف والسلم فلا يجوز  
وصح مع السلم فيه حتى لو هلك يصير رب السلم مستوفيا بالسلم فيه  
سواء كان الهلاك قبل الافتراق او بعده لعدم وجوب القبض في المجلس  
فبين التفصيل المختص برأس المال والتمن بقوله فان هلك الرهن في المجلس  
قبل الافتراق فقد اخذ المهرتهن رأس المال والتمن فتم الصرف والسلم  
فيه لا مبر فان افتراقا قبل نقد وقبل هلك يبطل اي الصرف والسلم كما مر ور

المسلم فيه رهن ببدله اذا فسخ عقد السلم فله رب السلم ان يجب  
حتى يقبض رأس المال لانه بدله كما اذا اخذ رهنها بالمفوض فله حكمه يكون  
رهنها ببقية وهلك رهنه في يد رب السلم بعد الفسخ يهلك باي السلم  
فيه لانه مضمون به وان كان محبوسا برأس المال كمن باع عبدا وسقه  
واخذ بالتمن رهنه ثم تقابل البيع فله ان يجسه حتى ياخذ البيع لانه مبدل  
ولو هلك الرهن يهلك بالتمن فكذا هذا فعلى رب السلم اداء السلم فيه الى  
المسلم اليه مثل الطعام وياخذ رأس المال وصح رهن الاب بدني الاجنبي  
عليه عبد طفله اى ماله لانه نظر في حق الصبي لان فيه نصب حافظ لاله مع  
بقاء ملكه وبضمن الاب له لقضاء دينه بانه هذا عندهما اما عند ابي يوسف  
وزفر وهولاء فلا يصح اعتبارا بحقيقة الابقاء لان فيه ازالة ملك الصغير  
بلاعوض في الحال وصح بتمن عبدا او ثمن خلع او ثمن شاة ذكينة ان ظهر  
العبد حرا وظهر الخلع حرا وظهرت الذكينة ميتة حتى لو هلك عند البائع  
يفضن الاقل من قيمة الرهن ومن ثمن البيع لانه بدني واجب ظاهرا  
قبيل يهلك مجانا ان ظهر قبل هلاك الرهن هو الاصح لان الرهن بدون الدين  
محال وصح ببدل صلح عن انكار اى ادمى على الآخر المنكر عشرين درهما  
فضاح على عشرة بالانكار واعطاهما رهنه فله حكمه عند المهرتهن ان اقترأى  
نصا وفاقا على ان لا دين بينهما يضمن المهرتهن على ما مر من الدين الظاهر  
حتى لو اختصما الى القاضي قبل النضادق يجب عليه ايفاؤها وصح رهن  
الكحريين الدرهم والدينار ورهن المكمل ورهن الموزون لانه محل البيع  
فان رهن بجنسه اى ان رهن ابريق فضة وزنه عشرة دراهم بعشرة  
فله حكمه بملكه من جهة كون المثل قدرا وزنا او كيلا من دينه ولا عبرة



لجودة في الاموال الربوية عند المفاضلة بجنسها لان الوزن اصل وجودة  
وصف فلا يعتبر الوصف عند حقيقة الاستيفاء فكذا ههنا عند الايام ما  
عندهما فيض من المهرتين قيمته من خلاف جنس ان كانت ناقصة من الوزن  
فتكون رهنا بكل الدين لان المهرتين لو جعل مستوفيا بكل الدين باعتبار الوزن  
يسقط حق المهرتين في جودة الدين ولو جعل مستوفيا بتماثلية منه باعتبار القيمة  
يصير مستوفيا باثني عشر لاجل عشرة فيصير ربوا وهذا عدل الى تضييق القيمة  
من خلاف الجنس قياسا على المقبوض على سوم الشري والمقبوض بخلاف  
ما اذا كانت مساوية للوزن او زائدة عليه بجودة وصيانته فانه لو  
هلك يهلك بكل الدين ومن شري عبدا على ان يرهين شيئا سقينا او على ان  
يعطى كفيلنا معينا حاضر في المجلس وقت القبول وانما قال بعينه لانه لو لم يكن  
الرهين او الكفيل معينا يفسد البيع من ثمة اي لاجل ما في المشتري على تسليمها  
صح البيع استحسانا لانه شرط ملائم للعقد لان الرهن والكفا لهما اشتراك وهو  
ملازم الوجوب ولا يجبر المشتري على الوفاء لو امتنع عنه لان الرهن عقد  
تستع من جانب الرهن ولا جبر على التبرعات في المفردات فكذا في المكررات  
هنا عندهم اما عند زفر فيجبر قياسا على الوكالة فلهذا بيع فسخه ان شاء وضاه  
بترك الرهن ان شاء لا رضاه بالبيع لهذا الشرط لا بد منه الا ان لا خيار له  
اذا سلم ثمة حالا لحصول المقصود او سلم قيمة رهنا بقيامها مقامه معق  
لان الصورة امانة فان قال المشتري لبايحه امك هذا العبد حتى اعطى  
ثمنك فهو اي ذلك العبد رهين لان آخر كلامه وهو قوله حتى اعطيك ثمنك  
دليل ارادة الرهن فصار كقول امك بحقك او بدنيك او بمالك على هذا  
عندهما اما عند ابي يوسف فهو ربه لان قوله امك يحتمل الرهن والابداع

والثاني

والثاني في اقلهما فيقضي به وان رهين عينا واحدة من رجلين شريكين كانا  
بدن كل منهما عليه صح وكل رهين عن كل منهما قياسا على المعتدة في تدخل  
العديتين فانها تحسب كل منهما على الكمال فكذا ههنا بخلاف الرهن من رجلين  
فان حكمها الملك فيستحيل ان يكون جميع العين الواحدة ملكا لهذا او ملكا لذلك  
وان كان احد نصيبها محبوسا لاحد منهما يدخل الشيوع فيه والمهر ههنا ان اذا  
نما شيئا اي تناوبا في الحفظ فكل منهما في نوبته كالعدل في حق الآخر ولو هلك  
الرهين في يد احد هما ضمن كل منهما حصته اي حصته ونيه بالهلاك فان كان  
الرهين اكثر من الدين كما اذا رهين ثلاثين درهما من رجلين بدني لاجلها  
عشرة ولاخر خمسة فهلك عشرة درهما من الرهن يقسم العشرة بين الرهينة  
على قدر المضمونة والامانة نصفين رعاية للجانبين فيسقط العشرة التي اصابته  
الامانة مجانا ويقسم التي اصابته المضمون على قدر وبنها فيصير كل منهما مستوفيا  
لدينه بقدر حصته فبقي لصاحب العشرة على الرهن ثلثها ولصاحب الخمسة  
ثلثها فاذا استوفيا ما بقي من حقهما بيرة وان العشرة الباقية من الرهن وان  
كان اقل منه كما اذا رهين عشرة دراهم من رجلين بدني كل منهما عشرة  
وهلك الرهن يسقط من دين كل منهما خمسة فان قضى الرهن دين احدهما  
فكله رهين للاخر فان هلك عنده بعد ذلك يسترد ما قضاه كما لو كان واحدا  
لان كلامهما بالهلاك يصير مستوفيا ونيه كالمشتري الواحد من الاثنين فانه اذا  
ادى حصته احدهما ليس له ان يقبض نصيبه من المبيع فكذا ههنا والرهن ههنا ان  
ان رهنا رجلا رهنا بدني عليهما صح بكل الدين لكون القابض واحدا واذا  
ادى احد الرهين حصته من الدين ليس له ان يسترد حصته من الرهن  
بل يمسكه المهرتين الى قبض الكل لان احد المشتريين من الواحد اذا ادى



حقته من الثمن ليس له اخذ بعض الحصة من المبيع فكذا هنا وبطل حجته كل  
منها اي الرهين انه اي رجلا آخر رهن بهذا العبد الذي في يده منه اي منى  
وقبضه اي قبضته فلا يقضى بالرهين لان القضاء لكل منهما بالنصف يؤدي  
الى رهن المشاع ولا احد منهما يؤدي الى ترجيح بلا مرجح ويجعل كل رهنا منها  
جمله واحدة يؤدي الى خلاف ما يقتضيه البينة فتعين البطلان وان كان الرهن  
في يد احدهما كان هو اولى لان القبض دليل السبق كما في دعوى النكاح او  
شراء عيني من واحد كما اذا اترخا يكون صاحب التاريخ الاقدم اولى ولو  
مات رايته والرهين معهما او لا فلهن كل منهما كذلك الذي قلنا كان  
مع كل منهما نصفه اي يقضى لكل منهما بنصفه رهنا بحقه فيسببانه فيكون  
الثمن بينهما لان المقصود من الرهن بعد موته كون المرتهن احق بثمنه من  
سائر الغرماء والبيع محل لهذا فيقضى به بخلاف المقصود منه في حال الحيوة  
لانه الحبس وهو ما لا يحتل الشركة في العين لان الشايع لا يدوم حبه  
ونظيره رجلا ان اقام كل منهما بيته انما امراته لا تقبل ولو كان ذلك بعد  
موتها تقبل لان حكم النكاح بعد موتها قابل للشركة عند رايه اما عند راي  
يوسف فلا يقضى قياسا على حال الحيوة باب الرهين عند  
علمه عدل يتم الرهن بقبض عدل شرط من الراهن والمرتهن وضعه عنده  
لان المرتهن رضى باستقاط حقه في القبض هذا عندنا اما عند ابي ليلى فلا يتم  
فلا يقط الدين لو هلك في يده والمرتهن اسوة للغرماء فيه لو مات  
الراهن ولا اخذ لاخذها منه لان الراهن رضى بان يكون الحفظ بيده و  
المرتهن رضى بان يكون الاستيفاء بيده فلا يصح لاحدهما ابطال حق الآخر  
ضمن العدل بدفعه الى احدهما لانه موع الرهن في العين وموضع المرتهن

في المالة وكل منها اجنبى عن الآخر والمودع يضمن بالدفن الى الاجنبى وهلكه  
معه اي عند العدل هلك رهن عند المرتهن لان يده كيدته نيابة فالتوكل الرهن  
العدل او غيره ببيعه اذ حل اجله صح التوكيل لان به يغير جانب الاستيفاء او يثق  
وبالحج اذ حق ولمزم حتى لا ينخل بالغرل ولا لموت الراهن والمرتهن فان  
شرط التوكيل في عقد الرهن لم ينخل بالغرل ولا لموت الراهن او لموت  
المرتهن لانه صار من حقوقه فلم يزل يضمن خلافا لما في احمد فيها بل  
ينخل لموت الوكيل مرتهنا كان او عدلا او غيرهما ولا يقوم وارثه او وصيه  
مقامه لان الموكل لم يرض برأي غيره هذا عند الامام ويقوم وصيه مقامه  
في البيع عند ابي يوسف وكله اي الوكيل ببيعه بغبته ورثته اي الراهن كماله  
ذلك بغبته في حال حيوة ولا يبيع الراهن الرهن الا برضاء الآخر او لا يبيع  
المرتهن الا برضاء الآخر بان وكله الراهن او اجاز ببيعه لان كلا منهما لا يمكن  
ابطال حق الآخر بدون اذنه فان حل اجله والحال رايته غائب اجبر الوكيل  
على بيعه بان يحبس القاضى ايا ما يبيعه وان تجعده فالتقاضى ببيعه عليه ولا  
البيع بهذا لانه اجبر بحق قبل لا يبيع مال المديون عند الامام لقضاء دينه  
كوكيل اي قياسا على الوكيل بالخصوصه اذا غاب موكله بها وكوكيل بابها  
اي امتنع عنها لان المدعى انما خلى سبيل خصمه عما دأ عليه فاذا لم يخاصم بطل  
حقه بخلاف الوكيل بالبيع اذا ابي منه فانه لا يجبر لان الموكل لا يتضرر به تمكنه  
منه لنفسه وكذا يجبر لو شرط التوكيل بعد الرهن لان اجبر بناء على ان حق  
المرتهن يضيع فيجبر كوكيل بالخصوصه اذا غاب الموكل في الاصح لان عدم  
الدليل دليل على عدم المدلول خصوصا اذا وجد دليل اخر وفي غيره لا يجبر  
لان الجبر لما ثبت اذا كانت الوكالة لازمة بان كانت في ضمن عقد الرهن



لا بان كانت بعده فان باع العدل فالتمن رهن غير ملك ذلك الثمن وان  
لم يكن مقبوضا كملكه اي كظمان الرهن لان المشتري ملكه فان اوفى العدل  
لتمن المرتهن فاستحق المرهون المبيع بعد ذلك في يد المشتري بخير المستحق  
ففي الرهاك ضمن ذلك المستحق الرهن قيمته ان شاء لانه غاصب في حقه  
وصح البيع والقبض اي قبض المرتهن ثمة لديه او ضمن العدل قيمته ان  
شاء لانه غاصب في حقه ايضا بالبيع والتسليم ثم هو اي العدل بخير فان  
شاء ضمن الراهن باضمن وصحا اي البيع والقبض ايضا وان شاء  
ضمن المرتهن ثمة اي الرهن الذي اعطاه العدل المرتهن وهو اي الثمن له  
اي العدل لانه ملك البيع باء او الفقه الى المستحق فيكون الثمن له وقد اخذ  
المرتهن بغير حق واذا استرد العدل الثمن رجع المرتهن على رايته بدنيه  
وفي الغايم في يد المشتري اخذه ذلك المستحق من مشتريه لانه وجد عين  
ماله وبعد ذلك رجع هو اي المشتري على العدل بتمنه لانه العاقد وحقوق  
العقد يتعلق به ثم هو بخير فان شاء رجع على الراهن به اي الثمن وصح ذلك  
القبض وان شاء رجع على المرتهن بتمنه ثم رجع هو اي المرتهن على الراهن  
بدنيه لانه انقضى العقد بطل الثمن فوجب نقص قبض المرتهن ضرورة  
فما حقه عليه كي كان وان باع العدل فيما لم يشترط التوكيل في عقد الرهن  
فاوفي الثمن المرتهن فاستحق الرهن المبيع بعد الهلاك رجع العدل باضمن  
على الراهن فقط اي لا على المرتهن لان البيع لحق الراهن لا الحق له ولهذا  
المرتهن مطالبته بالبيع وللراهن غزله فاذا وقع البيع لحقه لا يثبت على  
المرتهن سواء قبض المرتهن ثمة او لا يقبضه والوكالة الغير المشروطة  
في العقد كالوكالة المشروطة في جميع ما ذكر في الصحيح وان ملك الرهن

مع المرتهن اي في يده فاستحق بعد ذلك فالمستحق بخير فان شاء ضمن المرتهن  
وان شاء ضمن المرتهن لان كلا منهما متعدد في حقه بالتسليم والقبض  
وهو ان ضمن الرهن قيمته بملكه بدنيه لانه ملكا لمضمون مستند الى وقت  
وجوب الضمان وهو الغصب وهو كان قبل الرهن فصح الرهن فصار  
المرتهن مستوفيا دينه بملكه وان ضمن المرتهن رجع المرتهن على الراهن  
بقيته اي باضمن لانه مخرو من جهة الراهن وهو يرجع على الفارغ في سائر  
المواضع فكذا هنا ورجع عليه بدنيه لان الرهن بطل بالاحتقاق فحوا  
حقه اليه الذين كما كان التصرف والجنانية في الرهن وقف  
بيع الراهن اي نفاذ بيعه رهنه على اجازة المرتهن لتعلق حقه به ثم ان  
اجازة مرتهنه نفاذ البيع على نفسه فينتقل حقه الى الثمن كما ينتقل حق  
الخير في تنفيذ بيع العبد المادون اليه او ان قضى دينه نفاذ البيع كحصول  
المقصود واذا اجازة صار ثمة رهنا لذلك الانتقال وان لم يجز وفسخ  
لا يفسخ في الاصح قياسا على ابا القاسم بعد البيع قبل القبض ويخبر المشتري  
فان شاء جبر المشتري الى فك الرهن فيسلم له المبيع لان المانع على  
شرف الزوال او ان شاء رفع الامر الى القاضي ليفسخ عجزه عن التسليم  
وفي غير الاصح وهو رواية عن محمد يفسخ قياسا على بيع الفضولي وصح  
اعتاقه اي الراهن رهنه لان امتناع البيع للعجز عن التسليم والعق لا يجز  
اليه ولهذا يجوز عتق الآبق والمغضوب لا يبعه هذا عندنا اما عند الشافعي  
فلا يبيع لان البيع اسرع نفاذا منه حتى ينفذ بيع المكاتب لا اعتاقه فلا  
يجوز بيعه فكذا اعتاقه وصح تدبيره رهنه واستيلائه رهنه فان  
فعلها الراهن اي هذه الثلاثة حال كونه غنيا ففي دينه حالا اخذ المرتهن



دينه وفي مؤجل اخذ قيمته للرهن بدله الى محل اجله ويظهر فائدة اذا  
كانت القيمة من غير جنس حقه كما اذا كانت درايم ولدين كترت ولا  
له على اداء الدين في الحال فيكون الدرايم رهنا الى محل الاجل وان  
فعلها حال كونه معسرا فحق العتق سعى العبد في اقل اى فيما هو اقل  
او في الاقل من قيمته يوم العتق ومنها يوم الرهن ومن الدين  
لانه لما اخذ المرتهن استيفاء حقه من الراهن باخذه ممن يتبضع بالعتق  
وذلك العبد يرجع على سيده غنيا بما سعى لانه قضى دينه وهو مضطرب  
بحكم الشرع وفي اختيه التدبير والاستيلاء على العبد في كل الدين  
لان كسبه ملك المولى بلا رجوع على سيدهما لاواثهما من ملكه والاتلاف  
اى الراهن رهنه كاعتاق غنيا فاخذ الدين ان كان حالا وقيمته  
ان كان مؤجلا الى الاجل لانه حق محترم مضمون بالاتلاف واجنبى  
اتلفه ضمنه قيمته يوم الهلاك لا يوم الرهن مرتهنه فما زاد من  
قيمة يوم الرهن كان يملك بأقسطه سماوية والمعتبر في ضمان الرهن  
القيمة يوم القبض لا يوم الفك لانه القبض السابق مضمون عليه  
لانه قبض استيفاء الا انه يتقرر عند الهلاك وكان ماضيا رهنا معه  
مكانه قياسا على المبدول ورهن اعاره مرتهنه لاهنه او اعاره  
احدهما باخرى صاحبه شخصا آخر واطلاق الاعارة لتغليب في حق  
المرتهن لانها تملك المنافع وهو لا يملكها فلا يملك تملكها سقط ضمانه  
من المرتهن لارتفاع القبض الموجب له فملكه مع مستجير يملك بلا شئ  
ولكل منهما اى الراهن والمرتهن ان يبرده رهنا كما كان لان عقد الرهن  
باق في تلك الحالة لافي الضمان في الحال ولهذا فان مات الراهن في

المستثنى

المستثنى قبل رده على المرتهن فالمرتهن احق به من سائر الغرماء لان  
يد العارية ليست بلازمة والضمان ليس من لوازم الرهن لان ولد  
الرهن رهن وليس لمضمون واحد بها اذا آجره او باعده او هبته  
باذن صاحبه شخصا آخر لا يعود رهنا الا بعقد مبتدأ ومرتهن اذن  
لراهنه بالاستعمال رهنه او استعاره من رايته لعل ان يملك قبله اى  
الاستعمال ضمن كالرهن ببقاء يد المرتهن او ان يملك بعده ضمن كالرهن  
لزو ال يد العارية ولو يملك حال عمله لا يضمن مثله بل يملك امانة لشئ  
يد العارية بالاستعمال وصح استعاره شئ يرهن فيه رهن باشاء اى باق  
قد رشاء وائى نوع شاء ومن شاء عملا بالاطلاق وان قيد المجير  
بقيد تقيد باعني من قدر لنفى الزيادة لا النقصان لان غرضه ان يرجع  
عند الهلاك على المستجير بالكثير لا بالقليل ومن جنس لكون الفكاك به  
ايسر من غيره ومن مرتهن لكونه احفظ من غيره ومن يملك لكونه  
اولى في الصيانة فيه منها في غيره فان خافت المستجير عما عينه المجير  
يخبر فان شاء ضمن ذلك المجير مستغرة قيمته لانه متعدي في حقه ويتم  
رهنه بينه وبين مرتهنه لانه ملكه باء الضمان قبيل ان رهن  
ملك نفسه او ان شاء ضمن اياه اى المرتهن لانه متعدي فيه ايضا  
ورجع هو اى المرتهن باضمن وبدنيه على رايته وان وافق المستجير  
باعتنه المجير فملك الرهن مع مرتهنه اى في يده فقد اخذ المرتهن به  
اى الهلاك كل دينه ان كانت قيمته مثل الدين كما اذا كان كل منهما عشرة  
او اكثر منه كما اذا كانت خمسة عشر وكان عشرة وضمن مسيره اياه  
قد ردينه او فاه منه اى الرهن وهو عشرة لان الاستيفاء قد تم بملك



لا يضمن القيمة الزائدة عليه لانها ملكته امانة او اخذ بعض دينه  
اي قدر قيمة الرهن ان كانت قيمة اقل منه كما اذا كانت عشرة  
وكان خمسة عشر وياقي دينه اي المرتهن على رهنه لانه لم يقع الاستيفاء  
بالزيادة على قيمته وضمن المستعير قدر ما اوفاه من الدين ولا يمنع  
المرتهن اذا قضى المعير دينه ونكح رهنه لو كانت قيمته مثل الدين  
لانه يسعي في تخليص ملكه بخلاف ما اذا تبرع اجنبي بقضاء الدين فله  
الدين لان لا يقبل منه لانه لا يسعي في تخليص ملكه او تفرغ ذمته ويرجع  
المعير على الراهن بما اقرى لا مرق ولو ملك المستعير مع المستعير الراهن  
قبل رهنه اي ارضائه او بحد فله لا يضمن المستعير لانه لا يصير قاضيا  
دينه بذلك وان استخذه قبل ان يرهن او ركنه من قبل لزوال التقدي  
بالموافقة فلا يضمن خلافا لثانيه كما لا يضمن اذا اشتك فاستخدم وبذلك  
بعد الفراغ من العمل لانه صار مودعا لانه حكم الفارغ بالفاك فصار  
يده يملكه كونه عا ملامر فصل وجناية الراهن على الراهن  
مضمونة لان تعلق حق الغير بالملك يجعل المالك كالا جنبي ولهذا تعلق  
حق الورثة بالمرضى يمنع تصرفه في الزيادة على الثلث وجناية  
المرتهن عليه مضمونة لان العين ملك المالك فهي سقط من دينه بقدر  
وان كان موعدها اكثر من الدين يضمن المرتهن الزيادة عليه لانه صار  
مضمونا عليه بالاستعانة وجناية الراهن خطا موجبا للمال عليها  
اي على انفس الراهن والمرتهن او على اطرافهما او على مالهما بهدر  
فيبقى رهنهما كما كان لان العبد كله مشغول بالدين فصا المرتهن كما  
مالك وجناية المالك على المالك بهدر كجناية على الراهن المالك بخلاف

جناية المعضوب على الناصب فانها معتبرة لانها لا يملكه الا عند اداء  
الضمان مستندا في جنبي جنبي عليه جنبي على غير ما كانه عند الامام اما عند  
فعل المرتهن ليست بهدر فيجنح فان شاء عفا عنها فبقي الرهن  
كما كان وان شاء يطالب الراهن بالجناية اما دفعا او اقساما لان  
العبد ملك الراهن فصا ركن جناية العبد الوديعة على المودع وان جنبي  
بعض الرهن على بعضه كما اذا رهن عبيدين بالف قيمة كل منهما  
الف فقتل احدهما الاخر يؤدى الراهن سبعة وخصي فقتل  
العبد الباقي لان جناية المشغول وهو النصف من كل منهما على مثله  
سقط حصته المشغول منها وجناية الفارغ وهو النصف الآخر  
من كل منهما على المشغول تاحق الجاني حصته الفارغ منها وجناية الفارغ  
والمشغول على الفارغ بهدر من رهن عبيد اجدل الفا بالف مؤجل  
فصار رت اي رجعت قيمته في اسحر مائة فقتله رجل ونفسم مائة لان  
لان التلف يعتبر قيمته يوم الاتلاف وحل اجله قبض مرتهنه المائتين  
من حقه اي لاجله وسقط باقية وهو ستمائة لان يد المرتهن يد الاية  
من الابداء ويقدر الاستيفاء بقدر الهلاك بخلاف ما اذا رجع سحر الراهن  
ولم يتصل به الهلاك فانه لا يسقط شيئا من الدين ولهذا لا يثبت الخيار  
للمشتري بنقصان السور وهو فتور رغبات الناس فيه وهو الكساد  
لانه يمكن ان يزيد قيمته برجوع سحر آخر هذا عندهم اما عند تفرغ الشاخي  
وماك واحمد فلم يسقط ف يرجع على الراهن لان المالية قد انتقضت فبقيت  
انتفاص العين وان باع المرتهن بامر اي الراهن بمائة وقبض منه  
المائة رجع على الراهن باقيا وهو ستمائة لان بيعه باعره كاسترداده



وبيعه بنفسه وان قتل قبل تراجع السعر الى مائة او جده عبد جود  
 مائة قد دفع به مكانه فكذلك الراهن من ذلك العبد بكل دينه لان ذلك العبد  
 المدفوع لما قام مقام الاول بلحمه ودمه وعظمه صار مكان المقتول  
 قائم ورجع سعره الى مائة ولو كان الاول قائما وجع سعره اليها لا يقطع  
 من الدين شيئا فكذا هنا عندنا اما عند محمد بن خنيزر الراهن وهو المحتجب  
 فان شاء فكله بجميع الدين وان شاء سلمه الى المهرتين بدنه لان المهرتين  
 تنعير في ضمان المهرتين فخير كما يبيع قبل القبض واما عند زفر فيصير رهنا  
 بائة فسقط الباقي لان الشاة المهرتة اذا ماتت فدفع جلد بها جود  
 الدين بقدره فكذا هنا فان جنى العبد الرهن في يد المهرتين خطا فداه ماله  
 بالدية وهو رهن كما كان ولم يرجع على الراهن لانه متبرع لا مضطر  
 لم يدفعه الى ولي الخيانة لانه لا يملك التملك فان ابنى المهرتين عن الفداء  
 وقدر الراهن اليه او فداه بالدية لان العبد الجاني ملكه رقبته وآيا  
 فعل سقط الدين لان العبد يملك بالدفع ويملك بالفداء ويملك بهلاكه بهلاك  
 المبدل وان مات الراهن باع وصية رهنه باذن المهرتين وقضى دينه  
 لانه لو كان حيا فله ان يبيعه باذنه فكذا هنا فان لم يكن له وصي نصب  
 من طرف القاضي وصي يبيعه لانه نصب ناظرا فحصل مسائل  
 متفرقة عصير قيمة عشرة رهين بها اي بددين عشرة قتيح وتخلل قضا  
 ذلك العصير خراغم ظلا والكال هو اي هذا الخل جدرها اي العشرة  
 بقي رهنه بها كما كان لعود المالبة المتقومة بالتخلل مع ان العقد لم يطل  
 بالتخمر وان الخمر يبيع محلا بقاء البيع فان من باع عصيرا قتيحا في يد  
 البائع بقي البيع الا انه تخير فيه تغير وصف المبيع وكذا لم يجد لها بان

انتقص

انتقصت قيمته عن مائة لان سقط الدين عن الراهن بقدر الانتفاض في المقدار  
 انتفاض القدر لا القيمة وشاة قيمتها عشرة رهنت بها اي بددين عشرة  
 فماتت في يد المهرتين فدفع جلد بها فعدل درهما فهو اي هذا الجلد رهين به اي  
 بدرهم اذا كانت قيمة الجلد يوم الرهن درهما ودرهمين اذا كانت ذلك اليوم  
 درهمين وهكذا الى العشرة فماتت فللراهن وما نقص سقط لاجل التخمير  
 بخلاف المبيعة اذا ماتت قبل القبض فدفع جلد بها حيث لا يعود البيع لا انتفاضا  
 بالموت ولا عود بعده واما الرهن فينقرربه واذا كان بعض تلك الشاة  
 غير مضنون بان كان امانة يكون بعض الجلد امانة بحسبه وبفضه يكون رهنا  
 بحصته من الدين ونماء عين الرهن كولد له ولبنه وصوفه ومرة لمرأته  
 لانه متولد من ملكه متصل به فهو اي النماء المتولد المتصل رهين مع اصله لانه تبع  
 له وعند الشاة في ليس برهن كغير المتولد ولكن ان يهلك يهلك بلائتي لان  
 الاتباع ليس سقط كولد المبيعة قبل القبض ونماؤه غير المتولد كارسنه  
 وكسبه لمرأته ايضا لكنه ليس برهن كسب المبيع وعند احمد رهن كالممتولد  
 ولو يهلك اصله وبقي هو اي النماء المتولد فك سقط فيسقط حصته اصله  
 من الدين يقسم الدين على قيمته يوم فكه لا يوم قبضه لان الولد لم يكن موجودا  
 يوم العقد لكن له حصته من الضمان بالفقاك وعلى قيمته اصل يوم قبضه لانها دخلت  
 في ضمانه بالقبض حتى لو كان الدين اثني عشر وقيمة الاصل يوم القبض عشرة  
 وقيمة النماء يوم الفقاك خمسة يقسم الدين اثلاثا على الاصل والنماء وتسقط حصته  
 اصله الا لكما وهي الثمانية وتلك النماء الباقي بقسط وهو الاربع لانه صار اصلا  
 بالفقاك كما صار ولد المبيعة اصلا بالقبض فيصير له حصته من الثمن ولو اذن الراهن  
 للمهرتين في كل زوايد الرهن فأكمله لا يسقط بشي من الدين لانه انفق باذن



الملك والزيادة في الرهن تصح كما اذا رهن عبدا سادى الفان سحاشة  
فرد عبدا سادى خمسمائة ليكون رهنا بها مع الاول يقسم الدين على قيمة  
الاصل والزائد فيكون الاصل رهنا بسحاشة والزائد بثلثمائة لان الرهن وثيقة  
والزائد فيه زيادة وثيقة فيجوز الحاق الوثيقة بالآخرى كاخذ الكفيل بعد اخذ  
الاخر بدین واحد هذا عندهم اما عند زفر والشافعي فلا تصح قياسا على الزيادة  
في الدين والزيادة في الدين لا تصح كما اذا رهن عبدا قيمته الفان بالف ثم حدث  
الف آخر فجعل رهنا بهما لم يكن رهنا بالالف الحادث حتى لو هلك الحادث  
العبد سقط الدين الاول لا الحادث لان الزيادة فيه توجب الشروع في الرهن  
بخلاف الزيادة في الرهن فانها توجب الشروع في الدين وذلك يجوز ولهذا  
لو رهن لبعض الدين لا البعض يجوز هذا عندهما اما عند ابي يوسف فتصح قياسا  
على الزيادة في الرهن والشئ في الشئ فيسقط الدينان بهلاكه فان رهن عبدا  
بجدل الف بالالف فرفع عبدا آخر رهنا كذلك العبد يعدل الف ليكون رهنا بدل  
الاول فهو اى الاول رهن لا الثاني حتى يرد المرتهن ذلك الاول الى رايته  
لان قيام الشئ مقام الشئ عند عدمه ومرتبه امين في حق الآخر حتى يجعله كال  
الاول فاذا رد الاول يصير الثاني مضمونا بتجديد القبض وقيل بغير التجديد  
لان بدل الامانة تنوب عن يد الرهن والهبة تكونها تبرعا فكذلك قبضها عن قبضها  
ولو ابرأ المرتهن لرايته عن دينه او وهبه منه ان الرهن فمهلك الرهن في يده  
بهلك بلا شئ لان بقاء الرهن بامر من القبض والدين فاذا فاته احدهما لم يبق رهنا  
فاذا لم يبق فمهلك بهلك تجانا هذا عندهم اما عند زفر فيرة قدر الدين لان المرتهن  
اذا قبض دينه فمهلك الرهن قبل الرد الى الرهن يرد ما قبض فكذا هنا كما في  
الدين الموعود وقيل تبين بالهلاك انه قد استوفى دينه وقت القبض السابق

فكان

فكان الثاني استيفاء بعد استيفاء فيجب رده ولو قبض المرتهن دينه او  
قبض بعضه من رايته او من غيره تطوعا او سري بالدين من رايته  
عينا او صالح مع رايته عندي الدين على شئ عين او حال الرهن فمهلك  
بدينه على شخص آخر ثم هلك رهنه معه ان في يد المرتهن بهلك بالدين ورد  
ما قبض الى من ادى من المديون وبغيره بناء على ان يد الرهن يد استيفاء  
وهو يتعذر بالهلاك فاذا هلك تبين ان الاستيفاء وقع مكررا فيرة اليه  
وبطلت الحوالة لان بها لا يسقط الدين ولكن ذمة المحتال عليه تقوم مقام  
ذمة الجبل وللهذا يعود الى ذمته اذا مات المحتال عليه مفلأ وكذا لو  
تصادق على ان لا دين على الرهن والرهين قائم ثم هلك بهلك بالدين لان  
الرهين مضمون بالدين او بجرته عند توهم الوجود كما في الدين الموعود  
وقد بقيت الجهة لانه يحتمل ان يتصادق على قيام الدين بعد ان يتصادق  
على ان لا دين بخلاف الابراء لانه سقط به وقيل بهلك امانة لا بتصادقهما  
ينبغي الدين من الاصل وضمان الرهن لا يبقى بدون الدين فقبيل وهو الصحيح  
كما بهلك تجانا لو تصادق عليه بعد هلكه لذلك فقيل وهو الصحيح وقيل  
بهلك بالدين فيجب تسليم قدره لظهور وجوب الدين حين هلك الرهن  
وهو يكفي بضمائه فصار مستوفيا وحصل بالتصادق استيفاء بعد استيفاء  
كتاب الجنايات جمع جناية هي كل فعل مخطو يرتفع ضررا على  
الشفوس والاطراف فالقتل اخص لصيانة النفس عن الهلاك كما ان الرهن  
لصيانة الدين عن الهلاك فالقتل انواع خمسة الاول القتل العمد هو ضرب  
قصدا وليست حال آلة فائدة عادة وللهذا قال بما يفرق الاجزاء كسلاح  
ومثل محمد من خشب او من حجر او من لبطة هي قشرة القصبه والرجل



أو مثل نار لأن استعمال آلة القتل قيم مقام القصد كما اقيم السفر مقام  
المشقة و اقيم البلوغ مقام العقل والنوم مضطجها مقام الخروج من احد  
السبلين هذا عند الامام اما عندنا والشافعي فقيمة قصد بالابلية  
بنية حتى ان ضرب بججر عظيم وخشب عظيم فهو عمد وبه اي بهذا القتل باثم  
القاتل لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم ويحجب عليه العقود  
عينا اي لا غيره فلا يجوز لولي المصير الى الدية بدون رضا القاتل لقوله يوم  
العقود هذا عندنا اما عند الشافعي فيجب احد الشيتين العقود او الدية فيجوز  
الولي بينهما العقود من قتل قتيلا فاهل خير بين ان احبوا قتلوا وان احبوا  
اخذوا الدية فان قات احدنا نعيان الآخر كمن قال لامرأته احديهما طالق  
او قال لعبدية احديهما حر فقات احدهما لا يجب الكفارة لانها دائره بين العبدية  
والعقوبة فلا تجب الاسباب واير بين الخطر والاباحة كالخطا فانه بالنظر  
الى الاصل القتل مباح وبالنظر الى المحل مخطور هذا عندنا اما عند الشافعي فيجب  
لان في النفس حقين حق العبد فهو مضمون بالعقود او بالدية وحق الشرع  
وهو مضمون بالكفارة والثاني شبه العمد هو ضربه قصد بغير ما ذكر اي  
اي بالابلية لان استعمال آلة لم تعد للقتل صغيرة كانت او كبيرة يعسر  
عن معنى العمدية فيكون شبهة هذا عند الامام اما عندنا فتعده الضرب  
بالآلة لا يقتل بثلها في الغالب كالعصا والسوط والحجر واليد بخلاف الحجر العظيم و  
الحشيشة العظيمة لتفاد معنى العمدية به استعمال آلة صغيرة مستعمل للتأديب بخلاف  
الكبيرة المستعملة للقتل سمي به لان فيه معنى العمدية باعتبار قصد الفاعل الى  
الضرب وفيه معنى الخطا باعتبار عدم قصده الى القتل وفيه اي في هذا القتل  
الاثم التام فبين ذلك الاثم وفيه الكفارة لان كمال الاثم يمنع مشروعية ما

في العمد

في العمد المحض لا نقصانه ولا انه يدخل في الخطا نظر الى الآلة وفيه دية مخالفة  
سبجي تفسيرها على العاقل سبجي تفسيرها ايضا بالقود لعدم المماثلة وهو  
اي شبه العمد في النفس فيما دون النفس عمد بحسب القصاص ان امكن  
المماثلة لان حكم التلاف ما دونها لا يختلف بالاختلاف الآلات الا بتركها ان  
فقاه العين يقصد بالآلة التأديب كما يقصد بالسكين فيكون المعبر الضرب  
قصد وقد وجد فيكون عمدا وان لم يوجد فخطا فيجب الارش فلم يوجد  
شبه العمد فيه والثالث الخطا فلذا قال في الخطا انما قال ولو على عبد لم يضع  
توهم من قال انه مالى وضمان الاموال لا يكون على العاقل وهو على نوعين  
اش الى الاول بقوله قصد كرمه مسلما سواء ظنه صيدا او ظنه حربيا  
فانه قاصد في وصول المرمى الى المحل الذي اصابه لكنه خاطي باعتبار قصده  
انه الصيد والحربي والى الثاني بقوله في الخطا فعلا كرمه عرضا فاصاب  
المرمى آدميا وهو اقوى في كونه خطا لانه اذا وقع في الفعل وقع في القصد  
ايضا والرابع الجاري مجرى الخطا فلذا قال في ما جرى مجراه اي الخطا كناية  
سقط على اخر فقتله فيها كفارة ودية مخففة على عاقلة لقوله تعالى ومن قتل  
مؤمنا خطأ فخره رقبته مؤمنة ودية مسلمة الى اهله وجعل الجار مجراه  
نوعا على حدة بالنظر الى اسمه لا الى حكمه والخامس القتل بالسبب فلذا قال  
القتل بسبب كسلفه بوضع حجر في غير ملكه او مع حجر بشر في غير ملكه ودية  
على العاقلة لانه سبب التلف كان متعديا فصارت كانه الموضع الواقع فوجب  
عليهم صيانة النفس عن الضرر بالكفارة لانها وجبت لدفع ذنب القتل  
وهو معدوم منه حقيقة لا لدفع ذنب الوضع والحفر وهو الموجود منه  
حقيقة وفيه الاثم ككون فعله في غير ملكه ولا يبرئ القاتل من المقتول في الجميع



لقولهم لا يرث القاتل من المقتول بعد صاحب البقرة الا انه يرث  
منه ميراثا في القتل بالسبب لانه ليس بقاتل حقيقة لان القتل باتصال  
فعل القاتل بالمقتول واما جعل قاتلا في وجوب الضمان فصيانة للمال  
والدماء عن الاضرار عندنا اما عند الشافعي وماك واحمد فيجب الكفارة  
ولا يثبت الارث الحاقا بالخطا فليطلب سداد ارث القاتل من شتر حنا  
المستحقين بيان الفرائض في شرح الفرائض باب ما يوجب القود  
او لا يوجب ذلك ميراث القود ويجب بقتل ما حقق اي حفظ دمه ابدأ  
كالمسلم والذمي لقوله تعالى كتب عليكم القصاص بخلاف المستامن لان عصمة  
موقته الى رجوعه الى دار الحرب وبخلاف من اسلم في دار الحرب لان عصمة  
دمه وان كانت ابدية الا انها ليست بكاملة عمدا لا خطأ فيقتل الحر بالحر  
لقوله تعالى الحر بالحر ولا يقتل العبد لان القصاص بعقد المساواة في العصمة و  
قد استدل بها بشواهد بالدار والدين وقوله تعالى العبد بالعبد لا يدل على  
عدم قتل الحر بالعبد كما لا يدل على عكسه هذا عندنا اما عند الشافعي فلا يقتل  
به لان القصاص بعقد المساواة ولا مساواة بينهما لان العبد مملوك والحر  
مالك والماكية امانة العجز ولهذا لا يقطع طرف الحر بطرف العبد مع ان حرمة  
دون حرمة النفس ولان الترق اثر الكفر فيوجب شجرة الاباحة فصار  
كالمستامن ولقوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد يقتل المسلم بالذمي لقوله  
في اهل الذمة لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين ولقول علي انما بذلوا  
الجزية ليكون دماؤهم كدماؤنا واسواهم كما سواهم هذا عندنا اما عند الشافعي  
فلا يقتل به لان بينهما تفاوتا في العصمة لوجود الكفر المبيح فيه ولقوله عليه السلام  
لا يقتل مسلم بكافر لا يقتل بها اي المسلم والذمي لمستان من عدم المماثلة في العصمة

بل يقتل هو اي المستامن بنده مثله لوجود المماثلة فيها بينهما يقتل العاقل  
بالمجنون ويقتل البالغ بالصبي ويقتل الصحيح بالاعمى والنز من وناقص الاطراف  
ويقتل الرجل بالمرأة لان العبرة للمساواة في العصمة لا فيما وراءها لئلا يؤدى  
الى سد باب القصاص ويقتل الفرع باصله لانه لم يكن سببا لاجداد اهل العكس  
اي لا يقتل الاصل بفرعه لانه سبب لوجود الفرع فلا يجوز ان يصير سببا لغا الاصل  
ولقوله عدم لا يقتل الولد بولده هذا عندنا اما عند مالك فعقل فيقتل قياسا  
على العكس ولا يقتل سيد بعبد ومذنبه ومكاتبه لقوله عدم لا يقتل السيد بعبد  
ولا مع عبده ولده لانه سيد من وجه ويقتل القاتل لاجل عبده بعبد لانه القصاص  
لا يتجزى فقط في الكل سقوطه في البعض ولا يقتل القاتل بعبد الرهن حتى يجمع  
عاقده الرهن والميراث لانه ملكها رقبته ويد فيشترط حضور من له الرقبة و  
من له اليد فيستويان القود وان اختلفا فلها القيمة ولا يقتل القاتل بكاتب  
قتل عدا عن وفاء وعن وارث وعن سيد وان اجتمعوا لان الولي هو الوارث  
ان مات حرا كما عندنا لعدم انفاس الكتابة وهو المولى ان مات عبدا كما عند  
الشافعي لان انفاسا فلم يحرف من له القصاص يقينا فان لم يدع ذلك المكاتب  
وارثا اخر غير سيده افا دسيده لان اختلاف جهة الولاية وهي الملك للسيد  
ان مات عبدا والولاء للوارث ان مات حرا لا يمنع وجوب القصاص لان  
المولى المستوفى هو المولى على كل حال هذا عندنا اما عند محمد فلا يقيد الا في جهة  
استحقاق القصاص شجرة لاختلاف تلك الجهة فلا يدري القاضي باي سبب يقتل  
او ان ترك وارثا غيره والحال لا وفاء له افا دسيده لانه مات عبدا بالاجماع  
لانفاس الكتابة لموته عاجزا ويسقط قود ورثة الابن من امه على ابيه القاتل  
ابا امه حرمة الابوة فيقتل الى الدية من ماله لانه عند وفي ثلاث سنين لان الدية



تجب مؤخره ولا ينفك الشخص بالسيف كيف كان لقوله عم لا قود الا بالسيف  
اي السلاح هذا عندنا اما عند الشافعي فيقتل بما قتل به الاول ان كان يفعل  
مشرود حتى لو قطع يده فمات بقطع يده فان مات في تلك المدة فيها نجت  
والاجرة رقبته وان حرق او عرق او خنق فمات وان قطع يده ثم قتل بقطع  
ثم قتل والا فبالسلاح كما لو سقى الصغير خمر حتى مات او لاط حتى مات لان  
المساواة في الاصل والوصف شرط وذلك لا يوجد الا في ذلك المشرود و  
يقيد ابو المعنوه قاطع يده عمدا ويقيد قاتل قربه عمدا لولايته على نفسه فكذا  
في طرفه ويصالح ذلك الاب على قدر الدية لان الصلح النفع له من القود وهو  
لا يعفو لانه ابطال الحق بغير عوض فان صالح على اقل منها لم يجز فيجب كمال  
الدية ولو وصى اي وصى الاب الصلح لولايته على المال فقط اي لا يعفو لانه ادى  
ولايته الاب ولا العصاص في النفس لعدم ولايته عليها ولكن له العصاص  
فيما دونها لان الطرف كالل واليه يجوز القضاء بالكل في الاطراف والصبي  
كالمعتوه حتى يصح الالبه وصية ما يصح الابي المعتوه وصية والعاصي كالاب  
هو الصحيح فما يصح له يصح له ويستوفى الولي الكبير قبل الولي الصغير قودا لهما  
اذا كانا اخوين لان الصغير مولى عليه فكان بعض الاستيفاء اصاله وبعضه نيابة  
ولعدم قيام احتمال العفو من الصغير حال العصاص فلا شبهة فيه بخلاف من الغائب  
من الكبيرين هذا عند الامام اما عندهما والشافعي فليس له ذلك حتى يبلغ الصغير  
لان العفو وحق مشتق بينهما فلا يتفرده احدهما كما اذا كان بين كبيرين احدهما  
غائب واذا كان الكبير باله بان قتل شخص عبدا مشتركا بينه وبين ولده الصغير  
يستوفيه في الحال ويقض في جرح ثبت عيانا اي مشاهدة او حجة اي شهادة  
او جعل ذلك الجرح الجرح ذافرا حتى مات لوجود سبب القتل وعدم وجود

ما يبط

ما يبط حكمه في الظاهر فيضاف اليه ويقض في قتل جرحا بالفتح والتشديد وجرحه  
لوجود القتل ظاهرا وباطنا لا يقتض في قتل بظاهرة او بطنه لعدم الجرح فصار  
كالجرح العظيم فيجب الدية هذا عند الامام وعنده لا يقتض اذا جرح اما عند الشافعي  
فيقتض اذا جرح اما عندهما نظر الى الآلة وهو رواية عند ايضا لقوله عم القتل  
خطا بجلد الا الحد يد والحكم في المصنوع عليه ينطق بعين النص لا المعنى حتى لو غرز  
في مقتل بآلة بلزمة القصاص وفي غيره ينطق بالمعنى فيعتبر كونه محددا او لا  
يقض في قتل مع عوده بالضم عنده فيجب الدية ويقض ان لم يطق عنده  
او لا يقتض في قتل مع منقل لان العصاص لو وجب قاتما ان يستوفى رقا  
ولا وجه له لانه منقلى لقوله عم لا قود الا بالسيف واما جرحا ولا وجه له ايضا  
فيه زيادة استيفاء والمماثلة شرط فيه فيجب الدية هذا عند الامام اما عندهما  
فيقتض لانه قتل من كل وجه او لا يقتض مع خنق او تقريق لذلك الا ان يقتل  
بهما غير مرة فيقتل سببا هذا عند الامام اما عندهما والشافعي فيقتض ضربها  
لذلك او لا يقتض في قتل مع سوط صغير والى في ضرب مرة بعد اخرى فماتت تكفي  
الخلل في عمدية لانه آلة الناديب لا آلة القتل فينتقل الى الدية هذا عندنا اما عند  
الشافعي فيقتض لانه قتل عمد كالمقتل بالسيف واذا لم يوجد في ضرب يوالي الضرب  
به بل ضرب مرة فمات بحجب الدية وعلى هذا الخلاف اذا طرعه في شتر واقاه عن طمحه  
ولا يقتض في قتل مسلم مسلما طنة مشتركا عند التقاء الصفيين بل يكفر الكفارة  
وبدئ اي يعطى الدية لانه قتل خطا في القصد والخطا ينوعيه لا يوجب العصاص  
واذا قتل في صف المشركين في غير اختلاط الصفيين قدمه بهد لقوله عم من  
اكثر سواد قوم فهو منهم وفي موت بفعل نفسه وفعل زيد وفعل سبيع  
كاسد وفعل جبة ثلث الدية على زيد وثلاثا بها بهد لان جنابة الاسد والحجة

ما يبط



جنس واحد في كونها هدر في الدارين و جنسية الاجنبى جنس آخر لكونها محترمة  
فيها و جنسية في نفس جنس آخر لكونها هدر في الدنيا محترمة في العقبي فصار  
ثلاثة اجناس فكل ثلث النفس لا يفعل و ثلثها يفعل اجنبى و ثلثها يفعل نفسه  
فيلزم الاجنبى ثلث الدية لان المحترمة و الجنسية لا تعد و الجنسيات لكن في مال لان  
الحاقلة لا تفعل العمد و يجب قتل من شرب اى سلب سيفا على المسلمين و فاعلة  
ولا باغ و لقوله عم من شرب على المسلمين سيفا فقط ابطال دمه ولا شئ من  
العصا من الكفارة والدية يقتل ولا شئ ايضا في قتل من شرب سلا حيا على رجل  
ليلا او نهارا في مصر او في غيره و فاعلة لان السلاح لا يلبث فوجب الدفع  
او شرب عليه عصا ليلا في مصر او نهارا في غيره فقتل المشهور عليه لانه قتل و فاعلة  
لشربه واضطر اليه لان العصا وان كان متليا لكن في الليل لا يدركه الغوث و  
كذا في انهارا في غير مصر ولا شئ ايضا على من تبع سارقا للخروج سرقة من حره  
ليلا ولم يقد الاستر و الا يقتل فقتله بقوله عم قاتل دون مالك حتى تمنع مالك  
او تكون من شهيد واحد وكذا اذا قتل قبل اخذ ماله بعد قصده ولا يمكن من  
الا بالقتل وكذا اذا قتل داره بسلاح فقتل على ظنه انه جاء لقتله فقتله و قتل المشهور  
عليه يقتل من شرب عصا نهارا في مصر لان القتل بالعصا لا يتجمل فيلحقه الغوث  
فيه غالبا فيكون قتل قصدا بدون الا اضطرار بخلاف القتل بالسيف لانه لا يلبث  
و بخلاف الليل والمفارقة لان الغوث لا يلحقه غالبا بهذا عند الامام اما عندهما  
فلا يقتل لان قتل و فاعلة واضطرار قيا ساعلى قتل القاتل بالسيف او بالعصا  
ليلا في مصر او المفارقة ليلا او نهارا و قتل المشهور عليه يقتل من شرب سيفا حيا  
مرة ولم يقتل فرجع على وجه لا يريد خربة ثانيا فقتله الاخر المشهور عليه لانه لا  
ترك الحرب عادت عصمة و صار قتل معصوما و يجب الدية في مال القاتل

بقتل

بقتل مجنون شرب سيفا على رجل فقتله عدا او يقتل حتى شرب سيفا على رجل فقتله  
هو عدا في مال لان الحاقلة لا تتجمل العمد و يجب القيمة يقتل رجل مال عليه ان لم يقتل  
لصاحبه ان جلت صانك فاحفظه لان قتل ما ذكر لا يتصف بالحرم فلا تسقط العصمة  
ولهذا لا يجب القصاص على الصبي والمجنون يقتلها ولا الضمان بفعل الدابة وعن  
ابى يوسف انه يجب الضمان في الدابة لا في الصبي والمجنون لان عصمتها محترمة فتسقط  
بفعلها وعصمة الدابة بحق صاحبها فلا تسقط بفعلها اما عند الشافعي وماكروا محمد  
فلا يجب الضمان في الكل لان قتل و فاعلة النفس عن شربه قياسا على الصيد الصائل  
على الحرم وعلى العبد الصائل باسباب القود فيما دون النفس هو اى  
القود فيه فيما يمكن حفظ المماثلة فقط اى لا فيما لا يمكن فيقتصر قاطع اليد عدا من  
المفصل لقوله تعالى والجروح قصاص اى الجروح ذات القصاص قصاص  
وهذا ينشئ عن المماثلة وان كانت يده اى القاطع الكبر مما قطع اى من اليد المقطوعة  
لان منقطعها لا تختلف بالصغر والكبر الا يرى ان ارشها سواء كالم رجل ومثل  
مارن الانف لا قصبة لانها عظم ولا قصاص فيه سوى السن ومثل الاذن لقوله  
تعالى والانف بالانف والاذن بالاذن ومثل عين ضربت فذهب صنودها  
والحال هي قائمة لا مكان المماثلة فيجعل على وجهه اى الضارب قطن رطب و  
ينابل عينه برة اتمامة حتى يذهب صنودها وقعت هذه الحادثة في زمن عثمان  
فتناور الصحابة فلم يجب احد منهم الا على اصاب هكذا ولم ينكر احد قصاصا رجعا  
منهم ولو قلعت لا يقتصر لانعدام رعاية المماثلة في القلع ومثل كل شجرة ترمى  
فيها المماثلة كالموضحة المظهرة العظم ولا قود في عظم لتعذر المساءة لاحتمال  
الزيادة والنقصان الا السن فتقلع ان قلعت وتردان كسرت لا مكان المساواة  
ولا قود بين رجل وامرأة في الطرف ولا بين حر وعبد فيه ولا بين عبيدين في الطرف



لعدم التماثل بين اطرافهم بدليل اختلاف الارش مع انها شرط فيه وهذا لا يقطع  
الصحيح بالاشل والكمال بناقص الاصابع بخلاف القصاص في النفس لان التقادير  
في الدية لا يمتد لتعلقها بآثارها في الروح ولا تفاوت فيه هذا عندنا اما عندك  
ففي الكل قود الا في الحر يقطع طرف العبد لكون الطرف تابعا للنفس ولا قود في  
قطع يد من نصف الساعد لتعذر المساواة لان العظم لا يكسر من موضع يراود  
كسره ولا في جاذبة يرس لتعذر المساواة لافضاء القصاص فيها الى الهلاك  
غالب المذو والسر فيها لانها التي تصل البطن من الصدر والظهر ولا في اللسان و  
الذكر لذلك التعذر لان كلا منهما ينقبض وينبسط الا ان يقطع الحشفة التامة  
لان لها مفصلا معلوما كسابير المفاصل ولا قود في قطع بعضها لانه لا يعلم مقدار  
والا ان يقطع الذكر من الاصل بخلاف اصل اللسان لتعذر القطع وطرف المسك  
والذمي سواء في القود ولشوا وبها في الارش وخير المجني عليه اي المقتول ان  
كانت يد القاطع شلاء او كانت ناقصة باصبع واحدة فان شاء اخذ الارش  
كاملا لان العوض ناقص وان شاء قطع المعيبة فلا شيء له في مقابلة الوصف  
كما اذا وجد المشتري البع معيبا ولو ذهبت المعيبة باقة او قطعت بظلم قبل  
اختيار المجني عليه بطل حقه لان موجب العقد عوضا واما العدول المالك فلتعذر  
استيفاء الوصف بخلاف ما اذا قطعت بحق عليه من قود او سرة فيجب  
عليه ارش المقتوعة لان تعذر استيفاء القصاص يعني في القاطع مع سلامة  
المحل له مثابة الخطا فيلحق به في ايجاب المال فانقصان فيما دون النفس  
على نوعين نقصان بالمشاهدة كالشلل فيقتص فيه الناقص بالكمال ولا يقتص  
الكمال بالناقص ونقصان بطريق الحكم كاليمين مع الياسر فلا يقتص كل منهما  
بالآخر وكذا لا يقطع الاصابع الا بثلثها فانحصر بالخنصر والبصر بالبصر وهكذا

ولا الا سنان الا بثلثها فالثنية بالثنية واناب باناب والفرس بالفرس و  
الا على بالا على فلا يقتص الا على بالا سفل وقس على هذا غيره او خير المجني عليه  
ان كانت الشجة الاستوعب بين فرقي الشايج واستوعب ما بين فرقي المشجج  
فان شاء اقتص بقدر شجته فيبذل من اي الجانبين شاء وان شاء اخذ الارش  
لان استيعاب ما بين فرقيه استيفاء الزايد على المثل ويستيفاء مقدار الشجة نقصا  
من حقه من وجه فيخير رعاية الجاني وفي العكس بخير ايضا لان استيفاء حقه كلها تعذر  
للتعذر الى غير حقه وهكذا لو كانت في الطول ويسقط القود بموت القاتل خفف  
انفاه او يقتل غيره لغوات محل الاستيفاء كما اذا مات العبد الجاني هذا عندنا اما عند  
الشافعي فيجب الدية في ماله لان موجب العمد احد الامر من القود والمال فبطلان  
احدهما لا يبطل الآخر ويسقط بعفو الاول ليد اي اولياء المقتول وبصلحهم  
على ما قال قل ذلك المال او جملته ويجب حالا وان لم يذكر كونه حالا او مؤجلا لانه  
مال وجب بالعقد كالمهر والتمن ويسقط بصلح احدهم عن نصيبه على عوض  
وبعفو لان القود لا يتجزى كما ان الاستقاطات لا تتوقف ولكن بقي من الورثة  
حصته من الدية اي ينقلب نصيب بقية الورثة منه مالا على العاقلة لانه وجب  
بلاعقد فصار كمال وجب بالخطا فلو قتله غير العا في جاهل يعفو الشريك فخلية  
الدية عندهم وعليه القصاص عند زفر فان صالح باللف وكيل سيد عبد و  
وكيل حر قتل اي العبد والحر رجلا بالصلح عن دمه ينصف ذلك الالف على  
السيد والحر نصفين لانه بدل القود وهو عليه لم سواء ويقتل جمع اذا وجد من  
كل منهم جرح صالح للآزهاق بغير دبا جماع الصحابة وبالعكس اي يقتل فرد  
بجمع اتقاء ان حضر وليهم لان القصاص للاحياء وقد حصل بقتله هذا عندنا اما عند  
الشافعي فيقتل الاول ان كان معلوما ويقضى بديات الباقيين والا يقتل الكل



و يقسم ديات غير احد هم بين الكل بقرع فيقتل لمن خرجت قرعته و يقضى  
بديات ابا فبن لان اليد الواحدة لا تقطع باليدي اكتفاء فكذا الانفس مع النفس  
الواحدة وان حضر الولي الواحد منهم قتل له و سقط حق البقية لغوات محل  
الاستيفاء ولا تقطع يدان من العا طعين بيده واحدة من المقتول وان امر بكينا  
واحد على يده واحدة من آخر فقطعت لانه لا مانعة بين اليدين واليد الواحدة  
فلا يجزى القصاص بينهما وترك هذا القياس في النفس بالاثرة والاجماع وكذلك  
ضمانا و يترها وهي النصف فعلى كل منهما ربع من مالهما لان العاقلة لا تخلل العمد  
هذا عندنا اما عند الشافعي فيقطع يداها لان النفس تقتل بالنفس الواحدة  
فتقطع الايدي باليد الواحدة لان الايدي تتبع للانفس وان وضع احداهما سكيناً  
من جانب و وضع الآخر من آخر و امراهما حتى التقيا في الوسط لا يجب القود  
لان كلا منهما قاطع للبعض فان قطع رجل يميني رجلين معا و على الناحية فبعض  
فكرها يمينه اي قطعها وكذا دية يده يقتسمانها نصفين لانه لا يعتبر التقدم والتأخر  
كالغير بين في التركة هذا عندنا اما عند الشافعي فان قطع على التعاقب يقطع الاول  
وتعين المال للآخر والا بقرع بينهما فتقطع لمن خرجت قرعته وتعين المال للآخر  
لان الاول اسحق قطعها فلا يشب اشتقاق الثاني فيه كالمرتين بعد المهرن فان حضر  
احدهما فسقط و قطع يده فللاخر الدية وهي النصف لان الحاضر يستوفي حقه  
كلما وان عفا احد هما قبل القضاء بهما لهما فلا يضر القود ولو زال المرامم وكذا الو  
عفا بعده قبل استيفاء الدية فلا يضر القود ايضا وللشافعي نصف دية اليد اليد لان القضاء  
في العقوبات امضا وبها فصار العفو قبل القضاء هذا عندنا اما عند محمد فله  
الدية الكاملة لليد كما لا يضرها لان القاضي قضى لكل منهما دية اليد ونصف  
قصاصها فاذا قضى بالنفقة للشفيعين فسلم احد هما ليس للآخر ان يأخذ

كل الشفوع فكذا ايها فان قطع يميناً و يساراً من رجلين او رجل تقطع يمينه  
وبساره و يفاو عبداً فتر بقرع و محلاً خلافاً للفرقة لما مر في الحجر ومن رمى رجلاً  
عمداً فشفع السهم منه الى رجل آخر فامتنع اليرامى للاول لانه عمد وعلى ما قلناه  
الدية للثاني لانه خطا في الفعل و يتعد الفعل الواحد بتعد و اثره لم تعد و محله  
ومن قطع يد رجل ثم قتل اخذ بها في عدين تخلل بينهما او لا تقطع لا تقطع ثم  
يقتل للقتل لانها جنايتان لو تفرد كل منهما بوجوب جزاؤه فكذا اذا اجتمعاً بخلاف  
الخطا لان موجبه الدية وهي بدل المحل لا جزء الفعل هذا عند الامام اما عندنا فيقتل  
ولا يقطع ان لم تخلل لانها جنايتان من جنس واحد صدر من واحد فتمت اخلها دون  
النفس فيها كالوكانا خطابين ولم تخلل وفي مختلفين خطا و عدا فان قطع عدا ثم  
قتل خطا فلهما القطع للقطع واخذ دية النفس للقتل تخلل بينهما او لا تخلل  
وان قطع خطا ثم قتل عدا فلهما دية اليد للقطع والقتل للقتل تخلل او لا لان الجنائين  
اذا اختلفا لا يمكن جعلها فعلاً واحداً في الحكم لعدم الجنسية وفي خطابين بان قطع  
خطا ثم قتل خطا بينهما بقرع فلهما دية اليد للقطع و دية النفس للقتل لان  
البرء يمنع دخول موجب الجنابة الاولى في الثانية وكفت دية النفس ان لم يبرأ  
بين هذين الخطابين لو خولاها فيها لعدم المانع كما كفت دية النفس من غير تعزير  
في ضرب مائة سوطه على شخص برئ من سبعين حتى لم يبق بها اثر ومات من عشرة  
واقعة عليه من الضارب الاول او غيره فلا شيء على ضارب التسعين سوى  
التعزير لما يجي ويجب الدية على ضارب العشرة ولو بقي لها اثر بعد البرء يجب  
الموجب وعن ابي يوسف حكومة العدل وعن محمد اجرة الطبيب مع دية النفس  
وجب حكومة عدل سبجي تفسيرها في كتاب الديات في مائة سوط جرحه  
وبرا منها و بقي اثرها فينظر لو كان عبداً كم ينقص الاثر من قيمته فيجب عليه



من الدية ذلك المقدار ولا شيء عليه ان لم يبق لها اثر عند الامام ومن قطع يد  
شخص فعفا عن قطعه قبل البراءة مات منه ضمن فاطعه دية ففي ماله في العمد وعلى  
عاقلة في الخطا لانه عفا عن القطع فاذا سرى علم انه كان قتلا لا قطعاً وانما لا يجب  
العفو بشبهة العفو هذا عند الامام اما عندهما فلا يضمن شيئاً لان العفو عنه عفو  
عن موجب وهو القطع ان لم يسر والعفو اذا سرى فكان عفواً عنهما كما اذا عفا  
عن الجناية ولو عفا المقتول عن الجناية او عفا عن القطع وما يحدث منه فهو عفو  
عن النفس ايضاً واذا كانت الجناية خطأ وقد عفى كان ذلك الخطأ معتبراً من ثلث ماله  
لان موجب الخطأ المال لا القود فيتعلى به حق الورثة فيكون عفو الدية وحسينها  
على تلك العاقلة فتصح من الثلث قياساً على سائر امواله واذا كانت عمداً وقوعاً كما  
ذلك الحمد معتبراً من كله لان موجب القود لا المال فلم يتعلق به حقهم فيصح العفو  
عنه على الكمال فالقود وان وجب بعد الموت تشقياً لصدور الاولياء الا ان سببه  
انفق في حق فبغير عفو وسبب كبتية وجوب القود وكذا القطع الشجرة في  
الخلاف والوفاء اذا وقعت مقامة فان قطعت امرأة يد رجل تنكحها ذلك  
الرجل على ارش يده قبل البراءة مات منه قبله يجب مهر مثلها عمداً كان او خطأ لان  
بالموت قبل صار القطع قتلاً فيبطل التسمية ويجب دية نفقة لذلك فذكره  
للسراية منها في ماله ان تعمد فتقاصان فيتراوان الفضل وعلى عاقلة ان الخطأ  
فلا يتصور المقاصة لان من له الدين ليس من عليه الدين فان تكلم على اليد وجب  
منها او تكلم على الجناية فسرى ثم مات ففي العمد لها مهر مثلها لان القود لا يكون مهر  
ولا دية عليها وعلى عاقلة السقوط العقود بجرمة المهر مجاناً وفي الخطأ يكون من  
الدية بمقدار مهر مثلها لان الزوج في حكم المريض فان كان ذلك المهر مساوياً  
لها سقط كلها عنها وعن عاقلة ولا ترجع عليهم بشئ لانهم يتحملون غيرها بسبب

جنايتها

جنايتها فلا يجرمون وان كان اكثر منها لاشئ لازماً ايذا عليها لانها رخصت باقل  
من ذلك المهر وان كان اقل منها رفع عن العاقلة مهر مثلها اي قده والباقي عنه ودية  
لهم فان خرج باقي الدية عن الثلث اي ثلث ماله اكتبت سقط عنهم والا يخرج  
عنه سقط ثلث المال الباقي المهر يد على ذلك المهر ويؤدون ثلثه لورثة الزوج  
فان مات المقتول وهو المقتول الاول يقطع قتل المقتول منه وهو المقتول  
الثاني لان المعتبر في الجنابات حالها لا حالها وظاهر بالسراية ان حق القود في النفس  
وبالقطع يستوفي بعض حق فيستوفي الباقي بهذا عندهما اما عند ابي يوسف فلا يقبل  
لانما اقدم على القطع قصاصاً ابراه عما وراءه وضمن دية النفس من قطع  
طرف من عليه القود فيه قودا فسرى اليها لانه استوفي غير حقه لانه القطع لا يقتل  
والمقتول مضمون بالدية بخلاف القاضى اذا قطع فسرى لوجوب الفعل بالامر  
وبخلاف الزناغ والقصا لوجوبه بالعقد ولا يتقيد الواجبات بالسلامة كما في  
الي كرمي ولا وجوب هنا لان العفو مندوب بهذا عند الامام اما عندهما فلا يقبل  
عليه لانه قطع باذن الشارع فلا يكون ما حدث بعده مضموناً كاضى والزناغ و  
القصا وضمن ارش اليد من قطع يد من له اي القاطع عليه قود نفس فعفا  
القاطع عنه اي القود في النفس فسرى لان اطلاق الطرف حق بطريق اطلاق النفس  
ولم يوجد فيكون استوفى غير حقه فبضمن هذا عند الامام اما عندهما والشاقي  
فلا يضمن لان اطلاق البعض وعفو الباقي كاستيفاء بعض الدية وابرأه الباقي  
واما عند مالك فعليه القود واذا لم يبرأ بل سرى لا يضمن وكذا اذا كان له  
قود يد فقطع احداً بغير عفا وضمن اذا عفا قبل القطع باسبب الشهادة  
في القتل واعتبار حاله القود ويثبت بدءاً للورثة اي ابتداء وخلافه خبر مستدعية  
لسبق تلك المورث حتى ينتقل منه الى المورث وهي هنا ان يقوم شخص مقام



غيره في اقامه فعل لا ارثا من المقتول لان المقصود منه التشفى وهو يحصل للمولى  
الا للميت فلا يصح احدهم خصما عن البقية في اثبات حقهم فلو كان لشخص ابناء  
حاضر وغائب ثم اقام الحاضر حجة بقتل ابيه عمدا حال كون الغائب غائبا اخوه  
اي الحاضر مخفى الغائب بعيدا اي الحجة فلا يحكم بالقود بشكل الحجة قبل الاعادة  
لذلك الخلاف ولكن بجس القاتل لا صار مترها بالقتل بهذا عند الامام اما عندها  
حيث ارثا فيستدعي سبق ملك المورث ثم الانتقال منه الى الوارث فيجوز القود  
مورثا بينهم كالدية بدليل ان عفو المجرم يصح وان القود ولو انقلب بالاكفان  
و يقضى ديونه وينفذ وصاياه منه كما من الدية ويقوم احدهم مقام سايرهم  
في اثبات حقهم كما في الخطا ودعوى المال والحاضر اذا اقامها في القتل الخطا لا يبعد  
الثابت عند حضوره لان موجب المال وطريق ثبوت الارث وكذا في الدين لا يبعد  
لذلك فلو ظهر بين القاتل على عفو الغائب من اولىء المقتول على الحاضر فالحاضر  
خصم وسقط القود ولا ادعى عليه انقلاب حقه في القود الى المال فصار الغائب  
مقتضيا عليه تباه اذا ادعى عفو له ولم يكن له بينة يؤخر الاختلاف الى قديم  
الغائب فيخلف هو لا الحاضر لانه ليس بخصم في حق نفسه ذلك العفو وكذا لو قتل  
عمدا عبدا مشتركا بين رجلين احدهما غائب فادعى القاتل على الحاضر ان الغائب  
قد عفا فالحاضر خصم وسقط القود كما ذكره فان شهد اي اخبر وتباعد بعفو  
اخرها الثالث بطلت شرها وشرها اي اخبارها في حقه لقصدتها اخذ نصيبها من  
الدية وهي اي شرها وشرها عفو عن القود منها لزمها انه قد سقط وهو معتبر  
في حقها فان صدقها القاتل والخبر عنه فلهما ثلثا الدية باقرار القاتل ولا شيء  
للخبر عنه باقراره العفو ولم يذكر هذا القسم بناء على ظهوره وان صدقها القاتل  
وحده فكل من ثلث الدية لان تصديق القاتل اقرار منه بتبليغها لهما فيقبل

وهو دعوى منه بسقوط حق الثالث فلا يقبل فيجزم له الثلث وان كذبها كل  
من القاتل والخبر عنه او كلاهما فلا شيء لهما اي الشاهد من المجرمين لان اخبارها بعفو  
اقرار بسقوط القود فيقبل ودعوى بالانقلاب نصيبها الى المال فلا الابدية و  
يكون لآخر المجرم ثلث الدية لان عفو لم يثبت وان صدقها الآخر الثالث المجرم  
فقط فله الثلث منها لكن يدفع الى المجرمين لان القاتل بتكذيبها اقرار لثالث بذلك  
الثلث والثالث بتصديقها في العفو زعم انه ليس له على القاتل شيء وذلك من جنس  
حقها الذي هو الثلثان على القاتل فيصرف اية اقراره لهما كذلك كمن قال بقتل  
علي الف فقال المقر له ان هذا الغلان كان للمقر له اثنا في حكمه ايهما وان اختلف شاهد  
القتل في زمانه بان قال احدهما قتله يوم السبت وقال الآخر يوم الاحد او في مكانه  
بان قال احدهما قتله في البصرة وقال الآخر في الكوفة او في آية بان قال احدهما لم ينف  
وقال الآخر بالبرج لغت شرها وشرها لان اتفاقهما شرط لقبول ولم يوجد كما لو كل  
النصاب في كل منهما لبقيان القاضي يكذب احدا الفريقين وعدم الاولوية بالقبول  
لعدم تكرار القتل لشخص قال شاهد منها قتله جصا وقال الآخر انما جرحلت آية  
قتله لغت شرها وشرها لذلك لان من شهد بالعصا بشهد بقتل مقيد والآخر بقتل مطلق  
ويعد يغير المقيد لانه يحتمل ان يكون خطا وعمدا وشبهه عدم يثبت الاتفاق في الشرع  
وتشاهد ان شاهد بقتله وقال لا جرحلت آية يجب الدية لانها اتفاقا على قتل  
مطلق واقل موجبه الدية في ماله لان الاصل في القتل العمد فلا يتحمل العاقلة وان اقر  
كل من رجلين بقتل زيد عمدا وقال الولي انما قتلناه جميعا فله قتلها لا اقرار كل  
منهما باقراره بكل القتل وانما تكذيب المقر له في ذلك الاثراء ففي بعض ما اقر به  
وهو لا يبطل اقراره في الباقي لانه يوجب تفسيقه فسق المقر لا يمنع صحة اقراره  
ولو قال لاحدهما انت قتلت فله قتل تحقيق الاقرار والتصديق لا قتل الآخر لعدم



التصديق ولو قامت بيته بقتل زيد عمرا وقامت اخرى بقتل بكر اياه وانك  
 الوان قتلها لقنا لان تكذيب المشهود في بعض ما شهد له تقبيح  
 فسق الشاهد يمنع قبول الشهادة وفق المقل لا يمنع الاقرار فحصل  
 والعبرة بجارية الرمي لا للوصول في حق الضمان والحلل لان الضمان انما يجب بالجنائية  
 وانما يصير الشخص جانيا بفعله بدخل تحت اختياره وهو الرمي دون الاصابة وعندنا  
 والشا في ذلك واجد على العكس فيجب الدية لا القود والشبهة على من رمى مسلما  
 فارتد هذا المسلم قبل وصول السهم اليه فوصل فقتل لان الرمي يصير قاتلا بفعله  
 وهو الرمي لا غير الرمي اليه معصوم مقتوم وقت الرمي هذا عند الامام اما  
 عند المذكورين فلا شيء عليه لان فعل الرمي يصير قاتلا عند الاصابة وهو غير مقتوم  
 عندها ويجب القيمة اي قيمة العبد وقت الرمي لسيد عبد رمى اليه فاعتقه قبل  
 الوصول فوصل فقتل لانه وقت الرمي عبد فيلزمه قيمته هذا عنده اما عندهم  
 فتتفص من قيمة قبل الرمي قيمته بعده حتى لو كانت قبله مائة وصارت بعد عشرة  
 يلزمه تسعون لان العتق يقطع السراية فبقى الرمي جنائية فيجب النقصان ويجب  
 الجزاء على محرم رمي صيدا فحمله قبل الوصول فوصل فقتل لان الرمي حال الاحرام  
 جنائية خلافا لهما لا يجب الجزاء على حلال رماه فاحرم قبله فوصل فقتل خلافا لهما  
 ولا يضمن من رمى بحجر مقضيا عليه برجمه شاهده من شهوده قبله  
 فوصل فقتل خلافا لهما وحل صيد رماه مسلم فقتله قبله فوصل فقتل خلافا  
 لاشا في ذلك واجد لا يحل رماه مجوسا فاسلم قبله فوصل لان العبرة في الحل  
 والحكمة وقت الرمي بالاتفاق منا خلافا لهما ولا كذا سب الديات  
 المسببات للجنائيات الاسباب الدية بدل النفس والارش بدل العضو والقيمة  
 ما يقوم مقام الغاية فالدية من الذهب الف دينار ومن الورق الفقة عشرة آلاف

درهم شرقي وهي من الابل مائة هذا عند الامام اما عندنا فهي احدى هذه الثلاثة  
 او الفان من الغنم قيمة كل شاة خمسة دراهم او هي مائتان من البقر او مائتان  
 من الخيل قيمة كل منها خمسون درهما والحكمة ثوبان ازار ودرهما لان عمر رجل  
 الدية على اهل الابل مائة منه وعلى اهل الورق عشرة آلاف درهم وعلى اهل  
 الذهب الف دينار وعلى اهل الغنم الف شاة وعلى اهل البقرة مائة بقرة  
 وعلى اهل الخيل مائة حلة ولان الولى اذا صالح على اكثر من الف شاة او اكثر  
 من مائة بقرة او اكثر من مائة حلة لا يجوز كما لو صالح على اكثر من عشرة آلاف  
 درهم فلو لم تكن من جنس الدية لجاز كما لو صالح على جنس اخر قلنا ان التقدير  
 لا يستقيم الا من معلوم المالبية وهذه الاشياء مجهولة الا يرى ان الضمان لا يقدر  
 بها والتقدير بالابل يعرف بالاثار المشهورة ولم توجد في غيرها وهذه الابل  
 المائة في شبه العمد من القتل اربع وخمسون من بنت مخاض وخمس  
 وعشرون من بنت لبون وخمس وعشرون من حقة وخمس وعشرون  
 من جذعة وهي الدية المغلظة لان الجباب الحوامل تكليف مالا يطاق لان الحبل  
 لا يعلم حقيقة ولا تحلظ الا من الابل لان المقدرات توقيقية هذا عندنا اما عند  
 محمد والشافعي فمائة ابل ثلاثون حقة وثلاثون جذعة واربعون شية حوامل  
 لقوله عم ان قتل خطاء العمد قتل السوط والعصا وفيه مائة من الابل اربعون  
 منها شية في بطونها او لادها ولان دية شبه العمد اغلظ من دية الخطا فيجب  
 اظهارا وتقلها بما ذكره وهذه الابل المائة في الخطا اخص منها اي هذه المذكورة  
 ومن ذلك عشرون من بنت مخاض وعشرون من بنت لبون وعشرون  
 من حقة وعشرون من جذعة وعشرون من ابن مخاض لان ابن مسعود  
 روى عنه عم هكذا هذا عندنا اما عند الشافعي ومالك فعشرون ابن لبون



مكان ابن فحاض لانه لا يؤخذ في الزكوة فكذلك لا يؤخذ في الدية وهي الدية الخفيفة  
وكذا رتبها اي الخطا وشبه العمد حتى شخص من فان يخرج عنه صام شهرين والاد  
لقد نال ومن قبل مؤننا متعدا فحجر بر رتبة مؤننا فان يجد فصيا شهرين  
متتابعين ولا اطعام فيها الكفارة لانها من المقدرات وصح رصيف اي عتق  
احد ابويه مسلم لانه رتبة مؤننا لان الظاهر سلامة اطرافه من اليد و  
الرجل والعين واللسان وغيرها ويكتفى الظاهر حجة هنا كونه للرفع بخلاف  
ما اذا كان لا يتركه ولم يتركه في الجاهل وفي عيني الصبي وذكره ولسانه اذا  
لم يعلم صحته حكومة عدل حتى لم يجب على الغافل خطا دية كاملة واذا كان كافرا  
لم يصح لعدم ايمانه لا يصح الجحني لانه لا يعرف حيوته بيقين ولا سلامته بظاهر  
والمرأة من الدية والارث يجب نصف ما وجب للرجل في دية النفس وارث  
باو ونها حتى يجب في قتلها خطا خمسة آلاف درهم وفي قطع يديها الفان و  
وخمسائة لانها في الميراث والشرادة على النصف فكذلك الدية وكما روي ان  
عليها قال دية المرأة على النصف من دية الرجل في النفس وما دونها و  
الذي يجب ما وجب للمسلم فيها لقوله يوم دية ذمتي عهد في عهده الف  
دينار وهذا هو المشهور الموافق للاصول هذا عندنا اما عند الشافعي  
فدية اليهودي والنصراني اربعة آلاف درهم ودية المجوسي ثمانية دراهم  
لاروي عنه عدم بذكره واما عند مالك فدية الكفاري نصف الدية فكذلك في رواية  
عن احمد وفي اطلاق النفس يجب الدية لقوله يوم دية ذمتي عهد في عهده الف  
الانف يجب لزال الجبال على الكمال وفي اطلاق الذكركم يجب لروا منقعة  
الوطي على الكمال واستمسك البول وفي ذكره يخطى والعينان حكومة عدل لانه  
ناقص المنفعة على انما يبذل فلا يجب فيه دية كاملة كالعين القائمة الغير المبصرة

والرجل

والرجل العرجاء واليد الشلاء بخلاف المرض لانه يزول هذا عندنا اما عند الشافعي  
ففيها دية كاملة لان هذا نوع مرض فلا يوجب نقصانها كمرض النفس و  
في اطلاق الخشوع يجب لانها اصل في منقعة الايلاج وان البول والعقصة  
كانت بعة لها وفي اطلاق العقل يجب لافهاية الموت وفي اطلاق السم والذوق  
والسمع والبصر واللسان ان منع النطق او منع اداء اكثر الحروف يجب على فدية  
لفوات الكثير عن سائر الحيوانات ولما روي ان عمر قضى بربع ربات في ضرب  
واحدة ذهب بها العقل والكلام والسمع والبصر قيل لا ينقسم الدية على حروف  
لا يتعلق باللسان كحروف اكلعي وان قدر على اداء اكثر الحروف ففيه حكومة  
عدل لانه يحصل به الاتهام مع ضرب خلل ومعرفة فوات هذه المعاني بقصد  
اجابة او بالكلول عن اليمين وفي اطلاق الجحيم لا يخلو كل ما مضت سنة ثمانية  
فلم ينبت يجب الكاملة لانه مشين كامل هذا عندنا اما عند الشافعي وما لك  
والحد حكومة العدل كما لا يجب كمال القيمة في حق العبد الا في رواية عن الامام  
واذا كان كوسجا بان كان على الذنن فخطا عليه وعلى احد غير مقبل  
حكومة عدل لوصو الجبال على الكمال وفي اطلاق سوار الراس للرجل على  
نصف فلم ينبت يجب الكاملة لان عليها اوجب فيه عنده وان نبت ايضا  
لا يجب شي لان البياض في شواحر يزيد جالا كما حكى في قصة ابراهيم الخليل  
ص شاب شمر لحية ورائه ولم يكن فيمن قبله شبة قال ربه عنهما فقال  
الديعة هذه زينة ووقار في الدنيا ورحمة وكرامة في الآخرة فقال اللهم  
زد بخلاف العبد لانه نقص قيمة هذا عند الامام واما عند الشافعي  
وما لا والحد حكومة عدل قياسا على خلق راس العبد كما يجب الكاملة  
في اطلاق اثنين مما في البدن اثنين كاليدين والرجلين وفي اطلاق



يجب نصفها لان في اتلافها يذهب جنس المنفعة وبما هو هاهنا يذهب نصفه وتعول  
في العينين واليدين والشفتين والرجلين والاذنين والاشفتين  
ونش المرأة الدية وفي احد هاهنا نصفها وكما يجب الكاملة في اتلاف ارجل  
مما فيه اربعة مثل اشفا العينين وفي اتلاف احد هاهنا يجب ربعها لان في  
اتلافها يذهب جنس منفعة دفع الاخرى والتعدي وفي احد هاهنا يذهب  
ويكفي في الاثني عشر والثلاثة واحكم هكذا في مناسبتها وفي اتلاف كل  
اصبع يدا واصبع رجل يجب عشر بالان في قطع الكل دية كاملة فلا يعبر  
التفاضل كاليمين مع اليسار لوقطع اليمين او اليسار خطا يجب  
الدية وان كان في اليسار مقصود لقتله لم يكلل اصبع عشر من الابل  
وينقسم دية الاصبع على مناصبها فكذا قال في مفصل واحد من اصبع واحدة  
فيها مناصب ثلثة يجب ثلث عشر يا وفي مفصل مما فيه مفصلان يجب نصف  
عشر يا اعتبارا بانقسام دية اليد على اصابعها كما يجب نصف عشر يا في كل  
سنة لقوله في كل سن خمس من الابل والاسنان كلها سواء لان  
لفظ السن يتناول الكل فيجب الاسنان دية كاملة وثلاثة افعالها  
اذا كانت ثنتين وثلاثين ويجب كاملة وفخا كرها اذا كانت ثمانية وعشرين  
كما في الكوسج فغيرها ديات ثلاث ففي الاول مثلا الف وتسماية دنيا او ستة  
الف درهم او مائة وتكون البلاء في الثاني الف واربعماية دنيا واربع عشر  
الف درهم او مائة واربعون البلاء وكل عضو يذهب بضره فدية الى الله الكاملة  
سبعة شلث ومثل عين عميت لانه لا حيرت بدون المنفعة ولا قو في الشجاج  
وهو منقوص بالورود والرأس وهما براد به ما يعجز عنه هي منقصة بغيرها  
الا في الموضي المظلمة العظم عند الاله كبر فيما دون النفس شرط الممانعة

ولا مماثلة في غيرها لانه ليس لا تحتملها قد يستلزم اليه السكين وكذا الما فرقها هو  
سر العظم لا تحتمل الزيادة والتقصان وفيها من جهة كونها فطرية يجب نصف  
عشر الدية وفي الهاشمية الكاسرة العظم يجب عشر يا وفي المختلة التي قلده العظم  
بعد الكسر يجب عشر يا ونصف عشر يا وفي الآمنة الواصلة الى ام الدماغ وهي اقلدة  
التي فيها الدماغ ثلثها وفي اجابفة الواصلة الى الجوف ثلثها ايضا لان الحديث  
جاء هكذا وهو قوله في الموضي خمس من الابل وفي الهاشمية عشر وفي المختلة  
خمس عشر وفي الآمنة ثلث الدية وفي اجابفة ثلث الدية وفي جابفة  
نقذت الى طرف اقرن ثلثا لانها بمنزلة جابفتين وفي اكارصة اخرى رشة  
اجلد الغير المحزوبة الدم وفي الدامة المحزوبة الدم الغير المستليل كالدم مع في  
العين وفي الدامة المستيلة الدم وفي البياض الفاطية اقلدة وفي المسئلة  
الاقرة اللحم وفي السمحاق الواصلة الى جلد رقيقة بين اللحم وعظم  
الرأس حكومة عدل لان فيها لم يقدر الارش فلا يجوز اهدارها في الرش  
التقصان وهو تلك الحكومة فيقوم المشجج او المخرج عينا صحيحا بلا اضرار  
ثم يقوم عبدا شجيجا او برحاما فقدر التقاض بين القيمتين من الدية او  
اي قدر التقاض في اي حكومة عدل فان نقضت عشر القيمة يجب عشر الدية  
وان نقضت ربع عشر يا يجب ربعه وعلى هذا ويرفع عند الاستفتاء وقال  
الكر في ينظر كم مقدار هذه الشيء او اجره من الموضي فيجب بقدر ذلك  
نصف عشر الدية لان ما لا ينقص فيه يره الى المنصوص عليه وفي قطع اصابع  
يد واحدة بلا كف يجب نصف الدية لان ذبا بالاصابع مستأخر من ذبا بالمنفعة  
ايدها فكما تقطعها وفي قطعها من نصف الدية ايضا لان الكف نابوة  
لها كما كفاية وفي قطعها مع نصف الساعد وفي الاصابع والكف نصف دية



وفي الزيادة عليها فكلوة عدل لازلا ووجه الى ان يكون الساعد تبعاً لاصابع  
الفضل بينهما ولا الكف لانها تابعة للاصابع ولا تبع للبع كالاقدام وليس فيه  
شيء مفقود فيجب تلك الحكمة عند هذا الموضع فقصص الدية لا غير  
لان اليد ام للجوارح الى المتكبد وفي قطع كف فيها اصبع واحدة في العمد كما  
او في الخطأ لقطع اصبع زائدة ام لا عشرها يجب وان كانت فيها  
اصبعان فمشرها يجب ولا شيء في الكف لان الاصابع اصل في المقصود  
والكف تبع لها فالاصل وان قل يتبع البع وان قل كافي القسامة ولا  
حكم البع مو وان كثر ولا نه حصلت فيه جبايتان ارض احدهما مقدار ارض  
الآخرى غير مقدرة فلا يد فل المقدر في غيره كافي الاصابع الثلاثة بخلاف الموضحة  
وتحيط بشر بعض الرأش لان غم ليس هو بها تبعاً لآخر هذا عند الامام ما  
عندها في نظر الى ارض الاصبع والى حكومة العدل في الكف فيد فل الاقل  
في الاكثر لان الكف اصل وجود او الاصابع اصل مقصود افلا يجب لكل  
منها ارض على حدة ولا يجوز اعتبار احدهما واهدار الاخر كما يد فل الاقل  
في الاكثر في الموضحة مع سقوط شعر بعض الرأش وان كانت فيها اصابع يجب  
ارضها ولا شيء للكف لان الاكثر حكم الكل فاستيفت الكف كما اذا  
كانت قائمة باسرها وفي قطع اصبع زائدة يجب حكومة عدل لا تنفع  
منفعة الاصابع الاصول ولا زيتها الا اثرها في الآدمي فلا يجوز اهداره  
وفي فمادحة جنتي وفي قطع ذكره وقطع سانه لولم يعلم الصبي بما دل على  
نظره وعلى تحرك ذكره عند البول وعلى كلامه يجب حكومة عدل لان  
منفعتهما غير معلومة فلا يجب الدية الكاملة بانك هذا عندنا اما  
عندنا ففي ومالك واجم فوجب الكاملة لان الغالب الصبي فاشبه قطع المال

عينه

الارن والاذن واذا علم الصبي يكون كالبالغ في العمد والخطا لانه عضو تام  
المنفعة ولا يغير الصغر كما في النفس ود فل ارض موضحة خطا اذ يثبت عقل  
او اذ يثبت شعرا منه في الدية ان دية العقل او شعرا الرأش لان محلها  
الرأش والموضحة وقعت في محلها كما يد فل اذا قطع الاصبع فشكلت اليد  
بخلاف السمع والبصر والحلام لان لها محلا غير محل الموضحة كما في اليد  
والرجل هذا عندهم اما عند زفر فلا يد فل لانها جبايتان مختلفتان كما  
لا يد فل لو ذهب سم او بصره او كلامه واذا مات يد فل وان ذهب بها  
سم او بصره او نطق لا يد فل ارضها في الدية كما مر وظرفي معرفة اليد انه  
ان نفر من احية الملقات بين يديه او دمعت عينه الفتوة للمقابله  
لشمس فهو باق كمن ان امرأة ادعت ذبا بسمها من ضرب راسها عند  
فقال قال فغلها السرة عور ترك فجلت تضم شيابها فكلها ولا قود  
لا ارض لها على حدة ان ذهب بها عيناه بل يجب الدية فقط فيهما ان  
الموضحة والعينين لان القصاص في الموضحة على وجه يذهب عيناه  
لا يمكن فوجب المال في الكل فيد فل الارض في الدية هذا عند الامام اما  
عندها ففيه القود كالدية لسعد واجباية بقدر محله فعدم وجوب  
القود في اهدرها لا يمنع في الاخرى وعن محمد انه يجب القود في الموضحة  
والعينين ولا قود بقطع اصبع شكل جاره بل يجب ارضها لذلك عنده  
وجب القود في الاو والارض في الثانية لذلك عندها وعند زفر ولا قود  
في اصبع قطع مفصلة الاعلى فشكل ما بقي من تلك الاصبع او كل اليد بل  
يجب دية المفضل ويجب الحكومة من العدل فيما بقي من اهدائها لذلك  
ولا قود بغير نصف راس السود باقية او اصغر او اصغر بل يجب كل دية



السنة لذلك وزوال اجمال على الكمال كما لو حدث بالفرض او اقرت او فترت  
ويجب الارش لسن المقاه على من اقامه سنه ان قلع سن من قلع سنه ثم ثبتت  
سن المقيد مكان سن المقلوعة لانه تبين انه اخطا وسقط في غير سن ولا يجب  
للبينة في الابد او يجب الارش للكمال على من قلعها ان سن الاخر  
فردت تلك المقلوعة الى مكانها ونبت عليها اللحم لان العروق لا تعود  
كما كانت لا يجب الارش ان قلع من البالغ او غيره ونبت سن اخر  
مكانها لان الضمان في قطع شجرة الاثر اذا نبت مكانها اخر وجب  
بالتلاف المثل وهذا بالتلاف المنقوع والزينة وقد عادت كما كانت  
هذا عند الامام اما عند فقهاء فوجب سن البالغ لان اجباية وقعت موجبة  
واحادية نبتة مبتدأة من العود فلا يسقط كما اذا قطع شجرة الاثر  
فثبت مكانها اخر وعن ابي يوسف في غير البالغ يجب حكمه عدل  
لوجوده لا لم او لا يجب الارش اذا التفت شجرة ونبت ثم لم يبق  
لها اثر او اذا جرح بفرض فيرى بلا اثر لزوال الشئ بالالتحام  
والنبت والبر هذا عند الامام اما عند ابي يوسف فيجب ارش الام لئلا يضيع  
نعمه بلا عوض واما عند محمد فوجب قدر ما انفق في معالجته لانه اوقع  
في هذا الورطة فيجب تخليصه عليه فلا يقاد جرح او سجن يوجب القود  
الا بعد براء لان اجزات اذ لم تستقر لا يعلم الواجب فلا يجوز القضاء  
هذا عندنا اما عند الشافعي فيقام منه في اكمال كما في القود في النفس  
ولا وجوه الموجب يوجب وجوه الموجب فلا يؤخر لامر موهوم و  
عدم البصير خطأ في الاحكام لانه عدم العقل او قصيره وعدم المجنون  
خطا فيها لانه عدم العقل وعلى عاقلة ان كل منهما الدية كما روي ان

ان عليا جعل عقل المجنون العاقل العاقل على عاقلة وقار حذو فظاه سواء وعند  
محمد فوجب الدية في مال ولا كفارة فيه ولا حرمان ارش فيه لانها من الاحكام اجباية ولا  
ليس من احوالها **فصل** ومن ضرب بطن امرأه يجب غرة مع بالغم او كل شئ  
ومدة غرة الشتر سميت بها دية اجنيس لانها اول ما يجب في الدية فهي نصف  
غرة دية الرجل او غرة دية المرأة وهي سواء لانها جنسية ودرهم لقوله  
في اجنيس غرة عبد او امه جنسية ودرهم على عاقلة كما روي انه قد قضى بالغرة  
على العاقلة في سنة ان القتل مثل المرأة جنسية ميتة ان تعفى على مائة و  
بدل العضوم من وجه من حيث الاتصال بالام فليشبه بالاول بورت كالدية و  
لشبه بالثاني بوجوب اليها لان بدل العضو اذا كان ثلث الدية او اقل الى نصف  
العمر يجب في سنة هذا عندنا اما عند الشافعي فاني ثلث سنين لانها بدل  
النفس والقياس ان لا يجب شئ في اجنيس لان حيوة لم تستقر والظاهر لا يصلح  
في الاستساق وللهذا لا يجب في جنس البرية الا تعصا ان الام ان تعصت و  
الا فلا يجب دية على عاقلة والكفارة عليه ان القتل قتيلا مات اجنيس  
لانه صار قاتلا بفرض السابى ويجب غرة لالتقاء اجنيس الميت لانه  
خنق بموته ودية لعقل الام ان القتل ميتا فماتت الام ويجب دية  
الام فقط لان لا غرة ان ماتت الام فالقت ميتا لان موته كمثل ان  
يكون بموته لانه خنق بموته لانه يتنفس بنفسها ويحتمل ان يكون  
بالضرب السابق فلا يجب الغرة بالشك هذا عندنا اما عند الشافعي  
فيجب الغرة فيه لان الظاهر موته بذكر الضرب فخاركا القتل ميتا وهي دية  
ويجب دية ان ماتت الام فالقت قتيلا فماتت لانه قتل نفسه ولو القتل  
جنسين احداهما ميت والاخر في قات فعليه الغرة للميت والدية الكاملة



للمحسب وما يجب في الجنين لو رثته لانه لا ياتي من الكثرة ولهذا يعطى بها ثلثه  
وينفذ وصياه في رثتها اربعة الفرة بدل النفس كالكدية فتكون لورثته  
قياسا عليها سول ضار برب لو ضرب رجل بطعن امراته فالت ابنته ميتا  
يلزم الفرة على عاقلة الاب ولا يرث منها لانه قاتل بغير حق ولا ميراث  
للقاتل ولا كفارة عليه لما يجب بهذا عندنا اما عند الشافعي فلامه لانها  
بدل الطرف فتكون لها قياسا على ابدال ساير اطرافها والفرة في جنين  
الامة ان كان عبدا بان يكون من غير المولى والمفروق نصف عشر قيمته  
لو كان قتيلا في الذكر وهي عشر قيمته ان كان حيا في الانثى قياسا على غرة  
جنين آخر فانها حسابة درهم وهو نصف عشر دية الذكر وعشر دية  
الانثى فان كان قيمته ذكرا عشرة دنانير يجب نصف دينار ولو كانت  
قيمتها انثى عشرة دنانير ايضا يجب دينار كامل فيلزم منه تفصيل الانثى  
على الذكر لكن لا في العادة لانها تكون قيمته اكثر من قيمتها بل يكون الزائد  
نصفها او اكثر وذلك قياسا على جنين آخر هذا عندنا اما عند الشافعي  
واجود ما لك فعشر قيمة امه فيها وان كان جنين الامة ورايا بان يكون  
من مولاه او من المفروق يجب فيه ما يجب في جنين اكره فان ضربت الامة  
فاعتق سيدا قتلها فالت قيمته حيا مات يجب على الضارب قيمته للمولى <sup>حيثما</sup>  
لا يجب دية لانه هلاكه ايضا في الى ضرب السابق وفي ذلك الوقت كان  
رقيقا ولا كفارة في الجنين لانها في النفوس المطلقة فلا تنقد الى مجهول  
اخيوتوا الممات من قبل هذا عندنا اما عند الشافعي فيجب الكفارة  
لان موجها قتل النفس وقد جرحها وما استبان بعضه من قتل  
الجنين حيا كان او لا كالتام اخلق منه فيما ذكر من الاحكام لانه ولد في

306  
في امومية الولد وانقصا العدة فكذا في غيرها وضمن الفرة عاقلة امراته  
استقطت جنينا ميتا عبدا بدوا بان شربته ليطرد او مع فعل كضرب بطنها  
لذلك وعلاجهما فجهل لانه لا يلا اذن ذوقها تخفيفا عنها لانها يجب او لا عليها  
لتعدا وان لم يكن لها عاقلة ففي مالها في سنة ايضا فان اذن ذوقها لا  
ضمن عليها وعلى عاقلة عدم الاعتبار الى تعدا به **باب** ما يحدث في الطريق  
من الحدث في طريق العامة ان فذة كنيف امير او مير ابان بحر الماء  
او جبه ضا ان برجا او جرح ماء يركب في الحيا يطا وجزع ما جرحه الان  
من الحيا يطا يعني عليه او كان ولو ذلك الاحداث وان لم يفر بانها في  
على المرورو مع ذلك لكل من اثار الناس نفعه قياسا على الملك المشترك  
وفي طريق غير نافذ لا يسو ذلك الاحداث بل اذن الشركاء وان لم يفر  
بالناس لانه مملوك لهم ولهذا اوجب الشفعة لهم على كل حال وضمن عا  
قلته ان المحدث دية من مات بسقوطها ان اشد المدة كوراة ان لم يكن  
باذن الامام الامير كما ضمنوا الوضوع جرحا في الطريق او هربا في الطريق  
فتلفت به نفس لانه مباح مقيد بالسلامة وان كان باذنه لا يضمنون  
لانه صار مباحا مطلقا فان تلفت به امانة ضمن هو من ماله ان لم ياذن  
به الامام الامير لذلك ولان العاقلة يحتمل النفس دون الما اذ اذن  
الامير فلا ضمان لذلك او ارامات واقع في غير طريق من جهة كونه جرحا  
لا يضمن عاقلة اخاصة لانه مات بسبب عدم الطعام فوالا ايضا في الى  
الحا فرب هذا عندنا اما عند محمد فيضمنون لانه مات بسبب فعله وهو  
اكثر كما يضمنون لو مات بالسقوط او مات ذلك الواقع غما ان تخنقا  
هو انما المتفق على الشد يد اكره فلا شيء عليهم لان الهلاك حصل بالغم



وهو ليس بجنس فلا يضاف اليه بخلاف الحق لانه من صفه هذا عند الامام  
اما عند ما فعلهم الله لان الغم في هوا البير فيضاف اليه قياسا على الحق  
ومن شئ ان ازال حر او ضو او غير الحق عن موضوعه ففعلت ان هلك  
رجل من الحق لان تخلصه فاعل ففعلت ان يتقطع النسبة الى الاول كما في  
الحا فمع الحق وكما في المقعد بالبرور على الخشبة الموضوع في الطريق  
العام او على القنطرة المبنية فيه بلا اذن الامام مع الواضع والبان فلا  
هذا لانه ذللا التمسك بقطع النسبة الى الاول المسبب لكون المار بها شرا  
كما ان كايض من كل شئ في الطريق فسقط ذلك الشئ منه على ففعلت  
لان عامل الشئ فاصد ففعلت فيعيد بالسلامة او كما يضمن من دخل كحصر ان  
ادخل ففعلت في مسجد غير محلة او مع قنديل ففعلت فيه او مع مصباح  
ففعلت في مسجد غير ففعلت احد كما اذا فعله للحفظ لانه تدبير صلاح  
المسجد كسب الامام والمتولي وغير ذلك لانه لا فعل المحلة فيكون فعلهم مباحا  
مطلقا وفعل غيرهم مقيد باذنهم اظها را الاخطا رتبتهام وقصد التفرقة  
لانيا في الغرامة اذا اخطا كما اذا وقع في الطريق ليصلح بين اثنين ففعلت  
به ان وكما لو تغر وبالشهادة بانته هذا عند الامام اما عند ما فعلها فلا  
يضمن وبه يقع لان كل احد ما دون بالوصول فيه الصلوة والبسط والتعليق  
من نوايع ذلك اذا فعل باذنهم لانه به كفعلهم بانفسهم او كما يضمن من  
جلس من اهل المحلة فيه حال كونه غير متصل لا بجر الصلوة ففعلت به احد  
بان سقط عليه الا على لان اجلس لا جلها دون اجلس فيها لان الاول مباح  
مقيد وان لم يطلوا اظها را الاخطا رتبته المقيد هذا عند الامام اما  
عند ما واثق في وماللا والحمد فلا يضمن كما لا يضمن لو جلس مصليا

فقطيب

ولا ان اجلس لا جلها كما اجلس فيها مقوله المتنظر للصلوة في الصلوة ما دام منتظرا  
واجلس فيه للمسلم لا يباح اصلا لا يضمن من سقط منه دوا ليه ففعلت احد  
لان الالبس لا يتعد فقط ما يلبسه عن السعد طنلا يقيده بالسلامة هذا عند  
اما عند محمد فيضمن اذا لبس ما لا يلبس عادة كجوارق العائذ فقط ففعلت به  
او كما جلها ولا يضمن من ادخل هذه المذكورات من احصير القنديل والحصاة  
في مسجد ففعلت بها احد كما امر من ان فطر اهل المحلة فيه مباح مطلقا او  
لا يضمن من جلس في المسجد سواء كان مسجد محلة او لا فالكون مصليا ففعلت  
به احد كما مر ان اجلس في الصلوة مباح مطلقا **فصل** ورتب فابطا مال الى  
طريق العامة وطلب نفقة مسلم او طلبه ذي بان قال الطالبي الذي هو صاحب  
اكنى المطلوب الذل هو صاحب الاحتياط ان فابطا هذا اقدمان فانفقه في  
لا يسقط ولا ينفق شيئا فاشترى على مقابلة للالتزام عند الانكار الى الكونه  
شريكا من يملك نفقة كالهوى فانه يملك بفك رهنة واسترداد  
فابطا وهدمه بفضاء دينه ومثل ابا الطاهر والبرص في فابطا لان لهما  
ولاية الدم في لو انهم بعد الاثنا د على ادهي فضائه في مال الطاهر ومثل  
المكاتب في فابطا لان له ذلك فعليه الاقل من قيمته ومن دية المقنول  
فان سقط بعد عتقه فالدية على عاقلة وبعد جبره هدر لانه لا ينبغي ملكا له ولا اشراف  
على المولى ومثل العبد الناجم عليه دين او لا في فابطا لان له ذلك فهو كالمستحق  
مالا فضائه في رقبته فتباع فيه وان كان نفي ففعلت المولى فلم  
ينقصه احد من المصلوبين انما قال في مدة يمكن نفقة لانه ربما لا  
يتمكن من ذلك بنفسي بجملة او لعدم الآلة فيجوز الى طلب العالم به لولا  
فصارت مدة اضراره مستثناة في الشرع ضمن ذلك المطلوب مالا



تلق به ان يترك الحايطة المايل لان العاقلة لا تعقل المال وضمن عاقلة النفس  
التي تلقت به لانه دون الخط في اجابة فاولى ان سحق الخفيف والكلب  
العقور كما يحيط المايل لا يضمن من طلب عنه ثم اشهد عليه قباح المايل و  
قبض المشرى فقط فوطب به شيء لخروج عن ملكه بالبيع ولو قبض وكذا  
المشرك اذا لم يشهد عليه او لا يضمن من طلب عنه ثم اشهد عليه ممن  
لا يملك نقضه كالمشرك والمستاجر والمودع وساكن الدار بالاستفادة  
والغصب لعدم الملك فان مال الحايطة الى دار رجل ساكن فيها لا اوستاجر  
او مستجير فلا يطلب فاحذر استوائهم في السكنى فيصح من المطالبة جليل  
ان ساكنها او صاحبها ويصح ابرار دينها ان الدار فلا يضمن ما تلف بسقوط  
لانه سقطت قوة على الخصوص لا يضمن ان مال الى الطريق العام فاجل القاني  
او اجله من طلب نقضه او ابرار لان الحق للعامة فلا يصح ابطالها فان بنى  
ما يلا ابتداء ضمن ما تلف بسقوط هذا طلب لانه بنى على التقدير كما يضمن  
ما تلف بالسقوط من غير الطلب في اشراج ايجاج ان اضرار اجذوع من  
الحايطة الى الطريق والبناء عليها وفي نحو كالكنيف والميزاب لانه بنى على  
التقدير لان هذه ضمانية تغربها حايطة الشخص من حصة طلب نقضه من  
احدهم فقد وسقط على رجل فوطب به ضمن العاقلة ان عاقلة من طلبه  
التقص نفس الدية لانه قدر ملكه اعتبارا للبعض بالكل هذا عند الامام  
اما عندهما فضمن تلك العاقلة نفعا لان ما تلف بنصب من لم يطلب  
منه التقص هدر فنجعل ضبا وعزة معتبر فنجعل ضبا آخر كما في جرح الرجل  
وعقود الدود ونش احمه كما ضمنوا ان عاقلة احاد اولادهم نلتها ان الدية  
ان جزاء الشخص نلت في دارهم المشتركة بين او بنى احدهم فيها فايضا لان

لان التلبيس قدر غير ملكه فلو لم يملك اصلا يضمن الكل فضمنه فخر اعتبارا  
للبعض بالكل هذا عند الامام اما عندهما فضمنوا نفعا ايضا لان نصب  
احاد اولادهم هدر فنجعل ضبا وعزة معتبر فنجعل ضبا آخر كما في ذلك المذكور  
**باب** فباية البرهية واجباية عليها ضمن الركاب ما وطئت ان جنت  
دايته في الطريق فسر به يقول وما اصابته بيد او رجلها او رجليها او  
ما كدت ان عشت بمقدم لسانها او ما ضبطت ان ضربت بيد او ما صدمت  
اي ضربت بجهد لسان السير على الدابة في طريق المسلمين جافرو معتد بالسلامة  
نظر للجانيين لا يضمن ما هلك بان نخت اي ضربت برجلها او ذنبها لان  
الا حذر عنه مع السير على ما لا يمكن في لو نخت بالارتقاء في الطريق يضمن  
لا مكان ذلك عنه هذا عندنا اما عندنا فضمن في نختها لان فعلها  
يضاق اليه او لا يضمن ما عوطب بما رانت روثا او بما املت بولا في الطريق  
سائرة كانت او واقفة لانه من ضرورت السير او وقعها الركاب لذلك  
الروث او البول لان من الدواب ما لا يروث ولا يبول في يقف فنجعل ذلك  
هدرا او عفو اقل او قتلها غيره ان الروث او البول فوطب به بدنها  
ضمن لان الايقاف للحاجة نفس ضمانية او مباح معتد بالسلامة فان  
سار عليها سير معتدا انما اصابته بيد او رجلها حصاة او نواة او  
انارت باحد يها غبارا او جرا صغيرا ففقا عينا او اخذ ثوبا لا يضمن  
لان الاضرار عنه في ذلك السير معتد فنجعل عفو كما في سير نفعه ضمن  
بالكبر من احمه لانه لا يكون الاجرة او تعينه فجل ضمانية او مباح  
معتد او ضمن السابق والتايد ما ضمنه الركاب في رواية اخرى لا يضمن  
التايد ما اصابته دابته برجلها وقيل وكذا السابق وان كانت النخبة



بما يرى عينه لانه ليس على رجلها ما يمنعها فلا يمكنه الا من اراد منه بخلاف  
الكوم لانه يمكنه كثرها باجسامها ويجب عليه ان الركب الكفارة فيما وطئت  
دايته لانه قل تل بها فصارت آله قتله كالسيف للضارب به فحرم  
عن الوصية والميراث لا تجب عليهما ان السابق والتايد لانه مسبب  
فلا يحرم عنهما وضمن عاقلة كل فارس حر او ماش حر والقيد بالفارس  
نظر الى الغالب دية الاقران اصطفا خطا وماتا لانه عليا جعل على  
عاقلة كل من المصطدين دية كاملة هذا عندهم اما عند زفر وما  
لث والاش فحي فضمن عاقلة كل منهما نصف الدية لان كلا منهما  
مقتول بعقله وفعله صا حبه وما حصل بعقله ثم هدر وما حصل  
بعقله صا حبه معتبر وفي العمد يضمن عاقلة كل منهما نصفها لان فعل  
كل منهما مخطور فضاض العقل اليه وان كانا عبدين هدر رهما في  
الخط والعمد لان اجباية تعلقت بالرقة دفعا وفدا وقد يهلك  
كل منهما بعد ما جنى ولو يهلك دابتهما راكبين تجب قيمته كل منهما على الاقر  
ودم من وقع على وجهه منها او من اهدى هدر دية الاقر على عاقلة  
صاحبه وضمن الدية عاقلة سابق دابة في الطريق وقع اذاتها كما  
لرسج واللبام وغيرهما على رجل فمات لان وقوعها عليه لعدم حضور  
عليها فكان القاي يبيد وضمن عاقلة قايد قطار وطني بغير منه رجلا  
الدية لان القاي يدا فظ النظر فصار مستعدا بالتقصير وبدل غير  
النفس عليهما لا على عاقلتهما وان كان معه ان ذلك القاي سابق  
ضمنا ان عاقلتهما الدية لان قايد الواقد قايد الكل كما ان  
سابقوا لا يتصل بالارزامة فان توسط السابق فضاء ما

ما بعد يختص لعاقلة ان قاده فان قتل بغير ربط على قطار سابق بلا علم  
قايد رجلا ضمن عاقلة القاي الدية لوقوع التقصير منه بترك حفظ القطار  
عن ربط غيره فلا يعذر باجهل ولكنهم رجعوا اليها على عاقلة الرباط لانه  
او قوه في هذه الورطة مع وجود امره الى قيده ودلالة يربط على السابق كما اذا  
امر صيا بقتل اخر فقتله يجب الدية على عاقلة الصي ثم رجعوا على عاقلة  
الامر واذا ربط على غير سابق لم يرجعوا على عاقلة الرباط لانه قاده بغير غيره  
امرهم لا امره ولا دلالة ومن ارسل كلبا الى طير يملك كالبط الاهلي واهله  
على رجل ومنه فلو فاهل ذلك الطير او منة ثوب الرجل على الغور او ارسل  
طيرا با زيا الى صيد يملك وساقه بان شئ فلو فاصاب آدميا في قوره ضمن  
في الكلب لان فعله ينتقل الى المرسل بالسوق كما ينتقل فعل المكره الى  
المكره بالاكراه لا يضمن في الطير الباز لان لا يحتمل السوق لان من في  
الارض لا يقدر سوق ما في الهواء فلا يضمن فعله الى المرسل ولا يضمن  
في كلب او طير ارسل ثم لم يسفر فقدم اضافة فعله اليه وعن ابي يوسف انه  
اوجب الضمان في هذه الاربعه اشياء طواشا واثنان افرزوا بقول وان كان  
الكلب معك ضمن الا اذا مال عما ارسله بمنته وبسيرة ثم اصاب ولا يضمن  
المالك في دابته متعلقة ان قاده بغيره اصابته ثوبا او مالا ليل او  
نارا لان الفعل العجاء يهدر لقوله عم العجاء جوارحه المنقلة وان ارسلها  
قاصدا على العدو وفالمثل ضامن كما في السوق والعدو وان مال بمنته  
وبسيرة ينقطع حكم الارسال وان دهب ليل او نهارا فافسد رزعا لا  
ضمان ومن ضرب دابة في الطريق عليها راكب او مختسرها ان طعنها بغير  
اذن الركب فتحت او ضربت بيدها آثر او نوت منه فصد منه كبد ما آخر



وقتلته ضمن هو ان الضارب او الناض لا يضمن الركاب لانه مضطرب اليه <sup>لم يضمن</sup>  
فعلما اليه بل الى احد هما ولو نفي احدهما فانه يهدر لانه بمنزلة اجماع على  
وان القتل الركاب من ذلك فقتلته فدية على عاقلة احد هما لانه متعذر  
في ذلك السبب اذا فعل باذنه لانه كان كفعله ولو وطئت رجلا فقتلته  
على الغور بعد الاذن فالدية عليها لان البراءة في تلك الحالة متنافية اليها  
وفي قتل عيينة القصاب وغيره ضمن ما نقصها قياما على الاستعانة  
في قتل عيينة بقره جزا وغيره وعيين جزورة من الابل وعيين الحمار  
والبغل والنرس وغيرهما لا يؤكل لحمه ربع القيمة لما في العرش فلفضا  
على السلام فيه بذلك الربع واما في غيره فقياما عليه لان ثبوت العمل  
عنده عندنا اما عندنا في وسال واحد فوجب ما نقص في الحكم قياما  
على الثاني **باب** فدية الرقيق واجباية عليه فان جنى عبد خطاء بغير  
السيد فان شاء دفعه سيد بها ان اجباية الى ولي اجباية ويملك وليها او  
ان شاء فداه بارثها حالها فامسك عبده لان نفس العبد وارثا صارت  
مستحقة صيانة عن الهدر لان السيد اذا اختار الفداء حصل مقصود  
المجنى عليه لو صول المتلف اليه هذا عندنا اما عندنا في فدية او  
بياع فيها لانه في رتبة فالمجنى عليه يتبع اجباية اذا عتق وان جنى عمدا  
يقض وعنده كخطائه في الاطراف اذا اقصا ص بين العبد وبين اكر  
والعبد فيها فان فداه المولى فجنى ثانيا فجنى كالاوى لان المولى لانه  
لحقه رتبة عن الاول صار كانه لم يجز الا هذه اجباية فان جنى العبد ضابطين  
دفعه المولى بها الى وليها يتسمانه بنسبة صغيرهما ان يصفين اذا  
قتل رجلا واثنان اذا قتل رجلا وحقا عيين آخر وعلى هذا او

او فداه بارثها ان مقدار كان فان جنى ضابطة موصية للمال ثم ازاله  
المولى من ملكه بان وهبه او باعه او عتقه او تبره او استولى ان لانه  
اجباية واحال لم يعلم بها المولى ضمن الاقل من قيمته ان احاط في ومن الارش  
ان ارش اجباية لانه فوت عليه الدفع لكن الاقل منها لانه فوت فيه ولم  
يجز الفداء لعدم العلم وان علم المولى بها ثم فعلها خرم الارش لانه بذلك  
صار نكاحا رالا ولو لم يزل من ملكه بان آجره او ربه او عرضه على البيع  
بعد علمه بها لا يصير نكاحا للفداء لانه يصير نكاحا رالا بما يمنع الدفع وهذه  
الاشياء لا تمنع هذا عندهم اما عند زفر فيصير نكاحا رالا لانه دليل الا  
فصار كالقديرة ولو جنى ضابطين ففعل احد بهما دون الاخرى وتعرف  
تصرفا يصير به نكاحا للفداء بغير نكاح فيما علم ويلزم منه من قيمة  
العبد فيما لا يعلم كما خرم الارش لو علق عتقه بقتل زيد بان قال له  
ان قتلت زيدا فانت حر فقتله خطا او علقه مع ربه بان قال له ان  
ربيته فانت حر فرماه خطا اوقع سجنه بان قال له ان شجنته فانت حر  
فقتله خطا لان افتيا رتلل الافعال اختيارا بموجبها فيلزمه الدية  
بهذا عندهم اما عند زفر فلا يصير نكاحا رالا وجود اجباية لا يعلم بغيره  
نكاحا للدية فيلزمه القيمة لانه علق عتقه لوجوب الشرط فان قطع  
عبد شخص يد حر عدا فصالح المقتطوع عن دية يد على ذلك العبد  
فدفع العبد اليه فاعتقه ذلك المقتطوع فسر فالعبد صالح بها ان اجباية  
فما يحدث فيها لان عتقه دال على قصده بفتح الصلح اذا لا صحة له الا  
ان يكون صلي عنها فان لم يعتقه بغير العبد على سيده فيقتل او يعفى  
لبطالان الدفع والصالح لان بالسرقة يتبين ان الواجب القوي لادية







او بالاقل من قيمته او من الغداء لانه اذا كانت اقل منه فالمولى يرضى به الى اعظم  
الزيادة عليها بل يدفع العبد والعبد المأمور وان كان له اقل من القيمة  
بالجاء بالرق لم يقرب عقله كما في الصبي العاقل فله الامر الموقوف في الورطه  
سواء احكم في القتل العمد ان كان العبد القاتل صغيرا لان عمده خطأ فان كان  
ذلك كبيرا انقضت لحياته ان القصاص بين العبد ضلالتا في قتل  
قربى كل منهما وليا فحقا احد ولو كل منهما بخر المولى فان شئ دفع  
نصفه ان العبد الى الوليين الا ضرب او ان شئ فدى بدينه واحدة لا  
تكتاب احد القصاصين اليها بعد سقوط احدهما بعفوها وان لم يقع  
العفو ينقص وان قتلها خطأ فعفوا ذلك الا بخر المولى ايضا فان  
شئ دفع نصفه الى الاخرين وان شئ فدى بدينه واحدة لسقوط احد  
الدينين بعفوها وان لم يقع العفو بخر ايضا ان شئ دفعه اليها برباع  
وان شئ فدى بدينين فان قتل قربى احدهما عمدا وقتل الاخر خطأ  
وعفا احد ولو العمد بخر المولى فان شئ فدى بدينه واحدة لو شئ  
اخطا وذن بنصفه لا بد ولو العمد ان شئ دفع العبد اليها الم الام الاولياء  
الثلاثة غير العاقل وقسم العبد بينهم اثنان عولا ان قسمه عولته ثلثاه  
لو اخطا وثلثه لغير العاقل من ولو العمد لان حق اخطا الكل وحق ابي  
النصف فيما قتل كل منهما بحصه فيقسم اثنان كما اذا قتل عبد رجلا خطأ وفقا  
غير اخر واقتر المولى دفعه هذا عند ابي حنيفة وقسم بينهم ارباعا فانه  
ان قسمته نزاعية عند ثلثه ارباعا لو اخطا ولو اخطا ورثه ساكت  
من ولو العمد لان النصف لو اخطا بلا ذنبه وكنه من رعايتهما في  
النصف الاخر فينصف بينهما فكل لو اخطا ثلثه ارباعا ولا ساكت

ربو فان قتل عبد بها ان الاثنين قريبهما مثل ايهما عمدا وعفا ايهما بطل  
كله في النفس المال في يكون عفو كعفوهما جميعا لان القصاص لما انتقلت مالا  
صار العمد في مخرج اخطا فلا يجب شي في اخطا كذا فيما يوفى مفعلا هذا عند الامام ابا حنيفة  
وان في ماله والحد في العاقل فان دفع نصف نصيبه الى الساكن وان شئ فدى  
بربع الدية لان نصيب الساكن لما انتقلت مالا بعفو العاقل صار نصفه في ملكه  
ونصفه في ملك العاقل فما اصاب في ملكه شئ سقط وما اصاب في ملك العاقل لم سقط  
في غير فصل دية العبد قيمته قلت او كبرت ودية الامة قيمته كذا  
فان بلغت من ال قيمته دية اخر او زادت عليها وبلغت قيمة الامة ودية اخر  
او زادت عليها نقص من كل من ديتهم اربع عشرة اظلم الا اخطا طم رتبة  
الملك عن الملك في رواية عن الامام ينقص خمسة في الامة ومن على قلة  
القاتل هذا عند رها اما عند ابي يوسف والثاني ففي ذلك واحد في القيمة  
بالقوة ما بلغت كما في الغصب وهي من مال القاتل وفي القصاص ان خصيب  
الملك قيمته ما كانت ان بالقوة ما بلغت لان الاعتبار رقيه للامانة لا لادنية  
وما قدر من دية اخر قدر من قيمته ففي يده اذا قطعت فخطا ينقص  
قيمه كما يده اخر اذا قطعت فخطا ينقص دية وان بلغت قيمة يده دية يده  
ينقص خمسة ويجب في موضحة نصف عشر قيمته كما يجب في موضحة نصف  
عشر دية عبد قطع يده عمدا فاعتق فسر ابي حنيفة ان وردت سيده فخطا  
ان لا وارث غيره يفتن من الاحق وان يهلك بسبب الاحتراق لانه اما لولا  
ان احترق قاله الموت واما الملك ان احترق الموت مستند الى وقت  
اجرح هذا عند رها اما عند محمد فلا يجب القود بجرهالة السبب بل ارش  
اليه للمولى وما نقصه القطع الى وقت الاعتاق في لو كانت قيمته وقت



القطر مائة وعادته به الى الحسين ثم صارت بالامم العتق ثلثين يجب على  
سبعون وما بقي منها سقط بالاعتاق لانه في اجبا يا والابر فقط بل مع  
اخر لا يقدو الاستبانه من له الحق لانه المولى باعنا البداية والاخر باعنا  
البراية فان اختلف احوال عبيده بان قال اذكر كما مر فثني فعين احوال  
منها بان قال اعتقت هذا العبد فاشترتها للسيد فان قتلها قبل خطا  
يجب وية حر لورثته ويجب فيه عبيد للمولى لان البيان انش من وجه  
اظهار من وجه فيكون بعد الشجر انش في صورتها وبعد الموت اظهارا  
مخضا علما بالوجوب ولم ينعكس لان العبد لم يبق محلا لانشاء بعده  
وان قتل كلا منهما قبل ان ان قتل واحد منهما وراخرها فقيمة  
العبد من يجب عليها لان من يجب عليه الدية لا يعلم فسقطت  
فبقية القيمة المتعينة وفي فقا وعيني عبيد لاخر بخير الاخر المولى  
فان نشاء دفعه ان العبد الاغنى الى اجبا سيد واذ قد قيمته كلها  
لان ضمان كل البدن مقدور بالقيمة بحكم الحال لانه فاذا افرزنا يزول  
العبد عن ملكه كيلا يؤدى الى اجمع بين البديل والمبدل في ملكه او  
ان نشاء امسك بل افرز النقصان بحكم الادمية كما في فقا وعيني احر  
لان من هذا الحكم ان لا يتوزع مال بدل النفس عليها وعلى الطرف  
الغلبت هذا عند الامام اما عند النما فيجزئ بينهما لكن يا فذه في الاسك  
قياس على راية الاموال واما عند انش فقا وما كان الحمد فقيمة القيمة  
وامسك اجنة العيا لان الضمان في مقابلة الفايث فبقى الباقي  
على ملكه كما اذا فقا احر عينية **فصل** فان بني مدبر او بني ام ولد  
ضمن السيد لما روى ان ابا عبيدة قضى بجنابة المدبر على مولاه

وكان ايرابان م وكان يحضر من الصحابة فصارا اجتماعا الاقل من  
القيمة ومن الاكثر اذ لا حق له في اجبا لانه في اكثر منه ولا يمنع من المولى  
في اكثر منها مع ان التدبير والاسيلا ما منع من الدفع ولا فائدة في  
اختيار بين الاقل والاكثر في مستحق اجنس لانه بخيار الاقل لا محالة  
بخلافه بين الدفع والغوار في القس لا اختلاف اجنس فان بني  
احوالها جنابة افرزها كرك ولى الثانية ولى الاولى في قيمة دفعت  
اليه ان الى ولى الاولى بقضاء او ليس في جنابة ان المدبر او ام الولد  
الاقيمة واحدة لاخر لانه مجبور على الدفع ونحوه ولى الثانية فانه  
اتبع السيد بنصف قيمة ثم هو يرجع على ولى الاولى او انشاء  
اتبع ولى الاولى اذ دفعت قيمة اليه بلا قضاء لان المولى اقصى  
دين الميت ثم ظهر غريم اقر بضمين ثم يرجع على الاول ان كان بغير  
قضاء ولا يضمن ان كان به لانه مجبور فكله انما هذا عند الامام اما  
عندنا فلا يخر بلا اتبع ولى الاولى فقط كما اذا قضى بالقضاء  
ومن غصب عبدا قطع يده قبل العصب يده فسرى ضمن الغاصب  
قيمة حال كونه اقطع لان الغصب سبب الملك كما يبيع فيقطع السرية  
بذلك فيصير كانه مات في يد الغاصب باق سماء وية لا بالقطع فان  
قطعه سيده بعده في يد غاصبه فسرى في يده لم يضمن لان القطع  
الترداد وقضى وضمن في احوال عبيد مجبور غصب منكر فمات المقصود  
موان في يد الغاصب ان ظهر بالشهادة او بتصديق المولى لان  
المجور يوافق بافعاله فيباع فان بني مدبر مقصود في قطع عند  
غاصبه ثم جنبا افرز ايضا عند سيده بعد المرد عليه ضمن



السيد قيمة لولي ايجاليتين فبقى حق ولى الاولى في نصف القيمة <sup>السيد</sup> فخرج  
بذلك على الفاضل لان احدهما في يده ويدفع الى ولى الاولى لانه بكل  
القيمة كما لا يخفى ثم يرجع عليه ثانيا بغيرها خوفا لما دفعه الى ولى  
الاولى لانه لما لم يسلم له ما رجع ادلا صار كانه لم يرجع عليه بهذا عند  
اما عند محمد فلا يدفع ما رجع به او كما الى ولى الاولى لانه عوض  
المدفع الى ولى الاولى لا يجتمع العوض والمعووض في ملكه او فكس  
حين عند سيده خطا ثم افرى عند غاصبه كذا ضمن السيد قيمة واحدة  
لها ان الوليين ورجع ذلك السيد بغيرها على الفاضل ودفع هذا  
النصف الى الولي الاولى ثم في المسئلة الاولى رجع السيد به ان يرضى  
ثانيا على الفاضل عند ما هذا عند لمار وفي المسئلة الثانية لا يرجع  
به عليه ثانيا لان العبد حين جنى في يد الفاضل كان مشغولا بالاجابة  
الاولى فلا يوجب الانصاف القيمة والقى في الفصلين المسئلة  
كما لم يرد فاقا وخلاف ذلك السيد يدفع القى في مسئلة ويدفع قيمة  
المدة في مسئلة لو جنى قس مقصوب في يد الفاضل ثم جنى بعد  
السر على المولى في يده يدفع الى وليها نصفين ثم يرجع نصف  
قيمة على الفاضل ثم عند ما يدفع الى ولى الاولى ثم يرجع عليه ثانيا  
بغيرها لا عند فذكر وتصور صورة العكس مدبر غصب مرتين  
فجنى في كل مرة عند الفاضل ضمن سيده قيمة واحدة لهما ان  
لو ليرها ورجع بقيمة التامة على الفاضل لانها كانتا في يده و  
دفع نصفها الى الولي الاول اتاما لحق ورجع عليه به ان النصف  
المتفوع اليه فيسلم له ولا يدفع الى الثاني لان ثمة في النصف فقد سبق لاول

وقد وصل ذلك اليه قبل هذه خلافة كالاولى وقيل وفاقية كالتانية <sup>غصب</sup> ومن  
صحتها لا يعبر عن ثمنه اذ يبيع بملازن وليه لان ثمنه الغصب يكون في المول  
لا في الارارات مع حجة او موات مع كس في مكان يبيع غير عليه لم  
يضمن لانه يكون بكل مكان وهو ان ما بصاعقه او زناش فيه ضمن عاقلة  
الاية لانه يضمن بالانكاف لا بالغصب لان نقله الى ارض سبعة او الى مكان  
الصواعق او احمى سبب التلف لان هذه العوارض لا يكون في كل مكان  
فيكون متغيرا فيضمن ما تلف به كما لو تغير بيرا في الطريق بخلاف صبي يغير  
عن ثغره لانه يعارض يده ولسانه فلا يثبت يده عليه بها كمن هذا عند  
اما عند زفر وان جنى فلا يضمن لانه لا يتحقق في احوال لو كان مكانا  
صغيرا لا يضمن مع انه حر يد اخطا ولى ان لا يضمن اذ كان درارقية ويدا  
معا كما يضمن العاقلة القيمة في جميع هذه اودع عبدا او امه فقتله ذلك  
الصبي لانه موافق بافعال وان خصته العبد لحق سيده او موافق  
على اصل احرية في حق الدم فان اتلف الصبي بالاملا ايداع عنده ضمن  
لما روي ان اتلف بعد ان الايداع لا يضمن لان انكافه حصل عن سلبط  
عزفا اذ عادة الصبيان ذلك فعلة نظرم في العواقب فصار ذلك كالان  
له فيه بل يضمن المودع اودع عنده طعاما او غيره لان غير العبد معصوم  
لحق السيد وقد قوته حيث وصفه في يد الفاضل هذا عند ما اما عند يوسف  
وان جنى فيضمن قياسا على الاستلزام قبل الايداع او لانه اتلف بالامعصوم  
القائمة هي بالفتح الابان المسئلة المعصوم على اهل المحلة الذين ودر القتل قيم ميتة  
خرج او بدنه ضرب او اترق او به زوج دم من اذنه او من عينه وجرده  
الميت في محلة او جرد بدنه بدون راسه او وجد الكثرة مواراة لا او و

باب



المتقين  
نصفه مع راسه لا يعلم قائله وادعى وليه القتل على اهلها او على بعضهم  
المجبولين عند القتل فحسن رجلا منهم تحت راسه ما قلناه ولا علمنا  
له قائله انظر القصاص بالتحريم عن اليمين الكاذبة لان الدية بعد ما وثق  
بوجود القتل بينهم فالظهور انما بالافرا او شهادة غير اهلها لا يخلف الوكيل المدعي  
لان اليمين في دفع الاستحقاق ولهذا لا يستحق باليمين المال المستبدل  
فكيف يحق بها النفس المحترمة ثم بعد فلفهم قضى على اهلها بالدية كما روى عن  
الدية بين الدية والقامة على هذه العدة ولو ادعاه خطا فالدية على  
عاقلة من هذا عندنا اما عندنا في فلف او لا المدعي من الاولياء  
خبر عينا بالله ان اهل المحلة قتلوه ان شهدوا لظاهرها من عداوة  
ظاهرة لا فر منهم او شهادة عدل وان ادعوا جارية غير عدول لوعلمامة  
القتل من الدم او غير ما فان فلف يقضي عليهم بالدية بالعد كان  
الادعي او باخطا وفي انه قوله يقضي بالقتل ان كانت بالعد فهو قول  
مالا وان نكل بخلف اهلها المدعي عليهم فان خلفوا برؤا عنهما كما في  
سائر الدعا وان نكلوا يقضي عليهم بها بالعد كان المدعي او باخطا  
وفي انه قوله يقضي بالعد وان كانت بالعد فهو قول مالكا وان لم  
يشهد بخلف او اهلها المدعي عليهم فان خلفوا برؤا عنهما وان نكلوا  
بخلف ذلك الوكيل فان خلف يقضي عليهم بها وان نكل برؤا لان  
اليمين تجب على من شهد له الظاهر ولهذا تجب على من الية فان ادعى  
الوكيل على احد من غيرهم ان اهل المحلة سقط القامة عنهم لان اليمين يلزم المدعي  
وكذا اذا انتفى قيد من سائر القيد وفان لم يكن فحسن رجلا فيما ان  
المحلة كثر اكلهم عليهم اهلها ان يتم فحسن فخر عندهم شوه

واربعون فكم اليمين على احد من قضي بالدية ومن نكل منهم بخلف  
او يقر بغيرها لانه لا يملك في الاموال لان اليمين ثم يدل على اصل  
قوله وانما يسقط بديل المدعي وهذا لا يسقط بنية الدية ولا فامة على صبي  
ونحوه واما امرأة وعبد لان اهل اليمين اهل النسوة ولا فامة ولا  
دية في ميت لان الرضبة لانه القتل من ذنب حيوة بسبب مباشرة  
في عادية وهو ليس كذلك او في ميت خرج دم من فمه او من دبره او  
ذكره لانها تخرج من هذه الاعضاء بلفا فلهذا لا تدين والعين  
وما تم فلفه من السقط كما لا يخفى في عاقلة والدية لان الظاهر ان  
تمام القتل يفتل فلفا في ما فلف في لان الظاهر انه يفتل ميتا وفي  
قتل وجده على دابة يسوقها رجل ضمن عاقلة دية لا يضمن اهل المحلة  
لانه في يده فصار كما لو كان في داره وكذا ضمن عاقلة اياها لو قاتلها  
ان دابة عليها قتل او ركبها لذلك فان اضمنوا ان الية والتايد  
والركب على هذه الدابة مملوكة كانت لهم ام لا ضمنوا ان عاقلة  
اياها لان اهل المحلة كما اذا وجد في دارهم المملوكة لان تدبير الدار الى المالك  
وان لم يكن فيها وان تدبير الدابة ان العاقل وان لم يملكه وفي دابة وجد  
بين قريتين عليها قتل فلفا والدية على اقرها كما يجي فان وجد قتل  
في دار رجل فعلة القامة لان الدار في يده فلفا لو تولى ان تؤذي دية  
عاقلة ان ثبت انها ان الدار له ان ذي اليد بالية لان اليد لا تكفي  
لايجاب الدية كما لا يخفى لاستحقاق الشفعة وتدين الدية عاقلة ان  
القتل لو رثته ان وجد في داره لانه وجد في داره لو وجد فيها غيره  
قتلا تدين عاقلة فكذا هذا عند الامام اما عند ما فلفا في فيه لان



المكان اذا وجد قسما في دار فهو كمن قاتل بنو فكيون دمه داخل  
والقائمة من اهل المحلة على اهل المحلة ان المكان المحطة لبناء دار خيرا  
من العمارات من في الامام تلك البلدة دون السكان والمشرقي في  
لو لم يكن فيها الا اوا دمن ذلك الا اهل كور عليه العيين في بنم عينا ودية  
على عاقلة لان اهلها اصيل وخرم وقيل والولاية في التدبير والراي  
لا اصيل وقضاؤه م بها على اهل غير لكونهم م ملكا لكونهم سكانا هذا  
عند ما انا عند اب يوسف وانما في مالده و الحمد فكلهم مشترك في  
القائمة والدية لان وجوبها لوجود القليل بينهم وهم سواء في هذا  
لان ذلك القضاء عليهم لكونهم سكان فان لم يبق منهم بار باع  
كلهم فعلى المشرقي كلنا على لان الولاية انتقلت اليه لروال عن تقدم  
فان وجد القليل في دارين قوم لبعض منهم ملك اكثر من ملك الاخرين  
فهي ان القائمة على قدر الرؤس الملك لا على قدر الاملاك لان صاحب  
القليل واكثر سواء في التقدير فان يفت الدار ووجد فيها قليل ولم يقبض  
من جانب المشرقي فعلى عاقلة البايع الدية لان الحفظ باليد لا بالملك وهذا  
كانت الدية على عاقلة صاحب الدار عند الامام ما عند ما في عاقلة  
المشرقي لان الحفظ بالملك لا باليد وهذا كانت على عاقلة صاحب الدار و  
المودع وفي البيع بخيرا لا احد بها فمن على عاقلة ذل اليد ويوجب قبل القبض  
والمشرقي عند الامام وعلى عاقلة من يبيع الملك له عند ما في صدقة العطر  
وان وجد في الملك قائمة والدية على من فيه من السكان والملايين لان المعبر في الحق لا  
اليد دون الملك كما في الدية وان وجد في سجد محله فمها على اهل لانهم في النكاح بالثبوت  
وفيه وان وجد بين القرينين فمها على اهل اقر بها لمارول انهم قضى بمكة هذا اذا

اذا استحوذت بالان الغنم بلحوق في حفظ الموضع على اهل الاخرى فلا يعلم التقدير في  
الحفظ وان وجد في لوق مملوك فمها على الملك لا على السكان لان الملك اهلهم وقراهم  
ادوم هذا عند ما انا عند اب يوسف فمها لان ولاية التدبير يكون بالملك كما  
بالملك وفي لوق غير مملوك في ان راع اهل الطريق الا عظم في السجدة وسجد  
الجامع قائمة لان الحفظ لا يجب على اهل الطريق فمها بالتقدير فمها في الثاني  
في ان راع والجامع والدية على بيت المال لانه معد لمصالح المسلمين فمها عند ما  
انا عند اب يوسف فان وجد في السجدة قائمة على اهل لانهم كان فيكون ولا  
التدبير لهم والدية على عاقلة من قلنا ان اهلهم متورون وليسوا من اهل  
النصرة فلما يجب عليهم ما يجب لاهل النصره فالدية على بيت المال لان منفعة  
السجدة بجماعة المسلمين لانه وضع الاستيلاء حقوقهم فيكون مؤننه  
عليهم واما عند مالده فلا دية له في ان راع او اجماع وفي قوم وقوم من  
المحلة القوتان قاتلو اب السيف واولوا انكشفت عن قاتل قائمة  
والدية على اهل المحلة لان حفظها عليهم الا ان يدعي اليه الوارث القليل  
على القوم غير اهل المحلة او على رجل معين منهم لان ذلك يقتضي براءة اهل المحلة  
على القائمة والدية ولا يثبت على اولياء القوم في مقتولهم لقوله لم يعط  
النكاح بدعواهم لا على قوم وماء قوم واموالهم لكن النسبة على المدعي اليهم  
على من اكثر فان وجد القليل في بيرة بالتدبير لا عماره بغيرها بجمع  
اهل الصورة فيها فدية يدر لان وجوبها للتقدير في الحفظ بعد وجوبه  
ولم يجب حفظ تلك البرية ليعود اليها من العاقلة فان كانت ملكا فائمة  
والدية على عاقلة المالك او ان وجد في ماء بين قريتين غير ذلك الماء  
به فدية لان الماء كالمزارعة مثالا ليس في يد احد ولا في ملكه في يجب الحفظ



هذه عندكم اما عند فرقيان على اهل الغور والارضين قبال على قبيل  
استبس على الغارات وان كان النهر صغارا تحت الشجرة يجب ان يقابل على اهل  
كما يجب على بيت المال اذا كان موضع انبعاث النهر الكبير دار السلام لتعني  
انه قبيل المسلمين سواء كان قبيل ذلك الموضع او دونه بخلافه اذا انبعث  
في دار الزكوة لا قبال كونه قبيلها وتختلف في القسامة قال قبيل زيد فلف  
باله ما قبلت انا ولا عرفت له قاتلا غير زيد لانه لما افر بالقبيل على زيد  
صار مستثنى عن اليدين فبقى حكم من سواه فيختلف عليه واذا وجد قبيل في  
محل لم ادعى عليه على واحد معين من قبيلها فشهدت به ان من اهلها  
بطل شهادة بعض اهل المحلة بقبيل غيرهم لان اهلها بوجود فيها صاروا  
قائمين على اهل القبيل لانه لا ملزم اما عند علم بطل لانه لما ادعى القتل  
على اهلها فرجوا عن كونهم فيها لان الذليل بالجموعه اذا غرل قبيلها و  
الوصي اذا فرج من الوصاية شهد بقبيل شهاده فكل اهلها او بقبيل واحد  
نهرهم فلم يقبل شهاده بعضهم على بعض ككونهم قسوما ومن جرح في حق  
القبيلة ولم يعلم اجماره فتعذر ان اهل قبيلة فبقى ذاخره حين جرح حتى  
مات من تلك الاجزات فالتقاه وانه به على فلهذا احيى لان المجرع اذا  
صار صابرا واشتد المداوى الجرح فلا يند عند الامام اعند ان يوشك في رواية الاديه  
كما اذا لم يكن صاحب فرس لان الجرح ليس بقبيل وفي رجلين في بيت ثلاث وجد  
اهلها قبيلهم الا فرديته لان الظاهر ان الان لا يتقبل نفسه فلا يعبر بهذا  
التوهم كما اذا وجد في المحل هذا عندنا يوسع في الف خلاف محمد فانه لا يضمن  
عنده لا قبالا ان قبيل نفسه في قبيل قويه امرأه ان في قبيل وجه في دار  
امراه وليس فيها اهل من عثرتها فالتقاه عليها فلهذا قال كونه خلف عليها لانها

اهل العيون الذين قتلهم القبيل كالمجرع هذا عندنا اما عندنا يوسع في الف خلاف محمد فانه لا يضمن  
عنده لا قبالا ان قبيل نفسه في قبيل قويه امرأه ان في قبيل وجه في دار  
امراه وليس فيها اهل من عثرتها فالتقاه عليها فلهذا قال كونه خلف عليها لانها  
في القبيل في هذه المسئلة ككونها قاتله حتى ترك **كتاب** المعاقلة مجمع مقبلة  
وهي الدية بحيث عقلا لانها تعقل ان تمسك الدمار من ان تمسك العاقل ان  
عاقلة العاقل اهل الديوان لمن يؤمنهم ان يجيش الذين كتب اسامهم في  
الديوان لا يباح الصلابة لان عمر لا دور الدواوين صارت النقرة بالديوان  
كان العاقل غازيا فعاقلته من يزرع من ديوان الغزاة وان كان كاتب فعاقلته  
بزرع من ديوان الكلب وان كان اهل فقه فعاقلته اهل تلك الحرفة وهكذا  
وهذا يسمى بالقضاء على الاقارب باعتبار النقرة قبل تقدير بمقتضى العقل  
على اهل النقرة هذا عندنا اما عندنا في قاقارب لانه الدية كانت على  
ولا نسخ بعده لانه بالوجه على ان يني ولا يني بعده توفد الدية من عطاء يامهم ان  
وكا فيهم في ثلاث سنين مستقبلة بعد القضاء بالدية لما دول عندهم هكذا  
في لو اجمعت العطاء في السنين الماضية قبل القضاء ثم فترت بعد القضاء ولا  
توفد منها لان كوجوب بالقضاء وعندنا فيجب حالا فاعطاه ما غرمه  
من بيت المال في كل سنة مرة وامر ينفذ فان فترت عطاء يامهم لاكثر من اربع سنين  
افترس الاكثر او ان فترت في اقل من سنة افترس كحصول المقصود العاقله  
حيث ان عصيته من قبيلة لمن ليس منهم ان اهل الديوان لان نقرته بالقبيلة  
توفد من كل منهم في ثلاث سنين ثلثة دلائم او توفد منه فيها دلائم اربعة فقط ان  
لا يزداد الا واحد على ثلثة او اربعة فبقى فذ في كل سنة دلائم واحد او توفد به  
مع ثلث منه هو الاصح ان لا يزداد الواحد على اربعة دلائم في ثلث سنين لان وجوبه



على العاقل تحقيقا على القائل في تلك السنين تحقيقا عليهم وفي غير الامور لا ينادى على  
اربعة دراهم في كل سنة وعند الشئ في حجب على كل واحد نصف دينار لم يتبع  
ان لم يبلغ القيل لها ثم اليه اقرب الاصل والقبيل سببا تحقيقا لتحقيق وتنادى  
عن الاجحاف فقم الاقرب فالاقرب كما في ترتيب العصبة في لو قتل احد من اولاد  
احد من اقرب فظا يكون الدية عليهم على ذلك وان لم يبلغ قبيلة كذا فقم لهم  
قبيلة احسن كذا وان لم يبلغ كذا فقم لهم قبيلة عتيق كذا وهكذا  
قيل لا ينفك فيهم الآيات والبناء لعدم كثرتهم والقائل اذا كان من اهل  
العظام في الديار يكون كادهم في اداء الدية لانه لا ينفك الاقارب و  
اذا حال غيره وعدم وجوب الكل لا ينفى وجوب البعض الا ان كل من  
العواقل لا يجب عليه الكل ومع هذا يجب عليه البعض بهذا عندنا اما عند  
الشافعي ومالك والحنابلة على القائل اعتبار اخيه بالكل في لغة عدم  
الاعتبار في حق غيره لعدم الترجيح ومن لم يسل ديوان وعشرة اقرب  
المواضع من المال والقرن والعاقل للمعتق في ليد والعاقل لمولى  
الموالاة مولاه وحيوان عصبه مولاه لقوله ثم مولا يقوم منهم ولا  
ضرته بهم وتجل العاقل ما يجب بنفس العظم من الدية وان قتل من  
عبد فظا لو كسبه عمد لانه ضمان الادسي قياس على احواله وقوله الشافعي  
يجب على القائل قيمة بالو بما بلغت لانه بدل المال وتجل قدر ارش موته  
وهو نصف عشرة الدية فصاعدا لانه ضمان الادسي لا يتحمل ما دونه لانه  
قيل والتجل للخرز عن الاجحاف وهو في كبر لا يتحمل ما يجب به من اقرار  
لم يقدرة العاقل فيما اقرب او لا يتحمل ما يجب بان في ضمانية عمدا في توفاد  
سقا فوزه به للكل او احسنه كقيل الاب ابنه عمدا ولا يتحمل ضمانية عليه

عبد على كل من ضمانية عمدا دون النفس لا يتحمل ما دون ارش موته فيما دون  
لغولاه لا يتحمل العواقل عمدا ولا عبدا ولا صلي ولا اخرافا ولا دون ارش  
الموتة ولا ما دون النفس من العبد لانه يسكن ملكا لا موالا بل يتحمل  
هذه الملك كذا ما لا كتاب الوصايا التي تجب بعد الموت كما تقدم بها  
ان الوصية الالاية ايجاب ان تملك العين او المنفعة بعد الموت وتور  
لان الملك يبقى بعده بقدر الحاجة كما يبقى في حق التجهيز والدين ولقوله بقي  
من بعد وصية يوفى بها او دين ولقوله ثم ان العاقل لكم ثلث اموالكم في  
اعماركم زيادة لكم في اعمالكم ثم نذبت الوصية باقل من الثلث عند غنى  
ورثة باربعة آلاف درهم وقيل بعشرة آلاف درهم او عند استغنائهم  
بجسمهم من التركة بثلث الاربعة او العشرة بعد الوصية لان فيه  
رعاية حق الفقراء من حيث الايهام وحق القرابة من حيث التعليل فهو  
منه صلة القرب حرمت الوصية المطلقة للاغنياء ولا ياكلها الا الفقراء  
لقوله ثم الوصية حق الفقراء لا يجوز اكلها للفقراء فيضمنها الوصي الى  
لغيرها الى غير الفقراء كتركها ان كان له ترك الوصية بل لا بد مما لقوله  
لا صدقة وفروهم ثم يحتاج وعن ابي يوسف نذبت تركها اذا كان في  
الورثة صنف وان كان وان كان فينا وصحت الوصية لجلان لجلاحة  
والامة ان ولدت لاقول من سنة السنة من وقت الوصية فان جاءت  
لاكثر من لا يتحقق اذا كان النكاح قابلا بين الزوجين وان كانت معدة  
فان جاءت به لاقول من سنتين من وقوع الفراق بموت او طلاق حتى  
لانها اختلاف من وجه وهو يصلح فليفتخ في الارش فكذا فيها وما كان  
لها شبه بالمية من حيث التملك وشبه بالميزان من حيث انه بعد الموت ان شرط القبول



لمن يتصور منه ذلك وخطا من غيره كالجنين علما بالشرهين وصحت به ان  
يحمل الامة ان ولدت لا قبل من قل مدته الذي هو سنة الشدة فان باء لاكثر  
منها لا ينجى باذا قام النكاح بينهما وان كانت معتدة فان جاءت لا قبل منها من  
وقوعها بموت او عتق من وقت موت الموصي لاس وقربا لان وجود  
الموصي به وقت الموت شرط يجوز الوصية لا وقت الوصية كما في المسئلة  
الا اني نقول بهذا انظر اليها ويصح اي ال الوصية والتمسك في وصية  
بامه الا انما هي وصية وهو ميراث لان ما يصح افراده بالوصية يصح ان  
منها وصية من المسلم للذمي لا للمحر فلا خلاف في ذلك والاولى قوله في  
لانها لم يملك الذمي لم يملككم في الدين ولم يجز قوكم من دياركم في  
ان تبرؤهم الى بحسن المعاشرة والصلح بالمال ولقوله لم ان الله يخلق  
عليكم ثلث امواتكم في افراكم زيادة لكم على اعمالكم فضعوا بها حيث  
شئتم وبه جاز الا يصح لغيره وصحت بكم بالطريق الاولى و  
صحت بان قلت ان ثلث ماله لا تجوز بلا توقف على اجازة الوارث لانه  
تصرف فيما هو محض حق لا تصح في اكثر منه الا باجازة لانه حق الوارث  
ولان سعد بن اب وقاص قال للنبه عم او في جميع ما قال لا قال او في  
بنصف ما قال لا قال او في ثلث ما قال ثلث وثلث كثير  
وقال الجني في الوصية من اكبر الكبار ونسوه بالزيادة على الثلث ولا  
تصح لو ارته وقت الموت الا باجازة باقى الورثة لذلك ولقوله لا وصية للوارث  
الا ان يجزى بالورثة فلو بالبعض فاز بقدر حصته فاذا اوصى لغيره الوارث  
ثم ولد له ابن صحته لانه لم يهر وراثته وقت الموت ولو اوصى لغيره بغيره ثم  
ابنه قبل موته بطلت ولا تصح من المقتول مورثا كان او لا بطلت فانه ميراثه بعد

تم اوصى لا تنسب كخو البر ووضعت ابا جازة ورثة لان انشاء جوازها  
لكنهم كاستماع جوارها للوارث هذا عندنا ما عندنا يرفع فلا تصح وان اجازوا  
لان استماع جوارها له تلك الجبانية وهي قايمة بهذا الاجازة واما عندنا في  
فتح للقائل ولا تصح من جهة مات قبل ال وارثا او بعده لان كون الموصي بملكه  
شوطا كما ان كون الموصي له بملكه شرط في قبوله لا يحصل بترك لقوله ثم  
تدعي ورثتك اغنياء في ذلك من ان تدعي عاقلة هذا عندنا ما عندنا في  
فتح لانها منقولة في حق لانه لا يزول ملكه قبل موته ويزول بعد موته  
ولان مكاتب وان ترك وقاية لانه تجوز عن الزعامة ولا من مديون  
الدين عليها قدم الدين عليها لانه واجبه في بتره وتقوم قرائنها على قرارة  
في قوله منع من بعد وصية يوصي بها او دين ولا تمام في تنفيذها ولا قيام  
الخطا طين الى معرفة حكمها ولا تصح لان بطين قبره او جمل عليه قية او  
يدفع الى من يقر العوان عند قبره لان عماره القبول لا حكم مكره وكذا  
افد الشئ للقرارة لانه كالاجرة وهي لا تجوز للعبادة وكذا اني الكف في  
والتعذر من موضع الى افران ولا ينفذ في ماله قد انقطعت بالموت وتقبل  
الوصية بعد موته ان الموصي قبض قبولها وديان في حيوة فان قال الموصي  
له لا قبل الوصية قبل موته ثم قبل بعده به لانها عليك بعده فيوقفي  
القبول على الموت فيقبول القبول والردة بعده لا قبله هذا عندنا ما عندنا  
فلا تصح لارته اذ ما بالردة وان كان قبله قياسا على الاقرار وبه ان القبول  
يملك الموصي به لا قبله قياسا على سائر القبول هذا عندنا ما عندنا في  
اخر قولنا ان في قبلك من غير قبول قياسا على الارث الا انه يملك قبل  
اذا مات موصيه او لاثم مات مورثا الموصي له بلا قبول لان الوصية



تمت من جانب الموحي به قبل فسخه وانما التوقف بحسب الموحي له فاذ امانت دخل في ملكه كما ان المشتري باختيار اذ امانت قبل الاجازة تدخل المبيع في ملكه هكذا بهذا فهو ان ذلك الموحي به لو رفق ان الموحي له لو ان الموحي يبرج عنها رمية لان القبول يتوقف على الموت ويصح ابطال الاجابة قبل القبول كما في البيع بقول جريح بان يقول اجعت عن ما هو مع فعل ان بان بفعل فعلا في الموحي له الخاص الموصوب بقطع حق المالك عما يخصه الى القيمة لان الشئ تارة في ثبت مري وافر في دلاله كمن باع بشرط اتيار ثم فعل ما يدل على ابطاله كما في كتاب التخصيص من قول فان غصب غير زال اسمه واغنى من فقهه في ملكه فهذا التغيير يرجع عن الوصية او بان بفعل فعلا بزيادة في الموحي به ما يمنع فيه ان الموحي له ان اراد بملك السويح بسحق ومثل انبا على الارض اوقى دارا وصي بها لاسلميه ووجه متعذر وتكليف فقطل ما صنع غير ممكن لانه حصل في ملكه من جهة فكان رجوعا بخلاف تخصيص المذكور الموحي به لانه ليس يتصرف في نفسه وفعل الوصية بل في البناء البتة فلا يدل على ابطاله احيى عن الاصل وبخلاف سدم نبأها لانه لا ومع تصرف ان بان يتصرف تصرفا يزيل ملكه كما يبيع ان اذا باع العين الموحي ثم اشتهر بالانقضاء في ملكه فانزاله كان رجوعا والجهة ان كان اذا او بهما ثم رجع فيها لانه لا الرجوع بفعل قبول او صح به لان من اداه ان يعطى بوجه غيره فيلحق حادثة فكان تقديرا لها لان رجوعا عنها ولا ذلك بخلاف الرجوع انما في الكافي ونفي في اكمال ويجوز نفي فيها فلا يكون رجوعا حقيقة قيل هذا الخائن للفتوى كما لا يكون حجود النكاح طلاقا عنداها ايا عن ابي يوسف والشافعي وما كذا والحمد لله ذلك برفع لان الحجة في قول

من الرجوع لا ينبغي في اكمال ويجوز نفي فيها ولا هذا حجة التوكيد في الرجوع المتبايعين اقاله فيكون حجود الوصية رجوعا وبطلان الوصية المبرهن وبطلان وصيته لمن نكحها بعد ما ان اصر بها بطلان الوصية للوارث وبطلان الوصية من وان كانت تصرفا منجزا حقيقة ولهذا يبطل بالدين المستوفى وعند عدم الدين تعتبر الثلث فيعبر وقت الموت كما قرره يدين وصية فبطلت ان لا تبطل هذه اذا كانت لابنه حال كونه كافرا او عبدا ان العلم بالابن الكافر او احسب الابن العبد قبل موت الاب بعد ذلك الاقرار و الوصية والجهة اما الاقرار فلكونه وارثا عند الموت بسبب سابق واما الوصية فلهذا لان المعبر فيها حالة الموت واما الجهة فلكونها وصية فكل واحد يبطل بالدين المستوفى وعند عدم الدين تعتبر الثلث ويترك مع الموحي له الموحي له بالثلث لا حقيقة لانها تصرف منجز او بطلت بغيره وصية مفلوج وصية اسلميه وصية مسلول الا منزوع فضياء تعتبر من كل ما لان طال مدته سنة واحدة ولم يكن موصى فيها لكونه بغيره الصحيح ولهذا لا يستعمل بالاول والاضل وفيه بان ينادى ما به حاله اخصا صاحب فراشه ان يكون اخره فمن ثلثه تعتبر لكونه بمنزلة الموصى واذا اجمع الوصايا وضاق عنها الثلث بان اوصى بغيره ففان كان بعضها فضا وبعضها نفلا قدم الوصى في التقيد وان اقر في الايضاء لان البداية بالاهم اولى كالحج والزكوة والكفارة قدمت على غير ما وثاوت كلها فانه بان كانت كلها خرافية او نوقر قدم في التقيد باقدم في الايضاء لان السبق دليل الرجحان هذا عند الامام اما عند محمد فيقدم الحج على الزكوة في كل حال لان الحج تباين بالبعد والمال والزكوة بالمال فخطا وهو



عنت من جانب الموصي به قبل فسخه وانما التوقف بحسب الموصي له فاذ امانت دخل في ملكه كما ان المشتري باختيار اذ امانت قبل الاجازة ثم قل المبيع في ملكه فكذا بهذا فنحن ان ذلك الموصي به لو رفق ان الموصي له لو كان الموصي به يرجع عنها رغبة لان القبول يتوقف على الموت ويصح ابطال الاجابة قبل القبول كما في البيع بقول جريح بانه يقول رجعت عنها فمع فعله ان بان بفعل ففعل في الموصي له الخاص المقتضوب بقطع حق المالك مما خص به الى القيمة لان الشئ تارة في نيت جريح واخرى دالة على ما في شرط اختيار ثم فعل ما يدل على ابطاله كما في كتاب القصب من قول فان غصب غير خصال اسمه واعظم من فسخه في ملكه فكذا التغير رجوع عن الوصية او بان بفعل ففعل بانه في الموصي به ما يمنع عليه ان الموصي له ان الزايد كانت السويح يسمى ومثل انباء على الارض او في دار او في بلد لا يسير ومنه متعذر وتكليف ففعل ما صنع غير ممكن لانه حصل في ملكه من جهة فكان رجوعا بخلاف تخصيص المذكور الموصي به لانه ليس تصرف في نفسه وفقد الوصية بل في البناء المتبع فلا يدل على ابطاله احيى عن الاصل وبخلاف سدم نبأها لانه مع تصرف ان بان يتصرف تصرفا بيزيل ملكه كما يبيع ان اذا باع العين الموصي ثم اشترى بها لا نقاد في ملكه فان الزايد كان رجوعا واليه ان كان اذا او غيرها ثم رجع فيها لانه لا الرجوع فبفسخ نوب الوصية به لان من اداه ان يعطى نوبه غيره فبفسخ حادثة فكان تقييرها لان رجوعا عنها ولا ذلك تجوز لان الرجوع انبث في الماضي ونفي في الحال وتجوز نفي فيها فلا يكون رجوعا حقيقة قبل هذا نحن للفتوى كما لا يكون تجوز النكاح طلاقا عند اعيانها ايا عند ابي يوسف والثاني فصح وما ذكرناه فله ذلك بفتح لان احوال

من الرجوع لا نفي في الحال وتجوز نفي فيها ولذا صار تجوز التوكيل غير لا تجوز المتابعة من اقاله فيكون رجوع الوصية رجوعا وبطلان الوصية المبرهن وبطلان وصيته لمن نكحها بعد ما ان اهدى بها بطلان الوصية للوارث وبطلان المبرهن وصيته من وان كانت تصرفا متجرا فحقه ولهذا يبطل بالدين المستوفى وعند عدم الدين تغيب من الثلث فيعبر وقت الموت كما قرره يدين وصية وصية ان لا تبطل بهذه اذا كانت لانه حال كونه كافرا او عبدا ان العلم بالدين احوال او احسن الابن العبد قبل موت الاب بعد ذلك الاقرار الوصية واليه اما الاقرار فلكونه وارثا عند الموت بسبب سابق واما الوصية فله ذلك لان المعبر فيها حالة الموت واما الرتبة فلكونها وصية فكل واحد لا يبطل بالدين المستوفى وعند عدم الدين تغيب من الثلث ويترك مع الموهوب له الموصي له بالثلث لا حقيقة لانها تصرف متجرا او بجهة معتقد وبجهة مفكوك وبجهة اشكر وبجهة مسكول ان من زرع خضيه تغيب من كل مال ان طال مدته سنة واحدة ولم كيف مودة فيها لكونه بمنزلة الصبي ولهذا لا يستعمل بالاول والاعطى وحيث بان يزاو ما به حاله اخصا صاحب فرائض ان يكون اخره فمن ثلثه تغيب لكونه بمنزلة المفضل واذا اجمع الوصايا وضاق عنها الثلث بان اوجح حقوق الله تعالى كان بعضها فضا وبعضها فملا قدم الوص في التقيد وان اقر في الايض لان البداية بالامم اولى كالحج والزكوة والكفارة قدمت على غيرها وانما كل ما قرة بان كانت كلها خارجا عن او نكح قدم في التقيد ما قدم في الايض لان سبق دليل الرجوع هذا عند الامام اما عند محمد فيقدم الحج على الزكوة في كل حال لان الحج تياقون بالعباد والمال والزكوة بالمال فخطا وهو











مطلقا والدين مال في المال لا في المال ثلث ما يؤخذ من الدين بعضه الآخر  
 في سبويه لان الموصي ارشد الوارث وفي وصية ثلث من ماله لم ير اي  
 وعمر والميت علمه او لا فان ثلث كل رزق الى لان الميت لا يرثه لعدم اهلية الوصية  
 كما لو اوصى لزيد الميراث بعد ان اوصى له ابا يوسف وادعوا في الشافعي  
 واحمد فلا النصف اذ لم يعلم موته لانه لم يرضى للابن نصفه واما عند مالك  
 فالنصف الآخر لورثته فان قال ثلث ما لي بينهما فنصفه لان لزيد ونصفه  
 الآخر للوارث لان لفظ بين بوجه النصف وفي وصية ثلث واما في احوال هو في  
 لانه في كتب مال الموصي له ثلث ماله الغير لمعدين التابع في جميع التركة عند  
 موته لان الوصية اخذ الميراث وكذا لو كان له ثلثي ماله ثم اكتب مالا  
 اما اذا كان معين بان اوصى لثلاث بعين لا يملك ثم ملكه يوم من الديل  
 فلا تصح وفي وصية ثلث غنم واما في احوال لا تختم لاول كان له غنم لكن يملك قبل  
 موته بطلت الوصية لانه باضا فترها الى الغنم علم ان مراده بعين الغنم  
 حيث جعل جزء من الغنم ولم يحدد وان لم يكن له غنم في تفرقة ثم مات فلا تصح  
 انما تصح وفي وصية ثلث من ماله او ثلث من غنمي ولكال لاشارة له  
 للموصي لانه في قوله من ماله لانه باضا فترها الى المال علم ان مراده  
 الوصية بما لينة ان اذ ما لينة لا يوجد في مطلق المال وبطلت في قوله من  
 غنمي لانه باضا فترها اليه علم ان مراده بعين ان حيث جعلها جزء منه  
 ولم يحدد ولو لم يقل من ماله ولا غنم لم يقل تصح لانه لما ذكر ان الوصية  
 في ملكه ان مراده المال لينة وفي وصية ثلث ماله لامهات اولاده واما في  
 ههنا ثلاث وللفقهاء والمالكين كثر ان ثلث الامهات ثلثه ان في احوال  
 الثلث وللفقهاء خمس والمالكين كثر ان ثلث لان الجمع المحلى بالام التعريف شيوا

والاولاد مع احوال الكل كالميراث المحلى به فيعز من كل فريق واحد لثلاث  
 هذا عند مالك عند محمد فلهن ثلثه اسباغ والكل من الزوجين الفقهاء والمالكين  
 سبعان لانه ذكرهما بلفظ الجمع وادناه في الميراث ثلثان فكلما في وصية  
 ثلث لانه ان زيد وللنصف له نصف له ونصف لغيره عند مالك وعند محمد ثلثه وثلثان  
 لهم لا مرفوع وفي وصية بباية لم ير وماية اخر لم ير ونعم قال ثلث قد اترك ثلث  
 معها فيما اوصيت لهما او في وصية بباية لم ير وفي ثلثين لم ير وان اترك  
 اخر معها كما ذكر فله ان الآخر الثالث ثلث مال كل منهما في الاصل الاول  
 لان التركة على الميراث واما هذا اهل قوله بغيرهم شركا في الثلث على الميراث  
 وله نص في مال كل منهما في الثلث تفاوت المالكين وعدم المكان تحقيق الميراث  
 بين الكل وفي قوله لورثته لم ير ان زيد على دين فان كان له دين فثلاثة  
 واعطى من ماله ما شتم صدق زيد في دعواه الى الثلث لانه وصية موقوفة  
 وان كان وبنا صورة فان اوصى ثلثه لافرنغ ذلك القول اخل ثلث من  
 ماله لانه ان الوصية الحركية وعزل ثلثه للورثة لان وصي الموصي لم يعلم  
 في الثلث وصي الورثة معلوم في الثلثين وصح الموقوفة صورة مجهول فان  
 لمعلوم يقدم عليه وقيل لكل من اوصى بهذه الوصية ومن الورثة صدقوه  
 ان زيدا فيما شتم فماذا اقر كل فريق شي ظله ان في التركة وبناش يها  
 في النصيبين ويؤخذ ذوو الثلث ما في ايديهم ثلث ما اقروا به كالتسعين  
 مثلا وما بقي فلا او كثر فكلهم وان لم يبق شي فلكل لهم ويؤخذ الورثة ما في  
 ايديهم ثلث ما اقروا به كالمائتين والسبعين وان بقي شي فكلهم والا  
 فلا ينفذ اقرار كل فريق في قدر حصة ويكلف كل من ذوى الثلث والورثة  
 على العلم في دعوى الزيادة على ما اقروا لانه كليف على فعل الغير وفي وصية بعين



لوارث واجبة حتى تكون له نصف منها لان الوارث اهل لها وله هذا نص في اجازة  
فصل من مزاجي ولكن غالب الوارث لكونه وارثا بخلاف ما اذا اوصى بالبيت الميراثي فانه  
ليس باهل لها وفي وصية بنتانة انما يتفاوتة ان جدد وسط وورث ان  
اوصى بكنها لم يزل على هذه ان ضاع ثوب واحد منها ولم يدرك منها هو ان يصح  
والورثة تقول لكل منهم ثوبى حتى يظلت الوصية لكل لان بها المستحق  
بالثوبين تمنع صحة التفاسد كما اذا اوصى بالارجلين بالف كمن الوارثان كلوا  
ما بقي منها تصح لزوال الجارية الطارية بالتسليم ثم اخذوا كجيد ثلثي الآخر كجيد  
لانه لا حق له في الردى بيقين واخذوا الردى ثلثي الاخرى الردى لانه لا حق له  
في ايجيد بيقين واخذوا الوسط ثلث كل من الباقيين لانه لا حق في ايجيد منهما ان  
كان الاربعة ارفع منها وفي الردى منها ان كان اربعة منها فليعلق بقومرة  
بذلك مرة بعد اتيكون دابة ايمنها فبها قد منها وفي وصية بيت معين  
من دار مشركة بينه وبين آخر قسمت الدار فان احابه ذلك البيت  
الموصى فهو ان كل البيت للموصى ككونه عيني فحقه فيعقد ايجابه فيه ولا يصح  
بل احابه الا فله قدره ان مثل ذراع البيت لانه عوضه فلو كانت الدار  
مائة ذراع فذلك البيت عشرة اذراع فيقسم نصيب الموصى بين الموصى له  
والورثة على خمسة اقسام له وارثوهم هذا عندنا اما عند محمد والشافعي  
وماك فان احابه فله نصف البيت والا فله مثل نصفه وتقسيم نصيبه بينهما على  
عشرة اقسام لهم لو سوت لهم لان الوصية بملكه تصح وملك الغير لا تصح ولو  
ملك لا يومر بالتسليم الى الموصى له لانه حين اوصى به لم يكن له الا نصفه كما  
كان كله ان احابه والا فله قدره في الاقرار ببيت معين من دار مشركة  
لان الاقرار بملك الغير يصح في لو اقر بملك الغير لافترق ملكه يومر بالتسليم الى

الى الموقلة وفي وصية بالف عيني لا فرق من مال غيره ان هذا الغير المالك الاجازة  
بعد موت الموصى ولا المنع عن التسليم لكونه بعد موت الموصى ان اجازته كالتسليم  
بخلاف ما اذا اوصى بالزيادة على الثلث او للوارث او للعائلة واجازة الورثة  
بعد موته ليس لهم المنع عن التسليم لان الوصية بينهما صادقت بملك الموصى  
فكانت اجازتهم انما هي لحقهم والاستحاطة بينهم نفوذ ان اجازة الورثة بترح  
المورث في مرضه فلم يملك ابطاله بعد موته لانه ليس لهم تصرف في مال حال الموت  
فلا يكون لهم اجازة ثلث اهل هذا عندنا اما عندنا فليس لهم ذلك  
لانهم ابطالوا حقهم فلما يبيعون اقرار احد الانبياء بعد التسمية بتركه ايها  
بوصية ابية لآخر بالثلث دفع المورث ثلث نصيبه لانه اقر بثلث كل تركته  
شاهدا فنصف ما اقر به في يده ونصفه الاخر في يدا فيه فصح اقراره في ثلثه  
لا في ثلث افيه هذا عندنا اما عندنا فنفذ في نصف نصيبه لانه زعم ان  
حقه وحق الموصى له سواء فنصف من اثنى عشر درهما وان اقراره بها بعد  
بلاي لا فاعلى المورث يعطيه ما في يده ان كان متفوقا بها فيها لان المورث ماله بين  
مقدم على الورثة بخلاف الموصى له فانه لتركته وليس بمقدم عليهم فاولدت لانه  
الموصى بها ولد بعد موته ان الموصى قبل القبول والتسليم لهما ان الامة والولد  
للموصى ان اقر من الثلث لانه دخلت في الوصية صالحة وهو متعاضد اقرارها  
فكان له والاخر فبما منه اقد الثلث منها او لانه اقدم منه كما اذا اوصى رجل له  
شماية درهم امة شاة ونشماية فولدت ولدا ياول نشماية ايضا فصار  
ماله النفا وماتين فالثلث اربعة فيعطى للموصى له جميع الامة وثلث  
ولد بالانها اصل وهو يتبع في الوصية وهو لا يزاوم الاصل هذا عند الامام اما  
عندنا واث في مالنا والموثوبان فله ثلث كل منهما لان الوصية وقعت



عليها جميعا فلا ينفصل احد على الاخر وان ولدته بعد القول قبل القسمة او ولدته  
قبل موت الموصي بدفن في الوصية فيكون للورثة والكل كالموت في جميع ما ذكر  
**باب** العتق في المرض وهو من انواع الوصايا الغيرة لحال العقد في  
التصرف المنجز الذي لم يصف الى ما بعد الموت كالاعتاق والهبة والاقرار  
بالدين فان كان هذا التصرف في حالة الصحة فمن كل ماله ينفع والا يكن فيها  
بل في حالة المرض فمن ثلثه ينفع ان كان فيه مؤخر البرج كالاعتاق والهبة و  
الكفارة والمحاباة لكونه وصية وكلها والاقرب كل ماله ينفع اقرار بالدين و  
النكاح على المنكر واما التصرف النافي الى موته فيغير من الثلث وان كان في  
الصحة كالتدبير والوصية اعتبارا لحال الا في ذوق حالة العقد ومريض  
المريض منه كالصحة فصرفه فيه كصرفه فيها لان بالبراتبين ان لا يفرق في  
ماله وفي مرض الموت اعتاقه ومحاباة وهبة وضمانه وصية معتبرة  
من الثلث وان لم تكن وصية منطوقة وهي ما اوجب الموصي في ماله بعد موته  
فان جازا المريض بان يباع عبدا قيمته الفان بالف وصارت المحاباة الف فان  
قيمة الف وصارت السعاية الف ولا مال له سواها فمضى ان المحاباة اخرج  
من العتق ان يصرف الف الف الثلث الى المحاباة فيأخذ من المحاباة العبد  
المبيع بالف وسبق العبد المعتق في كل قيمة تقضى للعتق وفيها ان المحاباة  
والعتق في عكسه وهو ان يعتق عبدا قيمته الف ويبيع عبدا قيمته  
الفان بالف ولا مال له سواها سواء في نصف الف الثلث بينهما فيعتق  
نصف المعتق بلا سعاية وسبق في نصف قيمة ويأخذ من المحاباة  
المبيع بالف وحسما لان المحاباة اقرب من وجه من العتق لانها  
معاوضة بصفتها وتبرع بمفاتيح الاعتاق تبرع بها فتقدم ان قدم

والاثنا عشر فبما حكم فبما كان هذا عند الامام وبما وكذا ان في الوصايا  
او كل منها فيها ان الاصل والعكس فيعتق المعتق بلا سعاية ويأخذ من  
المحاباة المبيع بالعتق فيها لان العتق اقرب منها لان لا يكمل العتق  
بعد الوقوع فلا قول برفع الا في حق بين المحابسين بان يبيع المرفق  
عبدا قيمته الفان بالف وبذلك ذلك الف فاعتق عبدا اقر قيمة الف فباع عبدا  
ثالثا قيمته الفان بالف وبذلك ذلك الف فحصل ثلاث وصايا لكل منها  
الف ولا مال له سواهم نصف من الف الف الثلث للاولى من المحابسين ونصف  
منه لآخرين العتق والمحاباة الثانية بان ينصف ذلك الف بين  
المحاباة الاولى والثانية كسواءهما فاما صاحب من المحاباة الاولى  
سلم له وما احب من المحاباة الثانية ينصف بينهما وبين العتق لتقدمه  
عليها فحفظ من الاولى حسما فيأخذ العبد بحسما وسقط من  
الثانية ما يتاخر وحسبه وبالف العبد بحسما وحسبه وسقط من  
المعتق ما يتاخر وحسبه وسبق في سعاية وحسبه ونفذت الوصايا  
في الف وسبق للورثة الفان فاستقام الثلث والثلثان وفي محاباة بين  
عتقين بان اعتق المريض عبدا قيمته الف فباع عبدا قيمته الفان بالف  
وبذلك ذلك الف فاعتق عبدا ثانيا لثا قيمته الف فحصل ثلاث وصايا لكل منها  
الف ولا مال له سواهم نصف من الف الف الثلث ولما نصف منه بان ينصف  
ذلك الف بين العتق الاول والمحاباة لتقدم عليها فاما صاحب المحاباة  
العتق الثاني وما احب الاول ينصف بينهما لانها تسبق وان سقط من كل  
منها ما يتاخر وحسبه وسبق في سعاية وحسبه وسقط من المحاباة ثمانية  
ويأخذ العبد بحسما فنفذت الوصايا في الف فبقي للورثة الفان



فما تمثلت الثلث والثلث ان انا لم يكن تمام الثلث للمحاباة الاولى وان كانت راجحة  
على العتق المساوئ للثانية بالاجماع وانما انكر العتق الاول والثاني وان كان  
الاول مساويا للمحاباة الراجحة بالاجماع ايضا عند الامام والعتق اولى  
عندهما والثاني في واحد فيهما اما في عتق بينهما فخير الثلث الى العتق  
في عتق بلا سعاية وبما قد كل واحد من المحاباة العبد بالف واما في جبايتها  
فخير الاول الى العتق فيعتق نصف كل من المقتنين بلا سعاية ويسمى  
في نصف قيمته ويأخذ من المحاباة العبد بالف ووصيته بان يعتق عنه  
بذلك المائة بان يترك بها عبدا لا تنفذ تلك الوصية بما بقي ان هلك منها درهم  
واحد لان الموصي به عبدا يترك بمائة تامة وعبدا يترك بماء ونها مثلا غير  
ذلك فلا يصار اليه بخلاف الحق لان زيادة البيت لا تختلف العتق الزاير  
بما به او بادنوزة هذا عند الامام اما عندهما فيعتق عنه بما بقي قياسا  
على الحق فلو اوصى بانه يترك بكل ماله عبدا فيعتق عنه ولم يترك الورثة تطلت  
عنده لانه وصية للمشتري بالحق لا بالاقلام منه ولا ولا ورثة الثاني بخلاف  
الحق كما لا عندهما فيترك بالثلث فيعتق عنه لانه وصية بترك قرية وهو  
العتق فيعتق ما امكن لو اوصى بانه يترك بكل ماله ولم يتركه او بطل  
الوصية بعتق عبده ان جاز العبد خطا قبل موت الموصي وبعد موته  
فقد فسخ ذل العبد الى وليها لان الدفع يبطل ملكه كما يبطل لو كره دين  
وبيعه وان فسخ ان العبد ان فداء الوارث من ماله لا يبطل لانه فسخ  
عنه بالفداء فصار كانه لم يكن فان اوصى له يترك ماله وترك عبدا  
فادعى زيد عتقه في صحة وادعى الوارث عتقه في ماله صدق الوارث  
لانه منكر له عول زيد استحق ثلث ماله سوا العبد وحرم زيد من الثلث

الثلث لان العتق في الصحة مقدم على ما لو وصا بانه يترك من كل المال الا كانه لا يحرم  
على ان يفضل على قيمة العبد من ثلثه او اربعه من زيد على دعواه فتقبل سنة  
لانه خصم في ثبات ذلك ليشب له الوصية بالثلث فان ادعى رجل ذمنا انفا على  
ميت وادعى عبده اعتاقه في صحة وصده فها وارتبه ولا مال له سوا العبد  
في قيمته الى الغريم لان الدين اولى لان الاقرار به اقول من الاقرار بالعتق  
لانه يقتضي من كل المال في جميع الاحوال والعتق في المرفوض يعتبر من الثلث وهو  
الوقوف لا يحل الانتفاض فيقتض من وجوب السعاية هذا عند الامام اما عندهما  
فيعتق ولا يسمى لان الدين والعتق ظاهرهما في الصحة لتجديد الوارث  
بكلام واحد وهو فيا لا يوجب السعاية **باب** الوصية للاقارب وغيرهم  
هذا بيان احكامها على الخصوص فانه ان فسخ من لصق به ان اذا اوصى بغير  
انه يكون الوصية لافضى لافضى قديس على الشفعة فيدفع فيه المالك و  
الاسكن والذكر والازني والمسلم والذي وكه العبد ان كان لا طلاقه هذا عند  
الامام اما عندهما فلم يكن حكمه خير العبد لان اجار عفا من يسكن المحلة و  
ويجبرهم سجدا واما عندنا ففي وما نكروا الحمد الماصون الى اربعين دارا  
لقولهم من حق اجار اربعون دارا هكذا او هكذا او صهره كل ذل لم يحرم من  
الغير المعتدة من باين يوم موته لان الاصل اقرار بالمرأة او اهل بيتها  
وقسمته كل زوج ذات لم تحرم منه اذامات وهي منكحة او معتدة من  
طلاق ربي لا من باين فراكا ذلك الزوج او عبدا اقربا وبعد كذا زوج  
النيات والاخوات والخالات وكهولها فسينو الحق وانها عرسه خاصة لان  
غالبه استعمال فيها كما في قوله تعالى وسار بها هذا عند الامام اما عندهما  
فكل من في عياله لانه يطلق عليه كافي قوله تعالى واتوا بها بكم اجمعين



وآله اهل بيته و ابوه و جدته منهم لانه و جدته ان اذا اوصى لآل فلان يكون  
 الوصية للقبيلة التي ينسب اليها لان الآل تلك فيه فله كل من ينسب اليه من نسب  
 اليه فلان من جهة الاب الى قطب له في الاسلام فيكون للابعد والاقرب والذكر  
 والانثى والمسلم والكافر سواء لان اللفظ يتناول الكل لا اولاد البنات ولا ذوات  
 ولا احد من جهة الام لانهم ينسبون الى غير ذلك قيل في ذلك كثرة في زماننا  
 فلا يمكن احصاءهم فيصرف الوصية الى اولاد وابيه و جدته و جد ابويه و  
 اولاد امه و جدته و جدته امه لا الى غيرهم واقاربهم و اقرباؤه وذواتهم  
 وذواتهم و ذواتهم يعني النسب ان به محرمه فصاعد آخر لو كان واحد يستحق  
 نصف الوصية لان الواحد ليس يجمع فلا يستحق ما يستحقه اجمع كغلاف اثنين  
 لان اجمع المذكور في الميراث الاثنان فكذلك في الوصية يند عند الامام ما عندهما  
 فيستحق كلهما لان الواحد من جملة الاقرب فيستحق ما يستحقه الاقارب او ذواتك  
 المحرمان فصاعد من ذلك رحمه لان القريب المطلق ينصرف الى الكامل وهو  
 لا يكون بدون المحرمية لان القريب بما يستحق الصلة يند عند الامام ما عندهما  
 فيكتفي الرحم بدون المحرمية لان القريب يتناول غير المحرم الاقرب فالاقرب  
 لان الوصية ائتت الميراث فيه يعبر الاقرب فالاقرب فكذلك في ائته و  
 فيه يستوي الصغير والكبير والحر والعبد والذكر والانثى والمسلم والكافر  
 يند عند الامام ما عندهما فيكتفي القرابة فيستوي الاقرب والابعد فيكون  
 الوصية لكل من ينسب لآل اب اوصى له في الاسلام من قبل الاب او الام او  
 او لم يكن على الاختلاف ويظهر التفاوت فيما اذا اوصى العلوي  
 لاقارب من شرط الاسلام من قبل اولاد اب طالب فقط ومن استثنى  
 باذراك الاسلام من قبل اولاد اب طالب فيدخل فيه اولاد عتيق و عتوقا

لا اولاد عبد المطلب بالاتفاق لانه لم يذكر الاسلام فكيف يعلم لان اكم القريب  
 من القرابة وهي اثنين والكل غير الولدين والولدان من قرابة الولاد  
 لا يند من الاقارب ولهذا قيل من قال للوالد قريبا فهو عاق لان القريب  
 في الوقف من يتقرب اليه غيره به اسطر الغير وبها يتقربان بانفسهما ويدل  
 على ذلك قوله تع الوصية للوالدين والاقربين للفقهاء بين المعطوفين  
 ولو قال لآل قراينة او نسبتي الوالد الكل كالاشقي والاكرفان اوصى  
 لاقربائه ثم كان له عاق وقالان هذا الموصى به لعمية لا تخاليه قيات على الارث  
 عنده وعندهما وان في ذلك واحد يسير بعد قول لا بعد مع وجود الاقرب  
 في الوصية وفي عم وفالين نصف الموصى به بينهما لان الم الوالد يستحق  
 النصف فيا فذا الباقي لانهما اقرب بعده عنده وعندهم ثلث لارثا  
 وفي عم له نصف الام والعم والعمة سواء فيها ان الوصية لا تستأثر بها في القرابة  
 وفي وصية لولد زيد الذكر والانثى سواء فينصف بينهما لان الولد يستعملها  
 ولا يقتضي التفضيل وفي وصية لاجل ورثة اي زيد ذكر كاشيخ ان للذكر  
 مثل حظ الانثيين لان الارث يقتضي التفضيل وفي وصية لاجل ايتام  
 ان زيد وهو ابو قبيلة ولاجل عيالهم ولاجل زناهم ولاجل ارامهم جميع  
 الارملة وهي امرأة مات زوجها او قارنها وقيل امرأة لا زوج لها  
 دخل فيها فقيرهم وعييتهم وذواتهم وايانهم ان اوصوا بان لم يكونوا  
 اكثر من المائة ولا اوصوا بان كانوا اكثر منها فلفظها خاصة لان اهل  
 الوصية ان اوصوا كانت عليهما منهم والا كانت عليهما من اهل بيت كايه  
 المصدقا ومصارفها الفقراء وان اوصى للفقراء خاصة تصح اوصوا  
 لانها عليهما من اهل بيت وان اوصى للاغنياء خاصة فان اوصوا غا



قال وصية جازية لانها عليك منهم والا فاطلة لان التملك من المجهولين لا يجوز  
ولم يكن تملكك من الميراث لانه حينئذ يصر في الغفران فخرج عن اولى اليراث  
لهذا لا يجوز كل الاثنية عن الوصية المطلقة لانها عليك من الميراث والاصل  
في ان الوصية اذا دقت لكم ينسب عن احاطة كانت واقعة مع مصر خباء  
الغفران فصح انصوا اول لان من لا تملك معلوم وان وقت لكم ينسب  
عنه فوعد لمن لا تملك فصح ان كان معلوما بان انصوا اول الا فلو ان  
وصية لابل بنى فلان كانت الاثنية منهم فيقسم الوصية بين البنين والبنات على السواء  
لان الاثنية تناول في قوله نعم فان كانوا اخره رجلا واثنية فكذا البنون تناول  
البنات بهذا عند محمد وفي رواية عن الامام اول اما عندنا لا يورث في رواية عنه  
اخر فلا تنسب للبنات لان البنين جمع الابن وهو لا يتناول البنات فكذا الاثنية تناول  
جمعهم في يقوم بها لابل على خلاف هذا الاصل كما ان انفوت البنات  
عن البنين وبطلت الوصية لموا اليه فيمن لا معتقور بالكل ولا معتقور  
لان المواتش والفرغين وليس لهما قرينة تدل عليه وفي بعض كتب  
ان في ان الوصية لكل **باب** من الوصية هي وصية بالمعدوم يصح الوصية  
بخدمته عبده وسكن داره قياسا على تملك الاعيان بعد المات مدة معينة و  
قياسا على العارية وقصص الوصية بفكرهما ان العبد والدار لهما بدل المنفعة  
فانه حكمهما فيستوفى في الموصي لانهما في على ملك الموصي كما يستوفى الموقوف  
عليه في الوقف على ملك الوقف فان فرجت الرقبة ان العبد والدار  
من الثلث سلمت اليه ان الموصي لم يرها ان الوصية وقد وقع في بعض نسخها  
ان اخذته والسكن والا فخرج منه قسم الدار اثلاثا باسكن الموصي لم  
تشرها والوارث ثلثها وتمايا العبدان قدم للورثة يومين والموصي له يومان

لا يحمل القسمة في ثلثي الثلث والثلثين وبوتة ان الموصي في صورة موصيه  
الوصية لانها عليك بعد مو الموصي وهي بعد موته ان الموصي له بالثمن في مثل غلة العبد  
يعود الى الورثة ان ورثة الموصي ان الموصي في الميراث بعد موت الموصي لا تكون  
ملك له عندنا اما عندنا في موروثه لورثته لانها ملكه لا قياس على الابل  
و نصح بثمره لبنات الموصي و احوال فيه ثمره للموصي كهدية الثمرة  
الموجودة فقط لا ما كثر فلا ثمره مستانفة اذ لم يكن فيه ثمره وقت الموت  
استحان حمل الكلام على الصحة لا احتمال له كما حمل عليها اذ اوصى لولد فلان  
ولم يكن له ولد بل ولد ولد وان ضم اليها ابا فله هذه الموجودة وما كثر  
في المستقبل ما عاش كما لا موجوده وانما دنته وصية غلة سنانة فتم اليها ابا  
اولا علما بالعرف لان الغلة الم لا وجود وقت موتها ونصح بصوف غنم  
ولد باو لبنها للموصي له ما وجد في وقت موته من الصوف والولد والبيع لاما  
يوجد بعدة ضم اليها ابا او لا يضم لان تخلفها بباير العقود بهيئتها و  
باجتمع قهرا فيصح بالوصية ايضا فالت ثلث الاول ما يقع على الموجود  
والمعدوم ذكره الابد او لا كما في اخذته والثانية ما يقع عليها ان ذكره والا فاعلى  
الموجود فقط كما في ثمره البستان وفيه ثمره والثالثة ما يقع على الموجود  
فقط ذكره او لا كما في الصوف على الفل فحصل ويورث بيعة وكسبية جعلها في  
الصحة ان جعل الذمي ليهودى او نصارى داره احدىها في صحة اما عندنا  
فقياس على وقف المسلم فانه يورث ولا يلزم عنده بخلاف مجاز الزوال ملك  
الباقى عنه اغنيها ولا يتجران عن حقوق الناس ولهذا يسكنون ويدفنون فيها  
واما عندنا فلكونه معصية عند اهل الاسلام والوصية من الذمي كجواز  
احديها كما في قوما مغبنا او لا يسمى نصح من الثلث فيطريق التملك من الموصي



و بطريق القرية من غيره لانه وصية بالقرية عند اهل الذمة بهذا عند الامام اما  
عندهما  
فلما نصح ان لم يكن ذلكا فوصيا الذي على اربعة اوجه الاول ما هو قرية عندهم و  
معصية عندها وهو فلا فية كعدة المسئلة والثاني ما هو قرية عندهم وعندنا  
اذا اوصى بثلث ما لا للفقير انه في جارية انفاق غير قوما او لان الديانة  
متفقة من كل على ذلك والثالث ما هو معصية عندهم وقرية عندنا كما لو اوصى  
بجعل رادده سجد المسلمين في باطلا ارجى اعتبار الاعتقاد بهم الا ان يكون  
لقوم باعيتهم فحق على منهم وذكر امره يكون مشورة والاربع ما هو معصية  
عندهم وعندنا كالوصية للاخياء فحق ان كانت تقوم بحضور تديك لهم من  
الثلاث والا فلا لعدم صحة التوكيل من الجمل كوصية ورياء ان كان به وصية  
متأمن لا وارث له هنا ان في دار الاسلام بطل ما له مسلم او ذمي لان في  
الورثة غير مدعي فلو كان له وارث هنا لم يجز فيما زاد على الثلث **باب**  
الوصي ان الموصي اليه من اوصى الى ابيد ان جعل وصيا وقيل الايضاء عنده  
فان وديعه عنده وذلك انه متبرع فيه فان شاء دام عليه وان شاء رجع  
ولا يقر بغيره لا يحار ايضا ان في غيره والا يرد في صفة بل في غيبة لا يرد  
بل يبقى وصيا كما كان كما اذا عزل الوكيل نفسه في غيبة الموكل شكلا يلزم  
الغور والاعتماد عليه حيث قبله فان سكت بانه لم يقبل ولم يرد فمات  
موصيه فله دية وصدة ان قبول الامانة متبرع فلا يلزم بدون قبوله  
ولزم بيعه من الزكاة ان باعه من جعل وصيا لان بيعه دليل قبوله وان  
جعل به ان الايضاء لانه انبات فلا فية لثبوت وقت انقطاع الولاية  
فتصح كغير الوارثة بغير علم بخلاف الوكيل اذا باع شيئا بلا علم بالوكالة  
لان التوكيل انبات الولاية وقت قيامها فان رد الوصي بان قال لا

لا قبل بعد موته ثم قبل صح الا انه لا تصح اذا انقضت فامضى دية ذلك لان في بطلانها  
باب رد ضررا بالميت فلما بطل الا اذا تملكه بقضا القاضي بهذا عندهم اما عند  
زفر فلما يصح قياسا للرد في الغيبة على الرد والحضرة ومن اوصى الى عبد  
ليغره او الى كافرا او الى فاسق بثلث القاضي بغيره لان الرقيق والذمي علوم  
الولاية وان الفاسق منهم باختياره ومن اوصى الى عبده صح ان كان ورثة  
صفارا او كبارا و صفارا لان الشقة لم تكن لغيره والصفار وان كانوا  
ملا كما بان اخرج ذلك العبد الى انفسهم لكن ليس لهم ولاية المنع عن التصرف  
لكونه مكلفا مسببة بالتصرف فلا منافاة بينها بهذا عند الامام اما عندهما  
فلما يصح لان انبات الولاية للمملوك على المالك قبل المشرع ولا يمكن ان  
صفارا ولا يصح وان اوصى الى المكاتب يصح ومن اوصى الى عاقر عن القيام  
بها فم اليه من طرقة القاضي غيره رعاية لحق الموحي والورثة وبقى وصي  
امير يعقد على التصرف قبل القاضي افراد لانه متى رالميت فغيره اذ  
منه وان كان قادرا ولو سلك الى القاضي عن القيام بها لغيره لا يجزيه في يعرف  
ذلك حقيقة واذا سلك بعض الورثة عنه لا يعرف في نظر له منه قيامه ومن اوصى  
الى اثنين لا ينفرد احدهما بالتصرف قياسا على الوكيلين بهذا عندهما اما  
عند ابي يوسف والشافعي ومالكا والهمزة في كل الاشياء قياسا على موصوع  
الاقتضاء وهي قوله الا انه ينفرد بغيره كقوله ويجزيه لان في التاخير في  
الميت والمقصود في حقوقه وقضاء دينه الى غيره وطلبه من غيره وشراء  
حاجة الطفل والاتهام بان قبول الهبة له لتعذر الاجماع في ذلك كله لعدم  
احتياج الى الرأى في جميع رايها والا في اعتناق عهد غيره لذلك لعدم  
بخلاف عهد غير عتيق والا في دية ودية وتغيب وصية معينين وجمع



اموال ضابطة وبيع ما يخاف تلفه لذل ووصى الوصي كذا او وصى اليه في مال او  
في مال موصيه وصى فيها الى التركيتين لان الوصي يتصرف بولاية منتقلة اليه  
فانتقل ولا يترها اليه فضاء الوصي بذلك ظاهر صحيح واما بوضع الموحي قد لاله  
لانه يعلم ان مات وصيه قبل اتمام مقصوده او صاه الى غيره لئلا يخلف الوكيل  
فانه يتصرف بولاية قائمه في الموكل بهذا عندنا اما عندك ففي رواية  
عن احمد فليس بوصى في شركة الميت الا بالان الوصي في براه لا براه غيره  
فلا يكون وصيا في ثمة كما اذا وصى الوكيل الى اخر لا يكون وصيا في مال  
الموكل فكذا هنا وقسم الوصي نيابة عن الورثة الغيب الصغار مع الموحي  
لا تخرج لانه فليقمة الميت في بر بالغيب ويرد عليه به فيكون فليقمة لهم  
لقيامهم مقامه فلا يرجع الى لا يرجع احد منهم عليه ان الموحي لم ان ضاع  
فقطهم مع ان عند الوصي لان الهملاك بعد تمام القسمة وقسمه ان الوصي  
نيابة عن الموحي له الغايب معهم لا تخرج لعدم قيامه مقام الميت في يقوم  
الوصي مقامه فيرجع الموحي له اذا حضر ثبت ما بقي في ايديهم لعدم تمام القسمة  
فما يملك يملك على الشركة وما بقي يبيع عليها والقسمه عنه معهم تحت  
القاضي ووجه افذه فسط ان الموحي له الغايب في المكليات لانه ناظر في  
حق العاقر فيصح له ان يغزر نصيب الغايب في كونه وقد يملك في يد القاضي  
او امينه لا يكون له على قدم القاضي والاميين والوارث كميل فلو ميز  
القاضي الثلث عن الثلثين ولم يدفع الى احد شيئا يملك اديها يملك من  
اجل عدم القسمة منع لافي التعميان لانها مبادر فيها كما يبيع فلا يجوز  
بيع مال الغايب فكذا القسمة لانها في مقامه فان قاسمهم الوصي الورثة  
في الوصية كجج ثلث ما بقي لو يملك الثلث في يده ان الموحي او في يده

من كجج عند الامام وعند اب يوسف ان بقي شيء من الثلث كجج به ان يتم وعند محمد  
لا يبيع بقى او لا يملك في كجج واما عندك ففي واحد من ثلث الكل ووجه بيع الوصي  
عبد من الشركة لغرض الدين بغيبته الغناء لان من يتقطن بالية الشركة  
لا يصد رتبا وهذا البيع لا يبطلها لغواتها الى قلن وهو الشئ بخلاف ما اذا  
باع الموحي عبده المادون المديون بغيبته فان لا ينفذ لان لهم قضا في سعيته  
وهذا البيع يبطله وضمن الثمن للمشتري وصى باع ما وصى ببيعه ولقد قد  
تمت على المسكين فاستحق المبيع بعد يملك ثمنه مع ان عند الوصي ان المشتري  
لم يرض بدفع الثمن الا ليلزم له المبيع ولم يملك ولكن رجوع في الشركة قياس على  
الوكيل كما رجوع في مال الطفل وصى باع ما اصابه ان الطفل من الشركة  
ويملك معه ثمنه فاستحق المبيع وضمن الثمن للمشتري قياس على الوكيل  
ورجع الطفل على الورثة حصته لا انتفاض القسمة بالاكفاف ولا يبيع من  
الاخيه مال الطفل وحق ولا يترى المنفقات منه الا بما يتقارب الناس به  
لان في اعتباره تعطيل مصالح عدم امكان الاقرار عنه لا بالغيب ان الشئ  
لان ولا يترى نظرية ولا نظر في ذلك وكذلك الاب والوصي يبيع مال نفسه الطفل  
وشرا ما لا تنفذه اذ كان غير المان باع باقل من حصته وبان يترى بكثرة  
منها لان الاب لغرضه وكما ولا يترى بصير كخصيص في غير بايعا وشرا  
فكذا اما يقوم مقامه هذا عند الامام اما عندك فليس له ذلك بحال قياس  
على الوكيل والوصي كالا ب يدفع ما له ان الطفل من جهة كونه مفقودا و  
شركة وبضاعة ويحال ان يتغير احواله في قبضه دنيه على الاملا لا  
قدر على اداء الدين من المديون الاول لا على الاخر ولا على المساوي  
له لعدم الغايدة وهو لا يفرص مال المار وهو يبيع كل الشركة على



على الوارث الكبير الغائب ان اذا لم يكن من الورثة صغيرا كبيرا فافرا الا انه لا  
يبيع العقار اكبر الغائب لان البيع للخطا والعقار محفوظ بنفسي وان كان  
كلهم كبارا فصورا فليس لبيع شي منها لكونهم متفرقين بانفسهم وان  
كانوا أصغارا فله بيع كلها في عقارهم لقيام مقام الموصل بهذا عند المصدقين  
اما عند المتأخرين فانما يجوز بيع عقارهم بادر شرط ثلثة الاول ان يرغب  
المشركي فيه بضعف قيمته والثاني ان يكون للصغير فاقبة لا تدفع الاثمنة  
والثالث ان يكون على الميت دين لا يورث الاثمنة وعليه النقول وان كان  
في التركة دين ووصية من الدرهم ولدنا من ولد درهم ولا نأثر فيها و  
وهم حضور كبار فله بيع كلها لان كل جزء منها مشغول بذكر في لو هلك  
شيء منها جاز قضا الدين وتنفيد الوصية من باقيها فيكون له ولاية  
بيع كلها هذا عند الامام اما عندهما فليس له ذلك الا بعد الدين و  
الوصية لان البيع لاجلها فلا يجوز الا بعد رهما وهو لا يخرج في مال له لان  
المفوض اليه الاحتفاظ دون التجارة ووصي ابا الطفل اوصى بالمال من بعده  
لقيام مقامه في التصرف فان لم يكن وصية فليدفع من غيره لقيام مقامه  
في الارث ولعل ثلثة الوصيتين لو ارث صغير حال من مال الميت او غيره  
لانهم قضاة كالوثة الموودعان بملك الوصية قبل الدفع الى الموودع  
او لو ارث كبير بار الميت لانه اذا وقع لهذا الوارث ثم غاب قبل القبض  
يكون القبض واحتفظ لهما ان يحضر فلا يكون ثلثا منها عادية عنهما  
فلا تقبل هذا عند الامام اما عندهما فلا تقبل بل تقبل لانهما اجنبيان  
عن المشهود به اذ ليس لهما ولاية التصرف في التركة اذا كانوا اكبارا  
فصرت ثلثا منها عن التهمة فتقبل وصحت ثلثا منها لو ارث كبير لغيره

مال

الا بغيره مال الميت لعدم التهمة كثلثة رجليه ان كان صحيح ثلثا وثلثا لغيره  
بدون الف على الميت وثلثا دية ذنبل الاخرين للاولين بملكه ان يورث الوكيل  
لان الدين لا يتقبل من الذمة الى التركة بالموت ولهذا الوكيل لا يستحق فيكون  
كل فريق شأنا بالدين والذمة ولا شركة في ذنبل وثلثا الوكيل بثلث  
بعضها اذ يدعى لا يشرك الاخر فيه فلا يبرأ هذا النقص فتقبل هذا عندهما  
اما عند ابي يوسف فلا تقبل فيما اذا جاء امعاء وثلثا امعاء لان الدين انتقل منها  
اليها به كذا رها ولهذا لا يبرأ ملكا لو ارث اكانت مستغرة بالدين فيغير  
الحال المشهود به بشرط كائنها في لو قبض احد هما ثلثا منها يشرك الاخر  
فيه فيبرأ هذا النقص فلا تقبل بخلاف ثلثة من كل فريق بوصية الوكيل  
لاخر لان الدين بعد الموت يتعلق بالتركة بخلاف الذمة ولهذا الوكيل  
المستوفى اذ يدعى ثلثا منها اذ لا فرق فيه فكانت الشبهة مشبهة حق  
التركة فيتحقق التهمة بخلاف حيوة المديون ومجته حيث تقبل لانه في  
الذمة لبقائها لا في التركة فلا شركة ولا تهمة او بخلاف ثلثة الاوليين  
بعيد عين وثلثة الاخرين بثلث ماله او بالعكس فانها لا تقبل لان الحال  
المشهود به يبرأ من شركائهما وان شئنا كل فريق لا فرق بين تحت لعدم  
الاشراك في المشهود به **كتاب** اختنعت جمع فثاني بالفتح هو ذو  
فرج وذكر فان بال من ذكره فذكره وان بال من فرد مشغول به يرث فان شئ  
اختنعت من حيث يقول وان بال منها حكم بالاسبق لان السبق دليل الرجي  
والاصالة وان استويا في السبق فمشكل ولا يبرأ بالكثره عند الامام  
لانه قال لا علم ما يدل على ما يقول ولا يبرأ ما ليس له علم لانه  
قد تكون لاسع المخرج فيجوز الاتباع وعندهما وان في مال كل واحد



يحكم بكثرتها بولائها لا بغيره ولا في زناها ولا في غيرها من مثل  
 لا اتفاق لعدم المهر حتى فان بلغ وخرج له حجة او وطئ امرأة وجعل  
 ان ظهر له ثدي او نزل منه لبن او خاض او جلا او وطئ من فوطه فاش  
 ولا يظهر اشارة احد منهما فمثل فهو في الصلوة يغتسل نصف الرجل  
 والنساء فان قام ~~معهما~~ ~~اعاد~~ اغتسل اغتسل لا في حال انه رجل او ان  
 قام في صغره بعيد من نجس من خلفه كذا في اقيان لا في حال انه امرأة  
 وهو صلي يتبع كذا في و هو يلبس حريرا وحلي ولا يغتسل عند رجل  
 وامرأة ولا يخلو به غير محرم رجل وامرأة لا في حالها ولا في بلاء محرم توقا  
 عن افعال احقره وكره للرجل والمرأة فتنه لا في حال غير اخواته يتبع  
 ان اشرى له امره فتنه ان ملكه بالاجواز نظر بالاحورة مولاها ولا  
 يملك ما لا في بيت المال يتبع لانه مودعها في المسلمين ثم اذا فتنه يتبع  
 تلك الامة ويرد عنها في بيت المال موقوف الاستغناء عنها او تزوج امرأة  
 فتنه فيم الحاح ان كان ذكره والا يفرق بينهما وان مات قبل ظهور  
 حاله لم يغسل لانه جهة الرجال ولا من النساء لعدم ثبوت حكم الغسل  
 بينهما لا في حال غير الفلوس ويتمتع الغسل فان كان المقيم اجنبا  
 ييممه مع اخوته وان كان ذارح محرم منه ييممه مع غيرهما ولا يشرى له  
 امره تغسل لانه لا يملكها بل زال عن ملكه بموته ما ملكه او لا ولا يحضر قال  
 سونة مرا بغير غسليم لا في حال فلافه ونذبه بجمعة قبره لا في حال  
 سونة انثى ولا تغسل ان كان ذكره او يوضع الرجل بوجه الامام ثم يوضع  
 هو ان اغتسل ثم يوضع المرأة اذا صلى عليها مع قيام على حال  
 اجوات او يكون قبالة المرأة بعد من عيون الرجال فان

في صفحتين

في حالها ولا في حالها  
 في حالها ولا في حالها

في حالها ولا في حالها

فان تركه ابوه وانما افر فتركهم هو نصيب بنته ولا بائنا لان لا اربعة  
 احايين وهو نصيب بنته لانه متقين وبينه الارث على التيقن في سبب الاتفاق  
 بالذكوة والاثوثة وعليه الغنول وعند الشجر نصف الصبيون ان نصيب  
 الذكور نصيب الانثى وهذا النصف لهما ثلث من كمالهم بعة والباقي وهو اربعة  
 للابن عند اب يوسف وما لده والجد لانه يتحقق نصف المال عند الاغراد  
 ولو كان انثى وكله لو كان ذكره او اذا كان مشكلا يعطى له نصف ميراثها  
 فيكون له ثلثا لارباع وان الابن يتحق كله وهو اربعة ارباع فغدا لا  
 يقسم بينهما على قدر حقهما فيصير المبلغ بعة فيجعل كل ربع لهما كاملا وذلك  
 النصف لهما خمسة من انثى عشر لهما عند جد لانه يتحق الثلث لهما ان  
 كان انثى والنصف ان كان ذكره او اذا كان مشكلا يعطى له نصف ميراثها  
 فيكون له نصف الثلث ونصف النصف والباقي للابن واقل يخرج الثلث  
 وثلثه نصف والنصف والنصف نصف اثنتي عشرة فنصف ثلثه اثنتي  
 ونصف نصف ثلثه فصار خمسة في اربعة الباقي وهو السبعة للابن  
**مسألة** ان متفرقة كتابه الاقران ان المستبينة المرسومة  
 بان تكون على كاعد وتكون معنوية كونه فلان الى افران المستبينة  
 الغير المرسومة كنوان تكون على ورق شجر او على جدار او كاذ على  
 ركم الكتب فغدا يحتاج الى اليمة او القرينة كالاشهاد مثلا لا في المستبينة  
 وعمل المرسومة كما على الهواء او الماء وايما ذوات ان ذواتها يعرف به  
 كتابه وطلاقة وبيوه ونزاهة وقوده كالبياض لان اشارة القاد وحصار  
 بيان كما في قوله ثم الشهد بهذه الحديث وان ذواتها في اول و  
 كتابه من ناي كخطابه من دنا وكتابه الاقران اولى لتعد الوصول





الى النطق لآفة المعاناة ولا يجد الا فرس لواقر بابا يوجب احدا وفقد  
 بطريق الكتابة او اثارة ولا فائدة لان في فذرة وطلبه بشبهة فلا تفعل  
 في حق المدعى وتجا منه وله اذا اومن اياها يعرف به او كسبه لان العقود  
 يقام بالبينة والافراد عطلت العقل وان لم يوجد الدفتر بالمعد و  
 اعتنا قالوا في معتقلا لان ان امتد ذلك للاعتقاد سنة او مدة  
 عمره وعليه الغنم وعلم ان ذلك فكذا الا فرس والا يعتد او لم  
 تعلم فلا يكون كالا فرس فاذا اوضح بالباء لا يعبه لان الاثارة لا تقوم  
 مقام النطق الا بطول المدة وكثرة التجربة ولم يوجد بها عندنا  
 اما عندنا في فيقير لانه لا فرق بين الاصل والفرع كالوثق  
 الاصل والفرع من الاصل في حق الذكورة فكذا هنا فيكون  
 كالا فرس مطلق وفي غنم مذبوبة فيها اي فيما بينهما ميتة واطال  
 الى اقل من المذبوحات كرس والكر في حالة الاقرب بان يجد  
 وشية بيقين لان الغلبة تقوم مقام الفرواة في اثبات الابادة  
 والواق المسلمين لا تخلو عن المحرمات مع ذلك باج التناول اعتمادا  
 على الغالب على الانفراد لتعذر التحرز عن التخليل ونها وجه التحرز  
 معه فيكون حل التناول اولى عندنا اما عند  
 ان في وما لكروا حمد فلا يجل لان التحرز دبل  
 ضرور فلا يها اليه فيه كالا يكر اذا كانت  
 مساوية او كانت اكثر من المذبوبة وتكر في  
 حالة الفرواة بدون التحرز لان الميتة تحل  
 عندنا والمخط اولى ان يكر بفضل على محذوف الشرع القديم

